جامعة المدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع:

دور السياسات الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي العربي

(الجزائر نموذجا)

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية

تخصص: نقود ، مالية وبنوك

من إعداد الطالبة:
مباركة نعامة

تحت إشراف الأستاذ
أ. د/ رزيق كمال

لجنة المناقشة:

الأستاذ الدكتور مكيد علي	(جامعة المدية)	رئيسا
الأستاذ الدكتور رزيق كمال	(جامعة البليدة)	مقررا
الدكتور غردي محمد	(جامعة البليدة)	ممتحنا
الدكتور بوجطو حكيم	(جامعة المدية)	ممتحنا
الدكتور رابحي مختار	(جامعة الجلفة)	ممتحنا
الدكتور يوسفي عاشور	(جامعة المدية)	ممتحنا

السنة الجامعية: 2017/2016

شكر وتقدير

أحمد الله عز وجل حمدا يليق بجلاله، على توفيقه إياي لإتمام هذا العمل المتواضع، ومدي بالقوة والعون لإنجاز مشروع العمل .

كما أتقدم بالشكر والعرفان، وجه التقدير إلى الأستاذ المشرف الأستاذ الدكتور رزيق كمال على ما أسداه لي من توجيهاته القيمة وإرشاداته النيرة، التي ذللت الصعاب وأنارت لي الدرب ودفعتني قدما لإتمام هذا البحث المتواضع فجزاه الله عني خير الجزاء .

كما أشكر جميع أساتذتي من الطور الابتدائي إلى الطور الجامعي .

وإلى كل من ساهم في إخراج هذا العمل .

الإهداء

إلى من أوصاني ربي إليهما بالإحسان، إلى من أدعو لهما بالرحمة كما ربياني إلى أعظم جوهرتين وهبهما لي الكريم الديان

. . . . .إليكما والدي العزيزان الكريمان حفظكما الله

إلى أخي الحنون، الذي لا أنسى فضله أخي محمد

إلى رفيق الدرب، الذي تقاسم معي الكثير من الصعاب أثناء هذه الرحلة العلمية زوجي عاشور

إلى سند طفولتي وشبابي أخي كمال

إلى صاحب الفضل في حصولي على الماجستير أستاذي سبع عبد الباقي

إلى كل أفراد العائلة

إلى كل صديقاتي

إلى كل من شجعني ولو بكلمة طيبة، واستعجل بالسؤال شوقا ليرى هذا العمل يكتمل . . . . . .

المستخلص

تعتبر مشكلة تحقيق الأمن الغذائي من أهم المشاكل التي تحضى بإهتمام معظم دول العالم في الوقت الحاضر، وخاصة على الصعيد الإفريقي والعربي، إذ تتشابك فيها الأسباب السياسية والاقتصادية وحتى الاجتماعية ومطامع البلدان المتقدمة في إستمرار الصراع من أجل نهب الثروات، فضلا عن الأسباب الطبيعية من إنتشار ظواهر الجفاف والتصحر وغيرها من العوامل الطبيعية، ولمواجهة هذا المشكل قامت الدول النامية بوضع وانتهاج سياسات زراعية اختلفت من دولة إلى أخرى حسب طبيعة الدول وما تمتلكه لتنفيذ هذه السياسات، والتي وإن اختلفت في المضمون لكنها اتفقت في الهدف وهو تحقيق الأمن الغذائي.

وفي ظل ما يشهده العالم من متغيرات أثرت على إمدادات الغذاء وأدت إلى ارتفاع أسعاره، فإن الدول العربية عملت على تطوير إنتاج وتجارة السلع الغذائية لزيادة قدراتها على توفير الغذاء الآمن والمستدام لمواطنيها، وذلك من خلال التكامل الزراعي العربي والسياسات الزراعية المساندة له.

والجزائر بإعتبارها جزءا من الوطن العربي، دولة نامية تواجه نفس المشكل، عرف قطاعها الزراعي عدة إصلاحات منذ الاستقلال، إلا أن هذه الإصلاحات في الواقع لم تتمكن من تحقيق أهم الأهداف المسطرة المتمثلة في رفع مردودية الإنتاج إلى مستوى يكفي لتغطية الطلب الوطني للمنتجات الزراعية، مما جعل الجزائر تصنف كمستورد كبير للغذاء، وهذا ما دفع الجزائر إلى وضع برنامج مكثف من السياسات الزراعية، شملت عدة سياسات متنوعة وصولا إلى برنامج التجديد الفلاحي والريفي، وذلك بغية تأهيل القطاع الزراعي ليتمكن من تحقيق أمن غذائي لمواطنيها وتحقيق نموا اقتصادي خارج قطاع المحروقات.

Résumé :

La question épineuse de la sécurité alimentaire est considérée parmi les plus importants problèmes qui préoccupent de nos jours tous les pays du monde, surtout au niveau africain et arabe où les causes politiques, économiques et même sociales d'entremêlent et où les appétits voraces des pays développés ne cessent d'alimenter les conflits afin de continuer à piller les richesses de ces régions en toute impunité. Sans oublier les causes naturelles telles la sécheresse, la désertification et bien d'autres encore. Et afin d'y faire face, les pays en voie de développement ont entrepris de mettre en place et d'appliquer des politiques agricoles différentes d'un pays à un autre selon le caractère propre de chaque pays et selon leurs capacités à mettre en œuvre ces politiques qui même si elles sont différentes du point de vue de leur contenu, elles convergent néanmoins sur l'objectif final qui est celui de garantir la sécurité alimentaire.

Dans un monde confronté à des changements radicaux qui affectent l'approvisionnement en produits alimentaires et qui causent la hausse vertigineuse des prix de ces derniers, les pays arabes s'attablent à développer la production et le commerce des produits alimentaires afin de consolider leurs capacités à garantir une nourriture saine et durable pour leurs populations, et ce par le biais de l'intégration agricole arabe et les politiques agricoles sous-jacentes.

L'Algérie, en tant que pays faisant partie du monde arabe et en même temps un pays en voie de développement, fait face au même problème. Il faut savoir que le secteur agricole algérien à connu de nombreuses réformes depuis l'indépendance, mais en réalité elles ont échoué à atteindre les objectifs fixés dont le plus important est celui de réaliser l'augmentation de la rentabilité de la production à un seuil qui suffirait à couvrir la demande nationale en produits alimentaires. Ceci à placé l'Algérie en tant que principal pays importateur de nourriture dans le monde et l'a poussé à mettre en place un programme intensif de politiques agricoles très diversifiées pour arriver en fin de compte au célèbre programme du renouveau agricole et rural qui a pour but de réhabiliter le secteur agricole afin qu'il garantisse la sécurité alimentaire aux Algériens et réaliser par la même occasion une croissance économique en dehors du secteur des hydrocarbures.

فهرس الجداول

رقم الجدول	العنـــــــــــــــــــوان	الصفحة
(2-1)	نموذج وحدة الذكاء الاقتصادي الأمريكية	70
(2-2)	مجموعة مؤشرات الفاو للأمن الغذائي	72
(3-1)	العدد والنسبة المئوية لمن يعانون نقص التغذية حسب الأقاليم 1990 - 1992 و2014 - 2015 .	145
(3-2)	السوق العالمية للحبوب	148
(3-3)	التبادلات الزراعية الخارجية للصين	172
(3-4)	المبادلات الخارجية الزراعية للهند	183
(4-1)	تغيير استخدامات الأراضي للفترة مابين 1995 -2005 (ألف هكتار)	199
(4-2)	البنية الوظيفية لمساحة الوطن العربي و نسبها العامة	200
(4-3)	الهطول المطري في الوطن العربي (مليار $م^3$ /سنة)	202
(4-4)	الموارد المائية المتاحة في الدول العربية	204
(4-5)	معدل النمو السكاني في الوطن العربي	207
(4-6)	تطور عدد السكان والسكان الريفيين واليد العاملة الكلية والزراعية في الوطن العربي	212
(4-7)	مراكز البحث العلمي خارج الجامعات في الدول العربية	216
(4-8)	نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي	220
(4-9)	الرقم القياسي لقيمة الإنتاج الزراعي في الوطن العربي و العالم لسنة الأساس (2004 - 2006)	221
(4-10)	إنتاج مجموعة الحبوب في الوطن العربي	229
(4-11)	تطور إنتاج بعض السلع الغذائية الرئيسية	232
(4-12)	تطور إنتاج مجموعة المنتجات الحيوانية و السمكية في الوطن العربي	236
(4-13)	أهم المشاكل و المعوقات التي تواجه الإنتاج الزراعي في الدول العربية	239
(4-14)	المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي	245
(4-15)	متوسط نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية في الوطن العربي	246
(4-16)	الصادرات والواردات الزراعية العربية	250
(4-17)	قيمة العجز في مجموعات السلع في الوطن العربي	252
(4-18)	أعداد المشروعات العربية المشتركة والعربية الدولية المشتركة ورؤوس أموالها	280

(5-1)	المساحات المروية في الجزائر	296
(5-2)	استخدام الأراضي لجميع القطاعات القانونية	298
(5-3)	تطور المساحة الجغرافية المزروعة وتوزيع إستخدام الأراضي خلال الفترة (2009-2014).	301
(5-4)	الأودية العشر الأوائل في الجزائر	304
(5-5)	أهم السدود في الجزائر وسعتها والمخزون السنوي لها وحصة الزراعة منها	305
(5-6)	نصيب الفرد من المياه في الجزائر	306
(5-7)	تطورات أهم المؤشرات السكانية في الجزائر	309
(5-8)	تطور سكان الريف	310
(5-9)	تطور العمال الفلاحين وتصنيفاتهم	312
(5-10)	تطور حظيرة العتاد الفلاحي للفترة(1980-2007)	314
(5-11)	تطور الأغنام و الماعز في الجزائر	316
(5-12)	تطور استهلاك الأسمدة وما يقابلها من هكتار	321
(5-13)	تطور الائتمان المصرفي في القطاع الفلاحي	323
(5-14)	المساحة والإنتاج ومعدل النمو من الحبوب	328
(5-15)	تطور إنتاج البقول الجافة	330
(5-16)	تطور المساحة و الإنتاج ومعدل النمو لمجموعة الخضر	331
(5-17)	تطور إنتاج المزروعات الصناعية في الجزائر(2011 -2014)	335
(5-18)	تطور اللحوم الحمراء والبيضاء في الجزائر	336
(5-19)	تطور إنتاج البيض في الجزائر	338
(5-20)	نمو إجمالي الدخل القومي ونصيب الفرد منه	339
(5-21)	تطور مساهمة نمو القطاع الزراعي في النمو الاقتصادي خلال الفترة (1980/2013).	340
(5-22)	تطور الناتج المحلي الإجمالي و نصيب المواطن منه في الجزائر	342
(5-23)	مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي	343
(5-24)	الموصى به في مجال صحة و تغذية الفرد	345
(5-25)	المتوسط السنوي لإستهلاك الفرد في اليوم و معدل نموه.	346
(5-26)	الواردات و الصادرات الكلية و الزراعية	347
(5-27)	نسبة الواردات الغذائية و الفلاحية إلى إجمالي الواردات	348
(5-28)	واردات المنتوجات الغذائية ذات الاستهلاك الواسع	352

(5-29)	الصادرات الغذائية و مساهمتها في الصادرات الكلية	353
(5-30)	الصادرات الزراعية و الغذائية	355
(5-31)	تطور الوفرة الغذائية بالحجم خلال الفترة(2007 - 2011)	356
(5-32)	الوفرة الغذائية للفرد من المنتجات ذات الاستهلاك الواسع لسنة 2011	356
(5-33)	تطور المتاح للاستهلاك والاكتفاء الذاتي منه	358
(5-34)	الميزان التجاري و نسبة الفجوة الغذائية	359
(5-35)	هيكلة المزارع المسيرة ذاتيا	365
(5-36)	مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي بالنسبة للقطاع الفلاحي (2001-2004)	375
(5-37)	مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)بالنسبة للقطاع الفلاحي	376
(5-38)	رصيد الميزان التجاري من المواد الغذائية للدول المغاربية 2005 -2007	400
(5-39)	اتجاه الصادرات و الواردات الجزائرية مع الاتحاد المغاربي	402
(5-40)	طبيعة المبادلات التجارية البينية المغاربية	402
(5-41)	تطور الصادرات الزراعية الجزائرية نحو الدول العربية	403
(5-42)	تطورات الواردات الزراعية الجزائرية من الدول العربية	404

فهرس الأشكال

رقم الشكل	العنـــــــــــــــوان	الصفحة
(1-1)	أهم السياسات الزراعية	**21**
(2-1)	أهمية الحصول على مياه الري	**39**
(1-2)	تأثير سعر الصرف البعيد عن التوازن على مشكلة الغذاء	**93**
(1-3)	نقص التغذية في العالم 2003 (بالملايين)	**143**
(2-3)	عدد ناقصي التغذية في 2010 حسب الأقاليم (بالملايين)	**144**
(1-5)	تقسيم الأراضي الزراعية في الجزائر.	**300**

فهرس المحتويات

شكر و تقدير

الإهداء

المستخلص باللغة العربية

المستخلص باللغة الفرنسية

فهرس الجداول والأشكال

فهرس المحتويات

مقدمة ..... ب-ز

الفصل الأول: مدخل إلى السياسات الزراعية

تمهيد 02

المبحث الأول: ماهية الزراعة 03

المطلب الأول: مفهوم الزراعة 03

المطلب الثاني: أهمية القطاع الزراعي 06

المبحث الثاني: التنمية الزراعية 08

المطلب الأول: مفاهيم عامة عن التنمية الزراعية 08

المطلب الثاني: طرق تحقيق التنمية الزراعية 13

.....

المبحث الثالث: السياسات الزراعية 19

المطلب الأول: مفهوم السياسات الزراعية 19

المطلب الثاني: أهداف السياسات الزراعية 22

المطلب الثالث: أهمية السياسات الزراعية 24

المبحث الرابع: السياسات الزراعية الرئيسية 26

المطلب الأول: السياسات الاستثمارية الزراعية 26

المطلب الثاني: السياسة التمويلية الزراعية 29

المطلب الثالث: السياسة المائية (الري) 34

المبحث الخامس: السياسات الزراعية المدعمة 40

المطلب الأول: السياسة السعرية للمنتجات الزراعية 40

المطلب الثاني: السياسة التجارية الزراعية 47
المطلب الثالث: السياسة التسويقية الزراعية 50
خلاصة الفصل 53

الفصل الثاني:الإطار النظري للأمن الغذائي

تمهيد 56
المبحث الأول: ماهية الأمن الغذائي 57
المطلب الأول: مفهوم الأمن الغذائي 57
المطلب الثاني: مؤشرات الأمن الغذائي 63
المطلب الثالث: أبعاد الأمن الغذائي 73
المبحث الثاني: الاكتفاء الذاتي 78
المطلب الأول: مفهوم الاكتفاء الذاتي 78
المطلب الثاني: الطلب على الغذاء 80
المطلب الثالث: إنتاج الغذاء (عرض الغذاء) 85
المبحث الثالث: الفجوة الغذائية وأثارها 87
المطلب الأول: مفهوم الفجوة الغذائية 87
المطلب الثاني: تقسيمات الفجوة الغذائية 89
المطلب الثالث: التبعية الغذائية 94
خلاصة الفصل 99

الفصل الثالث: علاقة السياسات الزراعية بالأمن الغذائي

تمهيد 101
المبحث الأول: سياسات تحقيق الأمن الغذائي 102
المطلب الأول: المخزون الاستراتيجي 102
المطلب الثاني: المعونة الغذائية 107
المطلب الثالث: تأثير السياسات الزراعية على مستوى الأمن الغذائي 110
المبحث الثاني: تحقيق الأمن الغذائي من وجهة نظر إسلامية 116
المطلب الأول: الأمن الغذائي والزراعة في الشريعة الإسلامية 116
المطلب الثاني: القيم والسلوك الإسلامية المؤثرة على الأمن الغذائي 123

المطلب الثالث: الأساليب الإسلامية لتحقيق الأمن الغذائي 126
المبحث الثالث: أسباب نقص الغذاء في العالم وجهود الحد منها 132
المطلب الأول: أسباب نقص الغذاء في الدول النامية 132
المطلب الثاني: تشخيص لحالة الفجوة الغذائية العالمية 141
المطلب الثالث: الجهود الدولية لتقليص الفجوة الغذائية والقضاء على الجوع 151
المبحث الرابع: نماذج دولية في مجال ربط الأمن الغذائي بالسياسات الزراعية 163
المطلب الأول: التجربة الصينية 163
المطلب الثاني: التجربة الهندية 173
المطلب الثالث: تجربة الاتحاد الأوروبي كنموذج للتكامل 184
خلاصة الفصل 191

الفصل الرابع: واقع الأمن الغذائي ومستوى السياسات الزراعية في الوطن العربي

تمهيد 194
المبحث الأول: الامكانيات الزراعية المتاحة في الوطن العربي 195
المطلب الأول: الموارد الزراعية 195
المطلب الثاني: الموارد البشرية للزراعة 205
المطلب الثالث: الإمكانيات التكنولوجيا الزراعية 212
المبحث الثاني: واقع الإنتاج الزراعي والتنمية الزراعية في الوطن العربي 219
المطلب الأول: التنمية الزراعية ومؤشراتها 219
المطلب الثاني: واقع الإنتاج النباتي والحيواني 226
المطلب الثالث : معوقات وأسباب تخلف الإنتاج الزراعي العربي 236
المبحث الثالث: الفجوة الغذائية العربية 243
المطلب الأول: متوسط نصيب الفرد من المتاح من الغذاء 243
المطلب الثاني: حجم الفجوة الغذائية العربية وتحليلها 248
المبحث الرابع: سياسات تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي 256
المطلب الأول: سياسات الأمن الغذائي ومساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي 256
المطلب الثاني: السياسات الزراعية في الوطن العربي 260
المطلب الثالث: عراقيل وحلول السياسات الزراعية 268
المبحث الخامس: الجهود العربية للتكامل الزراعي في سبيل تحقيق الأمن الغذائي 273
المطلب الأول: التجارة الزراعية البينية العربية كوجهة للتكامل الزراعي 273

المطلب الثاني: أهم المشاريع العربية المشتركة لتحقيق الأمن الغذائي 280
المطلب الثالث: السودان وإحياء مشروع سلة الغذاء العربي 287
خلاصة الفصل 292

الفصل الخامس:السياسات الزراعية وأثرها على الأمن الغذائي في الجزائر

تمهيد 294
المبحث الأول: الإمكانيات الزراعية بالجزائر 295
المطلب الأول: الموارد الطبيعية 295
المطلب الثاني: الإمكانيات البشرية 307
المطلب الثالث: الموارد المساعدة (الإمكانيات التكنولوجيا) 313
المبحث الثاني: مؤشرات تطور القطاع الزراعي 324
المطلب الأول: تطور الإنتاج الزراعي 324
المطلب الثاني: مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي 339
المطلب الثالث: الميزان التجاري وتطور الفجوة الغذائية 344
المبحث الثالث: السياسات الزراعية المطبقة لتحقيق الأمن الغذائي 362
المطلب الأول:مسار السياسات الزراعية والإصلاحات المطبقة خلال الفترة 1962-1999 362
المطلب الثاني:حزمة السياسات الزراعية المطبقة خلال الفترة 2000-2014 374
المطلب الثالث: تقييم السياسات الزراعية المطبقة ومدى نجاحها 388
المبحث الرابع: آفاق السياسات الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر 398
المطلب الأول: مدى مساهمة الاتحاد المغربي والدول العربية في الأمن الغذائي بالجزائر 398
المطلب الثاني: مدى مساهمة الشراكة الاورو- جزائرية والانضمام إلى OMC في تحقيق الأمن الغذائي 405
المطلب الثالث: أفاق التنمية الزراعية لتحقيق أهدافها المستقبلية 418
خلاصة الفصل 423
الخاتمة 425
قائمة المصادر والمراجع 433
الملاحق

أصبح موضوع الأمن الغذائي منذ السبعينات القرن الماضي، يشغل الاهتمام الأكبر لـــدول العـــالم، بالإضافة كونه الموضوع الأكثر إلحاحا في المحافل الدولية، وبخاصة أن عدد سكان العالم ازداد خلال الخمسين عاما الماضية نحو 2.5 مرة، في حين لا تزداد موارد كوكب الأرض، كـــذلك نحـــو 1.02 مليار مواطن من سكان الأرض يعيشون على حافة الجوع، ونصفهم يعاني من سوء التغذية المتواصل، ومن المتوقع أن يزداد عدد المعرضين للجوع وسوء التغذية وبخاصة الأطفال منهم بحلول عام 2050، حيث سيصل عدد سكان الأرض بحدود 9.3 مليار نسمة، وعلى هذا الأساس اجتمع رؤســـاء الـــدول والحكومات في العالم خلال الفترة 13-17 نوفمبر 1996 بمدينة روما، مـــن أجـــل مناقشـــة هـــذا الموضوع والتصدي لأهم مشكلة أساسية يعاني منها المجتمع الإنساني، وهي مشـــكلة انعـــدام الأمـــن الغذائي، والعمل على تبني سياسات زراعية و إستراتيجيات ملائمة على المستويين الدولي والقطري، وفي ضوء ذلك صدر إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي.

ومشكلة الغذاء تعتبر أبرز مظاهر الأزمة الاقتصادية في الدول النامية، ودليلا واضحا على فشـــل السياسات الزراعية المطبقة، والتي اختلفت من سياسات زراعية اشتراكية وأخرى رأســـمالية، وكلهـــا اعتمدت على مجموعة من الإجراءات والإصلاحات بما يتناسب وطبيعة الدولة ومنهجهـــا الزراعـــي، والتي وإن اختلفت في المضمون لكنها اتفقت في المبدأ و تحقيق الأمن الغذائي .

والحقيقة أن مشكلة الغذاء بدأت في الاستفحال غداة حصول معظم الدول النامية علـــى اســـتقلالها السياسي و تبنيها سياسات زراعية مختلة، أدت بالتدريج إلى عدم الاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء للكثير من البلدان، والمفارقة المثيرة هي أن العديد من هذه البلدان زراعية بالأساس، وكان من المنتظـــر أن تحقق الاكتفاء فيما يخص الموارد الزراعية و الحيوانية، و بخاصة وأنها تتمتع بموارد طبيعية وبعضها يتمتع أيضا بإمكانات مالية كبيرة، فإذا بها تعاني من أزمة في الإنتاج الغذائي، وبالتأكيـــد فـــإن لهـــذه الأزمة أسبابها الطبيعية لا جدال فيها كالتغير في المناخ بين سنة وأخرى، إلا أن الأســـباب الطبيعيـــة وحدها لا تكفي لتفسير مقنع لمشكلة توفير الغذاء في عصر يتسم بالتقدم و القدرة الآلية الهائلـــة علـــى مواجهة تحديات الطبيعة، ومثل هذه التغيرات للطبيعة يمكن أن نلمسها فـــي البلـــدان المتقدمـــة التـــي اعتبرت ذلك حافزا على مضاعفة الجهد لاستخراج ما يكفي من خيرات الطبيعة.

والوطن العربي كجزء من هذا العالم تفاقم مشكل الانكشاف الغذائي فيه خلال العقدين وبشكل واضح إذ تزايد الطلب على الغذاء والمنتجات الزراعية بصورة حادة، وأصبح ضمن أكبر مناطق العجز الغذائي في العالم، وكان هذا نتيجة مباشرة و طبيعية لتزايد شديد في أعداد السكان مصحوب بتحسن ملموس في مستويات معيشتهم، ولكن على الجانب الآخر ظلت الزراعة معبرا عنها بسياساتها الزراعية المطبقة، وما تنتجه هي الأخرى من غذاء ومنتجات أخرى على حالها، أو في أحسن الظروف تزايد إنتاجها بمعدلات متواضعة، وذلك لأسباب عديدة تنص على أن السياسات الزراعية لم تلق الاهتمام الكافي، فبعض الأقطار العربية كانت تعتقد أن الغذاء متوفر ومتاح في السوق العالمي لكل من يريد الشراء ويستطيع دفع الثمن، والبعض الأخر إستهوته التنمية الصناعية إلى أبعد الحدود فانكمش بالتالي اهتمامه بالزراعة، أما البعض الأخير فقد طبق سياسات زراعية غير مدروسة ولا تناسب طبيعته وإمكانياته، وهكذا نشأت الفجوة بين ما نحتاجه وما ننتجه من غذاء ومنتجات زراعية في الوطن العربي، وهي فجوة تشير كل المعلومات المتاحة إلى أنها أخذت في الاتساع، خاصة أن الغذاء لم يعد مجرد سلعة في السوق العالمي، بل أصبح سلعة إستراتيجية، شأنه في ذلك شأن السلاح والنفط، ومن يملكه يستطيع أن يؤثر على مقدرات من يحتاجه .

وفي الجزائر يحض قطاع الزراعة بأهمية كبرى في الاقتصاد الوطني، إذ يعتبر أحد الموارد الهامة للدخل الوطني، ويساهم في توفير احتياجات السكان من الغذاء وتوظيف اليد العاملة، فضلا عن مساهمته في تحقيق الأمن الغذائي وتقليص فاتورة واردات الغذاء وتغطية احتياجات الصناعات المحلية التي تعتمد في مدخلاتها الأساسية على المنتجات الزراعية .

وبناءا عليه فالجزائر كغيرها من الدول التي تهتم بتنمية قطاعها الزراعي لاعتباره من القطاعات الهامة لإستراتيجيات التنمية الشاملة، نظرا لكونه يسهم في حل الكثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، وكذا يساهم في تحقيق الأمن الغذائي، كلما وفرت له الإمكانيات الضرورية لذلك، وخلال العقود الماضية انتهجت العديد من السياسات الزراعية لترقية هذا القطاع، واتسم النصف الثاني من عقد التسعينات كذلك بإتباعها مجموعة من السياسات الزراعية لكنها مرفوقة بمجموعة من الإصلاحات الاقتصادية بهدف الاندماج إلى نظام آليات اقتصاد السوق سعيا منها إلى تحقيق الأمن الغذائي والنهوض بالقطاع الزراعي، كما أنه لضمان الاندماج الإيجابي لها في النظام التجاري متعدد الأطراف، فقد تقدمت بطلب الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية سنة 1986، وبدأت مسارها

التفاوضي ابتداءا من سنة 1996، كما حاولت تفعيل شراكتها الأوروبية بتنمية المشـــاريع الزراعيـــة المشتركة .

في المقابل سعت الجزائر جاهدة لتحقيق أمنها الغذائي، كذلك على المستويين العربي والمغـــاربي، لتكون بذلك قد دقت كل الأبواب محليا وعربيا وإقليميا بهدف تحقيق تنمية اقتصادية واسعة تساهم فـــي دفع عجلة النمو في كل مناحي الحياة الاقتصادية، خاصة المجال الزراعي لضـــمان أمنهـــا الغـــذائي انطلاقا من المثل الذي يقول :" من لا يملك رغيفه لا يملك قراره "

من خلال استعراض خلفية هذه الدراسة، سنحاول الإجابة على الإشكالية الرئيسية المتضمنة السؤال الجوهري التالي:

ما مدى مساهمة السياسات الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي العربي؟ وهل استطاعت الجزائر الوصول إلى الأمن الغذائي من خلال سياساتها المطبقة منذ الاستقلال؟

وتتفرع هذه الإشكالية إلى تساؤلات أخرى فرعية هي :

-كيف تؤثر السياسات الزراعية على الأمن الغذائي ؟

-ماهي أهم السياسات الزراعية العربية المطبقة، وفيما تكمن أهم نقاط ضعفها ؟

-هل وصل التكامل الاقتصادي العربي إلى مستوى الوفاء وتوفير الاحتياجات الغذائية الضرورية للوطن العربي ؟

-هل تتوفر الجزائر على الإمكانيات الكافية التي تؤهلها للوصول إلى مستوى الأمن الغذائي ؟

-هل حققت السياسات الزراعية المطبقة في الجزائر الأهداف المنوطة بها ؟

-قامت الجزائر بعقد اتفاقات شراكة مع الإتحاد الأوروبي، وهي تسعى للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، هل ستخدم هذه الاتفاقيات الزراعة الجزائرية ؟

الفرضيات :

قمنا باعتماد الفرضيات التالية كإجابات أكثر احتمالا للأسئلة الفرعية :

-يمكن للسياسات الزراعية أن تحقق الأمن الغذائي من خلال العمل على تعظـــيم الإنتـــاج الزراعـــي وتحقيق فائض غذائي، لتخفيض حجم الواردات الغذائية وتحقيق الاكتفاء الذاتي .

-قسمت أهم السياسات الزراعية العربية بين سياسات زراعية رأسمالية وسياسات زراعية اشـــتراكية، وتمثلت أهم نقاط ضعفها في أن هذه السياسات لا تتناسب ووضعية الدولة التي باشرت تنفيذها .

-لم يصل التكامل الاقتصادي العربي إلى مستوى التخفيف مشكل التبعية الغذائيـــة، كمـــا أن التجـــارة البينية العربية في المجال الزراعي كانت ضعيفة، ولا ترقى إلى مستوى توفير الغذاء لكل الأفراد فـــي الوطن العربي.

-تمتلك الجزائر ثروة نباتية ومائية وحيوانية وطاقة بشرية ومالية قادرة على تحقيق فائض غذائي .

-السياسات الزراعية المطبقة في الجزائر وخاصة الحديثة، جاءت كنتيجة حتمية للتطورات الاقتصادية العالمية، والسعي إلى الانتقال إلى اقتصاد السوق دون أن تخضع لدراسة شاملة وميدانية لمدى مناسبتها للوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي تواكبه الجزائر.

-تعد الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة أهم حل لتحقيـــق الأمـــن الغذائي، وذلك بفتح آفاق خارجية جديدة للزراعة الجزائرية واتساع السوق الجزائرية وسهولة الحصول على المواد الغذائية، الأمر الذي سيخدم الزراعة والمزارع الجزائري.

مبررات اختيار الموضوع :

تم اختيار الموضوع اعتمادا على مبررات ذاتية تمثلت في :

-الرغبة الشخصية للبحث في مجال الأمن الغذائي لعرفة أسباب الوضع التغذوي السيئ لشريحة واسعة من سكان العالم، وكذا الاهتمام بالبحث في الميدان الزراعي لكونه قطاع إستراتيجي، والوقوف علـــى حقائق وخبايا هذا القطاع بكل جوانبه.

- التعرف على أهم الدول العربية الرائدة في مجال نجاح السياسات الزراعية، ومدى مســـاعدتها فـــي تحقيق الأمن الغذائي العربي خاصة مع تدني الأوضاع الأمنية والتغذوية لشعوب الكثير مـــن الـــدول العربية (سوريا، فلسطين، العراق، ليبيا ...).

- الضغوط الخارجية التي يعيشها القطاع الزراعي الجزائري من جراء التحـــولات الطارئـــة علـــى الاقتصاد العالمي، وظهور اتجاهات تدعوا إلى سحب دعم هذا القطاع من جانب، بالإضافة إلى ظهور الضغوط الداخلية نتيجة ارتفاع أسعار المواد الغذائية من جانب أخر، والناتجة بـــدورها أساســـا عـــن المشكلات التي يعاني منها القطاع الزراعي، والتي تحتاج لتسليط الضوء عليها لمحاولة معالجتها مـــن خلال صياغة وإتباع سياسات زراعية ملائمة

بالإضافة إلى المبررات الذاتية، هناك مبررات موضوعية أهمها:

-محاولة إبراز علاقة وتأثير السياسات الزراعية على الأمن الغذائي .

- التأخر الذي شهده القطاع الزراعي العربي مقارنة مع التقدم الكبير الذي شهدته الدول المتقدمة في المجال الزراعي، ومساهمته الفعالة في تحقيق الأمن الغذائي لها .

-الاهتمام الذي أبدته الدولة الجزائرية بالسياسات الزراعية مؤخرا، وأهمية الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها من وراء هاته السياسات والمتمثلة أساسا في تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الزراعية المستدامة.

أهمية الدراسة :

يكتسب البحث أهميته؛ من أهمية الموضوع إذ يعتبر موضع الأمن الغذائي قضية محورية تحظى بأهمية بالغة خاصة في ظل التزايد المتواصل للواردات الغذائية في الدول النامية بما فيها – الأقطار العربية والجزائر خاصة – من أجل الوفاء بحاجات السكان الغذائية، كما يمثل موضوع السياسات الزراعية هو الأخر أهمية بالغة إذ يعتبر من الأساليب الفعالة لتوفير الحاجات الغذائية، وعنصر أساسيا ضمن القطاع الزراعي، هذا الأخير يحتل بدوره مكانة كبيرة ودورا أساسيا لتحقيق الانطلاقة الحقيقية للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية، ويمكن اعتباره العصب الحساس في اقتصاد بلدان العالم كونه قطاعا مولدا للمستلزمات الإنتاجية، مستوعبا لليد العاملة ومولدا للدخل القومي للبلد.

أهداف الدراسة:

إن الأهداف المتوخاة من هذه الدراسة تتمثل فيما يلي:

-الإلمام بالجوانب الهامة للإطار النظري للأمن الغذائي والسياسات الزراعية، ومحاولة إبراز العلاقة بينهما .

- تشخيص حالة الغذاء في العالم، والوقوف عند بعض التجارب و التكتلات الدولية الناجحة في مجال ربط الأمن الغذائي بالسياسات الزراعية، للوصول إلى نقاط نجاحاها واستغلالها سواء لتحقيق الأمن الغذائي لكل دولة فرادى أو عن طريق التكامل الزراعي .

- معرفة حجم الفجوة الغذائية العربية، وتحديد مواطن النقص في السياسات الزراعية العربية .

- محاولة الوصول إلى سياسة ملائمة لتحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي، بما يتوافق والتحديات الدولية التي تجابه المنطقة العربية مع الإشارة إلى حتمية التكامل الزراعي فيما بين الدول العربية، كأداة فعالة لتحقيق مستوى مقبول من الأمن الغذائي .

– إظهار أهم الإمكانيات الطبيعية البشرية التي تتوفر عليها الجزائر، والتي يمكنها أن تساهم في تطوير و تنمية القطاع الزراعي .

– محاولة معرفة واقع السياسات الزراعية الموضوعة من طرف الدولة لمعرفة المستوى الذي وصل إليه القطاع الزراعي وتبيان مدى قدرة الدولة على تطبيق سياساتها، وتقييم هاته السياسات الزراعية للوصول إلى العوائق التي تحول دون تحقيق الأهداف المرسومة والسعي إلى إيجاد حلول لتجنب تدهور هذا القطاع.

– إبراز أهم المشكلات التي يواجهها القطاع الزراعي الجزائري، ومدى مساهمة الدول العربية والشراكة الأوروبية في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر، وكذا الوقوف عند أهم الآثار المترتبة عن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع الزراعي .

منهج الدراسة:

للوصول إلى نتائج البحث وحل الإشكالية وإعطاء التفاسير وإثبات صحة الفرضيات، استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على جمع البيانات والمعلومات التي تساعد على الوصف الدقيق للمشكلة وتحليلها للوصول إلى نتائج دقيقة، كما استخدمنا المنهج التاريخي لمعرفة الأسباب التي أدت إلى نشوء الأزمة ودراسة ومعرفة اتجاهها و نموها .

أما الأدوات المستخدمة في هذا البحث الذي يدرس واقع اقتصادي فهي الجداول والبيانات الإحصائية الصادرة أغلبها عن منظمة الزراعة والأغذية العالمية والبنك الدولي والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، وبعض التقارير السنوية عن الوضع الغذائي والاقتصادي العربي الصادرة عن جامعة الدول العربية، بالإضافة إلى بعض الندوات والملتقيات المهتمة بموضوع الأمن الغذائي والسياسات الزراعية، من منظمات ومراكز بحوث عربية وأجنبية، وكذا الكتب المهتمة بمواضيع التنمية والاقتصاديات العربية .

أما في حالة الجزائر، ونظرا لقلة المراجع فقد تم الاعتماد أكثر على نشريات ومراسيم وتقارير وزارة الفلاحة و التنمية الريفية ووزارة التجارة والوكالة الوطنية لترقية الاستثمار والمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والديوان الوطني للإحصاء، بالإضافة إلى بعض البحوث المنشورة والرسائل الجامعية، وذلك لتوضيح الخلفية العلمية لهذه الدراسة .

الدراسات السابقة :

لقد حضي موضوع الدراسة بإهتمامات كبيرة من قبل المفكرين و الباحثين خاصة في الحقبة الأخيرة نظرا لتصاعد أزمة الغذاء العالمية و تأثيراتها المتنامية، وهي متواصلة إلى حد الأن رغم الجهود المبذولة لمحاولة الحد منها، وقد إطلعنا على عدد من الدراسات ذات الصلة بموضوع البحث، وهي كالتالي :

-**زهير عماري**، أطروحة دكتواره في العلوم الاقتصادية، الدراسة بعنوان " **تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة (1980/2009)**، فرع اقتصاد تطبيقي، جامعة بسكرة، لسنة (2013-2014)، تطرقت الدراسة إلى واقع القطاع الفلاحي وخصائص عوامل الناتج الفلاحي فيها، كما قامت الدراسة بنمذجة دالة الإنتاج الفلاحي، وأخذ حالة الجزائر كعينة لدالة الإنتاج الفلاحي، و الخروج بنتائج رقمية للعوامل المؤثرة على الناتج المحلي الفلاحي إعتمادا على نماذج قياسية .

-**غردي محمد**، أطروحة دكتواره في العلوم الاقتصادية، جاءت الدراسة بعنوان " **القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم و الاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 03، لسنة (2011-2012)، تناولت الدراسة دور القطاع الزراعي في التنمية الاقتصادية والإمكانيات المتاحة له في الجزائر، ثم تطرقت إلى الدعم الزراعي و الاستثمار الزراعي في إطار السياسات الزراعية الدولية والسياسة الزراعية في الجزائر، وأخيرا تطرقت إلى إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة وتحديات القطاع الزراعي والإجراءات الممكن اتخاذها لحماية القطاع الزراعي من الآثار السلبية للانضمام .

- **زناقي إبراهيم**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، الدراسة بعنوان " **القطاع الزراعي وتحديات العولمة** "، **فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، لسنة (2008-2009)**، تناولت الدراسة القطاع الزراعي الجزائري ومكانته في الاقتصادي الوطني، كما تطرقت إلى تطور الإنتاج الزراعي خلال الفترة (2000-2006)، وفي الأخير تطرقت إلى أثار العولمة على القطاع الزراعي وآفاق المعالجة، كما تضمنت تحديات اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي واحتمال انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.

- **عبد القادر فاضل**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كانت الدراسة بعنوان " **القطاع الزراعي في الجزائر إستراتجية وآفاق التعامل مع عملية الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة"**، جامعة الجزائر، لسنة 2007، تعرضت الدراسة إلى واقع القطاع الزراعي بالجزائر للفترة (1962-1989)، والفترة (1990-2000)، كما تطرقت إلى واقع و آفاق القطاع الزراعي في الجزائر ضمن برنامج دعم النمو للفترة (2000-2009)، وتوصلت في الأخير إلى موقع وآفاق القطاع الزراعي في الجزائر في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة .

- **عزاوي أعمر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، الدراسة بعنوان " **إستراتيجية التنمية الزراعية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية وواقع زراعة نخيل التمور في الجزائر**"، جامعة الجزائر، (2004-2005)، تطرقت الدراسة لإستراتيجية التنمية الزراعية في الجزائر ما بعد الثمانينات وبرامج الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي للقطاع الزراعي وآفاق التنمية الزراعية والتطرق إلى بعض التجارب الدولية، وإظهار واقع وآفاق زراعة نخيل التمور في الجزائر .

- **عيسى بن ناصر طوش**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جاءت الدراسة بعنوان" **مشكلة الغذاء في الجزائر**"، جامعة قسنطينة، تناول الباحث أسباب مشكلة الأمن الغذائي في الدول النامية، ثم تطرق إلى أوضاع الإنتاج الزراعي في الجزائر وتقدير حجم الفجوة الغذائية والتغذوية، ليصل في الأخير إلى تحديد أهم سياسات تحقيق الأمن الغذائي، التي تناسب طبيعة ومناخ دولة الجزائر، وبما يتماشى مع أوضاعها الاقتصادية و الاجتماعية .

حدود الدراسة:

تحددت الدراسة بالمجالات التالية:

المجال المكاني : إن لموضوع البحث مجالا واسعا لا يمكن حصره في مكان واحد أو حالة منفردة، باعتبار أن الأمن الغذائي والسياسات الزراعية ظاهرتان اقتصاديتان شهدتهما معظم دول العالم، وبنسب متفاوتة بين الدول النامية والدول المتقدمة، لذا تم دراسة البحث من الوسط العام إلى الوسط الخاص، بدأ من إعطاء نظرة لوضعية الغذاء وسبل الحد منها في العالم، ثم على مستوى الوطن العربي ثم وبشكل خاص على مستوى دولة الجزائر، وذلك مع الإشارة إلى بعض التجارب الدولية.

المجال الزمني: يبدأ الإطار الزمني للبحث من بداية 1962 بالنسبة للسياسات الزراعية في الجزائـــر، وفترة التسعينات بالنسبة للنماذج الدولية، وإلى غاية سنة 2015 بالنسبة لكل موضوع الدراسة، كما أنه هناك بعض التوقعات لسنوات قادمة متفرقة .

المجال الموضوعي: بما أن موضوع الدراسة واسع، ويمكن معالجته من عدة جوانب منهـــا الجانـــب القانوني وجانب علم الاجتماع والجانب السياسي والاقتصادي، وبما أننا مهتمين بالجانب الاقتصـــادي ارتأينا أن تكون دراستنا مرتكزة على الجوانب الاقتصادية لمختلف تأثيرات السياسات الزراعية علـــى الأمن الغذائي والقضاء على مشكلة الغذاء.

صعوبات البحث:

من أهم الصعوبات التي واجهت هذه الدراسة هي التضارب في البيانات و الإحصائيات بين الجهات الوصية خاصة، وكان هذا واضحا جليا في الأرقام بين الباحثين والمختصين من جهة وبين الجهـــات والمؤسسات التي تُعنى بهذا الموضوع من جهة أخرى كوزارة الفلاحة والمنظمة العالميـــة للأغذيـــة والزراعة والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، كما أن قطاع الزراعة يفتقر إلى بيانـــات وإحصـــائيات دقيقة، كما أنه لا توجد قاعدة بيانات على المستوى الوطني أو حتى المحلي تعكس حقيقة الانشـــغالات البيئية والزراعية، إضافة إلى ذلك نذكر صعوبة الحصول على المعلومة وخاصة إذا ما تعلق الأمـــر بمصادرها الرسمية، والتي حتى وإن تم الحصول عليها فهي متضاربة فيما يخص هذه المصادر نفسها، وبالتالي فهي إذا لا تعبر في غالبها عن الظروف الحقيقية لها، الأمر الذي يجعل البحث فيها مقيدا.

أقسام الدراسة :

تماشيا ومنهجية البحث العلمي، رأينا من الضروري الانطلاق في الموضوع بتقديم مقدمة أبرزنـــا من خلالها أهم الجوانب المرتبطة بالموضوع محل الدراسة، لننتقل فيما بعد إلى محاولة تفصيلها مـــن خلال إدراج خمسة فصول، كل منها مقسم إلى مجموعة مباحث تليها مجموعة من المطالب وصـــولا إلى خلاصة لكل فصل على حدى، ثم خاتمة عامة توضح أهم ما إستخلصناه مـــن نتـــائج إعتمـــدناها كأساس لتقديم بعض الاقتراحات والتوصيات التي نرى بأن العمل بها مستقبلا أمرا مفيدا ومجديا .

وقد جاء تقسيم الفصول كالتالي :

-**الفصل الأول: مدخل إلى السياسات الزراعية**، وقد قسم الفصل إلى خمسة مباحث، تناولنا فيه كل ما يتعلق بالزراعة والسياسات الزراعية من تعريف وأهمية وأهداف وتقسيمات وذلك من أجل إعطاء صورة شاملة على الجانب النظري للسياسات الزراعية.

- **الفصل الثاني : الإطار النظري للأمن الغذائي**، قسم هو الأخر إلى ثلاث مباحث تناولنا فيها أهم الأساسيات والأبجديات التي يجب معرفتها عن الأمن الغذائي من تعريف للأمن الغذائي وللاكتفاء الذاتي والتطرق للفجوة الغذائية وأثارها.

الفصل الثالث: علاقة السياسات الزراعية بالأمن الغذائي، قسمنا الفصل إلى خمسة مباحث أظهرنا فيها العلاقة بين السياسات الزراعية والأمن الغذائي، وكما تطرقنا فيه إلى حكم الدين الإسلامي على الأمن الغذائي و الزراعة، وأعطينا لمحة أو تشخيص لأوضاع الغذاء وعدد ناقصي الغذاء في العالم، وأخيرا تناولنا تجربة أهم دولتين (الصين- الهند) شهدتا انفجارا سكانيا و نقصا في الغذاء، ولكنهما نجحتا في تفعيل دور السياسات الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي، وأصبحتا من بين الدول الرائدة في الإنتاج الزراعي والزراعة، كما تطرقنا إلى نجاح تكتل الدول الأوروبية في الإتحاد الأوروبي وفي كافة المجالات وخاصة الزراعي منه.

الفصل الرابع : واقع الأمن الغذائي ومستوى السياسات الزراعية في الوطن العربي، تم تقسيمه إلى خمسة مباحث، تطرقنا فيه إلى الإمكانيات الزراعية المتاحة في الوطن العربي من موارد طبيعية وبشرية وإمكانيات تكنولوجيا، بالإضافة إلى واقع الإنتاج الزراعي والتنمية الزراعية في الوطن العربي وتوصلنا من خلالها إلى حجم الفجوة الغذائية العربية، وكذا سبل وسياسات التقليل من هاته الفجوة وصولا إلى عرض أهم الجهود العربية للتخفيف من حدة ووطأة نقص الغذاء في الوطن العربي.

الفصل الخامس:السياسات الزراعية وأثرها على الأمن الغذائي في الجزائر، ضم أربعة مباحث تناولنا فيها الإمكانيات والمؤهلات الزراعية في الجزائر، ثم تطرقنا إلى أهم مؤشرات القطاع الزراعي وحجم الإنتاج بنوعيه النباتي والحيواني، وصولا إلى حجم الفجوة الغذائية ومستوى السياسات الزراعية، لنختم في الأخير بأفاق تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر عربيا ودوليا.

تمهيد:

يعتبر القطاع الزراعي من أبرز القطاعات الاقتصادية في الهيكل الاقتصادي لمعظم دول العالم، وهذا للدور الذي يلعبه في تنمية اقتصاديات تلك الدول، من حيث مساهماته في تحقيق الأمن الغذائي والنمو والتقليص من الفقر، كما أنه مصدرا لكسب الرزق للغالبية العظمى من السكان، هذا فضلا عن مساهمته في الناتج الوطني الإجمالي وفي زيادة حجم الصادرات، وكذا توفير المواد الأولية للعديد من الصناعات التحويلية، بالإضافة الى أن نمو القطاع الزراعي قد شكل تاريخيا بذرة الأساس للثورة الصناعية التي إنتشرت في مختلف دول العالم، ويترجم القطاع الزراعي أهدافه من خلال السياسات الزراعية، والتي تعد من أهم الآليات التي تتبناها الدول خاصة النامية لتوجيه أنشطتها الإقتصادية والإجتماعية، فهي الحلقة التي تربط بين استراتيجيات التنمية والخطط اللازمة لتطوير القطاع الزراعي في إطار تنمية زراعية مستدامة .

ولهذا سنتطرق في هذا الفصل إلى مدخل إلى السياسات الزراعية من خلال المباحث التالية:

- **المبحث الأول:** ماهية الزراعة.
- **المبحث الثاني:** التنمية الزراعية.
- **المبحث الثالث:** السياسات الزراعية.
- **المبحث الرابع:** السياسات الزراعية الرئيسية .
- **المبحث الخامس:** السياسات الزراعية المدعمة .

المبحث الأول: ماهية الزراعة

تعتبر الزراعة أقدم النشاطات التي قام بها الإنسان و ذلك منذ العصور الأولى التي استوطن فيها الأرض، حيث بدأ اهتمامه بالأرض و تربية الحيوانات بوسائل بسيطة جدا وبدائية، وهذا بعد أن كان يعتمد في توفير قوته على قطف الثمار من الطبيعة دون إنتاجها، وكذلك اصطياد الحيوانات البرية دون تربيتها، ومع ازدياد عدد البشر زادت حاجتهم إلى الغذاء فاتجهوا إلى خدمة الأرض واستعمالها في إنتاج عدة محاصيل، وفي نفس الوقت شرعوا في تربية الحيوانات البرية وجعلها أليفة و الاستفادة منها، وقد عرفت الزراعة تطورا عبر التاريخ من استعمال الوسائل البدائية إلى استخدام التكنولوجيا من الآلات المتطورة و البذور و الأسمدة و إدخال الوراثة الجينية، و غيرها من الأساليب العلمية الحديثة.

المطلب الأول: مفهوم الزراعة

للزراعة عدة تعريفات منها :

– الزراعة هي مجموعة الأنشطة التي تستخدم الأرض و الموارد الطبيعية الأخرى لإنتاج الغذاء والأنسجة والمنتجات الحيوانية، والتي من الممكن استهلاكها مباشرة أو بيعها كمواد غذائية أو كمدخلات للإنتاج الصناعي (كما تتضمن الصيد أيضا)، فالإنتاج الزراعي ينتج بشكل رئيسي عن الطبيعة البايولوجية الخارجة عن سيطرة الإنسان، كما أن إنتاج المحاصيل الزراعية مثلا يتطلب وقت طويل نسبيا، ولا يقدر أحد على تغيره، بالإضافة إلى أن الدورة النباتية لعدد من المحاصيل تعتمد على الدورة الطبيعية لأشعة الشمس و درجة الحرارة، كما أن الإنتاج الحيواني يعتمد على دورة نمو المواشي والتي تعتمد بدورها على الطبيعة[1].

– عرفت منظمة الأمم المتحدة الزراعة بتعرفين الأول ضيق، و يعرفها بأنها تفاعل مجموعة المواد الطبيعية والبحوث والتدريب والإرشادات والإمدادات بمستلزمات الإنتاج الزراعي وإنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية، أما التعريف الواسع فهو بالإضافة إلى التعريف الضيق، نضيف صنع المستلزمات

[1] كارلوكافيرو، **السياسات الزراعية في الدول النامية**، المركز الوطني للسياسات الزراعية، سوريا، (2003)، ص:1.

الزراعية و خدمات التسويق و التحويل للمنتجات الزراعية، كما عرفتها بأنها العناية أو الرعاية بالتربة، وذلك استنادا إلى أصل الكلمة باللغة الانجليزية حيث :[1]

Agree الحقل أو التربة .

culture و تعني الرعاية أو العناية .

إذا فالزراعة هي علم وفن وصناعة و تجارة إنتاج المحاصيل النباتية و الحيوانية، و الزراعة الناجحة تعتمد على ثلاث عناصر رئيسية هي النجاح التكنولوجي أي النجاح الزراعي من الناحية الفنية، والنجاح الاقتصادي أي الكفاءات في تسويق المحاصيل الزراعية، وأخيرا النجاح الاجتماعي أي العيش عيشة رغدة وتحقيق مستوى معيشي عالي .

وتنقسم الزراعة تبعا للوسائل المتبعة فيها إلى قسمين رئيسين هما :

1-الزراعة البدائية : وتسمى أيضا الأولية أو البسيطة أو المتنقلة، ويقوم بهذه الزراعة القبائل المتأخرة على حواف الغابات الاستوائية، وهي تعتمد على المطر وليس فيها نظام للملكية فالأرض ملك للمجتمع، قبيلة كانت أو قرية، كما أنها تهتم بزراعة البطاطا والكسافا واليام، وكلها نباتات ذات جذور نشوية غذائية[2].

2-الزراعة الراقية : وهي زراعة ثابتة لا ينتقل أصحابها من بقعة إلى أخرى، وإنما هم ثابتون في قطعة أرض يزرعونها طوال العام، وتطبق فيها الأساليب العلمية الحديثة، واستئصال النباتات الطفيلية، وزراعة أنواع من النباتات تناسب التربات المختلفة، وتظم الزراعة الراقية تحتها الزراعة الكثيفة والزراعة الواسعة والزراعة الجافة (وهي الزراعة التي لا تستخدم وسائل الري)، وأخيرا الزراعة المختلطة (وهي التي تجمع بين تربية الحيوان والزراعة)[3].

مميزات و خصائص النشاط الزراعي : هناك عدة مميزات تميز النشاط الزراعي عن الانشطة الاقتصادية الأخرى، يمكن إجمالها في الأتي :[4]

---

[1] مختفي حميدة و العيداني إيمان، **إسهامات الفلاحة في التنمية الاقتصادية- دراسة حالة الجزائر-**، الملتقى العلمي الدولي الثالث : القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المدية، (28.29 أكتوبر 2014)، ص : 06 .

[2] يسري الجوهري، **الجغرافيا الاقتصادية**، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، مصر، (2003)، ص :152.

[3] **نفس المرجع السابق**، ص : 166 .

[4] **قطاع الزراعة والموارد المائية**، لجنة تنمية قطاع الزراعة والموارد المائية، وزراة الزراعة، العراق، (2009)، ص ص : 02-03.

1-**الحساسية العالية للظروف الطبيعية :** إن تفاوت الظروف المناخية (أمطار و درجات الحرارة...) من موسم لآخر يؤثر على مستوى الإنتاج الزراعي في المناطق الديمية خاصة، وينجم عن ذلك عدم ثبات العلاقة بين مدخلات الإنتاج (البذور والأسمدة والحراثة والتعشيب...) والناتج النهائي، و بالتالي تذبذب الإنتاج، مما يقضي بتدخل الحكومة لإعادة التوازن لصالح المنتجين أو المستهلكين أو كليهما، كما أن قدرة الإنسان على التحكم بالظروف البيئية للزراعة لازالت محدودة ومتباينة من بلد لآخر تبعا للتطور الذي يحرز في مجال التكنولوجيا البايولوجية، التي تتصف بدورها بخصوصية المكان الذي تبتكر فيه، ويفسر البطء الشديد لانتقال مثل هذه الابتكارات بين البلدان التباين في الظروف البيئية

2- **الطبيعة الموسمية والبايولوجية :** وذلك من خلال :

أ – لكل مجموعة من المحاصيل الزراعية موسمها الملائم ولا يمكن زراعتها في مواسم أخرى مع حصول بعض التقدم في بعض الأنشطة الزراعية، كما هو الحال في الزراعة المكيفة (البيوت الزجاجية) من جهة والإنتاج الحيواني من جهة أخرى، كما هو الحال في إنتاج الدواجن لتحقيق الإنتاج على مدار السنة.

ب- دورة الإنتاج (المدة المحصورة بين بدء العملية الإنتاجية والحصول على الناتج النهائي) طويلة قياسا إلى الدورة الإنتاجية في النشاطات الأخرى، وعلى الرغم من الإنجازات التي حققتها البشرية في مجال البيوتكنولوجيا وعلى الأخص في الهندسة الوراثية والتهجين، والتي أسفرت عن نتائج ذات أثر فعال في إبتكار سلالات وأصناف جديدة ذات إنتاجية عالية قياسا الى إنتاجية السلالات التقليدية، إلا أن تقليص الدورة الإنتاجية في النشاط الزراعي بشقيه النباتي والحيواني لازالت بعيدة المنال، كما أن محدودية تقليص الدورة الإنتاجية تجعل من مهمة نمو الإنتاج عبر الزمن صعبة مما يجعل مصادر النمو تعتمد على مصدرين هما :

- ✓ **التوسع الأفقي** : زيادة عوامل الإنتاج : الأرض و المياه معدات العمل، مستلزمات الإنتاج .
- ✓ **التوسع العمودي :** رفع إنتاجية عوامل الإنتاج: ابتكار التكنولوجيا و البايولوجيا الملائمة للزراعة، و تطبيقها بالشكل الصحيح .

3-الطبيعة المحلية للإنتاج الزراعي : بسبب إلتصاق النشاط الزراعي بالمناخ و التربة و العادات البشرية (تقاليد العاملين في الزراعة)، فإن ذلك يجعل النشاط الزراعي، ومقومات تطوره أقل اعتمادا على الخارج، مثلا عدم إمكانية زراعة النخيل والحمضيات في أماكن معينة، أو تخصيص مناطق معينة في زراعة البطاطا دون غيرها.

المطلب الثاني : أهمية القطاع الزراعي

تحتل الزراعة بشقيها الإنتاج النباتي و الحيواني، وما يتفرع عن كل منهما أهمية كبرى في اقتصاديات الكثير من الدول في العالم، حيث يساهم هذا القطاع في التنمية الاقتصادية الشاملة للعديد من هذه الدول، وتتبع أهمية القطاع الزراعي في أي دولة من خلال مساهمته في مايلي :[1]

- توفير الإحتياجات الغذائية لأفراد المجتمع :

يساهم القطاع الزراعي في توفير العديد من المنتجات الغذائية التي يستهلكها أفراد المجتمع، كالمنتجات النباتية مثل : الحبوب والخضروات والفاكهة ...، والمنتجات الحيوانية كاللحوم بأنواعها والألبان ومشتقاتها.

- توفير العمل لقطاعات الاقتصاد الأخرى :

يعمل القطاع الزراعي على توفير العمالة للقطاعات الاقتصادية الأخرى، كالقطاع الصناعي مثلا أو قطاع الخدمات، وذلك من خلال إنتقال العمالة لهذه القطاعات من القطاع الزراعي، ويتم ذلك لسببين هما:

- إما بسبب وجود بطالة موسمية أو مقنعة في القطاع الزراعي تؤدي إلى خروج حجم معين من العمالة من هذا القطاع دون أن تؤثر على إجمالي الناتج الزراعي، هذه العمالة تنتقل بدورها إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى غير القطاع الزراعي، وهذا الانتقال يتم عادة في الدول التي تتميز بكثافة سكانية عالية في مناطق الإنتاج الزراعي .
- أما السبب الثاني لانتقال العمالة من القطاع الزراعي لقطاعات الاقتصادية الأخرى، فهو تبني الطرق التكنولوجية الحديثة في عملية الإنتاج الزراعي، مما يساهم في الاستغناء عن جزء من العمالة الزراعية تتحول إلى العمل في القطاعات الاقتصادية الأخرى، وهذا الانتقال يتم عادة في الدول التي تتميز بكثافة سكانية منخفضة نوعا ما في مناطق الإنتاج الزراعي .

- توفير الموارد المالية:

يعتبر القطاع الزراعي مصدرا رئيسيا للدخل وللعديد من الأفراد العاملين في هذا القطاع سواء هؤلاء العاملين في عملية الإنتاج الزراعي بشكل مباشر(كالمزارعين أو منتجي الأدوية والأسمدة الزراعية .....)، أو أولئك الذين يحققون دخلا من العمل غير المباشر في هذا القطاع (كالعاملين في

[1] علي جدوع الشرفات، **مبادئ الاقتصاد الزراعي**، دار زهران للنشر والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، (2009)، ص:28.

تسويق وبيع المنتجات الزراعية)، مما يعني أن القطاع الزراعي هو سوق لمنتجات قطاعات اقتصادية أخرى يعمل بها هؤلاء، أما على مستوى الدول فإن القطاع الزراعي يساهم بنسب متفاوتة في النـــاتج القومي الإجمالي للعديد من الدول بل أن بعض الدول تعتمد على هذا القطاع في جزء كبير من النـــاتج القومي لها، كما أن هذا القطاع يساهم بدرجة كبيرة في توفير العملات الصعبة لهذه الدول، مما ينعكس إيجابيا على مستوى التنمية الاقتصادية فيها.

- تقليص الفقر:

يساهم النمو الزراعي بدرجة عالية في تقليص الفقر، إذ تبين التقديرات الاقتصادية القياسية للعديد من البلدان أن نمو إجمالي الناتج المحلي الكلي الناشئ عن الزراعة يعتبر في المتوسط فعالا بواقع الضعف على الأقل في تحقيق النفع والفائدة لنصف السكان الأكثر فقرا في أي بلد قياسا على فعالية النمو المستمد من القطاعات غير الزراعية، وتعبر المعطيات الواقعية أن الكثير من البلدان ذات معدلات النمو الزراعي المرتفعة نسبيا قد شهدت انخفاضات هائلة في أعداد الفقراء، مثلا كان النمو السريع للزراعة في الصين مسؤولا بصفة مبدئية عن الانخفاض السريع في معدلات الفقر، وإن كان هذا الانخفاض ما يزال بطيئا نسبيا[1] .

- توفير المواد الخام للقطاع الصناعي:

يقوم القطاع الزراعي بتوفير العديد من المواد الخام، والتي يمكن أن تستخدم كمدخلات للإنتاج في القطاع الصناعي بشكل خاص، مما يؤدي إلى دعم و تطوير هذا القطاع، وبالتالي دعم الاقتصاد ككل، فالقطاع الزراعي يوفر القطن مثلا لصناعة الملابس، كما أنه يوفر الحبوب التي يمكـــن اســـتخلاص الزيوت منها، مما ساهم في نشأة وتطوير قطاع إستخلاص وتعبئة الزيوت التابع للقطاع الصناعي[2].

- استغلال بعض الموارد الاقتصادية بكفاءة:

يستغل القطاع الزراعي بعض الموارد الإنتاجية الاقتصادية صعبة الاستغلال بكفاءة عالية يندر أن توجد في قطاعات أخرى، ففي قطاع الإنتاج الحيواني تقوم الحيوانات بإستهلاك الأعشـــاب التـــي لا يستهلكها الإنسان وتنتج له اللحوم والألبان بكفاءة، كما تقوم النباتات في قطاع الإنتاج النباتي بالاستفادة من مصدر اقتصادي مهم هو أشعة الشمس لإنتاج الغذاء الذي تستهلكه الحيوانات ويستهلكه الإنسان[3].

---

[1] **الزراعة من اجل التنمية** (موجز السياسات)، تقرير عن التنمية في العالم 2008، البنك الدولي، (2008)، ص:01.

[2] علي جدوع الشرقات، **مرجع سبق ذكره**، ص: 29.

[3] **نفس المرجع السابق**، ص: 30.

المبحث الثاني: التنمية الزراعية.

صاحب تطور المجتمعات الإنسانية من حيث السكان زيادة في إحتيجاتهم الأساسية للحياة، ومن أجل توفير هذه الاحتياجات جاهد الإنسان إلى تطوير مهارته و قدراته الجسمية و العقلية للتعرف على أساليب وفنون إنتاجية جديدة استطاع عن طريقها الحصول على إنتاج أكبر من استغلال الأراضي واستصلاحها وبمجهود أقل نسبيا، غير أن التزايد المطرد للسكان وتميز الموارد بالندرة النسبية، أصبح من الضروري الاقتصاد في استعمال الموارد وبطرق وأساليب عقلانية، مما تطلب هذا أيضا زيادة في توفير رأس المال، الذي نتج عنه بدوره زيادة في إنتاجية العمل والإنتاج، وفي تلبية الاحتياجات الضرورية للإنسان و تحسين مستوى معيشته الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما يعرف بالتنمية والتي انبثق عنها ما يعرف بالتنمية الزراعية، والتي تخص القطاع الزراعي وكل ما يتعلق به .

المطلب الأول: مفاهيم عامة عن التنمية الزراعية

يحتل القطاع الزراعي مكانة كبيرة و دورا أساسيا في تحقيق الانطلاقة الحقيقية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، لذا يمكن اعتباره العصب الحساس في اقتصاد بلدان العالم كونه قطاعا مولدا للمستلزمات الإنتاجية، مستوعبا لليد العاملة ومولدا للدخل القومي موفرا للاحتياجات الغذائية والمستلزمات الزراعية.

أولا : تعريف التنمية

يمكن تعريف التنمية على أنها :[1]

- **لغة :** هي النماء أو الازدياد التدريجي.

- **اصطلاحا :** هي عملية متطورة، والتي تسعى إلى إحداث الهدف بطريقة سريعة ضمن خطط مدروسة وفي فترات زمنية معينة، وتخضع للإدارة البشرية وتحتاج إلى دفعة قوية تفرزها قدرات إنسانية، بإمكانها إخراج المجتمع من حالة السبات إلى حالة الحركة والتقدم، كما أنها تتطلب حكما تسير به نحو الأفضل.

[1] مباركة نعامة، **دور الأمن الغذائي في تحقيق التنمية الاقتصادية**، مذكرة ماجستيير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة البليدة، دفعة (2011)، ص ص: 28-29.

وتنقسم التنمية إلى عدة أنواع منها:

1- التنمية الاجتماعية

هي الجهود التي تُبذل لإحداث سلسلة من التغيرات الوصفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع، وذلك بزيادة قدرة أفراده على استغلال الطاقات المتاحة إلى أقصى حد، لتحقيق قدرا من الحرية والرفاهية للأفراد بأسرع من معدل النمو الطبيعي.

2- التنمية السياسية

هي دراسة التنظيم الرسمي للحكومة والإدارة المركزية والمحلية ودراسة المشكلات التطبيقية في التنظيم والإجراءات بغية تحقيق التكامل بين القضايا الوضعية والقومية.

3 - التنمية الثقافية

هي التغيير الذي يحدث في الجوانب المادية وغير المادية للثقافة، بما فيها العلوم والفنون والفلسفة والتكنولوجيا والأدوات، بالإضافة إلى التغير الذي يحدث على مستوى بنيان المجتمع ووظائفه.

4- التنمية البيئية والمتواصلة (المستدامة)

هي التي تُلبي احتياجات الحاضر دون أن تُعرض للخطر قدرة الأجيال القادمة التي من شأنها أن تقودنا إلى ممارسة النوع الصحيح من النمو الاقتصادي القائم على التنوع الحيوي والتحكم في الأنشطة الضارة بالبيئة وتجديد المواد القابلة للتجديد وحماية البيئة الطبيعية.

وأخيرا وليس آخر التنمية الاقتصادية، والتي تهمنا إذا تدخل ضمنها التنمية الزراعية، والتي يمكن تعريفها على النحو التالي:

- تعرف التنمية الاقتصادية على أنها إجراءات و سياسات و تدابير متعددة، تعمل على تغيير البنيان والهيكل الاقتصادي الوطني، بهدف تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي عبر فترة من الزمن، بحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد[1] .

- كما تعرف التنمية الاقتصادية كذلك بأنها تقدم للمجتمع عن طريق إستنباط أساليب إنتاجية أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنهاء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل[2].

---

[1] غردي محمد، **القطاع الزراعي الجزائري و إشكالية الدعم و الاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، دفعة (2011-2012)، ص :03.

[2] مختفي حميدة والعيداني إيمان، **مرجع سبق ذكره**، ص : 02 .

وبهذا فالتنمية الاقتصادية هي عملية تكاملية تهدف إلى تحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للفرد وللدولة، وتظهر سماتها من خلال زيادة دخل الفرد، وكذا الدخل القومي وزيادة إنتاجية العمل والتطور التكنولوجي .

ويجب التمييز بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، بحيث يشير النمو إلى مجرد الزيادة الكمية في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، والمفهوم العكسي للنمو الاقتصادي هو الركود الاقتصادي، بينما تعتبر التنمية الاقتصادية ظاهرة مركبة تتضمن النمو الاقتصادي كأحد عناصر المهمة بالإضافة إلى حدوث تغيير في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، والمفهوم العكسي للتنمية هو التخلف، ولهذا فإن التنمية الاقتصادية أشمل من النمو الاقتصادي، إذ أنها تعني النمو بالإضافة إلى التغيير[1].

ثانيا: مفهوم التنمية الزراعية

للتنمية الزراعية عدة مفاهيم من أهمها :

– التنمية الزراعية هي مجموعة من السياسات والإجراءات المتبعة لتغيير بنيان وهيكل القطاع الزراعي، مما يؤدي إلى أحسن استخدام ممكن للموارد الزراعية المتاحة، وتحقيق الارتفاع في الإنتاجية وزيادة في الإنتاج الزراعي، بهدف رفع معدل الزيادة في الدخل الوطني وتحقيق مستوى معيشي مرتفع لأفراد المجتمع [2].

– يقصد بالتنمية الزراعية تحقيق أعلى ناتج ممكن في جميع مجالات القطاع الزراعي، وما يرافق هذه المجالات من خدمات وأنشطة تعتمد على مخرجات هذه المجالات لزيادة هذا الناتج، ويتم ذلك من خلال بناء علاقات إنتاجية في جميع مجالات القطاع الزراعي، وإعادة ترتيب ما هو موجود من هذه العلاقات بهدف المساهمة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى لتحقيق العدالة الاجتماعية[3].

ومنه فالتنمية الزراعية هي زيادة في النمو الاقتصادي الزراعي المستمر، والذي يحقق إرتفاعا في دخول العاملين في الحقل و خاصة أبناء الريف، و كذا العدالة في توزيع الثروات المادية، و زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الزراعي، وكذا تحقيق الهدف الرئيسي و هو تحسين حياة الإنسان كما (أي تحقيق الاكتفاء الذاتي)، ونوعا (تحقيق الرفاه).

---

[1] **نفس المرجع السابق**، ص : 03.

[2] غردي محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص: 08.

[3] علي جدوع الشرقات، **مرجع سبق ذكره**، ص: 341.

ثالثا: شروط التنمية الزراعية

إن توفر عناصر الإنتاج الزراعي من أرض وعمل ورأس مال وإدارة أو تنظيم لا يكفي لإنجاز عملية التنمية الزراعية، بل يجب توفر شروط أخرى يمكن من خلالها أن تُستغل عناصر الإنتاج الزراعي لتحقيق أهداف خطط التنمية، هذه الشروط تشمل متغيرات اجتماعية وسياسية وثقافية إلى جانب المتغيرات الاقتصادية، وأهم هذه الشروط والتي تشترك مع عناصر التنمية الاقتصادية الضرورية لإنجاز برامج تنموية ذات كفاءة عالية في القطاع الزراعي، وهي ما يلي[1]:

- **العلاقات الإنتاجية الزراعية:** يجب الابتعاد عن صفة النفوذ الإقطاعي في أي نشاط زراعي حيث أن هذه الصفة تؤدي إلى وجود علاقات إنتاجية استغلالية يصعب من خلالها تحقيق نمو اقتصادي و زراعي مرغوب، حيث أن أجور القوى العاملة الزراعية هي ضمن مستوى الكفاف تحت ظل النفوذ الإقطاعي، كما أن هذا النوع من العلاقات الإنتاجية يؤدي إلى تعزيز الطبقية في المجتمع على الرغم من وجود هذا العنصر في بعض دول العالم، إلاّ أن غالبية الدول في وقتنا الحالي تخلو من وجود مثل هذه العلاقات الإنتاجية.

- **الوضع السياسي:** إن التغيرات السياسية السريعة تؤدي إلى عدم تحقيق التنمية الزراعية المطلوبة، حيث أن هذه التغيرات غالبا ما يتبعها تغيرات اقتصادية غير مأخوذة بالحسبان عند وضع برامج التنمية الاقتصادية الزراعية، هذه التغيرات السياسية هي صفة من صفات المجتمع في دول العالم الثالث التي تعاني من تدني مستوى التنمية الزراعية في معظمها، لذا فإن الاستقرار السياسي شرط رئيسي لحدوث تنمية زراعية، وبالتالي تنمية اقتصادية شاملة.

- **الكفاءة الإنتاجية:** و هي تعني ما يلي:

- ✓ استخدام عناصر الإنتاج بطريقة تعمل على تحقيق أكبر ناتج زراعي ممكن مقارنة مع كمية عناصر الإنتاج المستغلة في العملية الإنتاجية ؛
- ✓ وجود نظام تسويقي مثالي لتوزيع وتسويق المنتجات الزراعية وتوفير التسهيلات اللازمة لضمان كفاءة هذا النظام من مواصلات ومخازن مبردة وغير ذلك من التسهيلات ؛

[1] **نفس المرجع السابق**، ص ص : 347-348 .

- ✓ وجود مستوى معين من الخدمات التكميلية للأنشطة الإنتاجية الزراعية مثل توفر المؤسسات التمويلية والمؤسسات التسويقية والجهات الإرشادية، وغير ذلك من المؤسسات والجهات التي تقدم مختلف أنواع الخدمات التكميلية ؛

رابعا: عقبات التنمية الزراعية:

عقبات التنمية الزراعية هي تلك العراقيل التي تعترض القطاع الزراعي، مما يحد من تقدمه و تطوره، وبالتالي تأثر الاقتصاد الوطني سلبا بوجود مثل هذه العقبات، إلا أن هذه العقبات تختلف بإختلاف الدول والمجتمعات على الرغم من وجود أساس مشترك لهذه العقبات، وعموما تقسم هذه العقبات إلى ثلاث أقسام رئيسية هي[1]:

1- العقبات الاقتصادية:

هذه العقبات تعاني منها غالبية الدول النامية وأهمها انخفاض الإنتاجية في مختلف أنشطة القطاع الزراعي بسبب تدني مستوى التقنية المستخدمة وسوء توزيع القوى العاملة بين أنشطة هذا القطاع، مما يعني انخفاض مستوى الدخل لهذه القوى، كل هذا يؤدي إلى قلة التكوين الرأسمالي اللازم لعملية التنمية الزراعية، وبالتالي عدم الوصول إلى المستوى المطلوب من التنمية.

2-العقبات السياسية والاجتماعية والفكرية:

إن عدم توافر الاستقرار السياسي يشكل عائقا كبيرا أمام عملية التنمية، لذا فإن السعي لوجود مثل هذا الاستقرار السياسي في الدول يوفر بيئة قادرة على إدارة موارد الاقتصاد، بحيث تدور عجلة التنمية ككل، ومنها عجلة التنمية الزراعية، بالإضافة إلى الجانب الاجتماعي فإن للجانب الاجتماعي أهمية في تحقيق التنمية المطلوبة، فالكثير من العادات والتقاليد الاجتماعية تقف حائلا أمام الوصول إلى التنمية، فانخفاض الإنتاجية بسبب الجهل بأساليب الإنتاج الحديثة انعكاسا لمستوى علمي متواضع وعدم وضع الكفاءات العلمية في مكانها المناسب لتساهم في عجلة التنمية بشكل سليم، وذلك لأن من حل مكان هذه الكفاءات وصل إليه وفق بعض العادات الاجتماعية المرفوضة كالوساطة والمحسوبية.

[1] **نفس المرجع السابق**، ص ص: 351-352.

3 –العقبات التقنية والتنظيمية:

عدم وجود الأساليب التقنية الحديثة في الإنتاج الزراعي وعدم نقل التقنية الحديثة إلى القطاع الزراعي يؤدي بشكل أو بآخر إلى دفع هذا القطاع إلى التأخر وعدم النمو مقارنة مع القطاعات الزراعية في الدول التي تتبنى التقنية الحديثة في أنشطة القطاع الزراعي المختلفة، لذا فإن تبني الأساليب الحديثة في الإنتاج ونقل التقنية الحديثة من الدول المتقدمة على أسس صحيحة تساهم في دفع عملية التنمية للأمام والوصول إلى مستويات متقدمة منها، وبالإضافة إلى الجانب التقني فإن تردي وضع الجانب التنظيمي والإداري وإتباع الأساليب الإدارية المعقدة وتبني الروتين والبيروقراطية يؤدي إلى عدم وصول الاقتصاد ككل إلى مستوى عال من النمو أو حتى تحقيق مستوى معقول من هذا النمو.

المطلب الثاني : طرق تحقيق التنمية الزراعية

إن التنمية الزراعية هي مجموعة من السياسات والإجراءات المتبعة لتغيير بنيان وهيكل القطاع الزراعي، مما يؤدي إلى أحسن استخدام ممكن للموارد الزراعية المتاحة وتحقيق الارتفاع في الإنتاجية وزيادة في الإنتاج الزراعي، بهدف رفع معدل الزيادة في الدخل الوطني وتحقيق مستوى معيشي لأفراد المجتمع، ويمكن أن نميز بين طريقتين أساسيتين لزيادة الإنتاج الزراعي أي زيادة النمو الزراعي هما :

أولاً : التوسع الأفقي : تتمثل سياسات التوسع الزراعي الأفقي في زيادة الرقعة الزراعية لأي محصول، وإضافة مساحات أرضية جديدة للزراعة، وإضافة مجتمعات جديدة – أسسها زراعية– تكون مراكز جذب سكانية[1]، وتؤدي هذه السياسة إلى زيادة الإنتاج، وحتى تتحقق هذه الزيادة فإن الأمر يتطلب ما يلي :

1 – زيادة المساحة المزروعة : ويتم ذلك من خلال [2]:

- إجراء دراسة ميدانية لجميع الأراضي المتوفرة للدولة، واستخلاص النتائج حول طبيعة التربة .

[1] عيسى بن ناصر طواش، **مشكلة الغذاء في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد، جامعة قسنطينة، بدون ذكر الدفعة، ص : 264.

[2] نعامة مباركة، **مرجع سبق ذكره**، ص : 89.

- والمناخ السائد ومد إمكانية إصلاحها حتى تصبح قابلة للزراعة، بالإضافة إلى توفير الوسائل المساعدة لإعادة تأهيل الأراضي القابلة للإصلاح.
- استغلال الأراضي الرملية و الجيرية و تكييفها للزراعة بمحاصيل مناسبة لطبيعتها التكوينية (من حيث نوع المحصول و مدى توفير المياه).
- إعادة توزيع الأراضي داخل المجتمع و الحد من تركيزها، وذلك بهدف تحقيق الحصول على الأراضي بصورة أكثر إنصافا من اجل الحد من الفقر والحرمان من الأراضي الزراعية، وتحسين العدالة الاجتماعية عن طريق تغيير التوازن بين الجماعات المختلفة المالكة للأرض والمسيطرة عليها واستعادة الحقوق المهملة المتعلقة بالأراضي، وذلك بهدف تحفيز الفلاحين من خلال منحهم الأراضي، بما يساعد على توسيع نطاق الزراعة المعاشية واكتفاء كل أسرة من الغذاء، ومن ثم المساهمة في زيادة الإنتاج بتوجيه الفائض منها إلى الأسواق.

2- توفير الري :

تعتبر المياه المصدر الرئيسي لنجاح التنمية الزراعية الأفقية، لأن وجود قدر كافي من الإنتاج لا يمكن تحقيقه إلا بما يساويه من مياه صالحة للري ووسائل توفير مياه الري هي:

- تكثيف جهود الكشف عن مصادر المياه الجوفية، وتحديد حجم المخزون المائي ونوعية المياه ودرجة تجديدها وخاصة في البيئات الجافة وشبه الجافة، التي تعاني من ندرة أو قلة موارد المياه العذبة.
- حصاد مياه الأمطار لاستخدامها في ري المساحات الزراعية الجديدة، أي جمع وتخزين مياه الأمطار من الجريان السطحي لاستخدام المخزون منها في أغراض الري والشرب وسقي الحيوانات، وتخزين المياه قد تم بطرق مختلفة منها استغلال مياه مجاري الوديان لحجز وتخزين مياه السيول، وذلك بإقامة السدود الترابية أو الحجرية، بالإضافة إلى إمكانية المنخفضة في الوديان مجاري الأمطار.[1]
- العمل على زيادة تحلية مياه البحر ومعالجة الصرف لأغراض الزراعة التي تفتح أفاق جديدة في المستقبل لتوفير المزيد من الغذاء، حتى وإن كان استخدامها الحالي محدوداً نظراً لارتفاع ما تتطلبها

[1] عفيف راجع، **أزمة الغذاء وتحديات المستقبل**، ندوة من أجل إستراتيجية يمنية للأمن الغذائي من الحبوب، جامعة الإيمان، صنعاء، (17 نوفمبر 2008)، ص : 15.

من تكلفة، إلا أن التطورات التكنولوجية يمكنها أن تذلل هذه العقبة مستقبلاً، وبهذا يمكن لهذه العملية أن توفر القدر الكافي من الماء للأراضي الزراعية، والذي سينعكس بالإيجاب على الإنتاجية الغذائية.

- وضع سياسة إستراتيجية للري وشبكات السدود والرش المحوري، وهي إمكانيات يفتقر إليها القطاع الزراعي في أغلب الدول النامية في الوقت الحالي، بالرغم من أهميتها الإستراتيجية في تقليل التكاليف و تحديد النتائج وتعزيزها.

3- العمل على تفعيل التنمية الريفية:

والتي تعني بمفهومها الواسع تنمية الموارد البيئية خارج المناطق الحضرية، ومن ثم فهي تتضمن مجموعة من الأنشطة المختلفة، تضم استخدامات الزراعية والرعوية والغابية، بالإضافة إلى الاستخدامات العمرانية المتمثلة في المستوطنات الريفية وشبكة الطرق الزراعية، وهي تعتبر من الحلول الأساسية للحد من الهجرة الريفية إلى المدن، وما تسببه من مشاكل فهذه التوجهات تساعد على توفير الغذاء وتؤمن فرص دخل للفقراء في الريف، ولكن الاستثمارات في الريف عملية طويلة الأمد، وفيها مخاطر عديدة[1]، وحتى الحكومات تجد فيها صعوبات كبيرة، لأنها تتطلب رأس مال عال ونتائجها ليست سريعة وتستلزم وقتاً طويلاً، لذلك غالبا ما يوضع لهذا الأمر إطاراً قانوني عن طريق وضع خطط تنموية بعيدة المدى تلتزم بها الإدارات المتعاقبة.

4-الاهتمام بزيادة الثروة الحيوانية :

وذلك من خلال مضاعف الإنتاج الحيواني، وزيادة عدد رؤوس الحيوانات الموجودة في الدولة، ويتم ذلك بتنمية مساحات الرعي لتربية المواشي وتوفير الأعلاف وأغذية الحيوانات والبيطرة وخلق سلالات حيوانية متطورة، تستطيع تلبية الطلب عليها.

5- تنمية الموارد الغذائية المائية:

يمكن للموارد المائية أن تصبح مصدراً مهما متجددا من مصادر الغذاء الأساسية، إذ اجمع الباحثين إنها يمكن أن تحل جزءا كبيرا من مشكلة الغذاء وتتمثل هذه الموارد الغذائية في الأسماك والقشريات والرخويات، ويمكن تنمية هذه الموارد من خلال [2]:

* الاهتمام بإنشاء مزارع للأسماك والقشريات وتوفير الرعاية الغذائية، بما يساهم بزيادة الإنتاج.

[1] نعامة مباركة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص : 90-91.

[2] **نفس المرجع السابق**، ص : 91.

* استزراع المزيد من الأعشاب والطحالب البحرية ذات القيمة الغذائية العالية.

* رفع كفاءة العاملين في مجال الصيد من خلال التدريب وتحديث أدوات الصيد.

* تطوير و توفير وسائل نقل للأسماك وتخزينها بالأسلوب الذي يقلل الفاقد بالتلف.

* اتخاذ الإجراءات والآليات الكفيلة بمكافحة التلوث المائي الذي يسبب تدهورا كبيرا للثروة الغذائية المائية.

إلى أنه وبالرغم من أهمية هذه الطريقة في زيادة الإنتاج، إلا أنها تصادف عدة مشاكل من بينها[1]:

– ضخامة حجم الاستثمار اللازم، وهو ما يتوقف على حجم التمويل اللازم للاستثمار.

– طول فترة الاستثمار، حيث تختلف هذه الفترة باختلاف ضخامة الاستثمار وباختلاف الأراضي المستصلحة أيضا.

– قلة العائد على الاستثمار، كما هو معروف فاستثمار رأس المال في الزراعة، لا يؤدي إلى الحصول على عائد مرتفع أو استثنائي كما يحدث في كثير من الأنشطة الأخرى.

ثانيا : التوسع الرأسي :

وتعني زيادة المردودية أو الطاقة الإنتاجية لنفس الرقعة المزروعة أي دون إضافة مساحة جديدة، وهذا ما يعرف بالتنمية الزراعية الرأسية، ويتم ذلك في البلدان التي يزيد فيها عدد السكان وتقل فيها المساحة الزراعية[2]، وهذه الطريقة تتطلب ما يلي: [3]

– الزيادة في استخدام التكنولوجيا الحيوية، والتي عرفها تقرير ota الأمريكي 1991، بأنها أي تقنية تستخدم الكائنات الحية أو جزء منها، لتصنع أو تحور بعض المنتجات، وبالتالي تقوم بتحسين النباتات أو الحيوانات أو تطور كائنات دقيقة صالحة لاستخدامات خاصة، وقد جاءت التكنولوجيا الحيوية بنتائج كبيرة لزيادة الإنتاج الزراعي عن طريق تقنيات DNA المطعم، ونقل الجينات وزراعة الأنسجة ودمج الخلايا، وعلى الرغم من محدودية اعتماد المحاصيل المعدلة وراثيا يظل الاهتمام بها عاليا، والمحاصيل التي تم مؤخرا الموافقة على اختبارها ميدانيا في بلد واحد وأكثر هي : الأرز، الباذنجان، الخردل، والكسافا والموز والبطاطس والبطاطا الحلوة والعدس والترمس، وكلها محاصيل تساهم في توفير و تنويع الغذاء .

---

[1] مولاي حسين، **مرجع سبق ذكره**، ص : 28.

[2] **نفس المرجع السابق**، ص : 28.

[3] نعامة مباركة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص :86-87 بتصرف .

– إن الزراعة الحديثة لكي تحقق إنتاجية عالية تحتاج إلى استثمارات رأسمالية ومعرفية كثيفة، وتشجيع ذلك يتم بمنح وتوزيع القروض على الفلاحين مع مراعاة نسبة الفوائد في إطار خطة شاملة لسياسة القروض المخصصة للفلاحة مع وضع معايير موضوعية لذلك، وتوفير المساعدة لهذه الاستثمارات، وذلك لأن الاستثمار في السلع العامة والبنية الأساسية ورأس المال البشري تعتبر المحركات الرئيسة الدافعة لنمو الإنتاجية الزراعية، بالإضافة إلى مرعاة قيام الاستثمارات المطلوبة من مصادر المدخرات المحلية والقطاع الخاص، وذلك بغية توجيه النتائج لخدمة الأسواق الداخلية والمساهمة في توفير الغذاء للمواطنين .

– الإهتمام بالبحث العلمي وتطويره ولأنه حسب الاقتصادي " روبرت سلو " جزء فقط من النمو الاقتصادي (والذي ضمنه الزراعي) يفسر بواسطة الزيادة في عوامل الإنتاج أما الجزء الأخر، وهو حوالي 20% فيرجع تفسيره إلى البحث العلمي والتطوير، هذا و بينت دراسات الاقتصاد القياسي بأن كل دولار ينفق على البحث العلمي من شأنه أن يدير لاحقا حوالي 80 دولار في شكل إنتاج سلع وخدمات، ومنه لا بد من إيلاء البحوث الزراعية التطبيقية للمحاصيل الغذائية والثروة الحيوانية مزيدا من الاهتمام والدعم المادي والفني بهدف استنباط سلالات جديدة ملائمة لظروف البيئة وذات إنتاجية عالية، ولقد ظهرت الكثير من مراكز الأبحاث الدولية منذ الستينات كان أبرزها مراكز أبحاث الذرة و القمح بالمكسيك ومركز الأرز بالفلبين، وقد أطلق على هذه الظاهرة الثورة الخضراء، والتي تم تعريفها على أنها تضافر مجموعة متكاملة من السياسات المبنية على دراسات وأبحاث متعلقة بتحسين الإنتاجية والارتفاع في مستوى دخول المزارعين، فهي تشمل إدخال تحسينات في سجل التقاوي اعتمادا على علوم الهندسة الوراثية في مجال النبات والحيوان وإدخال أصناف محسنة واستحداث مبيدات كيمائية أكثر كفاءة، ونظم ري وحرث، ونظم تسويق خدمات إئتمانية أكثر ملائمة .

– تدريب وتأهيل العمالة الزراعية، بإعطاء أهمية لتكوين نواة من الباحثين والعلماء والفنيين والمهندسين والمرشدين الزراعيين القادرين على التعامل مع التكنولوجيا الزراعية واستيعابها والعمل على توسيع قاعدة الانتشار العلمي بين المزارعين، وصولا لإيجاد المزارع المتطور القادر على التعامل مع التكنولوجيا الحديثة للزراعة.[1]

[1] محمد عمر الطنيوبي، **تكثيف التكنولوجيا الحديثة لمتطلبات التنمية في الدول النامية**، الطبعة الأولى، مكتبة الشعاع الفنية، مصر، (2001)، ص: 06.

– تفعيل نظم الزراعة العضوية التي تحقق وفرا للمزارع على المدى المتوسط باعتبارها لا تعتمد على نظم أروائية معقدة ومكلفة، ولا على مستلزمات من خارج النظام الزراعي، فالتكلفة هي في نظم الرشاد والتدريب، وإذا أخذنا بالاعتبار المردودية على النظام البيئي وإستخدماتها على صحة الإنسان، فإن عائدية النظم العضوية تكون عالية حتى على المدى القصير بالنسبة للمزارع التقليدي من المتحولين إلى الزراعة العضوية، وتعتبر سياسات دعم التمويل وتحفيز المزارع أمرا أساسيا في تخطي عقبة سنوات التحول الأولى إلى الزراعة العضوية، بالإضافة إلى زيادة توسيع نطاق الزراعة المحمية التي تساهم في زيادة الإنتاج الزراعي عن طريق زيادة كفاءة استخدام الموارد الزراعية ورفع معامل التكثيف الزراعي[1]

– الاهتمام بتحسين إدارة التربة لتفعيل قدرة النبات لامتصاص المغذيات والتركيز على تطوير نظام الجذر لتحقيق إنتاجية عالية وزراعة صديقة للبيئة ومنه الجمع بين تقنيات التربة التقليدية والجذرية الحديثة، لتحسين نوعية الإنتاج وعدم إجهاد التربة[2]، بالإضافة إلى توسيع استخدام الأسمدة التي تلاءم التعديلات الوراثية و الهيكلية للنبات، والتي أصبحت مؤخرا تغير من شكل التغذية المعدنية وتستخدم المواد الغذائية للتأثير على البيوكيمائية الأساسية والعمليات الفيزيولوجية للنبات ليصبح أكثر إنتاجية[3] .

وبهذا يتميز التوسع الزراعي الرأسي عن التوسع الزراعي الأفقي بعدم إحتياجه لقدر كبير من الموارد المائية، وانخفاض التكاليف الناتجة عن استصلاح وزراعة أراضي جديدة فضلا عن توفير المبالغ الطائلة لإنشاء المرافق الجديدة، كذلك يتميز هذا الأسلوب بأنه سريع العائد مقارنة مع الفترة اللازمة للوصول بالتوسع الزراعي الأفقي إلى حد الإنتاجية الاقتصادية .

[1] نعامة مباركة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص : 87–88.

[2] Griet den herdes ,**the roots of new ,green revolution**, food policy, volume15,issue 11, (november 2011), page: 600-607.

[3] R.john, **need for multidixiplinary research to wards a second green revolution current opinion opinion,**volume 8,issue 03,(june 2005), page : 337-341.

المبحث الثالث: السياسات الزراعية

إن المشاكل الاقتصادية والتكنولوجية التي تواجه الدول تختلف من دولة إلى أخرى، فالجوع ونقص الغذاء من المشاكل التي تواجه بعض الدول، وبالتالي المشاكل الراهنة لهذه الدول تنحصر في الوصول إلى الوسائل المؤدية إلى زيادة عرض المنتجات الزراعية، هذا في حين أن هناك مشاكل عكسية تواجه بعض الدول الأخرى وتنحصر هذه المشاكل في زيادة العرض الغذائي السلعي، حيث تعمل هذه الدول نحو كيفية التخلص من هذا الفائض الغذائي، وبهذا فالتباين في المعروض الزراعي والغذائي بين الدول لا يعود إلى تباين العوامل الجوية والموارد الطبيعية، وإنما يعود إلى تباين مستويات السياسات الزراعية المطبقة من طرف هاته الدول.

المطلب الأول: مفهوم السياسات الزراعية

قبل التطرق إلى مفهوم السياسات الزراعية، يجب أولا تعريف السياسة الاقتصادية.

أولا: تعريف السياسة الاقتصادية

هناك عدة تعاريف للسياسة الاقتصادية منها:

- هي عبارة عن خطة محددة تستهدف تحقيق هدف معين في فترة زمنية معينة، كما أنها قد تستهدف مجموعة من الأهداف في فترة زمنية معينة[1].

- هي مجموعة القرارات المتعلقة بجعل الأهداف الخاصة الإنمائية وبرامجها قابلة للتحقيق بغض النظر عن طبيعة الأدوات المستخدمة والإجراءات المتبعة لتنفيذها، وقد تكون السياسات ذات صفة عمومية (لها أهداف نوعية)، كما قد تكون قطاعية إذا كان المقصود بها تحقيق أهداف قطاعية، سياسات زراعية، صناعية، سياسات التجارة الخارجية.... الخ[2].

ومنه فالسياسة الاقتصادية هي مجموعة الإجراءات والخطط التي تضعها الدولة لتحقيق أهداف معينة، وحتى يتم نجاح السياسة الاقتصادية لابد وأن يراعى ما يلي:[3]

- إمكانية تنفيذها في ظل الموارد والإمكانات الاقتصادية المتاحة ؛

---

[1] علي يوسف خليفة، **القواعد الاقتصادية الزراعية بين النظرية والتطبيق في مصر**، دار منشأة المعارف للنشر، الاسكندرية، (2001)، ص: 305

[2] السياسات الزراعية نظرة شمولية، متاحة على الموقع www.arab-api.org/images/training/programs، تم الاطلاع بتاريخ (2016/12/30)، على الساعة [18:00].

[3] علي يوسف خليفة، **مرجع سبق ذكره**، ص :305.

- إمكانية تنفيذها في ظل الإمكانيات والظروف السياسية السائدة ؛
- موافقتها للقيم والعادات والتقاليد المجتمعية ؛
- إمكانية تنفيذها في ظل الظروف البشرية الإدارية المتاحة للمجتمع ؛

ثانيا: مفهوم السياسات الزراعية

يمكن تعريف السياسات الزراعية على أنها:

- مجموعة الإجراءات والتدابير التي تتبناها الحكومة لحماية القطاع الزراعي من الواردات، ورفع مداخيل المزارعين[1].
- مجموعة البرامج الزراعية الإنشائية والإصلاحية، التي تكفل تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية الزراعية المتاحة، والتي يتحقق بتنفيذها أهداف معينة داخل القطاع الزراعي من شأنها تحقيق التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع، وأيضا بين مصلحة الأجيال الحاضرة والأجيال القادمة، وتؤدي في النهاية إلى تحسين الأحوال المعيشية للسكان الزارعيين، أي تحقيق الرفاهية الاقتصادية الزراعية[2].
- هي مجموعة من الإجراءات المختارة من الوسائل الإصلاحية المناسبة التي يمكن بموجبها توفير أكبر قسط من الرفاهية للمشتغلين في قطاع الزراعة، وذلك من خلال تحسين مستوياتهم المعيشية عن طريق زيادة الإنتاج وتحسين نوعيته وضمان استمراريته[3].

وبهذا فإن السياسة الزراعية هي عبارة عن برامج تشمل كيفيات التعامل مع القطاع الزراعي على المديين القريب والبعيد، فهي تتباين من منطقة لأخرى ومن فترة زمنية لغيرها، كما تؤثر آليات السوق السياسي بصورة مباشرة أو غير مباشرة على التغييرات والاختلافات في السياسة الزراعية

ثالثا : متطلبات السياسات الزراعية

إذا ما توفرت المستلزمات الأساسية للسياسة الزراعية فإنها سوف تحقق أهدافها في التنمية الزراعية من خلال رفع المستوى الاجتماعي والاقتصادي وتحقيق الرفاهية للعاملين في القطاع الزراعي،

---

[1] خليل حسين، **السياسات العامة في الدول النامية**، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت،(2007)، ص:391.

[2] أحمد أبو اليزيد، **السياسات الاقتصادية الزراعية (رؤى معاصرة)**، الطبعة الأولى، مكتبة بستان المعرفة للنشر، الأردن، (2003)، ص : 44

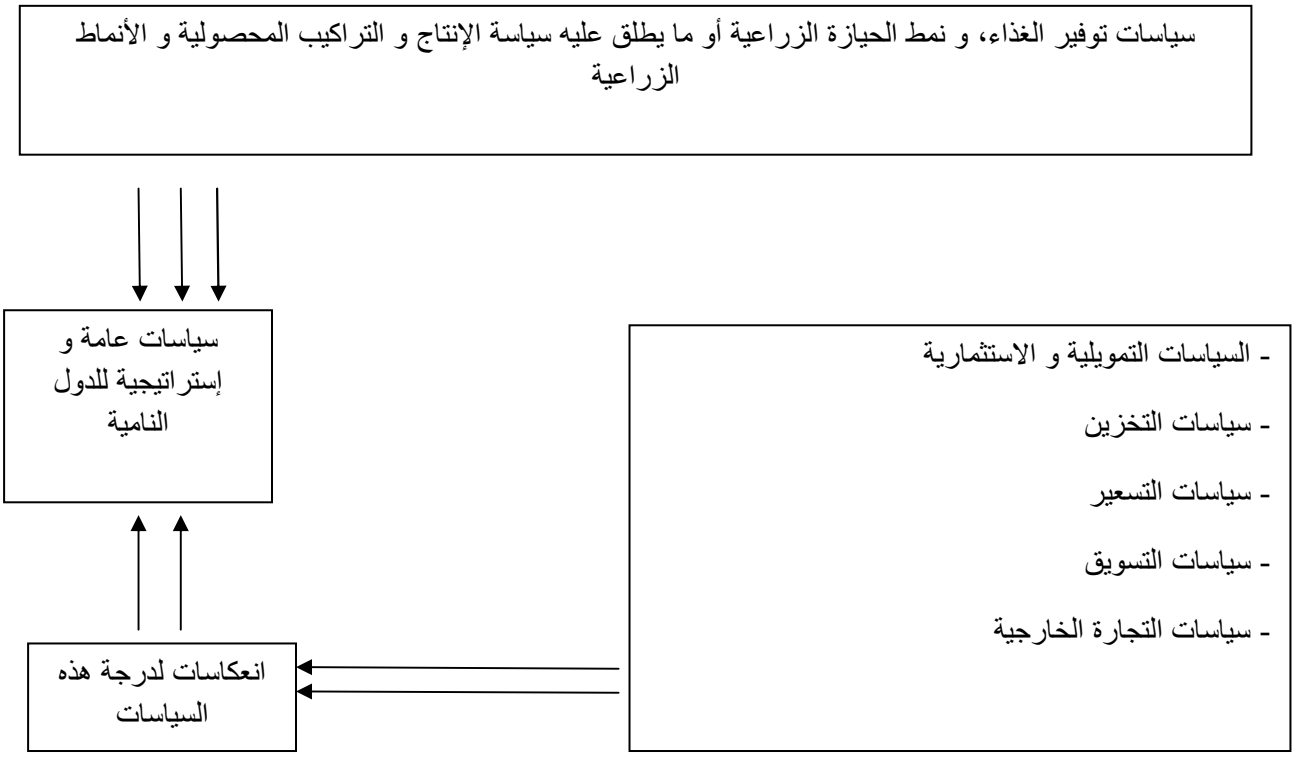
[3] رحمن حسن، **الاقتصاد الزراعي**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر، الأردن، (2013)، ص:199.

ويمكن حصر متطلبات السياسة الزراعية في :[1]

- ✓ وجود هيئة تنفيذية إذ لابد تطبيق برامج السياسة الزراعية و تنفيذيها من خلال هيئة حكومية رسمية أو شبه رسمية تتسم بالوطنية من خلال برنامجها العملي الذي تشرف على تطبيقه؛
- ✓ توفر أهداف وغايات معينة وأن تشتمل على طموحات المجتمع الريفي وأن يتم تحقيق هذه الأهداف بفترة قصيرة لدى من يشرف على تنفيذها ؛
- ✓ اختيار الوسائل التي هي أقل كلفة من غيرها في تحقيق أهداف السياسة الزراعية ؛

وبوجه عام هناك اختلاف و تباين في السياسات الزراعية من دولة إلى أخرى، إلا أنه هنـــاك حزمـــة متكاملة من السياسات التي تنتهجها أغلب الدول، والشكل التالي يوضح أهم هـــذه السياســـات، والتـــي سوف نتطرق إليها بالتفصيل في المباحث القادمة.

الشكل رقم (1-1) :أهم السياسات الزراعية



المصدر: السياسات الزراعية نظرة شمولية، **مرجع سبق ذكره**، متاحة على الموقع :

www.arab-api.org/images/training/programs

[1] **نفس المرجع السابق**، ص : 200.

المطلب الثاني : أهداف السياسات الزراعية

لاشك بأن لأي سياسة توضع في أي مجال أهداف تسعى هذه السياسة لتحقيقها، ولاشك بأن تحديد هذه الأهداف بشكل مناسب وعدم غموض هذه الأهداف يساهم في تحقيقها وتنفيذها بشكل أفضل، وعلى الرغم من تعدد أهداف السياسات الزراعية واختلافها باختلاف الدول، إلا أنه يمكن تحديد هذه الأهداف بمايلي :[1]

– تحقيق الكفاءة الإنتاجية والاقتصادية في القطاع الزراعي، أي تحقيق أقصى دخل ممكن من الموارد الزراعية المستخدمة أو تحقيق قدر معين من الدخل بأقل قدر من الموارد ؛

– توفير الظروف العامة الملائمة لتنمية القطاع الزراعي، ويشمل ذلك توفير درجة من الاستقرار والطمأنينة لتشجيع الاستثمار في مختلف الأنشطة الزراعية ؛

– الإبتعاد عن السياسات الاقتصادية المالية منها والنقدية التي قد تؤدي إلى حالات اقتصادية غير مرغوبة كالركود الاقتصادي أو التضخم في القطاع الزراعي ؛

– تحقيق قدر من العدالة الاجتماعية والحد من اللامساواة في توزيع الدخول في القطاع الزراعي ؛

– التوسع في برامج التدريب في أنشطة القطاع الزراعي لتحقيق قدر من المهارة لدى المتدربين في هذه الأنشطة، مما يؤهلهم للمساهمة الفاعلة في برامج التنمية الزراعية ؛

– حصر إمكانيات الزراعة وحصر العوائد المتوقعة من استخدام هذه الإمكانيات ؛

– تنفيذ برامج استثمارية طموحة في مختلف مجالات القطاع الزراعي وتوظيف كافة عناصر الإنتاج الزراعي في خدمة هذه البرامج ؛

– السعي لتوفير الأساليب الفعالة وإتباع هذه الأساليب في تسريع أنشطة القطاع الزراعي وصولا لتحقيق تنمية اقتصادية زراعية بهدف المشاركة في التنمية الاقتصادية الشاملة ؛

– تحقيق الأهداف الاقتصادية القومية المتمثلة في زيادة الدخل القومي، ورفع مستوى معيشة المواطنين والعدالة في توزيع الدخل، وغير ذلك من أهداف التنمية الاقتصادية الشاملة ؛

[1] علي جدوع الشرفات، **مرجع سبق ذكره**، ص ص : 344-345 .

ويمكن بلورة أهداف السياسة الزراعية في الأهداف الرئيسية التالية :[1]

1- تحقيق الجدارة الانتاجية : ويعني هذا الهدف استخدام جميع الموارد الزراعية الحالية اللازمة لتنمية الطاقة الإنتاجية الزراعية، كما ينطوي أيضا على هدف زيادة القيمة النقدية للصادرات الزراعية لما في ذلك من أهمية قصوى في توفير النقد الأجنبي اللازم لتمويل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

2- إرتفاع حجم الصادرات الزراعية : إن من أهداف السياسة الزراعية زيادة كمية السلع والغلات الزراعية التي تصدر إلى خارج البلاد، وهذا ينعكس على وفرة النقد الأجنبي اللازم لدعم وتمويل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالإضافة إلى توفير الاحتياجات المحلية.

3- عدالة التوزيع : إن عدالة توزيع الدخول هو هدف اجتماعي من أهداف السياسة الزراعية، وتعني عدالة توزيع الدخول محاولة الحد من اتساع الفوارق بين الدخول ومستويات المعيشة ووضع حدود دنيا لمستوى معيشة الفرد، والعدالة التوزيعية تعني أيضا التوزيع الأمثل لموارد المجتمع الاقتصادية بين مختلف فروع النشاط الاقتصادي، وهذا يتحقق عندما تتساوى قيمة الناتج الحدي للعناصر الإنتاجية (العمل ورأس المال والأرض) في كافة محاور النشاط الاقتصادي.

ومما لا شك فيه أن نجاح السياسات الزراعية في تحقيق أهدافها لا يتوقف على تخطيط وتنفيذ تلك السياسات فقط، بل على مدى تكامل وتنسيق هذه السياسيات مع بعضها من ناحية ومع السياسات الأخرى في الاقتصاد الوطني من ناحية أخرى، وبالتالي فإن نجاح السياسة الزراعية في مجال معين لا يتوقف فقط على تلك السياسة، بل يؤثر و يتأثر بمدى نجاح تخطيط و تنفيذ السياسات الأخرى، بل أن مواجهة بعض المشكل الزراعية مثل إنخفاض الغلة الهكتارية قد يتوقف على بعض السياسات الأخرى، مثل سياسة الموارد الأرضية والمائية وسياسة مستلزمات الإنتاج الزراعي، وعلى ذلك يمكن القول بأنه عند وضع أو رسم السياسات الزراعية (بما في ذلك تحديدا الأهداف الرئيسة المباشرة والأهداف الفرعية لتلك السياسات واختيار أساليب تحقيق هذه الأهداف) يجب أن تكون هناك نظرة شمولية كما أنه من الضروري مراعاة تكامل وتناسق الأهداف الفرعية مع الأهداف الرئيسية، وأيضا درجة الارتباط بين العوامل والمتغيرات المؤثرة في مختلف السياسات والمشاكل التي تواجهها، وبصفة عامة تكون السياسة الزراعية ناجحة عندما تتحقق ثلاث اعتبارات رئيسية هي: الكفاءة والفعالية والعدالة.

[1] رحمن حسن، **مرجع سبق ذكره**، ص ص : 201-202.

ولوضع سياسة زراعية فعالة فإن المعارف الخاصة بعلوم الأراضي، المحاصيل، الحيوانات المزرعية، التسويق، التمويل وغيرها تكون مطلوبة ولكن من المهم جدا فهم كيف يعمل النظام الزراعي وفهم العلاقات بين هذه العلوم ببعضها البعض[1].

المطلب الثالث: أهمية السياسات الزراعية

للسياسات الزراعية أهمية بالغة يمكن إدراج بعض ملامحها فيما يلي: [2]

✓ للسياسات الزراعية أهمية في عرض السلع الزراعية والطلب عليها، من خلال مجموعة من الأدوات التي تؤثر في تخصيص الموارد واستخدامها، وتعمل على إحداث تغيرات في بنية القطاع الزراعي بغرض تحقيق نمو القطاع المذكور وتطوره بما لا يتعارض وتوجهات السياسة العامة، وهي بذلك تعد من السياسات ذات الأهمية الكبرى في أغلب البلدان النامية.

✓ قد تُتخذ أهمية السياسات الزراعية من خلال أحد الشكلين، إما تدخل لإعادة توجيه حصيلة أداء السوق لتتلاءم والسياسات العامة، أو تدخل لتصحيح انحرافات السوق للاقتراب من حالة المنافسة التامة، وذلك لتحقيق أهدافها التي تتمحور حول تحقيق الكفاءة الإنتاجية في إطار الموارد المتاحة، واستغلالها بشكل يحول دون استنزافها وتدهورها بأساليب لا تتعارض وشروط التنمية المستدامة.

ويمكن التأكيد على مدى أهمية السياسة الزراعية من خلال تأثرها و تأثيرها بالعديد من الجوانب التاريخية والجغرافية والاقتصادية والاجتماعية، يمكن ذكرها فيما يلي[3]:

- **تاريخيا:** فعمليات التنمية الاقتصادية عادة ما تترك خلفها المزارعون (كفلاحين)، ومن هنا تبرز أهمية السياسات الزراعية لرفع مستوى معيشة هؤلاء المزارعون.
- **جغرافيا:** وهذا من حيث عامل الكثافة السكانية (أي مساحة الأرض لكل فرد).
- **اقتصاديا:** وذلك من خلال:

• يميل إسهام الزراعة في الدخل الإجمالي عادة إلى التدهور، لذا فإن المزارعون سيصبحون نسبيا أفقر وسيضطرون لمغادرة وهجرة مهنة الزراعة والبحث عن العمل في مهنة أخرى، خاصة إذا كان

[1] أحمد أبو اليزيد، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 45-47.

[2] رقية خلف محمد، **السياسات الزراعية و أثرها في الأمن الغذائي في بعض البلدان العربية**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 58/57، (شتاء/ ربيع 2012)، ص:120.

[3] أحمد أبو اليزيد، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 44-45.

هناك نسبة قليلة من المزارعين تعتمد بصفة أساسية وطيلة الوقت على التكسب والعيش من الزراعة، لكن إذا كان الكثير منهم، فسيكون هذا صعب وسيكون من المتوقع أن يزيدوا الضغط للدعم والحماية.

- الأسواق الزراعية تتسم بأن الطلب غير مرن للغذاء، الأمر الذي يعني أن حدوث أي تغيرات ولو بسيطة في المتغيرات المؤثرة على الإنتاج الزراعي (الجو، التكاليف، الزيادة المتفائلة جدا من قبل المزارعين) سينتج عنها العديد من الآثار على الأسعار، تقلبات سوق الإيرادات و الدخول.

– **اجتماعيا:** الاهتمامات الاجتماعية بالبيئة، رعاية الحيوان وتوفير الغذاء الصحي الآمن، تميل لأن تصبح أكثر أهمية، كما أن المجتمعات أصبحت أغنى، أكثر ترفا وأكثر انفصالا من المصادر الأصلية للطعام، لذا ضغوط السياسة تبدو أشد أثرا و قوة.

المبحث الرابع: السياسات الزراعية الرئيسية

تتعدد السياسات الزراعية لمعالجة نواحي كثيرة حيث تقلبات الأسعار والتراجع في إنتاج المحاصيل وعدم قدرتها على تلبية الطلب، كل هذه المتغيرات أدت إلى دراسة أنواع عديدة من السياسات الزراعية الرئيسية، والتي تعتبر من المحددات الأساسية لإنتاج المنتج الزراعي، والذي هو بدوره يعتبر محور السياسة الزراعية وقياس مدى نجاحها وفعاليتها .

المطلب الأول: السياسات الاستثمارية الزراعية

إن الاستثمار متغير مهم يؤثر على النمو، ويكون أكثر أهمية في المناطق التي فيها ينساب الاستثمار سواءا من القطاع العام أو الخاص، كما يساهم الاستثمار في تطوير المجال الذي يعمل فيه والقطاع الذي ينتمي إليه .

أولا : تعريف السياسة الاستثمارية الزراعية :

السياسة الاستثمارية الزراعية هي الكيفية التي بواسطتها يمكن الحصول على رأس المال اللازم واستعماله في القطاع الزراعي، أي أنه البحث في الطرق والوسائل التي يمكن بواسطتها تجميع رأس المال الذي تحتاجه المزرعة وفي سبل استخدامه في الإنتاج والتسويق، وبهذا فإن لرأس المال المستثمر دورا مهما في زيادة الإنتاجية الزراعية[1].

وبهذا فإن سياسة الاستثمار الزراعي هي السياسة التي تعتمد على مقدرة تحديد كفاءة استخدام رأس المال في المزرعة والعائد الاستثماري المتحصل عليه من العملية الاستثمارية .

ثانيا : أسس عملية وضع السياسات الاستثمارية والتخطيط للاستثمار الزراعي:

إن المبادئ المطلوب توافرها لتشجيع الاستثمار في الزراعة وتوجيهها نحو الأنشطة ذات العائد الاقتصادي والاجتماعي الأعلى معروفة جدا، (من حيث نوع الاستثمار وحجم الإشهار.... وذلك حسب الاحتياجات لكل دولة)، غير أن ترجمة هذه المبادئ إلى تحركات سياسية هي الأمر الأكثر صعوبة، وينطوي تحسين السياسات العامة والتخطيط العام (لأن الدولة هي المسؤول الأول عن

[1] أحمد أبو اليزيد، **مرجع سبق ذكره**، ص :65.

الاستثمار الزراعي الضخم) للاستثمار في الزراعة ولصالحها على سلسلة من العناصر الرئيسية أهمها:[1]

أ- تحديد الأهداف: يتطلب التخطيط الاستثماري والسياساتي الفعال للزراعة تعريفا محددا وواضحا للأهداف و تحديدا لكيفية ارتباط السياسات والاستثمار العام مع إستراتيجية التنمية الشاملة لدى بلد ما، فالأهداف تختلف من بلد إلى آخر، وينبغي بلورتها بمشاركة فعالة من جانب أصحاب المصلحة ذوي الصلة، رغم أنه وبشكل عام تتفاوت الأهمية النسبية للأهداف الرئيسية مثل توسيع نطاق إمدادات الأغذية، تقليل الفقر، وضمان الاستدامة البيئية بين البلدان في مراحل مختلفة من التطور.

ب- تركيز الأموال على الاستثمار في السلع العامة: تشير الدلائل إلى أن تأثير المستويات الحالية للإنفاق العام على الزراعة في الكثير من الحالات (من حيث الإنتاج الزراعي والإنتاجية وتقليل الفقر)، ويمكن أن يزداد عن طريق تحويل المصروفات من دعم السلع الخاصة إلى الأسعار في السلع العامة، فمثلا تُولد الإعانات الائتمانية عادة عائدات منخفضة للمجتمع، إلا أن الاستثمار في تعزيز المؤسسات المالية يمكن أن ييسر توفير خدمات ائتمانية أفضل، ويدر عائدات أعلى على المجتمع، ويمكن للتحويلات الاجتماعية أن تُولد منافع عامة جيدة عن طريق تمكين أصحاب الحيازات الصغيرة للفقراء من الاحتفاظ بأصولهم والتوسع فيها.

ج- الإستثمار في البحث و التطوير: هناك عائدات اجتماعية مرتفعة يدرها الإنفاق العام على الاستثمار في البحث والتطوير التكنولوجي في مجال الإنتاج الزراعي والإنتاجية، وهي أكبر من الإنفاق على الأنشطة الأخرى المتصلة مباشرة بهذا القطاع، وكذلك من الاستثمارات الرئيسية لصالح الزراعة، مثل البنية التحتية الريفية والتعليم وتوصيل الكهرباء والصحة، والاتصالات....

د- الاختيار الحكيم بين أنواع الاستثمار الزراعي: ليست جميع أنواع الاستثمار الزراعي متساوية في العائدات التي تنتجها، فعند الدعوة إلى تقديم المزيد من الأموال، يكون من المهم التمييز أو إظهار الفروق بين الأنشطة ذات المردود المرتفع، والأنشطة ذات المردود المنخفض من حيث الإنتاجية وتقليل الفقر، وغير ذلك من النتائج، وعند الاختيار بين أنواع الاستثمار الزراعي ينبغي مراعاة سلسلة من النقاط أهمها:

[1] **الاستثمار في الزراعة من أجل مستقبل أفضل**، حالة الأغذية و الزراعة 2012، الفاو، روما، (2012)، ص ص:92-93.

- كما ذكرنا سابقا، أن الدلائل تبين أن الاستثمار في البحث والتطوير، قد حققت عائدات مرتفعة وبصورة ثابتة، وانطوت على تأثيرات إيجابية على الزراعة، لذا لابد من أخذه في الاعتبار أثناء اختيار الاستثمار الزراعي.
- إن الاستثمار العام في قطاعات أخرى معينة يمكن أن يُسهم في الأداء الزراعي، ومن المجالات الرئيسية في هذا الصدد الطرق الريفية والتعليم.
- إن الإستثمار الزراعي يحتاج إلى إستراتيجية جغرافية موضوعة بعناية نظرا لأن مردودات الموارد الحكومية التي توجه للتنمية الزراعية من المرجح أن تكون على درجة عالية من التباين تبعا لتفاوت المكان وبصورة محددة.
- أثناء اختيار الاستثمار الزراعي ينبغي لصنّاع السياسات وغيرهم من أصحاب المصلحة أن يكونوا على دراية بأن المزايا التي تعود من بعض الأنواع العامة للاستثمار تتحقق ولكن بعد فترة طويلة، بحيث أن أي تحليل قصير الأجل، قد يحجب المكاسب الاقتصادية التي تعود من الاستثمارات ذات فترات التكوين الطويلة.

هـ- ضمان الترابط بين السياسات و بين تخطيط الاستثمار العام: إن كفالة الترابط بين السياسات العامة والتخطيط الاستثماري يمكن لها أن تزيد من التأثير وأن تحسن من احتمالات الوفاء بالأهداف بفعالية وكفاءة، وهذا يعني أن تكون السياسات والاستثمارات العامة موجهة تجاه الأهداف المعرفة، وأن تعزز بعضها البعض بدلا من أن تكون متعارضة إذ أن السياسات العامة وخطط الاستثمار، إن لم تكن متسقة وغير متعارضة فيما بينها، يقل تأثير كل منها بدرجة كبيرة، وفي غياب إطار سياساتي مناسب يتعرض الاستثمار العام لخطر الإهدار.

ثالثا: مؤشرات الاستثمار الزراعي

يمكن قياس حجم الاستثمار الزراعي بمايلي :

- معدل نمو الاستثمار العام والخاص بالقطاع الزراعي وغير الزراعي.
- نسبة رأس المال إلى الناتج ونسبة رأس المال المستثمر إلى الناتج في كافة أنماط الاستثمار المتنوعة .
- نسبة الاستثمارات العامة بقطاع الزراعة من الإنفاق الحكومي الكلي ومن الاستثمارات العامة الكلية .

المطلب الثاني: السياسة التمويلية الزراعية.

تعد السياسات التمويلية من دعائم نمو القطاع الزراعي، إذ هي مرتبطة بالسياسة العامة للدولة وأولوياتها، كما تعتبر هذه السياسة بالتعاون مع السياسة الاستثمارية من أهم السياسات المؤثرة في الإنتاجية والنمو والاستقرار في الإنتاج الزراعي .

أولا : تعريف السياسة التمويلية الزراعية

يمكن تعريف السياسة التمويلية على أنها وسائل تمكين المزارعين من الحصول على المبالغ اللازمة لغرض سد الاحتياجات الإنتاجية والاستهلاكية التي يحتاجونها باستمرار، حيث يحتاج المنتج الزراعي لشراء مستلزمات الإنتاج المختلفة، وبمبالغ كبيرة لا يمكن توفيرها من مدخراته الخاصة[1]، لذا يلجأ إلى السياسة التمويلية التي تعمل على القضاء على مشكل ندرة رأس المال.

ومنه فالسياسة التمويلية هي السياسة التي توفر الأموال اللازمة للمشروعات الزراعية من إصلاح للأراضي الزراعية وتوفير الخدمات الزراعية وتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعي والتي تعتبر من مهام السياسة الزراعية، ويتم تمويل هاته المشروعات عن طريق القروض أو عن طريق تقديم الإعانات وتقديم الحوافز لدعم الإنتاج الزراعي .

ثانيا : مؤشرات السياسة التمويلية الزراعية

تتمثل أهم مؤشرات السياسة التمويلية في ما يلي :

- نصيب ومساهمة مؤسسات الائتمان الزراعي في الائتمان الكلي الموزع من خلال المؤسسات المختلفة.
- مساهمة مؤسسات الائتمان الكلي المنتفع به بقطاع الزراعة.

ثالثا: مكونات السياسة التمويلية الزراعية

تشمل السياسة التمويلية في مجملها ثلاث توجهات رئيسية هي: الإقراض، البحث والتطوير، الإرشاد الزراعي، أما عن مصادر التمويل فهي تقسم إلى مصادر محلية مثل: القروض المحلية والتمويل الذاتي (أفراد أو مؤسسات) أو مصادر خارجية مثل القروض المصرفية أو صناديق التنمية الزراعية الخارجية (القروض الخارجية المباشرة، المشاريع المشتركة).

[1] رحمن حسن، **مرجع سبق ذكره**، ص: 202.

أ- دور مؤسسات الإقراض الزراعي: يتمثل دورها فيما يلي :

- ✓ تقديم قروض بشروط ميسرة أو تقديم خدمات الإرشاد الزراعي.
- ✓ تقديم مدخلات الإنتاج والتسويق.
- ✓ تقديم القروض للأفراد والجمعيات التعاونية لمختلف الأنشطة الزراعية (لفترات متفاوتة).

ويجب على المصارف أن تأخذ المتغيرات الكمية والنوعية الآتية عند تمويلها للمشاريع الزراعية :[1]

- وضع المشاريع النوعية وفقا لأولويات الطلب المتوقع على منتجاتها و ذلك في أفضلية تمويلها.
- تحديد حجم التمويل لمشاريع الإنتاج الزراعي في ضوء تقدير إنفاقها الاستثماري و أن يتم تنفيذ التمويل وفق مراحل تنفيذ المشروع .
- الإشراف على المراحل الاستثمارية للمشروع وإتباع أسلوب التمويل الموجه من خلال خبراء في المجال الاقتصادي والفني .
- دراسة المشاريع المقترحة لتمويلها من ناحية جدواها الفنية والاقتصادية ثم اتخاذ قرار التمويل

كما أن النشاط الزراعي يختلف عن النشاط التجاري والصناعي بالنسبة للاحتياجات المالية في عدة أوجه أهمها :[2]

- موسمية الطلب على رأس المال العامل المرتبط بموسمية النشاط الزراعي .
- طول مدة قروض تمويل الاستغلال الناتج عن بطء سرعة دوران رأس المال العامل .
- ارتفاع عنصر المخاطرة في استرداد القروض بسبب ارتباط الدخل الزراعي بشدة الظروف المناخية .
- اختلاف السنة المالية الزراعية عن السنة المالية العادية.

ب - البحث و التطوير: يندرج البحث والتطوير ضمن الأشكال الجديدة لرأس المال المادي، كما في حالة الموارد الوراثية والبذور المحسنة، والأعلاف المركزة المتوازنة و اللقاحات والآلات والمعادن، بالإضافة إلى توليد المعرفة الأساسية كسلعة عمومية، ويؤدي التغيير التكنولوجي الناجم عن البحث

---

[1] عزاوي اعمر، **استراتيجية التنمية الزراعية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية وواقع زراعة نخيل التمور في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، دفعة (2004-2005)، ص :38.

[2] بوعزيز عبد الرزاق، **محاولة تقييم الاصلاحات الفلاحية الجديدة على القطاع الفلاحي الجزائري**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، دفعة (2004-2005)، ص :19.

والتطوير دورا رئيسيا في أحداث النمو الزراعي و التنمية الريفية، ونظرا لارتباط الدولة بتقديم خدمات البحوث لأغراض التنمية الزراعية، فقد تكفلت الدولة بخدمات الإرشاد الزراعي بوجه عام لنشر البحوث، وعلى الرغم من أن القطاع العام يخضع لقيود الميزانية، إلا أنه لا يزال يقدم التمويل لأغراض البحث والتنمية والإرشاد الزراعي في معظم البلدان المتقدمة والنامية، وعلى الصعيد الدولي تُجري مراكز الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية الممولة من أطراف متعددة، البحوث التطبيقية لإنتاج تكنولوجيات تستعين بها النظم القطرية للبحوث الزراعية في البحث التكيفي والاختبار والتوزيع[1] .

ج – الإرشاد الزراعي: سنتطرق في مجال الإرشاد الزراعي إلى ما يلي:

– **مفهوم الإرشاد الزراعي:** الإرشاد الزراعي هو توعية وتدريب وتمكين المزارعين من المساهمة بدور فعال في عجلة التنمية الزراعية إلى الأمام والمحافظة على الاستمرارية لضمان تلبية متواصلة للاحتياجات البشرية، إضافة للمحافظة على الموارد الطبيعية وسلامة البيئة[2].

– **أهداف الإرشاد الزراعي:** حتى وقت قريب كان الهدف الرئيسي لمعظم أنشطة الإرشاد هو زيادة الإنتاج الزراعي عن طريق إدخال التقنيات الحديثة، واستنباط الأصناف ذات الإنتاجية العالية، بالإضافة إلى تحديث أساليب الزراعة والخدمات الفنية، وحديثا دخل مفهوم التنمية الريفية، والذي يسعى إلى تغيير مفاهيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والصحية والبيئية لسكان الريف، ولم تعد مهام الإرشاد الزراعي قاصرة على تقديم النصائح الفنية والتدريب للمزارعين، بل تعدت هذا الإطار لتشمل عنصرين رئيسين هما:

– رفع الإنتاجية و زيادة القدرة التنافسية لدى صغار المزارعين:

إذ يسعى الإرشاد الزراعي إلى تحقيق هدف رفع القدرة التنافسية لصغار المزارعين من خلال:

- تطوير المعرفة واكتساب المهارات ؛
- تغيير اتجاهات المزارعين نحو التسويق الزراعي و زيادة كفاءة عملية الإنتاج، دون الإسراف في استخدام الموارد الزراعية، والمحافظة على البيئة ؛

[1] **تقديم الخدمات إلى قطاع الثروة الحيوانية**، لجنة مشكلات السلع، الدورة 20، الفاو، روما، (جوان 2004)، ص:09.

[2] **الارشاد و أهميته في تحسين جودة المنتجات الزراعية**، المنظمة الأفرواسيوية للتنمية الريفية، الأردن، (2007)، ص ص:26

- تشجيع المزارعين على تنظيم التعاونيات بهدف تطوير مواصفات المنتج وتحقيق فرص منافسة لسلع صغار المزارعين ؛

- المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية:

يظهر تأثير وأهمية الإرشاد الزراعي في المحافظة على الموارد الطبيعية والبيئية من خلال البرامج الإرشادية والتدريب والنشرات والرسائل الإرشادية التي ينظمها ويعدها غالبا الإرشاد الزراعي الرسمي، ويتمثل ذلك في المجالات التالية:

- ✓ برامج المكافحة المتكاملة والاهتمام بالمكافحة البيولوجية، وترشيد استهلاك المبيدات الكيماوية في مكافحة الآفات الزراعية ؛
- ✓ برامج كفاءة استعمالات المياه وطرق الري الاقتصادية ؛
- ✓ برامج الاستخدام الآمن للمبيدات الزراعية ؛
- ✓ برامج صلابة التربة والمحافظة على التربة الزراعية من الانجراف ؛
- ✓ برامج الحصاد المائي والاستفادة من المياه المعالجة ؛
- ✓ نشر رسائل المحافظة على الثروة الحرجية والحد من حرائق الغابات ؛
- ✓ نشر رسائل خطورة وضرر المخلفات البلاستيكية على الثروة الحيوانية ؛
- ✓ نشر رسائل استعمال الأسمدة العضوية المتخمرة والاستفادة من مخلفات المعاصر و المزارع ؛

-علاقة البحث العلمي بالإرشاد الزراعي: يمكن إيضاح العلاقة التي تربط الإرشاد الزراعي بالبحث العلمي في سلسلة الأعمال التالية: [1]

- يساهم الإرشاد الزراعي في التعرف على المشاكل الزراعية التي تواجه المزارعين ثم يتم نقلها إلى المراكز البحثية لدراستها وإيجاد الحلول المناسبة لها.
- تقوم المراكز البحثية (وفقا للتخصص) بدراسة المشاكل الزراعية ووضع التوصيات الزراعية لها، ثم يقوم الإرشاد الزراعي بتبسيط هذه التوصيات والنتائج البحثية ونقلها للمزارعين.
- يدرس الإرشاد الزراعي مدى استجابة المزارعين للتوصيات، ومدى تطبيقها في حقولهم، ويرصد معوقات التطبيق وينقلها إلى الباحث.
- يقوم الباحث باستكمال الدراسات لإيجاد حلول لمشاكل التطبيق، ويتعاون مع المرشد في نقلها.

[1] الإرشاد وأهميته في تحسين جودة المنتجات الزراعية، **مرجع سبق ذكره**، ص: 26.

المشاكل التي تواجه الإرشاد الزراعي في البلدان النامية: لا يوجد اختلاف كبير بين المشاكل الإرشادية في مجال متخصص و آخر غير متخصص، وقد تتميز مشاكل الإرشاد الزراعي بارتباطها بالأنظمة والإجراءات التي تتباين من وقت لآخر، وقفا لمستجدات السوق والشروط الصحية والبيئية التي تفرضها الاتفاقيات الجمركية بين البلدان خاصة التي تبرم بين الدول النامية والمتقدمة، وعموما يمكن سرد المشاكل التي تعيق تطور خدمات الإرشاد في الدول النامية بما يلي:[1]

- ✓ **المشاكل الاجتماعية:** أهمها:

– تواضع المستوى التعليمي والمهني لدى صغار المزارعين في مجالات الزراعة المختلفة مما يتطلب تدريب واستعداد خاص من قبل المرشدين الزراعيين، وكذلك توفير تجهيزات خاصة للتعامل مع هذه الشريحة.

– عزوف القوى البشرية المحلية عن العمل الزراعي، واعتماد قطاع الزراعة على العمالة الوافدة، وذلك نتيجة لتدني النظرة الاجتماعية للعمل الزراعي.

- ✓ **المشاكل الاقتصادية:** وأهمها:

– عدم كفاية المخصصات المالية لتطوير وتأهيل وتدريب الكوادر البشرية في قطاع الإرشاد الزراعي، وضعف الحوافز المادية والمعنوية.

– نقص اللوازم والتجهيزات ووسائل النقل اللازمة للمرشدين الزراعيين، التي تمكنهم من إنجاز عملهم بالشكل الأمثل.

- ✓ **المشاكل المؤسسية:** هي كثيرة يمكن حصر البعض منها فيما يلي :

- ضعف الجهاز الإرشادي الحكومي كما وكيفا، فيما يتعلق بالقوى البشرية والتجهيزات اللازمة لتقديم الخدمات الإرشادية للمزارعين في أقسام الزراعة المختلفة.
- عدم استقرار الهيكل التنظيمي للجهاز الإرشادي الحكومي، وتواصل عمليات التغيير لهذا الهيكل، مما ينعكس سلبا على هذا الجهاز.
- ضعف التعاون بين جهاز الإرشاد الزراعي و مؤسسات البحث العلمي الزراعي في أغلب البلدان النامية، مع غياب الآلية التي تنظم هذه العلاقة في الاتجاهين.

[1] **نفس المرجع السابق**، ص ص: 28-29.

- اقتصار الخدمات الإرشادية للقطاع الخاص على الترويج المرتبط بالبعد التجاري والاستثماري، وإهمال الأبعاد البيئية والاجتماعية والمحافظة على الموارد الطبيعية.
- غياب التعاون والتنسيق بين المؤسسات الإرشادية قي القطاعين العام والخاص، مما يضعف النشر التكاملي في الخدمات الإرشادية.
- غياب التجمعات والتكتلات الإنتاجية من جمعيات تعاونية واتحادات نوعية، وضعف المؤسسات المرتبطة بها وعدم فعاليتها.
- ضعف برامج الإرشاد الزراعي المنبثقة عن مؤسسات الإعلام المختلفة، وكذلك ضعف التنسيق بين وزارة الزراعة وتلك المؤسسات.

✓ **المشاكل البيئية:** ومن أبرزها:

– التطور السريع لأنظمة الإنتاج الزراعي وزيادة المتطلبات الفنية والتقنيات المستخدمة، وما ينتج عنها من آثار سلبية على البيئة والموارد.

– زيادة الشروط الصحية والبيئية التي تفرضها الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية مثل اتفاقية تحرير التجارة العالمية والاتفاقيات مع دول الاتحاد الأوروبي، وما يترتب على قطاع الإرشاد الزراعي من مواكبة مستمرة للمتطلبات الحالية والمستقبلية للقطاع الزراعي ضمن هذه الشروط .

المطلب الثالث: السياسة المائية (الري)

بالنسبة للإنتاج الزراعي، يعتبر الماء من أهم عوامل الإنتاج، حيث كانت و لاتزال السياسات المتعلقة بالري من أهم الاهتمامات التي تشغل حيزا هاما لدى حكومات أغلب الدول، نظرا لأهميتها في خلق هذا الإنتاج وزيادة حجمه وجودته .

أولا: تعريف السياسة المائية

السياسة المائية هي السياسة التي تعمل على توسيع و تطوير شبكات وأساليب الرصد المائي والتعمق في دراسة وفهم النظم الهيدرولوجية والثروات المائية الجوفية بصورة أفضل، من حيث أحجامها وغزارتها ومعدلات تجددها وحمايتها من التلوث....إلخ، كما أصبحت الوسائل الحديثة منتهجة مثل تقنيات الاستشعار عن بعد، التصوير الفضائي بأنواعه، والتصوير الحراري والراداري، وهي أساليب ذات أهمية كبيرة في الكشف والتنقيب هذا من جهة، كما أصبح العامل التخطيطي ووضع استراتيجيات تنموية لاستغلال المياه الجوفية بما يضمن عدم استنزافها وديمومتها، ليسمح للزراعة

بالاستمرار وتستفيد منه الأجيال القادمة من جهة أخرى، مراعاة لأخلاقيات عدالة توزيع الموارد بين الأجيال،[1] وكل هذا تهتم به السياسة المائية الزراعية .

كما تهدف إدارة المياه من أجل إنتاج المحاصيل الزراعية السنوية إلى تعظيم غلة المحصول مع الحفاظ في الوقت نفسه على كمية الموارد المائية وجودتها، وينبغي إدارة الموارد المائية السطحية أو الجوفية المستخدمة في الري، وفقا لأسس الإدارة المتكاملة للمياه مع مراعاة ما يلي:[2]

- تحديد كمية و نوعية المياه المطلوبة لإنتاج المحصول؛
- تقييم قدرة الموارد المائية والجوفية والسطحية، والتعاون مع الجهات الوطنية والإقليمية المعنية لضمان اشتمال أي مشروع زراعي على خطط قائمة أو مستجدة لإدارة المياه ومراقبتها؛
- اختيار المحاصيل حسب توافر المياه؛
- تعظيم الاستفادة من التهاطل المتاح (حصاد الأمطار)، إذا كان ذلك ملائم من خلال:

- الحد من الانسيال السطحي، باستخدام طرق عديدة مثل الحراثة الحافظة والحواف المرتفعة بامتداد الخط الكفافي للأراضي.
- تحويل المياه الموجودة في المستجمع إلى المحاصيل نفسها، من خلال توجيه مياه الفيضان المتدفقة من الوديان، وتوجيه الانسيال باستخدام حوائط منخفضة و تحويل التدفق بإتجاه المحاصيل من الطرق والمسارات لتخزين المياه في التربة، والحد من تأثير فترات الجفاف الفاصلة والقصيرة.
- تخزين الإنسيال من الفترات المطيرة، وذلك في الخزانات والبرك والأحواض والسدود الأرضية للاستخدام أثناء فترات الجفاف الفاصلة القصيرة أيضا.

[1] حاشي امعمر الأزهر، **إشكالية العقار الفلاحي في الجزائر**، مذكرة ماجستيير في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، دفعة (2010-2011)، ص : 29.

[2] **إرشادات بشأن البيئة والصحة والسلامة الخاصة بإنتاج المحاصيل السنوية**، مجموعة البنك الدولي، (أفريل 2007)، ص ص:2-3.

ثانيا :مؤشرات ومعايير كفاءة السياسة المائية

ويمكن إبراز أهم هاته المؤشرات فيما يلي :[1]

- **مقياس كفاءة نقل المياه :** ويقاس ب:(مقدار الماء الواصل إلى الحقل / مقدار الماء الموجه من النهر إلى المصدر) × 100.

- **مقياس كفاءة استعمال المياه :** وتقاس ب: (مقدار الماء المخزن أثناء الري / مقدار الماء الواصل إلى الحقل) × 100.

- **مقياس كفاءة الاستفادة من المياه :** وتقاس ب: (مقدار الماء المستفاد منه / مقدار الماء الواصل إلى الحقل) × 100.

- **مقياس كفاءة تخزين الماء:** ويقاس ب: (مقدار الماء المخزن أثناء الري / مقدرا الماء اللازم قبل الري) × 100.

- **مقياس كفاءة توزيع الماء:** وذلك بتنظيم توزيع المياه خلال الزراعة.

- **مقياس كفاءة استهلاك الماء:** ويقاس ب (الاستهلاك المائي العادي / مقدار الماء الصافي المستنفذ من الأرض بمنطقة الزراع) × 100.

- **مقياس كفاءة الري:** و تقاس ب : (مقدار الماء المخزن بالأرض لنمو المحصول / مقدار الماء الكلي المضاف عند المصدر) × 100.

ثالثا :أهم المياه المستخدمة في الري

هناك أنواع كثيرة مستخدمة بغرض الري، يمكن ذكر أهمها فيما يلي:

1- المياه الجوفية:

ويوفر استخدام المياه الجوفية مصدرا قيما لمياه الري الجاهزة للاستعمال، وإن كان قد ثبت أن تنظيمه يكاد يكون مستحيلا، ونتيجة لذلك يتجاوز السحب المكثف للمياه الجوفية على الصعيد المحلي معدلات التجديد الطبيعية في المواقع الرئيسية المنتجة للحبوب في البلدان المرتفعة والمتوسطة والمنخفضة الدخل، إلا أن اعتماد العديد من المناطق الرئيسية المنتجة للأغذية على المياه الجوفية

[1] أحمد أبو اليزيد، **مرجع سبق ذكره**، ص :61.

يشكل تراجعا لمستويات المياه الجوفية، كما أن استمرار استخراج المياه الجوفية غير المتجددة يشكل هو الآخر خطرا متزايدا على الإنتاج الغذائي على الصعيدين المحلي والعالمي[1].

2- تحلية المياه:

هناك عدة أنواع من المياه يتم تحليتها لأغراض التطبيقات الزراعية أهمها:

أ- **تحلية مياه البحر:** لا تزال المياه العذبة غير ميسرة لمعظم المحاصيل، ويمكن إتاحتها فقط للمحاصيل عالية القيمة، خصوصا عندما يمكن تقديم الدعم لتغطية التكاليف الرأسمالية، ونظرا لأن الماء الأجاج أقل ملوحة من مياه البحر، فإنها تكون هي المفضلة عندما تتوافر بدلا من مياه البحر تمهيدا لتحليتها لأغراض الإنتاج الزراعي، لذلك ينبغي إدماج برامج التحلية ضمن إدارة الموارد المائية، مع استخدام أفضل الأساليب لإدارة المياه (مستلزمات التصفية و أساليب أفضل في مجال الري) واختيار المحاصيل الملائمة التي تتحمل الملوحة، إضافة إلى ذلك فمن المفضل أن تكون مرافق التحلية قريبة من أماكن الاستخدام لتقليص تكاليف النقل، ومن جهة أخرى يجب دراسة المرافق المثلى من حيث الحجم والموقع لمعالم التحلية وإتباع أساليب أفضل في تشغيل هذه المصانع من حيث : العمليات الآلية في تشغيل المصنع، وإتاحة المعارف للمزارعين حول عمليات التشغيل وتدريب القائمين على التشغيل[2].

رغم استخدام المياه السابقة في الري، إلا أنه يجب تطبيق بعض التدابير الهادفة في الري للحفاظ على المياه و ذلك من خلال[3]:

- الحد من التبخر بتفادي الري في منتصف النهار و إتباع أساليب الري بالتنقيط والتقطير، أو استخدام الرش تحت الظلة بدلا من الرش العلوي؛
- الحد من عمليات الفقد بالإرشاح في القنوات من خلال تبطيئها أو استخدام القنوات المعلقة ؛
- السيطرة على الأعشاب في الممرات البيئية والحفاظ على هذه الممرات الجافة ؛
- تجنب الري الزائد أو الناقص للحد من احتمال تملح التربة ؛

[1] **حالة الموارد من الأراضي و المياه في العالم للأغذية و الزراعة 2011**، الفاو، روما، (2011)، ص: 18.

[2] **تحلية المياه لأغراض التطبيقات الزراعية**، الدورة (19)، لجنة الزراعة، روما، (2005)، ص ص: 13-14.

[3] إرشادات بشأن البيئة و الصحة و السلامة الخاصة بإنتاج المحاصيل السنوية، **مرجع سبق ذكره**، ص: 03.

- الاحتفاظ بسجل لإدارة المياه لتدونة التهاطل وسقوط المطر والتبخر، وكذلك أوقات وكميات الري المستخدمة من أجل فهم الاتجاهات طويلة المدى في استخدام المياه

ب- معالجة مياه الصرف الصحي

إن معالجة مياه الصرف الصحي هي تقليد لقوى التنقية الذاتية التي في المصادر المائية، وهي أيضا مجموعة العمليات الفيزيائية (الميكانكية) والبيولوجية والكيميائية، التي تؤدي إلى تنقية مياه هذه المصادر عند صرف الملوثات إليها، وتتألف كل محطة معالجة من خطي معالجة :

- خط معالجة المياه (وحدات لمعالجة المياه) .
- خط معالجة الحمأة (وحدات لمعالجة الحمأة) .

ويمكن التمييز بين الأنواع التالية من المعالجة :[1]

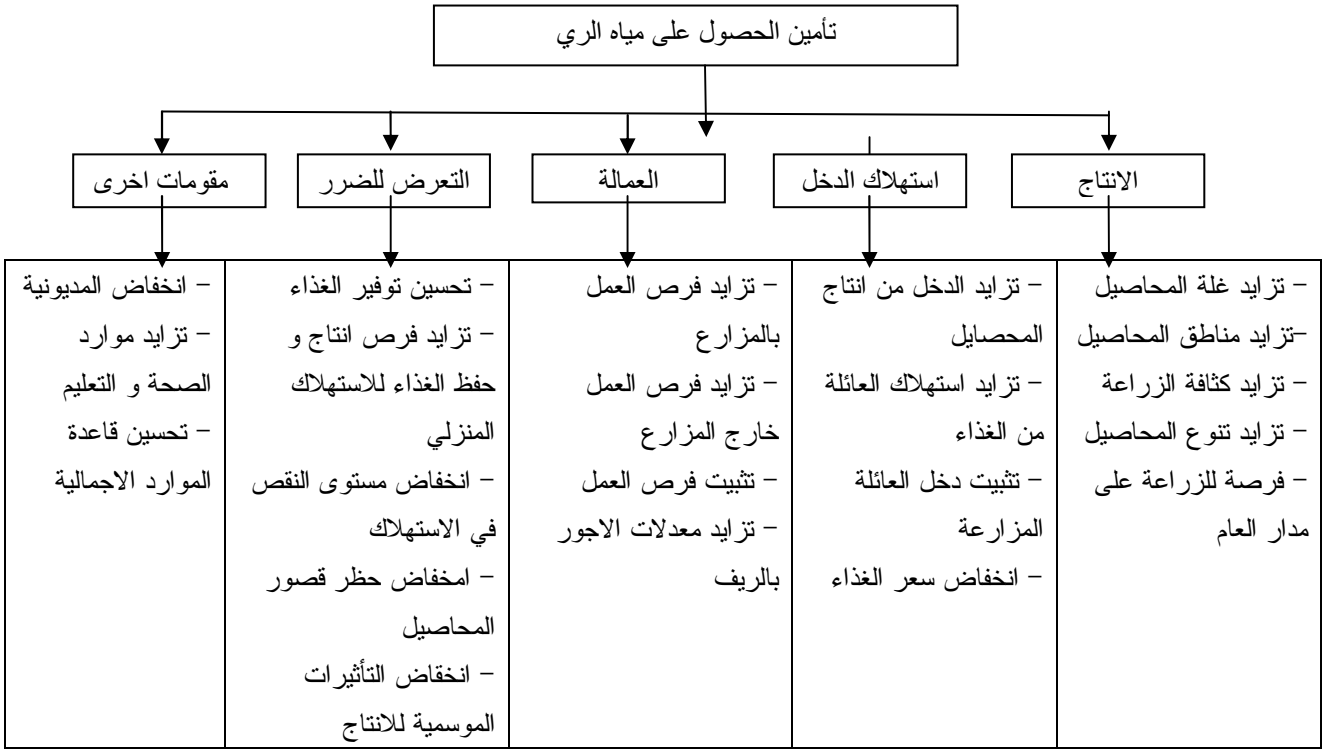
- ✓ **المعالجة الميكانكية (الفيزيائية) :** وتهدف إلى التخلص من المواد الكبيرة والرمال والمواد المعدنية والمواد القابلة للترسب، إضافة إلى الشحوم.
- ✓ **المعالجة البيولوجية :** يتم فيها التخلص من المواد العضوية الكربونية المنحلة والمواد غير القابلة للترسيب وتسمى أيضا المعالجة الثانوية .
- ✓ **المعالجة المتقدمة:** الهدف الرئيسي منها إزالة المغذيات وتحسين خواص المياه الجرثومية، وكذا خفض نسبة المواد العالقة.
- ✓ **المعالجة الكيميائية :** وتستخدم لترسيب بعض الشوارد المنحلة بإضافة مواد كيميائية وتحولها إلى مواد راسبة، وأيضا للتخلص من بعض الملوثات بالإمتزاز على سطح مواد ممتزة، إضافة تطهير أو تعقيم المياه المعالجة .

وبهذا يمكن تصنيف طرائق المعالجة بشكل عام إلى طرائق طبيعية وطرائق اصطناعية .

إنطلاقا مما سبق يمكن الوصول إلى أهمية الحصول على مياه الري، من خلال الشكل التالي :

[1] **طرائق معالجة مياه الصرف الصحي**، متاحة على الموقع :www.damascusuniversity.edu.sy/faculties/.../y4-mahattat- ، تم الاطلاع بتاريخ :(2016/12/28)، على الساعة: [18:00].

الشكل رقم (1-2):أهمية الحصول على مياه الري



المصدر: نيلسون مانديلا، **التنافس على المياه في الزراعة**، مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، (2002)، ص :175

رابعا: نظرة على واقع المياه في العالم :

على مدار العقود الأربعة المنصرمة تضاعفت مساحة الأراضي التي تتوفر لها مياه الري في العالم وصاحبت ذلك زيادات في الإنتاجية ساندت الثورة الخضراء، حيث أتاح التوسع في حدود الري للزراعة إمكانية توفير الغذاء للسكان المتزايدين، وفي جنوب أسيا إزدادت الحصة المتوفرة لكل فرد من الحبوب من 162 كلغ في منتصف الستينات إلى 182 كلغ في منتصف التسعينات، كما ارتفع إنتاج المحاصيل التي تستهلك أكثر مياه الري – مثل الأرز و القمح- بمعدل ضعفين إلى أربعة أضعاف، حيث أن أكثر من ثلثي الدخل كان نتيجة للزيادات في المحصول، إلاّ أنه سوف تواجه الإدارة المستقبلية للمياه في مجال الزراعة ضغطا من اتجاهين، فمن جانب الطلب سوف يعمل التصنع والتحضر وتغير أساليب الأغذية على زيادة الطلب على الغذاء و المياه المستخدمة في الإنتاجية، أما من جانب العرض فسيظل التوسع في الحصول على مياه الري محدودا، وبذلك فإن عدم التوازن بين العرض والطلب هو الذي يتسبب في ضغوط التسوية[1].

[1] نيلسون مانديلا، **مرجع سبق ذكره**، ص: 175.

المبحث الخامس: السياسات الزراعية المدعمة

إن أهم التحديات التي تواجه الدول خاصة الدول النامية هو قدرتها على صياغة وتنفيذ السياسات الملائمة لتحسين رفاهية شعوبها، ويعتبر وضع السياسات الزراعية من أكثر الأمور التي لها أهمية خاصة في تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي في الدول النامية، ولكن عادة ما تشوب جهود وضع وتنفيذ سياسات زراعية فعالة خاصة في الدول النامية بعض المشاكل والتي قد ترجع إلى إغفال الاهتمام بالسياسات الزراعية المدعمة للسياسات الزراعية الرئيسية، والتي لا تقل أهمية عن السياسات الزراعية الرئيسية.

المطلب الأول: السياسة السعرية للمنتجات الزراعية

تعتبر السياسة السعرية الزراعية إحدى أدوات السياسات الزراعية التي تستخدمها الدول لمعالجة مشكلات القطاع الزراعي والقضاء على معوقات التنمية الزراعية وتحقيق زيادة إنتاج الزراعي .

أولا: مفهوم السياسة السعرية

هي أداة من الأدوات الاقتصادية الشديدة التأثير في المتغيرات الموردية التي تؤثر سلبا أو إيجابا في مستوى دالة الإنتاج الزراعي ومعدلات نموها، وبالتالي في الدخل الزراعي ومدى إمكانية زيادة معدل نموه على المستوى الكلي والجزئي، كما أنها إحدى الأدوات المهمة التي تؤثر في توزيع الدخل، سواءا بين القطاع الزراعي و القطاعات الأخرى أو داخل القطاع الزراعي نفسه، فهي وسيلة لإقامة نظام سعري من شأنه التأثير في قوى السوق وتحديد العلاقات النسبية السعرية بين المجاميع السلعية المختلفة، لذا يمتد تأثيرها إلى 03 مستويات هي: تغيير الأسعار النسبية للسلعة وعوامل الإنتاج، والتأثير في معدل التبادل التجاري القطاعي، والتأثير في معدل التبادل التجاري الدولي، وهذا يعني أنها المتغير الأكثر تأثيرا في العرض والطلب لمنظومة السلع والخدمات، كما أن أسعارها تمارس تأثيرا في الإنتاج و مستويات الدخول والعمل، ومن ثم في حالة التوازن في إطار الاقتصاد الكلي[1].

ثانيا: أهمية السياسة السعرية

تكتسب هذه السياسة أهميتها من:

- دورها في توزيع الموارد بين أنواع الإنتاج ؛

[1] رقية خلف حمد، **مرجع سبق ذكره**، ص: 120.

- توزيع الإنتاج بين المستهلكين (حسب الإستخدام) ؛
- تأثيرها على الكفاءة الاقتصادية للموارد (نمط توزيع الدخول، عدالة التوزيع) ؛
- آثارها على الاستهلاك وحجم العائد الصافي من التجارة الخارجية الزراعية ؛
- آثارها على حجم المدخرات، وبالتالي الاستثمارات الزراعية ؛
- تأثيرها على المستوى المعيشي للمزارعين المستهلكين ؛

كما أن هناك مجموعتان تتضارب مصالحها وأهدافها من حيث الاهتمام بالأسعار الزراعية هي :

- المزارعون والمنتجون ويهمهم أن تكون الأسعار مجزية ؛
- المستهلكون والمؤسسات التصنيعية وهيئات التصدير وهؤلاء يعارضون إرتفاع أسعار المنتجات الزراعية؛

ثالثا: أهداف الدولة من توجيه ودعم السياسة السعرية الزراعية

تنتهج الدولة عدة وسائل لتحقيق أهدافها السعرية أهمها:

* أن تترك الأسعار تتحدد وفقا لتفاعل العرض والطلب في السوق.
* تحديد أسعار المنتجات الزراعية ومستلزمات الإنتاج.

أما عن الأهداف العديدة التي تسعى إليها الدولة من خلال التدخل في تحديد الأسعار الزراعية، فلعل أهمها ما يلي[1]:

أ- ضمان دخل مجزي للمزارعين:

من المعروف أن الدخل الذي يحصل عليه المزارع لا يرتقي إلى مستوى ما يحصل عليه العاملون في القطاعات الاقتصادية الأخرى، وهناك بالطبع أسباب عديدة لمثل هذا التمايز في الدخل بين العاملين في الزراعة وبين العاملين في القطاعات الأخرى، ومن هذه الأسباب هو أن المزارعين يبيعون منتجاتهم في سوق المنافسة التامة، ويشترون مستلزمات إنتاجهم من سوق محمي وشبه احتكاري، وذلك بسبب طبيعة السلع الزراعية وعدد العاملين في إنتاج هذه السلع، لذا فإن المزارعين يستحقون حماية تعويضية من خلال دعم الأسعار في مستوى أعلى من أسعار سوق منافسة طويلة المدى، ويمكن تحقيق ذلك من خلال آلية سعر المساواة بين القطاع الزراعي والقطاعات الأخرى.

[1] رعد عيدان، **دراسة الآثار المتباينة لسياسات دعم الأسعار الزراعية في الاقتصاد العراقي**، مجلة المنصور، العدد18،(2012) ، ص ص: 126-127.

ب- حماية المزارعين من التقلبات السعرية:

إن الأسعار الزراعية حساسة جدا للتغيرات في العرض و الطلب، حيث أن محصولا وفيرا أو هبوطا في مستوى الطب يؤديان حتما إلى هبوط الأسعار، وبالتالي تخفيض مستوى الدخل الزراعي، لهذا السبب يمكن تبرير وجود سقف سعري أدنى، والذي يقترب من مستوى السعر الذي يوقف الخسارة ليعطي المزارعين درجة معقولة من الضمانة واستقرار السعر.

ج- التحكم في مستوى الإنتاج:

تخضع الأسعار الزراعية إلى درجة عالية من عدم التأثير، بحيث لا يتمكن المزارعون من تخطيط إنتاجهم مقدمًا للفترة القادمة لتتوافق الكميات المنتجة مع مستوى طلب المستهلكين، ولهذا السبب يبرر الكثير من الاقتصاديين وجود سعر دعم يعلن مقدما لكي يكون دليلا للمزارعين لتعديل مستوى استخدام مواردهم، بما يتفق والتغييرات من مستوى الطلب، ويمكن تحقيق ذلك من خلال التسعير المسبق للمنتجات الزراعية.

د- يمكن النظر إلى السياسة السعرية الزراعية بأنها أداة تُعجل عملية التنمية الاقتصادية وحسب هذا الرأي، فإن وضع ضريبة على القطاع الزراعي سيشجع التنويع في الأنشطة الاقتصادية الأخرى، ويساعد على الهجرة من الريف إلى المدينة، ومن أنواع السياسات السعرية في هذا الاتجاه أن تقوم الدولة بتخفيض أسعار المواد الغذائية للمستهلكين، اعتقادا منها بأن ذلك سيؤدي إلى تخفيض أجور العاملين في القطاعات الاقتصادية الأخرى غير الزراعية، والذي سيساهم في تدعيم ميزان المدفوعات للبلد، وبالتالي النمو الاقتصادي[1].

رابعا: السياسات السعرية الزراعية

يمكن ذكر أهم السياسات السعرية الزراعية في ما يلي:

أ-الإعانات المالية: هي المبالغ المادية التي تستخدم لتخفيض كلفة المدخلات الزراعية مثل الأسمدة، المبيدات بأنواعها، أو لزيادة السعر الكلي الذي يستلمه المزارعون ثمنا لمنتجاتهم، وفي حالة زيادة أسعار المنتجات يمكن أن تأخذ الإعانات شكل سعر ثابت للوحدة من الإنتاج، أو يمكن أن تبنى على أساس مبدأ الفرق بين سعر الدعم ومعدل سعر السوق، كذلك يمكن أن تكون هنالك إعانات سعر

[1] **نفس المرجع السابق**، ص: 128.

المستهلك للمنتجات الزراعية حفاظا على مستوى معين من الاستهلاك للمنتجات الزراعية ودعما لذوي الدخول المنخفضة من سكان المدن.

ب-الدعم السعري:

وهو من أهم الطرق والأشكال التي تتخذها السياسات السعرية الزراعية، لذا سنحاول إجماع المفاهيم الأولية للدعم السعري، من مفهوم وأشكال وفوائد والآثار المترتبة عنه فيما يلي:

-مفهوم الدعم السعري:

الدعم السعري هو ظاهرة اقتصادية برزت بسبب تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي نتيجة للأزمات الاقتصادية التي تمر بها، ويقصد به الفرق السعري بين الكلفة الاقتصادية للسلعة أو الخدمة وبين السعر الذي تقدم به هذه السلعة أو الخدمة، والفروقات السعرية المتراكمة هي المبالغ التي تتحملها الجهة المقدمة لها، وهي عادة الحكومة من خلال موازنتها العامة.

أما أدبيات المنظمة العالمية للتجارة (WTO) فتعطي مفهومها للدعم يتلخص في الحالات التالية:

- إذا كانت هناك مساهمة حكومية في التعامل ؛
- أية ممارسات حكومية تؤدي إلى نقل الأموال (المنح، القروض) ؛
- أية قواعد مباشرة لنقل الأموال مثل ضمانات القروض ؛
- أي دخل حكومي لم يتم تحصيله من أية جهة مثل الحوافز المادية، قروض ضريبية، إعفاءات ؛
- تجهيز الدولة لبضائع أو خدمات من غير البنى الارتكازية ؛
- مدفوعات حكومية في برامج دعم الأسعار المؤثرة بشكل مباشر أو غير مباشر لزيادة صادرات سلع معينة أو لتقليص تكاليف استيرادات سلعية ؛

إذن المفهوم أعلاه يحتم على الدولة المعنية عدم مساعدة أي نشاط اقتصادي أو خدمي، إلا في الواجبات الحكومية الخاصة بخدمات البنى الارتكازية، وما يهمنا هنا هو الدعم السعري للمنتجين والمستهلكين باعتبارهم المحور الأكثر التصاقا بالناس عمومًا.

- تقييم منحى أسعار الدعم:

يعد السعر في اقتصاد السوق هو العامل الموجه للإنتاج والاستهلاك، أما في الاقتصاد المخطط فيعد السعر من أهم العوامل المنظمة للاستهلاك والإنتاج، وتؤدي أي زيادة في الطلب على السلع

والخدمات إلى ارتفاع أسعارها، وبالتالي إلى ارتفاع أرباحها مما يشجع على زيادة الإنتاج، بينما يكون العكس صحيحا، وهكذا تنقلب الأسعار متأثرة و مؤثرة في كل من الطلب والعرض على السلع والخدمات حتى يتم توازنها، وتحديد بذلك أسعار التوازن وتتسم بعض المنتجات إذا ما تركت أسعارها تتحدد وفقا لقوى العرض والطلب بالتقلبات الشديدة، وذلك بسبب قلة مرونتها العرضية والطلبية السعرية، وهذا ينطبق على المنتجات الزراعية، ولهذا السبب تقوم الكثير من الدول بالتدخل بتسعير الكثير من السلع الزراعية، والتي تتسم بهذه التقلبات السعرية، ولاشك أن مثل هذا التدخل الحكومي يؤدي إلى الاستقرار النسبي في أسعار المنتجات الزراعية، بما يضمن دخلا مجزيا للمنتجين الزراعيين، وهو أحد الأهداف المتوخاة لتحقيق العدالة الاجتماعية، لذا فإن أحد الحجج الرئيسية لسياسة دعم الأسعار الزراعية هي تحسين توزيع الدخل بين القطاعات الإنتاجية للاقتصاد الوطني وتحسين تخصيص الموارد ضمن القطاع الزراعي بتحقيق التحولات في الإنتاج[1].

- **الأشكال الأساسية لسياسة الدعم:**

يمكن تمييز أربعة أشكال للدعم، والتي غالبا ما تعتمدها الدول النامية، و هي:

- **الدعم المخصص للغذاء والسلع الاستهلاكية الأخرى:**

ويمثل هذا الدعم إنفاقا حقيقيا من ميزانية الدولة، كما يأخذ أكبر قيمة من قيم أشكال الدعم، ويتضمن بيع السلع المنتجة محليا بأسعار تقل عن أسعارها العالمية، وكذلك بيع السلع المنتجة محليا بأسعار تقل عن تكاليف إنتاجها، ويركز هذا النوع من الدعم على السلع والمواد الغذائية كالقمح والطحين وغيرهما من المواد الغذائية، ثم السلع الاستهلاكية الأخرى كالملابس.

- **الدعم المخصص للمدخلات الزراعية والسلع الوسيطية الأخرى:**

وهذا النوع من الدعم تتحمل الدولة جزءا من تكلفة المدخلات الزراعية مثل الأسمدة الكيماوية والمبيدات والأعلاف والأدوية البيطرية وغيرها، كما تتحمل الدولة مبلغ الدعم الخاص بالسلع الوسيطية التي تستخدم في القطاعات الاقتصادية الأخرى كقطاع السكن و البناء، وكذلك الإسمنت وحديد التسليح، ويمثل الدعم الذي تتحمله الدولة الفروق السعرية بين سعر البيع و سعر التكلفة للمدخلات و السلع الوسيطية.

[1] رعد عيدان، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 125-126.

- آثار الدعم الزراعي:

يولد الدعم بشكل ضمني آثار اقتصادية مباشرة و غير مباشرة، ففي الزراعة التأثير المباشر يشمل النمو والاستثمار الزراعي والتجارة، حيث تتنبأ النظرة الاقتصادية أن الدعم الزراعي سيؤدي إلى زيادة الإنتاج وتخفيض السعر العالمي، وإحداث فوضى في الأسواق العالمية، وكذلك تخفيض الكفاءة الاقتصادية، من جهة أخرى يؤدي الدعم الزراعي إلى تأثير غير مباشر في الإتجاهين الصاعد و النازل من وإلى القطاع الصناعي، مثل دعم مدخلات الإنتاج (الأسمدة و المبيدات)، ودعم الصناعات الزراعية والغذائية، وبشكل مماثل يؤثر الدعم المباشر للاتجاهين الصاعد والنازل من وإلى الصناعات على الإنتاج الزراعي والتجارة،[1] ومن خلال ما سبق فإنه يمكن الوصول إلى أهم الآثار الإيجابية و السلبية لسياسة الدعم السّعري الزراعي فيما يلي[2]:

- **الآثار الإيجابية المحققة من دعم أسعار الناتج النهائي:** يمكن ذكر أهمها في:

- إن الأسعار المرتفعة بسبب سياسة دعم الأسعار، تؤدي إلى تشجيع التوسع في زراعة المحاصيل المدعمة، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وتحسين الوضع المعيشي للمنتجين.

- إن زيادة الإنتاج تسهل مهمة الدولة في تأمين احتياجات السكان الغذائية، وتحقيق سياسة خزن مستقرة، بما يعوض الاستيراد من السوق العالمية، والتخلص من التبعية الاقتصادية.

- تؤدي سياسة دعم الأسعار إلى توفير معدل التراكم المطلوب لتطوير الزراعة، إذ يؤدي ارتفاع الأسعار إلى شراء المنتجين الآلات والمكائن الجديدة، واستعمال تقنيات حديثة تؤدي بالنتيجة إلى زيادة الإنتاجية ومن ثم الإنتاج.

- **الآثار الإيجابية المحققة من دعم مستلزمات الإنتاج:** يمكن إيجازها فيما يلي:

- تُتبع هذه السياسة بهدف زيادة الإنتاجية الزراعية، ومن ثم الإنتاج الزراعي من خلال تكثيف عناصر الإنتاج في وحدة المساحة بفرض أن ما يحققه الإنتاج المكثف في الزراعة يغطي الخسائر الناجمة عن خفض أسعار وسائل الإنتاج، كما يحفز المزارعين على استعمال المكننة الحديثة والأسمدة والمبيدات ... إلخ، وغيرها من المستلزمات التي تؤدي إلى تطوير الزراعة وتوسيع القاعدة الإنتاجية، وتخفيض الكلفة النهائية التي تنعكس بدورها على أسعار المستهلك لتلك المنتجات الزراعية.

---

[1] ياسر العبسي، **سياسات الدعم الزراعي في الاتحاد الأوربي**، المركز الوطني للسياسات الزراعية، سوريا، (2006)، ص: 01.

[2] محمد عبد الكريم، **سياسات الدعم المحلي في القطاع الزراعي**، جامعة الدول العربية، العراق، (2008)، ص ص:08-09 .

– يعد تأثير هذه السياسة على تكثيف الإنتاج وتطويره أكثر فاعلية من تأثير سياسة رفع أسعار الناتج النهائي في هذا المجال وخاصة في الدول النامية.

هذا عن أهم الآثار الإيجابية لدعم أسعار الناتج النهائي الزراعي، ودعم مستلزمات الإنتاج الزراعي، أما عن الآثار السلبية لهاتين السياستين فيمكن ذكرها فيما يلي:

- **الآثار السلبية لدعم أسعار الناتج النهائي الزراعي:** وأهمها:

– إن سياسة دعم الناتج النهائي تؤدي إلى ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية، فيما يخص المستهلك وبالأخص في الدول التي لا تتبع سياسة دعم أسعار المستهلك، كما تحدث تناقضا بين مصلحة المنتج ومصلحة المستهلك، ففي الوقت الذي تكون فيه تلك السياسة مفيدة للمنتج، فهي مضرة للمستهلك الذي أخذ يخصص نسبة عالية من دخله لشراء المحاصيل الزراعية الغذائية.

– إن هذه السياسة غالبا لا تراعي الخصائص المتعلقة بالإنتاج الزراعي كتفاوت خصوبة الأرض إختلاف الطقس، اختلاف طريقة الري ... الخ، من أجل وضع سياسة سعرية قادرة على تحفيز الإنتاج الزراعي.

– تؤدي هذه السياسة إلى زيادة المصروفات الحكومية، مما يثقل ميزانية الدولة وقد يكون ذلك على حساب أنشطة اقتصادية أخرى، فضلا أن زيادة المصروفات الحكومية تؤدي إلى زيادة الطلب الإجمالي، ومن ثم الارتفاع المحسوس في المستوى العام للأسعار بما يزيد التضخم.

– يتصف الإنتاج الزراعي غالبا وبالأخص في الدول النامية بعدم الاستجابة للزيادات السعرية لقلة مرونة العرض نتيجة لأسباب مختلفة منها عدم كفاية المياه، الأراضي، المكننة، البذور المحسنة، لذا فإن قلة أو عدم توفرها يكون بسبب قلة أو انعدام مرونة العرض.

– إن دعم سعر الناتج النهائي بشكل كبير يؤدي إلى تغطية ظروف الإنتاج وأساليبه غير الكفوءة ويشجع على ظهور المضاربة بالأراضي الزراعية، بسبب بروز آثار الريع التفاضلي والمطلق معا إذ أن أسعار الدعم العالية للمنتجات الزراعية ينتج عنها رسملة هذه الأسعار في قيم الأراضي الزراعية، فيرتفع الريع التفاضلي والمطلق معا لهذه الأراضي.

- **الآثار السلبية لدعم أسعار مستلزمات الإنتاج:** يمكن ذكرها فيما يلي:

– إن تحقيق أسعار المدخلات لا يُمكن من تحفيز إنتاج محصول معين، إذ أن هنالك صعوبات في حصر المستلزمات المدعمة في إنتاج المحصول المعني، فقد يحدث تسرب بتحويل أحد المستلزمات المدعمة من غرضها الأصلي إلى إنتاج محصول آخر لوجود فرصة أكثر ربحا.

– إن الدعم المفرط لمستلزمات الإنتاج الزراعي يشجع على استعمال الموارد بشكل مسرف وخاطئ مما يؤدي إلى آثار سلبية على الغلة بدلا من الآثار الإيجابية المرجوة.

ج– سياسة تحديد الأسعار الزراعية

وهي سياسة تهدف إلى تحديد الأسعار وذلك على مستوى المدخلات والمخرجات ومستلزمات الإنتاج، وعلى مستوى سعر الجملة و التجزئة، وهذا التحديد لن يكون مؤثرا دون وجود سياسات للدعم والإعانة بأشكالها المختلفة.

د– سياسة الأسعار التشجيعية:

وتهدف هذه السياسة إلى تشجيع التوسع في زراعة بعض المحاصيل، حيث تقوم الحكومة بفرض سعر تشجيعي لشراء المحصول المطلوب، ويكون هذا السعر أعلى من سعر سوق الجملة.

هـ – سياسة الأسعار الجبرية:

وتهدف إلى توفير السلع الرئيسية للمواطنين بأسعار محددة توفق بين مصلحة المنتج ومصلحة المستهلك، كالخبز واللحم ومنتجات الألبان.

و– سياسة ضريبة الدخل:

وتتمثل هذه السياسة في إعفاء المزارعين من ضريبة الدخل على دخلهم الزراعي، والإعفاء الجمركي على المستوردات الغذائية الرئيسية، مما يشكل دعما لأسعار المستهلك[1].

المطلب الثاني: السياسات التجارية الزراعية

تكتسي المبادلات التجارية للمنتجات الزراعية و الغذائية أهمية بالغة على مستوى المفاوضات التجارية الدولية، لما تمثله من دعم للعديد من الاقتصاديات خاصة النامية منها، إضافة إلى اعتماد هذه الأخيرة على الإنتاج الزراعي كمصدر أساسي لتحقيق الأمن الغذائي، فبالنسبة للدول النامية تمثل

[1] **السياسات الزراعية**، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد 21،(سبتمبر 2003)، ص:10.

المنتجات الزراعية أكثر من 50% من وارداتها وكذا حجم مبادلاتها التجارية الزراعية الدولية، وذلك نظرا لاعتمادها على هذا القطاع .

أولا : مفهوم السياسة التجارية

تمثل هذه السياسة جميع الإجراءات التي تصنع شروط حركة السلع والخدمات و رؤوس الأموال، وتمارس دورا مهما وفعالا في الأمن الغذائي، إذ يظهر تأثيرها من خلال تضييق الفجوة بين الإنتاج واحتياجات الاستهلاك، وتقليل التفاوت في الإمدادات الغذائية، وتساهم في الاستخدام الأمثل للموارد[1].

ويعتبر تنويع الصادرات الزراعية و إضافة قيمتها أفضل طريقة لتحفيز نموها، ويتم تنويع الصادرات أفقيًا وعموديًا، أما التنويع الأفقي فيقضي بالتوسع في مجموعة الصادرات، بحيث تشمل المنتجات التي يُحتمل أن تحقق نموا أكبر، فيما يقوم التنويع العمودي على خلق استخدامات جديدة لمنتجات موجودة أو مستحدثة من خلال أنشطة ذات قيمة مضافة مثل التجهيز و التسويق[2].

ثانيا: أهم أشكال السياسات التجارية

ويمكن تحديد أهم هذه الأشكال فيما يلي:

1 – الرسوم الجمركية : تنقسم الرسوم الجمركية إلى :[3]

أ– **التعريفة الجمركية** : إن الرسوم الجمركية عبارة عن نوع من الضريبة غير المباشرة التي تفرضها الحكومة على السلع المتداولة في إطار التجارة الدولية، ومن منظور اقتصادي فإنها أيضا شكل من أشكال ضريبة الاستهلاك، أي مقدار ما تفرضه الحكومة من رسوم على السلع المستوردة وتسمى رسوم الاستيراد، أما مقدار ما تفرضه الحكومة من رسوم مقابل حق التصدير للبضائع يسمى رسوم تصدير.

وهناك أنواع متعددة من التعريفات الجمركية أهمها:

- **الرسوم الجمركية القيمية :** عبارة عن نسبة محددة من قيمة السلع الجاري استيرادها.

---

[1] رقية خلف، **مرجع سبق ذكره**، ص: 121.

[2] **أبرز القضايا المتعلقة بالسياسات و عوامل السوق التي تؤثر على أداء الصادرات على المدى البعيد**، لجنة مشكلات السلع، الدورة (64)، روما، (مارس 2003)، ص: 13.

[3] **تقييم الرسوم الجمركية و تصنيفها**، مركز التجارة الفلسطيني، متاحة على الموقع:https://www.paltrade.org/ar_SA /، تم الاطلاع بتاريخ (2016/12/28)، على الساعة [16:00].

- **الرسوم الجمركية المحددة** : عبارة عن مبلغ معين من المال يقتطع من قيمة السلع بصرف النظر عن سعر البضاعة.

ب- تعريفة الحماية الجمركية: هي تعريفة جمركية تقرر لغرض حماية وتشجيع الصناعات والمنتوجات المحلية، وذلك عن طريق زيادة أسعار الواردات من خلال زيادة نسبة التعريفة الجمركية المفروضة، وتحديدا تلك البضائع المستوردة التي تنافس البضائع المماثلة والمصنوعة محليا.

ج - تعريفة المشتريات : تفرض الحكومات ضرائب على بعض المنتجات وبشكل أساسي على منتجات الكماليات الفاخرة والسلع الاستهلاكية الزائدة .

د- تعريفة القيمة المضافة هي عبارة عن ضريبة تفرضها الحكومة على القيمة السوقية المقدرة والمضافة إلى المواد أو المنتجات في كل مرحلة من مراحل تصنيعها أو توزيعها و بيعها للمستهلك النهائي .

2- اتفاقيات زراعية:

إن نسبة عالية من السكان يعيشون في المناطق الريفية في مختلف بلدان العالم، ولأن تجارة السلع الزراعية قد تمس الأمن الغذائي وتمس إنتاج المحاصيل الإستراتيجية في كل دولة من دول العالم، وفي ضوء واقع مستمد من مجمل هذه الأفكار، كان تقسيم اتفاقيات الزراعة في قضايا التجارة الزراعية على النحو التالي:

- النفاذ إلى الأسواق، (MARKET ACCES)، لتقليل الحماية وتحسين فرص دخول المنتجات المستوردة للأسواق المحلية.

- الدعم المحلي (Domestique Support) لتخفيض الدعم المقدم للقطاع الزراعي، وذلك لتشجيع المنافسة.

- دعم الصادرات (Export Subsidy) لزيادة فرص المنافسة العادلة بين المنتجات الزراعية المنتجة في بلدان مختلفة.

كما أنه من حيث بناء سياسة تجارية زراعية، فإنه على الدول النامية الأخذ في الاعتبار ما يلي[1]:

- ✓ تحديد نهج أكثر تكاملا للسياسات التجارية بما يتسق مع السياسات الإنمائية، وتطبيقها تطبيقًا مرحليًا بمرور الزمن، بغية تدعيم التنمية الريفية والزراعية.

[1] **تقرير الدورة الخامسة و الستين (65) للجنة مشكلات السلع**، (فاو)، روما، (2005)، ص: 04.

- ✓ إيلاء عناية أكبر لتصاعد الحواجز الجمركية وغير الجمركية، وكذلك الحواجز الأخرى أمام الدخول إلى السوق، بما في ذلك منظمات المنتجين من أجل سد فجوات تسيير التجارة التي أغفلتها إصلاحات القطاع العام.
- ✓ إدراج جوانب هيكلية ومؤسسية وتشريعية، بما في ذلك قضايا التجارة والمنافسة، ضمن تحليل الإصلاحات التجارية وتأثيرها.
- ✓ توثيق الربط بين السياسات التجارية والاستثمارات وتحديد الخسائر في العائدات واحتياجات التمويل لمختلف نهج السياسات التجارية تجاه التنمية الريفية.
- ✓ تمكين القطاع الخاص، بما في ذلك منظمات المنتجين، من أجل سد فجوات تسيير التجارة التي أغفلتها إصلاحات القطاع العام.

المطلب الثالث: السياسة التسويقية الزراعية

التسويق أحد دعامات الاقتصاد الحديث، إذ يعتبر الإطار المناسب لتصريف المنتجات، كما يساهم في زيادة الإنتاج والإنتاجية اللازمة لتحقيق معدلات أعلى من الربحية، والتسويق الزراعي أحد مجالات التسويق المعاصر نظرا لإهميته الاقتصادية و الاجتماعية .

أولا: مفهوم السياسة التسويقية الزراعية

تعرف السياسة التسويقية بأنها الوسيلة التي تستخدمها الحكومات في تنفيذ سياسة الأسعار الزراعية والغذائية، وهي الوسيلة التي يحصل بها المزارع على حصته من إنفاق المستهلك على السلع الزراعية، وعلى هذا الأساس يمكن أن تكون أداة تحفيزية وتشجيعية للمنتج الزراعي في زيادة إنتاجه إذا كان يحصل على نسبة كبيرة من قيمة الأسعار النهائية[1]، كما تمثل النظام الهادف إلى تسهيل تدفق السلع الزراعية والخدمات المرتبطة بها من أماكن إنتاجها وإلى أماكن استهلاكها بالأوضاع والأسعار والنوعيات المناسبة والمقبولة من كافة أطراف العملية الزراعية [2].

وبهذا تلعب عمليات التسويق دورها مهما في تحديد المنفعة الاقتصادية العائدة على المنتجين والمستهلكين للمنتجات الزراعية، وبهذا فهي أنشطة تنظيمية وتخطيطية وتحويلية أحيانا، تعمل على

[1] بن مسعود عطا الله، **أثر المنظمة العالمية للتجارة على تحرير القطاع الزراعي في اقتصاديات الدول النامية**، مذكرة ماجستيير في علوم التسيير، تخصص تجارة دولية، جامعة ورقلة، دفعة (2009-2010)، ص :73.

[2] بوعزيز عبد الرزاق، **مرجع سبق ذكره**، ص: 17.

زيادة كفاءة الخدمات والعمليات التسويقية لصالح المنتج والمستهلك الزراعي، وهناك نمطان للسياسة التسويقية هما:

الأول: يقوم فيه القطاع الحكومي بالدور الهام في التخطيط والتنفيذ والمراقبة في كل مرحلة من مراحل التسويق.

الثاني: إنتاج سياسات تسويقية مبنية على آليات السوق وتحرير الأسعار وإلغاء القيود التجارية وإعطاء دور هام للقطاع الخاص في التسويق.

ثانيا: أهداف السياسة التسويقية الرزاعية

تهدف السياسة التسويقية إلى[1]:

- السعي إلى زيادة الكفاءة التسويقية وتقليل الفاقد؛
- إيصال السلع إلى المستهلك، وكذا إيصال المستلزمات إلى المزارع بأقل تكلفة ؛
- تعليم المزارعين كيفية اتخاذ القرارات السليمة، والتغلب على المخاطر التسويقية ؛
- التعرف على المشاكل التسويقية التي تواجه المزارع، والتوصل إلى حلول وقرارات يشارك فيها المزارع؛

ثالثا: وظائف السياسة التسويقية الزراعية

تسعى الوظيفة التسويقية إلى تحقيق الوظائف التالية[2]:

- تعريف المزارع بالمواصفات القياسية للسلع.
- التوعية بأهمية الجودة للسلع المنتجة، من خلال إنتاج الممارسات الصحيحة لمعاملات ما بعد الحصاد من تعبئة وتخزين وغيرها.
- إرشاد المزارعين إلى المسالك التسويقية للمحاصيل ذات الميزة النسبية.
- توعية و تشجيع المزارعين على استخدام سجلات تسويقية للأسعار وكذا السجلات المزرعية.
- تنظيم دورات تدريبية للمزارعين في مجال المواصفات والمقاييس والاشتراطات التسويقية للخضار والفواكه.

[1] الإرشاد و أهميته في تحسين جودة المنتجات الزراعية، **مرجع سبق ذكره**، ص: 27.

[2] **نفس المرجع السابق**، ص: 27.

- توعية وتعليم المرأة الريفية في مجال الصناعات الغذائية، وتسويق المنتج عن طريق المرشدات الزراعيات.

رابعا : الدولة و السياسة التسويقية الزراعية

إن السياسة التسويقية تدعم بإشراف الدولة على النواحي التسويقية الزراعية والتجارية والصناعية، ويهدف التدخل الحكومي في القطاع الزراعي بصفة عامة إلى تحسين المستوى المعاشي للمزارعين وتنمية المجتمع الريفي، وتختلف الأساليب التي تطبق في هذا الإشراف، فقد يكون ذلك من خلال سن القوانين والتشريعات والتنظيمات التي توجه المؤسسات الخاصة والعامة توجيها يحقق الأهداف التي تعينها الدولة، وقد يكون هذا الإشراف من خلال ملكية الدولة لبعض عناصر الإنتاج، وإدارة المشروعات الاقتصادية إدارة تحقق من خلالها أهداف السياسة التسويقية الزراعية.

وتختلف البرامج التسويقية التي تطبقها الدولة باختلاف الهدف، فقد تهدف السياسة التسويقية الزراعية إلى رفع أسعار المنتجات الزراعية أو خفض التكاليف التسويقية أو رفع الكفاءة التسويقية، أو زيادة الدخل الزراعي الفردي والقومي، كل هذه الأهداف وغيرها تتحقق من خلال الآليات التي ترسم لبرامج السياسة التسويقية الزراعية والتي يجب أن تحقق من خلال جهاز التخطيط التسويقي الزراعي الذي يؤدي فعلا مؤثرا في تنظيم استعمال الموارد التسويقية البشرية والمادية، بما يكفل تحقيق أهداف سياسة التسويق القومية في مجالات تنظيم الإنتاج الزراعي بموازنته مع الاستهلاك للسلع والحاصلات الزراعية من خلال آلية توزيع الدخل القومي في قطاع الزراعة توزيعا يحقق العدالة الاجتماعية ويرفع من معدلات التنمية الاقتصادية الزراعية .

لقد تعددت الاتجاهات في السياسة التسويقية الزراعية فمنها آراء تخص أثر الدولة في التسويق إلا أن معظم هذه الآراء تتفق على أن الدولة يجب أن تقوم بكل ما من شأنه تحسين التسويق بما يحقق مصلحة المنتجين والمستهلكين على السواء، ويعنى ذلك بأن تقدم الدولة كافة التسهيلات التسويقية، وأن ترسم الطرق التسويقية السهلة والسليمة التي تتبعها الهيئات التسويقية وتقدم كافة الخدمات خلال المراحل التسويقية المختلفة، وذلك لتحقيق تسويقا سليما يحقق دخلا مناسبا للمنتج و أسعار عادلة للمستهلك[1] .

[1] رحمن حسن، **مرجع سبق ذكره**، ص: 149.

خلاصة الفصل :

تعد السياسات الزراعية جزء من السياسات الاقتصادية، وبهذا تعتبر فرع رئيسي للسياسة العامة للدولة، يتم رسمها وإعدادها وتطبيقها في القطاع الزراعي ويتم التنسيق والتكامل بينها وبين غيرها من السياسات الاقتصادية الأخرى لتحقيق أهداف السياسة العامة، وبهذا فالسياسة الزراعية هي عبارة عن خطة شاملة ومدروسة تشمل مجموعة من الإجراءات لتحقيق أهدافها المسطرة، والتي ترتكز حول هدفين رئيسيين يتضمن الهدف الأول تحقيق الإشباع لمستهلكي السلع الزراعية، بينما يتضمن الهدف الثاني تحقيق تعظيم الربح للمنتجين الزراعيين، وتؤثر السياسات الزراعية في عرض السلع الزراعية والطلب عليها، من خلال مجموعة من الأدوات التي تؤثر بدورها في تخصيص الموارد وإستخدامها، وتعمل على إحداث تغيرات في بنية القطاع الزراعي لغرض تحقيق نمو القطاع المذكور وتطوره بما لا يتعارض وتوجهات السياسة العامة، وهي بذلك تعد من السياسات ذات الأهمية الكبيرة في أغلب البلدان النامية.

وقد يتأخذ تأثير السياسة الزراعية أحد الشكلين، إما تدخل لإعادة توجيه حصيلة أداء السوق لتتلاءم و السياسة العامة، أو تدخل لتصحيح إنحرافات السوق للإقتراب من حالة المنافسة التامة، وذلك لتحقيق الهدف المحوري حول تحقيق الكفاءة الإنتاجية في إطار الموارد المتاحة، وإستغلالها بشكل يحول دون إستنزافها وتدهورها بأساليب لا تتعارض وشروط التنمية الزراعية المستدامة، كما أن تحقيق هذه الأهداف يتطلب وجود مجموعة من السياسات الزراعية المدعمة التي تتوقف عليها نجاح السياسات الزراعية الرئيسية المتبعة، وتضم السياسات الزراعية الرئيسية، السياسة الاستثمارية التي تتمثل في توفير الأموال اللازمة من أجل توفير المستلزمات الزراعية والتكفل بالجانب المالي للعملية الزراعية، وذلك ضمن المشاريع الاستثمارية الزراعية، وعائد مشروع استثماري زراعي، بالإضافة إلى السياسة الزراعية التمويلية وتتمثل هي الأخرى في تمكين المزارعين من القيام بالأعمال الزراعية من خلال الاموال التي توفرها القروض الزراعية أو الإعانات و الحوافز المقدمة لتطوير الإنتاج الزراعي وترقيته إلى مستوى الفائض، بالإضافة إلى السياسة المائية التي تعمل على المحافظة على الرصيد المائي وتوسيعه ليستطيع كفاية الري للعملية الزراعية الإنتاجية، وذلك من خلال مجموعة المشاريع من بناء السدود وتحلية ومعالجة المياه، وبهذا تهدف السياسات الزراعية الرئيسية على العمل مساعدة العملية الزراعية والمزارع على تعظيم الإنتاج و الإنتاجية، كما أن هناك سياسات زراعية مدعمة

تهدف إلى الإهتمام بالجوانب الخارجية للإنتاج الزراعي، وتضم هذه السياسات كلا من السياسة السعرية والتى هي من أهم السياسات الزراعية المتبعة وتتخذ مجموعة من الإجراءات والقوانين التي تنظم وتحدد هيكل الأسعار، إنطلاقا من المرحلة الإنتاجية وحتى الإستهلاك، وهي بالتالي من أكثر السياسات تأثيرا على القدرو الإستهلاكية ومستوى دخول الفلاحين، بالإضافة إلى السياسة التجارية الزراعية والتي تمثل جميع الإجراءات التي تضع شروط حركة السلع و الخدمات ورؤوس الأموال الزراعية، وتستعمل أدوات مختلفة منها التعريفات الجمركية واتفاقات الزراعة، وأخيرا السياسة التسويقية وهي الوسيلة التي تستخدمها الحكومات في تنفيذ وتدعيم سياسة الأسعار الزراعية والغذائية، كما وهي الأداة التي يحصل بها المزارع على حصته من إنفاق المستهلك على السلع الزراعية .

وبهذا فإن السياسات الزراعية الزراعية الرئيسية والمدعمة تتكامل فيما بينها، لذا لابد أن لا يكون هناك تعارض ما بين الوسائل والأهداف لضمان نجاح المنهج المتبع والوصول إلى النتائج المرجوة من هاته السياسات .

تمهيد:

تعتبر إشكالية الغذاء حقيقة ملازمة للإنسان منذ تواجده على وجه الارض، غير أن التطورات المتلاحقة عبر العصور جعلت من هذا الأخير نقطة إهتمام بارزة جلبت إليها أنظار المهتمين كل حسب وجهته، حيث أصبح الغذاء سلاحا ذو حدين حيث تستعمله الدول المتقدمة للضغط على مختلف الدول والتأثير على قراراتها السياسية هذا من جهة، ومن جهة أخرى للتحكم في الإقتصاد العالمي، وفرض الهيمنة والتبعية على باقي دول العالم خاصة تلك التي ليس بمقدورها ضمان أمنها الغذائي، وبهذا إذا أرادت الدول المحافظة على إستقلاليتها والتخلص من التبعية كان لزاما عليها الإهتمام أكثر بإكتفائها الذاتي غذائيا، ومن هنا جاء موضوع الأمن الغذائي، فهذا الأخير يعتبر مسألة غاية في الأهمية باتت تؤرق الكثير من مسؤولي الدول والحكومات والمنظمات .

وللإلمام أكثر بالموضوع، قسمنا الفصل إلى المباحث التالية:

-**المبحث الأول:** ماهية الأمن الغذائي .

- **المبحث الثاني :** الاكتفاء الذاتي .

- **المبحث الثالث:** الفجوة الغذائية وأثارها .

المبحث الأول: ماهية الأمن الغذائي

شكلت قضية الأمن الغذائي محض اهتمام كبير من الدارسين و المفكرين في دول العالم المختلفة، فضلا عن أن هذا الموضوع كان محور اهتمام الهيئات الدولية، إذ أدى ارتفاع أزمة الغذاء عالميا منذ عام 1973 م إلى استفحال مشكلة غياب الأمن الغذائي في الدول النامية، وذلك نتيجة زيادة في أسعار السلع الغذائية وانخفاض الإنتاج العالمي من الحبوب، مما أدى إلى ظهور عجز واضح في الموازين التجارية للدول المستوردة للغذاء (الدول الفقيرة) و تضرر الكثير من سكانها .

المطلب الأول: مفهوم الأمن الغذائي

يعتبر مفهوم الأمن الغذائي من المفاهيم القديمة الطرح والحديثة الأثر في التفكير التنموي، لذا إرتينا تحديد هذا المفهوم و كل المفاهيم التي لها صلة به.

- تعريف الأمن الغذائي

لقد حظي مفهوم الأمن الغذائي باهتمام كبير من قبل المفكرين وهو ليس بظاهرة جديدة، وإنما ظاهرة قديمة تطور مفهومها وأبعادها عبر الزمن، ويعود أصل هذا المصطلح إلى بداية السبعينات، حيث أشار المفكر الاقتصادي توماس مالتوس في كتابه عام 1978، أن الناتج الزراعي يميل إلى التزايد بمتتالية عددية، في حين يتزايد السكان بمتتالية هندسية، وهذا يؤدي إلى توسيع الفجوة بين العرض من الغذاء والطلب عليه عبر الزمن مع قيام القضاء على المجاعة بدور ألية إغلاق هذا الفرق.

وقد تعددت التعاريف حول مفهوم الأمن الغذائي، يمكن ذكر بعضها فيما يلي:

- عرفته منظمة الأغذية و الزراعة الدولية (F.A.O) بأنه :

ضمان حصول كل الأفراد وفي جميع الأوقات على كفايتهم من الغذاء الذي يجمع بين النوعية الجيدة والسلامة، كي يعيشوا حياة نشطة موفورة الصحة.

- عرفه مؤتمر القمة العالمي للأغذية (1996) بأنه حالة تستطيع فيها جميع الأسر أن تحصل ماديا واقتصاديا على ما يكفي من طعام لجميع أفرادها، وألا يكون هناك ما يهدد هذه الأسر بفقدان قدرتها على الحصول على هذا الطعام .[1]

[1] سلام منعم زامل، **التنمية الزراعية و متطلبات الأمن الغذائي في العراق**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، بدون سنة نشر، ص : 68 .

إلا أن التعريف المقبول على نطاق واسع في الوقت الحالي، بكونه يعبر عن روح المفهوم، وهو ذلك الذي طرحه البنك الدولي سنة 1986، فالأمن الغذائي حسبه هو حصول كل الناس في كل وقت على غذاء كاف لحياة نشطة وسليمة وعناصره الجوهرية هي: وفرة الغذاء والقدرة على تحصيله، وبالتالي فان اللامن غذائي هو الافتقار إلى القدرة على تحصيل الغذاء، ولقد طرحت صيغ عديدة لهذا المفهوم، تختلف اختلافات طفيفة في التفسير، لكن إن هناك إجماع حول المبادئ الأساسية للأمن الغذائي، ويمكن لهذه المبادئ كما جسدها تعريف البنك الدولي أن تُميز على النحو التالي :

- التأكيد على تحصيل الطعام، وليس على عرضه.
- التأكيد على تحصيل الغذاء من قبل كل الناس متضمنا أن النظرة الإجمالية ليست كافية، وأن وضع الأفراد والمجموعات الاجتماعية المعرضة للخطر، يعد أمرا بالغ الأهمية.
- يشير التعريف إلى وفرة الغذاء، وقدرة الحصول عليه معا.

هذه المبادئ التي يتركز عليها التعريف مهما وجودها جدا في أرض الواقع لتحقيق مفهوم الأمن الغذائي، فالربط بين تحصيل الطعام وعرضه مهم أيضا، فقد تكون هناك وفرة في غذائية دون أن تكون هناك تلبية كافية للحاجات، إذ أنها مربوطة بسياسة توزيع المداخيل في المجتمع وسياسة دعم الأسعار الغذائية، فعدم توفر فئات اجتماعية معينة على مداخيل، يحرمها من الحصول على الغذاء رغم توفره من حيث العرض، هذا ما يشير إليه البند الثالث، في الربط بين الوفرة والتحصيل الفعلي للغذاء.

غير أن التعريف لا يدل على كيفية الحصول على هذا الغذاء من الإنتاج الوطني، أو عن طريق التبادل الدولي، كما انه لا يراعي مستوى التنمية الاقتصادية لهذا البلد أو ذاك، فالتعريف يبدو وفي لنهج المؤسسة الدولية في مقاومة النزعة الذاتية لمفهوم الأمن الغذائي، والدافع أكثر فأكثر لتحرير التجارة الدولية، وهذا الدور الذي تقوم به الأن المنظمة العالمية للتجارة، باعتبار هذه النزعة مشوهة للتجارة الدولية.

كما أن هناك تعريف ثاني للأمن الغذائي يعرف على أنه قدرة جهاز الإنتاج على تأمين حصة غذائية أساسية لجميع السكان مع الأخذ بعين الاعتبار مستوى التنمية، الذي وصل إليه المجتمع[1].

هذا المفهوم الكلي للأمن الغذائي، في حد ذاته تختلف النظرة إليه، بين البلدان المتقدمة المهيمنة على إنتاج الغذاء، والبلدان النامية المستوردة للغذاء عموما.

[1] احمد جابه، **الأمن الغذائي و التنمية**، حالة الجزائر، مجلة التواصل، العدد 20، (ديسمبر 2007)، ص: 55 .

فبينما ترى البلدان المتقدمة بأنه تلك الكمية الغذائية المنتجة التي تتجاوز الكمية الضرورية للحفاظ على العادات والأنماط الموجودة، فإن البلدان النامية ترى أنه يكفي توفر الغذاء بمختلف أنواعه، والذي يتناسب مع مستواها في ضمان الحد الأدنى للبقاء على قيد الحياة، وعلى هذا المستوى فإن الأمن الغذائي يتعلق بمستوى التنمية الاقتصادية ككل وقدرة جهاز الإنتاج الفلاحي الوطني، دون أن ننسى قدرة البلاد المالية لتغطية العجز عن طريق الاستيراد .

هذا التعريف يظهر أنه أكثر مرونة وأكثر واقعية، فهو يربط الأمن الغذائي بمستوى الأداء الاقتصادي للجهاز الإنتاجي الوطني بالدرجة الأولى، ومساهمة قطاعات النشاط الاقتصادي الأخرى في هذا الأداء، وهذا طبعا مرتبط بمستوى التنمية الاقتصادية الذي وصل إليه هذا الاقتصاد أو ذاك.[1]

وبهذا فالأمن الغذائي يعني توفير وسائل وإمكانية حصول كل الأفراد على غذاء كافي وكامل وفي كل الأوقات يحقق هذا الغذاء رغبات المستهلك، وقدرته على ممارسة حياة نشطة و صحية.

ولابد من التمييز بين مفهوم الأمن الغذائي ومفاهيم أخرى ذات صلة بالغذاء، يمكن ذكر أهمها فيما يلي:

1- **أمان الغذاء** : ورد في تقارير المنظمة العالمية للصحة تعريف أمان الغذاء بأنه : جميع الظروف والمعايير الضرورية خلال عمليات إنتاج، تصنيع، تخزين وتوزيع وإعداد الغذاء اللازم لضمان أن يكون الغذاء أمنا، وموثوقا به، وصحيا وملائما للاستهلاك البشري، وتشير المنظمة أيضا أنه لم يعد كافيا أن يتاح الغذاء بكمية كافية، وأن يشمل على محتوى غذائي واق باحتياجات الجسم ومغذ، لكن يجب أيضا أمنا للاستهلاك وألا يعرض صحة المستهلك للخطر أو الضرر من خلال العدوى أو التسمم.[2]

كما يمكننا أن نعرف أيضا الغذاء الصالح للاستهلاك بأنه المواد الغذائية ذات قيمة غذائية جيدة و المقبولة للاستهلاك من حيث رائحتها، مذاقها، قوامها، ومظهرها و إن احتوت هذه المواد على مواد كيماوية و إحياء مجهرية لكنها ضمن المستويات المقبولة و التي ليس لها تأثيرات سلبية على الشخص الذي يتناولها وذلك وفق مواصفات الغذاء المعتمدة دوليا، أما الغذاء الملوث فهو مواد غذائية ذات مواصفات غير مقبولة من حيث محتواها الكيمياوي والإحيائي، والتي لها تأثيرات سلبية على رائحتها،

[1] **نفس المرجع السابق**، ص:56 .

[2] أبو بكر عبد الله سليمان ؟، **الفجوة الغذائية و ضرورة تحقيق الأمن الغذائي**، مجلة الإستراتيجية والأمن الوطني، العدد (03)، العراق، (ماي 2009)، ص : 123 .

مذاقها، قوامها، ومظهرها والتي تسبب تأثيرات سلبية على الشخص الذي يتناولها وإن اختلفت مصادر التلوث[1].

وبهذا تعني سلامة الغذاء خلو الأغذية من جميع عوامل التلوث و البكتيريا، وغير ذلك من المواد الضارة بصحة المستهلك، بما فيها عوامل التلف وانتهاء الصلاحية وتغير صنف الأغذية .....أو كيميائيا.

وهكذا فان الغذاء السليم هو الخالي من المواد الضارة البيولوجية و الكيميائية مثل مواد النكهة والطعم واللون ومراعاة جودة الأغذية و المحافظة على السلامة، ومنع كل ما يؤدي إلى إصابة المستهلك بأي ضرر سواء عند إعداد الغذاء وتناوله أو أثناء الإنتاج والتوزيع والخزن وأن تتوفر في جميع هذه الأمور الشروط الصحية، وأن تخضع للرقابة لكي لا تسبب أي مخاطر على صحة الإنسان، و كذلك يجب الانتباه استخدام البروتينات المركزة ووضع البيانات الصحية على أغلفة المنتجات عن الاستخدام الصحيح وعلى المستهلك نفسه دور في سلامة الغذاء وهو تطبيق الشروط الصحية أثناء تناول وإعداد و تخزين المواد الغذائية، وأن يكون ملما و على معرفة بالمنتجات الغذائية التي يشتريها، ويتأكد من مصدرها وصلاحيتها وتاريخ إنتاجها، كما أن تزايد استخدام الكيماويات في الزراعة الحديثة وتزايد الإنتاجية الزراعية بهذه الطريقة جلب مخاوف كبيرة للمستهلكين .

فأمان الغذاء متعلق بكل المراحل من مرحلة الإنتاج الزراعي وحتى لحظة الاستهلاك من طرف المستهلك الأخير، وفي المرحلة الأخيرة بدأ التركيز على الأبعاد الصحية للسلع الغذائية، وزاد هذا الاهتمام أكثر بعد ظهور مرض جنون البقر والحمى القلاعية، أي أن الاهتمام كان منصبا على الكم لان الطلب يفوق العرض، ثم بدأت بعد ذلك مرحلة الاهتمام بالجودة والنوعية أو الموازنة بين الكم والكيف في السلع الغذائية نحو نظام إنتاجي يتحاشى إلى حد ما المخصبات المركبة صناعيا والمبيدات الحشرية ومنظمات النمو وإضافات العلف الحيواني، ويمكن تحقيق ذلك بالاعتماد على عنصرين الأول هو استخدام أساليب الزراعة العضوية إلى أقصى حد ممكن على أساس الدورات الزراعية (تعاقب المحاصيل) ومخلفات المحاصيل والسماد الحيواني والبقول والأسمدة الخضراء والمخلفات العضوية للمزرعة والأساليب البيولوجية وتوفير العناصر الغذائية للنبات ومكافحة الحشرات والآفات الأخرى،

[1] عماد محمد، **الجودة والمخاطر في التصنيع الغذائي**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، (2012)، ص ص : 72-73.

والثاني وهو التكثيف الزراعي أي تكثيف العائد من استخدام الموارد ومن المعروف أن محددات التوسع الزراعي هي الأرض أو وحدة المتر المكعب من الماء أو كليهما[1].

2-الأمن الغذائي المطلق و النسبي:

يمكن التميز بين مستويين للأمن الغذائي مطلق ونسبي، فالأمن الغذائي المطلق يعني إنتاج الغذاء داخل الدولة بينما يعادل أو يفوق الطلب المحلي، وهذا مرادف للاكتفاء الذاتي الكامل، ويعرف أيضا بالأمن الغذائي الذاتي، أما الأمن الغذائي النسبي يعني قدرة الدولة على توفير السلع أو المواد الغذائية كليا أو جزئيا، أو قدرة قطر على توفير احتياجات مجتمعه من السلع الغذائية كليا أو جزيا وضمان توفير الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بانتظام .

وعلى هذا فان مفهوم الأمن الغذائي مفهوم نسبي لا يعني بالضرورة إنتاج كل الاحتياجات الغذائية الأساسية، ولكن يقصد به أساسا توفير الماد اللازمة لتوفير هذه الاحتياجات من خلال منتجات يتميز بإنتاجها القطر بميزة نسبية عن الأقطار الأخرى، وبالتالي المفهوم النسبي للأمن يعني تأمين الغذاء عن طريق التعاون مع الآخرين[2] .

3 – مرتكزات الأمن الغذائي: ينبغي أن يقوم الأمن الغذائي على ثلاث مرتكزات هي [3] :

أ. وفرة السلع الغذائية : يتم توفير ضروريات الغذاء إما بإنتاج السلع الغذائية محليا أو بتوفير حصيلة كافية من عائد الصادرات، يسهل استعملها في استيراد ما يوجب لسد النقص في الإنتاج المحلي من هذه الاحتياجات، ومن ثم فان مفهوم الأمن الغذائي عموما يحتوي على قدر كبير من المرونة في استعمال الموارد وفي اعتماد التبادل مع الغير .

ب. استقرار الإنتاج الغذائي المستمر: توفير السلع الغذائية على مر الزمن في السوق، وهذا يستلزم وسائل للتخزين والتسويق.

ج . الحصول على الغذاء يعتمد على توفر القدرة الشرائية: وهذا يتطلب أن تكون أسعار الغذاء معقولة في متناول أفراد المجتمع.

---

[1] فاضل موسى حسن، **الأمن الغذائي العربي مع إشارة خاصة للعراق**، مجلة جامعة كرباء العلمية، المجلد الثامن، العدد الرابع، (2010)، ص : 64 .

[2] أبو بكر عبد الله، **مرجع سبق ذكره**، ص : 121 .

[3] **نفس المرجع السابق**، ص: 122 .

4- الوجبة الصحية المتزنة :

إن أجسامنا سوف تصل إلى حالة الصحة، إذا كان إمداد الغذاء يوفر كميات كافية من جميع المغذيات والكمية المناسبة من الطاقة، مثل هذه الوجبة تعرف باسم الوجبة المتزنة Balanced Diet والوجبة الصحية هي الوجبة التي يتوفر بها ذلك، علاوة على أنها لا تحتوي أي شيء ضار بالصحة.

واصطلاح الوجبة المتوازنة يقود إلى ضرورة تطبيق الوسائل التحليلية والكيماوية على الغذاء والوجبة، مثل هذه الوسائل تعتمد على استخدام جداول تحليل الأغذية، وحساب كمية المغذيات المختلفة التي توفرها كمية معطاة من الغذاء، وعلى ذلك فان من السهولة الآن النصح بكميات من الغذاء التي تحتويها الوجبة المتوازنة التي تمد بالكميات الموصى بها من كل مغذي [1] .

5- الأمن المائي و ارتباطه بالأمن الغذائي :[2]

يعد مصطلح الأمن المائي من المصطلحات الحديثة نسبيا، و التي ظهرت أخيرا و ذلك على غرار مصطلح الأمن الغذائي، الذي هو لاشك انعكاس لما يتركه الأول على الثاني من أثار اقتصادية واجتماعية وبيئية، فخلال العقود الأخيرة من القرن الماضي زادت من ندرة الموارد المائية العذبة لكونها محدودة من جهة واستمرارية زيادة الطلب عليها من جهة ثانية .

ونظرا لزيادة الطلب على الأغذية و الناجم عن زيادة أعداد السكان فقد أصبح توفير مقادير كبيرة من المياه للمزارعين أمرا متزايد الصعوبة، إذ تشير الدراسات والبحوث إلى أن إجمالي الاحتياجات المائية لا يمكن الاستعاضة عنها، فهي ضرورة لحياة الإنسان و الحيوان، وكذلك ضروري لري النباتات والحيوانات وكذلك الاستعمالات الصناعية بشتى أنواعها، كما أن إنتاج الغذاء معتمد على مدى توفر رطوبة كافية في التربة والتكنولوجيا الزراعية المستخدمة في دول العالم المتقدم، والتي حققت زيادات مستمرة ومتوالية في إنتاج الأغذية، التي تعتمد اعتمادا كبيرا على الري لضمان رطوبة التربة اللازمة للإنبات .

وقد عرف مؤتمر القمة العالمي للأغذية الأمن المائي بأنه الحالة التي بموجبها يمكن توفير كميات من الموارد المائية لتلبية الطلب عليها للاستعمالات المتنوعة (زراعية، غذائية، صناعية، خدماتية)،

---

[1] ليلى السباعي، **تقييم الحالة الغذائية و تخطيط الوجبات**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، مصر، (2004)، ص ص:53-54.

[2] سلام منعم زامل الشمري، **التنمية الزراعية ومتطلبات الأمن الغذائي في العراق**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية و الإدارية،المجلد 3، العدد 11، (2009)، ص: 71 .

إضافة إلى فاقد المياه ومستلزمات تدفقها في المجاري المائية للمحافظة على البيئة والثروة السمكية مع الاحتفاظ بمخزون استراتيجي ملائم لتلك الموارد .

ولقد اختلف الباحثون في المقادير الواجب توفرها من المياه، فقد بين مؤتمر القمة العالمي للأغذية والمنعقد عام 1996 م، بأن إنتاج الوجبات التقليدية في كاليفورنيا يتطلب نحو 2200 متر مكعب لكل فرد سنويا، ولكن الأرقام المقابلة لها تختلف من دولة إلى أخرى، حسب الطبيعة التكوينية للدولة وإمكانياتها.

المطلب الثاني: مؤشرات الأمن الغذائي

تعتمد معرفة مظاهر الأمن الغذائي في مجتمع ما على بعض المؤشرات، التي تسمح بتحديد حجم مسألة الأمن الغذائي، وقبل التطرق إلى هذه المؤشرات يجب معرفة قيمة الغذاء والمستويات التي يمكن أن يكون فيها تحقيقا للأمن الغذائي .

أولا : مكانة الغذاء

وفي هذا المجال، فان الغذاء يتميز بـــ :[1]

1- الغذاء سلعة إستراتيجية (تكلفتها الاجتماعية يدفعها كل المجتمع) :

طبقا للأبعاد الرئيسية لمشكلة نقص الغذاء و سوء التغذية لنسبة كبيرة و متزايدة من السكان الفقراء في الدول النامية، وخاصة في المناطق الريفية، فإن الغذاء يعتبر سلعة إستراتيجية لا يجب أن يخضع إنتاجها وتوزيعها بصفة كاملة لمقتضيات وآليات العرض والطلب بالمفهوم الاقتصادي الضيق، فالأهم هنا هو ً استهلاك الغذاء ً أكثر من الطلب على الغذاء، هذا الأخير تحكمه اعتبارات القوة الشرائية أي الدخل والأسعار والدخل المخصص للإنفاق على الغذاء بالمفهوم التقليدي لميزانية الأسرة، أما ًاستهلاك الغذاء ً أو بالمعنى الذي يقال أحيانا ًسيادة الغذاء ً Food Sovereignty، فإن هذا يعني ضرورة حصول ما ينقصه من الغذاء و يحتاجه، بصرف النظر عن قدرته على دفع ثمن الغذاء (الغذاء الأساسي)، ثمن الغذاء في هذه الحالة هو ًثمن اجتماعي ً إن كان ولا بد من دفعه، يدفعه المجتمع نيابة عن معدومي القدرة على دفع ثمنه الاقتصادي (تكلفة + ربح) .

[1] السيدة إبراهيم مصطفى وآخرون، **اقتصاديات الموارد و البيئة**، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، (2007)، ص: 227

2 – إنتاج الغذاء الضروري:

هذا النوع من الإنتاج الغذائي، زراعي أو غير زراعي لا يجب أن تحكمه على الإطلاق اعتبارات التكلفة والربح، بمعنى أنه يمكن أن تعمل الدولة بسياستها الزراعية والاقتصادية الكلية على إنتاج الغذاء داخليا، أي محليا ولو بتكلفة أعلى بكثير من تكلفة استيراده من الخارج، ولا يجب أن يخضع إنتاج الغذاء إلى مبررات التخصص والميزة النسبية أو التنافسية.

3 – استهلاك الغذاء :

كما سبق أن ذكرنا لا يجب أن تحكم توزيع و توصيل الغذاء لمن يستحقه اعتبارات توافر القوة الشرائية وحدود الدخل، صحيح يمكن أن يحصل عليه الأفراد عن طريق زيادة دخولهم وتحسن القوة الشرائية، ولا يجب أن تتأخر عملية توفير هذه السبل لتوفير الغذاء الأساسي لمن ينقصه أو يعاني من سوء التغذية فترة طويلة، ويشير خبراء التغذية أن عدم الأمن الغذائي و سوء التغذية لهما مخاطر غالبا ما يكون من المستحيل تداركها بعد فوات الأوان، فهناك مثلا في إفريقيا والمناطق التي تشتد بها موجبات سوء التغذية يصاب الأطفال، وهم في صورة أجنة في بطون أمهاتهم بمرض يعرف بمرض توقف النمو أو النمو المعاق Stunred Grouth، هذا الأثر الخطير لمرض إعاقة النمو يستمر مع الأطفال فترة 3 سنوات على الأقل، ويترتب عليه نتائج في تكوين الجسم مدى الحياة، ويصعب علاجه بعد ذلك حتى إمكانية توفير الغذاء في مرحلة لاحقة، وذلك لان المرحلة الحرجة والهامة للتكوين قد تم تجاوزها في ظروف صحية سيئة [1] .

هذه بعض أثار سوء التغذية ونقص الغذاء على ملايين الأطفال والنساء في العالم ناهيك عن أثاره المباشرة وغير المباشرة على من هم في سن الإنتاج (الشباب).

وما يترتب على ذلك من نقص الإنتاجية، وضعف القدرة على امتلاك موارد تمكن من تحسين مستويات المعيشة فيما بعد.

ثانيا : مستويات الأمن الغذائي

تتراوح هذه المستويات بين حد أدنى يمثله مستوى الكفاف، وحد أقصى يمثله المستوى المحتمل، والذي يتمثل في قدرة الدولة على رفع مستوى الغذاء لأفراد المجتمع، إلى المستوى الذي يمكنهم من القيام بأعمالهم الإنتاجية على أكمل وجه وتعد الحالة الاقتصادية ودرجة التقدم الاقتصادي من العوامل

[1] **نفس المرجع السابق**، ص ص: 227 – 228 .

الرئيسية المحددة للقيم الدنيا للمستويات السابقة، وتستهدف إستراتيجية الأمن الغذائي الانتقال من المستوى الأدنى إلى المستوى الأعلى للأمن الغذائي، ولعل أهم هذه المستويات ما يلي[1]:

1- المستوى الأول : " مستوى الكفاف "

ويتمثل في قدرة الدولة على توفير الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية لإبقاء الفرد على قيد الحياة، أي كفالة الحد الأدنى من السعرات الحرارية لكل فرد من أفراد المجتمع في المتوسط وفقا لما توصي بها المعايير الدولية، ومن ثم القضاء على الجوع نهائيا، والذي تتعرض لع ألان بعض الدول الإفريقية مثل: أوغندا، والصومال والسودان، وهذا الأمر يؤكده تقرير الفاو، والذي ذكر أن حوالي 13 مليون طفل ممن تقل أعمارهم عن خمس سنوات يموتون سنويا بسبب الجوع و سوء التغذية، و يتوافق مستوى الكفاف من الغذاء مع مفهوم حد الفقر، وذلك إذا اعتبرنا أن توافر الدخل والإمكانيات يتيح الحصول على الحد الأدنى من الغذاء، وهو الحد الأدنى اللازم لغالبية النفقات الضرورية للحياة ومنها الغذاء، وهذا المفهوم يتفق و منهج الاحتياجات الأساسية، ويعبر مستوى الكفاف من الغذاء عند البعد الاستهلاكي لمشكلة الأمن الغذائي كحد أدنى من السعرات الحرارية من أجل بقاء الفرد على قيد الحياة .

2- المستوى الثاني :" المستويات الوسطى "

وتبدأ هذه المستويات بعد مستوى الكفاف حتى بداية المستوى المتحمل، وأحد هذه المستويات الوسطى هو المستوى المعتاد، والذي يكون بالضرورة فوق مستوى الكفاف، ولا يصل إلى المستوى المحتمل، وتتسم المستويات الوسطى بوجود ظاهرة سوء التغذية بدرجات تتناقص كلما اقتربنا من المستوى المحتمل .

وطبقا لهذا المستوى يقصد بالأمن الغذائي التخلص من ظاهرة سوء التغذية، والتي تعني نقص مكونات الغذاء من العناصر الأساسية الغذائية اللازمة للجسم، ومن ثم قد يتعرض الفرد لسوء التغذية دون أن يتعرض لنقص الغذاء (الجوع)، ويتم التخلص من ظاهرة سوء التغذية عن طريق كفالة المستوى الملائم من الاحتياجات الغذائية البيولوجية لكل أفراد المجتمع، وتعتبر ظاهرة سوء التغذية من أخطر المشاكل التي تعاني منها الآن الدول النامية، وهي ناتجة عن نقص البروتين الحيواني ومصادر الطاقة من الغذاء وينتج عنها :

[1] أحمد رمضان نعمة الله و آخرون، **اقتصاديات الموارد و البيئة**، الدار الجامعية، الاسكندرية (2007)، ص ص : 199-200.

- انخفاض الوزن بالنسبة للطول، ويعتبر ذلك مؤشرا لسوء التغذية الحاد.
- نقص الطول بالنسبة للعمر، ويعتبر ذلك مؤشرا لسوء التغذية المزمن.

3-المستوى الثالث: المستوى المتحصل

ويتمثل هذا المستوى في قدرة الدولة على رفع مستوى الغذاء لأفراد المجتمع إلى مستوى الذي يمكنهم من القيام بأعمالهم الإنتاجية على أكمل وجه، أي كفالة الحد المرغوب فيه من السعرات الحرارية طبقا لما توصي به المعايير الدولية، والذي يضمن للفرد العادي أن يكون قادرا على القيام بأداء أعماله بأعلى مستوى ممكن من الكفاءة، ومن هنا فالمستوى المحتمل من الغذاء نتاج تفاعل كل من البعد الإنتاجي للمشكلة (إمكانيات الإنتاج) ومستوى دخل الفرد المتاح بوصفه ممثلا للطلب على الغذاء، أي أن المستوى المحتمل من الغذاء يركز على جانبي معادلة الأمن الغذائي Food Security Equation (وسوف يتم التطرق إليهما في المبحث القادم بالتفصيل) وهما :

- ✓ عرض الغذاء سواء من خلال الإنتاج والتخزين والتجارة .
- ✓ الطلب على الغذاء، وكيفية الحصول عليه من خلال الإنتاج المنزلي له أو من شرائه من السوق أو من تحويلات الغذاء بصورها المختلفة .

ثالثا: مؤشرات الأمن الغذائي

يتمثل الهدف الأساسي في تقويم الأمن الغذائي في قياس درجة اللأمن الغذائي، وفهم لماذا هذا الوضع بدقة من خلال مجموعة من المؤشرات الجزئية، ثم تحديد أهم السياسات والاجراءات الواجب إتباعها لتدعيم بعض النقاط ومعالجة أخرى لتمكين الأفراد من تحقيق أمنهم الغذائي بشكل جيد على المدى القصير والطويل، ويمكن إدراج أهم المؤشرات فيمايلي:

1- نموذج وحدة الذكاء الاقتصادي الأمريكية:

تم تصميم مؤشر الأمن الغذائي العالمي وبناؤه بواسطة وحدة المعلومات الاقتصادية والتي يطلق عليها تسمية وحدة الذكاء الاقتصادي الأمريكية وبرعاية دوبونت، صممت منهجية عمل المؤشر، فريق من الخبراء من القطاعية الأكاديمي غير الربحية والحكومية للمساعدة في اختيار مؤشرات الأمن الغذائي وتحديد أولوياتها، من خلال منهجية شفافة وقوية، والهدف من عمل فريق الخبراء استعراض الإطار واختيار المؤشرات وتحديد أوزانها والبناء العام لمؤشر الأمن الغذائي العالمي .

ويمكن تعريف مؤشر الأمن الغذائي بأنه نموذج ديناميكي متدرج من مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية بنيت على 27 مؤشرا فريدا من نوعه، يقيس العوامل الدافعة للأمن الغذائي عبر كل من البلدان النامية والمتقدمة والهدف العام من المؤشر تقييم البلدان، أيها الأكثر أو الأقل تعرضا لانعدام الأمن الغذائي من خلال فئات يمكن شرحها فيما يلي : [1]

أ- القدرة على تحمل تكاليف الأغذية : AF Fordability :

يقيس هذه المؤشر الفرعي مقدرة المستهلكين على شراء الغذاء، وتعرضهم لصدمات ارتفاع أسعارها، ومدى وجود برامج وسياسات داعمة للمستهلكين عند حدوث هذه الصدمات، وذلك من خلال:

* **استهلاك المواد الغذائية كنسبة من الإنفاق الأسري :** يقيس متوسط النسبة المئوية من إنفاق الأسر على الغذاء .

* **نسبة السكان تحت خط الفقر العالمي :** يقيس نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من 2 دولار أمريكي / اليوم، كمعدل لقوتهم الشرائية .

* **الناتج المحلي الإجمالي للفرد (PPP)** : cross domestic product par capita

يقيس الدخل الفردي، وبالتالي القدرة على شراء الغذاء بالدولار الأمريكي، كمعدل للقوة الشرائية .

* **التعريفات الجمركية على الواردات الزراعية:** يقيس متوسط تطبيق الدولة لتعريفات الجمركية على الواردات الزراعية .

* **حصول المزارعين على التمويل :** هو مؤشر نوعي يقيس توفر التمويل للمزارعين من :

الحكومة – القطاع متعدد الأطراف أو القطاع الخاص .

* **وجود برامج لشبكات الأمن الغذائي :** مؤشر نوعي يقيس المبادرات العامة لحماية الفقراء من الصدمات ذات الصلة بالأغذية، مثل : برامج شبكات الأمان الغذائي، التحويلات النقدية المشروطة (قسائم الطعام)، وجود برامج التغذية المدرسية من قبل الحكومة و المنظمات الغير الحكومية، أو القطاع المتعدد الأطراف .

ب- مؤشر توافر الأغذية: Availabilty

يقيس هذا المؤشر كفاءة إمدادات الغذاء على المستوى القومي، خطر تعطل هذه الإمدادات، القدرات الوطنية كنشر المواد الغذائية والجهود البحثية المبذولة لزيادة الإنتاج الزراعي وينقسم إلى :

[1] عمار حسن بشير، **مؤشر الأمن الغذائي العالمي جويلية 2013**، الخرطوم، (أكتوبر2013)، ص ص : 03-06 بتصرف .

- ✓ **كفاءة الإمدادات الغذائية :** مؤشر مركب يقيس مدى توفر الغذاء، من خلال عرضه على صورة : كيلوكالوري للفرد /اليوم، ومستويات المعونات الغذائية .
- ✓ **الإنفاق الحكومي على التنمية الزراعيـــة :** يقاس كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي الزراعي ويرتبط بالابتكار الزراعي والتكنولوجيا التي تعمل على زيادة كفاءة الوصول إلى الأسواق .
- ✓ **البنى التحتية الزراعية :** مؤشر مركب يقيس القدرة على تخزين و نقل المحاصيل إلى الأســواق ويضم مؤشرات فرعية مثل : وجود مرافق كافية لتخزين المحاصيل الغذائية، ومدى توفر وجودة البنى التحتية للطرق، ونوعية البنى الأساسية الخاصة بالموانئ .
- ✓ **تقلب الإنتاج الزراعي :** يقاس كانجراف معياري لمعدل النمو السنوي في الإنتاج الزراعي للفترة بين 1990 – 2010 .
- ✓ **عدم الاستقرار السياسي :** مؤشر نوعي يقيس عدم الاستقرار السياسي العام، إذ أن عدم الاستقرار السياسي له القدرة على تعطيل الحصول على الغذاء من خلال وسائل مثل : قطع النقل أو تخفيض التزامات المعونة الغذائية .
- ✓ **الفساد:** مقياس لتفشي مخاطر الفساد في بلد ما، الفساد يمكنه التأثير على توافر الغذاء من خـــلال التشوهات وأوجه القصور في استخدامات الموارد الطبيعية، فضلا عن الاختناقات وعدم الكفـــاءة في توزيع الأغذية.
- ✓ **القدرة الاستيعابية في المناطق الحضرية :** مقياس لمقدرة الدولة على امتصاص الضغوط التـــي يفرضها التوسع الحضري، مع ضمان احتفاظها بأمنها الغذائي .

ج- جودة و سلامة الأغذية : quality and safety

يقيس هذا المؤشر مجموعة متنوعة من تحسين النوعية التغذوية لمتوسط الوجبات الغذائية، فضل عن سلامة الأغذية، وينقسم إلى :

- ▪ **تنويع النظام الغذائي:** يقيس حصة الأغذية غير النشوية (الحبوب الجـــذور و الـــدرنات) مـــن إجمالي استهلاك الطاقة الغذائية، كلما كانت حصة أكبر من الأغذية غير النشوية، ذلك علـــى تنـــوع أكبر في المجموعات الغذائية في النظام الغذائي .

- **المعايير الغذائية:** مؤشر مركب يقيس التغذية الحكومية، وتتألف من ثلاث مؤشرات فرعية تشمل: وجود مبادئ توجيهية للتغذية، وجود خطة إستراتيجية وطنية للتغذية ووجود المراقبة والإشراف الروتيني على الأغذية.
- **توافر المغذيات الدقيقة (زهيدة المقدار) :** مؤشر مركب يقيس مدى توافر الحديد و فيتامين (أ) في الإمدادات الغذائية، ويشمل مؤشرات فرعية تتمثل في : توافر فيتامين (أ)، توافر عنصر الحديد من المصادر الحيوانية وتوافر عنصر الحديد من المصادر النباتية .
- **وجود البروتين :** يقيس هذا المؤشر جودة البروتين بالغرام المستهلكة، باستخدام منهجية هضم البروتين لتصحيح نقاط الأحماض الامينية (PDCAAS)، هذه المنهجية تؤسس لوجود تؤسس لوجود تسعا (09) للأحماض الأمنية الأساسية في متوسط النظام الغذائي الوطني، ومدخلات هذه المنهجية تشمل : الأحماض الأمنية، قيمة هضم البروتين ومتوسط الاستهلاك بالغرامات لكل بند من المواد الغذائية التي تساهم في الحد الأدنى من استهلاك البروتين (02%) .
- **سلامة الأغذية :** هو مؤشر مركب يقيس البيئة المواتية لسلامة الأغذية، ويشمل بعض المؤشرات الفرعية مثل : وجود وكالة لضمان صحة و سلامة الغذاء، الحصول على مياه صالحة للشرب ووجود قطاع رسمي للبقالة .

هذا عن المحتوى المفصل لمؤشر الأمن الغذائي، والذي يمكن إدراجه في الجدول التالي :

الجدول رقم (2-1) : نموذج وحدة الذكاء الاقتصادي الأمريكية.

القدرة على تحمل تكاليف الأغذية	1- استهلاك المواد الغذائية كنسبة من الإنفاق الأسري. 2- نسبة السكان تحت خط الفقر العالمي. 3- الناتج المحلي الإجمالي للفرد. 4-التعريفات الجمركية على الواردات الزراعية. 5-وجود برامج شبكات الأمان الغذائي. 6-حصول المزارعين على التمويل.	
توافر الأغذية	كفاءة الإمدادات الغذائية	7-متوسط الإمدادات الغذائية Average food supply 8-الاعتماد على المعونات الغذائية بصورة مزمنة. Dependency on chronic food aid
	البنى التحتية الزراعية	9-وجود مرافق كافية لتخزين المحاصيل الغذائية Existence of adequate crop storage facilities. 10-البنى التحتية للطرق Road infrastructure 11-البنى التحتية للموانئ
	12-الإنفاق الحكومي على التنمية و البحوث الزراعية. 13-تقلب الإنتاج الزراعي. 14-عدم الاستقرار السياسي. 15-الفساد. 16-القدرة الاستيعابية في المناطق الحضارية. 17-تنويع النظام الغذائي.	

جـــودة وســـلامة الأغذية	المعايير الغذائية	18-المبادئ التوجيهية الغذائية الوطنية National dietary guidlines 19-الخطة أو الإستراتيجية الوطنية للتغذية National nutrition plan or strategy 20-متابعة التغذية ومراقبتها Nutrition monitoring and surveillance

	توافر المغذيات الدقيقة	21-توافر فيتامين (أ) Dietary availability of vitamin A 22-توافر عنصر الحديد من المصادر الحيوانية Dietary vailability of animal iron 23-توافر عنصر الحديد من المصادر النباتية Dietary vailability of vegetal iron 24-جودة البروتين
	سلامة الاغذية	25-وكالة لضمان سلامة وصحة الغذاء Agency to ensure the safty health of food 26-نسبة السكان الذين يحصلون على مياه صالحة للشرب Percentage of population with access to potable water 27-وجود القطاع الرسمي للبقالة Presence of formal grocery sector

المصدر : عمار حسن بشير، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 07-09 بتصرف.

2-مؤشر منظمة الأغذية و الزراعة العالمية (نموذج الفاو):

طرحت على المستوى العالمي أول مبادرة لتدويل استخدام منظومة مؤشرات تقويم الأمن الغذائي سنة 1997 من طرف منظمة الأغذية و الزراعة العالمية للأمم المتحدة، والتي تتضمن مشاورات فنية لموائمة استخدام مؤشرات تقويم حالة الأمن الغذائي في العالم، والتي تطورت وتم جمعها الأن تحت مسمى نظام المعلومات ورسم الخرائط عن انعدام الأمن الغذائي وضعفه (SICIAV)، وقد نتج عن تدويل استخدام مؤشرات تقويم الأمن الغذائي على المستوى العالمي العديد من النتائج الهامة على رأسها انخفاض عدد ناقصي التغذية من مليار نسمة سنة 2008 إلى 842 مليون نسمة سنة 2013[1]، بفضل إتباعها المؤشرات الجزئية التي مكنتها من النظر الدقيق لمراكز الخلل لمعالجتها وتبادل

[1] طويجين زين العابدين، **الأمن الغذائي في الجزائر واقعه و مستقبله مؤشرات كمية دالة**، الملتقى الدولي التاسع حول : إستدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة شلف، (نوفمبر2014)، ص:04.

الخبرات في مجالات كثيرة، أما مجموعة مؤشرات الأمن الغذائي، التي وضعتها المنظمة فيمكن وردها فيما يلي :

الجدول رقم (2-2): مجموعة مؤشرات الفاو للأمن الغذائي

مؤشرات الأمن الغذائي	البعد	العوامل المحددة الثابتة و المتحركة
- مدى مواءمة إمدادات الطاقة التغذوية المتوسطة. - القيمة المتوسطة لإنتاج الغذاء. - نصيب إمدادات الطاقة التغذوية المستمدة من الحبوب و الجذور و الدرينات. - متوسط الإمدادات من البروتينات. - متوسط الإمدادات من البروتينات حيوانية المصدر.	التوافر	
- نسبة الطرقات المعبدة إلى إجمالي الطرقات. -كثافة الطرقات. كثافة السكك الحديدية.	القدرة المادية على الحصول	
- المؤشر المحلي لأسعار الأغذية.	القدرة الاقتصادية على الحصول	
- الوصول إلى مصادر محسنة للمياه. - الوصول إلى مرافق محسنة للصرف الصحي.	الاستخدام	
- نسبة الاعتماد على الواردات من الحبوب. - النسبة المئوية من الأراضي الصالحة للزراعة المجهزة للري. - قيمة الواردات الغذائية مقارنة بالصادرات الإجمالية من البضائع.	القرض للخطر	
- الاستقرار السياسي وغياب العنف. - تغلب الأسعار المحلية للأغذية. -اختلاف إنتاج الأغذية للفرد الواحد. - اختلاف الإمدادات الغذائية للفرد الواحد	الصدمات	

- معدل انتشار نقص التغذية. - نصيب الأغذية مما ينفقه الفقراء.	الحصول	النتائج

- عمق العجز الغذائي. - معدل انتشار عدم كفاية الغذاء.		
- النسبة المئوية من الأطفال دون الخامسة من العمر الذين يعانون من الهزال. - النسبة المئوية من الأطفال دون الخامسة من العمر الذين يعانون من التقزم. - النسبة المئوية من الأطفال دون الخامسة من العمر الذين يعانون من نقص الوزن. - النسبة المئوية من الكبار الذين يعانون من نقص في الوزن. - معدل انتشار فقر الدم لدى النساء الحوامل. - معدل انتشار فقر الدم لدى الأطفال دون الخامسة من العمر. - معدل انتشار النقص في الفيتامين A. - معدل انتشار النقص في اليود.	الاستخدام	

المصدر: موجز حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم، منظمة الأغذية والزراعية العالمية، (موجز 2013)، بدون رقم صفحة.

المطلب الثالث : أبعاد الأمن الغذائي

إن العجز الغذائي في العديد من الأقطار الناتج عن اختلال التوازن بين طلب و عرض الغذاء له أبعاد خطيرة على استقرار أمن هذه الدول سواءا كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية، كما أن هذه الأبعاد تتشابك فيما بينها، إذ لكل منها دلالته التأثيرية، تختلف شدتها وتأثيرها من بلد لآخر، ولعل من أهما :

1 – البعد الاقتصادي : يتضح من هذا البعد العلاقة التي تربط بين الأمن الغذائي والفجوة الغذائية، والمستويات المختلفة لأسعار السلع الغذائية، ومدى استقرار أسواق السلع، ومن هنا تظهر أهمية توفير الغذاء سواء من المصادر المحلية أو الخارجية، فليس من الضروري أن يتم توفير الغذاء من المصادر المحلية فقط، إنما يمكن اللجوء إلى العالم الخارجي لتغطية العجز الغذائي، ويتضمن البعد الاقتصادي جانبا تنمويا، يتمثل في أثر مستوى الأمن الغذائي السائد داخل الدولة على عملية التنمية الاقتصادية، فضلا عن أن شعور الطبقات الفقيرة بأنها لا توجد مشكلة غذائية تخلق نوعا من الاستقرار الداخلي، الذي يسهم في زيادة معدلات التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال توفير المتطلبات الأساسية من الغذاء

التي تمكن الأفراد – كعناصر إنتاجية – من القيام بدورهم في تحقيق عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعلى العكس من ذلك، فان تدهور مستوى التغذية ينعكس مستقبلا على تدهور الحالة الصحية للعنصر البشري، ويهدد قدرته على الدخول في سوق العمل نظرا لعدم صلاحيته، ومن هنا تبرز أهمية الاستثمار في العنصر البشري باعتباره أهم عناصر الإنتاج المتوافرة في البلاد النامية، الأمر الذي يدفعها إلى المحافظة على هذا العنصر وتنميته، كذلك يتضمن البعد الاقتصادي جانبا زراعيا يتمثل في تحديد المساحة المنزرعة و المساحة المحصولية والتركيب المحصولي الأمثل للزراعة، واستخدام المكينة الزراعية، وتربية الحيوانات والدواجن والأسماك، وأثر ذلك على حجم الإنتاج الزراعي والغذائي[1].

2 – البعد الاجتماعي : يتدخل العنصر البشري في هذه القضية من ثلاث أقطاب أولها أن التأمين الغذائي أوجده الشخص لأجل ذاته وبقائه، لذا فقد عدد الأساليب والطرق منذ وجوده الاجتماعي و طورها تبعا للظروف التي يعيشها والتي يتوقع حصولها، ثانيا أن الإنسان هو المنشط لحيثيات الإنتاج و تسير دالة الأمن الغذائي، وأما عن القطب الثالث وهو الأهم أن الكائن البشري يعتبر مقياسا للكفاية الغذائية لأنه المحدث للأزمة الغذائية التي تستدعي التأمين لها، ولقد بد هذا واضحا بعدد التزايد السكاني المذهل، الذي عرفته مجمل سكان العالم [2] .

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى، فان التزايد الكمي للسكان رافقه تغير جوهري في توزيع السكان بين الريف و الحضر، فقد أدت الهجرة الريفية إلى المدن داخل البلد الواحد أو بين الدول إلى تزايد كبير لسكان المدن وحرمان القطاع الزراعي في هذه المناطق، هذا يعني أن تأثير البعد الديمغرافي بالزيادة النوعية أو بالزيادة الكمية له تأثير غير محدود في الأمن الغذائي .

3 – البعد السياسي: تعتبر الدولة الجهة المعنية بتأمين الغذاء للمجتمع بكل أفراده وفئاته وجماعته دون استثناء ويكون ذلك من خلال جملة القرارات الصادرة عنها، التي تجسد إرادتها ومسؤوليتها لتحقيق هذا الهدف – الأمن الغذائي – الذي أصبح المخرج الوحيد للدول الفقيرة من الأزمات التي تعاني منها خاصة النقص الغذائي أو المجاعة، لذا فان التكامل السببي بين ما تسهم به الدولة من يد عاملة ورأس مال للقطاع الزراعي باعتباره أبعاد اقتصادية للحصول على إنتاج كبير وعلى الجودة الغذائية من جهة

---

[1] السيد محمد أحمد السيرتي وآخرون، **اقتصاديات الموارد و البيئة، مرجع سبق ذكره**، ص ص :202-203 .

[2] سلاطنية بلقاسم وعرعور مليكة، **معالجة تصويرية لمفهوم الأمن الغذائي و أبعاده**، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الخامس، (جوان 2009)، ص : 08 .

ومن جهة أخرى جملة القرارات والإجراءات الموحدة والمتكاملة لإزالة المشاكل التي تعيق التنمية بصورة عامة والتنمية الزراعية على وجه الخصوص، كما أن تدخل الدولة لا يكون باحتكار القطاع الزراعي، وكل روافده بقدر ما يكون تدخلها فرص للشعب بممارسة هذا النشاط و رعايته بالتخطيط و فتح أسواق داخلية وخارجية لترويج السلع و التبادل الدولي .

وبالتالي تأمين ما يحتاجه الشعب أو ينقصه من جهة ومن جهة أخرى إعطاء قيمة الأرض، العمل فيها والعامل بها، ويتحقق تدخل الدولة العقلاني المقبول والملائم للأمن الغذائي بإجراء التحولات السياسية الجذرية بتكريس الديمقراطية وفسح الطريق أمام الشعوب للتأثير بالطرق الديمقراطية في القرارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المصيرية وفي طريق تنفيذيها ومتابعتها كلما أستدعى ذلك الوضع السياسي الراهن للبلاد والعلاقات الدولية الخارجية، والأهم في قضية الأمن الغذائي سياسة شعبية فلاحية[1].

وتبرز أهمية توفير الغذاء لاستقرار النظام السياسي داخل الدولة، حيث أن حدوث عجز غذائي خاصة في السلع الضرورية، قد يؤدي إلى تهديد حياة الأفراد بصورة مباشرة، الأمر الذي يعني تهديدا لاستقرار الأمن الداخلي للدولة، هذا إلى جانب أن الحاجة الضرورية للغذاء الممثلة في الجوع هي المسؤولية عن معظم الكوارث والحروب التي تنشأ في عديد من بقاع العالم، كذلك كثيرا ما يستخدم الغذاء في الوقت الحالي كسلاح للضغط السياسي من قبل الدول المتقدمة، التي تمتلك الفوائض الغذائية على الدول النامية، مثال ذلك ما حدث أثناء أزمة الغذاء العالمي عام 1974 م، فقد كانت الدول النامية في أشد الحاجة إلى المعونات الغذائية، بينما تركزت هذه المعونات من جانب الولايات المتحدة الأمريكية لكمبوديا وجنوب فيتنام، الأمر الذي يؤكد أن الغذاء أصبح أحد الأسلحة الاقتصادية التي تستخدم كأسلوب للتأثير السياسي وخلاصة القول، أن الغذاء يمثل أحد الوسائل لتحقيق الأهداف السياسية سواء كانت داخل البلاد أو خارجها [2] .

وكذلك التطورات المتلاحقة على حجم الموارد الاقتصادية والتي تصلح لإشباع هذه الحاجات الغذائية، والطرق الفنية المستخدمة في إنتاجها وأساليب توزيع المواد الغذائية المنتجة، فضلا عن طبيعة الأوضاع الداخلية السائدة، والتي تحدد مدى قدرة الإنسان في الحصول على المواد الغذائية في عالم محكوما أساسا بظاهرة الندرة، وبناءا على ذلك فان مفهوم الأمن الغذائي لابد وأن يكون مفهوما

[1] **نفس المرجع السابق**، ص:10 .

[2] السيدة إبراهيم مصطفى و آخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص : 204 .

حركيا يتكيف وفق جميع الظروف التي تمر بها الدولة، و يختلف من فترة زمنية إلى أخرى، حسب الحالة الاقتصادية للدولة [1]، وهذا ما يشبه البعد الثقافي للأمن الغذائي .

4 – البعد الثقافي: إن البعد الثقافي يختلف عن الأبعاد السالفة الذكر كليا، لأنه لا يتطلب قرارا سياسيا أو أمرا واجبا للتنفيذ أو يتوقف على مقدار رأس المال المستثمر فيه، لأن القضية هنا تتعلق بدرجة كبيرة بنوع معتقدات الفرد ودلالات تلك المعتقدات في إطار الأرض والعمل بها و قيمة العمل الفلاحي، من هنا يدخل البعد الثقافي للشعوب في تعزيز إستراتيجية الأمن الغذائي المعتمدة من طرف الدولة، والتي وجب على الشعوب المشاركة فيها، ولقد أكد "علم الإنسان" من خلال الدراسات التي قام بها العديد من العلماء أمثال : تايلور، مالينوفيسكي، وأنطوان توماس ....، والتي أجريت على الكثير من الشعوب أن الثقافة دفعت الكثير من الشعوب على اختلاف رؤاهم حول الأرض والعمل بها، والزراعة فيها ووأنواع منتوجاتها، إضافة إلى اختراع أساليب مختلفة للأمن الغذائي وتطويرها وإبداع الوسائل التكنولوجية .

وبالنسبة للقضية الأولى – اختلاف رؤاهم حول الأرض – فان ثقافة أي شعب من الشعوب تحمل الكثير من القيم المتعلقة بالأرض وحب العمل ألفلاحي وتحث عليه و تعتبر الفلاح أكثر المواطنين شرفا، لأنه يكسب أرضا ويعمل عليها بحرية، وبالتالي تمنحه دافعية قوية للعمل بها وتحدي كل أنماط الصعوبات المتعلقة سواء بالظروف الاقتصادية للبلاد أو السياسية، وبالتالي يعيل عائلته ويوفر لها القوت بشكل مستمر من أرضه على مدار السنة، وهو نوع من مشاركة الشعب في تجسيد الأمن الغذائي.

أما بالنسبة للقضية الأخيرة و المتمثلة في اختراع أساليب مختلفة للأمن الغذائي، فقد كشف علماء الأنثربولوجيا و اللأريكولوجيا أشكالا كثيرة أوجدها الإنسان منذ القدم لتأمين الغذائي كلا حسب البيئة التي يعيش فيها المجتمع ومعطيات الواقع الجغرافي، لكن أثر البعد الثقافي على الأمن الغذائي لا يقصد به توفير الغذاء و فقط، بقدر ما يقصد به قدرة الشعب على إيجاد طرق كثيرة و كيفيات تناسب وضعه وظروفه، وهذا يدخل في أيطار حق الشعوب في تقرير المصير الممزوج بحقه في الغذاء، وقد حدث شبه إجماع ضمني بين منظري التنمية المعاصرين مفاده أن تطور الدول يرتكز بدرجة كبيرة جدا على النمو الاقتصادي الذي عماده الاكتفاء الذاتي بالدرجة الأولى، والذي يشير إلى قدرة الدولة على إشباع

[1] **نفس المرجع السابق**، ص : 204 .

احتياجات أفرادها كما وكيفا دون اللجوء إلى مساعدات خارجية [1]، لكن أقر الكثير من العلماء في التنمية الاقتصادية أن هذا المفهوم ذا دلالة طوبوية نتيجة تشابك العلاقات الدولية المصالح والمصائب، مما دفع بهم إلى اخذ مفهوم الأمن الغذائي كبديل له، كون هذه الأخيرة أكثر مرونة من الأول من حيث مجال التفكير والنشاط وكذا الأبعاد.

[1] سلاطنية بلقاسم وعرعور مليكة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص :11-13 بتصرف .

المبحث الثاني : الاكتفاء الذاتي

تطور مفهوم الأمن الغذائي وأصبح جزءا من الأمن الوطني بل الأمن القومي الشامل، وهو لا يعني بالضرورة امتلاك البلد لموارد هائلة أو امتلاك موارد مالية ليستطيع شراء الغذاء، إنما يعني توفير الغذاء بالكم والنوع والتكلفة إلى جميع فئات المجتمع على مختلف مستويات دخلهم، وبشكل خاص ذوي الدخل المحدود، كما يشمل تأمين الغذاء للفئات الأكثر حاجة للغذاء النوعي مثل الأطفال والنساء الحوامل والمرضعات والمرضى، وبهذا سعت الدول إلى تطوير الأمن الغذائي إلى تحقيق مستوى الاكتفاء الذاتي، الذي يعتبر ضمان لتجنب أبعاد الأمن الغذائي المضرة وضمان واستمرارية وديمومة توفير الغذاء لكل شرائح المجتمع وفي كل الأوقات .

المطلب الأول : مفهوم الاكتفاء الذاتي

ان مكافحة الجوع وسوء التغذية، لا يتطلب فحسب إنتاج قدر أكبر من الغذاء، فإنتاج الأغذية على المستوى العالمي يكفي لإطعام الجميع، ولكن كل فرد لا يحصل على نصيب كاف من ذلك الإنتاج، ولن يتحقق ذلك إلا إذا كان إلزاما على الأشخاص كأفراد وأمم أعضاء في المجتمع الدولي بتضييق الفوارق ونزع الحواجز التي تحرم بعض الأفراد من الحصول على كفايتهم من الغذاء، ويتطلب الأمر إلتزاما متواصلا وطويلا لتعبئة الموارد والخبرات في كل القطاعات من الحكومة ورجال الصناعة والمزارعين المستهلكين ومن العلماء .

ولابد من الإشارة إلى أن هناك تفاوت وجهات النظر حول المجال الحيوي، الذي يجب فيه توفير الأمن الغذائي، فالبعض يعتقد أن الأمن الغذائي يجب توفيره على المستوى العالمي بما يضمن سد احتياجات سكانه، والبعض الأخر يعتقد أن تحقيق الأمن الغذائي يجب أن يكون على المستوى الإقليمي أي يستطيع كل إقليم إنتاج ما يكفي لحاجة سكانه من الغذاء[1]، وعلى هذا الأساس سعت كل دولة لتحقيق الاكتفاء الذاتي الذي يمكن تعريفه على أنه :

-يقصد بالاكتفاء الذاتي من الغذاء، المدى الذي يستطيع به البلاد مقابلة احتياجاتها الغذائية من إنتاجها المحلي، وعلى هذا يختلف عن الأمن الغذائي، فالأول (الاكتفاء الذاتي) ينظر إلى الإنتاج القومي فقط كمصدر وحيد للإمدادات، بمعنى أخر يرتبط الاكتفاء الذاتي في الغذاء بمنظور عام حول التنمية، التي تركز على الاعتماد على الذات، في حين يأخذ الأمن الغذائي في الاعتبار الواردات التجارية

[1] ندى شاكر وانتصار حسون، **مرجع سبق ذكره**، ص : 291 .

والمعونات الغذائية كمصدر ممثلة لإمداد السلع الغذائية، وهو يتفق من نظرة التنمية التي تضمن التخصص العالمي والميزة النسبية [1] .

– هو الحالة التي يتحقق عندها الاكتفاء الذاتي من الغذاء محليا استنادا إلى قدرة المجتمع على توفير احتياجات جميع سكانه من السلع والمواد الغذائية من خلال الإنتاج الوطني بالقدر المطلوب، وبالأنواع المختلفة المتعددة المصادر، وفي المواعيد التي تتطلب فيها تلك المواد، حيث تأخذ في الاعتبار– حسب الأحوال – عينة من المواد المستهلكة عادة في الأسرة[2] .

بالنظر إلى التعريفيين السابقين، نرى بأن الاكتفاء الذاتي يهدف إلى توفير احتياجات السكان من الغذاء بالقدر الكافي في حدود دخولهم المتاحة عن طريق الإنتاج الوطني، كما يتميز الاكتفاء الذاتي بقدرة الدولة على إنتاج ما تحتاجه من الغذاء محليا، حتى ولو تطلب ذلك التضحية بالاستخدام الأمثل للموارد، في ظل علاقات اقتصادية دولية متوترة وفي ظل احتكارات دولية للغذاء – وهذا هو الواقع – خاصة في المواسم السيئة الإنتاج، الناتجة عن الجفاف أو الفيضانات أو حدوث عوائق في الاستيراد اقتصادية كانت أو سياسية مثل : العقوبات الاقتصادية، انخفاض القدرة الشرائية للبلاد بسبب انخفاض دخلها الوطني وارتفاع أسعار الغذاء بشكل مفاجئ وحاد .

ويمكن قياس الاكتفاء الذاتي بنسبة الإنتاج المحلي إلى الاستهلاك الوطني على الشكل التالي :

الاكتفاء الذاتي : الإنتاج الوطني ÷ المتاح من الغذاء × 100 .

وبهذا يمكن النظر إلى مفهوم الاكتفاء الذاتي باعتباره مفهوما أضيق من مفهوم الأمن الغذائي، حيث يسعى الأول على عدم اللجوء إلى العالم الخارجي، ومحاولة التخلي عن الاستيراد، بينما يسعى الثاني إلى قدرة الدولة على توفير غذاء ملائم لمواطنيها، عن طريق الإنتاج الوطني أو الاستيراد، وهناك أمثلة عن هذه الحالات : كالهند و اندونيسيا وسوريا سابقا، السعودية، حيث اكتفت بإنتاجها الوطني خاصة في مجال الحبوب في الحالة الأولى (الاكتفاء الذاتي)، واليابان والنرويج في الحالة الثانية (الأمن الغذائي) تتمتعان بأمن غذائي عال، رغم أنهما يتسمان بعجز إنتاجهما المحلي من الغذاء،

[1] أحسن لحساسنة وعبد الواحد غردة، **دور السوق العربية المشتركة في معالجة مشكلة الأمن الغذائي العربي**، مجلة رؤى اقتصادية، العدد الثاني، (جوان 2012)، ص 198 .

[2] أحمد جابة، **مرجع سبق ذكره**، ص :56 .

وبالتالي لا يعتبر الاكتفاء الذاتي ضمانا لتحقيق الأمن الغذائي في أغلب الأحيان، فهو مفهوم سياسي أكثر منه اقتصادي[1].

كما يمكن الإشارة أيضا إلى فكرة أخرى، وهي هل يستطيع اقتصاد المجتمع الذي يعتمد سياسة الاكتفاء الذاتي تحقيق مستويات الغذاء المطلوبة وفق القياسات الصحية، أم حد أدنى فقط ؟ لأن الاكتفاء الذاتي لابد أن يرتبط بالمستوى الاقتصادي والمعيشي للسكان، فالهند بلد حقق إكتفاءا ذاتيا من الغذاء، لكن قياساته الصحية متدنية، فهذا الاكتفاء الأخير يرجع إلى التوازن بين القدرة الشرائية للسكان وبين الإنتاج الغذائي الذي توفره لهم الزراعة دون النظر في مكونات الغذاء .

كذلك لابد النظر إلى إمكانية تطبيق البلد لسياسة الإكتفاء الذاتي والحفاظ عليها واستمراريتها، و بخاصة إذا عرفنا محدودية الموارد وزيادة السكان والتقدم التكنولوجي والمعلوماتي وأثر ذلك على التجارة و تطور الزراعة و الصناعة في العالم، وانعكاس ذلك على تطور حاجات الشعوب وعاداتها ومتطلبات السكان مقارنة بقدرات البلدان وإمكانياتها، لذلك فالاكتفاء أصبح سلبيا غير اقتصاديا في عالم اليوم، لكنه يبقى أكثر أهمية لبعض الحاجات الأساسية التي يستطيع المجتمع إنتاجها.

المطلب الثاني : الطلب على الغذاء

يرجع الاهتمام بجانب الطلب على الغذاء إلى ما يمثله الإنفاق على الغذاء من أهمية في الإنفاق الاستهلاكي للفئات الدخلية المختلفة، وتشير الدراسات إلى محدودي الدخل في الدول النامية ينفقون ما بين 50%ـــ 80% من دخولهم على الغذاء بصفة خاصة، ويرى الاقتصاديون أن الفقراء ترتفع لديهم النسب التالية : الميل المتوسط للاستهلاك، نسبة استهلاك الغذاء إلى إجمالي الإنفاق الاستهلاكي، وأخيرا نسبة استهلاكه الحبوب إلى إجمالي استهلاك الغذاء، كما أنه تقرر النظرية الاقتصادية في مجال الطلب على الغذاء، أنه يتحدد بالعوامل التالية[2] :

- ✓ أسعار الغذاء .
- ✓ عدد السكان و معدل النمو السكاني .
- ✓ الدخل الحقيقي و معدل نموه .
- ✓ السياسات الاقتصادية.

[1] **نفس المرجع السابق**، ص : 57 .

[2] السيدة إبراهيم مصطفى و آخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص ص : 207-210 بتصرف .

- ✓ العوامل الغير اقتصادية.

وسوف نناقش في الجزء التالي طبيعة العلاقة بين الكمية المطلوبة من الغـذاء والعوامـل السـابقة الذكر، مع إتباع أسلوب التحليل التقليدي في الاقتصاد الجزئي وهو تغيير لأحد العوامل فقط مع ثبـات العوامل الأخرى .

1 – العلاقة بين الكمية المطلوبة من الغذاء وأسعار الغذاء :

إن العلاقة بين الكمية المطلوبة من الغذاء وسعر الوحدة من الغذاء عادة ما تكن عكسية مع افتراض ثبات العوامل الأخرى المحددة للطلب على الغذاء مثلما ذكرنا سابقا، فإذا ارتفع سعر الوحدة من الغذاء قلت الكمية المطلوبة منه والعكس صحيح، ولذلك يكون منحنى الطلب على الغذاء سالب الميل، وبهـذا يتوقف أثر التغير في أسعار الغذاء على الطلب عليه، وعلى مرونة الطلب السعرية وفيما يلي توضيح لذلك :

أ – تأثير أسعار الغذاء في الطلب عليه : تلعب أسعار الغذاء دورا أساسيا في التـأثير علـى جانـب الطلب على الغذاء، وهناك وجهتا نظر مختلفتان، الأولى وتتمثل في رأي الاقتصاديين الذين يتبعـون نموذج النمو الاقتصادي الكلاسيكي لآرثر لويس وغيره، ويرى أصحابها وجوب أن تظل أسعار الغذاء منخفضة للاحتفاظ بالأجور الحقيقية، الأمر الذي يسرع بعميلة التصنيع .

أما وجهة النظر الثانية، فتتمثل في النظرة النيوكلاسيكية، والتي ترى أن أسعار الغذاء عنصر مهـم وحساس في قرارات المنتجين للمحاصيل التي يقبل المزارعين على زراعتها أكثر من غيرها، حيـث أنه في ظل تطور التكنولوجيا – الحيوية و الكيميائية – والتي تؤدي إلـى تحقيـق إنتاجيـة مرتفعـة لمحاصيل الغذاء، فإن أسعار الغذاء تصبح العامل الأساسي في تحديد كمية المحاصيل المختـارة دون غيرها .

ب– مرونة الطلب السعرية : تستخدم في توقع التغير في الكمية المطلوبة من الغذاء الناتج عن تغيـر أسعار الغذاء، وفي التخطيط لمواجهة هذا التوقع، ويقصد بمرونة الطلب السعرية على الغـذاء مـدى استجابة الكمية المطلوبة من الغذاء بالنسبة للتغير في أسعار الغذاء بمعنى أخر فإنها عبارة عن مقـدار التغير النسبي في الكمية المطلوبة من الغذاء مقسوما على التغير النسبي في أسعار الغـذاء، ويتميـز الطلب على السلع الغذائية بانخفاض مرونة الطلب السعرية، حيث تقل مرونة الطلب السعرية لمعظـم

السلع الغذائية عن الواحد الصحيح لأنها سلع ضرورية، ومن ثم فان التغير في أسعارها لن يترتب عليه إلا تغير محدود في الكميات المطلوبة منها .

2 – عدد السكان و معدل النمو السكاني:

يعتبر عدد السكان ومعدل النمو السكاني من أهم العوامل الرئيسية المحددة للطلب على الغذاء في الدول النامية في الأجل الطويل ن نظرا للزيادة البطيئة في مستوى الدخل الفردي الحقيقي، واتجاه مرونة الطلب الدخلية على الغذاء إلى التناقص كلما زاد الدخل الفردي ومعدل نموه، حيث توجد علقة طردية بين الطلب على الغذاء وعدد السكان ومعدل النمو السكاني مع ثبات العوامل الأخرى[1] .

أ –**عدد السكان :** تؤثر الزيادة السكانية في الطلب على الغذاء من خلال ثلاث جوانب أولها الجانب الكمي، وثانيها الجانب النوعي وثالثها الجانب التوزيعي، ويتمثل الجانب الكمي في أثر زيادة أعداد السكان على الطلب على الغذاء، فمن المتوقع انه كلما زاد عدد السكان، يزيد الطلب على الغذاء بنفس المعدل مع ثبات العوامل الأخرى، وثانيها الجانب النوعي ويتمثل في أثر نوعية السكان من حيث مستوى التعليم و الكفاءة الإنتاجية على الطلب على الغذاء، أما الجانب الأخير فيتمثل في جانب التوزيع الجغرافي للزيادة السكانية، إذ من الملاحظ أن الزيادة السكانية تأتي مصحوبة بزيادة الحجم المطلق والنسبي لسكان الحضر، وذلك نتيجة للهجرة الداخلية للسكان من الريف إلى المدن بحثا عن فرص عمل أفضل في قطاعات الصناعة والخدمات، ومما يعنيه ذلك ضغط على سكان الريف في توفير احتياجات الغذاء لسكان الحضر، فضلا عن هجرة العمالة الزراعية إلى الحضر، حيث ظروف العمل أفضل و مستويات الأجور مرتفعة عما هو عليه الحال في المناطق الريفية، مما يشكل عوامل جذب سكان الريف، الأمر الذي ينعكس على نقص الاستهلاك الغذائي في مناطق النمو الحضري للعمال النازحين، فضلا عن حدوث تغير في أنماط استهلاك العمال من أهل الريف إلى المدن، الأمر الذي أدى إلى حدوث زيادة سريعة ومستمرة في الطلب على الغذاء، كذلك أدى اثر التوزيع الجغرافي إلى انخفاض نسبة سكان الريف وتحول نمط استهلاكهم من الاستهلاك الذاتي إلى الاستهلاك عن طريق السوق، ومن ثم زيادة طلب الريف على الغذاء .

ب – النمو السكاني : يعتبر النمو السكاني من العوامل الرئيسية التي تؤدي إلى زيادة الطلب على الغذاء ويتماشى مع هذا الطلب بعلاقة طردية، كما أن التوازن بين معدل النمو السكاني ومعدل نمو

[1] السيد محمد السريتي، **الأمن الغذائي و التنمية الاقتصادية (رؤى إسلامية)**، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، (2000)، ص ص: 95-96 .

الطلب على الغذاء يؤدي إلى المحافظة على مستوى المعيشة للفرد، ولكنه لا يترتب عليه تحسن مستوى غذاء الفرد .

3 – الدخل الحقيقي ومعدل نموه :

إن الدخل الحقيقي ومعدل نموه من العوامل المهمة التي تحدد الطلب على الغذاء، حيث أن مرونة الطلب الدخلية على الغذاء تتوقف على مستوى الدخل الحقيقي ومعدل نموه، وتوجد علاقة طردية بين الطلب على الغذاء والدخل الحقيقي ومعدل نموه مع ثبات العوامل الأخرى، وفيما يلي توضيح أثر ذلك[1].

أــ الدخل الحقيقي و معدل نموه :

ويؤثران في الطلب على الغذاء من خلال جانبين: أولهما الجانب الكمي وثانيهما الجانب التوزيعي، ويتمثل الجانب الكمي في أثر زيادة الدخل القومي الحقيقي على الطلب على الغذاء، فمن المتوقع – طبقا للنظرية الاقتصادية – أنه كلما زاد مستوى الدخل القومي الحقيقي أن يزيد الطلب على الغذاء، وتشير الملاحظات لشمال إفريقيا والشرق الأوسط أن زيادة الطلب على الغذاء وخاصة منتجات اللحوم، أما الجانب ألتوزيعي فيتمثل في أثر توزيع الدخل القومي الحقيقي بين السكان، الذي يختلف حسب الطلب على الغذاء .

ب ــ الدخل الفردي الحقيقي و معدل نموه :

ويؤثران في الطلب على الغذاء عن طريق زيادة متوسط دخل الفرد، ومن ثم زيادة طلبه على الغذاء، حيث تؤدي زيادة الدخل الفردي الحقيقي إلى زيادة القوة الشرائية للأفراد، كميا يمكنهم م زيادة طلبهم على جميع السلع الاستهلاكية بما فيها الغذاء .

ج ــ مرونة الطلب الدخلية :

وتستخدم في توقع التغير في الكمية المطلوبة من الغذاء الناتج عن تغير في الدخل الحقيقي، وفي التخطيط لمواجهة هذا التوقع، ويقصد بمرونة الطلب الدخلية على الغذاء مدى استجابة الطلب على الغذاء، بالنسبة للتغير في الدخل الحقيقي، بمعنى أخر هي عبارة عن التغير النسبي في الطلب على الغذاء، مقسوما على التغير النسبي في الدخل الحقيقي، ويتميز الطلب على السلع الغذائية بارتفاع

[1] السيدة إبراهيم مصطفي و آخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص ص : 217–220 بتصرف .

مرونة الطلب الدخيلة، حيث أن نسبة كبيرة من الزيادة في الدخل تخصص للحصول على نوعية أفضل من الغذاء، مثل:اللحوم والفواكه واللبن والبيض .

4 – السياسات الاقتصادية:

تتمثل السياسة الاقتصادية في أنها مجموعة من الإجراءات الحكومية التي تحدد معالم البيئة الاقتصادية، وتسعى نحو تحقيق أهداف المجتمع، ولعل أهم السياسات الاقتصادية التي تؤثر على الطلب على الغذاء في الدول النامية السياسات الزراعية من خلال إعادة توزيع الدخل القومي، من خلال سياسة مباشرة – المدفوعات التحويلية – أو عن طريق سياسة غير مباشرة في صورة الدعم الغذائي، كذلك السياسات الخارجية مثل : سياسة الانفتاح الاقتصادي، وسياسة تحرير التجارة الخارجية.

5 – العوامل الغير اقتصادية:

وتتمثل في العادات الاستهلاكية والعوامل النفسية والعوامل الثقافية، وتختلف من تأثير هذه العوامل في الطلب على الغذاء من مجتمع لأخر، وكما يلاحظ أن لها تأثيرا كيرا على الطلب على الغذاء في الدول النامية مقارنة بالبلاد المتقدمة، وفيما يلي توضيحا لأثرها على الطلب على الغذاء[1].

أ – العادات الاستهلاكية : وتعني تعود أفراد المجتمع على نمط معين من الاستهلاك الغذائي يحاولون دائما المحافظة عليه، وعليه فان الطلب على الغذاء في السنة الحالية يتحدد بالعادات الاستهلاكية لأفراد المجتمع في الفترة السابقة، ويمكن قياس أثر العادات الاستهلاكية – التعود على نمط استهلاكي معين – على الطلب على الغذاء وذلك بافتراض أن العادات الاستهلاكية يعبر عنها باستهلاك الفترة الزمنية السابقة، وبالتالي فان الطلب على الغذاء في السنة الحالية (qct) يكون دالة في الطلب على الغذاء في العام السابق ($qct_{(-1)}$)، وتقرر النظرية الاقتصادية وجود علاقة طردية بين الطلب على الغذاء والعادات الاستهلاكية، ولذلك فان العادات الاستهلاكية وخاصة في الدول النامية، تسهم في زيادة الطلب على الغذاء .

ب – العوامل النفسية : وتتمثل في الشعور بالخوف دائما لدى المستهلك من عدم حصوله على احتياجاته الغذائية في أي وقت يشاء، الأمر الذي يضطره إلى شراء كميات كبيرة من السلع الغذائية تزيد عن حاجاته الحالية ويخزنها مما قد يعرض بعضها للتلف بمرور الوقت، إلا أن ذلك يعتبره

[1] السيد محمد السريتي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص :123–124 بتصرف .

المستهلك ثمنا للشعور بالأمان، ويؤدي ذلك على المستوى القومي إلى حدوث زيادة مصطنعة في الطلب الكلي على الغذاء .

ج – العوامل الثقافية : وتتمثل في مستوى ثقافة و تعلم الغالبية العظمى من أفراد المجتمع، مما يؤدي إلى تقليد ومحاكاة الطبقات المرتفعة الدخل في المدينة لمستويات المعيشة المرتفعة في الدول المتقدمة، فضلا عن الهجرة الداخلية وما يترتب عليها من فتح جمعيات تعاونية استهلاكية وعرضها سلعا غذائية، لم تكن متاحة في هذه المناطق الريفية من قبل، مما أدى إلى زيادة استهلاكه الريف .

المطلب الثالث: إنتاج الغذاء (عرض الغذاء)

إن حجم الإنتاج من أي سلعة يتحدد بكمية المستخدم من عوامل الإنتاج وطبقا لذلك يكون حجم الإنتاج الغذائي حالة في كل من المساحة المنزرعة والعمالة الزراعية، ورأس المال المستخدم في النشاط الزراعي ومستوى التقدم التكنولوجي، وفيما يلي توضيح أثر كل عامل على حدا على إنتاج الغذاء :

1 – المساحة المنزرعة : ويتمثل في إجمالي مساحة الأرض الزراعية المخصصة لإنتاج الغذاء، وتعتبر من العوامل المسؤولة عن تغير حجم الإنتاج الغذائي، حيث توجد علاقة طردية بينهما مع ثبات العوامل الأخرى، وهناك نوعان من الزيادة في المساحة المنزرعة [1]، يتمثل النوع الأول في الزيادة أو التوسع العمودي الذي هو الحد من التبوير والتجريف ويقصد بالتبوير هو ترك الأرض بدون زراعة بهدف تحويلها إلى أراضي بناء وهو ما يعرض لظاهرة الزحف العمراني، أما التجريف فيقصد به استخدام الطبقة السطحية من التربة الزراعية في صناعة الطوب الأحمر، أما النوع الثاني فيتمثل في سياسة التوسع الأفقي عن طريق استصلاح واستزراع مساحات من الأراضي الصحراوية.

2 –العمالة الزراعية : ترتبط طرديا مع حجم الناتج الغذائي، وذلك حتى الوصول إلى الحجم الأمثل للتشغيل، وبعد هذا الحجم الأمثل تبدأ ظاهرة البطالة المقنعة في الظهور، ويرتبط ذلك بحالة تناقص الغلة مع زيادة أعداد العمال المزارعين، ثم عودة الدور من جديد .

3 – رأس المال : إن رأس المال من عوامل الإنتاج الرئيسية التي تفسر التغيرات في حجم الإنتاج، وبذلك توجد علاقة طردية بين حجم الناتج الغذائي وكمية رأس المال المستخدم في القطاع الزراعي مع ثبات العوامل الأخرى، ولقد أدت ندرة العمالة الزراعية المستخدمة في عمليات الشتل والحصد

[1] السيدة إبراهيم مصطفي و آخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص : 232 .

والدراس والري في أغلب الدول النامية، مع ارتفاع معدلات أجور العمالة إلى تشجيع الحكومات والأفراد، على استخدام المكينة الزراعية في شكل جرارات و محاريث ...، بدلا من العمالة اليدوية مما أدى إلى زيادة حجم رأس المال المستخدم في القطاع الزراعي، حيث يعتبر الاستثمار الزراعي أحد العوامل الأساسية اللازمة لتحقيق أهداف التنمية الزراعية، لما يوفره من استثمارات زراعية متاحة وكفاءة في استخدامها، وتوزيعها في شكل تطورات تكنولوجية في النشاط الزراعي وتوسع استخدام المكينة الزراعية [1] .

4 –التقدم التكنولوجي : يسهم التقدم التكنولوجي في زيادة حجم الإنتاج الغذائي سواءً عن طريق التوسع الأفقي أو التوسع الرأسي، ويؤدي إلى الحصول على كمية أكبر من الناتج بنفس المدخلات أو الحصول على نفس كمية الناتج باستخدام كمية أقل من المدخلات، ويتخذ التقدم التكنولوجي في مجال الزراعة شكلين : أحدهما مباشر و الأخر غير مباشر، ويقصد بالتقدم التكنولوجي المباشر تلك الوسائل التي يستخدمها لتنشيط الإنتاج النباتي والحيواني، والتي تتمثل في مدخلات الإنتاج المحسنة مثل : البذور والأسمدة و المبيدات .....، أما التقدم التكنولوجي الغير مباشر، فهو يتخصص بالتعليم والتدريب والإرشاد الزراعي....، والذي يؤثر على الإنتاج الزراعي[2]، كما يتطلب تطبيق الأساليب التكنولوجية الحديثة في مجال الزراعة ضرورة توافر مساحات كبيرة من الأراضي يمكن من خلالها الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير التي يوفرها استخدام التكنولوجيا .

[1] السيد محمد السريتي، **مرجع سبق ذكره**، ص : 153 .

[2] السيدة إبراهيم مصطفى، **مرجع سبق ذكره**، ص : 238 .

المبحث الثالث: الفجوة الغذائية و أثارها

إن حاجة الإنسان للطعام هي أكثر الحالات إلحاحا كونها حاجات غريزية متجددة ولذلك ظلت مشكلة توفير الغذاء هي الشغل الشاغل لكل المجتمعات وعلى مر العصور تتزايد حدتها تارة وتخف تارة أخرى تبعا لتغير الظروف، والمشكلة ليست وليدة اليوم بل تمتد إلى سنوات طويلة ولا بديل أمام أي بلد، وهو يواجه الانهيار الراهن بأمنه الغذائي إلا بالعمل لتنمية موارده الغذائية، لأن البديل هو المجاعة أو في أفضل الظروف الوقوع تحت السيطرة التامة لإتساع حجم الفجوة الغذائية، والتي تعتبر المعضلة التي تعاني منها أغلب الدول النامية.

المطلب الأول: مفهوم الفجوة الغذائية

لقد أصبح واضحا للجميع أن حاجة الإنسان للطعام هي أكثر الحاجات إلحاحا كونها حاجة غريزية متجددة، ولذلك ظلت مشكلة توفير الغذاء هي الشغل الشاغل لكل المجتمعات وعلى مر العصور تتزايد وتخف تباعا لتغير الظروف، وفي إطار انعدام الأمن الغذائي السائد في أغلب الدول النامية، والذي يمكن اعتباره الخوف من أن كمية ونوعية الغذاء المتاح لا تلبي المتطلبات الغذائية الدنيا للفرد في مدة زمنية معينة، وينبغي هنا التعريف بين ما هو الغذاء وماهي التغذية، فالغذاء هو توفير الطعام لكافة مجموعات السكان، بينما تعني التغذية حصول الإنسان على الطعام المتوازن و الصحي .

ولقد قام الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بتصنيف الأمن الغذائي إلى ثلاث مراتب هي أمن غذائي، معتدل، فقير، فقير جدا، واعتمد هذا التصنيف على أربعة معايير هي [1] :

- وضع الإنتاج الغذائي في مدة زمنية معينة .
- عرض الغذاء مقاسا بالسعرات الحرارية كنسبة مئوية من المستوى الغذائي المطلوب في مدة زمنية معينة .
- وضع العرض الغذائي مقاسا كنسبة مئوية للنمو السنوي في نصيب الفرد من عرض الطاقة المطلوبة في اليوم وفي مدة زمنية معينة.
- الطاقة المطلوبة في اليوم وفي مدة زمنية معينة .

[1] ندى شاكر وإنتصار حسون، **الأمن الغذائي – دراسة تطبيقية (العراق واقع الحال)**، مجلة كلية التربية الأساسية، العدد 48، العراق، (2006)، ص : 292 .

وهذا ما أدى إلى ظهور مؤشر أخر بارز ومهم و لمعرفة أو قياس انعدام أو ضعف الأمن الغـذائي ألا وهو الفجوة الغذائية .

تعريف الفجوة الغذائية

للفجوة الغذائية عدة تعريفات أهمها :

-وهي قيمة تعبر عن مدى كفاية الإنتاج المحلي من الغذاء لمواجهة متطلبات الاستهلاك على المستوى المحلي، وتقاس بمقدار الفرق بين إجمالي الاحتياجات والمنتجات الغذائية المختلفة وبين إجمالي المنتج منها محليا[1] .

-هي التعبير الكمي لأزمة الغذاء المترتبة عن عدم كفاية الطاقات الإنتاجية المحلية في توفير الكميـة اللازمة للحاجات الغذائية، وهذا ما يدفع إلى الاستيراد.

وبهذا فإن الفجوة الغذائية هي تلك الكمية من المواد الغذائية، التي يحتاجها البلد الواحد ولا يستطيع توفيرها محليا، بل يسعى ويلجأ إلى إشباعها عن طريق الاستيراد من الخارج، ومنه فهي الفرق بين ما نستطيع إنتاجه من السلع والمواد الغذائية، وبين ما يكفي الاحتياجات الأساسية لتوفير الغذاء لمجمـوع السكان، وقد تتصف الفجوة الغذائية بالتذبذب من سنة إلى أخرى، بسبب التغير في الإنتاج الزراعـي النباتي والحيواني، وحجم الاستهلاك وتقلبات الأسعار العالمية للسلع الغذائية .

وتتأثر الفجوة الغذائية بعاملين هما:[2]

- ✓ كلما زاد الإنتاج المحلي عن الحاجيات من السلع الغذائية، كلما إنكمش حجـم الفجـوة الغذائيـة و العكس الصحيح .
- ✓ وكلما زاد ترشيد الحاجيات الأساسية من السلع الغذائية، كلما قل حجم الفجوة الغذائية .

وتعتبر فجوة الأمن الغذائي أحد مؤشرات الأمن الغذائي، وتقاس بدورها بمؤشرين رئيسيين هما:[3]

---

[1] **نفس المرجع السابق**، ص: 293.

[2] عميش عائشة، **واقع الأمن الغذائي مؤشراته و أبعاده في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية (دراسة حالة الجزائر)**، الملتقـى الدولي التاسع حول : استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات و التحديات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة شلف، (نوفمبر2014)، ص:04.

[3] بلعزوز بن علي و قومية سفيان، **أثر النمو السكاني على فجوة الأمن الغذائي في الجزائر**، الملتقى العلمي الدولي الثالث حول : القطاع الفلاحي و متطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية، (28و 29 أكتوبر 2014)، كلية العلوم الاقتصـادية و العلـوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، ص ص : 03-04 .

- **المؤشر الأول :رصيد الميزان التجاري الغذائي**، و يقاس بالفرق بين قيمة الصادرات الغذائية وقيمة الواردات الغذائية، فإذا كان هذا الرصيد موجبا أو صفرا، فإن هذا يعني عدم وجود فجوة أمن غذائي، إلا أنه تظهر فجوة أمن غذائي إذا كان رصيد الميزان التجاري سالبا .

فجوة الأمن الغذائي(وفق مؤشر الميزان التجاري الغذائي) = الصادرات الغذائية – الواردات الغذائية

- **المؤشر الثاني: نسبة تغطية الموارد المالية الذاتية المخصصة لإستيراد الغذاء إلى الواردات الغذائية**، و تقاس فجوة الأمن الغذائي وفقا لهذا المؤشر بالفرق بين قيمة الواردات الغذائية والموارد المالية الذاتية المخصصة لاستيراد الغذاء، والقيمة الموجبة للمؤشر تعني وجود فجوة أمن غذائي، أي الموارد المالية الذاتية المخصصة لاستيراد غير كافية لتمويل واردات الغذاء، أما القيمة الصفرية أو السالبة تدل على وجود أمن غذائي، ورياضيا يحسب هذا المؤشر كمايلي :

1 – (الموارد المالية الذاتية المخصصة لاستيراد الغذاء / الورادات الغذائية)

ويجب الإشارة إلى الفرق بين الفجوة الغذائية والتغذوية، حيث تعبر الأخيرة في القصور في المواد المكونة للغذاء أي الوظائف البيولوجية للفرد وهذا هو الجانب النوعي للمشكلة، عكس الفجوة الغذائية التي تركز على الجانب الكمي للغذاء[1]، وهذا ما سنراه في المطلب الموالي .

المطلب الثاني : تقسيمات الفجوة الغذائية

تهتم الفجوة الغذائية بمستوى الغذاء كما ونوعا وذلك من خلال[2] :

– **الكمية :** تتمثل في الكم المستهلك من مختلف الأغذية مقاسا بالغرام في اليوم للفرد بالكيلو غرام في السنة، و يعبر عنها بمقدار ما تولده من سعرات حرارية في اليوم .

– **النوعية :** فتتمثل في الأهمية النسبية لكل مجموعة غذائية من حيث إمداد الفرد بالسعرات الحرارية والبروتين، و يعتبر متوسط حصة الفرد من البروتين النباتي و الحيواني من أهم مقاييس المستوى الغذائي.

[1] بلقلة ابراهيم، **الفجوة الغذائية وأبعاد مشكلة الأمن الغذائي للدول العربية في ظل المستجدات الاقتصادية الدولية**، الملتقى الدولى التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات و التحديات الاقتصادية الدولية، جامعة شلف، الجزائر، (2014)، ص : 03.

[2] ندى شاكر وانتصار حسون، **مرجع سبق ذكره**، ص : 293.

وبهذا يتم تقسيم الفجوة الغذائية إلى[1] :

1- الفجوة الغذائية (الظاهرة) : فهي واقع الأمر عبارة عن فجوتين،فجوة تعبر عن مدى الكفاية الكمية لسلعة غذائية معينة أو لسلع الغذاء عموما لمقابلة احتياجات سكان البلد، في حين تعبر الثانية عن مدى الكفاية الكمية والنوعية ضمن طريق زيادة الإنتاج والاستيراد من الخارج، وكلما زادت هذه الفجوة (كمية وقيمة) دل ذلك على تراجع أوضاع الأمن الغذائي في بلد ما .

2- **الفجوة التغذوية (الحقيقية):** وهي عبارة عن الفرق بين ما يحصل عليه الفرد في بلد ما من الغذاء (كما ونوعا) وبين المعايير العلمية الموصى بها، و التي وضعتها المنظمات الدولية (كمنظمة الصحة العالمية ومنظمة الفاو)، بالكيلوغرامات أو الغرامات من الغذاء، في حين حددت النوعية اللازمة، بما يوفره الغذاء من سعرات حرارية وبروتينات ودهون، فالفرق بين ما يحصل عليه الفرد في بلد ما (كما ونوعا) وبين ما حددته المعايير العالمية هو مؤشر لوضع الفجوة التغذوية .

أطراف الفجوة الغذائية :

إن الفجوة الغذائية لها طرفان رئيسيان هما: طرف الاستهلاك الكلي وطرف الإنتاج الكلي وتزداد الفجوة الغذائية كلما زاد الطرف الأول ونقص الطرف الثاني، إلا أنه لكي يتم سداد هذه الفجوة فإنه يَلزم التعامل مع طرف ثالث مكمل وهو الواردات، وكلما اتسعت الفجوة أصبح من الضروري زيادة الواردات الغذائية، مع ما يمكن أن يترتب على ذلك من نقص الواردات من المعدات والسلع الإنتاجية اللازمة للتنمية.

وهناك عدة عوامل متداخلة تم ذكرها سابقا تدفع معدلات الإنتاج من المواد والسلع الغذائية إلى التراخي والجمود، كما تدفع عوامل أخرى معدلات الطلب على الغذاء إلى التزايد، مما يزيد في النهاية من اتساع الفجوة وتعقد المشكلة.

وكما ذكرنا سابقا فإن هناك عدد كبير من الدول النامية تعتمد اعتمادا كبيرا على الواردات الغذائية، هذا بالإضافة إلى عدم كفاية حصيلة صادرات بعض هذه الدول لتمويل وارداتها الغذائية.

[1] عبد الله مضحي و آخرون، **الاكتفاء الذاتي و العجز الغذائي لمحاصيل الحبوب الرئيسة في بعض الأقطار العربية للمدة 2005 -2015**، مجلة العلوم الزراعية العراقية، العدد 43، (2012)، ص : 132 .

هذه المجموعة من الدول النامية المنخفضة الدخل تواجه صعوبات في تمويل وارداتها من الغــذاء، وهناك بعض المؤشرات التي تعكس مدى أهمية الواردات الغذائية، ومدى اعتماد الدول النامية عليها: [1]

- نسبة قيمة الواردات الغذائية إلى حصيلة الصادرات = قيمة الواردات الغذائية / حصــيلة الصـــادرات

- نسبة قيمة الواردات الغذائية إلى القيمة الكلية للواردات = قيمة الواردات الغذائية / القيمة الكلية للواردات

- نسبة الاعتماد على استيراد الغذاء = الواردات الغذائية / الإنتاج المحلي من الغذاء – الواردات – الصادرات

- نسبة الاعتماد على استيراد الغذاء = الواردات الغذائية / مجموع الغذاء المتاح داخليا

[1] مباركة نعامة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص :19-20 .

- متوسط نصيب الفرد من الواردات الغذائية = واردات الغذاء / عدد السكان

وبملاحظة للدول النامية نجد أن هذه المؤشرات لم تتحسن في فترة الثمانينات، وذلك لانتشار أزمة الديون في هذه الفترة، والتي حالت دون توفير النقد اللازم لسداد قيمة الواردات اللازمة للمجتمع، كما أن هذه النسب بقيت على حالها متدهورة في فترة التسعينات، نتيجة لإتباع الدول النامية سياسة إصلاحية وتثبيتية لاقتصادياتها وقيامها بالاقتراض من الهيئات الدولية التي فرضت عليها في مقابل هذه القروض انتهاج سياسات تقشفية تضمن استرداد هذه الديون في الآجال المحددة المتفق عليها، وتكاد تكون هذه النسب مستقرة نسبيا في الوقت الحالي نتيجة للاستقرار الجزئي في الوضع الاقتصادي في معظم الدول النامية.

وعموما يمكن القول بأن مقدرة الدولة على استيراد الغذاء يتوقف على العوامل الآتية:

- ✓ القوة الشرائية لصادرات هذه الدول، أي الصادرات الزراعية إلى الأسواق الدولية، والتي تُحدد باتجاهات الأسعار وحجم الصادرات ؛
- ✓ اتجاه تغيرات أسعار الواردات الغذائية في الأسواق الدولية؛
- ✓ مستوى الأداء الاقتصادي للإنتاج الزراعي المحلي وخاصة إنتاج الغذاء؛

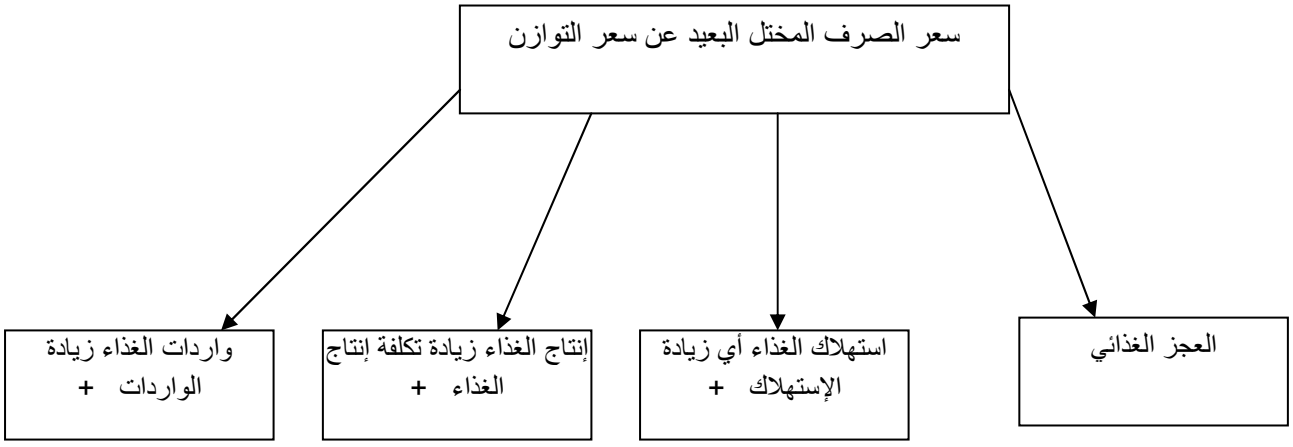
ولكن يبدو أن نمو واردات الغذاء في الدول النامية لا يتأثر كثيرا بكل من المحدد الأول والثاني، وخاصة في الفترة القصيرة، فقد أثبتت دراسة قامت بها منظمة التغذية والزراعة (FAO) أن هناك دول كثيرة من دول العجز الغذائي تجاوزت وارداتها من الغذاء بدرجة كبيرة حصيلة صادراتها من النقد الأجنبي، ومن ثم تفسر هذه الظاهرة بأن هذه الدول تحصل على مساعدات نقدية وعينية غذائية، وبالتالي تستخدم مصادر للنقد الأجنبي غير المصادر التصديرية، وهذه المصادر الأخرى على الرغم من أنها قد تكون هامة في بعض الحالات، إلا أنها غير منتظمة ولا تُمثل مصادر مأمونة ومستقرة، لذلك يمكن القول بأن المحدد الرئيسي والأكثر أهمية لواردات الغذاء في هذه الدول هو الإنتاج المحلي من الغذاء.

هذا عن الجانب الأول المتمثل في نمو الواردات الغذائية، أما عن الجانب الثاني والمتمثل في النقد الأجنبي، الذي يوجه لدفع فاتورة الغذاء فتتحدد قيمته الشرائية من خلال:

- حصيلة النقد الأجنبي المتوفر لاستيراد المواد الغذائية من العالم الخارجي، والتي تتحدد قيمته وحجمه من حجم الصادرات الخارجة من الدولة.
- سعر صرف العملة الوطنية المحلية مقارنة بالعملة الأجنبية، ويتحدد سعر الصرف في السوق الحرة، إلا أن الدول النامية تتبع سياسة أسعار الصرف البعيدة عن سعر التوازن.

وهذا يعني أنها تُحدد سعرا رسميا لعملتها الوطنية أعلى من قيمته الحقيقية، ومما يزيد من ابتعاد القيمة الخارجية لعملات هذه الدول عن الأسعار التوازنية، إتباعها لسياسات نقدية ومالية توسعية، وارتفاع معدلات التضخم بالداخل عنها بالخارج، وكذلك استمرار العجز في موازين مدفوعاتها، وبدلا من الاتجاه نحو تصحيح القيمة الخارجية لعملاتها أي تقريب أسعار الصرف من الأسعار التوازنية، لجأت هذه الدول إلى المزيد من الإجراءات الحمائية عن طريق نظام الحصص والرقابة على الصرف ونظام التراخيص، مما أدى إلى المزيد من اختلال قيمة العملة الوطنية.

الشكل رقم (2-1): تأثير سعر الصرف البعيد عن التوازن على مشكلة الغذاء



المصدر: مباركة نعامة، **مرجع سبق ذكره**، ص: 22.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن اختلال أسعار الصرف وابتعادها عن الأسعار التوازنية يؤدي إلى حدوث إختلالات في عمليات التبادل الداخلي والخارجي في غير صالح الدولة، وكذلك على وارداتها الغذائية من العالم الخارجي، مما يُعمق من الفجوة الغذائية ويزيد من حدتها، وهذا ما يطلق عليه تدهور القوة الشرائية لصادرات الدول النامية، ونتيجة لهذا التدهور تلجأ هذه الدول إلى الاستدانة من أجل الغذاء، ودخولها في تبعية غذائية للعالم الخارجي، بسبب ضعف إنتاجها المحلي ونقص مردوديه صادراتها على الحصول وتوفير العملة الصعبة، لاستعمالها في استيراد الغذاء اللازم والمطلوب.

المطلب الثالث : التبعية الغذائية

يتمثل قصور الإنتاج المحلي عن تغطية متطلبات الاستهلاك المحلي من الغذاء، فيما يعرف بظاهرة الأمن الغذائي (Food Insecurity) أو التبعية الغذائية، وهذه الظاهرة تتواجد في معظم البلاد النامية بدرجات مختلفة، والتي يمكن قياسها عبر عدد من المؤشرات، التي يعبر عن كل منهما عن بعد من الأبعاد المتعددة لظاهرة التبعية الغذائية، ومدى اعتماد البلد على الخارج في توفير حاجاته الغذائية في مدة زمنية معينة، ومن هذه المؤشرات مدى الاعتماد على الغير في الحصول على الغذاء ومدى التركيز الجغرافي لمصادر الغذاء المستورد، ومدى الاعتماد على القروض والمنح الأجنبية في تمويل الواردات الغذائية للدولة، ومدى قدرة الدولة على مواجهة توقف الواردات الغذائية لأسباب سياسية أو عسكرية بدلالة نسبة المخزون الاستراتيجي من السلع الغذائية إلى جملة الحاجات الغذائية[1] .

بهذا يمكن اعتبار أن التبعية الغذائية لأي بلد تتمحور حول الواردات الغذائية كأهم عنصر لتحديدها، وذلك من خلال ما يلي:

1- وذلك بدراسة تطور قيمة الواردات الغذائية ومعدل نموها السنوي ونسبتها إلى إجمالي الواردات السلعية بالأسعار الجارية، ومراقبة الواردات الغذائية من السلع الرئيسية، والتي أهمها : القمح أو الحبوب بأنواعها والسكر والزيوت والألبان ....، وكذا مراقبة زيادة فاتورة وارداتها التي تحدد مقدار التبعية الغذائية لهذا البلد للعالم الخارجي.

2- العوامل المحددة لحجم الواردات الغذائية: وهي[2]:

أ- عدم كفاية الإنتاج المحلي من الغذاء لسد الاحتياجات الغذائية: وذلك لاختلال التوازن بين الإنتاج المحلي و الاحتياجات الغذائية وتفوق الاحتياجات الغذائية لسكان البلد عن ما ينتج فعلا داخله.

ب- حجم العجز الغذائي : وتتمثل في حجم الفجوة الغذائية الفعلية، التي تعاني منها الدولة، والتي ترجع إلى عدم كفاية الإنتاج المحلي من الغذاء لتغطية الاحتياجات الغذائية، ومن ثم اللجوء إلى العالم الخارجي من أجل توفير جزء من عرض الغذاء – من المصادر الخارجية- عن طريق الواردات، وكلما زاد حجم العجز الغذائي زادت الواردات الغذائية و العكس صحيح، وبالتالي يعتبر حجم العجز الغذائي أهم المحددات لحجم الواردات الغذائية .

---

[1] ندى شاكر وانتصار حسون، **مرجع سبق ذكره**، ص : 293 .

[2] السيدة إبراهيم وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 244-246 بتصرف .

ج – المقدرة المالية الذاتية للدولة :

والتي تتمثل في موارد النقد الأجنبي المتاحة لدى الدولة، والتي تستطيع من خلالها تمويل فـــاتورة الواردات الغذائية ن لكما زادت المقدرة المالية الذاتية للدولة، (أي زيادة العرض النقد الأجنبي المتاح للدولة) فإن ذلك يساعد الدولة في الحصول على احتياجاتها الغذائية من الخارج، واللازمة لسد الفجوة الغذائية الفعلية من خلال الواردات الغذائية الممولة بالموارد الذاتية، وتتحقق هذه السمة في اقتصاديات دول متقدمة مثل اليابان، ودول نامية مثل دول الخليج، أما إذا انخفضت المقدرة الذاتية للدولة (حدوث عجز في موارد النقد الأجنبي)، فسيحدث العكس فإنه ستلجأ الدولة إلى استيراد الغذاء مـــن الخـــارج وتمويله بموارد غير ذاتية عن طريق الاقتراض من العالم الخارجي مثل ذلك الدول النامية الفقيرة :

د – الأسعار العالمية للغذاء والتغيرات فيها :

توجد علاقة عكسية بين الواردات الغذائية والأسعار العالمية للغذاء، فكلما حدثت ارتفاعات متتاليـــة في أسعار الغذاء (مثلما حدث في أزمة الغذاء العالمي عام 1973 / 1974)، أدى ذلك إلى حـــدوث تضخم في قيمة فاتورة الواردات الغذائية، ويصعب على الدولة الحصول على الغذاء مـــن الخـــارج، والعكس الصحيح، كما أن الارتفاعات المستمرة في الأسعار العالمية للحبوب، جعلت كثيرا من الدولـــة النامية عاجزة عن تعويض النقص في إنتاجها المحلي من الغذاء، من خلال فاتورة متضـــخمة القيمـــة لواردات الحبوب، كذلك فان استقرار الأسعار العالمية للغذاء، وعدم حدوث تقلبات فجائية في الأسعار العالمية للواردات الغذائية يساعد على تعويض النقص في الإنتاج المحلي مـــن الغـــذاء عـــن طريـــق الواردات.

و– طبيعة السوق العالمي للغذاء:

تتميز أسواق الغذاء العالمية بالتركيز الشديد، حيث تسيطر الدول الرأسمالية المتقدمة على صادرات السلع الغذائية، وخاصة الحبوب بل أن صادرات الحبوب العالمية تتركز فـــي أربـــع دول متقدمـــة : الو.م.أ، وفرنسا، وكندا، واستراليا، وتحتل الو.م.أ مركز الصدارة، حيث تسيطر بدرجة كبيـــرة علـــى أسواق معظم السلع الغذائية مثل القمح والذرة، كما أن تركز السوق العالمي للغذاء في مجموعة قليلـــة من الدول المتقدمة تجعل تقلب الظروف الاقتصادية الداخلية في تلك الدول المصدرة للغـــذاء مصـــدرا أساسيا للتقلبات التي ظهرت في السوق العالمي للغذاء، وعليه تصبح الواردات الغذائية مصدرا خارجيا غير مأمون لتوفير جزء من عرض الغذاء في أي دولة نامية لسببين أولهما عدم اســـتقرار الأســـعار

العالمية للغذاء على الرغم من وجود عرض متاح في السوق العالمي يعني بحاجات الدول الصغيرة ومتوسطة الحجم، وثانيها الخوف من عدم توافر المعروض من الغذاء العالمي (1973 / 1974)، وخاصة أسواق الحبوب (الذرة، الأرز)، وتتركز هذه السمات في الأسواق المحددة، وتكون عرضة للتدخل المفاجئ ولحدوث انتقالات في قنوات التصدير، وإن كان الواقع المعاصر لا توجد فيه أي دلائل أو وثائق تؤكد حدوث مثل هذا الاحتمال خصوصا العرض العالمي من القمح، وينعكس عدم استقرار هذه الأسواق على اقتصاديات الدول المستوردة للغذاء .

الآثار المترتبة على التبعية الغذائية (تطور الواردات الغذائية):

يمكن استنتاج واستنباط أثار التبعية الغذائية على الدول من خلال أبعاد الأمن الغذائي، وبهذا يمكننا الوصول إلى الآثار التالية:

1- اجتماعيا وأمنيا : إن التضييق على حاجات الإنسان الغذائية، هو بمثابة تضييق على الحياة نفسها، ومن هنا حساسية الفئات الشعبية الواسعة ذات الدخول المحدودة على رفع أو محاولة رفع أسعار سلع الغذاء الحيوية، وردود فعلها الغاضبة على ذلك، والتي تجسدت في انتفاضات عديدة، كالذي شهدته بغض البلدان مثل الجزائر وتونس وغيرها من الدول، والتي سميت بمظاهرات الزيت والسكر.

2- سياسيا و استراتيجيا : إن العجز الغذائي يعني في الغالب اليوم التبعية الغذائية التي تعني بدورها الخضوع لمزاج ومصالح وضغوط الدول الموردة، وأهمها الو.م.أ أو الاتحاد الأوربي، الأمر الذي يؤدي غالبا إلى تهديد أو تقييد أو ابتزاز القرار السياسي للدول العاجزة غذائيا، بدرجة أو أخرى لقوى أجنبية، وهو ما يؤدي في المحصلة إلى التبعية السياسية، من منطق أن من لا يملك قوته لا يملك إرادته[1] .

3- اقتصاديا : إن غياب الأمن الغذائي في الدول يؤثر تأثيرا مباشرا على التنمية الاقتصادية، من عدة مستويات هي :

أ- من حيث تخصيص الموارد الاقتصادية للمجتمع : إن نقص الأمن الغذائي على المستوى العالمي أو انعدامه – وبخاصة في بلدان الجنوب – قد انعكس على الارتفاع اللولبي في أسعار المواد الغذائية، مما أدى إعادة توزيع موارد المجتمع لصالح الأنشطة سريعة المر دودية على حساب الاستثمارات ذات

[1] أحمد لحساسنة وعبد الواحد غردة، **دور السوق العربية المشتركة في معالجة الأمن الغذائي العربي**، مجلة رؤى الاقتصادية، العدد الثاني، (جوان 2012)، ص :199.

العائد البطيء، وعلى حساب الاستثمارات في القطاع الصناعي، كما أن الملاحظ أن البلدان التي استطاعت التحكم في التضخم، يرجع السبب في ذلك إلى حد كبير إلى نجاحها في علاج مشكلة الأمن الغذائي، لهذه الأسباب يعد غياب الأمن الغذائي مصدرا أساسي للتضخم في البلدان النامية، حيث انعكس ذلك على مستوى معيشة المواطنين، هذا من جهة ومن جهة أخرى أدت ظاهرة التضخم إلى إعادة توزيع الدخل الوطني، والثروة بين الفئات الاجتماعية بطريقة لا تمت بصلة للكفاءة الإنتاجية ولا بالعدالة الاجتماعية، حيث اتسعت الهوة بين الأغنياء والفقراء نتيجة اختلال معدلات الزيادة في الدخول الأسرية بين الفئات الاجتماعية، حيث ينخفض الدخل الحقيقي لأصحاب الدخول الثابتة كأصحاب الأجور والمرتبات والمعاشات إضافة إلى اختلال توزيع الدخل الوطني بدون مبرر، مما يسيء إلى العمل المنتج في المجتمع، ويساهم في بطء عملية التنمية الاقتصادية[1] .

ب – اختلال هيكل الأسعار : يترتب على دخول الواردات الغذائية سوق الغذاء في الدول النامية، أن يصبح عرض الغذاء فيها يتكون من مصدرين : أولهما الإنتاج المحلي للغذاء، و يتحدد سعره بالأسعار المحلية للغذاء، و ثانيها الواردات الغذائية باعتبارها المصدر الخارجي لعرض الغذاء في الدول النامية، و يتحدد سعرها بالأسعار العالمية للغذاء، وعليه فقد أصبح للغذاء في الدول النامية ثلاث مستويات للأسعار:

أولا : سعر المنتج المحلي، ويكون غالبا اقل من السعر العالمي .

ثانيا: السعر العالمي للغذاء، ممثلا في سعر الاستيراد أو سعر التصدير، ويكون أكبر من سعر المنتج محليا .

ثالثا : سعر المستهلك (السعر المدعم)، وهو أقل من السعر العالمي، وسعر المنتج المحلي بالنسبة لمعظم السلع الغذائية الضرورية .

ومن هذه المستويات الثلاث لأسعار السلع الغذائية، يمكن قبول سعر الاستيراد أو سعر التصدير كسعر حقيقي للسلع المعروضة في السوق العالمي، بينما لا يعبر سعر المنتج أو سعر المستهلك عن تفاعل قوى السوق، بل تتحدد هذه الأسعار إداريا بهدف توفير هذه السلع للطبقات الفقيرة، وكما أنه يسهم هذا التحديد الإداري للأسعار في اختلال هيكل أسعار السلع الغذائية في الدول النامية [2] .

---

[1] أحمد جابة، **مرجع سبق ذكره**، ص : 59 .

[2] السيدة إبراهيم مصطفى وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص : 248 .

ج- تزايد العبأ في ميزان المدفوعات: إن زيادة استيراد الغذاء في الدول النامية أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم عنها في البلدان الأخرى، هذا ما انعكس على زيادة الواردات السلعية، حيث تصبح أسعارها ارخص نسبيا بالمقارنة مع أسعار السلع المحلية وانخفضت الصادرات التي أصبحت أسعار السلع المحلية أعلى نسبيا في الخارج، هذا من جهة ومن جهة أخرى أدت الزيادة المستمرة في الواردات الغذائية إلى حدوث عجز في الميزان التجاري الغذائي، وضاعف هذا من مقدار العجز في الميزان الجاري، مما أدى إلى زيادة العبء على ميزان المدفوعات ومزيدا من الاعتماد على العالم الخارجي ليس فقط لتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية، بل لسد عجز الموارد المحلية عن توفير الغذاء الضروري للمواطنين.

د- تزايد قيمة الديون الخارجية: تسهم الزيادة المستمرة في فاتورة الواردات الغذائية في ظل محدودية موارد الكثير من الدول النامية من النقد الأجنبي إلى قيام الدولة بالاقتراض من العالم الخارجي من أجل تمويل فاتورة الواردات الغذائية، وبالتالي حدوث تنافس الواردات من السلع الأخرى، خاصة منها سلع التجهيز والمواد نصف مصنعة ولاستيراد المواد الغذائية وإرجاء السلع الأخرى، لعدم مرونة الطلب على المواد الغذائية وهذا ما يؤدي إلى إبطاء عملية التنمية الاقتصادية[1].

وبهذا يعني أن مشكل العجز الغذائي يكون سببا مباشرا للاختلالات الخارجية، حيث يعمق بذلك تبعية البلدان النامية للعالم الخارجي، فضلا عن العجز المزمن في ميزان مدفوعاتها ومديونيتها الخارجية، ومن ثم زيادة تبعيتها الغذائية والاقتصادية للخارج حيث تكون موضع ابتزاز اقتصادي وسياسي، الأمر الذي عاق عملية التنمية الاقتصادية بشكل عام.

[1] أحمد جابة، **مرجع سبق ذكره**، ص: 60.

خلاصة الفصل :

من خلال دراستنا لهذا الفصل نجد أن الأمن الغذائي يعنى أن تنتج الدولة أكبر قدر ممكن مما تحتاجه من الغذاء بطريقة اقتصادية تراعي الميزة النسبية لتلك الدولة في إنتاج السلع الغذائية التي يحتاجها، وفي حدود ما تملكه من موارد و مقومات، وأن تكون منتجاتها قادرة على التنافس مع المنتجات الأجنبية، وأن تكون منتجاتها قادرة على التنافس مع المنتجات الأجنبية، وأن يتوفر في صادراتها الزراعية ميزة نسبية في إنتاجها، وبهذا توفر للأفراد ما يكفيهم من الغذاء بالكم والنوع اللازمين للنشاط والصحة مع مراعاة عدالة توزيع الغذاء لكل الأفراد في المجتمع، لاسيما ذوي الدخل المحدود وفيه إشارة إلى الاحتياجات البدنية التي تشمل المتطلبات الغذائية ومستويات الطاقة (السعرات الحرارية)، والعلاقات التكاملية والتبادلية بين الغذاء والاحتياجات الأساسية للأفراد، التي تكون خاضعة للتغير بمرور الزمن، ومدى الاستجابة لهذه التغيرات والقدرة على مواكبتها والانسجام معها.

كما أن الأمن الغذائي من المواضيع المركبة التي تتضمن أبعاد اجتماعية واقتصادية وسياسية، والتي يمكن قياسها في شكل مؤشرات وإحصائها ومعرفة مستويات وأوضاع الأمن الغذائي من خلالها، والتي قد تختلف من بلد لآخر وتشتمل هاته المؤشرات الفجوة الغذائية والاكتفاء الذاتي، وتعبر الفجوة الغذائية عن مقدار الفرق بين ما تنتجه الدولة ذاتيا وما تحتاجه من الغذاء للاستهلاك الكلي لأفرادها، أما الاكتفاء الذاتي فهو يعني قدرة المجتمع على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس وعلى الموارد والإمكانيات الذاتية في إنتاج كل احتياجاته محليا، وفي حالة إذا لم تستطع الدولة الوصول إليه، تدخل الدولة في مجال الفجوة الغذائية، كما أن اتساع هذه الأخيرة يزيد من مديونيتها، ومن ثم تعميق وبروز مشكلة التبعية الغذائية للخارج، وما ينجر عنها من تبعية اقتصادية وسياسية وحتى ثقافية أحيانا .

تمهيد:

لقد أصبح توفير الإحتياجات وتأمين الغذاء والإهتمام بالتحكم في ذلك من الأولويات التي تعمل عليها البلدان المتطورة فقط، بل أن الإهتمام لم يقتصر على تأمين الغذاء اللازم لشعوبها فحسب، بل حولته الى سلاح إستراتيجي ضد البلدان الأخرى، كما أن للسياسات المختلفة وخاصة الزراعية منها أهمية حاسمة بالنسبة لتحقيق كل من: إجمالي النمو والأمن الغذائي وتقليص الفقر في البلدان القائم إقتصادها على الزراعة .

وفي تقرير لمنظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة (الفاو) أن هناك 37 بلدا في مختلف أنحاء العالم يواجه حاليا أزمات غذائية من جراء النزاعات والكوارث، ويفاقم حالة الأمن الغذائي، الزيادات التي ليس لها مثيل في أسعار الأغذية الأساسية، فيما يُعزي أيضا إلى انخفاض مستوى المخزونات الغذائية للمستوى الأول في تاريخه بالإضافة إلى حالات الجفاف والفيضانات الناجمة عن تغيير المناخ، وأخيرا لا آخرا ارتفاع أسعار النفط وزيادة الطلب على الوقود الحيوي من المصادر الزراعية .

وفي المقابل هناك العديد من الدول النامية والتكتلات الاقتصادية الدولية استطاعت تحقيق الاكتفاء الذاتي وتوفير فائض للتصدير، وذلك إما بنجاعة سياساتها المطبقة أو عن طريق تكاملها الزراعي .

ولإظهار العلاقة بين الأمن الغذائي والسياسات الزراعية، إرتأينا تقسيم الفصل إلى المباحث التالية :

- **المبحث الأول:** سياسات تحقيق الأمن الغذائي .
- **المبحث الثاني:** تحقيق الأمن الغذائي من وجهة نظر إسلامية.
- **المبحث الثالث:** أسباب نقص الغذاء في العالم وجهود الحد منها.
- **المبحث الرابع:** نماذج دولية في مجال ربط الأمن الغذائي بالسياسات الزراعية .

المبحث الأول: سياسات تحقيق الأمن الغذائي

تحقيق الأمن الغذائي يتطلب القدرة على إنتاج أو استيراد الأغذية المحتاج إليها و القدرة على تخزينها وتوزيعها وضمان الحصول عليها بصورة منصفة، ولكي تحقق الدولة الأمن الغذائي، لابد لها أن تمتلك الوسائل والأمن والأمان لإنتاج أو شراء الأغذية التي تحتاجها وأن يكون لديها الوقت والمعارف لضمان تلبية الاحتياجات التغذوية لجميع أفراد المجتمع طوال العام، كما أن قضية الأمن الغذائي لا تتوقف أهميتها على مجرد كونها هما اقتصاديا ملحا وإنما تمتد أبعادها لتمس جوهر السيادة والأمن القومي، لذا لابد من أن تبذل الدولة جهودا كبيرة في دعم وتعزيز أوضاع الأمن الغذائي، وذلك من خلال مجموعة من السياسات والإجراءات بما يخدم مصالحها ويحقق هذا الهدف.

المطلب الأول: المخزون الاستراتيجي

كثر تداول مفهوم الأمن الغذائي منذ مطلع السبعينيات للقرن العشرين وأخذ عدة اتجاهات منذ أزمة الغذاء العالمي في عام 1974/73 والتي صاحبها ارتفاع حاد في أسعار الغذاء وانخفاض كبير في المخزون العالمي في الطعام، وتبع ذلك أزمات سياسية دولية جعلت من الغذاء والبترول أهم سلعتين استراتيجيين في الاقتصاد العالمي، هذه الأزمات جعلت الدول ترتكز على نشاطين اقتصاديين رئيسيين في مجال الأمن الغذائي هما : المخزون الاستراتيجي والاكتفاء الذاتي .

1 – تعريف المخزون الاستراتيجي (stragtegic stock) : للمخزون الإستراتيجي عدة تعريفات أهمها:

- المخزون الاستراتيجي من الطعام، يقصد به الطعام الذي تخزنه الدولة لمقابلة ما قد يستجد من أزمات الغذاء أو الطوارئ، وذلك أما لضعف الإنتاج أو الكوارث الطبيعية أو كوارث حروب أو حصار اقتصادي أو لارتفاع الأسعار (سياسة توازن السوق، أنفا) أو غير ذلك، وفي هذا اعتماد على النفس والزهد في العون الغذائي الأجنبي[1] .
- هو الاحتياجات القطرية من الحبوب التي القطر المعني بالاحتفاظ بها وإدارتها مركزيا، وتخضع لقواعد واضحة من حيث السحب منها، والسياسات المتبعة في إدراتها سواء في تحديد أحجامها أو مواقعها أو طرق تحويلها .

[1] عوض خليفة موسى، **التعاون الإفريقي في تحقيق الأمن الغذائي**، ملتقى الجامعات الإفريقية، جامعة إفريقيا العالمية، (2006)، ص:08.

وبهذا فالمخزون الاستراتيجي هو عبارة عن سلع غذائية محددة تعتبر ذات ضرورة في حياة الإنسان ونمطه السائد، ويتم فيه الاحتفاظ بكميات من هذه السلع تحت إشراف الحكومة، وتستخدم في حالات معينة، وتحدد كمية ونوعية هذا المخزون بظروف البلد نفسه و قراراته الفنية و الاقتصادية .

وقد حددت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) حجم هذا المخزون بما يعادل 71% من حجم الاستهلاك السنوي للبلد .

إلا أن التحليل الاقتصادي لحجم المخزون يعتمد على العرض منه سواء كان استقرار الأسعار وهو عن طريق تقليل تذبذبات العرض السنوي أو أن يستخدم لتكوين حجم مناسب من المحاصيل الإستراتيجية – و خصوصا الحبوب –لتغطية مخاطر ناتجة عن تشابكات سياسية و اقتصادية[1] .

كما أنه يمكن أن يتم بناء المخزون الاستراتيجي مما تحصل عليه الدول بالشراء من السوق المحلي (خاصة فائض الإنتاج) أو من السوق العالمي (في حالة الاضطرار) وتخزينه لمواجهة الطوارئ كذلك فان المواطنين أنفسهم يمكن أن تكون لهم مساهمات في هذا المخزون من التبرعات (Donation)، ذلك بالقدر اليسير ولكنها عندما تتجمع تكون مساهمة مقدرة يمكن أن تحفظ في المخازن المحلية لتكون مخزونا استراتيجيا محليا لمواجهة الطوارئ للمنطقة ويتدرج المخزون المحلي من القرية وحتى إلى مخزون الدولة[2] .

2 – سياسات المخزون الاستراتيجي من الغذاء : مما سبق يتبين أن المخزون الاستراتيجي من الغذاء يتركز على ما يلزم خزنه من الغذاء المنتج محليا أو المستورد لتفادي أثار المتغيرات العشوائية التي تهدد الأمن الغذائي وبهذا يجب الاهتمام بالسلع التي يوجد اتفاق عام على ضرورتها لعامة المواطنين، ففي سنوات وفرة الإنتاج و تحقيق فائض فائض عرض من السلع الغذائية تقوم الدولة بشراء الغذاء وتخزينه بغرض إعادة عرضه في الأسواق عندما يظهر فائض الطلب ويصبح سعره مرتفعا، وتعرف هذه السياسة بسياسة المخزون الوقائي .

ومما ينبغي توضيحه في المخزون الاستراتيجي هي خاصية التجديد، حيث يتم إحلال كميات من الإنتاج المحلي دوريا محل جزء من المخزون المتواجد في فترة زمنية سابقة بهدف المحافظة على صلاحية المادة الغذائية وصفاتها التغذوية، كما أن تكوينه بمرونة وبأقل تكلفة ممكنة، ولذا يعد الإنتاج

---

[1] عبد الله علي مضحي وآخرون، **الاكتفاء الذاتي والعجز الغذائي لمحاصيل الحبوب الرئيسية في بعض الأقطار العربية للمدة 2005-2006**، مجلة العلوم الزراعية العراقية، العدد 43، (2012)، ص : 132 .

[2] عوض خليفة موسى، **مرجع سبق ذكره**، ص : 08.

المحلي من السلع الغذائية المصدر الرئيسي لتكوين للمخزون الاستراتيجي من الغذاء نظرا لخطـــورة الاعتماد على المصادر الخارجية .

وخاصة مع استخدام دول العالم المتقدم ذات الفوائض الغذائية للغذاء بوصفه سلاح ضغط سياســـي على الدول النامية المحتاجة له بحيث ارتبط حصول الدول النامية على الغذاء من المصادر الخارجيـــة خضوعها لتقيد بالسياسات التي تفرضها عليها دول العالم المتقدم ذات الفوائض الغذائية .

وعمليا فشلت دول العجز الغذائي في إجلال المصدر المحلي محل المصادر الخارجية في تكـــوين المخزون الاستراتيجي من الغذاء، وأصبح الاعتماد على الواردات والمعونات الغذائية المصدر الثـــاني لتكوين المخزون الاستراتيجي من الغذاء، ومع ذلك تصبح الأفضلية في الواردات الغذائية من المصادر الغربية ومن المصادر الأقل تكلفة، من أجل تخفيض تكاليف النقل وتكاليف الشـــراء، وبـــذلك ارتـــبط تكوين المخزون الاستراتيجي من الغذاء المستورد بوجود نوعين من التكاليف أولهما : تكلفة اســـتيراد الغذاء بالنقد الأجنبي، ثانيهما : تكلفة التخزين بالنقد الأجنبي، وتتطلب ادراة هذا المخزون الاستراتيجي من الغذاء وبكفاءة تامة تخفيض هذه التكاليف إلى حدها الأدنى[1] .

3- مواطن المخزون الاستراتيجي و كمياته : من الصعب تقدير حجم مخزون الغذاء في أي لحظـــة أو في تقدير كمية المخزون المتوفرة رغم أن الفاو قد أقرت حجم بـــ 17% مـــن حجـــم الاســـتهلاك السنوي للبلد إلا أن جزءا كبيرا من الحجم الكلي للمخزون يتوزع خلال قنوات التسويق علـــى شـــكل مخزون من السلع ولقد أشار الاقتصاديون أن هناك ما يعادل 03 أسابيع من السلع يكون عادة في منافذ السوق مثل محلات الجملة والتجزئة وكما هو متوقع فان ما نسبته 80% من هذا الغذاء يكون محفوظا في العلب والزجاجات والطرود، أما الباقي 20% فقد يكون طازجا أو مجمدا في البرادات، كما تعتبر مصانع التصنيع الغذائي جزءا من الهيكل التخزيني إما باحتفاظها بكميات كبيرة من المواد الأولية قبل التصنيع أو من خلال تخزينها بالمنتجات النهائية بعد عملية التصنيع، ومن جهة أخرى فانه من الصعب تقدير الطاقة التخزينية للمزارع، وذلك بسبب طبيعتها التي تسمح فقط بتخزين الحبوب، كمـــا أن هـــذه الطاقة التخزينية زادت في الفترة الأخيرة، بسبب أن الحكومات بدأت سياســـات هـــدفها التقليـــل مـــن

[1] السيد محمد السريتي، **مرجع سبق ذكره**، ص : 244 .

المخازن التي توفرها للحبوب حيث أصبح الاعتماد على التخزين في مواقع الإنتاج لكل مزرعة، ويبدو أن معظم المخزون العالمي من الحبوب يتمركز أو يتجمع في أرض المزارع المنتج له[1].

4- أهداف المخزون الاستراتيجي من الغذاء : تختلف هذه الأهداف حسب القائم بعملية تكوين المخزون سواء الحكومة أو الأفراد ويمكن تقسيم هذه الأهداف حسب هؤلاء الحكومات و الأفراد إلى[2]:

أ- **أهداف الحكومة :** تسعى حكومات الدول النامية ذات العجز الغذائي إلى تكوين مخزون استراتيجي من الغذاء بهدف تفادي حدوث الأزمات الغذائية التي تتعرض لها بسبب حدوث نقص حاد في إنتاج الغذاء نتيجة الكوارث الطبيعية كالجفاف والتصحر، أو بسبب انقطاع استيراد الغذاء نتيجة الحروب أو انقطاع سبل المواصلات، وتهدف تلك الحكومات إلى استمرار تدفق عرض الغذاء على مدار السنة بانتظام، مما يؤدي إلى استقرار أسعار الغذاء، وضمان توفير الاحتياجات المحلية من السلع الضرورية، كرغيف الخبر طوال العام .

كما تقوم الدول المتقدمة بتكوين مخزون استراتيجي من الغذاء ، ويهدف إلى استقرار أسعار الغذاء في السوق العالمي، وذلك لتفادي التقلبات الحادة في الأسعار من أجل المحافظة على تثبيت قيم صادراتها من الغذاء .

ب - أهداف الأفراد : وتتمثل فيمايلي :

- **هدف المنتج :** يهدف المنتجون الزراعيون إلى تحقيق استقرار كل من أسعار السلع الزراعية و دخولهم من خلال تكوين اتحادات للمنتجين الزراعيين تعمل بالجهود الذاتية لتنظيم تدفق عرض السلعة إلى السوق، بغض النظر عن حجم الإنتاج السنوي، عن طريق تكوين مخزون في حالة وفرة الإنتاج عن المتوسط، كما يهدف بعض المزارعين إلى تحقيق أرباح وفيرة من القيام بعملية تخزين جزء من الإنتاج في حالة وجود فائض عرض، ثم بيعه في حالة وجود فائض الطلب في سوق الغذاء بسبب ارتفاع أسعار الغذاء .

- **هدف المستهلك :** تتمثل أهداف المستهلك من وراء تكوين مخزون استراتيجي من إحدى السلع الغذائية في ضرورة توافر هذه السلعة عند الطلب عليها و بشرط أن يكون سعرها مستقرا، ونوعيتها جيدة لا تتأثر بعوامل غير مواتية في التخزين، كما يهدف المستهلكون من التخزين ضرورة توفير

[1] محمد عبيدات، **التسويق الزراعي**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، (2005)، ص : 177 .

[2] السيد محمد السريتي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص : 245 - 246 .

السلع الضرورية على مدار السنة بأسعار في متناول الطبقات الفقيرة، حيث يسهم في تكوين المخزون في استقرار وضع السوق بما يعكس استقرار أسعار السلع الضرورية، ويهدف المستهلكون من تكوين المخزون الغذائي في المحافظة على نوعية السلع المخزنة بما يضمن عدم تدهور نوعيتها عند طـــرح المخزون في السوق، ومن ثم حصول المستهلك على السلعة بحال جيدة وأخيرا يحقق تخزين الغذاء – تخزينا جيدا – وفرا في التكلفة الكلية من خلال خفض الفاقد من الغذاء مما يسمح بإمكان توفير الســـلع الغذائية بسعر يحقق مصلحة كل من المنتج والمستهلك.

5 – أساليب تحسين فعالية المخزون الغذائي : من المعروف أن عملية التخزين عملية معقدة و كلفـــة كغيرها من الوظائف التسويقية الأخرى، عمليا لا يمكن التخلص من هذه الوظيفة أو استبعادها و إنمـــا يمكن التقليل من تكلفتها من خلال تقليل الأنشطة المتعلقة بها أو زيادة فعالية و كفاءة العملية بـــذاتها، ولتقدير كلفة الاحتفاظ بالمخزون، هناك 05 مجموعات أو عناصر ترتبط بالتكلفة يجب تخفيضها إلـــى أقصى حد وهي كما يلي[1] :

- التكلفة المتعلقة بتوفير المواقع و المحافظة عليها للتخزين، وتتضمن التكلفة هنا الإصـــلاحات للمواقع و الاستهلاك (قسط الاستهلاك) والتأمين ضد السرقة .
- الفائدة التي تدفع على الاستثمار في السلع خلال فترة تخزينها (سواء كانت الأموال مقترضـــة أم لا) ويتم تقدير الفائدة التي يجب دفعها في حال تم اقتراض هذه الأموال مـــن المؤسســـات المالية.
- التكلفة المتعلقة بالنقص أو تراجع الجودة للمادة أثناء تخزينها .
- الخسارة أو التكلفة الناتجة عن تفضيل المستهلك للمادة الطازجة بدلا من هـــذه المحفوظـــة أو المخزنة كاللحوم والبيض.
- الخسارة المصاحبة لانخفاض سعر المادة المخزنة بصورة غير متوقعة أو حدوث العكس، أي ارتفاع السعر الذي يشجع على التخزين الاحترازي .

[1] محمد عبيدات، **مرجع سبق ذكره**، ص : 179 .

المطلب الثاني: المعونة الغذائية

وبما يتعلق بالمعونة الغذائية، يمكننا التطرق إلى :

1 – تعريف المعونة الغذائية : هي الوسيلة التي يتم من خلالها تحويل جزء من الفوائض الغذائية من الدول المتقدمة إلى الدول النامية ذات العجز الغذائي من خلال السوق، أو من خارج نطاقه، وذلك لمواجهة الاحتياجات الأساسية ولذلك تعتبر المعونات الغذائية إحدى صور المنح و المعونات الرسمية (مساعدات التنمية)، وقد تكون منحا خالصة أو تسهيلات لذلك فإن المعونة الغذائية وسيلة لتخفيض العجز الغذائي وخاصة للبلاد الفقيرة التي لا تستطيع استيراد الغذاء لندرة موارد النقد الأجنبي فيها .

وتتكون المعونات الغذائية عادة من فائض السلع الزراعية المقدمة من الحكومة و الهيئات المانحة، وتعد الو.م.أ و الاتحاد الأوروبي وكندا و برنامج الأمم المتحدة العالمي للغذاء من أهم مانحي المعونات، و المعونات الغذائية قد تمنح أو تقترض – أي تقدم في شكل قروض ميسرة – وذلك يتوقف على الجهة المانحة كما أن برنامج المعونات الغذائية الأمريكية والمعروف بإسم الطعام من أجل السلام أو القانون 480، وضم ثلاث أبوب هي :

– الباب الأول : المبيعات الامتيازية

وفيه تقوم الو.م.أ بمنح السلع الزراعية بقروض تدفع بشروط ميسرة، تنص على سداد المبلغ الأصلي على مدى فترة 30 سنة بعد فترة سماح 10 سنوات، ويحتسب سعر الفائدة بنسبة 2% في فترة السماح، و 3% في الفترة الباقية، ويشكل هذا الباب 60% تقريبا من إجمالي البرنامج وفي عام 1979 غطى الباب الأول من البرنامج 31 بلدا، وبلغت قيمته 785 مليون دولار – 4.9 مليون طن من المنتجات الزراعية – وأكبر عشرة دول تلقت تمويلا بموجب الباب الأول عام 1980 هي مصر، الهند، اندونيسا، بنغلادش، باكستان، البرتغال، كوريا الجنوبية، هاييتي، سريلانكا، و تلقت هذه الدول العشرة 54% من الإجمالي .

–الباب الثاني: المعونة الخيرية

وفيه تقوم الو.م.أ بتقديم مواد غذائية من خلال مؤسستين خيريتين أمريكيتين هما : اتحاد تعاونيات الغوث الأمريكي CARE، و هيئة الغوث الكاثوليكية CRS، ويهدف إلى تقليل وفيات الأطفال والأمهات بتقديم المواد الغذائية للأطفال خلال فترة الرضاعة وأيضا لأمهاتهم، ويشكل هذا الباب 40%

من إجمالي البرنامج، وكما غطى قيمة 545 مليون دولار من السلع الزراعية الأمريكية في السنة المالية 1979 .

-الباب الثالث : الغذاء من أجل التنمية

وفيه يتم توقيع اتفاقيات بين الو.م.أ والحكومة الأجنبية لإمداد الأخيرة بالمعونة الغذائية، وهي اتفاقيات تتراوح ما بين سنة أو 5 سنوات، ويسمح بمقتضاها باستخدام عوائد مبيعات السلع في المشروعات بدلا من قيام الحكومة المتلقية بسدادها مرة أخرى[1].

2 – العوامل المحددة لحجم المعونات الغذائية : أهمها ما يلي :

أ- حجم الفائض العالمي من الغذاء و الدول المتنافسة عليه : ويمثل حجم الفائض العالمي من الغذاء في الفرق بين حجم الإنتاج العالمي من الغذاء و الطلب العالمي عليه ويأخذ قيما موجبة أو سالبة أو صفرا، وتوجد علاقة طردية فقط بين القيمة الموجبة لحجم الفائض العالمي من الغذاء وحجم المعونات الغذائية والعكس صحيح، بينما في حالتي القيمة الصفرية أو السالبة لحجم الفائض العالمي منم الغذاء تقل، أو تنعدم المعونات الغذائية المقدمة للدول النامية ذات العجز الغذائي المتلقية للمعونات الغذائية، فكلما زاد عدد هذه الدول زاد تنافسها في الحصول على المعونات الغذائية، وبالتالي يقل حجم المعونات الغذائية الذي تحصل عليه كل دولة والعكس صحيح.

ب- العلاقات الخارجية بين الدول ذات الفائض وذات العجز الغذائي : وتتمثل في علاقة الدولة ذات العجز الغذائي مع الدول المتقدمة التي تمتلك الفوائض الغذائية مثل : الو.م.أ، حيث يرتبط تدفق المعونات الغذائية من الدول المتقدمة ذات الفوائض الغذائية إلى الدول النامية والمتلقية للمعونات الغذائية بشكل قوي بتحقيق المصالح والأهداف السياسية للدول المتقدمة والمانحة للمعونة، كما يتوقف حجم المعونة الغذائية التي تحصل عليها الدول النامية ذات العجز الغذائي على القرارات السياسية التي تصدرها الدول المتقدمة، ومدى توافقها مع السياسة الداخلية والخارجية للدول النامية ذات العجز الغذائي فكلما تقاربت وجهات النظر والمصالح المشتركة بين الدول المتقدمة والنامية زاد ارتباط الدول النامية بالدول المتقدمة التي تمتلك الفوائض الغذائية، وبصفة خاصة للو.م.أ باعتبارها أكبر دولة مانحة للمعونات الغذائية ومن ثم يزيد تدفق المعونات الغذائية للدول النامية والعكس صحيح[2]، وبناءا على ما

[1] السيد محمد السريتي، **مرجع سبق ذكره**، ص : 216 .

[2] **نفس المرجع السابق**، ص :223 .

سبق، فان تحسن العلاقات الخارجية للدول النامية ذات العجز الغذائي مع الدول المتقدمة ذات الفائض الغذائي، سوف يمكنها من تلقي قدر كبير من المعونات الغذائية .

ج – عدم كفاية العرض المتاح من الغذاء داخليا: كلما زاد حجم الإنتاج المحلي من الغذاء، وارتفعت نسبة الاكتفاء الذاتي منه، قل حجم المعونات الغذائية والعكس صحيح، وكلما زادت واردات الغذاء وكانت الدولة لديها وفرة في موارد النقد الأجنبي تمكنها من تغطية الفجوة الغذائية الفعلية لحجم المعونات الغذائية والعكس صحيح[1] .

3 – الآثار المترتبة على المعونة الغذائية: هناك عدة أثار للمعونة الغذائية على اقتصاد الدول المتلقية لتلك المعونة يمكن ذكر أهمها فيما يلي[2] :

أ– الأثر السعري للمعونة الغذائية : ويتمثل في أن المعونة الغذائية تزيد من عرض الغذاء داخل الدولة المتلقية للمعونة، الأمر الذي يخفض أسعار الغذاء فيها ويؤثر سلبيا على المنتجين المحليين للغذاء فوفقا للتحليل المارشالي للسوق فان الزيادة في عرض الغذاء داخل الدولة المتلقية للمعونة نتيجة لزيادة المعونة الغذائية، تخفض من الأسعار المحلية للغذاء وتخفض ذلك من ربح المنتج الزراعي مما يؤثر سلبا في قرارات المنتجين نحو إنتاج الغذاء، الأمر الذي يصل بتوازن السوق بعد قبول المعونات الغذائية، عند مستوى أسعار ومستوى إنتاج أقل مما كان عليه توازن السوق قبل حصول الدولة على المعونات الغذائية وبناءا على ذلك فإن للمعونة الغذائية أثرا سلبيا على كل من الأسعار المحلية، والإنتاج المحلي من الغذاء في الدولة المتلقية للمعونة الغذائية.

ب–الأثر ألدخلي للمعونات الغذائية : ويتمثل في أن المعونات الغذائية تعتبر تحويلا للإيراد بالنسبة للدولة المتلقية للمعونات، ومن ثم زيادة إمكانياتها الحقيقية والذي يولد طلبا على جميع السلع والخدمات بما فيها الغذاء، وبالتالي فإن الأثر الدخلي هو أثر ايجابي على الدول المتلقية للمعونات الغذائية ولكن لا يتم بالضرورة –دائما– تحويل المعونات الغذائية إلى دخل بالنسبة للطبقات الفقيرة، حيث يتم استهلاكها على صورتها العينية.

ج– سوء استخدام الحبوب الغذائية : حيث أصبحت حبوب المعونة تستخدم كغذاء للحيوان حيث تشير بيانات منظمة الفاو(FAO) إلى أن استهلاك حبوب لغذاء الحيوان في العالم في تزايد مستمر، من 390

[1] السيد محمد السريتي، **مرجع سبق ذكره**، ص : 224 .

[2] السيدة إبراهيم مصطفى وآخرون، اقتصاديات الموارد و البيئة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص : 258–260 بتصرف .

مليون طن سنويا في النصف الأخير من عقد الستينات، إلى ما يزيد عن 540 مليون طن سنويا في النصف الأخير من السبعينيات، وهي في تزايد مستمر مما يؤدي إلى استهلاك الكمية الأكبر من الحبوب في العالم في معونات لكن تنفق على الحيوان بدل الإنسان.

د- أثر المعونة الغذائية في حجم الموارد الأجنبية اللازمة لتحويل الواردات الغذائية : إن أهم أثر ايجابي للمعونات الغذائية، أنها ساهمت في توفير النقد الأجنبي اللازم لتمويل واردات الغذاء، من خلال تقديم المعونات الغذائية على أساس قروض بشروط ميسرة للغاية، ومثل هذه المعونات لها جاذبيتها الخاصة بالنسبة للدول المتلقية للمعونات، حيث أنها تقلل من فاتورة الواردات الغذائية، وتوفر عرض الغذاء للدولة المتلقية للمعونات وبخاصة في المناطق الحضرية فضلا عن توفيرها لعوائد بيع الغذاء في الداخل بالعملية المحلية، وبمعنى أخر فان المعونات الغذائية عادة ما تستخدم كجسر لعبور مشاكل نقص عرض الغذاء في الأجل القصير، ولكنها تؤدي إلى زيادة حدتها في الأجل الطويل، وذلك بسبب الأثر السلبي لسياسة الإغراق على حجم الناتج المحلي من الغذاء .

هـ - أثر المعونات الغذائية على نمط الاستهلاك الغذائي: إن إدخال المعونة الغذائية على الدول النامية يغير من نمط استهلاك أفرادها، ذلك أن زيادة مكونات المعونة في السوق المحلي يؤدي إلى انخفاض أسعار هذه المواد مما يؤدي بالأفراد إلى اقتنائها، ومما يغير من النمط الاستهلاكي والغذائي لدى الأفراد، وخاصة القمح ذلك أن نسبة كبيرة من المعونة الغذائية هي مكونة أساسا من القمح .

المطلب الثالث: تأثير السياسات الزراعية على مستوى الأمن الغذائي

يعتبر الأمن الغذائي مشكلة اقتصادية مستعصية، تعاني منها و بدرجات متفاوتة، الغالبية العظمى من دول العالم، ولتحقيق الأمن الغذائي يجب وضع سياسات زراعية واضحة ومحددة في الزمان والمكان، مما يتطلب أن تتخذ الدولة مجموعة من الإجراءات المساعدة وتتبع عددا من الوسائل حسب ظروفها وإمكاناتها، والحقيقة أن هذه السياسات والإجراءات والوسائل مترابطة مع بعضها البعض، حيث يظل مردود أي إجراء ضعيفا إذا لم يتم دعمه بباقي الإجراءات، وكلما كان ذلك منتظما كلما توفرت لنا الإمكانات لتحقيق هدف يحقق الأمن الغذائي، ويمكن تسليط الضوء على أثر السياسات الزراعية على الأمن الغذائي وكذا الأساليب المساعدة لها في تحقيق الأمن الغذائي فيما يلي :

أولا : وسائل تحقيق الأمن الغذائي

هناك مجموعة من الإجراءات التي تساعد على تحقيق الأمن الغذائي من خلال التنمية الاقتصـــادية أهمها :

- تأثير التنمية الاقتصادية على الأمن الغذائي :

إن لعملية التنمية تأثيرا مباشر وطردي على مستوى الأمن الغذائي من خلال العديد من العوامـــل والأبعاد المتعددة، والتي نحاول توضيح البعض منها :

أ- ارتفاع مستوى الدخل الوطني الحقيقي : حيث تهدف عملية التنمية إلى زيادة سريعة في متوســـط نصيب الفرد من الدخل الوطني عبر الزمن، وهذا يساعد الدولة على تلبية احتياجاتها الضرورية مـــن السلع الغذائية، وذلك من خلال موجوداتها من العملة الصعبة، وبالتالي تقليص الفجوة الغذائية، والتأثير على مستوى الأمن الغذائي[1].

ب- توفير العملة الصعبة : إن التنمية الاقتصادية الفعالة مصدر لحصول الدولة على العملة من خلال تنفيذ إحدى السياستين[2]:

- تنمية الصناعات التصديرية بإنتاج السلع التي تتمتع فيها بالميزة المناسبة .

- تنمية المنتوجات المحلية من لإحلال الواردات، والتقليل من هدر احتياطي العملة الصعبة، وعليه مما يسمح لها بالحصول على النقد الأجنبي، والذي يساعد على تحسين الوضع الغذائي والرفع من مستوى الأمن الغذائي .

ج- إنشاء الصناعات الغذائية : يجب أن نتطرق أولا إلى :

- تعريف الصناعة الغذائية : تعرف الصناعة الغذائية على أنها التطبيق العملي للعمل و التكنولوجيـــا بهدف إعداد و تصنيع وحفظ وتسويق المواد الغذائية باستخدام نتائج وأسس العلوم الأخرى في تصنيع الأغذية لزيادة عمرها ألتخزيني، والمحافظة على قيمتها الغذائية وجودتها، وللصناعة الغذائيـــة عـــدة فروع أهمها : علم الصناعات الغذائية، علم الميكروبيولوجيا الغذائي وعلم كيمياء الأغذية، علم تغذيـــة

[1] أحمد جابة، **مرجع سبق ذكره**، ص :57.

[2] **نفس المرجع السابق**، ص :58 .

الإنسان، ويسعى هذا العلم إلى حفظ الأغذية من عوامل الفساد، و تقديمها إلى المستهلك بصفات عالية الجودة[1]، وتصنف الصناعات الغذائية إلى ما يلي[2]:

- صناعات غذائية تهدف إلى حفظ الأغذية لمدة مؤقتة (بسترة، غلي، تبريد)، أو لمدة طويلة (تعليب، تجفيف، تجميد) .
- استخلاص مكون غذائي ذو قيمة غذائية مرتفعة مثل : استخلاص الزيت، السكر والنشاء .
- تغيير شكل المادة الغذائية كطحن الحبوب، وعصر الفواكه .

ومن المؤكد أن تحقيق الدولة لمستوى متقدم من التنمية الاقتصادية، يتضمن تقدم قطاعات الصناعة الوطنية، ومنه تقدم الصناعات الغذائية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج الغذائي ومنه الاستفادة من أهم أهداف الصناعة الغذائية وهو تحويل فائض الإنتاج الغذائي، من مواسم الوفرة إلى مواسم الشح لاستمرار توفير الغذاء للمواطنين، وإعطاء قيمة اقتصادية أكبر للمنتجات الغذائية والحفاظ على مستوى مستقر للأسعار، وتأمين الأمن الغذائي على مدار العام، وبناءا على ما سبق فان تحسن مستوى التنمية الاقتصادية، ينعكس في تقدم الصناعات الغذائية وبالتالي تحسين مستوى الأمن الغذائي.

د – التقدم الاجتماعي :لاشك أن ارتفاع مستوى التنمية الاقتصادية، سيؤدي حتما إلى رفع مستوى التعليم وانتشاره و تقليص الأمية، و الرفع من مستوى ثقافة الأفراد و وعيهم مما ينعكس على أنماط الاستهلاك وتعديلها، لتقترب من النمط الاستهلاكي السليم، من خلال ترشيد الاستهلاك الغذائي على المستوى الوطني، وفي نفس الوقت يحصل الفرد على الكمية الغذائية المتوازنة، ومن جهة أخرى كلما تحسن مستوى التعليم و انتشاره بين الفلاحين يساعد على رفع مستوى التحكم في التقنيات الحديثة المستعملة في الزراعة، والتي تزيد من إنتاجية عوامل الإنتاج، خاصة عن طريق التكوين[3] .

ثانيا : تأثير السياسات الزراعية على تحقيق الأمن الغذائي

إن السياسات الزراعية بأقسامها المختلفة تعمل على هدف رئيسي وهو تحقيق الاكتفاء الذاتي من خلال مجموعة من إجراءات أهمها[4]:

---

[1] أيمن سليمان مزاهرة، **الصناعات الغذائية**، دار الشروق للنشر و التوزيع، الأردن، (2000)، ص:13.

[2] **نفس المرجع السابق**، ص : 20 .

[3] أحمد جابة، **مرجع سبق ذكره**، ص : 58.

[4] عبد الغفور إبراهيم أحمد، **الأمن الغذائي (مفهومه، قياسه، متطلباته)**، دار أمنة للنشر والتوزيع، الأردن، (2014)، ص ص :35-46 بتصرف .

1- إنتاج الوسائل العلمية في رفع الإنتاجية :

لقد قامت الثورة العلمية و التكنولوجية في مجال الزراعة بدورا كبيرا على التحول إلى مرحلة الآلة والإنتاج والتوفير، وقد حدثت تطورات كبيرة في الإنتاج الزراعي بفضل منجزات الهندسة الوراثية التي تم تطبيقها في مجال الزراعة وتطوير الآلات والمكائن واستخدام الأسمدة والمبيدات وغيرها، والتي ساهمت جميعا في أن تصبح القطاع الزراعي معتمدا على كثافة استخدام التكنولوجيا، كما أن متطلبات زيادة الإنتاج، وتأتي في مقدمة ذلك استخدام الآلات التي أصبحت عنصرا أساسيا في السياسات الزراعية المتقدمة.

2- إتباع أنظمة الإرشاد الفعالة:

إذ تتبنى السياسات الزراعية أنظمة الإرشاد الفعالة ذات الكلفة المنخفضة و في المناطق النائية والتي لها دورا فعالا في زيادة الإنتاجية و الإنتاج و توفير جهاز فعال لهما ونفقات كافية ونظام حوافز وغيرها، بحيث تساعد على تأهيل تعليم و تدريب الفلاحين والعاملين في القطاع الزراعي، وبشكل دائم ومنظم وعبر تقديم الإرشادات في المجالات النباتية و تربية الماشية، وتقديم الرعاية الصحية و نشر الوعي الصحي بين الفلاحين، ومنه المساهمة في تحقيق الأمن .

3- تنمية مصادر المياه و الاقتصاد في استعمالها و ضمان تدفقها :

أصبح من الواضح بأنه لن يكون هناك أمن غذائي من أمن مائي، والذي يتطلب مجموعة من الإجراءات أهمها تنمية المارد المائية وبذل الجهد للحد من الاستنزاف والهدر والتلوث والاستمرار في التنقيب عن مخزون المياه الجوفية و الترشيد في استخدامها وتخصيصها لمختلف الأنشطة الزراعية والشرب، وبما يتناسب والسياسة الزراعية المائية والتي تعمل على إقامة السدود و تخزين المياه و بذل الجهود للحفاظ على المياه، وتطبيق وسائل الري الاقتصادية، والمحافظة على البيئة الأساسية للري، باتخاذ التدابير لصيانة التربية للحد من الظمأ، وإدخال أساليب جديدة تنسجم مع التغيرات الموسمية لزيادة كفاءتها وخفض تكاليف تشغيلها وإزالة العقبات الفنية التي تحول دون استخدام المياه السطحية والمياه الجوفية، كل ذلك سيحقق هدف الأمن المائي ومنه الأمن الغذائي من خلال توفير الماء المستقل في الزراعة.

4- التعامل مع الخارج و السياسة الخارجية :

إن الانفتاح على الخارج يوضح أن سياسة الاكتفاء الذاتي لا تعني المقاطعة الاقتصادية مع العالم الخارجي، بل تنمية الإمكانيات المتاحة حيث توجد احتياطات إنتاجية من الممكن تعبئتها في الدول

المعنية، كما أن الأمن الغذائي يعني أن يكون الإنتاج القومي متاحا أكثر من التمويل الخارجي، أي عدم الاستغناء عن التبادل أو الاستيراد، ولكن من المهم هنا أن نختار بلدان الاستيراد بدقة وعناية بحيث نتجنب قدر الإمكان حدوث خلل ينعكس على وضع الاستيراد، و عليه يجب مراعاة السياسات والعلاقات والروابط الإقليمية، وبهذا فان تحديد سياسة استيراد سليمة يتطلب قبل كل شيء تحديد سياسة الاستهلاك والإنتاج التي تحددها بدورها السياسة الزراعية، وفي ضوئها يمكن تحديد سياسة الاستيراد، لان استمرار استيراد الخضر والفواكه مثلا في حالات غزارة الإنتاج المحلي سيؤثر سلبيا على الإنتاج المحلي للمواسم المقبلة، ومنه التأثير على مستوى الأمن الغذائي .

5- تعديل الأنماط الاستهلاكية و تنمية البدائل السلعية :

إن تعديل الأنماط الاستهلاكية يجري من خلال نوعية أفراد المجتمع حول أهمية التغذية للقضاء على الأمية و تحسين المعارف المتعلقة باختيار النظام الغذائي الكافي من الناحية التغذوية و بتقنيات إنتاج الأغذية، وتجهيزها وتخزينها ومناولتها على جميع المستويات وخاصة على المستوى الأسرى، كما ينبغي التشديد على دور وسائل الإعلام الجماهيري في مجال النوعية التغذوية والترويج للنظم الغذائية السليمة وأنماط الحياة الصحية، وبالتالي تقسيم العرض الغذائي والوضع التغذوي لدى السكان، وبما يتماشى مع الظروف الخاصة بالبلد ن لتحقيق الأمن الغذائي، وفي هذا المجال نجد السياسة التسويقية الزراعية تعمل على ذلك .

6- تصحيح توزيع الناتج القومي لصالح الفلاحين :

وذلك من خلال السياسة السعرية الزراعية التي تعتبر أداة مهمة تشكل ضمانا للأمن الغذائي خصوصا بالنسبة للسلع ذات الاستهلاك الشعبي المدعومة من جهتي المنتج ليحصل على ربح يشجعه على متابعة الإنتاج، والمستهلك ليمكنه من تأمين استهلاكه، بالإضافة إلى أن يكون ربط تصحيح الأسعار بتحسين الخدمات الإنتاجية، والاهتمام بالأسعار النسبية داخل القطاع الزراعي إلى غيره من القطاعات، كذلك التوازن بين حركة الأسعار الدولية بالنسبة لتجارة الحبوب و بين الأسعار الخاصة بالمنتجات، ومراجعة سياسات تحديد الأسعار للتسويق الإجباري والحد من التغيرات الموسمية الحادة في الأسعار المحلية من خلال تحسين كفاءة السوق والحد من الاحتكار، بالإضافة إلى حماية المنتجين من التقلبات في الأسعار العالمية وخاصة الصادرات من خلال تدخل الدولة مرحليا ووضع حد للاحتكار في المنتجات الزراعية .

وبهذا فاللأمن الغذائي بمحاوره المختلفة علاقات مباشرة وغير مباشرة بالسياسات الزراعية ويمكن توضيح ذلك من خلال :

- ✓ **كفاية الإمدادات الغذائية (AVailability)** : من حيث الكم والنوع، حيث يجب أن تأخذ السياسات الزراعية بعين الاعتبار كيفية توفير الاحتياجات الغذائية للسكان سواء من المصادر المحلية أو الخارجية، وبخاصة في ظل الزيادة العالية في معدلات النمو السكاني .
- ✓ **استقرار الإمدادات الغذائية (Stability)** : من عام لأخر، مما يشير إلى ضرورة أن تأخذ السياسات الزراعية ضرورة توفير مخزون استراتيجي مناسب يكفي لفترات لا تقل عن 03 اشهر، وذلك لضمان استقرار إمدادات الأغذية في الظروف غير الطبيعية كالجفاف والحروب وبخاصة بالنسبة للسلع الإستراتيجية المهمة وفي مقدمتها الحبوب .
- ✓ **القدرة على الحصول على الأغذية (Accessibility)** : وتعتبر من المحاور المهمة في تحقيق الأمن الغذائي، لأنه حتى إذا توافرت كميات كافية من الأغذية، فان جميع الأفراد والأسر أو الأسر الزراعية تحتاج إلى فرص الحصول على هذه الأغذية من الناحية المادية و الاقتصادية، وتؤثر جميع خطوات السياسات الزراعية في القدرة على الحصول على الأغذية، إلا أن الخطوات التي تؤثر في ذلك بصورة مباشرة فتشمل في نقل وتداول الأغذية بحيث يمكن إيصالها من مناطق الإنتاج إلى مناطق الاستهلاك بكفاءة عالية وتكاليف منخفضة وبخاصة للفئات الفقيرة في الريف .

المبحث الثاني: تحقيق الأمن الغذائي من وجهة نظر إسلامية

إن توفير الغذاء الكافي والآمن وبصفة دائمة للإنسان غاية سعت إلى تحقيقها البشرية جمعاء منذ ظهورها، وقد تعاقبت الديانات وتعددت معالجتها لهذه المشكلة، إذ كل ديانة أتت بحل لها وفق ما نصت عليه تعاليمها، وما يلاءم الأوضاع والوقت السائد في ذلك المجتمع، إلا أن الدين الإسلامي قد جاء بحلول نافعة ومجدية لهذه المشكلة في أي مكان ولكل زمان، حتى وأن وجهت في بادئ الأمر إلى العرب والمسلمين بصفة خاصة.

المطلب الأول: الأمن الغذائي و الزراعة في الشريعة الإسلامية

إن الله جعل الإنسان خليفة في الأرض ليعمرها، و خلقه لعبادته، و لكي ينهض بما كلف به، سخر له الأرض و ما فيها، حيث قال الله عز و جل: {**هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذَلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ**} [سور الملك، الآية: 15]، وذلك وفق أولويات رتبها الدين الإسلامي على النحو التالي[1]:

-**الضروريات:** و هي التي تحفظ الدين و النفس والعقل والنسل.

- **الحاجيات:** التي تتطلبها الحاجة لأجل التوسعة، ورفع الحرج ودفع المشقة عن الناس.

- **التحسينات:** التي تسهل الحياة وتحسنها، ولكن لا تصعب بتركها.

والغذاء يأتي في مقدمة هذه الأولويات، إذ يعتبر ضرورة بيولوجية و حيوية يصعب الاستغاء عنها، كونها تتعلق بمقدرة الفرد على استمراريته في الحياة، ولا يمكنه القيام بأي نشاط ديني أو دنيوي دون توفره، وفي هذا الإطار نجد أن الإسلام قد اهتم بتوفير الغذاء للجميع، بل عد ذلك من مقاصد الشريعة الإسلامية في الحفاظ على النفس، وجعل حد الكفاية والذي يعتبر توفير الأمن الغذائي أدنى مستوياته، من الدين وأوجب على الدولة والمجتمع توفيره لجميع أفراد الدولة الإسلامية و قد اتخذ لتحقيق ذلك عدة سبل على كافة مستويات البنيان الاجتماعي ابتداءا بالأفراد وإنتهاءا بالدولة، فجعل الإسلام ضمان

[1] حسن يوسف داود، **المصاريف الإسلامية و التنمية الصناعية**، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي للنشر، القاهرة، (1999) ، ص: 29

الاحتياجات الغذائية أو ما يعرف بحد الكفاية (الأمن الغذائي) من واجبات المجتمع و الدولة نحو أفرادها الذين لا يملكون الاحتياجات الأساسية حتى يستقيم أمر الدنيا و الدين[1].

وبهذا يمكن تناول موضوع الأمن الغذائي من وجهة نظر الإسلام كما يلي :

أولا : تعريف الأمن الغذائي والزراعة من وجهة نظر الإسلام

يمكن تعريفهما على النحو التالي:

1- تعريف الأمن الغذائي: و يمكن تفصيل مفهوم الأمن الغذائي إلى ما يلي:

أ- تعريف الأمن :

- **الأمن في اللغة:** من باب أمن و سلم، و هو من الأمن والأمان، وآمنه فهو آمن، وآمنه اطمئن ولم يخف، فهو آمن، وأمين ويقال لك الأمان أي قد أمنتك، وأمن البلد اطمأن فيه أهله، وأمن الشر ومنه سلم[2].

-**أما الأمن في الإسلام:** فله مفهوم واسع يشمل أمن الفرد في الدنيا والآخرة، وأمن الدولة الداخلي والخارجي، بل يتعدى ذلك إلى أمن العالم ككل، بما فيه غير المسلمين سواء أكانوا يعيشون داخل المجتمع الإسلامي أو خارجه، بل يشمل حتى الحيوان والنبات والجماد، وجعل ذلك من مسؤولية الإنسان باعتباره خليفة الله في الأرض المكلف بعمارتها، لذلك جاء المنهج الإسلامي بنظام دقيق تشكله الأحكام الشرعية المستمدة من كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم، ليحقق ذلك من خلال حفظ الكليات الخمس: الدين والنفس والعقل والنسل والمال، والتي تمثل مقاصد الشريعة الإسلامية، فيتحقق الأمن عليها، ومن ثم يأمن الإنسان دنيويا وأخرويا، وداخليا وخارجيا[3] .

- في ذلك قوله تعالى: **{إِذْ يُغَشِّيكُمُ النُّعَاسَ أَمَنَةً مِنْهُ }** [سورة الأنفال، الآية: 11].

- وأيضا قوله تعالى: **{الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ}** [سورة قريش، الآية: 04].

- وقوله تعالى: **{وَالتِّينِ وَالزَّيْتُونِ ﴿١﴾ وَطُورِ سِينِينَ ﴿٢﴾ وَهَـٰذَا الْبَلَدِ الْأَمِينِ ﴿٣﴾ }** [سورة التين، الآية: 2.1].

---

[1] صديق الطيب منير، **المفاهيم الأمنية في مجال الأمن الغذائي**، الندوة العلمية قيم الحماية المدنية في المناهج التعليمية الأمنية ، الرياض، (2008)، ص: 14.

[2] نادية أحمد عمراني، **النظام القانوني للأمن الغذائي العالمي**، الطبعة الأولى، (2014)، الجزائر، ص: 35.

[3] دليلة بوزغار، **نظرية الأمن في الفقه الإسلامي**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإسلامية، تخصص فقه و أصول، جامعة باتنة، الجزائر، دفعة (2011/2010)، ص: 92.

ب – تعريف الغذاء:

– **لغة:** يقصد بالغذاء لغة ما به نماء الجسم و قوامه، و لغذاء بالدال طعام الغذَوة و تغـذى أكـل أول النهار، والغذاء ما يتغدى به من الطعام والشراب ويقال غذوت الصبي باللبن أي ربيته ولا يقال غذيته ولكن يقال غذيته بالتشديد و جمعها أغذية[1].

– **شرعا:** الغذاء أساس لحياة الإنسان ونموه منذ أن كان جنينا في بطن أمه ثم بعد ولادتـه و كبـره وشبابه وشيخوخته حتى موته، ومن الغذاء ينبني الجسم وأنسجته وأعضاؤه وأجهزته، ويتم تعويضـه عما يفقده من أنسجة، كما يقوم الغذاء بتزويد الجسم بالطاقة التي تمكنه من الحركة والنشاط والجري والعمل في مجال الأنشطة المختلفة.

ولما كان حفظ النفس أحد أهم الضرورات الخمس، لم يكن مستغربا اهتمام الإسلام بالوسائل التـي تؤدي إلى اكتمال الصحة كالاهتمام بالغذاء الكامل الصحي السليم والأخذ بأسباب الوقاية، والمبادرة إلى سبل العلاج السليمة إذا ما حدث المرض، وبهذا يقصد بالغذاء الكافي الصحي، الغذاء الذي يؤدي إلـى حالة اكتمال لياقة الإنسان الجسمية، البدنية، الفكرية، العقلية النفسية، العاطفية، والاجتماعية المعيشـية، وليست مجرد خلوه من الأمراض و العاهات[2].

والناظر في كتاب الله، وفي سنة نبيه، يجد آيات و أحاديث كثيرة تعرضت للغذاء وصحته وأهميته مثل قوله تعالى في غذاء الطفل و رضاعته: **{وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ }** [سورة البقرة، الآية: 233].

– وقوله: **{يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالًا طَيِّبًا }** [سورة البقرة، الآية: 168].

– وقوله: **{ كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ }** [سورة الأنعام، الآية: 141].

– وقوله : **{فَلْيَنْظُرِ الْإِنسَانُ إِلَىٰ طَعَامِهِ ﴿٢٤﴾ أَنَّا صَبَبْنَا الْمَاءَ صَبًّا ﴿٢٥﴾ ثُمَّ شَقَقْنَا الْـأَرْضَ شَـقًّا ﴿٢٦﴾ فَأَنبَتْنَا فِيهَا حَبًّا ﴿٢٧﴾ وَعِنَبًا وَقَضْبًا ﴿٢٨﴾ وَزَيْتُونًا وَنَخْلًا ﴿٢٩﴾ وَحَـدَائِقَ غُلْبًـا ﴿٣٠﴾ وَفَاكِهَةً وَأَبًّا ﴿٣١﴾ مَّتَاعًا لَّكُمْ وَلِأَنْعَامِكُمْ ﴿٣٢﴾}** [سورة عبس، الآية: 24–32].

وبهذا يمكن تعريف الأمن الغذائي من المفهوم الإسلامي، بأنه هو ذلك الأمن الذي يركز على البعد العقائدي الذي لا يمكن إغفاله، وهو أن الله تعالى هو الرزاق و لن يترك مخلوقا يطويه الجـوع، وأن

[1] نادية أحمد عمراني، **مرجع سبق ذكره**، ص: 37.

[2] عاطف محمد أبو هربيد، **القواعد الشرعية لسلامة إنتاج و حفظ الغذاء**، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإسلامية، المجلد 20 ، العدد الأول، (2012)، ص:176.

الاستغفار والدعاء يجلبان الرزق، وأن تقوى الله تنميه و تزيده، وبناء عليه فإن المفهوم الإسلامي للأمن الغذائي هو ضمان الحد الأدنى من الضروريات الغذائية لجميع أفراد المتجمع في أي فترة من الزمن، وعرّفه آخرون بأنه ضمان استمرار تدفق المستوى المعتاد من الغذاء الحلال اللازم لاستهلاك المجتمع في أي فترة من الزمن[1].

2-الزراعة شرعا: لما كانت الزراعة ضرورية لتوفير الغذاء وتأمين احتياجات الإنسان منه، فقد حث الإسلام على الاهتمام بها، إذ اعتبرها الركيزة الأساسية في بناء الاقتصاد القوي وتأمين الحياة الكريمة، كما اعتبرها المصدر الأساسي في توفير الغذاء، فقال صلى الله عليه و سلم: (لا يغرس المسلم غرسا ولا يزرع زرعا، فيأكل منه إنسان ولا دابة ولا شيء إلا كانت له صدقة) (رواه البخاري و مسلم)[2] .

ثانيا :الأمن الغذائي و الزراعة عبر الدين الإسلامي

1- الأمن الغذائي عبر الدين الإسلامي: قد تم تناول الأمن الغذائي عبر الدين الإسلامي على النحو التالي:

أ- **الأمن الغذائي في القرآن الكريم:** إن البعد العقائدي للأمن الغذائي يرتكز على ثلاث أسس أولها الإيمان القوي بأن الله هو الرزاق، و أنه لن يترك مخلوقا دون كفايته من الرزق، وثانيها أن الاستغفار والدعاء يجلبان الرزق، وثالثهما أن تقوى الله والالتزام بمنهج الله يجلبان الرزق[3].

وهناك آيات كثيرة لا تعد ولا تحصى قد بينت أن الرزق رزق الله هو يحضره إلى كل من يحتاج إليه، وأن الله سبحانه وتعالى ما خلق النفس، إلاّ وأعد لها ما يحييها ويغنيها من الجوع، وقد لفت القرآن الكريم أنظار البشرية إلى أهمية الغذاء، وتحقيق الأمن الغذائي و جعله عنوانا للحياة السعيدة، فالله سبحانه وتعالى عندما أدخل سيدنا آدم للجنة خاطبه بقوله تعالى: **{إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ ﴿١١٨﴾ وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَضْحَىٰ ﴿١١٩﴾}** [سورة طه، الآية: 118-119]

وقد ربط الله تعالى في كتابه العزيز بين الأمن الشخصي والأمن الغذائي من جهة والعبادة من جهة أخرى، وجعل كل منهما سببا في تحقيق الآخر.

---

[1] محمد محمد الشلش، **منهج الإسلام في تحقيق الأمن الغذائي و مكافحة المجاعة**، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث و الدراسات، العدد 19، (2010)، ص : 194.

[2] مصطفى دسوقى كسبه، **الأمن الغذائي و مقاصد الشريعة**، ندوة من أجل إستراتيجية للأمن الغذائي من الحبوب، جامعة الإيمان، صنعاء، (نوفمبر2008)، ص :37.

[3] عاطف محمد أبو هربيد، **مرجع سبق ذكره**، ص: 177.

فلا أمان لأمة تعاني الجوع والحرمان، كما لا يتحقق الأمن الغذائي والرخاء الاقتصادي والرفاه الاجتماعي والاستقرار لأمة تفتقد إلى طاعة الله تعالى، وتعاني من الحروب والاضطرابات الداخلية والفوضى، قال الله تعالى: (الذي أطعمهم من جوع و آمنهم من خوف) [سورة قريش، الآية: 3-4]، أي نهاهم عن الرحلة وأمرهم أن يعبدوا رب هذا البيت وكفاهم المؤنة[1]، وجعل ذلك من النعم العظيمة التي تستحق الشكر والعبادة لله عز وجل، وتجلى نفس المعنى كذلك في سورة النحل في قوله تعالى: (فأذاقها الله لباس الجوع بما كانوا يصنعون) وقوله عز و جل: (ولنبلونكم بشيء من الخوف والجوع ونقص من الأموال والأنفس والثمرات وبشر الصابرين) [سورة البقرة، الآية: 155].

ب-الأمن الغذائي في السنة النبوية الشريفة: لم تغفل السنة النبوية عن ذكر أهمية الأمن الغذائي في حياة الفرد و الجماعة، وجعله رسول الله صلى الله عليه وسلم ركنا ثالثا من أركان الحياة الآمنة المستقرة إذ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك: (من أصبح منكم آمنا في سربه معافى في جسده، عنده قوت يومه فكأنما حيزت له الدنيا)،[2] ويمثل ذلك بجملة من المواقف والإرشادات والتي من بينها[3]:

- **المحافظة على توازن الأمن الغذائي:** وتمثل ذلك في عدة مواقف والتي من بينها معالجة الاختلال في وضع مبدأ المراقبة الذاتية و السلطانية في حفظ الأمن الغذائي، وقد تمثل ذلك في تفقده صلى الله عليه وسلم لصحة وجودة طعام المسلمين دائما، هذا بالإضافة إلى رد الاعتداء على ممتلكات المسلمين وأموالهم، إذ بعث رسول الله جيشا بقيادة زيد ابن الحارثة لتأديب من اعتدوا وسلبوا مال " دحية الكلبي"، إذ أراد رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يوجه إلى الأعداء جميعا رسالة بأن الإسلام والمسلمين حرمة فمن ينتهكها يستحق التأديب.
- **توفير الغذاء للمسافر و الأسير:** وذلك بأن جعل من ضمن المعاهدات بينه وبين الآخرين من غير المسلمين بأن من يمر بهم من المسلمين فله حق الضيافة عليهم، فاشترط على أهل نجران وتبالة وجرش و أصحاب أيلة، في صلحهم أن يضيفوا رسله.
- **تأسيسه صلى الله عليه و سلم لاستقلالية الموارد الاقتصادية:** بعد أن شيد رسول الله المسجد بالمدينة، اهتم بالجانب الاقتصادي فشيد السوق الإسلامي المستقل، وهو سوق " بني قنيقاع "، وهو

[1] محمد محمد شلش، **مرجع سبق ذكره**، ص : 194.

[2] نادية أحمد عمراني، **مرجع سبق ذكره**، ص: 49.

[3] مباركة نعامة، **مرجع سبق ذكره**، ص: 75.

سوق بعيد عن السوق اليهودية، وما تقوم به من استغلال وكسب حرام، كما أنه حين كان اليهود يبيعون ماء " بئر رومة " للمسلمين، قال رسول الله لأصحابه: (من يشتري بئر رومة فيكون دلوه فيها كدلاء المسلمين فاشتراها عثمان رضي الله عنه) " رواه مسلم في صحيحه".

ج- الأمن الغذائي في سيرة السلف: لم يشهد في تاريخ البشرية أن قضى على الفقر والجوع في ظل دولة أو نظام ما، إلاّ في عهد عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه، والذي كان نتيجة حتمية لعهد ممتد بمائة عام من العطاء في كل مناحي الحياة منذ عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مرورا بالخلافة الإسلامية، إذ كان نظاما قائما على التقرب من الله والتخطيط والمراقبة وحسن التدبر والإدارة الرشيدة[1].

2-الزراعة عبر الدين الإسلامي:

الإسلام دين كامل و شامل للبشر جاء لهدايتهم دنيا وآخرة، لذا كان اهتمامه في كل ما يتصل بالإنسان اهتماما كبيرا، والزراعة باعتبارها مصدر قوت الإنسان وقوام حياته فقد حظيت بقسط كبير من الرعاية والعناية والاهتمام، فقد تناولت الكثير من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية وأعمال الخلفاء الراشدين موضوع الزراعة، ويمكن تناول البعض منها فيما يأتي:

أ- **القرآن الكريم والزراعة:** نجد في القرآن الكريم العناية الكبيرة للزراعة، وما يتصل بها كما وكيفا، كما يتضح مما يلي[2] :

- **بالنسبة للأراضي الزراعية و الموارد المائية الإروائية:** من الآيات التي اهتمت بهذا الجانب نذكر قوله تعالى: **{أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّـهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً إِنَّ اللَّـهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ }** [سورة الحج، الآية: 63]، وقوله أيضا: **{أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا نَسُوقُ الْمَاءَ إِلَى الْأَرْضِ الْجُرُزِ فَنُخْرِجُ بِهِ زَرْعًا تَأْكُلُ مِنْهُ أَنْعَامُهُمْ وَأَنفُسُهُمْ أَفَلَا يُبْصِرُونَ }** [سورة السجدة، الآية: 27]، وقوله سبحانه و تعالى: **{وَاللَّـهُ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً لِّقَوْمٍ يَسْمَعُونَ }** [سورة النحل، الآية: 65].

---

[1] مباركة نعامة، **مرجع سبق ذكره**، ص: 76.

[2] عبد الواحد غرده، **مقومات تحقيق الأمن الغذائي في المنهج الإسلامي**، الملتقى الدولي التاسع حول: استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات و التحديات الاقتصادية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية علوم التسيير، جامعة الشلف، (2014)، ص :05.

▪**بالنسبة للمحاصيل الزراعية:** مثل النبات والحب والثمرات والفواكه بشكل عام ثم بعض أنواع المحاصيل كالزيتون والنخيل والأعناب والعدس والبصل ومنها:

قوله تعالى: **{وَفِي الْأَرْضِ قِطَعٌ مُّتَجَاوِرَاتٌ وَجَنَّاتٌ مِّنْ أَعْنَابٍ وَزَرْعٌ وَنَخِيلٌ صِنْوَانٌ وَغَيْرُ صِنْوَانٍ يُسْقَىٰ بِمَاءٍ وَاحِدٍ وَنُفَضِّلُ بَعْضَهَا عَلَىٰ بَعْضٍ فِي الْأُكُلِ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ }** [سورة الرعد، الآية: 04]، و قوله تعالى: **{وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَاحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ حَتَّىٰ إِذَا أَقَلَّتْ سَحَابًا ثِقَالًا سُقْنَاهُ لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ فَأَنزَلْنَا بِهِ الْمَاءَ فَأَخْرَجْنَا بِهِ مِن كُلِّ الثَّمَرَاتِ كَذَٰلِكَ نُخْرِجُ الْمَوْتَىٰ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ }** [سورة الأعراف، الآية: 57].

▪ **بالنسبة للثروة الحيوانية:** ومن الآيات التي تحدثت على الثروة الحيوانية، قوله تعالى: **{وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَافِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ﴿٥﴾ وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ ﴿٦﴾ وَتَحْمِلُ أَثْقَالَكُمْ إِلَىٰ بَلَدٍ لَّمْ تَكُونُوا بَالِغِيهِ إِلَّا بِشِقِّ الْأَنفُسِ إِنَّ رَبَّكُمْ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿٧﴾}** [سورة النحل، الآية: 5-7].

▪ **بالنسبة للنشاط الزراعي:** مثل الحرث والزراعة والحصد والصيد ومن الآيات التي ذكر فيها هذا النشاط، قوله تعالى: **{أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَحْرُثُونَ ﴿٦٣﴾ أَأَنْتُمْ تَزْرَعُونَهُ أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ ﴿٦٤﴾}** [سورة الواقعة، الآية: 63-64].

ب – السنة النبوية الشريفة و الزراعة: على غرار الهدى القرآني جاءت السنة النبوية محتفية بالزراعة، مبرزة لأهميتها، مقدمة العديد من الحوافز و التشريعات للنهوض بها، ومن الأحاديث الشريفة المحفزة لممارسة الزراعة قوله صلى الله عليه و سلم: (ما من مسلم يغرس غرسا أو يزرع زرعا فيأكل منه إنسان أو سبع أو طير إلاّ كان له صدقة) [متفق عليه].

كما أن السنة النبوية تأمر بمداومة الزرع والغرس حتى في ظل الظروف غير الملائمة أو القاسية يقول صلى الله عليه وسلم: (لأن قامت الساعة وفي يدى أحدكم فسيلة فإن استطاع ألا تقوم حتى يغرسها فليفعل فإن له بذلك أجرا). [رواه البخاري].

وفي سبيل توسيع الرقعة الزراعية، قدمت السنة النبوية أقوى حافز دنيوي، وديني لمن يقوم باستصلاح أرض و زراعتها، وهو تَملك الأرض، إضافة إلى ماله في ذلك من الأجر يقول صلى الله عليه وسلم: (من أحيا أرضا ميتة فهي له)[1].

[1] عبد الواحد غرده، **مرجع سبق ذكره**، ص : 07.

ج- سيرة الخلفاء الراشدين والزراعة: قد اهتم الخلفاء الراشدون بالزراعة وتطويرها وإحياء الأرض، حيث يقول الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه في توجيهاته لبعض ولاته (أن الله قد استخلفنا على خلقه لنسد لهم جوعهم، ونستر عورتهم، ونوفر حرفتهم .....)[1] .

المطلب الثاني: القيم و السلوك الإسلامية المؤثرة على الأمن الغذائي

هي مجموعة من لقيم والسلوك التي تحكم في سلوك الطلب على الغذاء، كما أنها تتحكم في سلوك المستهلك المسلم على السلع والخدمات المختلفة بما فيها الغذاء، ويمكن تقسيم هذه القيم إلى مجموعتين، أولها قيم تؤثر في إطار التحليل على المستوى الجزئي عن طريق تأثيرها في سلوك المستهلك، وفي العادات الغذائية للفرد أو للأسرة وثانيها قيم تؤثر في إطار التحليل على المستوى الكلي من خلال تأثيرها في النمو السكاني والتكامل الاجتماعي.

أولا: القيم الإسلامية المؤثرة على الأمن الغذائي : ويندرج ضمنها ما يلي:

1- القيم الإسلامية المؤثرة في إطار التحليل على المستوى الجزئي

ومن أهم هذه القيم الإسلامية ما يلي:

أ- **طلب الحلال:** إن القاعدة الشرعية التي تحكم التعامل مع مكونات الطبيعة، وما أوجده الله عز وجل فيها هي أن الأصل في الشيء الإباحة، لقوله تعالى: **{يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ }** [سورة المائدة، الآية: 04]، ومعنى هذا المبدأ أن الإباحة هي الأصل فيما فيه نفع للناس، ويستثنى من دائرة الحلال ما ورد نص على تحريمه مثل النجس والضار والمسكر، وكل ما تعافه النفس السوية ولا تستطيبه من الأوساخ والقاذورات[2]، حيث قال الله تعالى: **{ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ }** [سورة الأعراف، الآية: 175].

وبهذا لا يستطيع الفرد المسلم طلب السلع المحرمة شرعا من المأكولات والمشروبات مثل لحم الخنزير والدم والميتة والخمور، وذلك تنفيذا لأمر الله سبحانه و تعالى لعبادة المؤمنين بالأكل من طيبات ما رزقهم من السلع الحلال، لذلك فإن طلبهم على الغذاء لا يتضمن هذه السلع المحرمة شرعا، وعليه فإن المستهلك المسلم يأكل الحلال لأنه ما لم يكن حلالا فلن يأكله، وهذا يهذب الطلب على

[1] مجذاب بدر عناد و آخرون، **تحليل مؤشرات الأمن الغذائي في الدول الإسلامية في مجال إنتاج الحبوب واللحوم**، مجلة الأندلس العلمية، المجلد (03)، العدد 06، (2011)، ص : 232.

[2] عاطف محمد أبو هربيد، **مرجع سبق ذكره**، ص: 187.

الغذاء، وينعكس تمسك المستهلك المسلم بطلب الحلال في الاختلاف بين ميزانية المستهلك المسلم وميزانية مستهلك يحتسى الخمر، والسلع الضارة بالصحة مثل السجائر، ومنه فإن ميزانية المستهلك المسلم تحقق نفس المستوى الغذائي مع توفير فائض ينفق على السلع المفيدة من الناحية الغذائية لدى المستهلك المسلم.

ب- عدم الإسراف والتبذير في الاستهلاك الغذائي: وقد أمر الإسلام بالاقتصاد والاعتدال في الاستهلاك الغذائي و الإسراف منهى عنه شرعاً، وفيه مضرة للعقل والدين ويجوز للإنسان أن يأكل ويتمتع على ألا يتجاوز أمر الله، لذا نهى القرآن الكريم عن الإسراف والتبذير في الاستهلاك الغذائي سواءًا على مستوى الأفراد أو على مستوى المجتمع وكذلك نظرا للآثار السيئة للبذخ والترف في الاستهلاك الغذائي، والتي بدورها تسبب مشاكل أخرى لفئات من الناس ولأجيال قادمة[1].

ج - الرشد: ويقصد به التوسط بين الإسراف والتعتير، وينبع الرشد في استهلاك الغذاء من العقيدة الإسلامية لحديث الرسول صلى الله عليه وسلم: (المسلم يأكل في معي واحد والكافر يأكل في سبعة أمعاء) [رواه مالك والبخاري ومسلم و بن ماجه]، وينعكس الرشد في إعطاء الأولوية في سلم تفضيل الطلب على الغذاء لسلع الضرورات الأساسية من الغذاء أولاً ثم بعد ذلك يتم طلب سلع الحاجيات الغذائية، فسلع الكماليات الغذائية، دون أن يصل سلم تفضيل الطلب على الغذاء للمستهلك المسلم إلى حد الإسراف، ومسألة سلع تفضيل السلع الغذائية على أسس رشيدة معروفة ومؤكدة بأدلة من القرآن والحديث والنتيجة النهائية للسلوك الرشيد بالمفهوم الإسلامي ستنعكس على هيكل رشيد للطلب على الغذاء يستبعد المحرمات، ويعطى أولوية وأهمية نسبية أكبر للسلع الأكثر نفعا للمستهلك مما ينعكس أيضا على حجم معتدل للطلب على الغذاء بالمقارنة بما هو سائد في غياب هذا الرشد.

2 - القيم الإسلامية المؤثرة في إطار التحليل على المستوى الكلي: ومن ضمنها ما يلي[2]:

أ- تشجيع الإسلام على زيادة السكان: حيث يشجع الإسلام المسلمين على زيادة أعدادهم، كما يأمرنا الرسول صلى الله عليه وسلم بالتناسل والتكاثر، بما يؤدي إلى زيادة معدلات النمو السكاني، والتي تؤدي إلى زيادة الطلب على مختلف السلع والخدمات بما فيها الطلب على الغذاء، وهذا أمر نافع بشرط أن تؤدي الزيادة السكانية إلى زيادة الناتج الكلي من السلع الغذائية من جانب آخر، ومن وجهة النظر الاقتصادية، فإن العنصر السكاني في حد ذاته لا يعوق زيادة الناتج الحقيقي من الغذاء أو غيره، حيث

[1] السيد محمد السريتي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 130.

[2] **نفس المرجع السابق**، ص ص : 134-135.

تؤدي الزيادة السكانية إلى اتساع حجم السوق، وبالتالي إنتاج المزيد من السلع والخدمات بما فيها الغذاء، الأمر الذي يسهم في رفع معدلات التنمية الاقتصادية، ومنه فإن زيادة السكان لا يعوق عملية التنمية من منظورها الإسلامي، بل تعتمد عليه.

ب – التكافل الاجتماعي: ما هو إلا صورة من صور التضامن و التعاون بين أبناء المجتمع سواء كانوا أفرادًا أو جماعات، حكاماً أو محكومين، وذلك بدافع وجداني ينبع من الالتزام بقيم العقيدة الإسلامية الصحيحة لعيش الفرد في كفالة المجتمع، ومسألة التكافل الاجتماعي معروفة و مؤكدة بأدلة من القرآن والحديث، فالتكافل الاجتماعي في الإسلام قائم على أساس فريضة الزكاة، إذ قام الزكاة في العصر الإسلامي الأول بدور فعّال في تقليل الفروق بين الفئات الاجتماعية المختلفة، وكان أهم أهدافها هو ضمان حد أدنى لمعيشة كل فرد، والحد الأدنى للمعيشة الذي تكفله الزكاة ليس حد الكفاف كما في الفكر الوضعي، إنما هو حد الكفاية، وهو ما يكفل للفرد عيشا كريما في حدود الاحتياجات الأساسية من ضروريات الحياة الملائمة، ومنه فالزكاة تتضمن إعادة توزيع الدخل القومي من الفئات القادرة إلى الفئات الأقل قدرة، وبالتالي يزيد الدخل الحقيقي للفئات الفقيرة ويزيد طلبها على الغذاء، ومن ثم زيادة طلب المجتمع على الغذاء.

ثانيا: السلوك الإسلامية المؤثرة على الأمن الغذائي : وهي مجموعة من السلوك الإسلامية تحكم عادات الغذاء، ومن ثم تؤثر في الطلب على الغذاء، ومن أهمها:[1]

1– المستهلك المسلم يطلب الغذاء في إطار الأسرة: فطلب المسلم الغذاء ليس فقط بهدف تحقيق أقصى منفعة لنفسه من وراء إنفاق دخله على مختلف السلع والخدمات بما فيها إنفاقه على الغذاء، وإنما يهدف طلب المستهلك المسلم على الغذاء تحقيق أقصى منفعة لنفسه ولغيره ولمن هو مسؤول عن رعايتهم من أهل بيته و أقاربه، وبهذا فإن الطلب على الغذاء لن يكون طلبا فرديا بل يأخذ في الحسبان الوحدة الاجتماعية ممثلة في العائلة، أو ما هو أكبر منها بكثير وهم أهل الحي أو القرية.

2 – التسمية على الطعام و الاجتماع عليه: فكلاهما يقلل من احتياجات الغذاء للفرد بأن يجعل القليل من الطعام يؤتى أثر الكثير منه، وهذه مسائل عقائدية لن يصدقها إلا مؤمن، لقد ورد في أكثر من حديث لرسول الله صلى الله عليه وسلم أن التسمية على الطعام تبعد الشيطان عنه فتجعل القليل منه بركة في الجسم مثل الكثير والعكس صحيح، أما الاجتماع على الطعام فإن فيه بركة، وقد وردت عدة

[1] **نفس المرجع السابق**، ص ص : 135–137 بتصرف.

أحاديث لرسول الله في أن الله عز وجل يبارك في الطعام بالاجتماع عليه والأكل في القصعة الواحدة، وعليه فإن الرغبة في الاجتماع على الطعام في الأسرة والأصحاب سوف يولد قيمة اجتماعية عالية مصدرها تكافل أفراد المجتمع الإسلامي، ويترتب عليها توفير في الطعام، ومن ثم يقلل الطلب على الغذاء.

3- عدم ترك بقايا طعام في الأواني: فمن السلوك الاجتماعي الذي حض عليه النبي صلى الله عليه وسلم عدم ترك أي بقايا للطعام في الصفحة التي يأكل فيها الإنسان ولعق الأصابع وعدم إلقاء الطعام بحجة أنه سقط على الأرض وإلقاءه دون استهلاك والاستفادة منه.

4- رضاعة الطفل في عامين: ومن السلوك الأساسي الذي حض الله عليه بأهمية بالغة هو رضاعة الطفل لمدة عامين، وهذا السلوك الإسلامي يعطي الطفل المسلم مستوى غذائي أفضل، مع توفير فائض في ميزانية المستهلك المسلم ينفق على السلع المفيدة من الناحية الغذائية لدى المستهلك المسلم.

وبصفة عامة، المجتمع الإسلامي الذي يطبق الشريعة الإسلامية، ويتمسك معظم أفراده بالقيم وبالسلوك الإسلامي سوف يرشد استهلاكه من الغذاء، مما يقلل من معدل نمو الطلب على الغذاء فيه، الأمر الذي يسهم في حل مشكلة الأمن الغذائي.

المطلب الثالث: الأساليب الإسلامية لتحقيق الأمن الغذائي

إن تحقيق الأمن الغذائي من وجهة نظر الإسلام تستوجب تضافر مجموعة من الوسائل الدينية والاقتصادية التنموية، يمكن ذكرها فيما يلي:

أولا: الوسائل الدينية: ويمكن هنا أن نشير إلى بعض الوسائل والتشريعات الفقهية والدينية التي يمكن بها الحد من المجاعة وتحقيق التضامن والتكافل ومنها الأمن الغذائي منها:

- **تشريع العبادات و سائر الطاعات:** حيث إن كثيرا من العبادات تساهم أو تساعد على تحقيق الأمن الغذائي، ومن ذلك ما يأتي:

أ - **الزكاة الواجبة:** جعل الإسلام أول مصارف الزكاة والتي هي الركن الثالث من أركان الإسلام، للفقراء وهم الذين لا يجدون شيئا من الكفاية أو يجدون بعض الكفاية دون النصف، قال الله تعالى: **{إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ }** [سورة التوبة الآية: 60]، وقال رسول الله

صلى الله عليه و سلم " إن الله فرض على أغنياء المسلمين في أموالهم بقدر الذي يسع فقراءهم، ولن يجهد الفقراء إذا جاعوا أو عروا إلا بما يصنع أغنياؤهم، ألا وإن الله يحاسبهم حسابا شديدا و يعذبهم عذابا شديداّ"، وقد حافظ الخلفاء من بعد رسول الله صلى لله عليه وسلم على تأمين الاحتياجات الغذائية الضرورية وعرف ذلك في عهد مروان بن الحكم بطعام الجار، حيث يعطى للمحتاجين في شكل صكوك يستلمونه من بيت المال، وكان بيت المال فيه مخازن للطعام تصرف للمحتاجين وقت الحاجة، وهذا ما يعرف في الوقت الراهن في البلدان الغربية ببرامج الضمان الاجتماعي أو كوبونات الطعام، والتي تهدف في المقام الأول لضمان الحد الأدنى من الأمن الغذائي[1].

ب – أخلاق إسلامية يفرضها و يحث عليها الإسلام: هناك الكثير من الأخلاق الإسلامية التي تخص الفرد، يمكن أن تساهم في المساعدة على تحقيق الأمن الغذائي و أهمها[2]:

▪**صدقة الفطر:** وهي فرض عند الجمهور، ودليلهم ما روى ابن عمر – رضي الله عنه – قال: فرض رسول الله – صلى الله عليه و سلم – زكاة الفطر صاعا من تمر أو صاعا من شعير على العبد والحر والذكر والأنثى والصغير والكبير من المسلمين وأمر بها أن تؤدى قبل خروج الناس إلى الصلاة.

▪**الصوم:** و ذلك أن فيه توفير للمواد الغذائية، وهو مدرسة تعود الإنسان على الصبر في مواطن الجوع والقحط، ولهذا المعنى شرع الله الصيام.

▪**صلاة الاستسقاء:** الاستسقاء لغة طلب سقي الماء، و شرعا طلبه من الله عز وجل عند حصول الجدب على وجه الخصوص، ومن السنة الدعاء عند الحاجة إلى الغيث، وقال الله تعالى في ذلك: **{وَهُوَ الَّذِي يُنَزِّلُ الْغَيْثَ مِنْ بَعْدِ مَا قَنَطُوا وَيَنْشُرُ رَحْمَتَهُ وَهُوَ الْوَلِيُّ الْحَمِيدُ }** [سورة الشورى، الآية: 28].

▪**الاستغفار والدعاء:** فقد أخبر الله تعالى بأن الاستغفار و الدعاء سبب في زيادة الرزق و الخيرات قال تعالى: **{وَيَا قَوْمِ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا وَيَزِدْكُمْ قُوَّةً إِلَى قُوَّتِكُمْ وَلَا تَتَوَلَّوْا مُجْرِمِينَ }** [سورة هود، الآية: 52]. إذ أن تمسك المجتمع بالدعاء والاستغفار يعطي الفرد المسلم السكينة والهدوء التي تمكنه من العمل لجلب قوته و طعامه.

▪**صدقات التطوع:** فالواجب على المسلم أن ينظر إلى الفقراء بعين العطف والرحمة وخاصة في أوقات نقص الغذاء، وأن يكثر من الإنفاق والتبرع وصدقات التطوع، وقد حث الله على ذلك في قوله: **{**

[1] صديق الطيب منير، **مرجع سبق ذكره**، ص: 14.

[2] عاطف محمد أبو هربيد، **مرجع سبق ذكره**، ص: 188

وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ } [سورة البقرة، الآية: 03]، وقول رسول الله: (والصدقة تطفئ الخطيئة كما يطفئ الماء النار)(رواه الترمذي).

وبهذا فإن الإسلام يعزز التكافل ويحث عليه، وما يعززه أيضا الأضحية والعقيقة والنذر والهدي والكفارات والصدقات بأنواعها وغير ذلك من الشعائر التعبدية التي شرعت في مصلحة الفقراء.

▪**الكفارات:** وسمي كفارة لأنها تكفر الذنب أي تستره، وهي ملحقة بالصدقات والحكم من مشروعيتها كثيرة منها إعانة الفقير والمسكين، وفي ذلك قوله تعالى: **{لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ }** [سورة المائدة، الآية: 89].

▪**تشريع الفدية:** فتجب الفدية على من عجز عن الصيام لكبر أو مرض لا يرجى برؤه و ذلك لقوله تعالى: **{ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ }** [سورة البقرة، الآية: 184].

▪**وهناك أخلاق إسلامية أخرى تدخل في شخصية المسلم منها:** إقامة حدود الله والمواساة والزهد والتقشف والقناعة والعفاف والصبر والتحمل، وكلها تعمل على التعقل في الاستهلاك وتساهم في تحقيق ولو القليل من الأمن الغذائي.

ثانيا: الوسائل الاقتصادية الإسلامية:

إن تحقيق الأمن الغذائي من وجهة نظر الإسلام تستوجب تصحيح وتكييف وتبنى عدة عناصر، فبالإضافة إلى ما جاء به الاقتصاد الوضعي، فهو يضيف ما يلي:

1 – نظرة الإسلام إلى العمل و أثره على تنمية الإنتاج الزراعي: ينظر الإسلام إلي العمل كنوع من العبادة و يعتبره سنة من سنن الأنبياء، فهو يحث على العمل و الكسب و يعتبرها واجبا على كل شخص قادر، يقول الله تعالى: **{وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ }** [سورة التوبة، الآية: 105]، و يقول أيضا: **{فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ }** [سورة الجمعة، الآية: 10].[1]

كما على الإنسان أن يلتزم بما أمره الله سبحانه وتعالى من إعمار الأرض الذي جعله مستخلفا فيها، وذلك عن طريق اكتشاف منابع الثروة والمصادر الطبيعية، وبذل الجهد لاستغلال ما فيها بما يحقق مصلحته ومصلحة المجتمع والإنسانية، بالإضافة إلى أن المنهج الإسلامي يحمل في طياته مجموعة من

[1] عبد الواحد غرده، **مرجع سبق ذكره**، ص : 08.

التسهيلات التي تساعد على نجاح التنمية الزراعية، فقد أتاح للفرد سبل التكاسب عن طريق نشر نطاق الملكية الخاصة وأتاح فرص التملك لكل قادر على استثمار ما يملك، كما عمل على تعبئة الطاقات البشرية للمجتمع ودفعها في مجالات الإنتاج المختلفة مثل دفعها لاستصلاح الأراضي الموات التي يمتلكها من يستصلحها[1].

2 – التنمية الزراعة: وذلك عن طريق تشجيع الزراعة والمحافظة على المزروعات وتشجيع الاستثمار الزراعي عن طريق:[2]

أ– **المغارسة لتعمير أراضي البور:** من بين محفزات العامل المشاركة في النتيجة، وقد سبق الإسلام إلى ذلك من خلال المغارسة وهي عند مالك أن يعطي رجل أرضه على أن يغرس فيها عدد معلوم من الثمار، فإذا استحق الثمر كان للغارس جزء من الأرض، وهذا يعني أن الدولة تمنح أراضي غير مستصلحة مثل أراضي البور، لمن يستصلحها بغرس الأشجار المثمرة فيها، وعندما تصل مرحلة الإنتاج تمنحه جزء من الأرض بأشجارها على سبيل التمليك جزاءا له، أما الجزء الباقي فللدولة حرية التصرف فيه، وهذا بغرض تحفيز الإنتاج لدى المزارعين و زيادة توسيع رقعة الأراضي الصالحة للزراعة.

ب –المساقاة: هي إحدى وسائل الاستغلال وهي في جوهرها عقد بين أصحاب الأرض والعامل عليها، يقوم العامل بسقي الأرض وله جزء مما يخرج من الأرض، وبهذا تساعد هذه الطريقة على مضاعفة الإنتاج من خلال الاستغلال من طرف العامل المجتهد الذي يسعى إلى زيادة جهده لمضاعفة ربحه في النهاية.

ج – المزارعة: هي المعاملة على الأرض ببعض ما يخرج منها والبذر على صاحب الأرض، وبالتالي هي عقد بين مالك الأرض والعامل، يتعهد فيها المالك بتقديم الأرض والبذور اللازمة، كما يتعهد العامل بزراعتها واقتسام المحصول حسب ما أنفق عليه من نِسب.

د –الإجارة: وهي عقد يقدم فيه مالك الأرض لشخص آخر يقوم ليستثمرها لصالحه بالزراعة مقابل قيمة نقدية متفق عليها بين المالك والمستأجر خلال مدة زمنية معينة.

3 – منع الاحتكار ومحاربته: يعرف الاحتكار بأنه أن يشتري طعاما في بلد، و يمتنع عن بيعه مع حاجة الناس إليه، وذلك يضر بالناس وهو فعل محرم، لأن فيه إضرارا بالعامة، وهذا ظلم لا ترضاه

[1] **نفس المرجع السابق**، ص: 09

[2] مباركة نعامة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص : 76–77.

الشريعة الإسلامية، وقد وردت أحاديث كثيرة تنهى عن هذا الفعل، ومنها قوله صلى الله عليه و سلم: " من احتكر فهو خاطئ " [رواه مسلم][1].

4 – دور الدولة في الإسلام من العوامل المساعدة على معالجة مشكلة الأمن الغذائي: تلعب الدولة في الإسلام دورا مهما في عملية التنمية الاقتصادية، لكنه لا يصل إلى حد تقرير الأولويات الاجتماعية، والحلول مكان الفرد في الحياة العامة، بل تعمل على معاونة أعضاء المجتمع في أداء واجباتهم، فلها حق مباشرة بعض أوجه النشاط الاقتصادي و لها حق التأميم ونزع الملكية لتحقيق المنافع العامة، لكن ذلك التدخل يعتبر أصلا ثانيا لأن الأصل الأول هو الحرية، وبهذا فعلى الدولة أن تعمل على توفير الضروريات الأساسية التي تمثل الحد الأدنى من مستوى المعيشة، و التي تتمثل في توفير كل من الغذاء والمسكن والملبس الضروري،لأفراد الطبقة الفقيرة من أبناء المجتمع الإسلامي و ذلك على أن تبلغ حد الكفاية لا حد الكفاف، بما تغنيهم ذل السؤال، وأول ما تقوم به الدولة هو توفير فرص العمل اللازمة لكل فرد، وذلك بتهيئة وسائل العمل لكي يستطيع الأفراد المساهمة في النشاط الاقتصادي للمجتمع، ومن هنا يمكن للأفراد الحصول على قوت يومهم والعيش الكريم من ثمرة أعمالهم[2].

5 – تكوين مخزون استراتيجي من الغذاء: يمكن للدولة الإسلامية أن تسعى إلى تكوين مخزون غذائي من الفوائض الغذائية على مستوى العالم الإسلامي، وذلك بهدف تقليل تكلفة المخزون بتوزيعها على عدة دول و الوصول في النهاية إلى تحقيق اكتفاء ذاتي جماعي وتعاوني في مواجهة الطوارئ الغذائية[3]، ويمكن الاستدلال على ذلك بقصة سيدنا يوسف عليه السلام والتي ذكرت في القرآن الكريم.

6 – تحقيق التكامل الاقتصادي: وذلك عن طريق تحقيق الشراكة والتعاون وتبادل الخبرات بين الدول العربية و الإسلامية، والأصل في ذلك قوله تعالى: { وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ } [سورة المائدة، الآية: 2]، فبعض هذه الدول يملك الأيدي العاملة والمساحات الشاسعة من الأراضي الزراعية، كما يملك وفرة في المياه، ولديه خصوبة في التربة، كالسودان والعراق وسوريا والصومال وتركيا، لكنها لا تملك رأس المال اللازم لتحقيق النمو الاقتصادي، وهذا المال يفيض عند دول أخرى تشح فيها المياه و التربة والعمالة كدول الخليج العربي،

[1] محمد محمد الشلش، **مرجع سبق ذكره**، ص: 219.

[2] عبد الواحد غرده، **مرجع سبق ذكره**، ص: 11.

[3] مباركة نعامة، **مرجع سبق ذكره**، ص: 77.

فبتعاون هذه الدول يتحقق التكامل الاقتصادي ومنه الزراعي، ويزيد الإنتاج وتتحرر هذه الدول من التبعية الغربية، ويفهم هذا من حديث الرسول صلى الله عليه وسلم الذي حث فيه على التعاون والمواساة في الزراعة والثمرة بغية تحقيق التكامل الزراعي، إذ قال: " من كانت له أرض فليزرعها، أو ليمنحها أخاه، فإن أبى فليمسك أرضه" [رواه مسلم][1].

وبهذا فإن الدين الإسلامي قد عالج موضوع الأمن الغذائي وسبل تحقيقه من عدة جوانب، منها ما هو خاص بشخصية الفرد المسلم، أو بأعماله أو بالوسط الذي يعيش فيه وتجاوز ذلك إلى درجة التكامل بينه وبين أخيه المسلم وفي دولة أخرى.

[1] محمد شلش، **مرجع سبق ذكره**، ص: 216.

المبحث الثالث: أسباب نقص الغذاء في العالم وجهود الحد منها

تتعد أسباب عدم الأمن الغذائي على المستوى المحلي وعلى المستوى العالمي بدرجة كبيرة، حتى يصعب التأكيد على مجموعة من التفسيرات دون غيرها، ولا يخلو الأمر من تحيز في كثير من أنواع التحليل لسبب أو لمجموعة من الأسباب، ولكن رغم اختلاف وجهات النظر ونتائج الدراسات المتخصصة في هذا المجال، فإنه يمكن تحديد بعض المداخل لمجموعات رئيسية من التفسيرات وتفاقم حالة عدم الأمن الغذائي في الدول النامية كما أن المجتمع الدولي لم يبقى دون حراك، فقد كانت هناك الكثير من الجهود الدولية للمحاولة من التخفيف من حدّة المشكلة.

المطلب الأول: أسباب نقص الغذاء في الدول النامية

يمكن تقسيم هذا المطلب إلى جانبين مهمين أولهما الأسباب المختلفة التي أدت إلى استمرار ارتفاع عدد ناقصي الغذاء في العالم، وخاصة في الدول النامية ورغم ما بذل للحد من ذلك، وثانيهما التطرق إلى نتائج تضخم هذه الأسباب، والذي نتج عنه الأزمة الغذائية العالمية 2008.

أولا: الأسباب الرئيسية التي أدت إلى استمرار عدد ناقصي الغذاء في العالم: تقسم هذه الأسباب إلى:

I- عدم الأمن الغذائي لفشل السياسات على المستوى القومي:

طبقا لهذا المدخل، ومع عدم إهمال دور التغيرات والأسباب الأخرى المرتبطة بعدم التوازن بين النمو السكاني ونمو الغذاء والمرتبطة بحالة الجفاف والتقلبات المناخية، فإن المسؤولية الرئيسية في عدم الأمن الغذائي تقع على عاتق حكومات الدول النامية التي تسببت سياساتها الاقتصادية الكلية (الزراعية والاجتماعية والمالية والسعرية والتجارية) في تعقيد المشكلة بالصورة الراهنة، كما أن هذا التفسير لحالة عدم الأمن الغذائي يعتبر أكثر التفسيرات اقترابا من الواقع، وفي هذا المجال أو التفسير يمكن أن نذكر ما يلي:

1 - خطأ في إستراتيجية التنمية (التصنيع على حساب الزراعة و التنمية الزراعية):

من الملاحظ أن معظم خطط و برامج التنمية في الكثير من الدول النامية في العقود الثلاث السابقة، قد ركزت على سياسة التصنيع (والتصنيع بأي ثمن) حتى أنها دخلت دون مقومات ضرورية لصناعات ثقيلة وصناعات بترو كيماوية وصناعات هندسية (إستراتيجية التصنيع لإحلال الواردات)، هذه الإستراتجية للتصنيع غير الملائمة والتي فشلت في النهاية في كثير من الدول النامية وأثرت سلبا

على تنمية القطاع الزراعي والاهتمام بالإنتاج الزراعي الغذائي، إذ افترضت الأسس النظرية لهذه الإستراتيجية أنه مع استمرار قدرة القطاع الزراعي (التقليدي) على مد الحضر والصناعة بالغذاء، وبالأيدي العاملة الرخيصة، يمكن زيادة تراكم رأس المال للتصنيع وتطوير الصناعة، مما سوف ينعكس بدوره على القطاعات الأخرى و منها القطاع الزراعي، بمعنى أن إمكانية النمو في القطاع الصناعي أكبر منها في الزراعة، وأن الصناعة هي التي سوف تقود التنمية الزراعية، وبهذا أثبت خطأ هذا المدخل للتنمية، وانعكس سلبا على القطاع الزراعي، وبالتالي على الإنتاج واستهلاك الغذاء في الدول النامية وخاصة الفقيرة[1].

2 – خطأ السياسات الاقتصادية الكلية و السياسات الزراعية بصفة خاصة:

يشمل هذا التفسير الانخفاض في الأداء الزراعي الناتج عن فشل السياسات الاستثمارية وسياسات التسعير والسياسات المالية والتجارية والإنتاجية[2]:

أ – **السياسة الاستثمارية:** إن السياسات الاستثمارية في معظم الدول النامية قد غالت في فترة الستينات والتسعينات في محاباة كل من القطاع الصناعي والقطاع الخدمي على حساب النشاط الزراعي، الذي حُرم من أي استثمارات جديدة.

ب – السياسة التجارية: إن أغلب السياسات التجارية، التي أتبعت في الدول النامية في السنوات السابقة عمدت إلى حماية الصناعات المحلية، مما أدى في النهاية إلى تحمل المنتجين المحليين للغذاء بضرائب ضمنية عالية، أثرت إلى حد كبير على حوافز الإنتاج لديهم.

ج – السياسات السعرية وغير السعرية: إن من أهم وظائف الأثمان على مستوى الاقتصاد القومي وعلى المستوى القطاعي، وكذلك على مستوى المجتمع ككل، وهي تلك الوظائف التوزيعية للدخول والوظائف التخصصية للموارد، فالوظائف التخصصية تتمثل في دور العلاقات السعرية للمدخلات والمخرجات في تخصيص الموارد الإنتاجية وعناصر الإنتاج بين القطاعات المختلفة، وكذلك بين الأنظمة المختلفة داخل القطاع، فالأسعار النسبية للمنتجات الزراعية والمنتجات الصناعية تحرك الموارد بين القطاعين، كذلك نفس الشيء يمكن أن يحدث داخل القطاع الواحد، حيث تحرك الأسعار النسبية للموارد وعناصر الإنتاج من إنتاج المحاصيل الزراعية الغذائية إلى المحاصيل الزراعية غير

[1] أحمد رمضان نعمة و آخرون، **اقتصاديات الموارد و البيئة**، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، (2007)، ص: 235.

[2] نفس **المرجع السابق**، ص: 236.

الغذائية، كذلك فإن لجهاز الأثمان أيضا وظائف توزيعية هامة، حيث تؤثر العلاقات السعرية في توزيع الدخل بطريقة غير مباشرة بين الفئات المختلفة وبين المناطق المختلفة، من الريف إلى الحضر مثلا، فعندما تُحدد العلاقات السعرية للمنتجات والموارد المختلفة، بحيث تميل إلى جعل مدخلات الإنتاج لفئة أو منطقة أخرى، في حين يحدث محاباة للفئة الأولى على حساب الفئة أو المنطقة الثانية.

د – السياسة الإنتاجية في الدول النامية: أدت العلاقات إلى اتجاه تخصيص الموارد بما يتماشى مع الربحية النسبية لكل محصول، وانعكس أثر هذا في النهاية على التركيب المحصولي على المستوى القومي، وهكذا تم التوصل على مستوى الاقتصاد القومي إلى تركيب محصولي (مساحات منزرعة من كل محصول) غير ملائم من وجهة النظر الاقتصادية والاجتماعية أيضا، لم يكن هذا التركيب المحصولي في معظم الحالات بالصورة التي تلاءم حل مشكلة العجز الغذائي، فقد زادت مثلا المساحات المزروعة من المحاصيل غير الغذائية ذات الأرباح المرتفعة على حساب المساحات الزروعة قمح وقصب السكر، وبالإضافة إلى هذه الميزة الأساسية، التي يتميز بها الإنتاج خاصة في الدول النامية هناك مميزات أخرى أهمها[1]:

- الفقر وعدم إمكانية الوصول إلى الغذاء، غالبا ما يؤدي إلى ارتفاع البطالة و عدم وجود أعمال لائقة، وغياب نظام الحماية الاجتماعية، والتوزيع غير المنصف للموارد الإنتاجية كالأرض، المياه، والائتمان والمعرفة، وعدم وجود قوة شرائية لدى العمال ذوي الأجور المنخفضة وفقراء الريف والحضر وانخفاض إنتاجية الموارد، وعدم النمو في الإنتاج الزراعي.
- عدم وجود نظام تجري متعدد الأطراف منفتح و غير تمييزي ومنصف، وشفاف يشجع الزراعة والتنمية الريفية في البلدان النامية، ساهم في انعدام الأمن الغذائي في العالم.
- انعدام الأمن المستمر لحيازة الأراضي والحصول على الأراضي والمياه، وموارد طبيعية أخرى وبخاصة المزروعات.
- عدم كفاية الاستثمارات الدولية والوطنية في القطاع الزراعي والبنية التحتية الريفية، وبخاصة لمنتجي الأغذية على نطاق صغير.
- عدم إمكانية وصول المنتجين إلى التكنولوجيات والمدخلات، والمؤسسات ذات الصلة.
- عدم وجود بنية تحتية ملائمة لتقليص خسائر ما بعد الحصاد، وتوفير الوصول إلى الأسواق.

[1] **الإطار الإستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية**، الدورة 39، لجنة الأمن الغذائي العالمي، روما، (2012)، ص:09

- مستويات عالية من هدر الغذاء وغياب المساعدة الفنية الشاملة لمنتجي الأغذية.

3 – التدخلات الحكومية و زيادة تعقد المشكلة الغذائية: تضطر في الكثير من الحالات حكومات دول العجز الغذائي تحت ضغط الأزمة واستمرارها وتفاقمها، إلى التدخل لتطبيق المزيد من السياسات الاقتصادية (كلية و زراعية) غير المتناسقة، وهي سياسات متضاربة تهدم في معظم الأحيان الهدف الذي تسعى إلى تحقيقه وتزيد المشكلة الغذائية تعقيدا بدلا من التخفيف في حدتها أو القضاء عليها، فالسياسات التجارية الحمائية على بعض السلع و الرقابة على الصرف وتعدد أسعاره، وكذلك سياسات دعم الاستهلاك ومكافحة التضخم و تمويل العجز في الموازنة العامة، غالبا ما تؤدي إلى المزيد من التشوهات والاختلالات السعرية[1]، هذا إضافة إلى غياب الحكومة التي تفتقر إليها معظم الدول النامية، مما زاد من تفاقم مشكلة الغذاء، ومن أهم مظاهر سوء الحكومة في هاته الدول ما يلي[2]:

- غياب هيكليات الحوكمة الملائمة لضمان الاستقرار المؤسسي وحكم القانون وعدم التمييز ما يؤدي إلى اتخاذ قرارات فاعلة، ويدعم الحصول على الأغذية والوصول إلى مستويات معيشية أعلى.
- عدم وجود التزام سياسي رفيع المستوى على نحو ملائم، وعدم ترتيب أولويات مكافحة الجوع وسوء التغذية على نحو ملائم، بما في ذلك الفشل في تنفيذ التعهدات والالتزامات السابقة، ومساءلة غير كافية.
- خدمات حكومية غير ملائمة في المناطق الريفية، ومشاركة غير كافية من جانب ممثلي المجتمعات المحلية في عمليات اتخاذ القرارات التي تؤثر على سبل معيشتها.
- تجزؤ التعاون و التمويل، وتشتت المساعدة في عدد كبير من المشاريع التي تفتقر إلى الحجم لتؤثر بشكل ملحوظ، وتثقل تكاليف الإدارة المرتفعة.

4 – غياب التنمية الريفية(Rural Developmont): لقد أُهملت لفترة طويلة المناطق الريفية في الدول النامية، تلك المناطق التي يسكنها و يعيش فيها نسبة كبيرة من المزارعين وخاصة الفقراء منهم، طبقا لنظام المزرعة المعيشية التقليدية، إذ لم تحض بقدر كبير من السياسات الكلية على مختلف الأشكال، ولم تتوافر فيها مقومات الحياة من بنية أساسية و طرق و مراكز تدريب المزارعين على وسائل الإنتاج، حتى مرافق الكهرباء والمياه لم تكن متوفرة بصورة تشجع على رفع الإنتاج و الإنتاجية في هده المناطق وكانت النتيجة تدهور مستويات الدخول للمزارعين وزيادة تكاليف الإنتاج

[1] السيدة إبراهيم و آخرون، **اقتصاديات الموارد و البيئة**، الدار الجامعية للنشر،الإسكندرية، (2007)، ص: 240

[2] الإطار الإستراتيجي العالمي للأمن الغذائي و التقنية، **مرجع سبق ذكره**، ص: 08.

وتحملهم أعباء مالية أثرت سلبا على نمو الإنتاج الزراعي والإنتاج الغذائي وزادت من عدد الفقراء في هذه المناطق.

وفشلت الحكومات أيضا في تبني وتطبيق سياسات اجتماعية وغير زراعية تعمل على نمو مناطق الريف ورفع مستوى معيشة سكانه (وهم في الأصل من المزارعين) وقد ساعد ذلك على انتشار بيروقراطية الأجهزة الإدارية المسؤولة عن توصيل الدعم الفني والمالي والإرشادي إلى صغار المزارعين في مناطق الريف (انتشار الفساد الإداري الحكومي)[1].

5 – التبعية الغذائية: إن مسألة التبعية الغذائية مطروحة بحدة في العديد من دول العالم الثالث و لئن تحصلت معظم الشعوب على استقلالها، فإن حرية القرار السياسي أو الاقتصادي وحماية السيادة الوطنية لا يكون بها وجود دون تحقيق الاستقلال الغذائي أو على الأقل الحد من التبعية الغذائية، وتتجلى ملامح التبعية الغذائية لدول العالم الثالث في تزايد الواردات الغذائية وتدني وتراجع الصادرات الغذائية، وقد كانت الزيادة في واردات دول العالم الثالث من الأغذية تعانى تدهورا في ميزان تجارتها في الحبوب الغذائية، فقد وصلت وارداتها الإجمالية إلى 40 مليون طن عند بداية السبعينات، ووصلت في فترة الثمانينات إلى قرابة 96 مليون طن (حوالي 70 مليون طن من الواردات الصافية)، بعدما كانت هذه القارات الثلاث – إفريقيا وأمريكا اللاتينية و دول من قارة آسيا – مصدر للمواد الغذائية (منها الحبوب) في الثلاثينات، وبينما كانت لا تزال من الناحية العلمية مكتفية ذاتيا عند بداية الخمسينات توجب عليها أن تتحول من دول مصدرة إلى مستوردة لكميات كبيرة من الحبوب والذرة والأرز وغيرها.

II– عدم الأمن الغذائي طبقا لأسباب مرتبطة بالنظام العالمي للإنتاج و التجارة:

إن أزمة تفاقم عدد من ينقصهم الغذاء (عدد من يتعرضون للمجاعة)، ليس سببه نقص الإنتاج العالمي من الغذاء وليس سببه أيضا زيادة كبيرة في الطلب على الغذاء، وإنما يرجع السبب الرئيسي إلى توجهات العالم والنظام العالمي الجديد، الذي ساهم بصفة رئيسية في وجود هذه الفجوة و معاناة سكان الدول النامية الفقيرة من تداعياتها، ويمكن تلخيص أهم ركائز هذا التفسير ما يلي:

[1] السيدة إبراهيم مصطفى و آخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص: 240.

1 ــ احتكار الشركات الغذائية العالمية لإنتاج و تجارة المواد الغذائية الأساسية في العالم:

صحيح أن جوهر مشكلة الغذاء التي تعاني منها الدول النامية تكمن في تخلف الإنتاج الزراعي الغذائي الوطني وقصوره عن اللحاق بالطلب المتنامي بسرعة، غير أن ما زاد المشكلة خطورة و أضفى عليها بعدا أعمق هو تركز فائض الغذاء وخاصة الحبوب بيد عدد قليل من الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية ممثلة في الشركات متعددة الجنسيات، التي لم تتوان في استخدام الغذاء كسلاح في فرض هيمنتها و تحقيق مصالحها الإستراتيجية، ودليل ذلك تهديد رئيس الولايات المتحدة الأمريكية (نيكسون) في سنة 1974 باستخدام سلاح الغذاء في وجه الدول العربية، ووقف الرئيس (جيمي كارتر) في سنة 1980 تصدير القمح الأمريكي إلى الإتحاد السوفيتي ووافقه على هذه السياسة عدد من الدول الرأسمالية المتقدمة على إثر دخوله أفغانستان، ومنع الإدارة الأمريكية تصدير المواد الغذائية إلى طهران بعد الإطاحة بالنظام، وفرض الحصار الاقتصادي على كوبا وليبيا والعراق والسودان لفترة طويلة، وبهذا أخذت تجارة الحبوب طابع الاحتكار الدولي نظرا لوقوعها تحت سيطرة الأسر الخمس الكبرى لتجارة الحبوب: شركة كونتيننتل غرين كومباني، شركة لويس دريفوس، شركة جورج اندريه، شركة كارجيل، شركة بونجة،[1] كما أن سلطة هاته الشركات تشبه سلطة الشركات النفطية العملاقة.

2 – سياسات دعم الإنتاج الزراعي و الغذائي في الدول المتقدمة:

لا يخفى على أحد ما لهذه السياسات في الماضي و الوقت الحاضر من تأثير غير مباشر على إنتاج الغذاء واستهلاكه في مناطق كثيرة من دول العالم النامي، إذ تضاعفت إنتاجية وإنتاج الغذاء في الدول المتقدمة وانخفضت تكاليفه و زادت القدرة التنافسية لهذا النشاط وأغرقت الأسواق العالمية، وبالتالي أسواق الدول النامية بغذاء و منتجات زراعية لا يوجد لها أي قدر من المنافسة في زراعة وإنتاج الغذاء في الدول النامية[2].

ثلثي سكان العالم النامي في حالة نقص غذائي وسوء تغذية وأن معظم الذين يعانون من نقص الغذاء وسوء التغذية في الدول النامية، ويرى البعض أن زيادة معدلات النمو السكاني هي المسؤولة عن هذا الوضع.

---

[1] عيسى بن ناصر، **مشكلة الغذاء في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع الاقتصاد، جامعة قسنطينة، ص ص : 56-57.

[2] السيدة إبراهيم مصطفى وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص: 243.

نمو سكاني أكبر – أفواه تتطلب الغذاء أكثر – نقص في الغذاء و سوء تغذية أكبر.

هذا المنطق قد يكون مقبولا بصفة عامة، ولكنه يعني التبسيط في الأمور بشكل واضح وخاصة أن هذه المقولة تعني أن نمو إنتاج الغذاء على المستوى العالمي وعلى المستوى المحلي يقل باستمرار عن معدلات نمو السكان، ولكن هناك حالات لسوء التغذية ونقص الغذاء لنسبة كبيرة من السكان في حين أن الإنتاج الكلي للغذاء يمكن أن يُوفر لكل السكان، إذا ما تم إعادة توزيعه بصورة عادلة[1]، كما تتصف اليد العاملة للزراعة في الدول النامية بأنها غير مؤهلة مما زاد في تفاقم مشكلة الأمن الغذائي.

ثانيا: أزمة الغذاء العالمية و تداعياتها:

عرفت أزمت الغذاء العالمية على أنها النقص الحرج و تحت ضغط شديد في إمكانية الحصول على الطعام، مع درجة عالية تتجاوز المعتاد من سوء التغذية والتناقص بوتيرة متسارعة لأسباب كسب العيش من شأنه أن يهوي بالسكان، إن استمر حيث تعرف الأسعار المحلية ارتفاعا في الكثير من أجزاء العالم، في الوقت الذي تشير فيه التوقعات إلى أن أسعار الغذاء قد تصل إلى مستويات أعلى إذا لم تتحقق التوقعات الحالية بشأن الإنتاج[2].

-**الأسباب الرئيسية لأزمة الغذاء العالمية:** يمكن تقسيم أسباب أزمة الغذاء العالمية إلى جانبين هما:

1 -الأسباب الرئيسية من جانب الطلب: أهمها ما يلي:

أ – **النمو الاقتصادي الجيد في الكثير من الدول:** لقد شهدت دول عديدة من العالم نموا اقتصاديا متسارعا خلال السنوات الأخيرة خاصة في آسيا، مما أدى إلى التحسن الملموس في الأنماط الغذائية لدول ذات كتل سكانية كبيرة خلال السنوات العشر الماضية، مما أضاف زيادات كبيرة على الطلب العالمي، وتتمثل هذه الدول أساسا في كل من الصين والهند، والذي تزايد فيها الطلب على الغذاء بسبب الارتفاع الملحوظ في متوسطات الدخول الفردية[3].

---

[1] السيدة إبراهيم مصطفى وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص: 250.

[2] إبراهيم بورنان، بن دحان إلياس، **تزايد الانكشاف الغذائي العربي وتدهور مرتكزات الأمن الغذائي العربي**، الملتقى الدولي حول القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المدية، (2014) ص: 10.

[3] محمد حمدي، **الأزمة المالية الراهنة وأثارها المحتملة على أوضاع الزراعة و الغذاء في المنطقة العربية**، مجلة الاستثمار الزراعي، الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، العدد 06، (2008)، ص:61.

ب – النمو السكاني المتواصل وازدياد نسبة التحضر: يزداد عدد سكان العالم بمعدلات متسارعة نظرا لتحسن المستوى المعيشي و الصحي للسكان، وما ترتب عليه من ارتفاع لنسبة المواليد وانخفاض نسبة الوفيات، ولا شك أن هناك علاقة طردية بين عدد السكان وحجم الطلب على الغذاء، من جانب آخر تشهد الكثير من دول العالم ارتفاعا في نسبة التحضر والتي تعني تواصل مسيرة الهجرة الداخلية من المناطق الريفية والزراعية إلى المدن، ومنه تحسن مستوى الدخل والمستوى الصحي والمعيشي للسكان[1].

ج – ارتفاع أسعار النفط: حيث ترتب على ارتفاع أسعار النفط ارتفاع في تكاليف إنتاج المواد الغذائية، حيث تتطلب أساليب الزراعة الحديثة وعمليات إنتاج الغذاء استهلاك جزء كبير من الطاقة أثناء الحصاد والنقل والتخزين والتصنيع[2].

2–الأسباب الرئيسية من جانب العرض: وأهمها ما يلي:

أ – التغيرات المناخية: إن شدة التغيرات المناخية في السنوات الأخيرة أصبحت تمثل تحديات جديدة أمام الأنشطة الزراعية، مثل ارتفاع درجات الحرارة وتذبذب هطول الأمطار وقلتها إلى حد الجفاف، أدت كلها إلى عجز في إنتاج المحاصيل الزراعية و الإنتاج الحيواني وخسارة في الأصول الأخرى، وأصبحت هذه التغيرات أكبر بكثير من قدرة السكان على التكيف معها[3].

ب – استخدام المحاصيل الزراعية في إنتاج الوقود الحيوي: و كثيرا ما يشار إلى إنتاج الوقود الحيوي السائل كأحد الأسباب في ارتفاع أسعار الغذاء و حدوث الأزمة، حيث أحدث منافسة بين الغذاء و الوقود، وفي دراسة محاكاة أجريت على مستوى السوق العالمي تم تقدير أسعار المحاصيل الغذائية المستعملة في إنتاج الوقود الحيوي بناءاً على نمو الطلب عليه، و تبين أن الطلب على الوقود الحيوي

[1] إبراهيم بورنان و بن دحان إلياس، **مرجع سبق ذكره**، ص: 10.

[2] عمار بن نوار، **تطورات الأسعار العالمية للسلع الغذائية و انعكاساتها على الأمن الغذائي في الوطن العربي**، الملتقى الدولي حول: استدامة الغذاء في الوطن العربي في ضوء المتغيرات و التحديات الاقتصادية الدولية، كلية الاقتصاد، جامعة شلف، (2014)، ص:06.

[3] إبراهيم بورنان و بن دحان إلياس، **مرجع سبق ذكره**، ص: 11.

كان له تأثير يعادل 30% في زيادة أسعار الحبوب وزيادة في أسعار الذرى بلغت 39% و 21% في أسعار الأرز و 22% في أسعار القمح[1].

3- عوامل و أسباب طبيعية و بشرية متنوعة: وهي العوامل التي يصعب التحكم فيها و التنبؤ بها وأهمها ما يلي:

أ - **العوامل الطبيعية:** و تشمل العوامل الطبيعية بصفة أساسية في الأراضي الصالحة للزراعة والظروف المناخية وكمية الأمطار المتساقطة وتوزعها على مدار العام وتأثير هاته العوامل على الإنتاج باعتباره المساهم الأساسي في تحقيق الأمن الغذائي ومنها:

- **انخفاض الأراضي الصالحة للزراعة:**

تنخفض المساحة المزروعة في العالم تحت ضغط الكثافة السكانية من 418 هكتار سنويا لكل 1000 ساكن خلال الفترة (1961-1965) إلى 263 هكتار لكل 1000 ساكن سنة 1992 كما أن تقارير اللجنة الرئاسية بالولايات المتحدة الأمريكية تؤكد أن ما يستثمر حاليا من الأراضي القابلة للزراعة في العالم لا يزيد عن نسبة 43.5% وهي تختلف من قارة لأخرى[2].

- **أثر التغيرات المناخية:**

إذ أن للتغيرات المناخية تأثيرا مباشر على حجم الإنتاج الغذائي كالجفاف، الإعصار، الفيضانات، التصحر، انجراف التربة والاحتباس الحراري، كلها عوامل تسبب وتزيد من حدّة مشكلة الغذاء وتقلص نسبة الصادرات الغذائية، كما أن الشواهد على تأثير تغيرات المناخ بصورة سلبية على الغذاء كثيرة، ولعل أبرزها نجده في أفريقيا، أين يضرب الجفاف بقوة وبصفة متكررة، فما زالت دول عديدة في أفريقيا الجنوبية تعاني من موجة جفاف حادة تشكل مصدر قلق كبير لاسيما في دول تواجه أصلا أزمة شديدة من انعدام الأمن الغذائي.

ب - **العوامل البشرية:** لعل أهم العوامل البشرية النمو السكاني المتزايد، إذ أنه بعد الحرب العالمية الثانية بدأت زيادة السكان تعرف تطوراً، حيث وصل عدد سكان العالم عام 1950 إلى 2400 مليون نسمة إلى أن وصل 7.2 مليار نسمة عام 2015 وسيصل إلى 9.1 مليار نسمة سنة 2050 حسب تقديرات منظمة الأغذية والزراعة، وهو الأمر الذي ساعد على تفاقم المشكلة .

---

[1] نصرى حداد، **الطاقة و الوقود الحيوي و الأثر على الأمن الغذائي العربي**، الهيئة العربية للإستثمار، مجلة الاستثمار الزراعي، العدد 06، (2008)، ص: 43.

[2] عيسى بن ناصر، **مرجع سبق ذكره**، ص: 38.

ج – انخفاض المخزون العالمي من الحبوب: اتجه المخزون العالمي من الحبوب للانخفاض خلال الأعوام القليلة الماضية، حيث وصل مخزون القمح الأمريكي في عام 2008 إلى أدنى مستوى له منذ 60 عام، ووصول مخزون الشعير إلى أدنى مستوى له منذ 42 عامًا وانخفاض المخزون العالمي من البذور الزيتية بنحو 22% [1].

د– أسباب أخرى: بالإضافة إلى ما سبق ذكره هناك أسباب أخرى لا يمكن إغفال أثرها على أزمة الغذاء ومنها:

- انخفاض قيمة الدولار أمام العملات الرئيسية.
- ارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي.
- المضاربات التجارية بين الشركات المتعددة الجنسيات.
- قيام بعض الدول ببناء مخزون إستراتيجي لبعض السلع الغذائية.

المطلب الثاني: تشخيص لحالة الفجوة الغذائية العالمية

في الواقع يصعب تحديد الفجوة الغذائية العالمية بدقة ونحن نتحدث عن عالم من البشر، كما يصعب تقدير الضرر الذي يسببه نقص الغذاء وارتفاع عدد من لا يحصلون على الغذاء.

أولا: إتجاهات نقص التغذية في العالم

قبل التطرق إلى تطور عدد ناقصي الغذاء في العالم النامي والمتقدم، والمستوى الذي وصل إليه الأمن الغذائي في العالم، يجب التطرق أولا إلى مؤتمر القمة العالمي باعتباره أول مؤتمر نظر إلى قضية خفض عدد ناقصي التغذية في العالم بشكل جدي و عملي.

1 – مؤتمر القمة العالمي للأغذية والهدف الإنمائي للألفية: حدد مؤتمر القمة العالمي للأغذية الذي انعقد في روما عام 1996 بمشاركة دولية عالمية هدفا يتمثل في تخفيض عدد ناقصي التغذية إلى النصف في موعد أقصاه 2015، وتعتبر المنظمة الفترة 1990 – 1992 كفترة مرجعية لرصد التقدم المحرز نحو بلوغ هذا الهدف.

وهدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية هو أكثر الهدفين طموحا، و في الواقع يعني استمرار نمو السكان أنه من الضروري خفض نسبة الجياع في البلدان النامية بأكثر من النصف إذا ما أردنا بلوغ الهدف المرجو، وإذا ما تحققت غاية الأهدف الإنمائية عام 2015 في البلدان النامية ككل، فإن

[1] عمار بن نوار، **مرجع سبق ذكره**، ص: 06.

الإسقاطات السكانية لعام 2006 تفيد بأنه سيبقى هناك نحو 585 مليونا من ناقصي التغذية، أي أكثر بكثير (173 مليونا) من العدد الذي حدده مؤتمر القمة العالمي للأغذية كهدف والبالغ 412 مليونا، ومن جهة أخرى سيتطلب بلوغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية، خفض نسبة ناقصي التغذية في البلدان النامية إلى 7% أي 10% أقل من معدل عام 2006 والبالغ 17% [1].

2 – تطور ناقصي الغذاء في العالم: يمكن تتبع تطور ناقصي الغذاء في العالم خلال السنوات الأخيرة بـــ:

أ – تطور ناقصي الغذاء في العالم إلى غاية سنة 2003: بعد مضي عشر سنوات على انعقاد مؤتمر القمة العالمي للأغذية في روما 1996، لا يزال عدد ناقصي التغذية في العالم مرتفعا للغاية، ففي الفترة 2001–2003، وبحسب تقديرات منظمة الأغذية و الزراعة، كان عدد ناقصي التغذية في العالم لا يزال بحدود 854 مليون نسمة، 820 مليوناً منهم في البلدان النامية و 25 مليونا في البلدان التي تمر بمرحلة تحول و 09 ملايين في البلدان الصناعية، ولم يحرز أي تقدم ملحوظ لبلوغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية المتمثل في تخفيض عدد ناقصي التغذية إلى النصف بحلول عام 2015، ومنذ الفترة 1990 – 1992، وهي الفترة المرجعية للهدف المذكور، لم ينخفض عدد ناقصي التغذية في البلدان إلا بحدود 03 ملايين نسمة، أي من 823 مليونا إلى 820 مليونان و يتناقض هذا إلى حد كبير مع الانخفاض البالغ 37 مليونا في السبعينات و 100 مليون في الثمانينات، كما أن آخر الاتجاهات المسجلة تبعث على القلق، فالانخفاض في عدد ناقصي التغذية الذي بلغ 26 مليونا بين الفترتين 1990 – 1992 و 1995 – 1997 أعقبته زيادة قدرها 23 مليونا حتى الفترة 2001 – 2003.

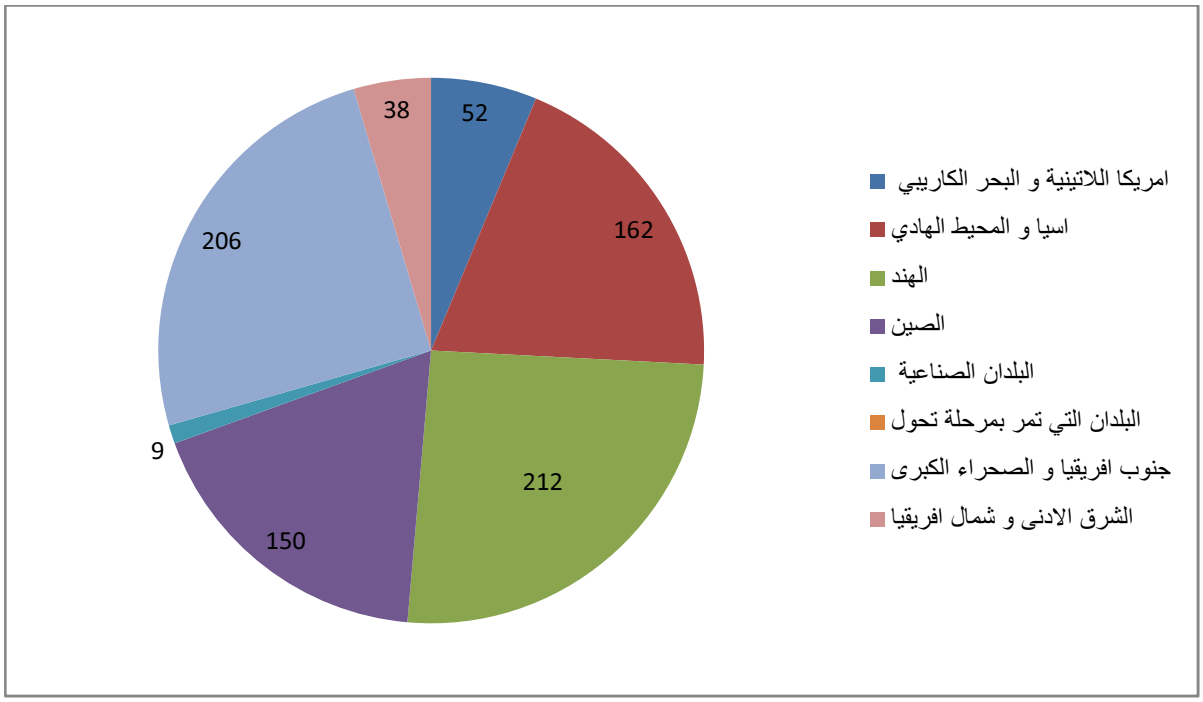
ونظرا لنمو عدد السكان، فإن الانخفاض الطفيف في عدد الجياع أدى إلى تدني نسبة ناقصي التغذية في البلدان النامية بثلاث نقاط مئوية، أي من 20% في الفترة 1990 – 1992 إلى 17 % في الفترة 2001 –2003، وهذا يعني أن التقدم متواصل لبلوغ الهدف الأول من الأهداف الإنمائية، إلا أن التقدم المسجل في تلك الحقبة بقي أبطأ مما كان عليه في العقدين السابقين حينما انخفض انتشار نقص التغذية بتسع نقاط مئوية (من 37% إلى 28%) بين الفترتين 1969 – 1971 و 1979 – 1981 و 08% إضافية (وصولا إلى 20%) بين الفترتين 1979 – 1981 و 1990 – 1992[2].

---

[1] **القضاء على الجوع في العالم (حصاد 10 سنوات بعد مؤتمر القمة العالمي للأغذية)**، الفاو، روما،(2006)، ص:08

[2] **نفس المرجع السابق**، ص: 08.

الشكل رقم (3-1) : نقص التغذية في العالم 2003 (بالملايين)



العالم 854، العالم النامي 820.

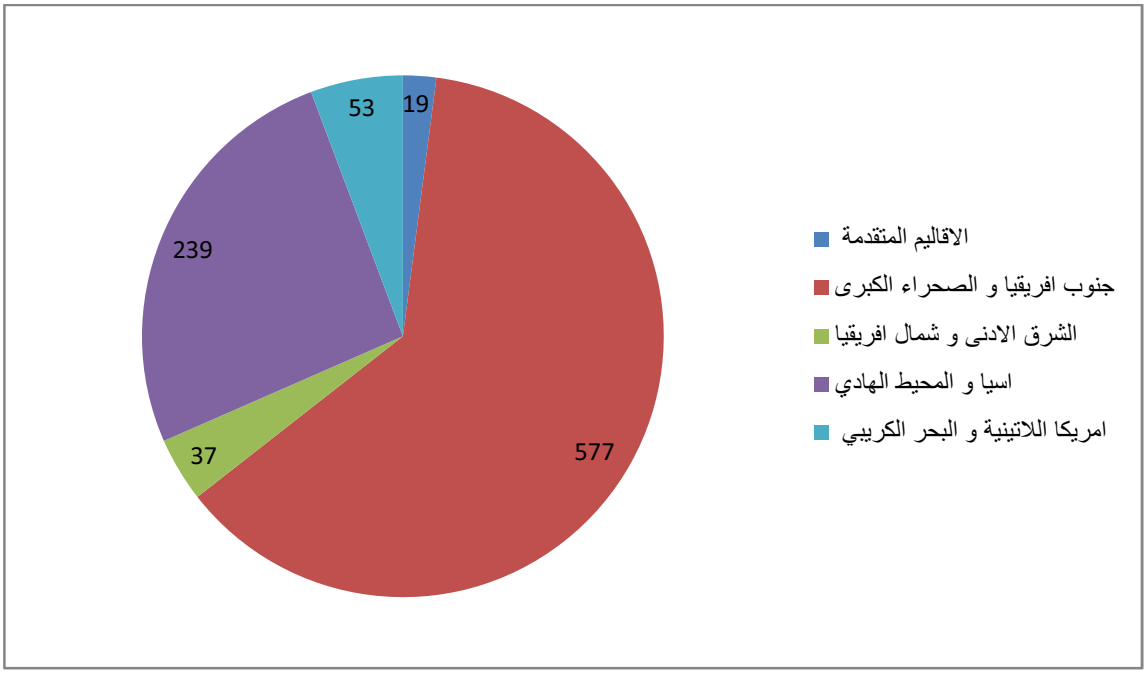
المصدر: حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2006، **مرجع سبق ذكره**، ص 08.

ب - تطور ناقصي الغذاء في الفترة 2003 - 2010: إن حالة الجوع و نقص التغذية في العالم قد تأثرت تأثرا هائلا بالأزمتين المتتاليتين، فحسب التقديرات الحالية لمنظمة الأغذية و الزراعة بلغ عدد ناقصي التغذية في العالم 915 مليونا في عام 2008، وهو أعلى عدد قُدّر خلال العقود الثلاثة إلى الأربعة الماضية، وتأتي هذه الزيادة الحادة جنبا إلى جنب مع الاتجاه الصعودي المقلق بالفعل، الذي لوحظ خلال العقد الماضي في العدد المقدر لناقصي التغذية فقد سجل عدد ناقصي التغذية هبوطا كبيرا في سبعينات وثمانينات وأوائل التسعينات من القرن العشرين وعلى الرغم من النمو السكاني السريع، مع انخفاض نسبة ناقصي التغذية في البلدان النامية من الثلث في عام 1970 إلى أقل من 20% في التسعينات، ولكن منذ منتصف التسعينات، أخذ عدد ناقصي التغذية يتزايد على الرغم من استمرار الهبوط في نسبة ناقصي التغذية إلى 16% من سكان البلدان النامية و إلى 13% من سكان العالم في 2004 - 2006،[1] وتشير التقديرات إلى أن العدد الكلي لناقصي التغذية في العالم بنحو 1022 مليون

[1] **حالة الأغذية و الزراعة 2009**، الفاو، روما، (2009)، ص : 104 .

شخص في سنة 2009[1]، وانخفض بنسبة 9.6% ليصل إلى 925 مليونا في سنة 2010، وتسجل الدول النامية 98% من عدد ناقصي التغذية في العالم، مع انتشار نقص التغذية بنسبة 16% بعدما كان يبلغ 18% في سنة 2009.

الشكل رقم (3-2): عدد ناقصي التغذية في 2010 حسب الأقاليم (بالملايين)



المجموع 925 مليون

المصدر: حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2010، **مرجع سبق ذكره**، ص: 10.

ج - تطور ناقصي الغذاء في الفترة 2011 - 2015 : يقدر أن نحو 870 مليون شخص يعانون من نقص التغذية (من حيث إمدادات الطاقة الغذائية) في الفترة 2010 - 2012، ويمثل هذا الرقم 12.5% من سكان العالم، والأغلبية العظمى من هؤلاء، أي 852 مليون شخص يعيشون في البلدان النامية، حيث يقدر معدل انتشار نقص التغذية في عام 2012 ب 14.9% من السكان[2]، إلى أنه مازال مستمر حيث أن حوالي 805 مليون شخص رغم الانخفاض كانوا يعانون من نقص التغذية المزمن 2012 - 2014 وذلك أقل بأكثر من 100 مليون مما كان عليه على مدى العقد الماضي وأقل بـ 209 ملايين عما كان عليه في الفترة 1990 - 1992، ومع ذلك هناك قرابة واحد من بين كل تسعة

[1] **التصدي لانعدام الأمن الغذائي في ظل الأزمة الممتدة**، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2010، الفاو، روما، (2010)، ص: 08

[2] **حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2012**، الفاو، روما، (2012)، ص: 08.

أشخاص في العالم لا يحصل على غذاء كافي يمكنه من عيش حياة نشطة وصحية، وتعيش الغالبية العظمى ممن يعانون نقص التغذية في البلدان النامية، فقد قدر أن 791 مليون شخص في البلدان النامية كانوا يعانون جوعًا مزمنا في الفترة 2012 – 2014 [1].

رغم أنه ما زال التقدم مستمرا في مجال مكافحة الجوع، إلا أن عددا كبيرا من الناس لا زالوا يفتقرون على نحو غير مقبول للأغذية التي يحتاجون إليها لعيش حياة نشطة وصحية وتشير آخر التقديرات المتوافرة إلى أن نحو 795 مليون نسمة في العالم – أي أكثر من شخص واحد من أصل تسعة – عانوا من نقص التغذية في الفترة 2014 – 1992 و قد انخفض معدل انتشار نقص التغذية من 18.6% خلال الفترة 1990 – 1992 إلى 10.9% في الفترة 2014 – 2016[2] ما يعكس انخفاضا في عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية في ظل تنامي عدد السكان.

الجدول رقم (3–1): العدد و النسبة المئوية لمن يعانون نقص التغذية حسب الأقاليم (1990 – 1992 و 2014 – 2015) .

الأقاليم	العدد بالملايين		حصة الاقاليم (%)	
	1992–1990	2015–2014	1992–1990	2015–2014
الأقاليم المتقدمة	20	15	2.0	1.8
أسيا الجنوبية	291	281	28.8	35.4
إفريقيا جنوب الصحراء	176	220	17.4	27.7
أسيا الشرقية	295	145	29.2	18.3
جنوب شرقي أسيا	138	61	13.6	7.6
أمريكا اللاتينية و البحر الكاريبي	66	34	6.5	4.3
أسيا الغربية	8	19	0.8	2.4
شمال إفريقيا	6	4	0.6	0.5
القوقاز و أسيا الوسطى	10	6	0.9	0.7
أوسيانيا	1	1	0.1	0.2
المجموع	1011	790	100	100

المصدر: حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2015، **مرجع سبق ذكره**، ص: 10.

[1] **حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2014**، الفاو، روما، (2014)، ص: 08.

[2] **حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2015**، الفاو، روما، (2015)، ص: 08.

ثانيا: تقدير نظري لحجم الفجوة الغذائية العالمية

من الصعب أو من المستحيل تحديد حجم الفجوة الغذائية العالمية بدقة وبأرقام معلومة وواضحة، لكن يمكن الاستدلال على ذلك بمجموعة من العوامل التقريبية لحجم الفجوة الغذائية العالمية أهمها:

1- حجم الإنتاج العالمي من الغذاء:

قدر نمو الناتج الزراعي العالمي خلال عام 2000 بحسب تقديرات الفاو بحوالي 1.2%، وفي عام 2001 لم يتجاوز هذا النمو 0.6% وهو أقل معدل منذ أكثر من ثمان سنوات، بسبب انخفاض الناتج الزراعي في الدول المتقدمة والنامية على حد السواء، وتبين تقديرات الإنتاج العالمي في الفترة 2006 – 2010 استجابة الإنتاج العالمي نتيجة ارتفاع أسعار المواد الغذائية ثم هبوطها، وقد كانت البلدان الصناعية وبلدان البرازيل وروسيا والهند والصين أشد استجابة من جانب الإنتاج في سنتي 2007 ــ 2008[1]، وقد أدى الجفاف الذي ضرب في سنة 2010 إلى انخفاض كبير، في مستويات الإنتاج المحصولي في إقليم أوروبا الشرقية، أما إقليم أمريكا اللاتينية و البحر الكاريبي فقد تعرض لحالات نقص في الإنتاج مرتبط بالطقس في سنة 2008، ولكن الإنتاج فيه استرد عافيته في 2009 و2010، وفي آسيا ظل نمو الإنتاج للأغذية قويا طيلة العقد الأخير، بحيث كان يتراوح النمو بين 03% و 04% سنويا، ولكنه سجل تباطؤ في سنتي 2009 و 2010، وفي إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تراوح النمو بين 03% و 04% سنويا خلال العقد السابق، ومن المتوقع أن يزيد الإنتاج زيادة معتدلة في سنة 2010، أما الإقليم الذي سجل أبطأ نمو في إنتاج الأغذية في السنوات الأخيرة فهو أوربا الغربية، حيث من المتوقع أن يكون الإنتاج في سنة 2010 أعلى بنسبة لا تتجاوز نحو 05% فقط عما كان عليه في سنة 2000، وقد زاد الإنتاج بالفعل في سنتي 2007 و 2008 تحت تأثير الأسعار المرتفعة و لكنه هبط بنحو 02% في سنة 2009 نتيجة لانخفاض الأسعار[2]، وفي السنوات الأخيرة (أي بعد سنة 2010)، تذبذب الإنتاج بين زيادة ونقصان واختلاف كبير بين الأقاليم، ويمكن تتبع ذلك على مستوى عالمي من خلال ما يلي:

أ- **الحبوب:** أسفرت تقديرات الفاو بشأن الإنتاج العالمي من الحبوب في عام 2012 إلى زيادة بنسبة 01% (أو 27 مليون طن) عن عام 2011، أي وصوله إلى رقم قياسي جديد مقداره 2.371

[1] اسماعيل عبد الله محرم، **نبذة عن واقع إنتاج الحبوب في اليمن**، الهيئة العامة للبحوث و الإرشاد الزراعي، اليمن، بدون سنة النشر، ص:02.

[2] **استعراض حالة الأغذية و الزراعة في العالم 2011**، الفاو، (2011)، ص ص : 72 ـــ73.

مليون طن[1]، وقد زاد الإنتاج العالمي من الحبوب بنسبة 08% في 2013 ليصل إلى حـــوالي 2498 مليون طن، وذلك بسبب زيادة تقديرات الإنتاج في كندا والصين والإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وأوكرانيا، وترجع الزيادة الحادة في إنتاج الحبوب في 2013 في معظمها إلى تعافي محاصيل الـــذرة في الولايات المتحدة و محاصيل القمح في رابطة الدول المستقلة[2]، وفي 2014 بلغ الإنتاج العالمي من الحبوب 2458 مليون طن، وبما يقل بحوالي 2.4% عن نظيره في 2013 و يأتي هـــذا الإنخفـــاض بسبب القمح و الحبوب الخشنة التي انخفض إنتاجها[3]، و الجدول التالي يوضح تطور إنتـــاج الحبـــوب خلال السنوات المتقدمة.

[1] **توقعات الأغذية، منظمة الأغذية و الزراعة2012**، (2012)، ص: 01، متاحة على الموقع: www.fao.org/docrep/015/a198 تم الإطلاع بتاريخ: (2016/10/07)، على الساعة:[10:12].

[2] **توقعات الأغذية، منظمة الأغذية و الزراعة 2013**، (2013)، ص: 01، متاحة على الموقع: www.fao.org/3/a-i3915a، تم الإطلاع بتاريخ: (2016/10/07)، على الساعة: [10:15].

[3] **توقعات الأغذية، منظمة الأغذية و الزراعة 2014**، (2014)، ص: 01، متاحة على الموقع: www.fao.org/docrep/ 019 /، تم الإطلاع بتاريخ: (2016/10/07)،على الساعة: [10:12] .

الجدول رقم (3-2) : السوق العالمية للحبوب

الميزان العالمي مليون طن	2011/2001	2012/ 2013	2014/2013	2014/ 2015	تغيرات 2014/2013 2015/2014
الانتاج	2357.7	2307.3	2518.8	2458.2	-2.4
التجارة	319.7	310.2	335.7	330.8	-1.5
إجمالي الاستخدام	2330.9	2327.3	2420.6	2465.7	1.9
الأغذية	10660	1075.2	1092	1108.2	1.5
العلف الحيواني	796.2	802.1	858.2	882.8	2.9
الاستخدامات الاخرى	468.7	449.9	470.3	474.8	1.0
المخزونات الختامية	517	502.7	573.9	565.8	-1.4
مؤشرات العرض و الطلب الاستهلاك الغذائي للفرد					
العالم(كغ/سنة)	151.9	152.1	152.7	153.4	0.5
بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض(كغ/سنة)	157.1	149	149.9	151.1	0.8
نسبة المخزون إلى الاستخدام على المستوى العالمي(%)	22.1	20.8	23.3	22.7	
نسبة المخزون إلى الاستخدام لدى البلدان المصدرة الرئيسية (%)	18.0	16.9	18.4	17.7	
السنوات مؤشرات أسعار الحبوب الخشنة لمنظمة الأغذية و الزراعة (2002-2004)=100	2011	2012 283	2013 246	2014 202	

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على توقعات الغذاء العالمية 2014/2013/2012.

ويمكن تتبع إنتاج الحبوب والمواد الغذائية على النحو التالي[1]:

▪**القمح:** وصل إنتاج القمح في 2014 إلى 702 مليون طن، وهو رقم أقل بنسبة 1.9% عن الرقم القياسي الذي تحقق العام الماضي، لكنه يظل ثاني أكبر رقم على الإطلاق، وتركز معظم هذا الانخفاض في كندا إلى جانب انخفاض الحصاد في أستراليا والمغرب وسوريا وروسيا وأوكرانيا والولايات المتحدة بدرجة تفوق الزيادة المتوقعة للمحاصيل في الأرجنتين والبرازيل والهند والمكسيك وباكستان.

▪**الحبوب الصلبة:** انخفض الإنتاج العالمي إلى 1306.7 مليون طن وبنسبة 3.9% انخفاضا عن سنة 2013، ويأتي معظم الانخفاض في الولايات المتحدة أكبر دولة منتجة في العالم.

▪**الأرز:** بلغ الإنتاج العالمي في 2014 حوالي 496.9 مليون طن و بنمو طفيف عن عام 2013 بسبب الأسعار غير المشجعة، وكان النمو متواضعا تحديدا في آسيا نظرا لتأثرها أكثر من غيرها بهذه الظاهرة، كما أن انخفاض أسعار المنتج في تايلاند أدت على الأرجح إلى تراجع ملحوظ في زراعة وإنتاج الأرز، بينما كانت توقعات الموسم أكثر تفاؤلا في إفريقيا وأمريكا حيث كان نمو الإنتاج أكثر سرعة.

ب – البذور الزيتية: ارتفع إنتاج البذور الزيتية لمستويات قياسية بلغت لـــ 2014/2013 حوالي 481.9 مليون طن بعد أن كانت حوالي 4559 لموسم 2013/2012، مما سمح بنمو معدلات إنتاج الطحين والزيوت لمستويات فوق المتوسطة، والاستثناء الأبرز من ذلك هو زيت النخيل الذي شهد تراجعا في معدلات نمو الإنتاج.

ج –السكر: بعد انخفاضها في معظم فترات عام 2013، بدأت الأسعار العالمية للسكر ترتفع في مطلع عام 2014 ويرجع ذلك إلى حالة الجفاف في البرازيل أكبر دولة منتجة ومصدرة للسكر، وفي موسم 2014/2013 وللموسم الرابع على التوالي، تتوقع منظمة (الفاو) أن الإنتاج العالمي للسكر سيتخطى الاستهلاك رغم انخفاض إنتاج السكر ليصل إلى 182.4 مليون طن للموسم 2014/2013 ولأول مرة هذا الانخفاض منذ الموسم 2008–2009.

د–اللحوم الحمراء: شهد إنتاج اللحوم العالمي نموا متواضعا في 2014 ليبلغ 311.8 مليون طن بزيادة تبلغ 3.3 مليون طن أو 1.1% مقارنة بعام 2013، ومن المتوقع أن يكون هذا النمو متركزا في البلدان النامية، والتي هي أيضا المركز الرئيسي لزيادة الطلب.

[1] توقعات الغذاء 2014، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 1–8 بتصرف.

ه –الألبان و منتجاتها: نمى الإنتاج العالمي للألبان في 2014 وبنسبة 2.1% ليصل إلى 783 مليون طن، وهو معدل مقارب لما كان عليه في السنوات الماضية، وتكفلت دول آسيا بمعظم هذه الزيادة، لكن الإنتاج سيزيد في كل المناطق على الأرجح.

و–الأسماك و المنتجات السمكية: و يستمر ارتفاع أحجام العرض إجمالا بفضل نمو قطاع المزارع السمكية، حيث ارتفع حجم الإنتاج العالمي للأسماك ليصبح في عام 2014 حوالي 161 مليون طن بعد أن كان 158 مليون طن في عام 2013، وهو مستمر في الارتفاع بسبب الاهتمام المتزايد بمصايد الأسماك.

2– واردات الغذاء العالمي (الفجوة الغذائية العالمية):

بلغت النفقات العالمية على الواردات من الأغذية، من حيث القيمة 1035 مليار دولار أمريكي في عام 2008، وبنسبة أعلى عن 2007 بذروة قدرها 26%[1]، في حين وصل إجمالي الإنفاق العالمي على الواردات في الاستمرار بالارتفاع، إلى أن وصل في 2014 حوالي 1.29 تريليون دولار أمريكي، لتظل مؤقتا قريبة من السنوات المنقحة لعام 2013، ولكن بأقل بحوالي 06% من المستويات المنقحة القياسية في 2012، وبذلك يتخطى الإنفاق العالمي حاجز التريليون دولار للعام الخامس على التوالي، لكن هذا الاستقرار في تكلفة واردات الغذاء يغطي على التغيرات الملحوظة في حجم الإنفاق على بعض أنواع الغذاء بعينها، كما تساهم تكلفة الشحن في استقرار أحجام الإنفاق، حيث لا تختلف كثيرا عن مستوياتها في 2013، ومن بين السلع التي شهدت أكبر قدر من التغيير فئة البروتين الحيواني مثل: اللحوم ومنتجات الألبان، الأسماك، و التي ارتفعت مجتمعة بنسبة 10% لتصل إلى 434 مليار دولار، وتأتي هذه الزيادة في تكلفة واردات هذه المنتجات بسبب الزيادة الكبيرة في أحجام الواردات، وكذلك بسبب ارتفاع الأسعار، خاصة أسعار منتجات الألبان وكذلك الحال بالنسبة لارتفاع أسعار البن مما أدى لزيادة مقدارها 12% من إجمالي الإنفاق على المشروعات الاستوائية، على الجانب الآخر انخفضت الأسعار الدولية للسكر بالإضافة إلى نقص الإقبال على استيراده مما أدى لانخفاض قيمة الإنفاق على هذه السلعة بنسبة 07%، بينما ظل حجم الإنفاق على استيراد الزيوت النباتية على حاله وبالنسبة للحبوب فقد انخفضت أحجام وارداتها، باستثناء الأرز مع انخفاض أسعارها أدى ذلك إلى انخفاض إجمالي الإنفاق على الحبوب بنسبة 15%، أي ما يعادل 30 مليار دولار أمريكي عن مستوياتها في 2013، ومازالت حصة السلع الرئيسية في إجمالي الواردات الغذائية تشهد

[1] **حالة الأغذية و الزراعة في العالم 2008**، الفاو، (2008)، ص: 107.

تناقصا مستمرا، حيث تقل عن 13% من إجمالي الإنفاق العالمي على الغذاء في 2014، بعد أن كانت تفوق 15% في عام 2013، هذا الاتجاه لاستقرار الإنفاق العالمي على الواردات الغذائية في 2014 سيطال العديد من البلدان الأكثر عجزا اقتصاديا، مثل مجموعة البلدان الأقل نموا، والبلدان محدودة الدخل عاجزة غذائيا والدول الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى، حيث تشير التوقعات لوفرة المحاصيل المحلية في هذه الدول في عام 2014 خاصة السلع الرئيسية، مما سيقلل من اللجوء للإستيراد[1].

ما سبق كان تشخيصا لحالة العالم الغذائية، والتي هي في تدهور دائم رغم ما حققته وتحققه الكثير من الدول الكبرى، والتي تجسدت في هيئات ومنظمات دولية ساهمت بحد كبير وتساهم في حل المشكلة الغذائية ببرامجها وتدخلاتها سواء التغذوية أو الغذائية.

المطلب الثالث: الجهود الدولية لتقليص الفجوة الغذائية و القضاء على الجوع

تمثلت الجهود الدولية للقضاء و تخفيض عدد ناقصي الغذاء في العالم في مجموعة من الهيئات والمنظمات الدولية المشتركة، والتي تولت هاته المهمة بمجموعة من التدابير والبرامج الدولية التي نفذت على مستوى المناطق التي تعاني من الجوع، وأهم هاته المنظمات والأعمال التي قامت بها ما يلي:

أولا: منظمة الأغذية والزراعة العالمية (FAO)

1 – تعريف المنظمة: هي إحدى المنظمات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، والتي تقود الجهود الدولية للقضاء على الجوع في العالم، تقوم الفاو بخدمة الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء، تعمل منظمة الأغذية و الزراعة كمنتدى محايد حيث تتقابل الأمم كلها على أساس الند للند لمفاوضة الاتفاقيات وسياسات المناقشة، وتعتبر الفاو أيضا كمصدر للمعرفة والمعلومات الدقيقة وتقوم بمساعدة البلدان النامية والبلدان في مرحلة التطور على تطوير وتحسين ممارسات الزراعة، الغابات ومصايد الأسماك، كافلة بذلك التغذية الجيدة، والأمن الغذائي للجميع[2]،وبهذا تعتبر المنظمة من أهم المنظمات المتخصصة في مجال الزراعة والأمن الغذائي، منذ نشأتها والتصديق على دستورها في 16 أكتوبر 1945 بمدينة كبك بكندا وهي تقوم بمهام هيئة الأمم المتحدة بواسطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي يعتبر أداة ربط بينهما، هذا ما تنص عليه المادة 63 الفقرة 2 من ميثاق الأمم المتحدة، ومنه على

[1] توقعات الغذاء 2014، **مرجع سبق ذكره**، ص: 11.

[2] رحمن الحسن موسوي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 283.

هذه الوكالة إيفاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي بجميع التقارير سنويا المتعلقة بالأمن الغذائي والزراعة مصايد الأسماك[1]، وفي عام 1951 تم نقل المقر الرئيسي للمنظمة من واشنطن في الولايات المتحدة إلى روما إيطاليا، بدأ من السادس عشر من أفريل عام 2006 أصبحت تضم منظمة الأغذية والزراعة نحو 190 عضو[2].

2- جهود المنظمة: و تبذل منظمة الفاو منذ إنشائها جهودا كبيرة و معتبرة قصد تحقيق الأمن الغذائي العالمي انطلاقا من مسؤولياتها القانونية في هذا المجال، ويتجلى لنا ذلك من خلال التدابير الدولية والقطرية التي اتخذتها، وكذا المسؤوليات والآليات التي أحدثتها وأهمها:

أ- **برنامج الغذاء العالمي:(P.A.M)** بدأ الشعور بالحاجة إلى المساعدة بالمواد الغذائية منذ الثلاثينات، حينما لفتت المجتمعات ظاهرة غريبة، وهي أن بعض الدول تنتج أكثر مما تحتاج إليه شعوبها من المواد الغذائية ولا تعرف طريقا للتخلص من ذلك الفائض في الوقت الذي كانت فيه بعض المناطق تعاني المجاعة، وهذه الظاهرة نفسها تكررت في أوائل الخمسينات، وفي عام 1954 أصدرت الو .م .أ قانونا يقضي بتقديم الفائض من المواد الغذائية على سبيل المساعدة طبقا لشروط معينة، وفي عام 1963 أقرت مشروعا وضع بالتعاون مع منظمة الأغذية و الزراعة بإنشاء برنامج الغذاء العالمي[3]، ليكن وكالة دولية لإدارة المساعدة بالمواد الغذائية وقد تمثلت أهم أهداف البرنامج فيما يلي[4]:

- تقديم المعونة الغذائية لدعم التنمية الاقتصادية و الاجتماعية؛
- تلبية الاحتياجات الغذائية للاجئين وضحايا حالات الطوارئ الأخرى، وعمليات الإغاثة الممتدة ؛
- النهوض بالأمن الغذائي العالمي وفقا لتوصيات منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الأغذية والزراعة ؛

وحتى يتسنى للبرنامج أداء أغراضه، أنشئ المجلس التنفيذي فئات البرامج التالية:

- **فئة البرامج الإنمائية:** وتشمل برامج ومشروعات المعونة الغذائية لمساعدة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتشتمل هذه الفئة على مشروعات التعمير والاستعداد للكوارث وتقديم المساعدات الفنية للبلدان النامية، لتنشئ مشروعاتها الوطنية للمعونة الغذائية.

---

[1] إبراهيم ولد فال بوبكر، **منظمة الأغذية و الزراعة العالمية و دورها في تنمية القطاع الزراعي للجمهورية الإسلامية الموريتانية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، فرع القانون العقاري والزراعي، جامعة سعد دحلب بالبليدة، (1999ـــ2000)، ص:62.

[2] رحمن الحسن الموسوي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 62.

[3] **نفس المرجع السابق**، ص ص : 145- 146.

[4] **برنامج الأغذية العالمي**، هيئة الأمم المتحدة و الفاو، (2000)، ص: 04.

- **فئة مشروعات الإغاثة في حالة الطوارئ:** لتقديم المساعدات الغذائية لتلبية الاحتياجات في حالة الطوارئ .
- **فئة مشروعات الإغاثة الممتدة:** لتقديم المساعدات الغذائية لتغطية احتياجات الإغاثة الممتدة .
- **فئة العمليات الخاصة لأنشطة و تأهيل و تعزيز البنيات الأساسية للنقل:** وذلك عند الاقتضاء وفي الظروف الاستثنائية، حتى يتم نقل المساعدات الغذائية بسرعة وفعالية لتلبية الاحتياجات في حالة الطوارئ وفي حالة الإغاثة الممتدة[1].

ب-المؤتمر العالمي للأغذية: (C.M.A 1974) لقد أدت المشاكل التي طرأت على أوضاع الغذاء في العالم وخاصة خلال الفترة1972-1974 إلى نجاح الأمم المتحدة في عقد مؤتمر القمة العالمي للأغذية، والذي انعقد في وقت كانت فيه دول العالم الثالث تقترح إقامة نظام اقتصادي دولي جديد يتركز أحد محاوره على ضمان الأمن الغذائي للدول النامية، وقد عقد المؤتمر في روما 1974 و قدمت فيه عدة اقتراحات استهدفت تحسين الوضع الغذائي وتوفير الأغذية لمكافحة الجوع ونذكر أهمها إنشاء المجلس العالمي للتغذية والذي يعمل مع هيئتين لمنظمة الفاو تم تأسيسهما بقرار من الندوة، وهي لجنة سياسات وبرامج المساعدة الغذائية، ولجنة الأمن الغذائي المكلفة خاصة بتقييم السياسات الغذائية للدول المتطورة المصدرة للحبوب، وبسياسة المساعدة الغذائية وبالمخزون الغذائي، وكذا إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (الهيئة الثانية) والذي يعمل على تعبئة موارد إضافية وتوفيرها بشروط ميسرة قصد تطوير الزراعة في الدول النامية، وكذا تمويل المشروعات والبرامج التي تهدف إلى تحسين وتطوير منظومة الإنتاج الفلاحي وتقوية السياسات والمؤسسات المرتبطة به، وذلك في إطار أولويات واستراتيجيات وطنية.

ج - البرنامج الخاص للأمن الغذائي: كان مجلس المنظمة قد وافق خلال دورته السادسة بعد المائة عام 1994 على البرنامج الخاص للأمن الغذائي الذي كان يسمى في ذلك الوقت البرنامج الخاص لإنتاج الأغذية لدعم الأمن الغذائي في بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض، وقد وصفت أهدافه على أنها مساعدة هاته البلدان على زيادة إنتاج الأغذية وإنتاجيتها وإنتاجها على أساس مستدام، والحد من التقلبات في الإنتاج من سنة لأخرى، وتحسن فرص الحصول على الأغذية، وضمنيا زيادة الدخل الصافي لصغار المزارعين، وتوفير فرص العمل في الريف والحد من الفقر مع توجيه الاهتمام السليم

[1] برنامج الأغذية العالمي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 04.

إلى العدالة الإنتاجية والوعي بقضايا المساواة بين الجنسين، وتعتبر جميع البلدان الأعضاء في المنظمة التي تستوفي المعايير المحددة لبلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض مؤهلة للحصول على المساعدات في إطار البرنامج الخاص الغذائي، وقد استوفى البرنامج 80 بلدا من البلدان الأعضاء في المنظمة لسنة 2002، وعلى ذلك ركز البرنامج في أول الأمر على الأغذية الأساسية، جرى التشديد منذ البداية على الزيادة في المحاصيل على أساس كل بلد وتوجيهها نحو السوق، وذلك من خلال المناطق ذات الإمكانيات العالية و المزارعين الصاعدين الذين يمكنهم المساعدة في التغلب على العجز القطري وفي عام 1996 زاد التركيز على المنتجات الأساسية والمحاصيل الشجرية والحيوانات الصغيرة والأسماك التي كان يمكنها في الغالب توفير أكبر فرص للعمل وزيادة الدخل، كما يمكنها توفير بدائل للواردات عالية القيمة وتحقيق وفرات من النقد الأجنبي، وانقسم البرنامج إلى مرحلتين، تعالج المرحلة الأولى المعوقات والتي منها نقص الرطوبة المتاحة وانعدام الحصول على التكنولوجيا المحسنة والاعتماد المفرط على مجموعة ضيقة من المنتجات بالإضافة إلى نقص الحوافز على زيادة و تحسين الاستدامة، وكان الهدف من المرحلة الثانية أي مرحلة التوسع توجيه اهتمام خاص إلى سياسات الاستثمار لمعالجة مجال المعوقات، ولم يدخل رسميا بعد أي بلد من بلدان العجز إلى المرحلة الثانية[1]، وقد زاد الدعم الدولي لهذا البرنامج إذ تم التنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف على تفعيل هذا البرنامج من خلال[2]:

- ✓ توسيع نطاق برامج التغذية المدرسية وبرامج تغذية الأمهات والأطفال لاسيما في البلدان التي تفتقر إلى آليات التحويل المباشر منها: أفغانستان، بوتان، البرازيل، بوركينافاسو، كوت ديفوار.
- ✓ مساعدة العديد من البلدان على توسيع نطاق برامج الأشغال العامة بإضافة برامج الغذاء أو النقد مقابل العمل و منها أفغانستان، وأنغولا، بنغلادش.
- ✓ العمل على توسيع استخدام بعض البلدان للإعانات الغذائية الانتقائية الموجهة للفقراء المستهلكين ومنها: بنغلاديش، مصر، المغرب.
- ✓ دعم تطبيق بعض البلدان نظم الكوبونات وقسائم الأغذية الموجهة للفقراء الجياع: سيرلانكا، تونس، أو نظم الضمانات الاجتماعية مثل: بنغلادش والهند.

[1] **التقييم الخارجي المستقل للبرنامج الخاص للأمن الغذائي**، الدورة 87 للجنة الأمن الغذائي العالمي، منظمة الزراعة والتغذية ، روما، (2002)، ص ص: 11-12 .

[2] **ملخص الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لكل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي**، روما، (2010)، ص: 04.

د- مؤتمر القمة العالمي للأغذية: انعقد مؤتمر القمة العالمي للأغذية في الفترة من 13 -17 نوفمبر 1996 في روما بإيطاليا، وقد انعقد مؤتمر القمة استجابة لاستمرار انتشار نقص التغذية والمخاوف المتنامية بشأن قدرة الإنتاج الزراعي على الوفاء بالاحتياجات المستقبلية من الغذاء وقد جمع مؤتمر القمة بين ما يقارب من 1000 مشارك، وأدى إلى إقرار إعلان روما حول الأمن الغذائي العالمي وخطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية، ويحدد إعلان روما سبعة التزامات تضع أساس تحقيق الأمن الغذائي المستدام للجميع، بينما تنص خطة العمل على الأهداف والإجراءات ذات الصلة من أجل التنفيذ العملي لهذه الالتزامات، وقد قام مؤتمر القمة العالمي أيضا بصياغة الهدف المتمثل في تحقيق الأمن الغذائي للجميع من خلال الجهود المستمرة، التي يتم بذلها للقضاء على الجوع في جميع البلدان، بهدف خفض عدد الذين يعانون من نقص التغذية إلى النصف بحلول عام2015[1]، وقد تمثلت التزامات روما السبع فيما يلي[2]:

- كفالة إلزام بيئة سياسية واجتماعية واقتصادية مواتية، تستهدف إيجاد أفضل الظروف لاستئصال الفقر وإحلال السلام الدائم، ويستند إلى المشاركة الكاملة والمتكافئة للرجال والنساء باعتبار ذلك أقوم سبيل يقوم إلى تحقيق الأمن الغذائي المستدام.
- تنفيذ سياسات تهدف إلى استئصال الفقر والقضاء على انعدام المساواة وإلى تحسين الفرص المادية والاقتصادية للناس كافة للحصول في جميع الأوقات على أغذية كاملة كافية وسليمة وواقية تغذويا ويستفاد منها استفادة فعالة.
- العمل على تحقيق التنمية الغذائية والزراعية والسمكية والحرجية والريفية في كل من المناطق ذات الإمكانيات المرتفعة وذات الإمكانيات المنخفضة والسياسات والممارسات المستدامة والقائمة على المشاركة التي تعد جوهرية لتوفير الإمدادات الغذائية الكافية والموثوق بها على المستويات الأسرية والقطرية والإقليمية والعالمية لمكافحة الآفات والجفاف والتصحر، وذلك بالنظر إلى ما للزراعة من طابع متعدد الوظائف.

---

[1] **إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي وخطة عمل المؤتمر، منظمة الصحة و التغذية العالمية**، روما، (نوفمبر1996)، ص: 09.

[2] **النشرة الإعلامية لمؤتمر القمة العالمية حول الأمن الغذائي**، المعهد الدولي للتنمية المستدامة بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة، العدد الأول، المجلد 150، (2009)، ص :01.

- العمل على أن تؤدي السياسات المتعلقة بالتجارة في السلع الغذائية والزراعية والمبادلات التجارية عامة إلى تعزيز الأمن الغذائي للجميع من خلال نظام تجاري عادل و مستديم.
- السعي إلى تفادي الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ، التي تسبب فيها الإنسان وإلى التأهب لمواجهتها وسد الاحتياجات الغذائية العابرة والطارئة بطرق تشجيع عمليات الانتعاش والإحياء والتنمية وبناء القدرات على تلبية الاحتياجات في المستقبل.
- تشجيع تخصيص واستثمارات القطاعين العام والخاص على النحو الأمثل من أجل تعزيز الموارد البشرية و النظم الغذائية والزراعية والسمكية والحرجية المستدامة والتنمية الريفية في كل من المناطق ذات الإمكانيات المرتفعة وذات الإمكانيات المنخفضة.
- تنفيذ خطة العمل ورصد نتائجها على جميع المستويات بالتعاون مع المجتمع الدولي.

ه – برنامج القضاء على الجوع: تم وضع برنامج القضاء على الجوع موضع تنفيذ بداية من سنة 2003، ويتمثل المحور المركزي للمشروع في الجمع الصحيح بين ما يسمى بالسياسات الهيكلية (الموضوعة من أجل تحسين توزيع الدخل وتنمية الإنتاج، وخلق مناصب شغل، والإصلاح الزراعي...) والتدخلات الاضطرارية التي تسمى عادة بالسياسات التعويضية.

ويكمن الجانب الإبداعي للمشروع في تنظيم اقتراحاته بشكل يجعلها تتمحور حول ثلاث مستويات من الإجراءات في نفس الوقت[1]:

– **أولا:** سن سياسات هيكلية لمحاربة أسباب الجوع، على سبيل المثال عن طريق الرفع من الدخل الأسري، وضمان التمتع بالحقوق الاجتماعية وجودة الأغذية وتقليص الفوارق في الدخل.

– **وثانيا:** وضع سياسات محددة تتضمن أنشطة مختلفة حسب حجم كل جماعة أو بلدية ومن هذه السياسات برنامج بطاقات الغذاء، وهو يشتمل على تحويلات نقدية بمبلغ تراه الدولة ضروري لاقتناء مجموعة من المواد الغذائية الأساسية ذات الجودة المقبولة بالنسبة للأسر الفقيرة.

– **ثالثا:** صممت هذه السياسة للمناطق شبه القاحلة، بإضافة سياسة التعايش مع الجفاف، وتتضمن هذه السياسة تقديم حوافز لتشجيع الإنتاج الغذائي، والبحث عن الموارد المائية، وبناء خزانات المياه، وكذا سياسة توسيع الوجبات المدرسية بتعميم هذه الوجبة في كافة المدارس التي تخص المناطق الفقيرة.

[1] **برنامج القضاء على الجوع**، منظمة الأغذية و الزراعة العالمية (الفاو)، روما، (2012)، ص ص:161-162.

3- جهود منظمة التغذية و الزراعة في الميدان

تمثل الدور الفعال للمنظمة من خلال أعمالها في الدول التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي، وأهم هاته الأعمال ما يلي[1]:

- العمل على تقرير المبادئ الأساسية لسلامة الغذاء، التي يمكن تطبيقها على حلقات السلسلة الغذائية بأكملها، وذلك لتحقيق هدف سلامة الأغذية وصلاحيتها للاستهلاك الآدمي لجميع الدول الأعضاء، والتوصية بمنهج يقوم على تحليل أخطار التلوث والتحكم فيها و توضيح كيفية تنفيذ هذه المبادئ، وتقديم الإرشاد اللازم لذلك، وهذا بالنسبة لجميع الدول الأعضاء على السواء.
- العمل بواسطة هيئة الدستور الغذائي على وضع معايير دولية وخطوط توجيهية لتحقيق هدف مزدوج يتمثل في حماية المستهلك و الترويج للممارسات العادلة في تجارة الأغذية و ممارسات الطوارئ، وتم إنشاء فريقي مهمات الأول لمعالجة مسألة الأغذية المشتقة من التكنولوجيا الحيوية، ويتعلق الآخر بأساليب إنتاج أعلاف الحيوانات، كما قررت المنظمة إنشاء لجنة شبه إقليمية للدستور الغذائي للشرق الأدنى تهتم بمشاكل الغذاء في ذلك الإقليم.
- إدارة عمليات الإغاثة الخاصة، و تنفيذ مشروعات المساعدات الغذائية نيابة عن الحكومة العراقية، بموجب برنامج النفط مقابل الغذاء الذي يمر بمرحلته العاشرة، و تستهدف المساعدات العديد من القطاعات الاقتصادية المختلفة، كما أنه في فترة 2000 – 2001 تأثرت العديد من بلدان الشرق الأدنى بالصراعات الأهلية والجفاف الشديد، ومنها أفغانستان والأردن والصومال وسوريا وطاجيكستان، وتعرضت إيران للفيضانات، وقد استطاعت المنظمة بمساعدة الجهات المانحة و بمواردها الخاصة تزويد البلدان التي طلبت مساعدتها بالعديد من أنشطة الدعم، وبذلك أقامت المنظمة وحدات للتنسيق في حالات الطوارئ الزراعية في العديد من البلدان في الأقاليم التي تأثرت بحالات الطوارئ مثل أفغانستان والسودان وطاجيكستان.
- ساعدت المنظمة في إعداد وثيقة مشروع تعاوني فني بشأن موضوع التحكم في المياه في إطار البرنامج الخاص للأمن الغذائي في مصر وجيبوتي وموريتانيا والمغرب والسودان وتركمستان واليمن، وتواصل تقديم المساعدة في إعداد المرحلة الثانية من البرنامج للأمن الغذائي في مصر وسوريا، وذلك بمساعدة الدول المانحة وحكومات الدول المتضررة.

[1] نعامة مباركة، **مرجع سبق ذكره**، ص: 160

- نتيجة لتعرض كل من موزامبيق و زيمبابوي و زامبيا و مالاوي لفيضانات شديدة لسنة 2008، قامت المنظمة و شركائها بتعبئة 87 مليون دولار كمساعدات طوارئ للسكان المتضررين من جراء الفيضانات لدى البلدان الأربعة، وتخصيص أكثر من 09 ملايين دولار لدعم أعمال الإغاثة الزراعية، التي تتطلع بها المنظمة للنهوض بأوضاع الأمن الغذائي في المناطق المتضررة من جراء الفيضانات.
- تم التعاون بين المنظمة والمفوضية الأوربية في مجال الأمن الغذائي منذ عام 1991، حيث تم تنفيذ 16 مشروعا، بميزانية إجمالية تقدر بنحو 108 مليون يورو (131 مليون دولار أمريكي)، وكما أن أغلب المشاريع قد وفرت للبلدان النامية في مجالات الأمن الغذائي والتنمية الريفية المستدامة والسياسات الزراعية وسلامة الأغذية ونوعيتها وإدارة الموارد الطبيعية، كما استمر التعاون بتمويلات لإحدى وعشرون (21) مشروعا في سنة 2001 بتكلفة مقدارها 19 مليون يورو (23 مليون دولار أمريكي) في مجال تحقيق الأمن الغذائي للبلدان ذات الدخل المنخفض والعجز الغذائي.
- زيادة الدعم للقطاع الزراعي الفلسطيني نظرا للظروف الطبيعية التي يواجهها المزارع الفلسطيني نتيجة الاحتلال، وقد نفذ المكتب الإقليمي للشرق الأدنى مشروعا مشتركا بين المنظمة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن بناء القدرات في مجال تحليل السياسات الزراعية والتخطيط في فلسطين وتقديم الخطة المتوسط الأجل للفترة 2001 – 2005، كما قامت المنظمة بإرسال بعثة لتقييم الأوضاع الغذائية في المناطق الفلسطينية، والذي كان قد سبقها في أواخر 2001 تقديرا للاحتياجات الأولية وصياغة افتراضات لإنعاش القطاع الزراعي في الضفة الغربية وقطاع غزة.
- إرسال بعثة متعددة التخصصات من طرف المنظمة إلى البحرين لصياغة إستراتيجية طويلة الأجل وبرامج للتنمية الزراعية ومساعدة كل من كازاخستان وقرغيزستان في تقييم القدرة التنافسية للقطاع الزراعي توطئة لصياغة برنامج للتنمية الاقتصادية (2003 – 2010).
- تقديم مساعدات فنية للجزائر في تحليل السياسات و التخطيط في سبيل دعم خطة التنمية الزراعية الوطنية التي بذلت سنة 2000، بالإضافة إلى تنفيذ مشروع برنامج التعاون الفني في مصر (Tcp/egy/781 (A)) وإعداد خطة لزراعة الأشجار وتنمية الغابات في المناطق المزاحمة، بالإضافة إلى دعم المنظمة للأعضاء في مجال استنباط الأصناف التي تتحمل الجفاف والملوحة والحرارة وتحسين الإنتاج وتكنولوجيا، ما بعد الحصاد ومكافحة التصحر واستخدام موارد المياه غير التقليدية في سبيل تحقيق الأمن الغذائي لجميع الأعضاء.

هذا عن أهم الأعمال والممارسات التي تقوم بها المنظمة تجاه الدول التي تعاني نقص في الغـذاء وفي سبيل تحقيق الأمن الغذائي، ذلك إلى جانب الكثير من الهيئات الدولية الأخرى والتي مـن بينهـا مجموعة البنك الدولي.

ثانيا:دور مجموعة البنك الدولي في تقليص ناقص الغذاء وتحقيق التنمية

مجموعة البنك الدولي هو أحد الهيئات الدولية التي تعنى بمشاكل الدول و خاصة الدول الناميـة، والتي ركزت أساسا على الجانب التمويلي لمشاريع التنمية لهاته الدول، ومحاولة القضاء على الفقـر وتحسين المستوى المعيشي للأفراد ومنه توفير الغذاء الكافي و الكامل لهؤلاء، ويضم كل مـن البنـك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية، أما أهم الأعمال و الممارسات المساعدة التي قدمها البنك والتي تصب كلها لفائدة 18 دولة نامية فهي حسب كل منطقة على حدى[1]:

1- **أفريقيا:** لقد كانت أهداف المشاريع الموجهة لها تعمل على تعجيل وتيرة النمو الزراعي، الذي كان يجري تقاسمه على نطاق واسع في غينيا ومدغشقر وملاوي ومالي وأوغندا، وذلك بنسبة لا تقل عـن 04% سنويا، ووضع إستراتيجية مشتركة للنهوض بالاقتصاد الريفي والترويج لإقراض البرامج، أمـا عن التقديم في التنفيذ، فقد تم العمل على استكمال الإصلاحات الضرورية في السياسات و المؤسسـات وتكثيف الزراعة و إصلاح الأراضي، وإعادة توجيه المشروعات القائمة لتصبح أكثر فعالية، وتتـألف الحافظة المالية أساسا من الخدمات الزراعية والاستثمارات الرئيسية غير الزراعية، وقد حقق تقـدما كبيرا نحو إنشاء مركزين أحدهما في هراري (للجنوب الإفريقي)، والآخر فـي أبيـدجان (لغربـي إفريقيا) للخبرات الرفيعة بتعاون وثيق مع الفاو والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومصرف التنميـة الإفريقية والإتحاد الأوربي يهدف المركزان على مساعدة البلدان في إعداد المشـروعات وتنفيـذها و تعزيز المؤسسات كما يعملان كجهتي اتصالا للشراكة مع المؤسسات المعاونـة الثنائيـة والمتعـددة الأطراف بالإضافة إلى تسير عمليات صياغة الإستراتيجيات الريفية في غينيـا ومدغشـقر ومـالي، ودراسات القطاع في ملاوي، كما يمثل أحد المبادرات التي تمول برنامج التنمية الريفية، القائمة علـى المشاركة في أوغندا، الذي يبدأ في أغسطس 1997، و هو يغطي 250 مجتمعا محليا، ويعمل علـى توسيع خدمات الإرشاد لمساعدتها على تحديد احتياجاتها في مجالات الزراعة والصحة والتعليم والبنية الأساسية وتحميل الحكومة المحلية مسؤولية الاستجابة لهذه الاحتياجات.

[1] **برنامج التركيز لدى البنك الدولي**، شبكة التنمية الريفية و الأمن الغذائي التابعة للجنة التنسيق الإداري، البنك الدولي، (2008)، متاحة على الموقع :http://go.worldbank .org/tywcvqgoc، تم الإطلاع بتاريخ: (2011/02/12)، في الساعة: [10:40].

2- شرق آسيا و المحيط الهادي: انصب تركيز البنك الدولي على صياغة إستراتيجيات ريفية في الفيتنام و تحليل خيارات الأمن الغذائي طولية الأجل في الصين والفلبين، واشتد الاهتمام بالاشتراك مع المؤسسات شبه الحكومية بطريقة عملية ومعالجة عملية التنافس بين الأقاليم وبين الجهات المتبرعة، وفي مجال التنفيذ تم تخصيص 300 ألف دولار أمريكي بصياغة إستراتيجية في الفيتنام والفلبين، أما في الصين فقد تم وضع دراسة شاملة عن السياسات الإستراتيجية و القضايا المؤسسية في القطاع الريفي بغية خروجها النهائي من دائرة الفقر والجوع، وفي سنة 2008 قارب تحليل السياسة الزراعية والخاصة بالموارد الطبيعية في الفيتنام على الانتهاء والذي سوف يستخدم كإطار لمشروعات الاستثمار القائمة على المشاركة التي تركز على الحد من الفقر والقضاء على الجوع، وفي الفلبين تم إنهاء العمل من إستراتيجية التنمية الريفية، ولم يبقى سوى الوقف على نتائجها لتقييمها.

3- أوربا الشرقية و وسط آسيا: تمثلت أهداف البنك الدولي في هذه المنطقة على مساعدة ألبانيا وأرمينيا وجورجيا وأوكرانيا على وضع إستراتيجياتها القطرية وتحليل قضايا السياسات الزراعية المشتركة التي تواجهها البلدان التي تسعى إلى الانضمام إلى الإتحاد الأوربي، وتركز البرامج في الإقليم على وضع الإقراض الريفي على أساس الاستجابة التدريجية للمستويات الدنيا لإصلاح السياسات والبحث عن وسائل للإسراع بإعادة تنظيم المزارع والأعمال التجارية الزراعية، وفي مجال التنفيذ تم إعادة تخصيص 50% من موارد الميثاق الإستراتيجي المخصص لأوكرانيا لصالح البرامج العامة في جورجيا وأرمينيا وألبانيا لسنة 2008.

4- **أمريكا اللاتينية و البحر الكاريبي:** ينصب التركيز في هذا الإقليم على الحد من الفقر والجوع في جنوبي المكسيك وشمال البرازيل وغواتيمالا، وعلى دعم الوحدة الإقليمية للمساعدات التقنية في مجال الزراعة الموجودة في غواتيمالا، وذلك من خلال الإصلاح الزراعي وإزالة تحيزات السياسات ضد الصغار، وفي مجال التنفيذ شمل اعتماد الميثاق الإستراتيجي على 04 مشاريع، تم الشروع في اثنين منهم لمعالجة الفقر والجوع، وقد بدأ في تنفيذ مشروع رائد للخدمات المالية الصغيرة النطاق في شمال شرق البرازيل، وفي المكسيك فقد تمكن البنك من التوصل إلى اتفاق مع الحكومة بشأن اللامركزية في إطار برنامج ممول من الميثاق الإستراتيجي لدعم المؤسسات لإنجاز مشاريعها.

5 - جنوب آسيا: يجري عمل البنك في هذا الإقليم على وضع إستراتيجية شاملة للتنمية الريفية في بنغلادش، والتي حققت تقدما ملحوظا في الجهود الرامية إلى معالجة قضايا التخطيط و المؤسسات في قطاع المياه، وزيادة الاهتمام الإداري للموارد الطبيعية وفي الهند استخدمت موارد الميثاق الاستراتيجي

لفتح طور واسع بشأن خيارات التنمية في القطاع الريفي وتركيز عمليات الإقراض على الأولويات، التي تؤدي إلى إصلاح القطاع العام والنواحي المالية لتخفيف من وطأة الفقر والجوع وتحقيق التنمية المستدامة في الهند.

6 – الشرق الأوسط و شمال إفريقيا: يعمل البنك على حماية المنطقة من خلال[1]:

- التحرك في المراحل الأولى من خلال التركيز على الاستعراضات القطاعية والروابط مع برامج الإصلاح الاقتصادي والحد من العجز بين الريف والحضر وتعزيز تنويع الصادرات، فقد كان ذلك في المغرب وتونس.
- التركيز على برامج التنمية المكانية والتنمية المدفوعة باعتبارات المجتمعات المحلية لتعزيز سبل كسب العيش والطعام لجيوب الفقراء بمساندة تنفيذ مبادرة التنمية البشرية الوطنية في المغرب واليمن.
- التركيز على روابط و كفاءة استخدام المياه على سبيل المثال مشروع " الوشيك للاستثمار" في قطاع المياه في تونس و مشروع " أم ربية لتحديث الري والزراعة" في المغرب.

ثالثا :الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد) (IFAD)

تم تأسيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية عام 1977، وهو وكالة متخصصة تقدم الدعم للسكان الفقراء، بلغ مجموع الدول الأعضاء في الصندوق عند تأسيسه 91 دولة وارتفع إلى 162 دولة[2]، تمثلت مهمة الصندوق الدولي في تحسن الإنتاجية ورفع المستوى المعيشي لفقراء الريف، ومساعدتهم لزيادة قدراتهم على تحديد احتياجاتهم الاقتصادية والاجتماعية والمستقبلية، ويهدف الصندوق إلى توفير الفرص لفقراء الريف لتحقيق:

- الأمن الغذائي وتحقيق زيادة في الإنتاج ؛
- كسب دخل بإنتاج فائض للتسويق؛
- الاستثمار في الأنشطة غير الزراعية ؛
- استدامة وتحسين البيئة والموارد الطبيعية ؛

وبهذا فإن الصندوق كمؤسسة تمويل تنموية يقوم بإقراض الحكومة، ولكن ليس لأغراض الإغاثة، بل لأغراض التنمية الزراعية والريفية والبناء الموسمي القاعدي وتقويتها والمساعدة على تحسين

[1] **الزراعة و التنمية الريفية في منطقة الشرق الأوسط و إفريقيا**، مقالات البنك الدولي، البنك الدولي، (2008)، متاحة على الموقع: http:// go.worldbank.org/biq73vhu90، تم الإطلاع بتاريخ: (2011/01/18)، في الساعة: [09:45].

[2] رحمن حسن الموسوي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 286.

الخدمات الاجتماعية، ويتم دعمها بواسطة الصندوق من خلال التمويل المشترك بمؤسسات تمويل أخرى تكون دائما في شكل منحة[1].

بالإضافة إلى المنظمات السابقة نجد أن هناك تضافر بين المجتمع الدولي لتحقيق الأمن الغذائي وتوفير الغذاء لكل من طلبه ومن هاته المنظمات: المنظمة العربية الزراعية، منظمة الصحة العالمية، المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة، المجلس الأوربي للزراعة، وغيرهم من الهيئات والمنظمات والمراكز الدولية، التي ظافرت جهودها لتحقيق هدف واحد هو تحقيق الأمن الغذائي و توفير الغذاء.

[1] **الإستراتيجية والأهداف والتمويل**، برنامج التنمية الريفية لجنوب كردفان، السودان، بدون سنة نشر، ص: 01.

المبحث الرابع: نماذج دولية في مجال ربط الأمن الغذائي بالسياسات الزراعية

تكتسي مسألة الأمن الغذائي أهمية بالغة في ظل رهانات عالمنا المعاصر، بمكوناته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية، ولقد باتت تحديات الأمن الغذائي اليوم الهاجس الأول لكل الدول والشعوب، إما بإنتاج ما يمكن إنتاجه أو استيراد ما تحتاجه، وذلك من خلال تبني إستراتيجية غذائية وطنية شمولية مع توفير كل الإمكانيات المادية والبشرية والتقنيات اللازمة لتنفيذها وإنجاحها، وينبغي أن تراعي هذه السياسة زيادة الإنتاج الغذائي من مصادره المختلفة الزراعي والمائي والاصطناعي وقد نجحت الكثير من الدول التي كانت تعاني من أزمة غذائية حادة في تسيير سياساتها وفق ما يخفف من وطأة الجوع، ويحد من تأثير الأزمة الغذائية على اقتصادياتها، لتصبح هذه الدولة قدوة لباقي الدول النامية (ومنها الوطن العربي والجزائر خاصة)، للسير على نهجها، بما يحقق مستوى غذائي مقبول تصاحبه في ذلك تنمية اقتصادية قائمة بذاتها.

المطلب الأول: التجربة الصينية

يتميز الاقتصاد الصيني باعتماده على جملة من المقومات الطبيعية و البشرية و المقومات المؤسساتية والاجتماعية، التي كان لها لاحقا دور في نجاح السياسات التي تبنتها لتحقيق انطلاقها الاقتصادي، لذلك و قبل دراسة مسيرة هذا الاقتصاد نحو الانطلاق، نرى من الضروري البدء ببيان هذه المقومات، وبإشارة عامة وموجزة إلى بعض المظاهر التي تدل على الانطلاق الاقتصادي الباهر للصين.

أولا: مقومات الاقتصاد الصيني: تتمثل أهم هذه المقومات فيما يلي:

1 ــ المساحة و الموقع و التضاريس: تقع الصين في الجزء الشمالي من النصف الشرقي للكرة الأرضية، وتحتل القسم الشرقي من قارة آسيا، وهي مطلة على الساحل الغربي للمحيط الهادي، وإحدى أكبر الدول في العالم حيث تحتل المرتبة الثالثة عالميا من حيث المساحة بعد روسيا وكندا، وتقدر مساحتها الإجمالية 9.6 مليون كم^2 (9596960 كم^2)، وهي بذلك تغطي 07% من مساحة الكرة الأرضية، وتحد الصين 14 دولة: كوريا الشمالية، روسيا، منغوليا، كازاخستان، كيرغستان، طاجيكستان، أفغانستان، باكستان، الهند، نيبال، بوتان، بورما، لاوس و الفيتنام، كما أن تضاريس الصين المعقدة تجعل منها سقف العالم في المناطق الساحلية الشرقية، و 60% من إقليمها يتشكل من

الجبال، الهضاب و التلال التي يتجاوز ارتفاعها ألف متر، وتوجد أساسا في غرب البلاد، أما الجهة الشرقية فتتميز تضاريسها بالجبال والتلال[1].

2 ــ الموارد المائية: تتنوع مصادرها من مياه جوفية إلى كميات التساقط والشبكة النهرية، تتمثل أهمها في[2]:

أ ــ نهر الهوانغو (الأصفر): يجري في شمال الصين، ينبع من هضبة التبت ويصب في بحر الصين يبغ طوله 4872 كلم.

ب ــ نهر اليانغتشي (الأزرق): يجري في وسط الصين، وينبع من هضبة التبت، ويصب في بحر الصين، ويعتبر أطول نهر في الصين وثالث أكبر أنهار العالم (6330 كم).

ج ــ نهر سبيكيانغ (اللؤلؤ): يجري في جنوب الصين، وينبع من المرتفعات الجنوبية إلى الشرق من هضبة يونان يصب في بحر الصين طوله 1958 كلم.

3 ــ السهول: تقع سهول الصين أساسا في شمال شرق الصين وشرقي المناطق الساحلية بمساحة تقدر بـ 1.12 مليون كم^2، أهمها: سهل شمال الشرق، سهل شمال الصين، وسهل مجرى، نهر اليانغتشي الأوسط –الأسفل، وهي معا تشكل الجزء الأكبر من المنطقة السهلية بالصين، حيث تمتد في شريط واحد لتشكل النطاق السهلي الشمالي –الجنوبي، وتمتاز هذه السهول بخصوبة تربتها واعتدال جوها كما أنها سهلة المواصلات، وهي قاعدة لأهم مناطق الصين الزراعية والصناعية ومناطق تركز المدن[3].

4 ــ الجزر و الجبال: توجد بالصين أكثر من 5000 جزيرة على مساحة إجمالية تقدر بـ 80000 كم^2، وأهمها[4]:

ــ جزيرة تايوان: أكبر الجزر الصينية بمساحة تقدر بـ 35788 كم^2 ثلثها سهول والباقي جبال.

---

[1] عبد الرحمن بن ساينة، **الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تنمية، جامعة تلمسان، دفعة (2012 –2013)، ص: 114.

[2] الدراسة البشرية للصين، **محاضرات الاقتصاد**، متاحة على الموقع: [www.onefd.edu.dz/3aSS]، تم الإطلاع بتاريخ: (2016/12/20)، على الساعة: [15:42].

[3] عبد الرحمن بن ساينة، **مرجع سبق ذكره**، ص: 115.

[4] **نفس المرجع السابق**، ص: 116.

ــ **جزيرة هاينان:** ثاني أكبر الجزر بالصين بمساحة تقدر بـــ 34.380 كـــم^2 وتشـــتهر بالمحاصـــيل الاستوائية.

5 ــ المساحة الزراعية: تغطي الأراضي الصالحة للزراعة والمسقية مساحة 134 مليـــون هكتـــار (18% من الإقليم الكلي)، وتوجد في شرق البلاد، أما الأراضي فتشكل 235 مليون هكتار من إجمالي المساحة، وتشكل الغابات أيضا نفس المساحة (13% من الإقليم الكلي)[1]، كما بلغ نصيب الفرد الصيني من المساحة الزراعية 0.13 هكتار.

6 ــ الموارد البشرية: كان عدد سكان الصين يقدر بنحو 1.3 مليار نسمة عام 2004، أي 20% من مجموع سكان العالم، وكان معدل النمو السكاني يقدر عام 2004 بنحو 0.7% في السنة، بعد أن كان 1.6% في الفترة 1970 – 1990 [2]، ولكنه استمر في التزايد إلى أن بلغ عام 2007 بنحـــو 1.319 بليون وبمعدل نمو سنوي بلغ 0.6%، بعد أن كان عدد السكان بنحـــو 1.262 بليـــون عـــام 2000، وبمعدل نمو سنوي 0.7% [3]، أما عن سكان الأرياف فقد بلغ عددهم 850 مليون نسمة أو 62% مـــن مجموع السكان، بعد أن كانت نسبتهم 82% عام 1978 عندما شرع بتطبيق الإصلاحات الاقتصادية، التي أطلقت هجرة عمالية من الريف رفعت نسبة سكان المدن من 34.8% عام 1999 إلى 40.5% عام 2003.

ثانيا: مراحل تطور الاقتصاد الصيني

مر الاقتصاد الصيني بعدة مراحل بعدما استقلت الجمهورية الصينية عام 1949، إذ وجدت نفسها أمام اقتصاد مضطرب بسبب عقود الحرب والتضخم، لذا كانت اهتمامات الصينيين ترتكز على تنفيـــذ جملة من الإصلاحات مرت عبر مراحل، ليخرجوا في النهايـــة باقتصـــاد عـــالمي ضـــخم ينـــافس الاقتصاديات الأوربية والأمريكية، وهاته المراحل مرتبة حسب تسلسلها الزمني، كما يلي:

1 ــ مرحلة التنظيم الاشتراكي (ماوتسي تونغ 1949 ـــ 1976): وتم في هذه المرحلة القضـــاء على النظام الإقطاعي و بناء اقتصاد الصين على أسس إشتراكية من خلال تأميم وسائل الإنتاج منهـــا الأراضي والغابات والمناجم ومصادر الطاقة والاعتماد على سياسة التخطيط الاقتصـــادي المركـــزي وإعطاء أولوية للصناعات الأساسية و التجهيزية مثل الصلب وإنتاج الآلات والأدوات وفـــي مجـــال

[1] عبد الرحمن بن ساينة، **مرجع سبق ذكره**، ص: 114.

[2] **جمهورية الصين الشعبية**، الدورة 86، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، (2005)، ص: 01.

[3] محمد كامل إبراهيم، **مرجع سبق ذكره**، ص: 68.

الزراعة ارتبطت حركة الإصلاح (1950-1952) بإعادة توزيع ملكية الأراضي على صغار الفلاحين والمعارضين، وذلك بمثابة تمهيد لتحويل الأراضي الزراعية إلى تعاونيات جماعية " الكومنات الشعبية"، وهذا ضمن سياسة القفزة الكبرى إلى الأمام بغية تحقيق الإقلاع الاقتصادي والاعتماد على صناعة الحديد والطاقة وتنفيذ مشاريع البنية الأساسية كالسدود والطرق والسكك الحديدية، كما أسهمت سياسة التغيير الزراعي وحشد الموارد البشرية للعمل في مجال الزراعة، بالإضافة إلى سياسة " ماو" الزراعية إلى نمو الإنتاج الزراعي، فقد بلغ معدل النمو الزراعي بين عامي 1952-1967 إلى 2.5%، وبعدما حققت الصين تطورا ملحوظا في المجال الاقتصادي تم الانتقال إلى سياسة المشي على القدمين، وهي سياسة تعمل على تطوير الصناعة والزراعة معا للنهوض بالاقتصاد الصيني، كما اعتمد نجاح الصين في هذه المرحلة على تجربة الاعتماد على الذات والتوجيه الداخلي للتنمية الاقتصادية، هذا بالإضافة إلى حملات التعبئة والتوجه الإيديولوجي، إذ بث " ماو" الكثير من القيم والأخلاق الإيجابية في الشعب الصيني الذي ارتبط إلى حد كبير بالشخصية الكاريزمية " لماو"،[1] وقد تميز الواقع الصيني في هذه المرحلة بالخصائص التالية:

- تميزت التنمية الاقتصادية في الصين بالاستقلالية ؛
- وصف التوجه نحو الداخل بالشمولية ؛
- اعتمدت التنمية الاقتصادية على تكثيف العمل ؛

وقد انتهت هذه المرحلة بموت "ماو" لينتقل الاقتصاد إلى إتباع سياسات مرنة في الانفتاح على العالم، هذا في مرحلة حقق فيها الاقتصاد تقدما في مجال نمو الإنتاج الزراعي الصيني.

2 ــ مرحلة الإصلاحات والانفتاح على اقتصاد السوق "فترة دينغ كيسيا وينغ" (سياسة الانفتاح بداية من 1978): بملاحظة المرحلة السابقة نجد أن الصين منذ تأسيسها عام 1949 وحتى أواخر 1978 اعتمدت على النموذج السوفييتي و منه الاقتصاد المخطط المركزي، كما لم تكن هناك شركات خاصة وانعدمت الرأسمالية، وقد قام ماوتسي تونغ بدفع البلاد نحو مجتمع شيوعي صناعي بالدرجة الأولى من خلال القفزة العظمى إلى الأمام، وبعد وفاة "ماو" و انتهاء الثورة الثقافية، بدأ " دينغ كيسيا وينغ" والقيادة الصينية الجديدة بإصلاحات في الاقتصاد والانتقال إلى اقتصاد مخطط موجه نحو السوق تحت

[1] نعامة مباركة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 120- 121.

حكم الحزب الواحد، والذي قام بنهج سياسة اقتصادية جديدة للتنمية وإدخال إصلاحات ليبرالية والانفتاح على الخارج من خلال:

- تفكيك أراضي الكومنات الشعبية وتحويلها إلى مستغلات عائلية أو مختلطة.
- السماح بالملكية الخاصة للأراضي ولوسائل الإنتاج.
- إقامة مقاولات فلاحية مختلطة بين الدولة والخواص.
- تشجيع المبادلات التجارية مع الخارج وإعطاء حوافز لجلب الاستثمارات الأجنبية للصين.
- تحديث الاقتصاد بإستيراد التكنولوجيا الغربية.
- تخفيف احتكار الدولة للنشاط الاقتصادي والسماح بإنشاء مقاولات خاصة في قطاع الصناعة والتجارة والزراعة.
- إعادة تنظيم مقاولات الدولة بمنحها الاستقلال المالي والإداري.

وفي أوائل الثمانينات بدأ التوسع في حق الإيجار الخاص والسماح للتجار بشراء وبيع فائض المنتجات الزراعية، وتم انفتاح دعائم نظام التسويق الحكومي واستمرت الإصلاحات، فقد بلغ متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي 8.5% ما بين (1977-1984)، وبلغ 9.7% في ما بين (1985 - 1995)، وبالرغم من الأزمة الآسيوية واصل الناتج المحلي الإجمالي النمو بنسبة 8.2% سنويا ما بين (1996 - 2000)، وكان التوسع في التجارة الخارجية أسرع حتى من ذلك، فقد زادت نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي من 13% في عام 1980 إلى 94% في عام 2000، كما أن انتهاء الطابع الجماعي والزيادة التي تحققت في الأسعار وتحقيق القيود التجارية المحلية كانت وراء انطلاق الاقتصاد الزراعي في الصين، فبعد أن كانت حصة الزراعة لا تتجاوز 06% في عام 1978، من حجم السوق ارتفعت إلى 30% بحلول عام 1985 وإلى 79% بحلول عام 1995، ثم 83% بحلول عام 1999، ومع تسجيل نمو أعلى في البستنة والمنتجات المائية زاد إنتاج الحبوب بنسبة 4.7% سنويا في الفترة (1978 - 1984)[1]، لتحقق الصين اكتفاءا ذاتيا من الحبوب ومحاصيل غذائية عديدة بداية من 1996، وفي المجال الصناعي أسفر الإصلاح الصناعي عن زيادة ظاهرة الضمانات الخفيفة وبعض الصناعات الثقيلة و توفير سلع جديدة للمستهلك، فقد ارتفعت نسبة الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي من 43% لسنة 1985 لتصل إلى 51% لسنة 2000، كما زادت اليد العاملة

[1] **Agriculture policies in OECD coumtries : montoring and Evaluitom** , paris, (2002), sp.

المشتغلة في الصناعة من 1.8% لسنة 1980 إلى 22.5% لسنة 2000، كما خفضت الصين من صادراتها من المنتجات الأولية بغية استغلالها في صناعاتها الداخلية من 51% من نسبة الصادرات لسنة 1985 إلى 10% لسنة 2000، وقد ساعد تطور الصين الصناعي في هذه المرحلة إلى انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية وانفتاحها للاستثمار الأجنبي.

ومن هذه المرحلة نجد أن الصين قد استفادت من حركة الإصلاح والانفتاح على العالم الخارجي، وذلك من خلال تراجع تدخل الدولة وظهور المؤسسات المختلطة بين الأجانب والصين وتحرير التجارة الزراعية وتوسيع الصناعات التصديرية بالدخول في منظمة التجارة العالمية، بالإضافة إلى اكتساب القوة السياسية من خلال العضوية في مجلس هيئة الأمم المتحدة وامتلاك حق الفيتو في القرارات الدولية، والانضمام إلى البنك الدولي والحصول على تسهيلات التمويل الدولي.

3 ــ مرحلة اقتصاد العملاق الصاعد (ما بعد سنة 2000): مع دخول القرن الجديد، طرحت الصين مفهوما يشمل التناسق بين الزراعة والصناعة وتحقيق تنمية متوازنة بين الإنسان والمجتمع وبين المدن و الريف وبين الشرق والغرب والانسجام بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية، وفي عام 2002 طرح المؤتمر الوطني السادس عشر للحزب الشيوعي الوطني هدف تحقيق مجتمع الرفاهية بصورة متكاملة بحلول عام 2020، وقد وضع هذا الهدف وسارت جميع الإصلاحات بانتظام، وتحققت منجزات واضحة، وتم تطور المفهوم الأول ليتم إنشاء نظام اقتصاد السوق الاشتراكي بصورة أولية، ويتعزز الدور الأساسي للسوق في توزيع الموارد تعزيزا واضحا، واكتمل نظام التنسيق والسيطرة الكلية مع مرور الأيام، كما تم تشكيل منظومة باعتبار اقتصاد الملكية العامة قوام لها و التنمية المشتركة للاقتصاديات الشخصية والفردية وغيرها من الاقتصاديات غير العامة من حيث الأساس، وتحول النمو الاقتصادي من أسلوب انتشاري إلى أسلوب تكثيفي بالتدريج، وحسب الخطة المحددة تم إنشاء نظام اقتصاد السوق الاشتراكي المتكامل نسبيا في الصين بداية من عام 2010، وسيصبح هذا النظام ناضجا نسبيا في الصين عام 2020، كما أن أكثر ما يميز هذه التجربة هو أنها استطاعت المزاوجة بين اقتصاد السوق والاقتصاد الاشتراكي بطريقة تمكنت من خلالها الاستفادة من المزايا التي يوفرها نظام اقتصاد السوق مع بقاء السيطرة للدولة على الاقتصاد[1].

[1] منصور فاتح، **الفرص و التحديات للنمو الصيني كقوة عظمى**، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، تخصص العلوم السياسية، جامعة مؤتة، (دفعة 2009)، ص: 78.

ثالثا: الزراعة في الصين

كانت الصين تعرف ببلاد المجاعات لكن بفضل تجربتها الزراعية، استطاعت أن تحقق تطورا هاما في كمية المحاصيل الزراعية المنتجة بتطبيق المخططات التي تعطي الأولوية للزراعة وترقية الأرياف، حتى تمكنت من تحقيق ما يسمى " القفزة العظمى إلى الأمام"، واتجهت الصين نحوا الإصلاح الزراعي، وذلك بالقيام بمجموعة من الإجراءات منها:[1]

- تخلي الدولة عن نظام " الكومونات الشعبية" عام 1985، حيث تم استبدال 56000 كومونة شعبية بـ 92000 مقاطعة، وبذلك قامت الدولة بدور الإشراف لا بدور التسيير المباشر للعملية الإنتاجية في الزراعة.
- تبني نظام " المسؤولية التعاقدية" لمنح الأراضي للمزارعين لاستغلالها (بناءً على عقد الاستغلال) لمدة طويلة قد تصل إلى 30 سنة (دون حق تملك الأرض)، وهو ما سمح بإطلاق المبادرة الفردية وتحفيز العاملين في الزراعة.
- رفع أسعار شراء الدولة للمنتجات الزراعية (الحبوب، القطن، اللحوم ...) وفي مارس 1979 تراوحت الزيادة في هذه الأسعار من 15 إلى 25% حسب الحالة.
- تخفيض الحصص الإلزامية التي يقدمها المزارعون للدولة.
- دعم الدولة للزراعة، إذ يلاحظ أن في الصين إعانات الدولة للمنتجين تبدو ضعيفة فقد قدرت ب 6% خلال الفترة 2000 – 2003، كما أن هذه الإعانات تختلف حسب نوع المنتوج، حيث تحظى المنتجات المنافسة للمنتجات المستوردة بأعلى نسبة دعم مثل: السكر، الحليب، لحم الغنم، القطن، الصوجا، وكذا بعض المنتجات التصديرية كالذرة والأرز، ولكن إذا نظرنا إلى الدعم الكلي فإنه مرتفع نوعا ما ويشمل نفقات المنفعة العمومية– لاسيما البنى التحتية الزراعية– والتحويلات المباشرة من الميزانية للمستهلكين، وقد بلغ إجمالي الدعم المخصص للقطاع الزراعي خلال 2000 – 2003 بنسبة 3.3% من الناتج المحلي الإجمالي.

ونتيجة لهاته الإصلاحات تطورت الزراعة الصينية، وأصبحت من العوامل المساعدة على انطلاق الاقتصاد الصيني، ويمكن إبراز مظاهر النجاح الزراعي ومساهمته في الانطلاق في ما يلي:

[1] عبد الرحمن بن ساينة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 187–188.

- ارتفاع دخول القرويين والتي انتقلت من 133 يوان سنويا عام 1978 إلى 708 يوان عام 1991، أي تضاعفت بأكثر من 04 مرات خلال 13 سنة، و قد ساهم ذلك في تخفيض عدد فقراء الريف الصيني حيث انتقل عددهم (بتطبيق معيار 0.6 أو 0.7 دولار في اليوم كما تعتمده الصين) من 250 مليون عام 1978 إلى 29 مليون عام 2003، أي أن نسبة السكان الذين يطالهم الفقر انتقلت من 31% إلى 03% خلال هذه الفترة[1].
- منذ بدأ الإصلاحات تراجعت نسبة الأراضي القابلة للزراعة حبوبا، والتي كانت تقدر بنحو 90% خلال عام 1961–1980، مما يدل على حدوث تنويع لصالح المحاصيل ذات القيمة الأعلى، و قد انخفضت نتيجة لذلك المساحة المزروعة حبوبا للشخص الواحد من 0.13 هكتار عام 1961 إلى 0.06 هكتار عام 2002، وجدير بالذكر أن تقلص المساحة المزروعة يعوض بزيادة الغلة، فقد ارتفع إنتاج الحبوب للشخص الواحد من 163 كيلوغرام للفرد عام 1961 إلى 307 كيلوغرام للفرد عام 2002، وكانت الزيادات في إنتاج الثروة الحيوانية باهرة أيضا، فقد ازداد إجمالي إمدادات اللحوم سنويا بنسبة 6.5% تقريبا من 3.8 كيلوغرام للشخص الواحد عام 1961 إلى 52.5 كيلوغرام للشخص الواحد عام 2002، كذلك فقد ازدادت إمدادات الحليب بنسبة 04% في السنة [2].
- تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء في الريف، وتحقيق نمو لافت للإنتاج الزراعي في عمومه، حيث نما هذا الإنتاج بـ 11.1% سنويا طوال فترة 1978 –1984، بعدما لم ينمُو إلا بمعدلات متواضعة طيلة 25 سنة السابقة (3.2% سنويا خلال 1953 ـــ1978)، ومن 1978 –1984 انتقل حجم الإنتاج المسوق من الحبوب من 117 إلى 507 مليون طن، أي بمعدل نمو سنوي يقدر بـ 8.15%، كما تطورت محاصيل القطن بمعدل 14.18% سنويا خلال نفس الفترة[3].
- تكوين مجال فلاحي شاسع ومنظم تميز فيه بين قسم شرقي ينقسم إلى قسمين قسم جنوبي شرقي تغلب عليه زيادة المزروعات المدارية خاصة الأرز والشاي، وقسم شمالي شرقي تغلب عليه زراعة الحبوب خاصة القمح الذري، بينما معظم القسم الغربي يسود به النشاط الرعوي، مما أهلها إلى احتلال

[1] عبد الرحمن بن ساينة، **مرجع سبق ذكره**، ص: 188.

[2] جمهورية الصين الشعبية، **مرجع سبق ذكره**، ص: 03.

[3] عبد الرحمن بن ساينة، **مرجع سبق ذكره**، ص: 188.

المرتبة الأولى في العالم من القمح و الذرة و الأرز، والمرتبة الأولى في المنتجات الصناعية منها القطن و الشاي و الخضروات و المنتجات الحيوانية منها الأغنام[1].

- حدت الصين من الجوع وحققت تراجعا لا سابق له في أعداد الفقراء المدقعين من 250 مليون فقير عام 1978 إلى نحو 28 مليون عام 2002 على أساس أن خط الفقر الوطني هو 625 يوان للشخص الواحد في السنة.
- كان النمو السريع الذي نتج عن سلسة من الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الصين عن طريق التحول من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد موجه اشتراكي، وخلال الفترة من 1981 إلى 2005، ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمعدل 8.3% سنويا، بينما نزل مؤشر عدد الأفراد الفقراء بمعدل 7.1% سنويا، واقترنت زيادة قدرها 10% في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بتراجع قدره 09% في معدل انتشار الفقر، وخلال الفترة من 2000 إلى 2009 ظل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مرتفعا عند 8.5% سنويا[2].
- كانت الصين في مقدمة بلدان آسيا والمحيط الهادي التي حققت انخفاضا في عدد السكان الذين يعانون الجوع، حيث شهدت انخفاضا في أعدادهم من 194 مليونا إلى 150 مليونا[3].

رابعا: التجارة الخارجية الزراعية في الصين

كانت التجارة الخارجية سريعة النمو هي مفتاح أداء الصين الاقتصادي الرائع على مدى العقود الثلاثة الماضية، حيث قفزت صادرات الصين إلى أكثر من عشرة أمثال، متجاوزة الزيادة التي بلغت ثلاث أمثال التجارة العالمية التي حدثت في نفس الفترة، ونتيجة لذلك تخطت سنة 2004 اليابان باعتبارها ثالث أكبر مصدر في العالم بعد ألمانيا والولايات المتحدة، وقد اتبعت الصين منذ بداية العام 1991 نظاما جديدا للتجارة الخارجية يعتمد على مزيج من الاقتصاد المخطط والانفتاح الاقتصادي، مما يزيد من المرونة في التجارة الخارجية، وبالنسبة للتجارة الزراعية فإن قيمتها تنخفض، إلا أن حصة الأغذية من الصادرات الزراعية وقيمة الصادرات الزراعية في تزايد مستمر وكذا صادرات الحبوب، مما يؤكد أن الصين قد حققت الاكتفاء الذاتي من الحبوب وبعض الأغذية، ومنه انتقالها للاهتمام بالصناعة و الخدمات، وهذا ما يمكن ملاحظته من الجدول التالي:

---

[1] نعامة مباركة، **مرجع سبق ذكره**، ص: 126.

[2] **تسخير النمو الاقتصادي للصين في تخفيض عدد الفقراء**، نتائج البنك الدولي للإنشاء و التعمير، البنك الدولي، ص: 103.

[3] حالة إنعدام الأمن الغذائي في العالم 2006، **مرجع سبق ذكره**، ص: 14.

الجدول رقم (3-3): التبادلات الزراعية الخارجية للصين

	2001-1999	2005	2006	2007
قيمة الواردات الزراعية	23.544	42.454	47.495	59.236
قيمة الصادرات الزراعية	16.648	23.833	26.19	32.161
حصة الأغذية من الواردات الزراعية	63.6	61.3	56.5	64.2
حصة الأغذية من الصادرات الزراعية	64.5	69.5	70.7	72.4
قيمة الواردات من الحبوب	1627810	2.711536	2150668	2234188
قيمة الصادرات من الحبوب	1357460	2 151636	1154114	2200112
نسبة حصة الصادرات الزراعية من مجموع الصادرات	4.5	3.7	3.6	3.8
نسبة حصة الواردات الزراعية من مجموع الواردات	3	1.9	1.7	1.8
صافي قيمة التجارة الكلية	29.625	106.173	183.825	266.541
صافي قيمة التجار الزراعية	-6.896	-18.621	-21.306	-27.075

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على إحصائيات متفرقة لمنظمة الفاو لسنة 2008.

وبهذا فإن الصين هي ثاني قوة تجارية في العالم خلف الو.م.أ لسنة 2009، حيث بلغت تجارتها الدولية 2.21 تريليون دولار، وبلغ الاحتياطي من النقد الأجنبي 2.4 تريليون دولار أي المرتبة الأولى عالميا، ويتوقع بعض الاقتصاديون أن الاقتصاد الصيني قد يتفوق على الاقتصاد الأمريكي عام 2039، وقد يحدث ذلك في عام 2027، إذ أطلقت الصين العنان لارتفاع قيمة عملتها بنسبة 02% فقط سنويا، وفي تقييم للاقتصاد الصيني أنها مزجت بين اقتصاد السوق والاشتراكية في تحقيق أهدافها، بإعتمادها على الموارد الذاتية لتكوين البنية التحتية للزراعة والصناعة، وتحكم الدولة فيها وذلك من خلال نظام اقتصاد السوق، والاعتماد على المشاركة بين الدولة والشعب لتنفيذ المشاريع، وذلك من خلال النظام الاشتراكي.

المطلب الثاني: التجربة الهندية

رغم أزمة الغذاء الطاحنة التي يمر بها العالم، والتي كان من المتوقع أن تدفع دوله إلى إنفاق ما يقرب من التريليون دولار على واردات الغذاء خاصة عام 2008، إلا أن الهند وحدها من بين الدول العالم النامي (التي تعاني جميعها تلك الأزمة) تقف منتصبة قادرة على مواجهة تقلبات سوق الغذاء العالمية بفضل ما حققته من اكتفاء ذاتي في هذا المجال، وتحديدا في إنتاج الحبوب الزراعية وغيرها من المحاصيل الأساسية، رغم استهلاكها المرتفع و المتزايد منها بفعل الزيادة السكانية، وبطبيعة الحال لم يكن هذا النجاح سوى نتاج سياسات زراعية ناجحة توالت على أتباعها حكومات عدة منذ عقدي الستينات والسبعينات من القرن الماضي، فيما يعرف بـ "الثورة الخضراء"، التي أثمرت مردودها بمرور السنين، حتى أصبحت الهند ثاني أكبر دولة زراعية في العالم بعد الصين، ولكن هذا النجاح كان نتيجة مقومات طبيعية وأخرى بشرية، بالإضافة إلى الثورة الخضراء، وما أعقبها من سياسات حديثة.

أولا: مقومات الاقتصاد الهندي: تتمثل أهم هذه المقومات فيما يلي:

1 ــ المقومات الطبيعية: وهي بدورها تنقسم إلى[1]:

أ ــ الموقع الجغرافي: تقع الهند في جنوب آسيا يحدها شرقا خليج البنغال، بنغلادش و ميانمار (برمانيا)، غربا بحر عمان، الباكستان وأفغانستان، وشمالا الصين، نيبال و بوتان، وجنوبا خليج منار المطل على سيريلانكا عبر مضيق في المحيط الهادي، وللهند حدود برية طولها 15663 كلم مع جميع دول آسيا الجنوبية باستثناء سيريلانكا، كما تبلغ مساحتها 3287590 كلم^2، لتحتل بها المرتبة السابعة عالميا والثانية آسيويا بعد الصين، وهي أكبر دولة في جنوب آسيا.

ب ــ التضاريس: تمتاز الهند بتنوع مظاهرها السطحية كالسهول و المنخفضات و المرتفعات، و تعد قمة كانغ شينيونغا kang chenyunga بجبال الهيمالايا، أعلى قمة جبلية في الهند 8586 م الواقعة شمال البلاد على حدود النيبال، وهي ثالث قمة في العالم و تطبع تضاريس الهند أربعة مظاهر كبرى هي جبال الهيمالايا في الشمال، سهل الغانج في الوسط وهضبة الدكن في الجنوب، ومرتفعات ألغات الساحلية شرق وغرب الهند.

[1] **التنمية في دول الجنوب (الهند)**، الديوان الوطني للتعليم و التكوين عن بعد، الجزائر، ص ص: 3-5، متاحة على الموقع: http://www.onefd-edu.dz، تم الإطلاع بتاريخ: (2016/12/22)، على الساعة: [20:12].

ج ــ المناخ في الهند: تقع الهند في المنطقة الحارة، يسودها المناخ الجبلي والمناخ المداري وفيها منطقة تشيرابونجي المنطقة الأكثر تساقطا على سطح الكرة الأرضية بـ 11437 ملم سنويا، في حين لا تتجاوز كمية الأمطار 200 ملم سنويا في صحراء ثاو، ويتأثر مناخ الهند بمساحتها الشاسعة وطول سواحلها، وارتفاع قممها وبأمطارها الموسمية، وقد برزت فيها ثلاث فصول هي[1]:

- **الفصل الحار الجاف:** يمتد من أكتوبر إلى فيفري فهو بارد في الغانج وشديد البرودة في المرتفعات الشمالية، التي تغطيها الثلوج و لكنه معتدل في الجنوب.
- **الفصل الممطر الرطب:** يمتد من جوان إلى سبتمبر، تتعرض فيه الهند إلى الرياح الموسمية الصيفية المحيطية (المحيط الهندي)، التي تتسبب في سقوط الأمطار الغزيرة وزيادة نسبة الرطوبة في سواحل ألغات الغربية والشرقية والسهول الشمالية وسفوح الهيمالايا في حين يسود الجفاف هضبة الدكن وصحراء ثار.

د ــ المساحة الزراعية: تمثل مساحة الأراضي الزراعية ما يقارب 60% من إجمالي المساحة العامة، وتبلغ نسبة الأراضي المروية 54% من مجموع المساحة المزروعة بالأرز، و 85% من المساحة المزروعة قمحا، كما ظلت المساحة المزروعة ثابتة بوجه عام على مدى الأربعين عاما الماضية، ونتيجة لذلك أدى النمو السكاني في المناطق الريفية إلى زيادة تفتيت ملكية الأراضي، فقد زاد عدد الحيازات قيد التشغيل من حوالي 70 مليون حيازة في عام 1970 إلى 121 حيازة في عام 2000، وعلى امتداد الفترة ذاتها زاد نصيب الحيازة الواقعة دون الهكتارين من 70% إلى 82%، بينما انخفض متوسط مساحة الحيازة من 2.3 هكتار إلى 1.3 هكتار، ويبلغ معامل جيني لتوزيع الأراضي في الريف الهندي 0.62 وهو مستوى عال جدا بهذا المعامل[2].

ه ــ توفير البذور المحسنة: إن صناعة الأسمدة الهندية تلعب أهمية إستراتيجية في سياسة تحقيق الاكتفاء الذاتي من إنتاج الحبوب الغذائية خاصة في البلاد، ولعقود خلت كان إنتاجها تحت سيطرة الحكومة مع تحقيق هدف توفير الأسمدة للمزارعين بأسعار في متناول الجميع، بالإضافة إلى ضمان العائد للمستثمرين في قطاع الأسمدة، ومن أجل توفير الأسمدة للمزارعين بأسعار مدعمة، وضعت الحكومة مخطط(RPS) لتوفير الأسمدة عام 1977 بالإضافة إلى إنشاء مجمع الأسمدة في عام

[1] التنمية في دول الجنوب (الهند)، **مرجع سبق ذكره**، ص: 09، متاحة على الموقع: [http://www.Onefd.edu.dz].

[2] **جمهورية الهند لبرنامج الفرص الإستراتيجية القطرية**، الدورة 102، البرنامج القطري IFAD، روما، (2011)، ص: 02.

1979 [1]، ليكون قاعدة لتوفير الأسمدة، هذا وقد قامت الحكومة بإنشاء 13 شركة لإنتاج البذور في عدة مقاطعات هندية لتنظيم إنتاج وتوزيع البذور المحسنة، وكان للمجلس الهندي للبحوث الزراعية دورا كبيرا في تنظيم إنتاج سلالة البذور بالتعاون مع كل من الشركة القومية للبذور و شركة المزارع القومية الهندية[2].

2 ــ المقومات البشرية: الهند فسيفساء تعيش فيها عدة عرقيات وأجناس، ويقارب عدد سكانها 1.2 مليار نسمة يتألفون من عدة مجموعات عرقية ويتكلمون في مجموعهم أكثر من 1000 لغة، وينقسمون إلى أكثر من 5400 طائفة، ويدينون في مجموعهم ستة ديانات رئيسية، ويعيشون في مناطق بيئية زراعية مختلفة تماما، ونظرا لأن معدل نمو السكان السنوي في الهند يبلغ 1.4%، يتوقع أن تصبح الهند أكبر دولة من حيث عدد السكان في العالم بحلول عام 2035، وقد صنف تقرير مؤشر التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2010 الهند في المرتبة 119 بين الدول الأعضاء البالغ عددهم 180 دولة[3].

3 ــ الائتمان الزراعي: يزداد تدفق الائتمان للقطاع الزراعي بشكل ملحوظ و خاصة في الفترة الأخيرة حيث أن إجمالي الائتمان المصرفي ارتفع من 86.981 كرور روبية عام 2003-2004 إلى 446779 كرور روبية عام 2010 -2011 [4].

ثانيا: مراحل تطور الاقتصاد الهندي

منحت الهند الاستقلال في سنة 1947 من الحكم البريطاني و نتيجة للمخلفات و المشكلات الاقتصادية التي تركها الاستعمار شهد الاقتصاد الهندي عدة تطورات اقتصادية، ولقد نصت المادة 47 من الدستور الهندي على أنه << يجب على الدولة اعتبار رفع مستوى التغذية و مستوى المعيشة لشعبها وتحسين الصحة العامة من الواجبات الأساسية>> ولذلك مر بناء الاقتصاد الهندي بمرحلتين، تمثلت أهداف المرحلة الأولى في القضاء على نقص الغذاء والمجاعة وارتفاع الأسعار والصناعة الهزيلة التي خلفها البريطانيون، ثم أتت المرحلة الثانية والتي حاول فيها الهنود تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء من خلال سد الفجوة الغذائية ومواجهة احتياجات الشعب، وذلك تحديا كان في غاية الصعوبة في ظل

[1] Vijay paul sharma, **India s Agricultural Developmonent under the new economic Regime : policy Perspective and strategy for the 12 five year plan**, Indian institute of management Ahmed Abad,w.p.NO 11-11-2011, (NOVEMBER2011),p :32.

[2] **الهند: النهوض بقطاع الزراعة من خلال سياسة شاملة**، مجلة تجارب دولية "سياسات التنمية الزراعية"، مركز المعلومات و دعم إتخاذ القرار، العدد الثالث، مصر، (أفريل 2003)، ص: 08.

[3] جمهورية الهند برنامج الفرص الإستراتيجية القطرية، **مرجع سبق ذكره**، ص: 01.

[4] Vijay Paul Sharma, **opcit**, p :40.

الزيادة الهائلة في عدد السكان وكذلك رغبة البلاد تفادي التعرض لأية ضغوط خارجية من جانب أي طرف يمكن أن يستغل حاجتها إلى الغذاء، وبهذا بناء اقتصاد قائم بذاته يعمل في غنى عن أي نوع من المساعدة الخارجية للعدد الهائل من الشعب الهندي.

1 ــ تاريخ الاقتصاد الهندي: في دراستنا للاقتصاد الهندي نجد أنها بعد أن حصلت على استقلالها اتخذت من التنمية الاقتصادية المخططة أسلوبا للتغيير والقضاء على التخلف، وقد وضعت الخطط الخماسية على أساس المبادئ الأساسية لسياسة الدولة التي نص عليها الدستور الهندي، الذي حاول أن يجد حلا وسطا بين المشروع الحر والاشتراكية القائمة على التنمية الاقتصادية المخططة، إذ قامت الدولة بفرض رقابة فعالة على المشروعات الخاصة وتنظيمها بما يحقق المصلحة العامة للمجتمع، وترك كافة القطاعات الإستراتيجية للقطاع العام، وقد أنشأت الحكومة الهندية ابتدءا من مارس 1950 لجنة للتخطيط القومي لتتولى إعداد الخطط لاستغلال موارد البلاد استغلالا فعالا للمخططات التالية[1]:

أ ــ **المخطط الخماسي الأول: (1951- 1956):** أصدرت اللجنة المذكورة سابقا في يوليو 1951 مشروع خطة للسنوات الخمس يبدأ من أفريل 1951/50، وينتهي في مارس 1956/55 ويهدف إلى زيادة الدخل القومي بمقدار 11% تقريبا، وقد قدرت جملة الاستثمارات اللازمة للمشروع حوالي 2356 كرور روبية موزعة بين قطاعات الاقتصاد القومي بالنسب التالية: الزراعة (15%)، الري (28.1%)، الصناعة و التعدين (7.6%)، النقل و المواصلات (23.6%)، الخدمات الاجتماعية (22.6%)، مشاريع متنوعة (03%)، وبهذا فقد أعطت أولوية للزراعة والري والنقل والمواصلات، فخصتهم بنسب كبيرة من جملة الاستثمارات، أما القطاع الصناعي فلم تعطه نفس الأهمية لأنها أوكلته للقطاع الخاص لتطويره، ومن نتائج هذه المرحلة أن زاد الدخل القومي من 1880 إلى 10480 كرور روبية في نهاية 1956، بزيادة قدها 07%، كما كان مقررا في بداية المشروع، و يرجع ذلك لزيادة الإنتاج الزراعي بمقدار 18% نظرا لسقوط الأمطار وزيادة الإنتاج الصناعي بمقدار 38% تقريبا، ونتيجة لذلك ارتفع متوسط دخل الفرد من 246 إلى 274 كرور روبية أي بمقدار 10.8% تقريبا، وزاد استهلاك الفرد أيضا بنسبة 08% تقريبا عن سنة الأساس.

ب ــ المخطط الخماسي الثاني (1956ـــ 1961): أعد مشروع ثاني للسنوات الخمس التالية يبدأ من أفريل 1957/56 و ينتهي في مارس 1962/61، ويهدف إلى زيادة الدخل القومي بمقدار 25%

[1] عبد الله محمد عبد الرحمان ومريم أحمد مصطفي، **التنمية الاقتصادية بين النظرية و التطبيق**، دار المعرفة الجامعية للنشر، مصر، (1999)، ص: 203.

تقريبا في نهاية المشروع، وقدر إجمالي الاستثمار لهذا المشروع بحوالي 4800 كرور روبية قسم بحسب النسبة التالية: الزراعة (11.8%)، الري (19%)، الصناعة والتعدين (18.5%)، النقل والمواصلات (28.5%)، الخدمات الاجتماعية (19.7%) والمشاريع المتنوعة (3.1%)، وبهذا فقد أعطت أولوية للصناعة عنه في المشروع الأول غير أنا نتائج المشروع لم تأتي بالقدر المخطط له، إذ اصطدم بزيادة معدل النمو السكاني المفاجئ، إذ بلغ 02% سنويا، وصاحب ذلك عجز في المواد الغذائية وزادت الواردات بمقدار 200 مليون جنيه إسترليني، وبهذا حصلت الهند على 1050 مليون جنيه إسترليني من البنك الدولي، وقد استطاعت تلك المساعدات أن تحقق أهداف المشروع من حيث التمويل، غير أنه انخفضت القيمة الفعلية للاستثمار بنحو 20% من الأهداف المرسومة في المشروع.

ج ــ المخطط الخماسي الثالث: (1961 ــ 1966): يبدأ المشروع من أفريل 1962/61، وينتهي في مارس 1967/66، ويهدف إلى زيادة الدخل القومي بمقدار 30% تقريبا، و تبلغ جملة الاستثمارات حوالي 102 مليون روبية وخصص إلى 41.1% للتنمية الزراعية و الريفية، (21.8%) للري، (24.1%) للصناعة والتعدين، (20%) للنقل و المواصلات، (17.2%) للخدمات الاجتماعية، (28%) للمشاريع المختلفة، وتم تمويل المشروع عن طريق إحداث عجز في الميزانية بمقدار 7.6%، و قد هدف المشروع إضافة إلى زيادة الدخل القومي، تحقيق الاكتفاء الذاتي من الحبوب الغذائية، وإقامة الصناعات الأساسية وزيادة فرص العمال، وتقليل التفاوت في الدخول و الثروات، وبهذا أعطت أولوية خاصة للغذاء[1]، كما أن الهند قامت بإصلاحات أهمها[2]:

- تطبيق تكنولوجيا المسماة "مثل القزم وذات عائد مرتفع للأصناف"، وتوسيع استخدامها وهي تكنولوجيا جديدة تعتمد على استخدام المدخلات مثل الأسمدة و البذور المحسنة.
- التوسيع في صافي المساحة المزروعة (NSA) وزيادة المساحة المروية وكذا تطوير البنية التحتية الريفية و الإصلاح الزراعي.
- تطبيق نظام أسعار الدعم الأدنى (MSP)، وذلك لمشتريات بذور الحبوب.

وقد أطلق على هذه الإصلاحات والمخططات السابقة ما يسمى بالثورة الخضراء، والتي أفرزت فوائد اقتصادية جمة والتي يمكن حصر بعضها فيما يلي[3] :

[1] -Carlo delninno, **food aid domestic pollicy and food securety : constrating erperiences from South asia and Sub-Saharan Africa, Food policy,** volume 32, issue 4, (august 2007), page : 413-435.

[2] - Prema Ramachandran**, India'S quest to wards food Security**, J kimsu, vol : 4, No.1, ISSN 2231-4261, (jan-Mar.2015), p : 02.

[3] Sarah jewitt, **the green revolution re-assessed : insider perppectives on agrarian change in bulandshahr district,** Western prade, geoforum ; volum 38, issus 1, (january 2007), page ; 73- 89.

- قدمت الثورة الخضراء مخططات للتنمية مثل برنامج التنمية الريفية المتكاملة (IRDP) و الجمعية التعاونية للتنمية.
- قامت الحكومة أثناء الثورة الخضراء بتثبيت مضخات يدوية لكل قرية تزود الأسر بالمياه الصالحة للشرب والزراعة.
- التحسينات التي جلبت كانت أكبر انعكاسا على الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأسر المشاركة في الثورة الخضراء، بالإضافة إلى تناقص التفاوت في توزيع الثروة والأراضي وضعف الانتماء التقليدي والقضاء على هرمية الطبقية، كما أن هناك شعور عام بأن إضعاف التفاوت في توزيع الثروات المجتمعية مع مرور الوقت قد جلبت انخفاض في حدة التوتر داخل القرية، رغم ارتفاع الجريمة بسبب الإحباط لعدم قدرة القرويين المتعلمين على قبولهم من طرف الحكومة للعمل في المدينة.
- على مدى 20سنة تولت زراعة شعير (شردهم)، ثم تنوابت زراعة القمح HYV_s ثم أرز HYV، وهي محاصيل تعاقبت أثناء الثورة الخضراء، وتم تجربتها في البداية بزراعة ما يقارب 65% من المساحة الإجمالية لزراعة القمح بولاية بيكر في الفترة ما بين 1968-1969، وقد حققت نجاحا باهرا قدر بـ 1825كلغ /هكتار .
- تم زيادة استخدام الأسمدة والمدخلات الرئيسة للزراعة بشكل ملحوظ بعد أن كان الاعتماد حصريا على الأسمدة الخضراء والعضوية .
- جلبت الثورة الخضراء زيادة ملموسة لمحو الأمية و فرص التعليم، كما أنها جلبت تحسينات في الرعاية الصحية والنظام الغذائي على حد سواء وزيادة عدد سكان الأرياف .

إلا انه كان للثورة الخضراء عيوبا كذلك منها إجهاد الأرض نتيجة للاستخدام الموسع للأسمدة غير العضوية وعيوبها، بالإضافة إلى ارتفاع أسعارها وكذلك انخفاض حجم المزرعة وتدهور نوعية الأراضي بين ملاك الأراضي المسلمة نتيجة للصراع العرقي .

وبهذا أسفرت هذه المرحلة المتمثلة في الثورة الخضراء ظهور واضح للنمو الاقتصادي، فقد أصبح البناء الاقتصادي في الهند قادرا على الاستمرار بالاعتماد الذاتي على المصادر والإمكانيات المتاحة، رغم أن الاعتماد الجزئي على العالم الخارجي لم يختفي، وقد حقق إجمالي الناتج القومي معدل 3.4% سنويا بين عامي 1973-1974، وزاد بمعدل 4.3% سنويا بين عامي 1974-1979 أما في مجال الزراعة فقد ارتفع معدل النمو ليبلغ 21% عام 1979، في مقابل 1.9% في مابين 1960-1970 .

2 ــ الاقتصاد الحديث للهند : تعتبر الزراعة الأكثر أهمية في الأنشطة الاقتصادية في الهنـــد، فهـــي تمثل 4/3 قوة العمل و تمثل 28% من الناتج القومي الإجمالي بعد الثورة الخضـــراء، وفـــي 1991 بدأت الحكومة الجديدة توازي بين القطاعات الاقتصادية، وذلك بعد أن حققت الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية، لذلك قامت بمجموعة اقتصادية نشيطة تشمل إعادة تقييم حالي، يقرر رفع الصادرات ويخفض الواردات وتخفيض إعانات الإنتاج واستيراد السلع الرأسمالية، والنقد الكمي للواردات، وحدوث تقـــدم ملموس في سعر الفائدة لرفع مستوى الادخار والاستثمار أما بالنسبة للقطاع الزراعي فـــان السياســـة الهندية الجديدة تعمل على استقرار الأسعار بالنسبة للمستهلكين، ولتحقيق هذه الأهداف، اعتمدت الهنـــد على مجموعة من أدوات السياسة العامة هي[1]:

- تطبيق نظام أسعار الدعم الأدنى (MSP) ؛
- دعم المواد الغذائية للمستهلكين ؛
- إتباع نظام الأسواق المنظمة ؛
- دعم مستلزمات الإنتاج للمنتجين ؛
- تنظيم السياسة التجارية ؛

وقد اتخذت جملة من الإجراءات من أجل التطبيق أهمها[2] :

- إنشاء و تعزيز و توسيع النظام الوطني للبحوث الزراعية (NARS) و ذلك لتطوير و تجويد الإنتاج الجديد و تكنولوجيا الحبوب الغذائية وغيرها من السلع الغذائية.
- توسيع و تطوير التعليم الزراعي ونظام التـــدريب للمرشـــدين المـــزارعين والمـــزارعين ونقـــل التكنولوجيات الجديدة على مستوى المزرعة.
- استيراد وإنتاج وتوزيع مدخلات البذور المحسنة والأسمدة والكيماويات الزراعية وتحسين الأدوات والآلات التي تنتج غلة عالية للمزروعات .
- تخطيط و تنفيذ مشاريع الري الكبرى والمتوسطة والصغرى لزيادة المساحة المروية .
- زيادة عدد البنوك الزراعية التجارية وخلق مؤسسات الائتمان التعاونية، وإعادة توجيـــه السياســـة النقدية لزيادة تدفق الائتمان المؤسسي للزراعة .

[1] **India agricultural policy review** ,agriculture and agri-food canada , vol 04 , N o3 ,(may 2008), p : 02 .
[2] Shabd S.Acharya**,Food security and Indin agriculture :poplicies ,production preformance and markiting environment ,** agricultural economics research review, vol 22 , (januray-june 2009) , p :03

- إنشاء وتوسيع البنى التحتية المؤسسية من مساحات وطرق ومرافق التخزين، وإنشاء التعاونيات لتحسين نظام التسويق وتسهيل التفاصيل بين الفلاحين .
- بناء ومتابعة المخزونات الاحتياطية من الحبوب، وتوزيع الحبوب من خلال نظام التوزيع العام (PDS) .

ثالثا : نتائج و مظاهر نجاح التجربة الهندية

يمكن القول أن التجربة الهندية في التنمية والنهوض الاقتصادي، قد لا تختلف عن التجربة الصينية فرغم أنهما تتشابهان في الحجم الكبير لعدد السكان (1.24 مليار نسمة للهند مقابل 1.4 مليار نسمة للصين)، وهو ما يعني أن المورد البشري الماهر والرخيص اللازم لعملية التنمية متوافر، إلا أن ما يميز الهند أن ما يقارب 60% من السكان صغير السن و بمتوسط 24 سنة هذا من ناحية ومن ناحية ثانية فان الخطط التنموية التي وضعتها حكوماتها المتعاقبة، جاءت للتعامل مع واقع اقتصادي و معيشي سيء يعيش في ظله ما يزيد عن 60% من الشعب تحت خط الفقر، ومن ثم كان الهدف الرئيسي لتلك الخطط محاربة الفقر والجوع، ومحاولة تقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء، ومن ناحية ثالثة فإن الهند لجأت في تجربتها التنموية إلى إتباع آليات اقتصاد السوق والنظام الاشتراكي معا من خلال العمل على تشجيع القطاع الخاص وجذب الاستثمارات الأجنبية، بالإضافة إلى المحافظة على سيطرة الدولة، وإن كانت الهند لم تشهد نجاحا كالذي حققته الصين، ويمكن إظهار مقدار هذا النجاح فيما يلي :

- نمى الاقتصاد الهندي بمعدل 06% سنويا، فيما بين 1980 و 2000 وبنحو 8.6% بعد عام 2000 وخلال السنة المالية لعام 2007 قفز المعدل إلى 9.4% وتضع هذه الأرقام الهند بين أسرع دول العالم نموا خلال الربع الأخير من القرن الماضي، وترسي الهند بذلك قاعدة متينة لتوسع اقتصادي مطرد على الرغم من أن طريق النمو سيعتمد على العديد من العوامل في مقدمتها حالة الاقتصاد العالمي، ومدى قدرة الحكومة الهندية على التقدم بالإصلاحات الاقتصادية إلى الأمام[1] .
- بلغ مقدار الناتج الزراعي المحلي الإجمالي في عام 2002 –2003 مما مجموعه 110 مليار دولار أمريكي، أو 22% من الناتج المحلي الإجمالي الوطني، وعلى الرغم من إنخفاض حصة القطاع

[1] محمد ضياء الحق وأخرون، **الهند عوامل النهوض وتحديات الصعود**، سلسلة دراسات القوى الصاعدة، مركز الجزيرة للدراسات، (خريف 2009)، ص : 37 .

الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي، إلا أنه يوفر دخلا ووظائف لما يقارب 237.8 مليون شخص، أو نحو 60% من القوى العاملة في الريف[1] .

- القضاء على المجاعات الفتاكة التي ميزت تاريخ الهند القديم والحديث والمعاصر، والتي كان آخرها في الموسم 1965 -1966 .
- بلغ معدل النمو للرقم القياس لإجمالي الإنتاج الزراعي للفترة 2000-2004 نسبة 1.5%[2]، كما زادت الكثافة الوطنية لزراعة المحاصيل من 123.3 في عام 1980 إلى 134.3 في عام 2000، وبلغت نسبة النمو طويل الأجل (1980-2003) في إنتاج الأغذية 2.1%[3]، وقد شهد إنتاج الحبوب الغذائية أهم المحاصيل التي تعتمد عليها الهند زيادة من 84 مليون طن في عام 1967 إلى 195 مليون طن في عام 2001 [4]، كما كان متوسط مقدار الحبوب المتاحة للفرد في السنة 162.3 كلغ في عام 2001، وهذا يشكل تحسنا كبيراعما كان متاحا في عام 1980 ومقداره 140.1 كلغ، ويزيد أو يعادل إنتاج أكبر الدول المنتجة للحبوب في العالم، وهي الصين وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية.
- إن إحدى ثمار سياسة الاكتفاء الذاتي إيجاد مخزونا احتياطيا من الحبوب وصل عام 1979 إلى 20 مليون طن، وإرتفع عام 1995 ليصل إلى 30 مليون طن والأمر الذي كان من نتائجه قدرة الدولة على التعامل مع الجفاف مثلما حدث في عامي 1979 و1987، كما تعتبر الهند حاليا اكبر منتج للفاكهة والخضروات والشاي والبن والزبد، كما أنها ثاني أكبر منتج للأرز والقمح، وهي بفضل تلك المكانة والترتيب المتميز استطاعت أن تحقق الاكتفاء الذاتي للأرز والقمح والشاي والسكر والزيوت[5] وأغلب المنتجات الزراعية .

رابعا : التجارة الخارجية الزراعية الهندية

تهتم الهند مثل جميع الدول في العالم بعملية التصدير الزراعي لما لها من أهمية في توفير النقد الأجنبي، لذا عملت جاهدة على بناء آليات تعمل على تقديم الحوافز للمصدرين، وذلك لتشجيعهم على

---

[1] **جمهورية الهند (وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية)**، الدورة 86، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، روما، (ديسمبر2005)، ص: 03.

[2] R.B.singh and others**, small holder farmers in india :food security and agricultural policy,** fao regional officen for asia and the pocific, (2002), p :23.

[3] جمهورية الهند برنامج الفرص الإستراتيجية القطرية، **مرجع سبق ذكره**، ص: 03.

[4] الهند النهوض بقطاع الزراعة من خلال سياسة شاملة، **مرجع سبق ذكره**، ص: 10.

[5] أحمد الطاهر، **تجربة الهند في حل أزمة الغذاء دروس مستفادة**، مجلة شؤون خليجية عربية، العدد 54، (صيف 2008)، ص ص:123-124.

تصدير المنتجات الهندية، ومنها المحاصيل التي تمتلك ميزة نسبية في إنتاجها، وقد زادت البرامج العاملة على تشجيع التصدير الزراعي منذ تحقيق الاكتفاء الذاتي، والتي توفر المساعدات للمصدرين في شكل إعفاءات ضريبية على الدخل من التصدير وقروض ميسرة وكذا تأمين الإقراض بغرض التصدير، بالإضافة إلى توفير المخازن بإيجارات بسيطة، وبذلك استمر تحقيق فائض في الميزان التجاري الزراعي، والذي بلغ 1.959 مليار دولار سنة 2002، فقد قدرت قيمة صادرات المحاصيل الزراعية والمنتوجات الغذائية 7.031 مليار دولار، مقابل 5.072 مليار دولار وهي قيمة الواردات[1]، كما ازدادت قيمة الصادرات الزراعية في ما بين عام 1990-1991 وعام 2002 – 2003، وقد حقق القطاع الزراعي تنوعا عريض القاعدة لاسيما في البستنة و تربية المواشي، وأصبحت الهند من أكبر الدول المصدرة للمنتوجات الزراعية، والتي يمكن إظهار مستوى تجارتها الخارجية الزراعية في الجدول التالي :

[1] التنمية في دول الجنوب (الهند)، **مرجع سبق ذكره**، متاحة على الموقع : http/WWW.ONEFD.EDU .DZ

الجدول رقم (3-4) : المبادلات الخارجية الزراعية للهند

	1996-1994	2001-1999	2005	2006	2007
قيمة الواردات الزراعية	2.212	3.59	5.36	7.067	7.774
قيمة الصادرات الزراعية	4.861	4.942	9.02	11.256	16.748
حصة الاغذية من الواردات الزراعية	71.5	72.6	73.5	79.1	75.4
حصة الاغذية من الصادرات الزراعية	71.5	57.9	56.7	55.3	58.6
قيمة الواردات من الحبوب	40.046	74.976	14.022	1.296.344	649.347
قيمة الصادرات من الحبوب	1.101.658	863.586	1.652.097	1.706.548	3.588.086
نسبة حصة الصادرات الزراعية من مجموع الصادرات	15.5	11.8	8.7	9	11.4
نسبة حصة الواردات الزراعية من مجموع الواردات	6.5	7	3.6	3.9	3.6
صافي قيمة التجارة الكلية	4.057-	8.891-	46.265-	56.695-	69.725-
صافي قيمة التجار الزراعية	2.649	1.352	3.659	4.191	8.974

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على إحصائيات الفاو 2008 .

وبهذا فالاقتصاد الهندي قد ركز على الزراعة بشكل واضح و ذلك لتحقيق الأمن الغذائي و القضاء على المجاعات التي ضربت الشعب الهندي، ثم عملت على تحقيق الاكتفاء الذاتي، وذلك لتفادي الضغوط الخارجية على البلاد، وحاليا وفي الألفية الثالثة بدأ الهنود يفكرون جديا في الاهتمام أكثر بالصناعة الثقيلة والصناعة الوسيطة، ومحاولة تبني وبناء اقتصاد صناعي موازي للاقتصاد الزراعي، الذي نجحت في تثبيت دعائمه كمرحلة أولى لتنمية اقتصادية قائمة بذاتها وبمواردها الخاصة، بالإضافة إلى محاولة الانفتاح الحذر على العالم الخارجي .

المطلب الثالث : تجربة الاتحاد الأوربي كنموذج للتكامل

تأسس الاتحاد الأوروبي عام 1951 من ستة دول أوربية تشكل كتلة اقتصادية ذات نفوذ كبير مبنية على أسس واضحة وعلمية، ويخضع لنظام عادل و مدعم لعملة موحدة وهي اليورو، واستمرت الدول الأوربية بالانضمام إلى هذا الاتحاد، ففي عام 2004 أصبح مؤلفا من 25 دولة بعدد سكان يتجاوز 500 مليون نسمة، ويسيطر على أكثر من 40% من السوق العالمية.

1 ــ مؤشرات التنمية في الاتحاد الأوربي : سنذكر فيما يلي بعض إحصاءات البنك الدولي والتي توضح بعض المؤشرات الاقتصادية والسكانية والمالية وأوضاع السوق في الاتحاد الأوروبي وهي[1]:

أ ــ **أعداد السكان :** تشير إحصاءات البنك الدولي إلى أن عدد سكان الاتحاد الأوروبي بلغ 318.7 مليون نسمة عام 2007 بعد أن كان 306.14 مليون نسمة عام 2000، وذلك بمعدل نمو سنوي بلغ 0.6% عام 2007 ونحو 0.4% عام 2000 .

ب ــ **المساحة الكلية :** تشير إحصاءات البنك الدولي إلى أن الاتحاد الأوروبي لا تتجاوز مساحته 2.356 مليون كم^2 وذلك عام 2007 .

ج ــ **الدخل القومي الإجمالي و متوسط نصيب الفرد :** قدرت إحصاءات البنك الدولي إلى أن الدخل القومي الإجمالي تزايد للاتحاد الأوروبي من 6831 بليون دولار عام 2000 إلى نحو 11578 بليون دولار عام 2007، وهو ما جعل نصيب الفرد الأوروبي يتزايد من 22.3 ألف دولار عام 2000 إلى نحو 36.3 ألف دولار عام 2007، أما الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغ نحو 6245 بليون دولار عام 2000، ثم تزايد إلى 12179 بليون دولار عام 2007 وذلك بمعدل نمو بلغ 3.9% عام 2000 ونحو 2.6% عام 2007 .

2 ــ مراحل نشأة السياسة الزراعية الأوربية المشتركة : واجهت الدول المؤسسة للاتحاد الأوروبي عجزا في إنتاج الغذاء خلال فترة الخمسينات من القرن الماضي، وذلك في ضوء التدخل الكبير من جانب الست أعضاء الاتحاد في القطاع الزراعي لدولهم، وخاصة بالنسبة للإنتاج وتحديد أسعار المنتجات وتنظيم المزارع، وكان هذا التدخل بمثابة عقبة بالنسبة لحرية تجارة السلع بين الدول الأعضاء، حيث كانت القواعد تختلف من دولة إلى أخرى، وكان مبدأ حرية التجارة يتعارض مع

[1] محمد كامل ابراهيم، **بعض الملامح الاقتصادية للتكتلات الدولية (الاتحاد الاوربي و الدول الكبرى النامية كنموذج للتكامل الاقتصادي العربي)**، مجلة الإستثمار الزراعي، العدد (06)، (2008)، ص : 68 .

سياسات التدخل في قطاع الزراعة إذ كانت فرنسا تريد الاستمرار في تطبيق سياسة تعتمد على تدخل كبير للدولة في الزراعة، و لم يكن ذلك من الممكن تحقيقه، إلا من خلال تنسيق السياسات للدول الأعضاء، وأن يتم ذلك من خلال الاتحاد الأوربي[1]، لذا طلبت فرنسا في نفس السياق أثناء إعداد معاهدة روما من انه لابد من تضمنها على سياسة خاصة بالزراعة، فطالبت المعاهدة بسرعة إنهاء التفاوض حولها، وتم ذلك في مؤتمر عقد في ستريزا في منتصف 1958، وضعت فيه ثلاث أسس هي : خلق سوق موحدة للمنتجات الزراعية تزول فيها عوائق المنافسة، وإعطاء تفضيل للجماعة بحمايتها من التقلبات العالمية، والتكافل المالي بمساهمة جميع الدول الأعضاء في تكاليف السياسة المشتركة .

واستهدفت السياسة الزراعية المشتركة في البداية زيادة الإنتاجية واستقرار الأسعار وضمان الإمدادات وسيادة أسعار مناسبة للمستهلكين وتحقيق دخول مقبولة للمزارعين حتى لا يؤدي تحرير التجارة إلى اضطراب كبير نتيجة غزو المنتجات الرخيصة لأسواق الدول التي ترتفع فيها تكاليف الإنتاج، وبموجبها يحدد المجلس سنويا أسعار هدفية (targzt prices) يحصل عليها المزارعون عند باب المزرعة في مناطق الاستهلاك وأسعار حدودية (threshold prices) تتضمن أتاوى على الواردات من الخارج أو إعانات للتصدير لتقريب أسعار التجارة الخارجية من الأسعار الهدفية، فإذا انخفض سعر السوق عن الهدفية قامت الحكومة بالشراء بأسعار أقل من الهدفية هي أسعار التدخل (intervention prices) على أن تقوم بالبيع عند ارتفاع الأسعار[2] .

3 ــ تطبيق السياسة الزراعية المشتركة و أهدافها : بدأ منذ عام 1962 تطبيق السياسة الزراعية المشتركة للاتحاد الأوروبي فعليا، و ذلك بتقديم دعم الإنتاج السلع الغذائية الزراعية الأساسية وقد هدفت السياسة إلى[3]:

- تحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي ؛
- تحقيق مستوى معقول لمعيشة للمزارعين ؛

---

[1] **ورشة العمل القومية حول متطلبات تهيئة السياسات الزراعية للدول العربية لإقامة الاتحاد الجمركي العربي**، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الأردن، (2007)، ص : 29 .

[2] محمد محمود الإمام، **تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي**، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، (2004)، ص : 555.

[3] ورشة العمل القومية حول متطلبات تهيئة السياسات الزراعية للدول العربية لإقامة الاتحاد الجمركي العربي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 29 .

- توفير طعام بمستوى جودة وأمن للمستهلكين بأسعار معقولة ؛
- المحافظة على البيئة ؛
- ضمان صحة النبات والحيوان، ومستوى رفاهية للحيوان ؛
- تحويل المحاصيل إلى وقود حيوي (تم إدراجها مؤخرا) ؛

وبهذا يمكن تلخيص السياسة العامة للزراعة للسوق الأوربية المشتركة (CAP) بالأمور التالية[1]:

أولا : تعمل على توجيه الزراعة ودعمها داخل الأقاليم المختلفة عن طريق المنح وحماية مداخيل الزراعة، وذلك عن طريق تأمين ضمان الأسعار والمحافظة عليها، بحيث تم تثبيتها كل سنة، بحيث هنا تطبق سياسة التسعيرة على كل أنواع المنتجات .

ثانيا : تعمل على توجيه الزراعة ودعمها داخل الأقاليم المختلفة عن طريق المنح و حماية مداخيل الزراعة، وذلك عن طريق تأمين ضمان الأسعار والمحافظة عليها، بحيث تم تثبيتها كل سنة، بحيث تطبق هنا سياسة التسعيرة على كل أنواع المنتجات .

ثالثا : تجديد السياسة الحكومية التي تعمل على حماية المزارع ودعمها وتأمين التسويق الجيد على منتجاتها الزراعية عن طريق دعم المزارع وشراء الفائض في حالة هبوط الأسعار دون سعر السوق الذي تم تثبيته .

رابعا : حماية الإنتاج الزراعي داخل المجموعة وذلك بإنجاح السوق أمام السلع الزراعية المنتجة داخل دول المجموعة الأوربية، وفرض قيود أو منع المنتاجات المستوردة ذات التكلفة المنخفضة عن طريق فرض الضرائب على المنتجات المستوردة من الخارج .

خامسا : لم تلائم هذه السياسة التجارية (حماية المنتج) داخل المجموعة الأوربية دول أوربية مثل، بريطانيا لأنها مازلت مرتبطة مع مستعمراتها السابقة التي هي أعضاء في الكمنولث والتي تستورد منها مواد غذائية بأسعار منخفضة وهذا الوضع قد أثر على أسعار التاجر البريطاني، الأمر الذي جعل لبريطانيا موقفا مختلفا عن بقية أعضاء المجموعة فيما يخص السياسة الحمائية التجارية .

وأنشئ في بداية 1964 صندوق أوربي للإرشاد الزراعي والضمان (FEOGA) يستمد موارده من الأتوات المحصلة على الواردات الزراعية من خارج الجماعة، وساهم من خلال شعبة الضمان في تحقيق استقرار الأسعار، وقد و قع العبأ على أكثر الدول استيرادا ألمانيا وايطاليا، بينما حققت أكبر فائدة لأكثر الدول إنتاجا وهي فرنسا، أما شعبة الإرشاد فتسهم في تحويل تحسن هياكل الإنتاج

[1] منصور حمدي أبو علي، **الجغرافيا الزراعية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، (2004)، ص ص : 187 – 188 .

والتسويق، وفي أواخر الستينيات قرر مجلس الوزراء إنفاق نصف الموارد بصورة مشتركة و ترك النصف الثاني للحكومات تنفقه كيفما ترى، وفي البداية كانت الدول تسهم في تحويل الصندوق وفقا لمعايير معينة، غير أنه اعتبارا من 1970 أدمج الصندوق في ميزانية الجماعة لتصبح الزراعة أهم بند فيها وسرعان ما شكل عبئا عليها وأدت السياسة إلى رفع معدل النمو الزراعي فوق معدل النمو العام بحوالي 50% منه رغم انخفاض عدد المشتغلين في القطاع من 20% إلى اقل من 5% من قوة العمل، غير أن هذا تم على حساب تكلفة زيادة المخزون، وأثارت السياسة خلافات داخلية ومع الولايات المتحدة والدول النامية، فكانت من أهم عقبات جولة أوروغواي للغات، وفي سنة 1992 حدثت تخفيضات كبيرة في الأسعار المدنية لتصبح أكثر تنافسية مع الأسعار العالمية، مع تعويض ما ترتب عليها من نقص في دخل المزارعين بعلاوات لا ترتبط بحجم الإنتاج، إلا أن الإعانات التي ذهبت للزراعة في 2002 بلغت 45.4 بليون أورو أي حولي 40% من ميزانية الجماعة وركزت الأجندة التي وضعت في عام 2000 على التركيز على تحسين نوعية المحاصيل مع المحافظة على التنوع وأسلوب الحياة الريفية ومتطلبات البيئة[1] .

وفي ماي 2004 انضمت عشر دول أوربية لعضوية الاتحاد الأوروبي، وقد أدى ذلك إلى زيادة عدد المزارعين من 7 ملايين إلى 11 مليون، وزيادة الرقعة الزراعية بنسبة 30%، وزيادة إنتاج المحاصيل بنسبة تتراوح بين 10% إلى 20%، وقد سمح للدول الأعضاء الجدد بالاستفادة من الإجراءات الخاصة بسعر الدعم (حجم الصادرات، سعر التدخل) أما بالنسبة للمدفوعات المباشرة فيتم دفعها على مراحل تدريجية خلال فترة عشر سنوات (2004-2013)، وقد تم عام 2004 سداد بنسبة 25% مما تم دفعه للدول الأعضاء القدامى و بنسبة 30% عام 2005 وقد انضمت الدول الجدد إلى صناديق التنمية الريفية التي تبلغ موازنتها 5 بلايين يورو[2] .

4 ــ تطور آليات تطبيق السياسة الزراعية المشتركة : يتم تطبيق السياسة الزراعية المشتركة عن طريق تقديم الاتحاد الأوربي دعما ماليا للإنتاج الزراعي بما يضمن حدا أدنى للأسعار المنتجين عن

[1] محمد محمود الامام، **مرجع سبق ذكره**، ص : 556 .

[2] ورشة العمل القومية حول متطلبات تهيئة السياسات الزراعية للدول العربية لإقامة الاتحاد الجمركي، **مرجع سبق ذكره**، ص : 32.

طريق سداد نقدي مباشر لدعم إنتاج المحاصيل المزروعة المحددة، وهناك 03 آليات رئيسة لتحقيق ذلك[1] .

أ ــ التعريفة الجمركية : والتي تطبق على وردات دول الاتحاد الأوروبي من سلع محددة وقد تم تحديد فئات التعريفة الجمركية و الضرائب الأخرى المفروضة، بحيث ترفع أسعار الواردات من تلك السلع إلى مستوى السعر المستهدف لهذه السلع داخل الاتحاد الأوروبي، وقد تم تحديد السعر المستهدف كحد أقصى مطلوب لهذه السلع داخل الاتحاد الأوروبي، بالإضافة للتعريفة الجمركية يطبق نظام الحصص الكمية لبعض السلع الغذائية للدول أعضاء الاتحاد الأوروبي .

ب ــ سعر التدخل: و هو السعر الذي إذا انخفضت أسعار السوق الداخلي عنه يقوم الاتحاد الأوروبي بشراء كميات من هذه السلع لرفع السعر إلى مستوى التدخل، وقد تم تحديد سعر التدخل أقل من السعر المستهدف، ويمكن لأسعار السوق أن تتفاوت بين سعر التدخل والسعر المستهدف .

ج ــ دفع إعانات للمزارعين الذين ينتجون المحاصيل المحددة و ذلك بهدف تشجيع المزارعين باختيار المحاصيل التي يدفع عنها إعانات، والمحافظة على إنتاج محلي منها، ويتم دفع هاته الإعانات على أساس الكميات المنتجة لمحاصيل السلع المحددة .

كما تهدف السياسة الزراعية المشتركة لدعم زيادة تنسيق التشرعات للدول أعضاء الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك التشرعات الخاصة باستخدام مواد حفظ الأغذية وبالبيانات التي تلصق على أغلفة السلع واستخدام الهرمونات والعقاقير في تغذية الماشية ومكافحة الأوبئة الزراعية والقواعد الخاصة برفاهية الحيوان، وكانت السياسة الزراعية المشتركة تستحوذ على نسبة كبيرة من ميزانية الاتحاد الأوروبي .

5 ــ المحاصيل التي تطبق عليها السياسة الزراعية المشتركة: شملت السياسة عدة محاصيل زراعية مهمة أهمها[2] :

الأرز، البطاطس، الحبوب الزيتية، الأعلاف الجافة و أعلاف الحيوان، و اللبن و منتجات الألبان، العسل والخمور واللحم البقري، الضأن، الماعز، والخنزير، والدواجن والبيض، السكر والخضروات

[1] **نفس المرجع السابق**، ص ص : 29 – 30 .

[2] ورشة العمل القومية حول متطلبات تهيئة السياسات الزراعية للدول العربية لإقامة الاتحاد الجمركي، **مرجع سبق ذكره**، ص : 30.

والفواكه، الفاصوليا، زيت الزيتون، التبغ، حشيشة الدينار، البذور، الزهور والنباتات الحية، القطن و ألياف الكتان ودودة القز .

6 ــ تقييم السياسة الزراعية المشتركة : يمكن تقييم السياسة الزراعية الأوربية في النقاط التالية[1] :

- بدأ التفكير في تطبيق السياسة الزراعية المشتركة لدول الاتحاد الأوروبي في منتصف القرن الماضي و تم تطبيقها إعتبارا من أول عام 1962، حيث كان المناخ الاقتصادي العالمي السائد حينذاك تسيطر عليه نظريات لا تشجع على حرية التجارة الدولية، بل تشجع على الحماية وتطبق نظرية إحلال الإنتاج المحلي محل الواردات، بغض النظر عن التكلفة الاقتصادية للإنتاج المحلي، ومدى توافر الميزة النسبية والقدرة التنافسية له بالمقارنة مع الوحدات من الدول الخارجية، وذلك بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي .
- لم تفرض السياسة الزراعية قيودا جديدة على تجارة وإنتاج السلع الزراعية في الدول الأعضاء حين ذاك بل أدت إلى تنسيق وتوحيد السياسة الحمائية الزراعية، التي كانت قائمة وتطبق في الدول الأعضاء في ذلك الحين .
- أدى تطبيق السياسة الزراعية المشتركة مع مرور الوقت وتوافر تمويل لها من موازنة الاتحاد إلى حدوث طفرة كبيرة في حجم الإنتاج الزراعي للدول الأعضاء مع ارتفاع كبير في تكلفة ذلك الإنتاج نتيجة الارتفاع في مستوى المعيشة في الدول الأعضاء، مما نتج عنه وجود مخزون كبير من الإنتاج الزراعي لا يمكن تصريفه في الأسواق العالمية بدون تقديم دعم كبير لتصديره للإرتفاع الكبير في تكلفة إنتاجه وقد أدى دعم تصدير ذلك الفائض إلى اختلال في الأسواق الدولية في السلع الزراعية .
- أدى تطبيق السياسة الزراعية المشتركة إلى إستنفاذ النصيب الأكبر من موازنة الاتحاد الأوروبي لتمويل تلك السياسة، مما أدى إلى عدم توافر الاعتمادات اللازمة بالدرجة الكافية للإنفاق على القطاعات الأخرى داخل الاتحاد الأوروبي .
- أدى تطبيق السياسة الزراعية المشتركة لعدة عقود إلى إعتبار المزارعين بدول الاتحاد الأوروبي أن استمرار تطبيقها أصبح حقا مكتسب لهم رغم تغير الأوضاع الاقتصادية الدولية والتحول إلى حرية التجارة الدولية واعتبار الدعم أحد أساليب تسوية التجارة الدولية، لذلك كانت هناك مقاومة شديدة لإصلاح هذه السياسة بصورة جذرية، ومع الضغوط الدولية على الاتحاد الأوروبي خلال المفاوضات جولة أوروغواي وجولة الدوحة لمنظمة التجارة العالمية، خضع الاتحاد الأوروبي جزئيا لتلك الضغوط

[1] **نفس المرجع السابق**، ص : 33.

وبدأ في تطبيق إصلاح جزئي لتلك السياسة، حيث وافق على إلغاء دعم الصادرات بحلول عام 2013، وقام باستبدال دعم الإنتاج بدعم مباشر لدخول المزارعين، وهو ما يثير معارضة الدول.

- أدى تطبيق السياسة الزراعية المشتركة إلى تحمل المستهلكين في دول الاتحاد الأوروبي لأسعار مرتفعة بشكل كبير عن الأسعار التي كانت تسري لو لم تطبق هذه السياسة .

خلاصة الفصل:

مهما اختلفت نظرة واضعي المفاهيم المتعددة للأمن الغذائي، فنجد أن هذه القضية تركزت أساسا في أغلب الدول النامية، واستفحل أمرها مع مرور الوقت، ويرى الدارسون لقضايا الغذاء في أغلب الدول النامية، أن هذه المسألة هي الركيزة الأساسية للتنمية الشاملة وهي أولوية وشرط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في آن واحد، أي يتم معالجة قضية الأمن الغذائي في إطار سياسة زراعية نابعة عن إستراتيجية التنمية الاقتصادية، وهذا ما يظهر أن السياسة الزراعية من أهم السياسات المؤدية إلى تحقيق الأمن الغذائي لإعتبار أن سياسة المخزون الإستراتيجي هي سياسة ظرفية، تعتمد على المقدار المالي وتطور سياسة وإمكانيات المخزون لدى الدولة، كما أنها تعمل على تحقيق الأمن الغذائي في مواقف ظرفية كالفياضنات وحالات الحرب، شأنه في ذلك شأن المعونة الغذائية والتي عادة ما ينجر عنها تبعية سياسية وشروط تعسفية تضر بالإرادة والقرار السياسي للدولة طالبة المعونة، وبهذا تبقى السياسة الزراعية هي الإرادة الوطنية والداخلية لرغبة الدولة في الوصول إلى الأمن الغذائي، وبالإعتماد على الموارد الذاتية والخطط والإجراءات الوطنية، كما أن الدين الإسلامي نظر إلى مشكلة الغذاء على أنها من أولويات قيام الدولة وقدم لها حلول تندرج وفقا للشريعة الاسلامية، وبما يخدم مصلحة البشرية جمعاء.

وعلى المستوى العالمي إستفحلت قضية الغذاء في الدول النامية وأضحت من أهم خمسة مشاكل رئيسية في العالم :(الغذاء، الطاقة، التضخم، السكان، التلوث)، وتشير الإحصائيات إلى تفاقم الجوع، إذ بلغ عدد الذين يعانون من الجوع حوالي 800 مليون نسمة، أما الذين لا يستطيعون شراء ما يلزمهم من الغذاء فيمثلون 75 % من الفقراء، يقطن أغلبهم في المناطق الريفية حيث تزرع المحاصيل، ونظرا لخطورة الوضع استحوذت قضية الغذاء والتنمية الزراعية بشكل عام على اهتمام الكثير من صناع القرار على جميع الأصعدة الدولية والإقليمية والمحلية، فعلى الصعيد العالمي كان الاهتمام بتأمين الغذاء من منظور عام، أما على الصعيد الإقليمي كان الاهتمام بتحقيق الأمن الغذائي في الإطار الموضوعي للظروف المحيطة بكل قطر وإمكانات التكامل المشترك بين الدول، وعلى الصعيد المحلي كانت مسألة الأمن الغذائي تتجلى في إطار السياسات والبرامج الزراعية التنموية، ومن بين الدول التي حققت مستوى مرتفع من الأمن الغذائي بالإعتماد على سياسات زراعية متطورة الهند والصين واللتين أدرجتا سياسة اقتصادية وبشرية فعالة، بدءا بالمشاركة الدولية الجماعية في تحقيق الأهداف وصولا

إلى الإعتماد على الذات والإنفتاح على العالم الخارجي، بالإضافة إلى الإتحاد الأوروبي الذي يعتبر كنموذجا للتكامل الاقتصادي والزراعي، وبذلك اعتبرت هذه الدول والمجتمعات قدوة لبناء السياسات وتحاشي العراقيل وتفعيل استعمال الموارد المتاحة للوصول إلى الأهداف المرادة.

تمهيد:

لقد أصبحت مشكلة الغذاء هي المشكلة الرئيسية التي تواجه معظم الدول النامية، وهذا كان واضحا في قضية الأمن الغذائي التي تمثل بأبعادها الاقتصادية والفنية والاجتماعية والسياسية من القضايا التي تلقى اهتماما واسعا على كافة المستويات، خاصة في ظل المتغيرات والمستجدات الاقليمية والعالمية تصدرت هذه القضية دائرة اهتمامات الجهات المعنية .

والوطن العربي كرقعة مهمة من الدول النامية، شرع في الاستجابة في فهم الموقف الغذائي الذي يمر به، وهو الأمر الذي استدعى منه انتهاج مجموعة من السياسات الزراعية ذات الصلة بالزراعة، ويعتمد في صياغتها بناءا على الإمكانيات الطبيعية والبشرية والتكنولوجية المتوفرة لديه، وذلك بهدف الوصول الى مستوى معين من الإنتاج وزيادة نصيب المواطن العربي من الأمن الغذائي، كما أن نجاح السياسات الزراعية العربية لا يمكن أن يأتي بثماره إلا في إطار تكامل زراعي ومشاريع مشتركة، تحقق مستويات مرضية من توفير الغذاء وتكفي الوطن العربي اللجوء إلى العالم الخارجي بحثا عن الغذاء لشعوبه، وهو الواقع الذي يعيشه في عصرنا الحالي .

وللإلمام بجوانب الموضوع، قمنا بتقسيم الفصل إلى :

-**المبحث الأول** : الإمكانيات الزراعية المتاحة في الوطن العربي.
- **المبحث الثاني** : واقع الإنتاج الزراعي و التنمية الزراعية في الوطن العربي.
- **المبحث الثالث:** الفجوة الغذائية العربية .
- **المبحث الرابع:** سياسات تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي .
- **المبحث الخامس:** الجهود العربية للتكامل الزراعي في سبيل تحقيق الأمن الغذائي

المبحث الأول : الإمكانيات الزراعية المتاحة في الوطن العربي

إن القيام بأي نهضة اقتصادية أو اجتماعية يتطلب توفر مقومات طبيعية وبشرية و تكنولوجية، إذ تعد العوامل الرئيسية التي تدفع هذه النهضة، والوطن العربي يمتلك جزاء معتبرا من هذه المقومات تُمكنه من القيام بها، إذ أحسن استغلالها بعقلانية و بدراسة تامة لمدخلاتها و مخرجاتها.

المطلب الأول: الموارد الزراعية

يمتلك الوطن العربي الكثير من الثروات الطبيعية و المائية، ورغم تفاوتها بين الدول العربية، إلا أنها تشكل عاملا مهما من عوامل تطور الأمة العربية و تحديا لمواجهة المستجدات الاقتصادية العالمية الحالية، و يمكن ذكرها على النحو التالي :

1- تطور الأراضي الزراعية : يقدر إجمالي مساحة الأراضي القابلة للزراعة في الدول العربية بحوالي 197 مليون هكتار وتبلغ المساحة المستغلة منها في الزراعة نحو 69.6 مليون هكتار في عام 2004، وتصنف هذه المساحة إلى أراضي زراعية موسمية بمساحة تقدر بحوالي 61.7 مليون هكتار، وأراضي زراعية مستديمة بمساحة قدرها 7.9 مليون هكتار، فبالنسبة إلى الأراضي الزراعية الموسمية فهي تتوزع على أراضي زراعية مطرية بنسبة 52.5 % وأراضي زراعية مروية بنسبة 17.4 % وأراضي متروكة بور بحوالي 30.1 %، ولقد انخفضت مساحة الأراضي الزراعية المطرية بنسبة 10.8 %،نظرا لانحسار سقوط الأمطار وتذبذبها خلال عام 2004 [1]، وقد بلغت مساحة الأراضي الزراعية 71.3 مليون هكتار عام عام 2006 منها نحو 53.4 مليون هكتار يتم زراعتها فعليا، ونحو 17.9 مليون هكتار أراضي متروكة مؤقتا وقد بلغت مساحة الأراضي المستغلة لزراعة المحاصيل الموسمية ب 45.1 مليون هكتار في عام 2006، في حين بلغت الأراضي المزروعة بالمحاصيل المستدامة إلى 8.4 مليون هكتار، ومن بين الأراضي المزروعة بالمحاصيل الموسمية فقد بلغت مساحة الأراضي الزراعية المطرية نحو 35.6 مليون هكتار ومساحة الأراضي الزراعية المروية حوالي 9.5 مليون هكتار، وقد حدث تراجع طفيف في مساحة الأراضي الزراعية الكلية بنسبة 0.14% في عام 2006، وهي محصلة تراجع مساحة الزراعية الموسمية بنسبة 0.3%

[1] **التقرير الاقتصادي العربي 2006**، صندوق النقد العربي، (2006)، ص:43 .

وزيادة مساحة أراضي الزراعة المستديمة بنسبة 1.3% و في المقابل انخفضت مساحة الأراضي المتروكة بدون زراعة (بور) بنسبة 7.8% كان معظمها في العراق و المغرب [1] .

وفي سنة 2007 بلغت مساحة الأرضي المستغلة في الإنتاج الزراعي في الدول العربية حوالي70.8% مليون، مثلث نحو 36 % من مساحة الأراضي القابلة للزراعة وحوالي 05% من إجمالي مساحة الدول العربية، ويعود ذلك إلى محدودية وندرة الموارد المائية اللازمة لاستغلال المزيد من الأراضي الزراعية بالإضافة إلى التقلبات المناخية وانحسار الأمطار وانتشار الجفاف وتدهور خصائص التربة، حيث تتركز الأملاح وبصفة خاصة على الطبقات السطحية نتيجة التبخر الشديد، وقد انخفضت مساحة الأراضي الزراعية المطرية بنسبة 4.4% نظرا لانحسار الأمطار وتذبذبها خلال عام 2007، وقد تركز الانخفاض في عدد من الدول العربية الزراعية مثل المغرب وتونس وسوريا والجزائر، بنسب تتراوح بين 4% و 6% وسجلت الأراضي المروية هي الأخرى انخفاضا بنسبة 3% في عام 2007 نظرا لتراجع مساحة الأراضي المروية في كل من مصر و العراق والمغرب والسعودية بنسب تتراوح بين 2% و 12% و قد مثلت مساحة الأراضي التي تركت دون استغلال (الأراضي البور) حوالي 30.4% من مساحة الأراضي الزراعية الموسمية عام 2007، ويرجع عدم استغلال هذه الأراضي لشح الموارد المائية أو تركها لاستعادة قدرتها على الإنتاج [2].

أما عن سنة 2008 فقد بلغت مساحة الأراضي المستغلة للإنتاج الزراعي حوالي 71.2 مليون هكتار، منها 8.6 مليون هكتار أراضي زراعية مستديمة و 62.6 مليون هكتار أراضي زراعية موسمية، وقد شكلت مساحة أراضي الزراعة المطرية حوالي 55% من مساحة الأراضي الزراعية الموسمية، ومساحة الأراضي المتروكة (بور) 28.2% في عام 2008 وقد ازدادت مساحة الأراضي الزراعية المستغلة بنسبة 13.3% في نفس العام نظرا لزيادة مساحة أراضي الزراعية الموسمية بنسبة 13.6% ومساحة أراضي الزراعة المستديمة بنسبة 11.1% وقد ارتفعت مساحة أراضي الزراعة المطرية المروية بنسبة 16.4% و 1.9% على التوالي في عام 2008 وفي المقابل سجلت مساحة الأراضي المتروكة دون استغلال بنسبة 15.9%، حيث تترك لاستعادة قدرتها على الإنتاج، وفي عام 2012 قدرت مساحة الأراضي القابلة للزراعة في الدول العربية بنحو 140مليون هكتار أي حوالي 11% من المساحة الإجمالية، وتقدر مساحة الأراضي المزروعة حوالي 79.2 مليون هكتار، أي

[1] **التقرير الاقتصادي العربي 2008**، صندوق النقد العربي، (2008)، ص : 45 .

[2] **التقرير الاقتصادي العربي 2009**، صندوق النقد العربي، (2009)، ص : 41 .

بزيادة قدرها 5.2% بالمقارنة مع عام 2011، وتمثل مساحة الأراضي المزروعة نحو 56.6% من الأراضي القابلة للزراعة، وقد سجلت مساحة الأراضي التي تعتمد على الزراعة المروية عام 2012 زيادة طفيفة بلغت 0.7% و ذلك بـــ 15 مليون هكتار وفي حين كانت مساحة الأراضي الزراعية التي تعتمد على الزراعة المطرية بـــ 38.5 مليون هكتار وذلك بانخفاض بنسبة 6.3% بالمقارنة مع عـــام 2011، ويعود هذا إلى تناقص المساحات المزروعة بسبب الظروف المناخية الغيـــر مواتيـــة، وقلـــة الأمطار والجفاف في عدد من الدول العربية مثل المغرب وتونس والجزائر وسوريا، وتراوحت نسب التراجع بين 4و 15% و قدرت مساحة الأراضي التي تستغل في الزراعات المستديمة عـــام 2012 بنحو 9.4 مليون هكتار، أي معدل زيادة تقدر بنحو 0.7% بالمقارنة مع عام 2011، في حين بلغـــت مساحة الأراضي الزراعية المتروكة بدون استغلال (بور) نحو 16.4 مليون هكتار آي بزيادة قـــدرها 63.1% بالمقارنة مع عام 2011، ويرجع سبب ذلك إلى عدم كفاية مياه الري أو الأمطار أو تـــرك تلك المساحات لاستعادة خصائصها وقدرتها على الإنتاج، ويتركز حوالي 85% من مساحة الأراضي الزراعية المطرية في الوطن العربي في أربع دول عربية وهي السودان والمغرب والجزائر وسوريا، في حين ينحصر حوالي 81% من مساحة الأراضي الزراعية المروية في 06 دول عربية هي مصر والعراق والسودان والسعودية والمغرب وسوريا[1].

2- الغابات: بلغت مساحة الغابات في الدول العربية عام 2010 حوالي 94.4 مليـــون هكتـــار، أي بتراجع بلغت نسبته حوالي 0.4% بالمقارنة مع عام 2009، وتمثل مساحة الغابات حوالي 7.1% من المساحة الإجمالية للدول العربية و 2.2 % من إجمالي مساحة الغابات في العالم[2]، ثـــم قـــدرت هـــذه المساحة (مساحة الغابات) عام 2011 بنحو 48.5 مليون هكتار، حيث سجلت تراجعا كبيـــرا بلـــغ حوالي 48.9% بالمقارنة مع عام 2010، وذلك بسبب انفصال جنوب السودان حيث تتركز الغابات، وتمثل هذه المساحة حوالي 1.3% من مساحات الغابات في العالم، وتفتقر الـــدول العربيـــة لوجـــود الغابات فيها نضرا لوقوع معظمها في حزام المناطق الجافة وشبه الجافة وتتركز معظم الغابـــات فـــي السودان والصومال والمغرب والجزائر والسعودية، وتخضع الغابات في معظم الدول العربيـــة إلـــى الكثير من التعديلات والانتهاكات كالإزالة والاستغلال التجاري الجائر والحرث والتحطيـــب، ونقـــص الموارد المائية ....الخ، وتقدر مساحة الغابات المزالة سنويا بحوالي 1.3% من مساحة الغابات فـــي

[1] **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014**، صندوق النقد العربي، (2014)، ص : 52 .

[2] **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012**، صندوق النقد العربي، (2012)، ص :53 .

الدول العربية، وهو ما يعد معدلا مرتفعا بالمقارنة مع معدل الإزالة على المستوى العالمي الذي لا يتجاوز 0.2% سنويا[1].

3 – **المراعي :** تقدر مساحة المراعي الطبيعية في الدول العربية عام 2011 بحوالي 494 مليون هكتار تعادل نحو 35.1% من المساحة الأرضية للدول العربية، وتقدر النسبة بنحو 26.1 % على المستوى العالمي في ذات العام، وتتركز نحو 95.6% من جملة المراعي العربية عام 2011 في تسع دول هي : السعودية، العراق، الصومال، السودان،سوريا، موريتانيا، المغرب، تونس، الجزائر [2]، حيث يبلغ معدل هطول الأمطار 50–200 ملم سنويا، وتكمن أهمية المراعي في مساهمتها في توفير الأعلاف، والتي لا تقل عن 25% من الاحتياجات الغذائية للثروة الحيوانية في معظم البلدان العربية على الرغم من تدهور هذه المراعي، كما تعتبر مناطق المراعي أحد مصادر المعيشة لإعداد كبيرة من المربين الذين يعتمدون عليها جزئيا أو كليا في تغذية الماشية كما تعتبر المراعي من المصادر المتعددة لإنتاج الأعلاف والإنتاج الحيواني هذا وقد أدى لزيادة الضغوط على هذه المراعي سواء كان ذلك عن طريق الرعي الجائر أو حراثة المراعي التي تدهور مساحات كبيرة بسبب ارتفاع معدلات الانجراف المختلفة، مما تسبب في تدهور القدرات الإنتاجية لهذه الأراضي،(انخفضت في سنة 2012 حوالي 425 مليون هكتار بعد أن كانت في 2010 حوالي 494 مليون هكتار [3]) .

ومما سبق نجد أن الأراضي الزراعية قسمت إلى :

- أراضي بعلية و تتميز بانخفاض إنتاجيتها مقارنة مع المستويات العالمية وخصوصا في مجال إنتاج الحبوب .
- الأراضي المروية، وتساهم بمقدار 70% من الإنتاج في الوطن العربي، ولكنها تعاني من النقص الشديد في توفر الموارد المائية .
- المراعي وتشغل ما مساحته 472 مليون هكتار ولكنها تعاني من تدهور الغطاء النباتي .

ويغطي حوالي 11% من مساحة الوطن العربي أراضي تناسب الإنتاج تحت ظروف الزراعية البعلية، وهي الأراضي التي يزيد فيها معدل الأمطار عن 400 ملم سنويا، ويتراوح معدل هطول الأمطار

[1] **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2013**، صندوق النقد العربي، (2013)، ص : 51 .

[2] **أوضاع الأمن الغذائي العربي 2011**، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، (2011)، ص:08.

[3] عوني يعقوب، **الموارد الزراعية المتاحة في الوطن العربي**، مجلة الاستثمار الزراعي، العدد السادس، الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، (2008)، ص : 23.

السنوي ما نسبته 20% من هذه الأراضي 100-400 ملم، وهناك مساحة واسعة يقل فيها معدل الإمطار عن 100 ملم سنويا، لذلك فان ما مساحته 89% من المساحة الكلية في الوطن العربي، تقع ضمن الحزام المطري الذي يقل فيه معدل هطول الأمطار عن 400 ملم سنويا .

وتشير الإحصائيات إلى نمو مساحات الأراضي المزروعة بالمحاصيل الزراعية المستديمة وتناقص مساحات الأراضي المزروعة بالمحاصيل الموسمية، مما يدل على تدني أهميتها بسبب اعتماد مساحات كبيرة منها على الأمطار أو تفتتها أو ارتفاع مخاطر زراعتها، وينعكس هذا كذلك على الزراعة المطرية، ويعزي عدم نمو المساحات المخصصة للزراعة اشتداد ظاهرة التصحر، وتدهور إنتاجيتها والهجرة من الريف إلى المدن والارتفاع الكبير في نسبة الأراضي المتروكة لأسباب متعددة، وكذلك يلاحظ زيادة مساحات المراعي بالمقارنة مع المساحات الكلية، وذلك بسبب العناية المتزايدة للثروة الحيوانية لسد الفجوة في منتجاتها من الألبان واللحوم الحمراء [1] .

وهذا ما يظهره الجدول التالي :

الجدول رقم (4-1): تغيير استخدامات الأراضي للفترة مابين 1995 -2005

(ألف هكتار)

النوع	1995	2005	نسبة القيم%
مجموع المحاصيل المستديمة	6492	8267	27
محاصيل مطرية	4897	4897	
محاصيل مروية	3353	3353	
مجموع المحاصيل الموسمية	61088	43790	28-
محاصيل مطرية	35264	33104	6-
محاصيل مروية	10280	10652	4
مساحات متروكة	15264	19399	27
غابات	90013	92687	3
مراعي	358522	468647	31
المجموع الكلي	531379	632790	

المصدر : عوني يعقوب، **مرجع سبق ذكره**، ص: 21 .

[1] عوني يعقوب، **مرجع سبق ذكره**، ص : 21 .

أما عن مقارنة الوطن العربي بالعالم الخارجي، فإن المساحة الإجمالية للوطن العربي تعادل نحـــو 10.6% من مساحة اليابسة والمقدرة بـــ 13014 مليون هكتار في حين تعادل المساحة المزروعة في الوطن العربي والبالغة نحو 71.46 مليون هكتار نحو 4.6% من المساحة المزروعة عالميا والمقدرة ب 1549.4 مليون هكتار، وإذا كانت المساحة المزروعة في الوطن العربي تعادل نحو 5.2% مـــن مساحته الإجمالية، فان المساحة المزروعة عالميا تعادل نحو 11.9% من المساحة الإجمالية للعـــالم، وهذا يبين أن نسبة المزروع في الوطن العربي إلى المساحة العامة لا تمثل سوى 42.9% فقط مـــن نسبة المزروع عالميا إلى المساحة العالمية[1] وهذا ما يبنيه الجدول التالي:

الجدول رقم (4-2): البنية الوظيفية لمساحة الوطن العربي و نسبها العامة

بنية الأراضي	المساحة المقدرة بمليون هكتار	النسبة المئوية من المساحة الكلية
- أراضي قابلة للزراعة	200	14.46
- أراضي مزروعة منها	[10]71.46	
- مراعي طبيعية	270	19.52
- غابات	130	9.40
- صحاري	783	56.62
المجموع	1383	100

المصدر : إبراهيم أحمد سعيد، **مرجع سبق ذكره**، ص: 557 .

4 - الموارد المائية : تشكل موارد المياه المقوم الثاني للنشاط الزراعي، الذي لا يمكن للزراعـــة أن تتم من دونه، ولكنه مقوم متحرك يختلف عن التربة ذات الخصائص الثابتة، فالماء يمكن نقله إلى حيث التربة الزراعية بعد تخزينه والسيطرة عليه، وتنقسم مصادر المياه في الوطن العربي وفقـــا لأهميتهـــا الزراعية إلى الآتي :

[1] إبراهيم أحمد سعيد، **أهمية الاستثمارات في الأمن الغذائي العربي**، مجلة جامعة دمشق، المجلد 27، العدد 3 و4، (2011)، ص: 57 .

أ-**الهطول المطري** :تعتبر المنطقة العربية عموما من أكثر مناطق العالم جفافا، حيث أن نسبة كبيرة منه تقع في الصحراء الكبرى، حيث تنعدم الإمطار تماما، وقد قسمت المنطقة العربية من حيث هطول الأمطار على النحو التالي [1]:

- حوالي 9.5 مليون كيلو متر مربع من الأراضي العربية، أي نسبة 67 % تقل فيها الأمطار عن 100 ملمتر في السنة، كما أن بعضها تنعدم فيها الإمطار تماما، ويقدر حجم الهطول في هذه الشريحة من الأرض بحوالي 330 مليار متر مكعب سنويا .
- حوالي 02 مليون كيلومتر مربع من الأراضي العربية أي بنسبة 15% تتراوح معدل الأمطار فيها ما بين 100-300 مليمتر في العام، ويقدر حجم الهطول في هذه المنطقة بحوالي 438 مليار متر مكعب سنويا .
- حوالي 18% من الأراضي العربية، أي ما يعادل مساحة 2.5 مليون كيلومتر مربع تزيد بها معدلات الهطول عن 300 مليمتر سنويا، ويقدر حجم الهطول فيها بحوالي 1515 مليار متر مكعب سنويا .

وتتميز معدلات الهطول المطري في الدول العربية بالتذبذب حيت تتفاوت كمياته وكثافته من عام لآخر ومن موسم لموسم خلال العام، كما أن توزيعها الجغرافي متفاوت من دولة إلى دولة، ويوضح الجدول التالي معدل الهطول المطري السنوي بالأقاليم العربية المختلفة :

[1] **دراسة تطوير أساليب استرداد تكلفة إتاحة مياه الري على ضوء التطورات المحلية و الدولية**، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، متاحة على الموقع:*www.aoad.org/ftp/**Water**_Irr.pdf* ، تم الاطلاع بتاريخ (2016/10/15)، على الساعة [13:00].

الجدول رقم (4-3): الهطول المطري في الوطن العربي لعام 2012(مليار م^3/سنة) .

الدولة / الإقليم	أقل من 100 ملم	100-300 ملم	أكثر من 300 ملم	إجمالي الهطول
- الأردن	4.0	2.7	01.80	08.5
- سوريا	0.6	25.4	26.8	52.7
- العراق	4.7	54.5	40.7	99.9
- فلسطين	0.01	1.2	6.8	80
- لبنان	-	0.1	9.1	9.2
المشرق العربي	9.4	83.9	85.2	178.3
- الإمارات	1.1	1.3	-	2.4
- البحرين	0.1	-	-	0.1
- السعودية	89.5	24.7	12.7	126.8
- سلطنة عمان	5.4	7.6	1.9	15.00
- قطر	0.1	-	-	0.1
- الكويت	-	-	-	-
- اليمن	7.0	30.8	29.4	67.2
شبه الجزيرة العربية	103.2	64.4	44.0	211.6
- جيبوتي	0.9	2.6	0.5	4.0
- السودان	41.7	76.5	376.2	494.4
- الصومال	6.6	38.7	145.3	190.6
- مصر	11.1	4.1	-	15.3
الإقليم الأوسط	60.3	121.9	1122.0	704.3
- تونس	4.1	11.6	24.1	39.8
- الجزائر	67.9	30.1	94.5	192.5
- ليبيا	28.4	16.2	04.4	49.0
- المغرب	29.2	34.1	86.7	150.0
- موريتانيا	29.2	73.5	54.5	157.2
المغرب العربي	158.8	165.5	264.2	588.5
إجمالي الوطن العربي	331.7	435.7	915.4	1682.7

المصدر : الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية 2012 ، المجلد (32)، ص : 08.

ب-المياه السطحية : تقدر الموارد المائية السطحية العربية المتاحة بحوالي 296 مليار متر مكعب، ويأتي أكثر من ثلثي تلك الموارد من خارج الدول العربية وتشكل القسط الأكبر من الموارد المائية المتجددة، وتمتلك العراق اكبر كمية من المياه السطحية، يليها مصر ثم السودان وسوريا، وتستحوذ الزراعة على حوالي 87% من تلك الكميات مقابل 10% للاستحواذ المنزلي و 3% للإغراض الأخرى، وبلغ إجمالي المياه السطحية المستثمرة لإغراض الري عام 2010 حوالي 210 مليار متر مكعب أي بنسبة استرداد بلغت 71% من المياه السطحية المتاحة[1]، ويمكن إجمال أهم الأنهار في الوطن العربي فيما يلي [2] :

- في سوريا و العراق : وأهمهما نهر دجلة و الفرات .
- في الأردن وفلسطين : ويعتبر نهر الأردن من أهم المصادر المائية بالنسبة لكل من الأردن وفلسطين، إضافة إلى نهر يرموك، الذي يعد مصدرا مائيا هاما ومجموعة أنهار ساحلية تصب بالبحر.
- في لبنان : تعتبر الأمطار المصدر الأساسي للموارد المائية في لبنان إضافة إلى الثلوج وهناك خمسة عشر نهرا هاما فيها ....مما جعل منها خزانا مائيا .
- في مصر و السودان : يعتبر النيل عصب الحياة، وهو أطول نهر في العالم .
- ومن أنهار المغرب : الملوية، السبو، بورقراق، الشليف .

ج-المياه الجوفية : يقدر إجمالي المخزون المائي الجوفي في الدول العربية بحوالي 7734 مليار متر مكعب، كما يقدر إجمالي الموارد المائية الغير تقليدية و المتمثلة بمياه التنقية والتحلية بحوالي 10.6 مليار متر مكعب منها حوالي 8.1 مليار متر مكعب من مياه الصرف الزراعي، وتشمل المياه الجوفية في الدول العربية نوعين من المياه الأول هو المتجدد ويتم تغذيته بواسطة الإمطار أو الترسبات الناتجة عن جريان مياه الأنهار والسيول، وهي ذات أعماق متوسطة، والثاني وهو غير المتجدد ويوجد في أحواض مائية عميقة، ويرجع مخزونها المائي إلى العصور الجيولوجية القديمة، وتنتشر في إقليم الصحراء الكبرى وشبه الجزيرة العربية وبادية الشام [3].

---

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2013، **مرجع سبق ذكره**، ص : 53 .

[2] محسن الخزندار، **المياه و الأمن القومي العربي (نضوب الموارد)**، (الجزء الأول)، مصر،(2010)، ص:03.

[3] التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2013، **مرجع سبق ذكره**، ص: 54 .

د – الينابيع : و هي نوعان عذبة مثل الخابور، والعاصي والليطاني والسن وأم الربيع و الهفوف، وينابيع معدنية كثيرة موزعة في أرجاء الوطن العربي ومنها الحمه في سوريا، حمام العليل قرب الموصل، السخنة في اليمن، بوحنيفية في الجزائر و لييف في تونس[1].

وعموما على المستوى الإقليمي يستحوذ الإقليم الأوسط العربي (مصر والسودان وجيبوتي والصومال) على نحو 49.7% من إجمالي الموارد المائية في الوطن العربي، بينما يستحوذ إقليم المشرق العربي (الأردن، سوريا،العراق، فلسطين، لبنان) وإقليم المغرب العربي (المغرب، الجزائر، تونس، و ليبيا وموريتانيا) وإقليم شبه الجزيرة العربية (الإمارات والبحرين والسعودية وسلطنة عمان، قطر، الكويت، اليمن) على النحو 26% 18.2% و 6.1% من إجمالي الموارد المائية على التوالي[2].

الجدول رقم (4–4): الموارد المائية المتاحة في الدول العربية لعام 2013.

الموارد المائية السطحية	الموارد المائية الجوفية			مجموع الواردات المائية المتجددة السطحية و الجوفية	الموارد المائية غير تقليدية		مجموع الموارد المائية المتاحة
	المخزون	التغذية السنوية	المستغل		مياه التقنية	مياه التحلية	
296	7734	42	35	338	8.1	2.5	348.6

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2013، **مرجع سبق ذكره،** ص : 54.

[1] محسن الخزندار، **مرجع سبق ذكره،** ص: 03.

[2] **أوضاع الأمن الغذائي العربي 2001،** المنظمة العربية للتنمية الزراعية، (2011)، ص : 10 .

المطلب الثاني : الموارد البشرية للزراعة

تعتبر اليد العاملة المؤهلة و الكفؤة أحد العوامل الرئيسية، التي يعتمد عليها أي قطر للوصول إلى بناء اقتصادي مستقر قادر على مواكبة التغيرات الاقتصادية الدولية الحالية وتحقيق تطورات دون التأثر بالعقبات التي ستواجهه والوطن العربي يمتلك ما يكفيه لذلك رغم وجود بعض النقائص التي تشوب هذه اليد العاملة، والتي يمكن التخلص منها وتحويلها إلى نقاط إيجابية تحقق الهدف منها، ويمكن ذكر أهم مميزات الموارد البشرية للوطن العربي فيما يلي :

1- حجم السكان :

في عام 2000 بلغ مجموع عدد سكان البلدان العربية المكونة من 22 بلدا آنذاك حوالي 280 مليون نسمة، ويعادل هذا تقريبا عدد سكان الو .م.أ، ونحو ربع عدد سكان الهند وخمس عدد سكان الصين، ويتفاوت عدد السكان من بلد إلى أخر تفاوتا كبيرا، حيث يزيد عدد السكان عن 20 مليون نسمة في 6 بلدان عربية فقط ليصل مجموع سكانها حوالي 200 مليون نسمة، ومصر هي البلد الأكبر من حيث عدد السكان (68 مليون نسمة)، يليها السودان (31 مليون نسمة)، ثم الجزائر(30 مليون نسمة)، أما أصغر البلدان العربية من حيث عدد السكان فهي قطر وذلك بـ 565 ألف نسمة، وهي تشترك في ذلك مع كل من البحرين وجزر القمر وجيبوتي في كون عدد سكانها يقل عن المليون نسمة، أما على الصعيد العالمي فيشكل سكان البلدان العربية حوالي 5% من سكان العالم، وقد تضاعفت هذه النسبة تقريبا على مدى 50 سنة السابقة، وعلى مدى هذه الفترة تفاوت زيادة عدد السكان من بلد لأخر تفاوتا كبيرا، فقد شهدت الإمارات العربية أعلى معدل نمو حيث تضاعف عدد سكانها 36 مرة، بينما سجل لبنان أبطأ معدل نمو حيث تضاعف عدد سكانها 2.4 مرة [1]، فبينما قدر إجمالي السكان في الدول العربية، في عام 2005 بنحو 310 مليون نسمة، وذلك بتفاوت كبير بين الدول العربية، حيث يبلغ إجمالي عدد السكان في مصر حوالي 70 مليون نسمة، ونحو نصف ذلك في الجزائر و السودان، بينما بلغ حجم السكان في كل من البحرين و قطر حوالي 730 و 800 ألف نسمة على التوالي، وقدر معدل النمو السكاني للدول العربية نحو 2.02% في عام 2005 مقارنة بمعدل نمو سنوي 2.21% خلال الفترة 1995 -2005، وعلى الرغم من هذا التراجع فان المعدل لا

[1] **تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002**، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و الصندوق العربي الاقتصادي و الاجتماعي، المكتب الإقليمي للدول العربية، الأردن، (2002)، ص : 31.

يزال الأعلى بين الأقاليم الرئيسة في العالم (عدا إفريقيا)، ويقدر معدل النمو السكاني في العالم بنحو 1.6%، ومعدل الدول المتقدمة بنحو 0.8% والدول النامية بنحو 1.9% خلال الفترة 1975-2003[1]، وفي عام 2008 قدر إجمالي عدد السكان في الدول العربية بحوالي 334.5 مليون نسمة، بزيادة بلغت حوالي 8 مليون نسمة عن عام 2007، وبمعدل نمو يقدر بنحو 2.4%، ويعتبر هذا المعدل مرتفعا نسبيا و قد سجلت قطر أعلى معدل نمو سكاني في عام 2008، حيث بلغ 18.1%، تلتها البحرين 8.1%، ثم الإمارات 6.2%، وعمان بمعدل 4.5%، ويزيد معدل النمو السكاني على 3% في كل من اليمن والكويت وليبيا وجيبوتي والعراق كما تمكنت بعض الدول العربي من الوصول إلى المعدلات مقبولة للنمو السكاني بحكم سياساتها الخاصة بتنظيم الأسرة، ويتراوح معدل النمو السكاني في هذه الدول بين 2% إلى حوالي 2.5% وهي موريتانيا وسوريا والسودان والسعودية والأردن، وقد نجحت مصر في الوصول إلى معدل نمو سكاني اقل من 2% حيث بلغ 1.9% في عام 2008 كما استمر انخفاض هذا المؤشر في كل من المغرب 1.59% والجزائر 1.73% وتونس 1% و لبنان 0.64% [2]، في حين قدر إجمالي عدد السكان في الدول العربية في عام 2012 بحوالي 361.2 مليون نسمة، بانخفاض بلغ حوالي 690 ألف نسمة عما كان عليه سنة 2011 (362 مليون نسمة)، وذلك بسبب انفصال جنوب السودان عن جمهورية السودان، فيما بلغ متوسط معدل النمو السنوي للسكان في الدول العربية بين 1990 و 2012 حوالي 2.2%، ويعتبر هذا المعدل مرتفعا إذ يفوق مثيله في جميع أقاليم العالم الرئيسية وقد سجلت عمان أعلى معدل نمو سكاني في عام 2012، حيث بلغ حوالي 9.95%، ويعود سبب ارتفاع معدلات النمو السكاني في بعض الدول العربية بشكل أساسي إلى المستوى المرتفع لمعدلات الخصوبة في معظم هذه الدول، بالإضافة إلى التأثير الايجابي لتحسين الخدمات الصحية والمستويات المعيشية، كما أن زيادة معدلات صافي الهجرة تؤدي إلى ارتفاع معدلات النمو السكاني خاصة دول الخليج العربي، في مقابل ذلك تمكنت بعض الدول العربية مثل الأردن والجزائر والسعودية والعراق ومصر وموريتانيا واليمن من تحقيق معدلات للنمو السكاني تقع تحت سقف 3% سنويا، بحكم السياسات المطبقة للأسرة، كما استمر الانخفاض السريع لهذا المؤشر في بعض الدول، حيث وصل في المغرب وتونس ولبنان إلى حوالي 1.09 و 1.02 و 0.64% على

[1] **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2006**، صندوق النقد العربي،(2006)، ص:30.

[2] **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009، مرجع سبق ذكره**، ص :29.

التوالي في العام ذاته[1]، في حين ارتفع إجمالي عدد السكان في الدول العربية في عام 2013 بحوالي 370 مليون نسمة، وقد بلغ متوسط معدل نمو السكان في الدول العربية حوالي 2.2% سنويا، وذلك خلال الفترة (2000 – 2013)، كما استمر تراجع معدلات النمو السكاني المسجلة لعام 2013 في دول مثل الأردن والجزائر وقطر ومصر وموريتانيا إلى ما بين 2–2.5% سنويا، كما استمر التراجع المتسارع لهذا المؤشر في المغرب والإمارات وتونس والبحرين ولبنان إلى ما يتراوح بين 0.64% و 1.1% على التوالي في العام ذاته[2] .

وعموما يمكن تقسيم الوطن العربي إلى 03 فئات من حيث معدلات النمو السكاني وهو ما يظهره الجدول التالي:

الجدول رقم (4–5): معدل النمو السكاني في الوطن العربي 2002 .

النمو السكاني (3% و أكثر)	النمو السكاني (2–3%)	النمو السكاني (أقل من 2%)
الصومال، عمان، فلسطين السعودية، موريتانيا اليمن	الأردن، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، جزر القمر، ليبيا، سوريا، جيبوتي، السودان، العراق، الكويت	تونس، الجزائر، قطر، لبنان،مصر، المغرب

المصدر: تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002، **مرجع سبق ذكره**، ص: 33.

وبهذا يعد الوطن العربي من المناطق التي لديها أعلى معدلات نمو سكاني في العالم هذا النمو الذي يمكن أن يصنف إلى 03 مجموعات رئيسية هي[3] :

- وجود خصوبة عالية وانخفاض معدل الوفيات في محيط اجتماعي واقتصادي متوسط إلى منخفض، كما في الأردن وعمان وسوريا سابقا واليمن .
- وجود خصوبة ومعدل وفيات منخفض في مستوى اجتماعي واقتصادي متوسط، كما في العراق ولبنان ومصر ودول المغرب العربي.
- خصوبة عالية مع انخفاض سريع في نسبة الوفيات في محيط اقتصادي واجتماعي عال، كما في الكويت وقطر والبحرين والسعودية والإمارات.

[1] **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2013**، صندوق النقد العربي، (2013)، ص : 33 .

[2] **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014**، صندوق النقد العربي، (2014)، ص : 37 .

[3] رعد سامي عبد الرزاق، **العولمة و التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي**، الطبعة الاولى، دار دجلة للنشر، الأردن، (2008)، ص : 197 .

2 –التوزيع السكاني في الوطن العربي :

إن معدل الخصوبة الذي كان مرتفعا في الدول العربية، قد أدى إلى اتساع القاعدة الفتية من السكان إذ تمثل الفئة العمرية دون 15 سنة نحو 38% من سكان الدول العربية في عام 2001، وهي النسبة الأعلى بين الأقاليم الرئيسة في العالم حيت تصل إلى نحو 33% و 18% و 30% في الدول النامية والدول المتقدمة والعالم على التوالي، ويشير اتساع القاعدة الفتية من السكان إلى انخفاض متوسط عمر إجمالي سكان الدول العربية، والذي يقدر بنحو 20 سنة، وإلى وجود عدد كبير من الإناث في مرحلة العمر الإنجابي (15 – 49 سنة)، وتتراوح نسبتهن في الدول العربية بين 50 و 60% من إجمالي الإناث[1]، في حين بلغت نسبة الفئة العمرية دون 15 سنة بنحو 36.3% من إجمالي السكان في عام 2003، وذلك مقارنة بنحو 31.6% في الدول النامية و 28.9% في العالم للعام نفسه، وتوجد اختلافات كبيرة بين الدول العربية في أداء هذا المؤشر، إذ تجاوزت نسبة هذه الفئة العمرية في عام 2004 نحو 40% من السكان في خمس دول عربية هي جيبوتي، الصومال، عمان، موريتانيا واليمن، بينما وصلت إلى نحو ربع السكان في الإمارات والبحرين وقطر وتونس أما عمان فهي الدولة الخليجية الوحيدة التي ترتفع فيها نسبة الفئة العمرية دون 15 سنة، بينما تنخفض هذه النسبة بشدة في الكويت 15.8% من إجمالي السكان، في حين بلغت الفئة العمرية (15 –65 سنة) أكثر من نصف إجمالي السكان في جميع الدول العربية[2]، أما في عام 2008 فقد وصلت الفئة العمرية التي هي في سن النشاط الاقتصادي (15 – 65 سنة) حوالي 62.5% من إجمالي عدد السكان في الدول العربية، كما مازالت نسبة الفئة العمرية التي أقل من 15 سنة تمثل حوالي ثلث سكان العرب، بالرغم من معدل الخصوبة الذي انخفض من حوالي 4.1 طفل عام 2000 إلى حوالي 3.2 طفل لكل امرأة في عام 2008، وتتفاوت هذه النسبة بين الدول العربية، إذ يتجاوز أو يقارب 40% في كل من موريتانيا و اليمن والسودان وفلسطين والصومال، وتتراوح بين حوالي 20% إلى حوالي 38% في الدول العربية الأخرى باستثناء الإمارات وقطر[3]، وفي عام 2011 بلغت نسبة السكان من الفئة العمرية ذات النشاط الاقتصادي (15 – 65 سنة) حوالي 62.6% من إجمالي عدد السكان، كما لا تزال نسبة الفئة العمرية أقل من 15 سنة تمثل حوالي 33.3% من السكان، وذلك رغم تراجع معدل الخصوبة، وتجدر

[1] **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2005**، صندوق النقد العربي، (2005)، ص : 15 .

[2] **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2006، مرجع سبق ذكره**، ص : 30 .

[3] **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010**، صندوق النقد العربي، (2010)، ص : 35 .

الإشارة إلى أن نسبة هذه الفئة العمرية في الدول العربية تزيد عن مثيلتها في أمريكا اللاتينية ودول العالم مجتمعة اللتين بلغتا حوالي 27.6 و 26.6% على التوالي، وتتفاوت هذه النسبة كذلك بين الدول العربية[1]، وفي أخر تطور لسنة 2012 بلغت الفئة العمرية في سن النشاط الاقتصادي (15- 65 سنة) في الدول العربية حوالي 65% من إجمالي عدد السكان، في حين قدرت هذه النسبة بحوالي 66% في أمريكا اللاتينية، وحوالي 68% في أوربا ووسط أسيا، وحوالي 54% في إفريقيا، وحوالي 66% على مستوى العالم ككل في العام نفسه، كما لا تزال نسبة الفئة العمرية أقل من 15 سنة في الدول العربية، والتي تمثل حوالي 30% من إجمالي السكان وتفوق مثيلتها في أمريكا اللاتينية ودول العالم مجتمعة، اللتين بلغتا سنة 2012 حوالي 28% و 27% على التوالي، ومن الجدير بالذكر أن هذه النسبة تجاوزت أو قاربت 40% في الدول العربية الأقل نموا أو تلك التي تمر بمراحل صعبة نتيجة الاضطرابات السياسية[2] .

3-الهجرة من المدينة إلى الريف :

بلغت نسبة سكان المناطق الحضرية في عام 2008 حوالي 54.6% من إجمالي سكان الدول العربية، وهي نسبة اعلي من مثيلاتها على المستوى العالمي، والبالغة حوالي 50%، وفي الدول النامية البالغة حوالي 44%، وتشير البيانات العربية غَلبة سكان الحضر على التركيبة السكانية في الدول العربية، عدا السودان والصومال ومصر و موريتانيا و اليمن، وتجدر الإشارة إلى أن نسبة سكان الحضر إلى إجمالي السكان بقيت ثابتة في كل من مصر و الإمارات منذ عام 1980 في حين تناقصت نسبة سكان الريف في بقية الدول العربية[3]، أما في عام 2010 فقد بلغت نسبة سكان المناطق الحضرية حوالي 59% من إجمالي سكان الدول العربية، وهي أعلى من مثيلاتها إذ ما قورنت بالمستوى العالمي حوالي 50% و في الدول النامية حوالي 45% [4]، وفي عام 2012 بلغت نسبة سكان المناطق الحضرية حوالي 57% من إجمالي سكان الدول العربية وهي أعلى من مثيلاتها على المستوى العالمي والبالغة حوالي 52% من نفس العام[5] وهو ما يدل على أن الهجرة من الريف إلى

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2013، **مرجع سبق ذكره**، ص :33 .

[2] التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014، **مرجع سبق ذكره**، ص : 37 .

[3] **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010، مرجع سبق ذكره**، ص : 35 .

[4] التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012، **مرجع سبق ذكره**، ص : 36 .

[5] التقرير العربي الموحد 2014، **مرجع سبق ذكره**، ص : 38 .

المدن تجري بوتيرة أسرع في الدول العربية مقارنة مع باقي أقاليم العالم، وهذا ما قد يمثل تحديا كبيرا بالنسبة لغالبية الدول العربية، وذلك من خلال توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية وإيجاد فرص عمل للوافدين الجدد إلى المدن .

4 – حجم القوة العاملة و معدل نموه :

يقدر حجم القوى العاملة في عام 2011 بحوالي 121.4 مليون نسمة، وهو ما يمثل حوالي 33.6% من إجمالي عدد السكان في الدول العربية في العام نفسه، ويعتبر متوسط معدل النمو السنوي للقوى العاملة في الدول العربية مرتفعا، حيث بلغ حوالي 2.8% في الفترة 2000 – 2011، ورجع ذلك إلى استمرار النمو السكاني وتزايد معدلات المشاركة في سوق العمل خاصة النساء[1]، في حين ارتفع حجم القوى العاملة في عام 2012 إلى 130 مليون نسمة، وهو ما يمثل حوالي 36.1% من إجمالي عدد سكان الدول العربية للعام نفسه، كما ارتفع المعدل السنوي لنمو القوى العاملة في الدول العربية ليصل إلى حوالي 3.2% في الفترة (2000–2012) [2]، كما انه من المتوقع أن يستمر ارتفاع كل من معدل نمو العمالة ومعدل نمو فئة السكان الناشطين اقتصاديا لعدة عقود قادمة نتيجة لتأثير النمو السكاني السريع في العقود الثلاثة الماضية .

5 – حجم القوى العاملة الزراعية :

تعتبر القوى العاملة الزراعية من عناصر الإنتاج الرئيسية في التنمية الزراعية في الوطن العربي، وتشير التقديرات إلى أن القوى العاملة الزراعية، التي تضم شريحة السكان الزراعيين لعام 2003، والذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 و 64 سنة تشكل حوالي 36% من إجمالي السكان الزراعيين، وتقدر بنحو 87 مليون نسمة، منهم 31 مليون نسمة هم الناشطون اقتصاديا[3]، وفي عام 2005 قدر حجم القوى العاملة الزراعية في الوطن العربي بحوالي 29.91 مليون عامل وتمثل 30.6% من إجمالي القوى العاملة المقدرة لنفس العام بحوالي 97.7 مليون عامل، كما أنها تمثل نحو 2.2% فقط من إجمالي القوى العاملة الزراعية على المستوى العالمي، والمقدرة لنفس العام بنحو 1360مليون عامل زراعي [4]، وتتفاوت نسبة العاملين في القطاع الزراعي إلى عدد العاملين في القطاعات

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2013، **مرجع سبق ذكره**، ص : 41 .

[2] التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014، **مرجع سبق ذكره**، ص :45 .

[3] **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2003**، صندوق النقد العربي، (2003)، ص : 06 .

[4] **التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي 2007**، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، (2008)، ص:27.

الاقتصادية الأخرى من دولة إلى أخرى، إذ تجاوزت هذه النسبة في عام 2005 نصف إجمالي عـــدد العاملين في كل من جيبوتي والسودان وموريتانيا، يليه اليمن بنسبة 45.4%، وتزيد هذه النسبة عـــن 30% في كل من عمان و المغرب ومصر، كما تتراوح هذه النسبة بين 4.3% و 25.7% في ليبيا و الإمارات والسعودية والعراق والأردن وتونس والجزائر وسوريا[1]، إلى انه قدر عدد السكان الزراعيين في الدول العربية في عام 2011 بحوالي 83.9 مليون نسمة أي بحوالي 55.3% من سكان الريف و حوالي 23.2% من إجمالي السكان بالمقارنة مع 30.3% عام 2000، ويعود سبب هذا التراجع إلى استمرار الهجرة من الريف إلى المدن، حيث انه تطورت وتوسعت قوة القطاعات غير الزراعية، أمـــا القوى العاملة في الزراعة فقد قدرت لنفس العام بحوالي 27.3 مليون عامل أي بنسبة 22.6 % من إجمالي القوى العاملة في القطاعات الاقتصادية[2]، أما عن عام 2012 فقد قدر عدد السكان الـــزراعيين حوالي 83.6 مليون نسمة أي حوالي 56% من سكان الريف، وتقدر القوى العاملة فـــي الزراعـــة بحوالي 27.4 مليون عامل، أي بنسبة 21.7% من إجمالي القوى العاملة في القطاعات الاقتصـــادية، وبهذا تشكل القوى العاملة في الزراعة بالدول العربية حوالي 32.7% من إجمالي السكان الـــزراعيين [3]، وبمقارنة الدول العربية مع الدول النامية والصناعية من حيث القوى البشرية الزراعية يتضح أنهـــا الأقل، وثمة قوة بشرية زراعية عامة ومنتجة اقتصادية متعطلة أو غير مساهمة في العملية الاقتصادية الزراعية على الرغم من قدرتها على ذلك من حيث المبدأ، والجدول التالي يظهر تطور عدد العـــاملين والطبقة العاملة الزراعية .

[1] **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2007**، صندوق النقد العربي، (2007)، ص ص : 52 -53 .

[2] التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2013، **مرجع سبق ذكره**، ص : 55 .

[3] التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014، **مرجع سبق ذكره**، ص : 57 .

الجدول رقم(4-6): تطور عدد السكان والسكان الريفيين واليد العاملة الكلية والزراعية في الوطن العربي .

	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
عدد السكان	324825.86	333178.69	343771.87	352800.73	360880.30	361922.78	370442.4
عدد السكان الريفين	145438.64	149102.70	151906.22	154086.66	156878.42	155172.81	156743.25
القوى الكلية العاملة	100589.27	104416.55	106546.65	113017.24	115592.83	117844.31	121831.46
القوى العاملة الزراعية	27785.91	29020.99	29525.91	29872.51	29991.39	26854.98	27118.3

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على الكتب السنوية الإحصائية الزراعية (العدد 29 – العدد 33).

المطلب الثالث : الإمكانيات التكنولوجيا الزراعية

يرتبط التقدم في المجال الإنتاج الزراعي، بما تقدمه المنظومة العلمية من حلول وبدائل ومستحدثات تعمل على زيادة الإنتاجية، واتساع رقعة المساحة الزراعية ومكافحة الآفات، فضلا عن ابتكار طرق جديدة للإنتاج تقلل من التكاليف، وهو ما يدخل ضمن الإمكانيات التكنولوجية، الأمر الذي يجعل من صعوبة الفصل بين الأمن الغذائي العربي والبحث العلمي، سواءًا من حيث الحصيلة التي تقدمها المنظومة البحثية كما ونوعا أو من حيث الاستجابة لهاته الإمكانيات ويمكن تقسيم الحيازة التكنولوجية إلى شقين هما :

أولا : الحيازة الذهنية للتكنولوجيا: ويقصد بها مدى استيعاب الشخص للتكنولوجيا ومدى قدرته على التعامل معها وتجسيدها وتحقيق المهام المنجزة من أجلها، ويمكن الاستدلال عن ذلك من خلال :

1- التعليم: تعتبر جودة التعليم الأساسي المحدد الرئيسي لكفاءة و فعالية و إنتاجية القوى العاملة، وقد حققت الدول العربية هذا الهدف من خلال انه حوالي 9 من أصل كل 10 تلاميذ ملتحقين بالمراحل الابتدائية وذلك في 6 بلدان عربية (تونس، الأردن، الجزائر، العراق، قطر، المغرب)، خلال فترة التسعينات لتمكن حوالي 95% من أطفالها الملتحقين بالمدارس الابتدائية الوصول إلى الصف الخامس، بالمقابل يصل أقل من 8 من أصل كل 10 في المرحلة الابتدائية إلى هذا المستوى في كل من جزر

القمر وجيبوتي وموريتانيا والسودان[1]، ولقد ارتفع عدد الأطفال الملتحقين بالتعليم الابتدائي في الدول العربية منذ " منتدى التعليم العالي " الذي عُقد في داكار في عام 2000، وزاد متوسط صافي معدل التحاق بالمدارس في مرحلة التعليم الابتدائي في الدول العربية من 78% إلى 84% خلال الفترة 1999 إلى 2007 مقابل متوسط عالمي ارتفع من 86% إلى 87%، وتشير التقديرات إلى إن مجموع الملتحقين بالمدارس في المنطقة بلغ 41 مليون طفل في عام 2007 [2]، مسجلا زيادة قدرها 5.1 مليون طفل عند سنة 1999، وعلاوة على ذلك سجلت المنطقة العربية تقدما كبيرا منذ سنة 1999، فقد انخفضت أعداد الغير ملتحقين بالمدارس بنسبة 68% أي بمجموع قدره 6.6 مليون طفل حتى وصل العدد إلى 5.8 مليون طفل تقريبا في عام 2007، هذا وقد ارتفعت خلال الفترة 1990-2002 معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الشباب من الفئة العمرية (15- 24) في المنطقة العربية من 63.9% إلى 76.3% واحتلت بلدان مجلس التعاون الخليجي المرتبة الأولى في هذا المجال بمعدل قدره 94%، تليها بلدان المشرق والمغرب بمعدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الشباب قدره 83.2% و 73.6% على التوالي، أما في اقل البلدان نموا فلا يزال أكثر من ثلث الشباب غير قادر على القراءة والكتابة[3]، وذلك ما من شأنه أن يُضعف من حالة استعمال الأدوات و المواد الزراعية الحديثة، وهذا وإن كان التعليم العالي المساهم الرئيسي والثاني بعد التعليم الأساسي في دفع عجلة التنمية الزراعية في أي دولة باعتباره من أهم المراحل التعليمية المفيدة .

2-**القيد في التعليم العالي** : يضطلع التعليم العالي بدور محوري، حيث يوكل إليه تكوين القوة العاملة عالية التأهيل والنخب القيادية التي تحتاجها الدول، خاصة في هذه الفترة التي أصبحت فيها المجتمعات والاقتصاديات تعتمد على المعرفة كمحرك رئيسي للنمو الاقتصادي، وعليه يعتمد تقدم أي دولة اليوم على المستويات التعليمية لسكانها، وكذلك على قدرتهم على مواكبة التغيرات السريعة التي تحدث في تقنيات الإنتاج، ويمثل مؤشر القيد في مرحلة التعليم العالي أحد الآليات المستخدمة لقياس تقدم الدول صوب إرشاد مجتمع المعرفة في جميع النشاطات خاصة الزراعة منها .

---

[1] **الأهداف التنموية للألفية في البلدان العربية**، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، (ديسمبر 2003)، ص :07.

[2] **التقرير العربي الثالث حول الأهداف التنموية للألفية 2010 و آثار الأزمات الاقتصادية العالمية على تحقيقها**، جامعة الدول العربية و هيئة الأمم المتحدة، (2010)، ص : 23 .

[3] **الشباب العربي يخططون للأهداف الإنمائية للألفية، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة و المكتب الإقليمي للدول العربية**، مصر، (2006)، ص :10 .

هذا وقد حقق معدل القيد الإجمالي في التعليم العالي نموا بأكثر من الضعف في غالبية الدول العربية خلال الفترة 1980-2002، إلا أن هناك تفاوت كبير في معدلات القيد الإجمالي في التعليم العالي بشكل كبير حيث بلغت في عام 2002 نحو 58% في ليبيا و 45% في لبنان و 39% في مصر، بينما وصلت إلى 1% و 3% في كل من جيبوتي و موريتانيا على التوالي[1]، وفي عام 2012 بلغ معدل القيد الإجمالي في مرحلة التعليم العالي حوالي 24.1%، وهو ما يزيد عن مثيله في باقي المناطق النامية، فيما عدا دول أوروبا واسيا الوسطى (حوالي 57.5%) ودول أمريكا اللاتينية (حوالي 42.5%)، كما يقل عن مثيله العالمي البالغ حوالي 28.7% و تتفاوت معدلات القيد بالتعليم العالي تفاوتا كبيرا بين الدول العربية، وتتصدر السعودية هذه القائمة بأعلى معدل قيد بالتعليم العالي بنحو 50.9% و تليها ليبيا بنحو 50.3% ثم فلسطين بنحو 49.1%، ثم لبنان بنحو 46.3% ولا تزال هذه المؤشرات منخفضة في جيبوتي والسودان وموريتانيا حيث تقل عن 10% [2] .

3-**الإنفاق على التعليم :** يقدر متوسط نسبة الإنفاق على التعليم إلى الدخل القومي الإجمالي في الدول العربية في عام 2011 بحوالي 4.5%، وهو ما يتقارب مع مثيله في الدول النامية (4.7%) ودول العالم ككل (4.8%)، وفيما يتعلق بنسبة الإنفاق على التعليم من إجمالي الإنفاق العام، فان المتوسط العربي عام 2011 بلغ حوالي 16% وهو ما يزيد عن مثيليه في كل من الدول النامية (15.9%) ودول العالم مجتمعة (14.4%)، أما على مستوى الدول العربية فرادى فقد فاقت هذه النسبة حوالي 20% في كل من الإمارات الجزائر جيبوتي والمغرب، في حين بلغت أقل من 10% في البحرين والسودان والصومال وعمان وقطر ولبنان خلال الفترة (2008 -2011)[3] .

4- مخرجات البحث العلمي : يكمن بشكل عام قياس المخرجات البحث العلمي و تطوير التقني من خلال المنشورات العلمية و براءات الاختراع و الابتكارات، وتعداد أهمها في ما يلي :

أ-**النشر العلمي :** تقع الدول العربية وفق عدد المنشورات العلمية للسكان (26 بحثا لكل مليون فرد في العام لسنة 1995) و ضمن المجموعة المتقدمة من الدول النامية، والتي تضم البرازيل والصين والهند، غير أن حركة النشر العلمي في الوطن العربي شهدت زيادة ملموسة خلال العقود الثلاثة الماضية فقد ارتفع عدد منشورات العلماء العرب في دوريات عالمية محكمة من 465 نشرة عام

[1] **التقرير الاقتصادي العربي الموحد (2005)**، صندوق النقد العربي، (2005)، ص : 18.

[2] التقرير العربي الاقتصادي الموحد 2014، **مرجع سبق ذكره**، ص : 40 .

[3] **نفس المرجع السابق**، ص : 41 .

1967 إلى نحو 7000 نشرة عام 1995، أي بزيادة يومية معدلها 10%، أما على المستوى المؤسسي، فقد كان عدد المؤسسات العلمية العربية، التي نشرت أكثر من 50 بحثا في عام 1995، 26 مؤسسة بينما اقتصر عدد المؤسسات العلمية العربية التي نشرت أكثر من 200 بحث على 5 مؤسسات[1].

ب-العاملون في البحث و التطوير : يبلغ العدد الإجمالي للباحثين المتفرغين للبحث في البلدان العربية، بما في ذلك العدد المكافئ من حيث التفرغ من بين هيئة التدريس حوالي 35000 بحث، يعمل قرابة نصفهم في مصر ويتوافر في المتوسط 3.3 باحث من مستوى الدكتوراه و الماجستير لكل 10000 فرد من القوى العاملة في البلدان العربية مقارنة مع 3 إلى 10 باحث من قيم المؤشر في البلدان المتقدمة، والبلدان العربية تنفق ما نسبته 0.2% من الناتج القومي في البحث العلمي، وتتفاوت هذه النسبة من بلد إلى أخر[2]، أما من حيث القطاع الزراعي فقد بلغ عدد الباحثين في مجال البحوث الزراعية في الوطن العربي في 19 دولة 6534 باحث، وإجمالي الإنفاق على البحوث الزراعية في الوطن العربي هو 230 مليون دولار[3]، وذلك بنسبة بلغت 0.66% من إجمالي الناتج الزراعي المحلي، بعدما كان 0.61% عام 1981 مقارنة بنسبة التطور في الدول المتقدمة من 1.41% إلى 2.38%[4] .

ج-المراكز العلمية : يتم إجراء البحوث في البلدان العربية بشكل رئيسي في مؤسسات التعليم العالي والمراكز البحثية المتخصصة، أو في مراكز وهيئات البحث العلمي، أو في هيئات ووحدات البحث والتطوير، وبلغ العدد الإجمالي لمراكز وهيئات البحث العلمي المرتبطة بها 588 مركزا بالإضافة إلى الجامعات العربية، والتي بلغت 184 جامعة تتولى بحوث أكاديمية في الغالب وإن كان هناك توجهات في بعض البلدان العربية منها الجزائر، العراق، قطر، ليبيا، مصر والمغرب، لربط نسبة من الأبحاث بالاحتياجات الاجتماعية، أما مراكز وهيئات البحث العلمي، والتي تتضمن الأجهزة البحثية المركزية أو

---

[1] تقرير التنمية الإنسانية 2003، **مرجع سبق ذكره**، ص : 70 .

[2] **نفس المرجع السابق**، ص : 72 .

[3] رانيا ثابت، **واقع الأمن الغذائي العربي و تغيراته المحتملة في ضوء المتغيرات الاقتصادية الدولية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد 24، العدد الاول، (2008)، ص : 303 .

[4] فاطمة الزهراء عبد الفتاح، **الفجوة العلمية الزراعية – الفجوة الموازية** –، مجلة شؤون خليجية عربية، العدد 54 (صيف 2008)، ص : 107 .

تلك المرتبطة ببعض الوزارات أو المؤسسات الزراعية والصناعية، فيبلغ عددها 280[1] مركزا منهم 76 مركزا و بنسبة 27% متخصصا في الزراعة والموارد المائية و موزعة على 15 دولة عربية[2]، والجدول التالي يبن تقسيم مراكز البحث العلمي خارج الجامعات على الدول العربية .

الجدول رقم (4-7): مراكز البحث العلمي خارج الجامعات في الدول العربية لعام 2003

الدولة	عدد المراكز	الدولة	عدد المراكز
الأردن	09	عمان	02
الإمارات	03	فلسطين	13
البحرين	01	قطر	03
تونس	24	الكويت	05
الجزائر	30	لبنان	09
جيبوتي	01	ليبيا	18
السعودية	07	مصر	73
السودان	14	المغرب	16
سوريا سابقا	15	موريتانيا	03
الصومال	03	اليمن	09
العراق	22		

المصدر : تقرير التنمية الإنسانية 2003، **مرجع سبق ذكره،** ص: 73 .

ثانيا : الحيازة المادية للتكنولوجيا : نقصد بها التقنيات والآلات الحديثة في العملية الإنتاجية، و هي تختلف من دولة إلى أخرى و تتوقف على الإمكانيات والموارد المالية التي تملكها الدولة، والتي لا يمكن حصرها بل يمكن ذكر أهمها في ما يلي :

1 - معدل استخدام المكننة الزراعية : يعكس مؤشر استخدام المكننة الزراعية الكفاءة التقنية لقطاع الزراعة معبرا عنه بعدد الجرارات المستخدمة لكل 1000 هكتار، وقد قدرت عدد الجرارات المستخدمة بقدراتها المختلفة في الدول العربية عام 2005 نحو 516.5 ألف جرار أي ما يعادل نحو 1.85% من عدد الجرارات المستخدمة على مستوى العالم والمقدرة بنحو 27.85 مليون جرار في

[1] تقرير التنمية الإنسانية 2003، **مرجع سبق ذكره،** ص : 73.

[2] فاطمة الزهراء عبد الفتاح، **مرجع سبق ذكره،** ص : 105 .

نفس العام، وقدر هذا المؤشر على المستوى العربي عام 2005 بنحو 7.2 جرار لكل 1000 هكتار، ويعادل نحو 40% فقط من معدل الاستخدام العالمي للجرارات، والمقدر في نفس العام بحوالي 18 جرار لكل 1000 هكتار وتتصدر فلسطين و لبنان ومصر وسوريا الدول العربية، وذلك بأعلى من المستوى العالمي بحوالي بين 11-15 جرار لكل 1000 هكتار، وبما يزيد عن المستوى العربي لكل من ليبيا والأردن وجيبوتي والكويت والجزائر، وينخفض عن المتوسط العربي متراوحا بين 4-7 جرارات لكل 1000 هكتار في تونس والعراق والمغرب واليمن ويتراجع لأقل من 4 جرارات لكل 1000 هكتار في باقي الدول العربية [1].

2- معدل استخدام الأسمدة الكيماوية : قدر معدل استخدام الأسمدة الكيماوية على مستوى الوطن العربي بنحو 33.1 كيلو غرام للهكتار عام 2011 مقارنة بنحو 35.3 كيلو غرام للهكتار في عام 2010، بينما بلغ المتوسط على المستوى العالمي نحو 95 كيلو غرام للهكتار في عام 2011، مقارنة بنحو 94 كيلو غرام للهكتار في عام 2010، ودائما هناك تباين لاستخدام الأسمدة الكيماوية في المنطقة العربية حيث يصل أقصاه في مصر والأردن، عمان بنحو 367، 359،315 كيلو غرام للهكتار في كل منها على التوالي، تلي هذه الدول كل من الإمارات، الكويت، السعودية والعراق بنحو 140.5، 104،106، 98 كيلو غرام للهكتار لكل منها على الترتيب، وهي جميعا معدلات تفوق متوسط الاستهلاك العالمي والعربي، بينما يتراجع معدل الاستهلاك على المتوسط العالمي قليلا و ذلك في لبنان بنحو 85 كليو غرام للهكتار، في حين تراجع معدل الاستهلاك عن المتوسط العالمي، ولكنه يفوق المتوسط العربي في المغرب سوريا وفلسطين متراوحا بين 41-51 كيلو غرام للهكتار وينخفض عن المتوسط العربي في باقي الدول العربية ليصل أدناه أقل من 7 كيلو غرام للهكتار في كل من السودان، قطر، والصومال[2].

3 - استخدام نظم الري الحديثة : تشير الإحصاءات إلى اتجاه المساحات المزروعة بنظم الري الحديثة في الوطن العربي نحو الزيادة المطردة، حيث بلغت حوالي 4.3 مليون هكتار كمتوسط للفترة (2008-2011)، وقدرت في عام 2011 بحوالي 4.7 مليون هكتار مقارنة بنحو 4.3 مليون هكتار في عام 2010، ونحو 4.2 مليون هكتار في عام 2009، الأمر الذي يشير إلى تزايد الاهتمام في الوطن العربي بترشيد استخدام المياه، حيث تأتي نظم الري الحديثة في مقدمة الحلول والمسائل اللازمة

[1] **التقرير السنوي للتمنية الزراعية في الوطن العربي 2007**، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، (2008)، ص : 11.
[2] **أوضاع الأمن الغذائي العربي 2001**، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، (2011)، ص : 12 .

لمواجهة محدودية الموارد المائية، كذلك دورها في تنفيذ توجهات إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة للنهوض بالزراعة العربية، في حين بلغت أعلى نسبة للزراعات بنظم الري الحديثة في مصر وذلك بنحو 35.3% من إجمالي المساحات المزروعة بنظم الري الحديثة في الوطن العربي، تليها الجزائر بنسبة 17.5% ثم السعودية بحوالي 15.8% والمغرب 11.5% والعراق 7.6% وسوريا 6.3% والأردن بـ 2.5% ولبنان 1.5%، وتقل النسبة في باقي الدول العربية عن 1% و ذلك العام 2011[1] .

4-التكنولوجيا الحيوية : لاقت هذه التكنولوجيا اهتماما عربيا، حيث قامت بعض الدول العربية، مثل مصر والسعودية والأردن وتونس والمغرب بإعداد خطط قومية للهندسة الوراثية والتقنية الحيوية، بما يوافق ظروفها المحلية، كما قامت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم عام 1989، بعقد المؤتمر الأول لأفاق التقنية الحيوية المتقدمة في العالم العربي، بالاشتراك مع عدد من المؤسسات والجماعات العلمية العربية، وتم في هذا الصدد إنشاء الكثير من المراكز العربية المتخصصة منها : المركز العربي للدراسات الجينية بالإمارات ومجمع دبي للتقنيات الحيوية والأبحاث ...، أما على مستوى المشاريع والبرامج فقد أنشأت كل من الجزائر والكويت والإمارات والمغرب وسوريا وتونس مرافق للإكثار النباتي المصغر، تغطي طائفة من المحاصيل على أساس تجريبي أو تجاري وعلى المستوى الكلي قامت الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، بإنشاء برنامج توظيف تقنية الزراعة النسيجية في المشروعات الاستثمارية عام 2000، بتشكيل فريق استشاري متخصص في مجال تقنية الزراعة النسيجية، والذي قام بإعداد عدد من الأبحاث وإدارة الفعاليات العلمية للتعريف بماهية هذه التقنية.

وبهذا تعتبر التكنولوجيا عنصر رئيسي في مجال الزراعة، إذ أنها تهدف إلى تحسين الإنتاج الزراعي واختيار أفضل طرائق الإنتاج وأكثرها اقتصادا، بما يتناسب وظروف البلد وطبيعته وهي تفتح آفاقا جديدة لكشف مصادر غذائية متنوعة للإنسان الذي يسعى لتطوير الإنتاجية الزراعية عبر أنواع وأصناف جديدة تساهم في تحقيق أمن غذائي دائم .

[1] أوضاع الأمن الغذائي العربي 2001، **مرجع سبق ذكره**،، ص : 13 .

المبحث الثاني : واقع الإنتاج الزراعي والتنمية الزراعية في الوطن العربي

هناك تطورات كثيرة مست الإنتاج العربي، إذ تتحكم في هذه التطورات الظروف المناخية والموارد الزراعية والتقنيات المستعملة والتي تمتلكها كل دولة عربية على حدى، مما جعل هذا الإنتاج متفاوت وبشكل واضح بين الدول العربية، الأمر الذي أدى إلى صعوبة إصدار حكم مطلق على مستوى الإنتاج العربي، والذي هو المحدد الرئيسي لمستوى التنمية الزراعية، كما أنه تتعرضه مجموعة من المعوقات تحد تطوره .

المطلب الأول : التنمية الزراعية ومؤشراتها

إن التنمية الزراعية هي التنمية التي تهتم بكافة الإجراءات التي من شأنها زيادة الإنتاج الزراعي المتاح لعملية التنمية الاقتصادية، إما بالعمل على زيادة رقعة الأرض الزراعية باستصلاح الأراضي أو بزيادة في إنتاجية الأرض أو بهما معا، وزيادة إنتاجية الأرض يكون بتحسين ظروف زراعتها من حيث انتقاء المحاصيل التي تتفق وطبيعة الأرض واختيار البذور ومكافحة الآفات الزراعية، واستخدام الآلات الزراعية التي تتفق وأحوال المجتمع الذي تنمي زراعته، والتنمية الزراعية تشمل كذلك تنمية الناتج القومي خاصة في الدول الزراعية التي تزال فيها الزراعة قائمة على الطرق البدائية والمفاهيم الأولية التي تعتبر ان الزراعة هي زراعة المحاصيل الحقلية فقط، دون الاهتمام بزراعة الفواكه والخضروات وتصنيعها، ودون الاهتمام بالمنتجات الحيوانية المختلفة[1]، وفي الوطن العربي يعكس الأمن الغذائي مؤشرات التنمية الزراعية في المنطقة العربية، وذلك على غرار مقارنتها بمثيلاتها على المستوى العالمي، وكذلك من خلال مؤشرات اقتصادية وتقنية ومؤشرات موردية وأرضية ومائية، وكذا مؤشرات سكانية واجتماعية ومؤشرات أخرى بيئية .

– **مؤشرات التنمية الزراعية :** يمكن الاستدلال على التنمية الزراعية بالوطن العربي على مجموعة من المؤشرات أهمها ما يلي :

1 –**المؤشرات الاقتصادية والتقنية :** تضم هذه المؤشرات ما يلي :

[1] بابا عبد القادر و مكي عمارية، **التنمية الزراعية و أفاق تحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية**، الملتقى العلمي الدولي الثالث حول : القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، (أكتوبر 2014)، ص ص : 04 –05 .

أ-الأهمية النسبية للناتج الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج الزراعي :

من خلال الملامح والتطورات في القطاع الزراعي العربي خلال الفترة 2003 – 2005، تبين ارتفاع قيمة الناتج الزراعي العربي من حوالي 66.7 مليار دولار عام 2004 إلى حوالي 72 مليار دولار عام 2005، بزيادة تقدر بنحو 8% بينما ارتفع الناتج المحلي الإجمالي في الوطن العربي بحوالي 21.2% من نحو 872.9 مليار دولار إلى نحو 1057.7 مليار دولار وبذلك انخفضت الأهمية النسبية للناتج الزراعي العربي من الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو 6.8% في عام 2005 [1]، وقد تذبذبت أهمية مساعدة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي بين زيادة و نقصان خلال سنوات متعددة، ويمكن إظهار ذلك من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (4-8): نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000-2011

السنوات	2000	2005	2008	2009	2010	2011
مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي %	7.8	6.8	5.1	6.6	6.2	5.6

المصدر : بابا عبد القادر ومكي عمارية، **مرجع سبق ذكره**، ص: 08 .

هذا وقد تزايد متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي على المستوى العام للوطن العربي في السنوات الأخيرة بنسبة بلغت 4.13%، حيث تزايد من حوالي 363 دولار عام 2010 إلى حوالي 378 دولار عام 2011، وذلك مقارنة بمتوسط نصيب الفرد في الوطن العربي من الناتج المحلي الإجمالي سنويا، والذي ارتفع من حوالي 5667 دولار في عام 2010 إلى حوالي 6532 دولار في عام 2011، هذا وقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي العربي خلال عام 2011 حوالي2365.37 مليار دولار في حين بلغ الناتج المحلي الزراعي ما يعدل 132802 مليون دولار، وهو ما يعادل فقط حوالي 5.61% من الناتج المحلي[2].

[1] **التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي 2007**، المنظمة العربية للتمنية الزراعية، السودان، (2008)، ص : 01.

[2] رشيد بوكساني وعبد القادر بن عيسى، **واقع الإنتاج الزراعي و متطلبات تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي**، الملتقى العلمي الدولي الثالث : القطاع الفلاحي و متطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة المدية، (أكتوبر 2014)، ص : 05 .

ب- الأرقام القياسية للإنتاج الزراعي : توضح الأرقام القياسية للإنتاج الزراعي التطور النسبي في قيمة الإنتاج في سنة معينة مقارنة بنسبة أخرى تسمى سنة الأساس، كما تشير إلى اتجاه تطور قيمته خلال فترة زمنية معينة، والجدول التالي يوضح الرقم القياسي لقيمة الإنتاج الزراعي في الوطن العربي، بالإضافة إلى الرقم القياسي لكل من قيمة السلع الغذائية الرئيسية وقيمة الحبوب وقيمة المنتجات الحيوانية، مقارنة بنظيراتها على مستوى العالم خلال عامي 2009 و 2010 .

الجدول رقم (4-9): الرقم القياسي لقيمة الإنتاج الزراعي في الوطن العربي والعالم لسنة الأساس (2004 - 2006) .

	عام 2009		عام 2010	
	الوطن العربي	العالم	الوطن العربي	العالم
الإنتاج الزراعي	96.5	104.3	97.3	104
السلع الزراعية	96.7	104.8	97.5	104.3
الحبوب	93.6	105	91.2	101.5
المنتجات الحيوانية	99.5	103.4	99.4	104.4

المصدر : تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2011، **مرجع سبق ذكره،** ص : 18 .

ويتبين من خلال الجدول ارتفاع الرقم القياسي لقيمة الإنتاج الزراعي على المستويين العربي والعالمي، وإن كانت الزيادة بنسب أعلى في حالة الوطن العربي، كما ارتفع الرقم القياسي لقيمة السلع الغذائية ولقيمة المنتجات الحيوانية على المستويين العربي و العالمي، وأيضا جاءت الزيادة بنسبة أعلى في حالة الوطن العربي، في حين تراجع الرقم القياسي لقيمة الحبوب على المستوى العالمي وذلك لتراجع حجم إنتاجها العالمي من نحو 2.5 مليار طن في 2009 إلى نحو 2.25 مليار طن في عام 2010، إلا أنه استقر نسبيا على مستوى الوطن العربي على الرغم من تناقص حجم الإنتاج من الحبوب من نحو 55.2 ألف طن في عام 2009 إلى نحو 50.6 ألف طن في عام 2010، وربما يعود ذلك لارتفاع الأسعار نسبيا[1].

[1] فريدة بن عياد و سومية فرقاني، **الأمن الغذائي العربي و مؤشرات قياسه،** الملتقى العلمي الدولي الثالث حول القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة المدية، (2014 اكتوبر)، ص:08.

ج- معدل استخدام المكننة الزراعية والأسمدة الكيماوية: كما ذكرنا سابقا، فإن متوسط استخدام المكننة الزراعية في الدول العربية قدر بنحو 09 جرارات لكل ألف هكتار منزرع عام 2011، بينما يرتفع هذا المتوسط عالميا ليصل إلى نحو 20 جرار لكل ألف هكتار في نفس العام[1]، كما استقر نسبيا مؤشر استخدام الأسمدة الكيماوية في الدول العربية، إذ أنه خلال الفترة 2003-2005 وصل عند حوالي 50 كيلوغرام للهكتار على المستوى العربي يمثل حوالي 55% فقط من متوسط هذا المعدل على المستوى العالمي خلال نفس الفترة، والمقدر بنحو 91 كيلوغرام للهكتار.

2-المؤشرات الموردية الأرضية: و تضم هذه المؤشرات ما يلي[2]:

أ- النسبة المئوية للأراضي الزراعية من المساحة الأرضية: إن المساحة الأرضية للوطن العربي تقدر بنحو 1406 مليون هكتار، تمثل حوالي 10.8% من مساحة العالم المقدرة بنحو 13014 مليون هكتار، وتقدر المساحة الزراعية في الدول العربية بحوالي 71.46 مليون هكتار عام 2005 تعادل حوالي 4.6% من المساحة الزراعية للعالم والمقدرة في نفس العام بنحو 1549.4 مليون هكتار وتمثل المساحة الزراعية في الدول العربية عام 2005 حوالي 5.1% من إجمالي مساحة الوطن العربي، بينما تقدر هذه النسبة على المستوى العالمي بنحو 11.9% .

ب- نصيب الفرد من الأراضي الزراعية: وتشير قيمة نصيب الفرد من الأراضي الزراعية إلى درجة الاختلال بين عدد السكان ومساحة الأراضي الزراعية المتاحة في الدولة، حيث قدر متوسط نصيب الفرد من الأراضي الزراعية عربيا عند حوالي 0.23 هكتار، وعالميا عند حوالي 0.24 هكتار.

ج- نسبة مساحة المحاصيل المستديمة و المحاصيل الموسمية: لقد ازدادت مساحة المحاصيل المستديمة وتراجعت مساحة المحاصيل الموسمية في الوطن العربي للسنوات المتقدمة، حيث ارتفعت نسبة مساحة المحاصيل المستديمة من المساحة المزروعة من حوالي 14.3% عام 2003 إلى 15.5% عام 2004، وبلغت نحو 15.9% من المساحة المزروعة عام 2005، وتأخذ مساحة المحاصيل المستديمة نفس النمط على المستوى العالمي، وإن كانت الزيادة النسبية في مساحتها أقل بطئا منها على المستوى العربي، حيث ارتفعت من حوالي 9% عام 2004 إلى حوالي 9.04% عام 2005، وعلى الجانب الآخر تراجعت مساحة المحاصيل الموسمية عربيا وعالميا، حيث تراجعت في

[1] أوضاع الأمن الغذائي العربي 2011، **مرجع سبق ذكره**، ص: 12.

[2] التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي عام 2007، **مرجع سبق ذكره**، ص:01.

الدول العربية من نحو 84.5% عام 2004 إلى حوالي 84.1% في عام 2005، وعالميا تراجعت من حوالي 91% إلى حوالي 90.9% فقط، وقد قدرت مساحة المحاصيل الموسمية في الوطن العربي عام 2005 بنحو 43.79 مليون هكتار تعادل نحو 3.1% فقط من مساحة المحاصيل الموسمية على مستوى العالم والمقدرة في نفس العام بنحو 1407.7 مليون هكتار في نفس العام.[1]

د- نسبة محاصيل الحبوب إلى المساحة المزروعة: بالرغم من تراجع مساحة الحبوب في الدول العربية في السنوات الأخيرة، حيث وصلت عام 2004 إلى نحو 55.1% من المساحة المزروعة، إلا أنها عادت للارتفاع عام 2005 لتصل إلى نحو 61.2% من المساحة المزروعة، كما أنه ارتفعت عالميا إلى نحو 43.4% عام 2004 من مساحتها على مستوى العالم في نفس العام والمقدرة بنحو 673.6 مليون هكتار.[2]

و - نسبة مساحة الغابات و المراعي من المساحة الكلية: ضمن الغطاء النباتي العربي تقدر مساحة الغابات في المنطقة العربية بحوالي 928 ألف كيلومتر مربع تمثل نحو 6.6% من المساحة الكلية الأرضية للوطن العربي، وهي لا تمثل سوى نحو 2.4% فقط من مساحة الغابات على مستوى العالم والمقدرة بنحو 38.6 مليون كيلومتر مربع تعادل نحو 29.7% من المساحة الأرضية للعالم لعام 2005، وتقدر مساحة المراعي الطبيعية بالدول العربية عام 2005 بنحو 462.3 مليون هكتار تعادل نحو 32.9% من مساحة الدول العربية، كما تعادل نحو 13.5% من مساحة المراعي الطبيعية في العالم والمقدرة في نفس العام بنحو 3432.8 مليون هكتار تمثل نحو 26.4% من المساحة الأرضية للعالم.[3]

3- المؤشرات الخاصة بموارد المياه: توضح المؤشرات الخاصة بموارد المياه وضعا حرجا للدول العربية، إذ تتسم الموارد المائية في المنطقة العربية بالندرة النسبية مقارنة بمعظم المناطق الأخرى بالعالم، حيث يتدنى نصيب وحدة المساحة ونصيب الفرد من المياه اللازمة، إضافة لعدم انتظامها وسوء توزيعها وصعوبة استغلال المتاح منها في الكثير من المناطق، وتوضح مؤشرات التنمية الدولية التي يصدرها البنك الدولي أن كمية المياه المتدفقة من مصادر داخل الوطن العربي، تقدر عام 2005 بنحو 138 مليار متر مكعب تعادل نحو 30% من إجمالي المياه المتدفقة في الوطن العربي، بينما تقدر

[1] التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي 2007، **مرجع سبق ذكره**، ص ص:01-02.

[2] **نفس المرجع السابق**، ص: 02.

[3] **نفس المرجع السابق** ، ص: 03.

كمية المياه المتدفقة من دول أخرى خارج الوطن العربي بحوالي 320.8 مليار متر مكعب تعادل نحو 70% من إجمالي المياه المتدفقة في الوطن العربي والمقدرة في نفس العام بنحو 458.8 مليار متر مكعب، تعادل نحو 0.9% فقط من إجمالي المياه المتدفقة والمتاحة على مستوى العالم والمقدرة بنحو 52970.8 مليار متر مكعب، ومع استقرار تدفقات المياه مقابل استمرار الزيادة السكانية، فإن نصيب الفرد العربي أخذ في التراجع في السنوات المتلاحقة، حيث تراجع متوسط نصيب الفرد من المياه المتاحة من حوالي 1485 متر مكعب عام 2004 إلى حوالي 1446 متر مكعب عام 2005 يعادل حوالي 17.7% من نصيب الفرد من المياه على مستوى العالم، والمقدرة بنحو 8180 متر مكعب عام 2005، كما انخفض متوسط نصيب الفرد العربي من كمية تدفقات المياه الداخلية إلى حوالي 435 متر مكعب عام 2005 مقارنة بنحو 6719 متر مكعب على مستوى العالم[1].

4- المؤشرات السكانية والاجتماعية: وتضم هذه المؤشرات ما يلي:

أ- نسبة السكان الريفيين إلى إجمالي السكان: بلغت نسبة السكان الريفيين إلى إجمالي السكان في الدول العربية بنحو 44.2% وما يمثل 140.3 مليون نسمة، أما على المستوى العالمي فقد قدر سكان الريف إلى إجمالي السكان نسبة 50.8% من سكان العالم لسنة 2005.

ب- نصيب الفرد الريفي من الأراضي الزراعية: يوضح نصيب الفرد الريفي من الأراضي الزراعية مدى كثافة السكان في المناطق الريفية، حيث أنه بالرغم من تراجع نسبة السكان الريفيين إلى إجمالي عدد السكان إلا أن أعدادهم في زيادة مطردة، والتي تؤدي لمزيد من الطلب على الأراضي الزراعية، وقد شهد متوسط نصيب الفرد الريفي من الأراضي الزراعية استقرارا نسبيا عربيا عند حوالي 0.51 هكتار للفرد الريفي، وعالميا عند حوالي 0.47 هكتار للفرد الريفي لعام 2005[2].

ج-حجم القوى العاملة الزراعية و نصيب العامل الزراعي من المساحة المنزرعة: قدر حجم القوى العاملة الزراعية في الوطن العربي بحوالي 29.91 مليون عامل عام 2005، تمثل حوالي 30.6% من إجمالي القوى العاملة والمقدرة نفس العام بحوالي 97.7 مليون عامل، كما أنها تمثل نحو 2.2% فقط من إجمالي القوى العاملة على مستوى العالم والمقدرة لنفس العام بنحو 1360 مليون عامل

[1] التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي 2007، **مرجع سبق ذكره**، ص:02.

[2] **نفس المرجع السابق**، ص: 02.

زراعي، كما يقدر متوسط نصيب العمال الزراعي من المساحة المزروعة عربيا بحوالي 2.39 هكتار للعامل بينما يصل هذا المتوسط عالميا لنحو 1.13 هكتار للعامل الزراعي[1].

5-المؤشرات البيئية المرتبطة بالإنتاج الزراعي: وتضم هذه المؤشرات توفر العناصر البيئية والموارد الطبيعية اللازمة وكذا ظاهرة التصحر، حيث تقدر المساحة المتصحرة في الوطن العربي بنحو 9.8 مليون كيلومتر مربع، تمثل حوالي 68% من المساحة الكلية للوطن العربي،بينما تقدر المساحة المهددة بالتصحر بنحو 2.87 مليون كيلو متر مربع تمثل حوالي 20 % من المساحة الكلية للوطن العربي [2].

6-المناطق المحمية: ارتفعت مساحة المناطق المحمية من حوالي 265 ألف كيلومتر مربع عام 1996 إلى حوالي 1237.2 ألف كيلومتر مربع في عام 2004، تمثل حوالي 8.8% من مساحة الوطن العربي، أي بزيادة تقدر بنحو 465% من مساحتها عام 1996، كما مثلت مساحة المحميات الطبيعية في الدول العربية عام 2004 حوالي 9% من المساحة الإجمالية للمحميات الطبيعية على مستوى العالم والمقدرة في نفس العام بنحو13.74 مليون كيلومتر مربع، تمثل نحو 10.7% من المساحة الأرضية للعالم مقارنة بنحو 6.5% عام 1996، كما تعتبر مساحة المحميات البحرية كذلك من المؤشرات الحديثة التي ظهرت مؤخرا، وقد قدرت مساحة المحميات البحرية في المنطقة العربية عام 2004 بحوالي 132.5 ألف كيلومتر مربع تمثل نحو 0.9% فقط من مساحة الوطن العربي وهي مساحة تمثل نحو 3% فقط من مساحة المحميات البحرية على مستوى العالم، والمقدرة في نفس العام بنحو 4.35 مليون كيلومتر مربع، تمثل نحو 3% من مساحة العالم[3].

[1] **نفس المرجع السابق**، ص:02.

[2] **نفس المرجع السابق**، ص: 03.

[3] **نفس المرجع السابق**، ص:03.

المطلب الثاني: واقع الإنتاج النباتي والحيواني

يتمتع الوطن العربي بموارد اقتصادية وطبيعية مكنته من إنتاج سلع غذائية تختلف أنواعها وكمياتها، باختلاف الظروف المناخية لكل دولة من الدول العربية، من هذه السلع الحبوب والبقوليات والخضر والفواكه والمحاصيل الرئيسية والسكرية، إضافة إلى اللحوم والألبان والأسماك.

أولا: الإنتاج النباتي: وتضم هذه المجموعة ما يلي:

1- الحبوب: تمثل مجموعة محاصيل الحبوب (القمح والشعير والذرة الشامية والأرز والذرة الرفيعة) الثقل الوزني الأكبر في سلة الغذاء العربية، حيث أنها تشغل أكثر من نصف المساحة المزروعة في الوطن العربي، وذلك بنسبة حوالي 71% من إجمالي المساحة المحصولية، أي بحوالي 32 مليون هكتار، أما بالنسبة للإنتاج فقد وصل إلى 55.6 مليون طن عام 2005، بعد أن كان نحو 54.3 مليون طن عام 2004، في حين وصل إلى نحو 62.5 مليون طن في سنة 2006 و 2007، ويمثل 2.7% من إنتاج العالم[1]، هذا وقد انخفض الإنتاج إلى حوالي 52 مليون طن كمتوسط سنوي خلال الفترة 2008-2010، ويعادل إنتاج الوطن العربي من الحبوب نحو 2.3% من الإنتاج العالمي المقدر بنحو 2263.4 مليون طن في عام 2009، وتعتبر مصر أهم الدولة المنتجة للحبوب بسبب ارتفاع الإنتاجية الهكتارية[2]، تليها سوريا ثم المغرب ثم السودان، حيث تساهم هذه الدول بأكثر من 75% من جملة إنتاج الحبوب في الوطن العربي[3]، ويمكن تتبع إنتاج مجموعة محاصيل الحبوب في الوطن العربي من خلال:

أ-**القمح:** يعتبر القمح المحصول الرئيسي في مجموعة الحبوب، حيث تمثل نسبة إنتاجه مابين 40% و 45% من إنتاج الحبوب، وقد تراجع المنتج منه عربيا من حوالي 22.9 مليون طن عام 2007 إلى حوالي 20.43 مليون طن عام 2008، بانخفاض قدر بنحو 10.6%، وبالمقارنة فقد انخفض الإنتاج لعام 2008 بنحو 30.4% عما كان عليه في العام 2006، أما بالنسبة لعام 2009 فقد ارتفع الإنتاج إلى نحو 25.9 مليون طن بزيادة تقدر بنحو 26.7% عن عام 2008[4]، ووفقا لبيانات متوسط الفترة

---

[1] سليمان سيد أحمد السيد، **الأمن الغذائي العربي في ظل المتغيرات الإقليمية و العالمية**، مجلة الاستثمار الزراعي، الهيئة العربية للاستثمار و الإنماء الزراعي، العدد السادس، (2008)، ص: 37.

[2] **أوضاع الأمن الغذائي العربي 2010، المنظمة** العربية للتنمية الزراعية، (2010)، ص: 12.

[3] **واقع الأمن الغذائي العربي**، مجلة الفرات للعلوم الزراعية، المجلد 01، العدد 03، (2009)، ص: 300.

[4] **تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2009**، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، (2009)، ص: 09.

2009-2011 يأتي محصول القمح في صدارة قائمة محاصيل الحبوب،إذ يمثل إنتاجه في المتوسط نحو 48% من حجم إنتاج الحبوب في الوطن العربي، ويقدر إنتاج الوطن العربي من القمح بنحو 25.3 مليون طن كمتوسط الفترة 2009_2011 يعادل نحو 3.9% من حجم الإنتاج العالمي[1]، في حين بلغ إجمالي المساحة المزروعة لمحصول القمح على المستوى العربي في عام 2013 حوالي 11.2 مليون هكتار تركزت بشكل رئيسي في مصر والمغرب والجزائر والعراق وسوريا وتونس، كما بلغ متوسط إنتاجية القمح على المستوى العربي 2.4 طن للهكتار، وترجع الزيادة في الإنتاج في عام 2013 للمعدلات المناسبة للهطول المطري وكذلك إلى البرامج والمشاريع التي تنفذها بعض الدول العربية في إطار البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي، مستهدفة تحسين إنتاجية الحبوب وخاصة القمح[2].

ب- الشعير: ينتج الوطن العربي 5.9 مليون طن من الشعير لسنة 2012 مشكلا ما نسبته 4.4% من حجم الإنتاج العالمي، وبالرغم من أهمية هذا المحصول كمصدر علفي في الوطن العربي، إلا أن إنتاجيته تعتبر ضعيفة، ولا تزيد على 37.4% من إنتاجيته على المستوى العالمي، بسبب الفجوة التقنية والتقلبات المناخية[3]، كما ارتفع إجمالي إنتاج الشعير في عام 2013 إلى حوالي 6.6 مليون طن، وبزيادة تصل نحو 13.8% عن متوسط إنتاجيته للفترة 2011_2013، أنتجت 05 دول عربية حوالي 95.35% من إنتاجيته وهي المغرب 37.5% والجزائر 22.6% العراق 13.35%، تونس 12% وسوريا 09.9% [4].

ج- الذرة الشامية: بلغ متوسط الإنتاج العربي السنوي من الذرة الشامية للفترة 2008-2010 نحو 7.8 مليون طن تشكل ما نسبته 0.96% من الإنتاج العالمي الذي يقدر بنحو 818.8 مليون طن[5]، وفي عام 2012 بقي الإنتاج العربي مستقرا عند 7.8 مليون طن، وهو لا يزيد عن 0.8 من الإنتاج العالمي لسنة 2012، وتعتبر مصر الدولة المنتجة الرئيسية للذرة الشامية في الوطن العربي، إذ تساهم بنحو 83.4% من حجم إنتاج المحصول في الوطن العربي، وتشمل أهم الدول العربية الأخرى المنتجة

[1] **تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2011**، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، (2011)، ص: 21.
[2] **تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2013**، المنظمة العربي للتنمية الزراعية، (2013)، ص: 08.
[3] **تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2012**، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، (2012)، ص: 15.
[4] تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2013، **مرجع سبق ذكره**، ص: 08.
[5] تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2010، **مرجع سبق ذكره**، ص: 15.

للذرة الشامية كلا من سوريا و العراق و المغرب[1]، وتعتبر الذرة الشامية من المحاصيل الهامة في الوطن العربي لقيمتها الغذائية، وقد أدى استخدام البذور المحسنة إلى زيادة الإنتاجية في وحدة المساحة، و تشير الإحصائيات الزراعية إلى وجود زيادة في المساحة المنزرعة والإنتاجية والإنتاج خلال الأعوام 2003_2006 حيث وصلت المساحة إلى 1517.87 ألف هكتار، والإنتاجية بحوالي 4715 كغ/هكتار وانعكس تأثيرهما على الإنتاج، حيث بلغ الإنتاج حوالي 7157.46 ألف طن خلال عام 2003، ونظرا لزيادة المساحة المنزرعة التي بلغت 1594.29 ألف هكتار، والإنتاجية التي بلغت 4886 كغ/ هكتار، فقد زاد الإنتاج إلى 87740.9 ألف طن عام 2006 [2].

د-الأرز: يعتبر محصول الأرز من محاصيل الحبوب الغذائية ذات الأهمية الكبيرة و الآخذة في التزايد في النمط الغذائي بالدول العربية، ويعتمد محصول الأرز في زراعته بصفة أساسية على نظم الزراعة المروية، حيث ترتفع نسبيا احتياجاته المائية، لذا فإن التوسع في زراعة هذا المحصول بالدول العربية تحكمه اعتبارات وفرة مياه الري و الاستخدام الأمثل للموارد المائية، وقد قدر إنتاج الوطن العربي من الأرز لمتوسط الفترة 2008-2010 بنحو 6.4 مليون طن، تعادل نحو 0.93% من حجم الإنتاج العالمي المقدر بنحو 685.2 مليون طن، وتتركز زراعته بشكل رئيسي في مصر، التي تنتج وحدها نحو 94% من الإنتاج العربي، وبمستوى إنتاجية تقدر بنحو 9.2 طن للهكتار في عام 2010، بينما تتراوح بين 05 إلى أكثر من 06 طن للهكتار في موريتانيا و المغرب و الصومال، وتنخفض إلى نحو 3.6 و 3.1 طن للهكتار في السودان والعراق على التوالي[3].

ومما سبق يمكن إجمال تغير إنتاج مجموعة الحبوب في الوطن العربي في الجدول التالي:

[1] تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2012، **مرجع سبق ذكره**، ص: 15.

[2] عبده بكرى أحمد، **الوضع الراهن لإنتاج محاصيل الحبوب الرئيسية في الجمهورية اليمنية**، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة بعنوان: إستراتيجية يمنية للأمن الغذائي في الحبوب، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الإيمان، (نوفمبر 2008)، ص: 06.

[3] أوضاع الأمن الغذائي العربي 2010، **مرجع سبق ذكره**، ص: 16.

الجدول رقم (4-10):إنتاج مجموعة الحبوب في الوطن العربي

	متوسط الإنتاج للفترة (2002 - 2011)	الإنتاج 2012	الإنتاج 2013
القمح	25.2	26.1	27.5
الشعير	05.8	5.4	06.6
الذرة الشامية	07.5	8.9	08.8
الأرز	06.5	6.6	06.7
حبوب أخرى	07.7	5.7	05.9
اجمالي الحبوب	52.7	52.7	55.5

المصدر : تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2013، **مرجع سبق ذكره،** ص :07 .

2-**السلع الغذائية النباتية:** على الرغم من التحديات التي تواجه إنتاج السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي،إلا أن الإنتاج الزراعي العربي يحتل مكانة مهمة فيما يخص إتاحة الغذاء، ويساهم في الوقوف أمام ارتفاع واردات الغذاء ويقلل من تذبذبات أسعار الغذاء العالمية، وينتج الوطن العربي مجموعة كبيرة من المحاصيل النباتية الغذائية كالخضر والفاكهة والبقوليات والزيوت النباتية والبطاطس والمحاصيل السكرية، ويمثل إنتاج الوطن العربي من هذه السلع ما نسبته 02% إلى 05% من الإنتاج العالمي[1]، وتشير البيانات أن إنتاج هذه السلع خلال الأعوام 2005-2007 ظل تقريبا كما هو، ولم يتأثر بالمستجدات على الساحة العالمية من ازدياد في الطلب وارتفاع في الأسعار، ويمكن تتبع تطور إنتاج هذه السلع خلال الأعوام التي سبقت عام 2007 بالنحو التالي:

أ-**السكر المكرر:** شهد إنتاج السكر المكرر تحسنا نسبيا، حيث ارتفع من نحو 2.89 مليون طن عام 2007 إلى نحو 2.90 مليون طن عام 2008، ثم واصل ارتفاعه إلى نحو 2.99 مليون طن عام 2009 بارتفاع نسبي بلغ نحو 03% عن عام 2008[2]، وفي سنة 2013 قدر حجم استهلاك السكر المكرر في الوطن العربي بحوالي 11 مليون طن، وذلك في مقابل حجم إنتاج قدر ب 3.37 مليون طن، وهو إنتاج يعتبر مستقرا و بخاصة في السنوات الأخيرة، وذلك لعدم تنفيذ مشروعات جديدة

[1] سليمان سيد أحمد، **مرجع سبق ذكره،** ص: 37.

[2] تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2009، **مرجع سبق ذكره،** ص: 10.

لإنتاج السكر لأسباب متعددة، قد يكون من بينها نقص التمويل أو عدم القدرة على الحصول على التمويل[1].

ب- الزيوت النباتية: تأتي البذور النباتية في المرتبة الثانية، بعد مجموعة محاصيل الحبوب من حيث الأهمية النسبية للمساحات المزروعة في الوطن العربي، وتبرز أهميتها كمصدر للزيوت النباتية التي تتدنى معدلات الاكتفاء الذاتي منها رغم كبر مساحتها المزروعة، وذلك لضعف إنتاجية هذه المحاصيل مقارنة بالمستوى العالمي، وقد بلغ إنتاج الزيوت النباتية في الوطن العربي نحو 2.10 مليون طن في عام 2012، استخلصت منها 8.1 مليون طن من بذور السمسم و الفول السوداني وزهرة الشمس وفول الصويا، بالإضافة إلى الزيتون و بذرة القطن، ومن أهم الدول العربية المنتجة لهذه المادة السودان، الذي يساهم بنحو 20.3% من إنتاج البذور الزيتية، وتليه المغرب 19.4% وسوريا 19.3% ومصر 12.2% وتونس 9.8% والجزائر نحو 5.2% [2] وفي عام 2013 بلغ إنتاج البذور الزيتية نحو 8.4 مليون طن، والزيوت النباتية نحو 2.2 مليون طن، أي بنسبة 26% من كميات البذور النباتية، وهي نسبة تعتبر متدنية، ويواجه قطاع الزيوت النباتية في الوطن العربي العديد من المشاكل والمحددات تتمثل في عدم الترابط بين حلقات الإنتاج مع قطاع الصناعة، وقلة إنتاجية المحاصيل الزيتية في القطاعين المروي والمطري، ومحدودية استخدام التقنيات المناسبة في صناعة الزيوت النباتية[3].

ج- البطاطس: شهد الإنتاج العربي تحسنا ملحوظا بين عامي 2007 و 2008 بنحو 18% أي من حوالي 9.37 مليون طن إلى حوالي 11.07 مليون طن، وشهد عام 2009 تواصل ارتفاع إنتاج البطاطس بنسبة 3.5% ليحقق إنتاج قدر بنحو 11.45 مليون طن، تمثل نحو 6% من الإنتاج العالمي من البطاطس، والمقدر لنفس العام بنحو 510 مليون طن[4]، وبالنسبة للأهمية الغذائية والتصديرية للبطاطس، فقد توسعت العديد من الدول العربية في إنتاجها، حيث تساهم 06 دول عربية بنحو 87%

[1] تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2013، **مرجع سبق ذكره**، ص: 10.
[2] تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2012، **مرجع سبق ذكره**، ص ص : 17- 18.
[3] تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2013، **مرجع سبق ذكره**، ص: 11.
[4] تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2009، **مرجع سبق ذكره**، ص: 10.

من إنتاج الكلي للمحصول والمقدر بنحو 15 مليون طن عام 2013، وهي مصر 33.6% والجزائر 29.8% والمغرب 11.7% وسوريا 4.9% والعراق 4.1% والسعودية 2.9% [1].

د- الخضر والفواكه: بلغ الإنتاج العربي من مجموعة محاصيل الفاكهة بين عامي 2007 و 2008 بنحو 5.5%، وقد ارتفع من حوالي 28.3 مليون طن إلى حوالي 29.9 مليون طن، وتواصل إرتفاع إنتاج محاصيل الفاكهة عام 2009 ليحقق نحو 31.3 مليون طن بإرتفاع نسبي قدر بنحو 4.9%، ويمثل الإنتاج العربي من محاصيل الفاكهة نحو 5.2% من الإنتاج العالمي من هذه المجموعة المقدرة بنحو 572 مليون طن، أما الخضر فقد قدر الإنتاج منها بنحو 51.7 مليون طن عام 2008، بعد أن كان 48 مليون طن عام 2007، وبارتفاع 7.6% لسنة 2008 عن عام 2007، وقد تواصل استمرار ارتفاع الخضر ليصل نحو 53.2 مليون طن عام 2009، بارتفاع قدر بنحو 2.9% عن إنتاج عام 2008، ويمثل الإنتاج العربي من الخضر نحو 5.6% من الإنتاج العالمي المقدر بنحو 916 مليون طن[2]، و بين عامي 2011 و 2012 ازداد إنتاج الخضر والفواكه بمعدلات عالية بلغت 9.1% للخضر و 2.5% للفاكهة، ويتم ذلك في إطار سعي الدول العربية لتطوير إنتاج تلك السلع الإستراتيجية لمقابلة احتياجات الطلب المحلي وتعزيز القدرات التصديرية منها، وبالرغم من ذلك فإن أنظمة إنتاج وتسويق الخضر والفاكهة تواجه بعض المحددات التي سيؤدي التغلب عليها إلى مزيد من التطوير في قطاع إنتاج الخضر والفاكهة، والذي سيترتب عليه زيادة الصادرات، ومن ثم زيادة حصيلة العملات الأجنبية، ومن أهم تلك المحددات عدم توفر مدخلات الإنتاج المناسبة لصغار المنتجين مثل البذور المحسنة والأسمدة وغياب التمويل والتأمين، وضعف خدمات ما بعد الحصاد لمحاصيل الخضر والفاكهة وبخاصة خدمات الترويج والتغليف والنقل والتخزين وغياب التصنيع الغذائي للاستفادة من فوائض الإنتاج، لإضافة القيمة والحد من الفاقد[3].

هـ - التمور: ضمن محاصيل الفاكهة تعتبر التمور من المحاصيل الإستراتيجية في الوطن العربي، وبلغ إنتاج الوطن العربي من التمور لمتوسط الفترة 2009-2011 نحو 5.6 مليون طن تعادل نحو

[1] تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2013، **مرجع سبق ذكره**، ص: 11.
[2] تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي، 2009، **مرجع سبق ذكره**، ص: 11.
[3] تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2012، **مرجع سبق ذكره**، ص:18.

72% من إنتاجها العالمي، وتقدر إنتاجية التمور في الوطن العربي لمتوسط الفترة 2009-2011 بنحو 6.5 طن للهكتار مقارنة بنحو 7.2 طن للهكتار على المستوى العالمي في عام 2010[1].

و- البقوليات: بلغ إنتاج البقوليات حوالي 1.14 مليون طن عام 2008، وذلك بتراجع من 1.3 مليون طن عام 2007، وبنسبة 11.7%، ثم تحسن الإنتاج ليصل إلى نحو 1.44 مليون طن عام 2009، أي بارتفاع قدّر بنحو 25.7% عن عام 2008 ونحو 10.7% عن عام 2007، ويمثل الإنتاج العربي من هذه المجموعة نحو 1.9% من الإنتاج العالمي المقدر عام 2008 بنحو 61 مليون طن[2].

ويمكن رصد تطور إنتاج بعض السلع الغذائية الرئيسية في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-11): تطور إنتاج بعض السلع الغذائية الرئيسية (مليون طن)

	متوسط الفترة (2002 - 2011)	2012	2013	التغير بين متوسط الفترة (2002-2011) و 2013
السكر المكرر	03.06	03.24	03.37	10.26
قصب السكر	24.24	23.11	24.11	(0.52)
الشمندر السكري	09	12.86	13.67	51.67
البذور الزيتية	1.73	02.02	02.18	26
الخضر	47.9	53.43	53.10	10.80
الفاكهة	29.10	33.10	34.26	17.70
التمور	05.30	05.95	6.37	20.19
البقوليات	01.39	01.35	01.45	04.32
البطاطس	10.40	14.17	15	44.2

المصدر : تقرير الأمن الغذائي العربي 2013، **مرجع سبق ذكره**، ص : 10.

[1] تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2011، **مرجع سبق ذكره**، ص: 26.

[2] تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2009، **مرجع سبق ذكره**، ص: 10.

ثانيا: الإنتاج الحيواني

تعتبر المنتجات الحيوانية و السمكية في صدارة المصادر الرئيسية للبروتين الحيواني بشقيه من اللحوم الحمراء والبيضاء، وتختلف نظم الإنتاج الحيواني طبقا لنوعية وإعداد الحيوانات المرباة ومدى توافر المراعي وحجم رأس المال المستخدم، وتشمل نظم الإنتاج المطبقة في الدول العربية أربع نظم رئيسية هي[1]:

- النظام الرعوي الرحال: و يمثل حوالي 85% و منتشر في المناطق الصحراوية ويتميز بعدم الاستقرار.
- نظام تربية قطعان المواشي بهدف إنتاج و تسويق الألبان، ويعتبر هذا النظام من النظم المهددة للثروة الحيوانية نظرا لعدم نشر التراكيب الوراثية نتيجة توقف التناسل.
- نظام الإنتاج الحيواني المكثف المتخصص في الإنتاج، ويتم في إطار تربية حوالي 20% من الحيوانات.

وقد طبقت الدول العربية خلال الفترة 2000-2011 أسلوبين في مجال تطوير الثروة الحيوانية، يعتمد الأول على التوسع الأفقي زيادة أعداد الثروة الحيوانية، ويركز الثاني على زيادة إنتاجية المواشي في اللحم و اللبن و الصوف، وكان محصلة ذلك زيادة عدد المواشي بمعدلات مرتفعة، حيث بلغ عدد الوحدات الحيوانية في عام 2011 حوالي 494.5 مليون رأس بالمقارنة مع 329.4 مليون رأس عام 2000 أي بمعدل نمو سنوي يقدر بنحو 3.8%، ويتواجد في السودان حوالي 60% من عدد الأبقار والجاموس في الدول العربية، وحوالي 23% من عدد الأغنام والماعز[2]، ويمكن تتبع انعكاس هذه الزيادة على الإنتاج والإنتاجية من اللحم والألبان فيما يلي:

1-اللحوم: شهدت هذه المجموعة تحسنا نسبيا خلال الفترة 2007-2009، حيث ارتفعت جملة اللحوم من 7.26 مليون طن إلى نحو 7.43 مليون طن عام 2008، وبنسبة ارتفاع بلغت نحو 2.2%، ثم إلى نحو 7.62 مليون طن عام 2009، وبنسبة زيادة 2.7% [3]، وفي عام 2012 بلغ إنتاج الوطن

[1] أمل عبد اللطيف، **الأوضاع الغذائية في العالم العربي- مقدمة في الأزمة** -، مجلة شؤون خليجية عربية، العدد 54، (صيف 2008)، ص: 60-61.

[2] التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012، **مرجع سبق ذكره**، ص: 60.

[3] تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2009، **مرجع سبق ذكره**، ص: 12.

العربي من اللحوم حوالي 8.4 مليون طن، أي ما يعادل 2.9 % من الإنتاج العالمي من اللحوم[1]، ويمكن تقسيم نوعية هاته اللحوم المنتجة في الوطن العربي إلى :

أ- **اللحوم الحمراء:** يشكل إنتاج اللحوم الحمراء ما نسبته 16% من مجمل الإنتاج، والذي بلغ 4089 ألف طن عام 2007، في حين كانت نسبة النمو السنوي لها حوالي 3% للفترة مابين1995 و 2005[2]، ثم ازداد الإنتاج إلى نحو 4.62 مليون طن عام 2008، وبزيادة قدرت بنسبة 3.8% عن عام 2007، ثم إلى 4.71 مليون طن عام 2009 وبنسبة 1.8%، ويعادل الإنتاج العربي من اللحوم الحمراء نحو 2.5% من الإنتاج العالمي المقدر عام 2008 حوالي 188.3 مليون طن[3]، أما عام 2012 فقد وصل الإنتاج العربي من اللحوم الحمراء حوالي 4.8 مليون طن، وفي عام 2013 بلغت نسبة الزيادة في الإنتاج نحو 12% مقارنة بمتوسطها خلال الفترة (2002-2011)، ويساهم السودان بحوالي 40% من إجمالي الإنتاج العربي من اللحوم الحمراء[4]، وهو قادر على زيادة هذه السنة بما لديه من ثروة حيوانية كبيرة، وذلك في إطار وضع تنفيذ خطة للنهوض بها، ضمن برنامج محدد لزيادة الإنتاج و الإنتاجية.

ب- **لحوم الدواجن:** استقر الإنتاج العربي من لحوم الدواجن بين عامي 2007 و 2008 في حدود 2.8 مليون طن، ثم ارتفع الإنتاج ليصل عام 2009 إلى نحو 2.92 مليون طن بنسبة ارتفاع بلغت نحو 4%، عادل فيها الإنتاج العربي 3.1% من الإنتاج العالمي للحوم الدواجن والمقدرة عام 2008 بنحو 91.7 مليون طن[5]، وقد كان إنتاج الوطن العربي من لحوم الدواجن في عام 2013 حوالي 4 مليون طن، مشكلا ما نسبته 3.7% من الإنتاج العالمي الذي بلغ 107 مليون طن، ويشكل الإنتاج المصري من لحوم الدواجن في عام 2013 نحو 23.2% من الإنتاج العربي، تليها المغرب والسعودية والجزائر والأردن واليمن بنسبة 16.7% و 15.9% و 10%، 6.7% و 4.2% على التوالي[6].

---

[1] تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2012، **مرجع سبق ذكره**، ص: 21.

[2] عوني يعقوب طعيمه، **الموارد الزراعية المتاحة في الوطن العربي**، مجلة الاستثمار الزراعي، الهيئة العربية للإنماء الزراعي، العدد السادس، (2008)، ص: 24.

[3] تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2009، **مرجع سبق ذكره**، ص: 12.

[4] تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2013، **مرجع سبق ذكره**، ص ص : 11-12.

[5] تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2009، **مرجع سبق ذكره**، ص: 12.

[6] تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2013، **مرجع سبق ذكره**، ص: 12.

ج- الألبان: بلغ إنتاج الوطن العربي من الألبان ومنتجاتها حوالي 27.3 مليون طن في عام 2012، وفي عام 2013 بلغ زيادة إنتاج الألبان ب 1.9% مقارنة بعام 2012 وحوالي 9.1% كزيادة مقارنة بمتوسطها خلال الفترة (2002-2011)[1]، أنتج السودان في عام 2012 منها حوالي 27.6% ومصر 21.2% والجزائر 11.6% وسوريا 9.4% والمغرب 7.3% والسعودية 6.1% .[2]

د- الإنتاج السمكي: تتميز مصادر الثروة السمكية في الدول العربية بالتنوع نظرا لموقعها على الشواطئ البحرية، وبهذا بلغ متوسط الاستهلاك السنوي من الأسماك للفرد العربي حوالي 12 كيلوغرام مقابل 15 كيلوغرام كمتوسط عالمي، وشكل الإنتاج السمكي البحري حوالي 4%، وقد بلغ الإنتاج السمكي في الدول العربية حوالي 3.7 مليون طن في عام 2006[3]، وفي عام 2012 قدّر المخزون السمكي في الدول العربية بحوالي 8 ملايين طن، أمّا الإنتاج فقد قدّر بحوالي 4.3 مليون طن لنفس السنة، أي بنسبة زيادة تقدر بنحو 3.6% بالمقارنة مع عام 2011[4]، هذا وقد استقر الإنتاج عند 4.3 مليون طن في عام 2013، تمثل نسبة 2.6% من الإنتاج العالمي، ويمثل هذا الإنتاج حوالي 55% من المخزون السمكي العربي و حوالي 85% من الإمكانيات الإنتاجية للدول العربية، ويتفاوت الإنتاج السمكي العربي بين الدول العربية، إذ يمثل إنتاج مصروالمغرب وموريتانيا، وهي دول ذات موارد سمكية غنية، حوالي 76.4% من إجمالي إنتاج الدول العربية، يليها عمان وتونس والجزائر والإمارات وهي الدول ذات الاكتفاء الذاتي من الأسماك وبحوالي 11.5%، وبلغ إنتاج الدول العربية الأخرى ذات الموارد السمكية والمتوسط والضعيفة حوالي 12.1%، ويمكن تتبع تطور الإنتاج الحيواني في الوطن العربي بالجدول الموالي .

[1] **نفس المرجع السابق**، ص: 11.

[2] تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2012، **مرجع سبق ذكره**، ص: 21.

[3] أمل عبد اللطيف، **مرجع سبق ذكره**، ص: 62.

[4] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، **مرجع سبق ذكره**، ص : 61 .

جدول رقم (4-12): تطور انتاج مجموعة المنتجات الحيوانية والسمكية في الوطن العربي (ألـف طن)

المجموعة السلعية	متوسط الفترة 2002 - 2011	2012	2013	التغير بين متوسط الفترة (2002-2011) و 2013
جملة اللحوم	7405.2	8605.8	9014.1	21.7
لحوم حمراء	4447.6	4900.5	4983.44	12
لحوم الدواجن	2957.6	3705.3	4030.8	36.3
الاسماك	3692.3	4185.242	4283.2	16
البيض	1440.7	1804.1	1908	32.4
الألبان و منتجاتها	24427.5	26147.5	26647.1	9.1

المصدر : تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2013، **مرجع سبق ذكره**، ص : 12 .

المطلب الثالث : معوقات وأسباب تخلف الإنتاج الزراعي العربي

تحظى الدول العربية بموارد طبيعية متنوعة، وتمثل الموارد الأرضية من حيث الكـم والخـواص الطبيعية والكيماوية عنصرا هاما وأساسيا لزيادة الإنتاج وإحداث تنمية زراعية فعلية، فعلـى صـعيد المسافة تبلغ مساحة الدول العربية حوالي 140.9 مليون هكتار، وهي أكبر من مساحة الو.م.أ وهذه المساحة الشاسعة توفر للدول العربية تنوعا مناخيا وجغرافيا، وهي مميزات مهمة تسمح بوجود زراعة تحقق الوفرة المطلوبة، لكن يشوبها بعض النقص يمكن ذكره فيما يلي:

- تمثل الأراضي الزراعية ذات الطاقة الإنتاجية المستغلة نسبة محدودة جدا من إجمـالي المسـاحة الجغرافية (0.5%) أي ما يعادل 69.1 مليون هكتار عام 2007 رغم ذلك فإنها غير مستغلة كلهـا، بحيث بلغت مساحة الأراضي الزراعية في عام 2006 نحو 68.5 مليون هكتار، أي ما يعادل ثلـث مساحة الأراضي القابلة للزراعة، ويستغل من تلك المساحة حـوالي 11.6% لزراعـة المحاصـيل الزراعية المستديمة، وحوالي 13.9% لزراعة المحاصيل الموسمية المروية، ونحو 2.49% لزراعة المحاصيل المطرية، بينما خصصت من تلك المساحة حوالي 11.6% لزراعة المحاصيل الزراعيـة المستديمة، وحوالي 13.9% لزراعة المحاصيل الموسمية المروية، ونحو 2.49% لزراعة المحاصيل المطرية، بينما مساحة الأراضي الزراعية المتروكة تمثل 25.3% من إجمـالي مسـاحة الأراضـي

المستغلة للإنتاج الزراعي، وتتركز الأراضي المزروعة في المناطق المحيطة بجنوب وشرق حوض البحر الأبيض المتوسط وفي الجزء الجنوبي من البحر الأحمر (جنوب السودان) وفي الأنهار العربية، ويقع في ثماني (08) دول عربية نحو 80% من إجمالي المساحة المزروعة ونحو 91% من إجمالي المساحة المزروعة المروية في سنة 2007، كما تبلغ مساحة المراعي نحو 451.7 مليون هكتار أي 32% من المساحة الكلية للدول العربية، تقع أغلبها في السعودية والسودان والجزائر والمغرب بنسبة 76% من إجمالي مساحة المراعي، وتتميز هذه المراعي بالمناخ الجاف وشبه الجاف وانخفاض معدل تساقط الأمطار، مما أدى إلى انخفاض الغطاء النباتي وضعف الإنتاجية بها، كما تبقى إنتاجية المراعي دون المستوى المطلوب في الدول العربية، ويرجع ذلك إلى أن استغلال هذه المراعي جائر مما يؤدي إلى إتلاف المراعي وإلى انخفاض كثافة النباتات الرعوية في وحدة المساحة، وأيضا إضعاف النباتات الرعوية الجديدة[1].

- تفتقر المنطقة العربية إلى وجود مساحات كثيفة من الغابات، نظرا لوقوع معظم أراضيها ضمن حزام المناطق الجافة وشبه الجافة، وتتسم نسبة مساحة الغابات من إجمالي المساحة الجغرافية بالثبات النسبي، إذ بلغت نحو (7%) تقريبا كمتوسط للفترة 1990-2010 كما تقلصت هذه النسبة كثيرا بعد انفصال جنوب السودان عن جمهورية السودان في ،2011 وتعتبر هذه النسبة متدنية بالمقارنة مع المعايير الدولية التي تحدد مؤشرها بنسبة (20%) في المتوسط من المساحة الإجمالية لكل بلد[2].
- تعاني الأراضي العربية من ارتفاع ملوحة التربة في الأراضي المروية وذلك نظرا لطبيعة المناخ الحار صيفا، ونتيجة لارتفاع مستوى الماء على الأراضي، وتركز الأملاح في سطح التربة مما يؤدي إلى انخفاض مردود وحدة المساحة وقلة الرقعة الزراعية، وتتركز المناطق المصابة بالملوحة بالخصوص في العراق، إذ تعاني أراضيها من مشكلة الملوحة إذ حوالي 75% من الأراضي المروية تتعرض لدرجة متفاوتة للملوحة، حيث تقدر مساحة الأراضي المتملحة بنحو 2.25 مليون هكتار أكثر من 10% منها ذات ملوحة مرتفعة[3].
- تدهور الموارد بسبب التصحر إذ تعد ظاهرة التصحر والزحف الصحراوي إحدى أهم المشاكل التي تواجه تنمية وصيانة استخدام الموارد الأرضية وتنميتها وصيانتها في العالم العربي، وذلك لوقوع

[1] أبو بكر عبد الله سليمان، **الفجوة الغذائية وضرورة تحقيق الأمن الغذائي**، مجلة الإستراتيجية والأمن الوطني، العدد (03)، (ماي 2009)، ص: 131.

[2] **آلية عربية لتمويل التنمية الزراعية و الأمن الغذائي العربي**، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، (2011)، ص:10.

[3] أبو بكر عبد الله سليمان، **مرجع سبق ذكره**، ص: 132.

معظم أراضيها في حزام المناطق الجافة و الشبه الجافة كما ذكرنا سابقا، وتقدر المساحة المتصحرة في الوطن العربي بحوالي 9.8 مليون كم² تمثل حوالي 68% من المساحة الكلية، وتتركز المساحات المتصحرة في إقليم شبه الجزيرة العربية بنسبة 89.6% من إجمالي الإقليم، وتشير الدراسات إلى تصحر ما مساحته 260187 كم² من أراضي كل من الأردن والعراق ولبنان وسوريا والتي تمثل حوالي 35.85% من مساحة هذه الدول، أما مساحة الأراضي المعرضة للتصحر فتبلغ 316615 كم²، أو ما يعادل 49.83% من مساحة هذه الدول وتنخفض إلى حد ما في الإقليم الأوسط الذي يشمل دول حوض النيل و القرن الإفريقي بنسبة تصل إلى 45% أما في دول المغرب العربي (الجزائر – ليبيا– تونس –المغرب) فبلغت المساحة المتصحرة 4376064 كم² أو ما نسبة 75.61% من مجمل مساحة هذه الدول، أما المساحة المعرضة للتصحر فتبلغ 1226250 كم² أو ما نسبته 21.18% من مجمل مساحة هذه الدول وتتفاوت حدة التصحر من دولة إلى أخرى، حيث توجد أكبر مساحة متصحرة في ليبيا ومصر وجيبوتي والأردن أما أقل الدول تأثرا بالتصحر فهي تونس والصومال وسوريا[1].

- يعاني الوطن العربي من ندرة المياه بالإضافة إلى ارتفاع معدل الفاقد من المياه، إذ أن معدل الفاقد من كمية الأمطار نتيجة التبخر حوالي 5% من تلك الكميات، كما يبلغ الانسياب السطحي من كميات الإمطار حوالي 1.3 مليار متر مكعب، ويعادل متوسط الأمطار في الدول العربية كافة حوالي 161 ملم سنويا (1610 م مكعب/ هكتار/ السنة) وإلى حوالي 22% من المتوسط العالمي والبالغ حوالي 720 ملم، و يلاحظ بأن هناك مشاكل في المياه في منطقة شبه الجزيرة العربية، وتعوض عنها بتحلية المياه باستغلال العائدات، وفي المشرق العربي حيث يتكدس سكانه في منطقة محدودة وبها صراع مع إسرائيل، وكذا عدم وجود تعاون وتكامل بين الدول الأخرى بما في ذلك حوض النيل والقرن الإفريقي، كل ذلك حال دون الاستغلال الأمثل للمواد المائية، هذا إضافتا إلى التلوث الذي يهدد الموارد المائية بين الدول العربية والراجع إلى ضعف التدابير اللازمة لحماية البيئة من التلوث الصناعي ونفايات الزراعة والإنسان[2].
- تشير الإحصائيات إلى اتجاه المساحات المزروعة بالري الحديث في الوطن العربي نحو الزيادة المطردة، حيث بلغت حوالي 4202 ألف هكتار كمتوسط للفترة (2008–2010)، وعلى الرغم مما

[1] عوني يعقوب طعيمة، **مرجع سبق ذكره**، ص: 26.

[2] أبو بكر عبد الله سليمان الطيب، **مرجع سبق ذكره**، ص: 133 بتصرف.

حدث من تطورات هامة في مجال استخدام التقنيات التي أثرت إيجابيا على الإنتاجية الزراعية في العديد من الدول العربية على مدار العقود الثلاثة الماضية، إلا أنه مازالت هناك فجوة تقنية زراعية ملحوظة، وبخاصة في الدول العربية الزراعية الرئيسية التي تسودها الزراعة المطرية، ووقفا للمعدلات السائدة لتطبيق التقنيات غير التقليدية، فقد قدر متوسط استخدام المكننة الزراعية في الدول العربية في عام 2010 بنحو 9 جرارات لكل 1000 هكتار مزروع، بينما بلغ هذا المتوسط نحو 19 جرار على المستوى العالمي، كما أن متوسط الكميات المستخدمة من الأسمدة في الدول العربية منخفض (53كلغ/ للهكتار) بالمقارنة بالمتوسط العالمي (94 كلغ/ للهكتار) ولا يغطي استخدام التقاوي والبذور المحسنة سوى(30%) من المساحات المزروعة، كذلك الحال بالنسبة للإنتاج الحيواني وقطاع الصيد، حيث تسود الأساليب التقليدية للرعي والصيد ويساهم بدرجة كبيرة في تفاقم الفجوة التقنية القصور الواضح في الاستثمارات بصفة عامة والاستثمارات الموجهة إلى البحوث والتطوير التقني الزراعي في البلدان العربية، وضعف الإرشاد الزراعي بصفة خاصة[1].

ومما سبق يمكن إجمال مشاكل و معوقات التي تواجه الإنتاج الزراعي العربي في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-13): أهم المشاكل و المعوقات التي تواجه الإنتاج الزراعي في الدول العربية

الدولة	المشاكل
الأردن	- قلة الأمطار و تذبذبها من سنة إلى أخرى - صغر الحيازات التي أصبحت غير كافية في معظمها لإعاشة أسرة متوسطة الحجم - تدني العائد الاقتصادي من الزراعات البعلية - معظم المزارعين في مناطق الزراعة البعلية هم مزارعون تقليديون - محدودية موارد المياه و تراجع كميات المتاح منها - نقص في مصادر المياه المختلفة و بخاصة المياه الجوفية - تدهور المراعي الطبيعية في البادية و زحف التصحر - عدم الأخذ بالبعد البيئي و الاستدامة في المحافظة على الموارد الطبيعية و سلامتها
العراق	- سيادة الأساليب الإنتاجية التقليدية و قلة المكننة الزراعية المستخدمة - الظروف المناخية و طبيعة التربة - استمرار التدهور الزراعي البيئي في العراق، و تدهور الحقول المروية - النظم المستخدمة في القطاع الزراعي تفتقر إلى قاعدة معلومات شاملة حديثة ومتخصصة

[1] آلية عربية لتمويل التنمية الزراعية و الأمن الغذائي العربي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 10.

	– ضعف السياسات و الخدمات
فلسطين	– عدم تمكين الشعب الفلسطيني من إدارة موارده الطبيعية – تدمير البنية التحتية للقطاع الزراعي – الحد من حرية حركة السلع – محدودية المياه و الأراضي الزراعية و زيادة المنافسة عليها – ضعف البنية الأساسية للبحوث الزراعية
عمان	– قلة الموراد المائية و الأمطار – تعرض بعض المحاصيل الرئيسة للآفات و الأمراض الزراعية – ارتفاع نسبة الملوحة في بعض الأراضي الزراعية – قلة الأيدي الوطنية العاملة و المدربة – عدم تكثيف استخدام الوسائل الحديثة الزراعية – قلة الاستثمارات المالية الموجهة للمشاريع الزراعية
قطر	– الظروف الطبيعية و المناخية من درجات حرارة عالية و شح في الموارد المائية – عدم و جود سياسة زراعية واضحة – عدم توفر الدعم المادي الكافي للأنشطة الزراعية – نقص الكوادر الفنية المتخصصة – صغر حجم الحيازات الزراعية – ازدياد ملوحة مياه الري في الأراضي المرتفعة – ضعف خدمات الإرشاد بناءا على حاجة الأسواق المحلية – ضعف التكامل في الإنتاج بين القطاعين النباتي والحيواني – عدم ارتباط الإنتاج بالطلب في السوق
البحرين	– محدودية الأراضي الزراعية – ارتفاع الملوحة في مياه الري – طبيعة المناخ – معظم العمالة الزراعية من كبار السن – نظام الحيازة الزراعية وعلاقة الإنتاج – مشاكل التسويق – النقص في الأعلاف و الأغذية الحيوانية و الصيد الجائر

الجزائر	– الكوارث المناخية الجوية – النتائج العديمة الأهمية للقطاع الفلاحي – عوائق الوصول إلى التمويل – التأخر التقني لنظم الإنتاج – سيطرة الفلاحة المعيشية
السودان	– ضعف استخدام التقنيات الحديثة – غياب الكادر البشري – التذبذب في الأسعار – عدم وجود سياسات تحمي المنتج في ظروف الكوارث
سوريا	– الظروف المناخية – تفتت الحيازة الزراعية – ضعف الموارد المائية – تعدد الجهات المسؤولة عن قطاع الزراعة – المتغيرات في الاقتصاد العالمي
الكويت	– الظروف المناخية القاسية – سوء إدارة الأراضي – تفتيت الأراضي إلى ملكيات صغيرة – الاستغلال الغير مرشد للمياه الجوفية
مصر	– ارتفاع مستوى الماء الأرضي و سوء الصرف الصحي –سوء استخدام مياه الري – نقص و تدهور خصوبة التربة – محدودية المساحة و التأثير السلبي – ارتفاع و اختلاف مناسيب سطح الأرض
موريتانيا	– تذبذب معدلات الأمطار – نقص رأس المال المطلوب لتحسين نوعية الاستصلاح – نقص المياه و انتشار مرض البيوض

المصدر : التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي لعام 2003، **مرجع سبق ذكره**، ص ص :45-46.

وبهذا تعتبر إنتاجية العامل في القطاع الزراعي العربي منخفضة جدا، إذا ما قورنت بنظريتها في القطاعات الاقتصادية الأخرى بالإضافة إلى تندي مستوى كفاءة العمالة الزراعية وضعف الكفاءة الفنية المختصة باختيار الأصناف المحسنة للتقنيات الزراعية، كما أن هناك نقص واضح في الإطارات وعدم الاستفادة من خريجي المعاهد الفلاحية في بعض الدول العربية، بالإضافة إلى غياب الإرشاد الفعـــال وانتشار الأمية بين الكثير من الفلاحين، وهو ما أدى إلى تأزم و زيادة المشاكل الزراعيـــة بـــالوطن العربي.

المبحث الثالث: الفجوة الغذائية العربية

تعتبر مشكلة الغذاء من أهم المشاكل الرئيسية التي تواجه البنيان الاقتصادي الزراعي العربي، وهي ناتجة عن عدم التوازن بين المعروض من السلع الغذائية الرئيسية والطلب عليها، وهو ما يعبر عنه بالفجوة الغذائية .

المطلب الأول: متوسط نصيب الفرد من المتاح من الغذاء

تجري منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة كل عام تقييما لنصيب الفرد من الطعام المتوافر باستخدام (قائمة موازين الأغذية) وهذه القسائم عبارة عن جداول حسابية لكميات المواد الغذائية المنتجة في بلد معين خلال سنة معينة، تضاف إليها الكميات المخزنة خلال تلك الفترة، وتطرح منها الكميات المفقودة جراء التلف خلال التخزين أو النقل، أو التي تستعمل علفا للمواشي، أو لأغراض أخرى غير استهلاكية، ويتم بعدها تقسيم الحاصل على العدد الإجمالي للسكان في البلد، وتحول عندئذ كل المواد الغذائية المتوفرة إلى ما يعادلها من السعرات الحرارية، بغرض قياس حصة الفرد من إمدادات الطاقة الغذائية، ويمكن تفصيل ما سبق فيما يلي:

1- النمط الغذائي العربي السائد: يختلف النمط الغذائي السائد من دولة عربية إلى أخرى حسب العادات والتقاليد الاستهلاكية والوسط والظروف المعيشية إلى[1]:

أ- **الحبوب:** تمثل الجانب الأكبر من الغذاء المتوافر، فهي مصدر مهم من مصادر الطاقة والبروتينات وفيتامين (ب) المركب، والقمح هو المادة الأولى بين أنواع الحبوب المستهلكة في البلدان العربية، باستثناء السودان الذي يغلب فيها استهلاك الذرة السكرية، ويأتي الشعير في المرتبة الثانية في بلدان شمال أفريقيا، بينما الأرز والذرة في المرتبة الثانية بين الحبوب الأكثر شيوعا في المشرق، والذرة وحبوب الدخن في البلدان الأقل نموا (السودان واليمن)، رغم أن استهلاك الحبوب قد انخفض قليلا في السنوات القليلة الماضية في البلدان العربية ما عدا السعودية ومصر والمغرب وموريتانيا.

ب- **الفواكه و الخضر:** تشكل الفواكه والخضر المكون الغذائي الثاني الأكثر أهمية في معظم البلدان العربية، باستثناء السودان وموريتانيا واليمن، حيث ينخفض معدل تزود الفرد من هذه المواد الغذائية إلى ما يتراوح بين 60 غراما و 200 غراما في اليوم، كما تعد منتجات الألبان والبيض من المكونات

[1] **تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009**، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و المكتب الإقليمي العربي، لبنان، (2009)، ص: 129.

الغذائية الرئيسية، وبخاصة في السودان وموريتانيا واليمن، بل أن معدلات تزود الفرد من كميات منتجات الألبان المتوافرة في هذه البلدان تعادل نظائرها في الدول المتقدمة، وتعود الوفرة النسبية لهذه المنتجات في تلك البلدان ذات الدخل المتدني إلى انتشار مزارع إنتاج الألبان فيها في السنوات الأخيرة.

ج-اللحوم: تشكل منتجات اللحوم جانبا من مجمل الغذاء المتوافر في البلدان العربية، وتحتل الكويت ولبنان والسعودية المراتب العليا من حيث استهلاك اللحوم، التي تزود بما معدله بين 135 و 190 غراما يوميا، وتمثل الأسماك وأنواع المأكولات البحرية الأخرى جزءا بسيطا من الاستهلاك الغذائي في البلدان العربية كافة.

2- متوسط نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك: يتمثل المتاح للاستهلاك في صورته البسيطة من الإنتاج المحلي من السلع الغذائية مضافاً إليه كمية من الواردات ناقصا كمية الصادرات منها في فترة زمنية معينة، ويمكن التنبؤ على المتاح للاستهلاك ونصيب الفرد من هذا الغذاء في الوطن العربي من خلال:

أ-**المتاح للاستهلاك من الغذاء:** تطور المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي، وبلغ إجمالي كميته في عام 2012 نحو 296.2 مليون طن، بزيادة تقدر بحوالي 9.9 مليون طن، وقد شهدت الكميات المتاحة للاستهلاك من مجموعة سلع الحبوب استقرار بين عامي 2011 و 2012 نتيجة لانخفاض إنتاج الأرز وكميات الشعير المستوردة على مستوى الوطن العربي في عام 2012، و لزيادات الواردات من القمح والدقيق والذرة الصفراء، كما وارتفع المتاح للاستهلاك من مجموعات البطاطس، الخضر والفاكهة والسكر المكرر بمعدلات زيادة قدرت بنحو (14.4%)، (8.4%)، (1.4%)، (9.3%) على الترتيب، بينما تراجع المتاح للاستهلاك من الزيوت النباتية بنحو 2.5%، و شهدت المجموعات الغذائية الحيوانية ارتفاعا ملحوظا في حجم المتاح منها للاستهلاك بسبب زيادة الإنتاج والواردات، فكانت الزيادة بحوالي (4.5%) في مجموعة اللحوم الحمراء و 1.3% في لحوم الدواجن، و 6.1% في مجموعة الألبان ومنتجاتها و 1.2% في الأسماك[1].

وفي عام 2013 بلغ إجمالي المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية الرئيسية على مستوى الوطن العربي نحو 308.9 مليون طن، وبزيادة قدرها 12.7 مليون طن عن عام 2012، شملت الزيادة في

[1] فريدة بن عياد و سومي فرقاني، **مرجع سبق ذكره**، ص: 11.

الإتاحة كافة السلع الغذائية الرئيسية، وتراجع المتاح للاستهلاك في البقوليات فقط[1]، ويمكن ملاحظة معدل التغير في الكمية المتاحة للاستهلاك من الغذاء في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-14): المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي

السلعة	متوسط الفترة 2002-2011	2012	2013	معدل التغير 2012-2013
القمح و الدقيق	51702.4	63754	67648	6.11
الذرى الشامية	20786.5	25087	25254	0.66
الأرز	9267.1	10997	11224	2.06
الشعير	14406.1	18746	19844	5.86
حبوب أخرى	9717	4969	5112	2.9
البطاطس	10416.8	14244	15203	6.73
البقوليات	2368.2	2522.8	2417.4	(4.18)
الخضر	47469.4	52684	55144	4.67
الفاكهة	29658.5	34006	35372	4.02
السكر المكرر	8967.5	10583	11875	12.21
الزيوت و الشحوم	4921.2	5830.1	6167.5	5.97
اللحوم الحمراء	5175.4	6020.2	6156.8	2.27
لحوم الدواجن	4082.2	5630.3	6023.6	6.99
الأسماك	3604.9	4251.9	4321.1	1.63
البيض	1494.6	1882.9	2000.7	6.26
الألبان و منتجاتها	33686.6	34973	35119	0.42
إجمالي المتاح للاستهلاك	257723.5	296181.2	308882.1	4.29

المصدر: تقرير الأمن الغذائي العربي 2013، **مرجع سبق ذكره**، ص:24. (ألف طن).

ب- نصيب الفرد من المتاح من الاستهلاك: زاد نصيب الفرد العربي من إجمالي المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية بنحو (3.8%) في عام 2013 مقارنة بعام 2012، وشملت الزيادة معظم السلع بنسب متفاوتة كان أقلها في الأسماك ويلاحظ بأن هناك اتجاها لتراجع نصيب الفرد العربي من الألبان

[1] تقرير الأمن الغذائي العربي 2013، **مرجع سبق ذكره**، ص: 24.

ومنتجاتها منذ عام 2002 [1]، وهو ما يستدعي متابعة وبعناية لتوطئة الوضع لحلول من شأنها وقف التراجع، ويمكن إظهار تغير متوسط نصيب الفرد من لمتاح للاستهلاك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (4-15): متوسط نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية في الوطن العربي (كيلوغرام/ سنة).

السلعة	متوسط الفترة 2002-2011	2012	2013	معدل التغيرات 2012-2013 (%)
القمح و الدقيق	156.5	171.9	181	5
الذرة الشامية	62.9	67.7	67.6	2.2
الارز	28	29.7	30	1.1
الشعير	34.6	46.3	49.3	6.1
البطاطس	31.5	38.5	40.7	5.5
البقوليات	7.2	6.8	6.5	5.2
الخضر	143.6	144.1	147.5	2.3
الفاكهة	89.8	85.3	94.6	9.9
السكر المكرر	27.1	28.6	31.8	9.8
الزيوت و الشحوم	14.9	14.2	14.9	5
لحوم حمراء	15.7	16.3	16.5	1.3
لحوم بيضاء	12.4	15.2	16.1	5.7
الاسماك	10.9	11.5	11.6	0.7
البيض	4.5	5.1	5.4	5
الالبان و منتجاتها	101.9	94.5	93.9	0.6

المصدر: الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المجلد: (33)، (2013).

ج-نصيب الفرد من مكونات الطاقة والبروتين والدهون: تتفاوت الأنماط الغذائية في الدول العربية، بحيث في الدول العربية ذات الدخل المرتفع يميل المستهلك إلى اقتناء السلع ذات النوعية الجيدة والفاخرة، والتي تتميز بالقيمة الغذائية العالية، إذ تراعي تلك السلع المواصفات المعترف بها، بينما في الدول الذات الدخل المحدود، لا تؤخذ الأذواق بعين الاعتبار كمحدد أساسي لاستهلاك السلع الغذائية، بل يتوقف الأمر على القدرة الشرائية للحصول على تلك السلع الغذائية، ورغم هذا تشير إحصائيات

[1] تقرير الأمن الغذائي العربي 2013، **مرجع سبق ذكره**، ص: 25.

المنظمة العربية للتنمية الزراعية إلى أن المتوسطات اليومية لنصيب الفرد العربي من السعرات الحرارية على المستوى العالمي بين (2358) كيلو كالوري في منتصف التسعينات إلى نحو 2803 كيلو كالوري في نهاية التسعينات، كما تشير إلى أن المتوسط اليومي لنصيب الفرد العربي من البروتين والدهون لعام 2011، قد قدر بحوالي (82.9) و (73.6) غرام لكل منهما[1].

وفي عام 2013 بلغ متوسط نصيب الفرد في الوطن العربي من السعرات الحرارية حوالي 2894.5 كيلو كالوري و 83 غرام بروتين و 72.7 غرام من الدهون[2]، وقد تفوق المتوسط اليومي لنصيب الفرد من السعرات الحرارية في الوطن العربي، والذي بلغ 3013 كيلو كالوري على نظيره على المستوى العالمي في عام 2015 و المقدر بحوالي 2940 كيلو كالوري، ولكنه يقل عن المتوسط للدول الصناعية الذي يقدر بحوالي 3440 كيلو كالوري.

ومما سبق يمكن تقسيم الدول العربية و بالاعتماد على مؤشرين رئيسيين هم دخل الفرد من الناتج الإجمالي الوطني و كمية السعرات الحرارية اليومية إلى[3]:

- دول ذات الدخل المرتفع من الناتج الإجمالي الوطني و يزيد عن 6000 دولار سنويا و كمية من السعرات الحرارية التي تفوق 3000 سعر حراري، وهي: ليبيا، السعودية، الكويت، الإمارات، قطر، البحرين، عمان، وهي تمثل الدول النفطية.
- دول ذات الدخل المتوسط من الناتج الوطني الإجمالي، ويقع بين 6000 – 3000 دولار للفرد سنويا، مع كمية من الطاقة تتراوح بين 2700 – 3000 سعرا حراريا يوميا، وتضم: العراق، الجزائر، الأردن ولبنان وسوريا، المغرب وتونس.
- دول ذات الدخل المنخفض من الناتج الإجمالي الوطني، وهو اقل من 600 دولار للفرد سنويا مع كمية من الطاقة تقع بين 2000 و2700 سعر يومي، وتشمل كل من الصومال وجيبوتي والسودان واليمن.

[1] تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2011، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 45- 46.

[2] تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2013، **مرجع سبق ذكره**، ص: 25.

[3] أبو بكر عبدا لله سليمان الطيب، **مرجع سبق ذكره**، ص: 128.

المطلب الثاني: حجم الفجوة الغذائية العربية وتحليلها

مع استمرار تزايد أزمة الغذاء العالمية نتيجة لقلة المعروض من الغذاء في السوق العالمي، فإن الأمن الغذائي العربي يبقى مرهونا بتقلبات السوق والمناخ، وبهذا شكلت الفجوة الغذائية هاجسا مهما يجب الانطلاق منه لتقدير حجم المشكلة في الوطن العربي، وفي هذا الصدد يمكن الإشارة إلى النقاط التالية:

أولا: الصادرات الزراعية والغذائية:

1 – الصادرات الزراعية: بلغت قيمة الصادرات الزراعية العربية عام 2010 حوالي 17.8 مليار دولار، بارتفاع قدره حوالي 5.2%، وقد شهدت صادرات الدول العربية ذات الإمكانيات التصديرية نموا في قيمة صادراتها الزراعية، و تراوح ذلك بين 1.5% و 9.1% في سوريا وتونس والمغرب والسعودية والإمارات، وقد تصدرت مصر قائمة الدول العربية المصدرة، حيث بلغت قيمة صادراتها حوالي 4.7 مليار دولار، تليها الإمارات حوالي 3.6 مليار دولار، والمملكة المغربية حوالي 02 مليار دولار، والسعودية وتونس حوالي 1.3 مليار دولار لكل منهما، ويعود ذلك إلى التنوع للسلع المصدرة من هذه الدول والتوسع في إعادة التصدير في الإمارات، و انخفضت الصادرات الزراعية في كل من السودان و ليبيا بنسبة حوالي 5.8% على التوالي، بسبب تدني الإنتاج[1]، وبلغت قيمة الصادرات الزراعية عام 2012 حوالي 19.2 مليار دولار، بارتفاع ضئيل قدره 0.6% عن عام 2011، وقد سجلت عائد الصادرات الزراعية لكل من المغرب والإمارات ومصر والسعودية، التي تمثل صادراتها الزراعية حوالي 60.2% من عوائد الصادرات الزراعية العربية، زيادة بنسبة 15.2% و 12.5% و 3.7% على التوالي، وسجلت الصادرات الزراعية لكل من السودان وتونس تراجعا بلغ 17%، و 2.9% على التوالي خلال عام 2012 بالمقارنة مع عام 2011 [2]، نظرا للأحداث الداخلية في تلك الدول.

2– صادرات السلع الغذائية: بلغت قيمة الصادرات من السلع الغذائية الرئيسية عام 2009 حوالي 12.8 مليار دولار، بعد أن كانت حوالي 12.4 مليار دولار عام 2008، وبزيادة بنسبة 3.4% بينما سجلت زيادة بنسبة 14.8% كمتوسط للفترة 2000 – 2009، أم من حيث الكمية قد ازدادت من

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 67–68 بتصرف.

[2] التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014، **مرجع سبق ذكره**، ص ص : 65 – 66 بتصرف.

حوالي 16.5 مليون طن عام 2008 إل حوالي 17.9 مليون طن عام 2009، وبنسبة مقدارها 8.4% [1]، إلى أنه تراجعت هاته الصادرات من السلع الغذائية الرئيسية عام 2012 بنسبة تقدر بحوالي 2.4% من حيث الكمية و زادت قيمتها بنسبة 1.6% وذلك عن عام 2011، وهو مختلف عن متوسط الفترة (2000 – 2012)، الذي حقق زيادة في نسبة الصادرات تقدر بحوالي 09% من حيث الكمية، و 13.5% من حيث القيمة، ويعود سبب ذلك إلى تراجع كمية الصادرات من السلع الغذائية كالبطاطس والسكر الخام والفاكهة، والتي تراوحت بين 2.1% و 18.8% وذلك نظار لزيادة الطلب على السلع الغذائية بسبب الزيادة السكانية وتحسن المستوى المعيشي كما مثلت قيمة الصادرات العربية من الخضار والفواكه والأسماك حوالي 50% من إجمالي قيمة الصادرات الغذائية الرئيسية لعام 2012[2].

ثانيا: الواردات الزراعية والغذائية:

1- الواردات الزراعية: بلغت قيمة الواردات الزراعية لعام 2009 حوالي 64.8 مليار دولار، بعد أن كانت حوالي 60.2 مليار دولار عام 2008، وبنسبة زيادة قدرت حوالي 7.7% وذلك يعود إلى ارتفاع أسعار السلع الغذائية في الأسواق العالمية لعام 2009 [3]، وفي عام 2012 بلغت هاته الواردات ما قيمته 89.6 مليار دولار، أي بزيادة 3.6% بالمقارنة مع عام 2011، إذ ارتفعت الواردات الزراعية في الجزائر بنسبة 10.6% والمغرب 8.3%، والإمارات بنسبة 5.5% والعراق بنسبة 4.3%، ومصر بنسبة 3.5% والسعودية بنسبة 8.2%، وتمثل الواردات الزراعية لهذه الدول حوالي 71% من قيمة الواردات الزراعية العربية لعام 2012، وبالمقابل سجلت الواردات الزراعية في الكويت والسودان وليبيا تراجعا تراوح بين 2.1%و 22.5% [4].

2- الواردات الغذائية: تراجعت قيمة الواردات العربية من السلع الغذائية الرئيسية و انخفضت من حوالي 53.5 مليار دولار عام 2008 إلى حوالي 48.5 مليار دولار عام 2009، وبنسبة 9.2%، ويرجع ذلك إلى تراجع أسعار السلع الغذائية في الأسواق العالمية وترشيد الطلب، مما أدى إلى انخفاض كميتها من حوالي 98.4 مليون طن عام 2008 إلى حوالي 97.4 مليون طن عام 2009 وبنسبة 01%، وقد شكلت الواردات من هذه السلع حوالي 74.9% من إجمالي قيمة الواردات

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2011، **مرجع سبق ذكره**، ص: 60.

[2] التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012، **مرجع سبق ذكره**، ص: 67.

[3] التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011، **مرجع سبق ذكره**، ص: 59.

[4] التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014، **مرجع سبق ذكره**، ص : 66.

الزراعية لعام 2009 [1]، وفي عام 2011 بلغت حوالي 54.7 مليار دولار وبزيادة قدرها 1.7% من حيث الكمية، وتراجع بنسبة 0.9% من حيث القيمة، نظرا لانخفاض أسعار بعض السلع الغذائية في الأسواق العالمية بالمقارنة مع عام 2010 [2]، أما عام 2012 فقد ارتفعت قيمة الواردات من السلع الغذائية الرئيسية لعام 2012 بنسبة 5.2% بالمقارنة مع عام 2011 (من حوالي 60 مليار دولار إلى حوالي 63 مليار دولار)، كما ارتفعت كمياتها بنسبة 2.8% أيضا، ويعود الارتفاع في قيمة الواردات من السلع الغذائية الرئيسية في الدول العربية بشكل رئيسي إلى استمرار بقاء الأسعار العالمية لهذه السلع عند مستويات مرتفعة خلال عام 2012، إضافتا إلى انخفاض مستويات إنتاج الدول العربية من هذه السلع مقارنة بمستويات الطلب عليها، وتمثل قيمة السلع الغذائية الرئيسية حوالي 71.4% من إجمالي قيمة الواردات الزراعية عام 2012 وشكلت قيمة واردات الحبوب والزيوت النباتية والسكر واللحوم والألبان والبيض حوالي 78.6% من قيمة واردات السلع الرئيسية[3]، ولكن يمكننا أن نلاحظ أن أغلب السلع الغذائية المستوردة قد ارتفعت في كميتها و قيمتها، أو في أحدهما، وذلك خاصة بسبب الأوضاع السياسية التي تمر بها حاليا الكثير من الدول العربية، الأمر الذي أدى إلى حدوث اختلال بين الواردات والصادرات من السلع الغذائية والزراعية بشكل عام، وبالتالي حدوث عجز في الميزان التجاري، وهو ما يمكن إظهاره في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-16): الصادرات والواردات الزراعية العربية

	الصادرات والواردات الزراعية (السنوات مليار دولار)						معدل النمو السنوي (%)	
	2000	2005	2009	2010	2011	2012	2012-2000	2012-2011
الصادرات الزراعية	5243	10493	18314	18320	19050	19155	11.4	0.6
الواردات الزراعية	27911	39807	70250	83687	86470	89592	10.2	3.6
عجز الميزان التجاري الزراعي	22668	29141	51936	65367	67420	70437	9.9	4.5
نسبة الصادرات الى الواردات الزراعية	%18.8	%26.4	%26.1	%21.9	%22	%21.4		

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014، **مرجع سبق ذكره**، ص: 65.

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011، **مرجع سبق ذكره**، ص: 60.

[2] التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2013، **مرجع سبق ذكره**، ص: 67.

[3] التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014، **مرجع سبق ذكره**، ص: 67.

ثالثا: معدلات الاكتفاء الذاتي من الغذاء.

تدل الإحصائيات المتوفرة والموثقة، على أنه لا توجد دولة عربية واحدة حققت إكتفاءًا ذاتيا في كل السلع الغذائية الرئيسية المجتمعة، ولكن هناك من حقق إكتفاءًا ذاتيا في سلعة أو سلعتين ومنهم من لا تزال تستورد معظم أو جزء كبير من طعامه من الخارج كما أدى التفاوت بين الطلب على السلع الزراعية والإنتاج الزراعي منها إلى انخفاض مستويات الاكتفاء الذاتي لعدد من السلع الغذائية في مقدمتها الحبوب والدقيق، إذ انخفضت نسبة الاكتفاء الذاتي منها في عام 2003 بالمقارنة مع عام 2002 من حوالي 49.7% إلى حوالي 48.2% والقمح من حوالي 48.2% إلى حوالي 46.4% والشعير من حوالي 44.9% إلى حوالي 39%، والسكر من حوالي 33.9% إلى حوالي 32.6% والألبان من حوالي 68.9% إلى 68.4%، وبالمقابل حافظت بعض السلع على مستويات مرتفعة من نسب الاكتفاء مثل الفواكه والخضروات والبيض، إذ تراوحت بين 96.2% و 99.7%، أما الأسماك فقد حققت فائضا بنسبة 7.4% [1] .

إلا أنه خلال الفترة (2011 – 2013)، شهدت معدلات الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية تطورات متباينة، فقد ازدادت في الخضر والفاكهة والأسماك والسكر والحبوب واللحوم الحمراء، واستقرت بالنسبة للزيت النباتية وبيض المائدة، فيما تراجعت قليلا لباقي السلع الغذائية، وبهذا يمكن تصنيف السلع الغذائية إلى ثلاث مجموعات وفقا لمعدلات الاكتفاء الذاتي لكل منها خلال الفترة 2011 – 2013 إلى[2]:

أ- مجموعات ذات معدلات اكتفاء ذاتي مرتفعة: وتتمثل في البطاطس والخضر والأسماك والفاكهة والبيض حيث تزيد معدلات الاكتفاء الذاتي عن 96.24% .

ب- مجموعات ذات معدلات اكتفاء ذاتي متوسط: وتشمل اللحوم الحمراء والألبان ومنتجاتها ولحوم الدواجن والبقوليات، حيث تتراوح معدلات الاكتفاء الذاتي بين 54.26% و 81.09%.

ج – مجموعات ذات معدلات اكتفاء ذاتي منخفض: و تشمل الحبوب و الزيوت النباتية والسكر، حيث تراوحت معدلات الاكتفاء الذاتي منها من بين 30.82% و 43.76% وعلى الرغم من التحديات التي تواجه الدول العربية، فيما يخص زيادة إنتاج سلع الغذاء ومع زيادة النمو السكاني، لم تشهد معدلات

[1] مبروكي الطاهر، **دور القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 05، (2007)، ص: 23.

[2] تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2013، **مرجع سبق ذكره**، ص: 31.

الاكتفاء الذاتي لعام 2014 تراجعا في معظم السلع الغذائية، باستثناء الذرة الشامية والأرز والبقوليات والألبان ومنتجاتها، وقد ارتفع معدل الاكتفاء الذاتي من السكر المكرر بنحو 9.2% [1].

رابعا: التوزيع النسبي للفجوة الغذائية العربية:

تساهم مجموعة الحبوب بنحو (65.7%) من قيمة الفجوة الغذائية العربية، ويشكل القمح والدقيق نحو 42% من إجمالي قيمة فجوة الحبوب، وتساهم مجموعة اللحوم بنحو 21.7%، والزيوت النباتية بنسبة 13.1%، والسكر المكرر بنحو 7.1%، والألبان ومنتجاتها بنحو 4.3%، أي أن تلك السلع تساهم مجتمعة بنحو 73.8% من قيمة الفجوة الغذائية[2].

ويمكن إظهار قيمة العجز في مجموعات السلع الغذائية في الوطن العربي، بالجدول التالي:

جدول رقم (4-17): قيمة العجز في مجموعات السلع في الوطن العربي (مليار دولار)

المجموعات السلعية	2012		2013		2014	
	القيمة	المساهمة في قيمة الفجوة (%)	القيمة	المساهمة في قيمة الفجوة (%)	القيمة	المساهمة في قيمة الفجوة (%)
مجموعة الحبوب	21.26	57.9	22.30	64.9	22.44	65.7
القمح و الدقيق	10.51	28.6	9.91	28.8	9.43	27.6
الذرة الشامية	4.72	12.9	5.01	14.6	4.84	14.2
الأرز	2.70	7.4	3.12	9.1	4.00	11.7
الشعير	3.09	8.4	4.09	11.9	4.04	11.8
الذرة الرفيعة	0.24	0.7	0.16	0.5	0.13	0.4
البطاطس	0.01	0.03	0.13	0.4	0.17	0.5
مجموعة البقوليات	0.81	2.2	0.73	2.1	0.73	2.1
مجموعة الخضر	2.25	6.1	2.64	7.7	2.89	8.5
مجموعة الفاكهة	0.39	1.1	0.95	2.8	1.16	3.4
السكرر المكرر	3.33	9.1	2.43	7.1	2.43	7.1
مجموعة الزيوت النباتية	4.93	13.4	4.59	13.4	4.47	13.1

[1] **تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2014**، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، (2014)، ص: 29.

[2] تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2014، **مرجع سبق ذكره**، ص: 27.

مجموعة اللحوم	7.75	21.1	7.37	21.4	7.43	21.7
لحوم حمراء	4.72	12.9	4.29	12.5	4.33	12.7
لحوم الدواجن	3.56	9.7	3.08	9	3.1	9.1
الأسماك	0.08	0.2	0.56	1.6	0.66	1.9
البيض	0.08	0.2	0.1	0.3	0.09	0.3
الالبان و منتجاتها	1.29	3.5	1.13	3.3	1.47	4.3
قيمة الفجوة	36.71	-	34.36	-	34.18	-

المصدر: تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2014، **مرجع سبق ذكره**، ص: 28.

هذا وقد تصدرت مجموعة الخضر في عام 2014، ترتيب سلع الفائض بنسبة 59.3% من قيمة الفائض، تليها الفاكهة بنحو 23.8% والأسماك بنحو 13.4% وعلى الرغم ن أن قيمة الفجوة تدعو إلى الاستمرار الدول العربية في بذل الجهود لتقليصها، إلا أنها تعتبر مقبولة للأسباب الآتية:[1]

- تتركز قيمة الفجوة في سلع غذائية محدودة لا تتمتع الدول العربية بمزايا نسبية في إنتاجها مثل القمح، الذي تقع معظم المنطقة العربية خارج النطاق الجغرافي لزراعته، وكذلك السكر والبذور الزيتية.
- هناك تراجع مستمر في متوسط نصيب الفرد من قيمة الفجوة الغذائية، رغم ارتفاع معدل نمو سكان الوطن العربي، حيث بلغ المتوسط نحو 98.9 دولار في عام 2012 ونحو 90.3 دولار في عام 2013 ونحو 88 دولار في عام 2014، كما تختلف مساهمة الدول العربية في قيمة الفجوة الغذائية العربية، وفقا لأعداد سكانها ومستويات دخولها، والأنماط والعادات الاستهلاكية السائدة فيها، هذا إلى جانب حجم الموارد الزراعية الطبيعية المتاحة و كفاءة استخدامها، ويتضح من كل ذلك أن هناك خمس دول عربية (السعودية، مصر، الإمارات، الجزائر، الكويت) تساهم بنحو 67.9% من إجمالي قيمة الفجوة الغذائية العربية الكلية.

خامسا: نصيب الفرد من القيمة الإجمالية للفجوة:

يقدر نصيب الفرد من القيمة الإجمالية لفجوة السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي بنحو 104 دولار، وبنحو 280 دولار في ليبيان و266 دولار في البحرين، و 312 في السعودية و 414 دولار في الكويت، ويبلغ في الإمارات بنحو 849 دولار، ويتراوح بين 216 دولار ونحو 62 دولار في

[1] تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2014، **مرجع سبق ذكره**، ص: 28.

لبنان والأردن والجزائر والعراق واليمن وموريتانيا وتونس وفلسطين وسلطنة عمان، في حين يقل عن 62 دولار في باقي الدول العربية، وذلك لعام2010 [1].

سادسا: مسار الفجوة الغذائية العربية:

من المعروف أن الفجوة الغذائية وقيمتها في أي بلد، لها معيار تقاس به يتمثل في الفرق بين كمية ونوعية السلع الغذائية المنتجة والمستوردة، وما أنفق في استيرادها وعلى ضوء هذا المعيار، يتضح أن الوطن العربي يمتلك الكثير من الموارد الطبيعية ومقومات إنتاج الغذاء بشقيه النباتي والحيواني ولكن هذا الغذاء أقل بكثير من احتياجاته الفعلية، بل هو أقل بكثير من إمكانياته المتاحة، بالرغم من قلة سكانه بالمقارنة مع دول أخرى تسويه أو تقل عنه في المساحة، أو تتفوق عليه في عدد السكان.

هذا وقد بلغت قيمة الفجوة الغذائية العربية ما قيمته حوالي 14.6 مليار دولار عام 2003 وبانخفاض طفيف بلغ 0.9% بالمقارنة مع عام 2002، وعاد ذلك إلى انخفاض أسعار بعض السلع الغذائية في الأسواق العالمية[2]، وفي سنة 2005 تراجعت الفجوة الغذائية إلى نحو 15.5 مليار دولار، و ذلك بعد أن كانت 16 مليار دولار في عام 2004، و ذلك نتيجة للزيادة المحققة في الإنتاج الغذائي لتلك السنة (2005)[3]، واستمرت الفجوة الغذائية العربية في التذبذب إلى أن اتجهت نحو الاستقرار بين عامي 2012 و 2013، فقد كانت قيمتها نحو 35.25 مليار دولار في عام 2011، ولم تزد على 35.62 مليار دولار في عام 2012 وبلغت نحو 35.63 مليار دولار في عام 2013 [4]، وفي عام 2014 بلغت هاته الفجوة 34.18 مليار دولار، ويعزي هذا التراجع في قيمة الفجوة إلى عدة عوامل أهمها [5]:

- انخفاض الأسعار العالمية للسلع الغذائية الرئيسية؛
- تطور إنتاج السلع الغذائية الرئيسية، بفضل الجهود المبذولة من الدول العربية في إطار البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي؛

---

[1] مطاي عبد القادر، **الأمن الغذائي العربي رؤية استشرافية لتهيئة التنمية الزراعية المستديمة**، الملتقى الدولي التاسع حول: استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات و التحديات الاقتصادية الدولية، جامعة شلف، (نوفمبر 2014)، ص: 05.

[2] مبروكي الطاهر، **مرجع سبق ذكره**، ص: 21.

[3] صادق عوض بشير، **تحديات الأمن الغذائي العربي**، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم، بيروت،(2009)، ص: 78.

[4] تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2013، **مرجع سبق ذكره**، ص: 29.

[5] تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2014، **مرجع سبق ذكره**، ص: 27.

- تراجع حجم الواردات للعديد من السلع الغذائية في الدول العربية؛

سابعا: استشراف الفجوة الغذائية لعام 2030

أوضحت نتائج دراسة استشراف الفجوة الغذائية لعام 2030، ما يلي[1]:

- ارتفاع حجم المعروض من مختلف المجموعات الغذائية في الدول العربية، وكذلك حجم الطلب على هذه المنتجات، ولكن يلاحظ نمو الطلب بدرجة أكبر منه في حالة العرض بالنسبة لإجمالي الحبوب والبقوليات والسكر والزيوت النباتية واللحوم والألبان ومنتجاتها، مما يؤدي إلى اتساع الفجوة الغذائية في هذه المجموعات، وفي المقابل تحقيق فائض غذائي في البطاطس والخضر والأسماك والبيض، في حين تحقيق معدل يقترب من الاكتفاء الذاتي بالنسبة لجملة الفواكه.
- تقدر قيمة الفجوة من المجموعات الغذائية الرئيسية سالفة الذكر بحوالي 63.5 مليار دولار عام 2030.
- تمثل الحبوب النصيب الأكبر في قيمة الفجوة الغذائية العربية المتوقعة في عام 2030، حيث تساهم بنحو 47.6%، ويأتي المراتب التالية كل من الألبان ومنتجاتها بنحو 27.9% و مجموعة الزيوت النباتية بنحو 9.9% واللحوم بنحو 8.3% وجملة السكر بنحو 4.3%.
- تحقيق فائض في مجموعة الخضر والأسماك والبيض والبطاطس يبلغ 1.98 مليار دولار عام 2030.

وفي ضوء التقديرات السابقة، فإنه من المتوقع الآتي[2]:

- تراجع نسبة الاكتفاء الذاتي في عام 2030، عن متوسط الفترة 2008 – 2010 من البقوليات إلى 45%، ومن مجموعة السكر إلى 24%، ومن مجموعة الزيوت النباتية إلى 26%، ومن اللحوم الحمراء إلى 86%، ومن اللحوم البيضاء إلى 61% .
- ارتفاع نسبة الاكتفاء الذاتي في عام 2030، عن متوسط الفترة 2008 – 2010 من القمح والدقيق إلى 48%، ومن الخضر إلى 104%، ومن البيض إلى 108%.
- ثبات نسبي في نسبة الاكتفاء الذاتي في جملة الحبوب والبطاطس والفاكهة والأسماك والألبان ومنتجاتها.

[1] **آلية عربية لتمويل التنمية الزراعية و الأمن الغذائي العربي**، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، (2012)، ص: 16.

[2] **نفس المرجع السابق**، ص: 17.

المبحث الرابع: سياسات تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي

إن الأمن الغذائي من أبرز التحديات التي يسعى الوطن العربي تحقيقها، وعلى الرغم من الجهود العربية المبذولة والتي حققت بعض النتائج الايجابية، إلى أن الزراعة العربية لم تلعب دورا فعالا في تضييق الفجوة الغذائية العربية، ويبقى الوطن العربي من أكبر المناطق المستوردة للغذاء، وهذا ممكن أن يكون راجع إلى السياسات الزراعية بصفة عامة وإلى سياسات الأمن الغذائي بصفة خاصة.

المطلب الأول: سياسات الأمن الغذائي و مساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي

يعد الأمن الغذائي العربي أحد أهم المكونات الرئيسية للأمن الاستراتيجي العربي، إذ تتلخص مشكلة الأمن الغذائي العربي في عدم الاطمئنان إلى استمرار توافر موارد وعناصر الاستهلاك الغذائي العربي، أو زيادتها بالكميات والمعدلات المطلوبة، وذلك بصرف النظر عن افتقار مستوى التغذية الحالي إلى بعض أنواع و كميات الغذاء الضرورية كالبروتينات الحيوانية وغيرها من الأغذية الوافية، وتكمن خطورة الوضع الغذائي العربي في أن الدول العربية لا تستورد مواد غذائية يمكن الاستغناء عنها بسهولة مثل الفواكه والخضروات، وإنما تستورد مواد غذائية أساسية تدخل في صلب الأمن الغذائي لسكانها، وتشمل المواد التي تستوردها: القمح والحليب ومشتقاتها، وهي تشكل المواد الأساسية في نمو الإنسان[1]، وفي هذا الصدد ولتوفير الغذاء لكافة المواطنين تتبع الدول العربية الكثير من السياسات التي تسعى إلى تحقيق الأمن الغذائي ومن أهم هذه السياسات ما يلي:

1- المخزون الإستراتيجي من الغذاء: تعمل الدول العربية على بناء مخزون من السلع الغذائية الرئيسية لضمان سهولة انسياب المعروض من تلك السلع للمستهلكين طوال العام تحسبا لأية أزمات تحدث في السوق العالمية أو المحلية، كما يعمل المخزون على استقرار الأسعار للسلع الزراعية من خلال ديناميكية التوازن بين العرض والطلب التي يؤمنها المخزون الإستراتيجي ولمواجهة أزمة الغذاء، خاصة بعد الأزمة التي واجهت العالم عام 2008، أولت الدول العربية اهتماما خاصا بتطوير بناء المخزون الإستراتيجي ومخزون الطوارئ من السلع الغذائية وخاصة بالنسبة لمحاصيل الحبوب[2]، إذ تشير إحصاءات المنظمة العربية للتنمية الزراعية أن القمح يأتي في قائمة محاصيل الغلال، التي

---

[1] بلقلة إبراهيم، **الفجوة الغذائية وأبعاد مشكلة الأمن الغذائي للدول العربية في ظل المستجدات الاقتصادية الدولية**، الملتقى الدولي التاسع حول القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية،، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، (2014)، ص: 16.

[2] دراسة شاملة توثيق السياسات الزراعية في الدول العربية، **مرجع سبق ذكره**، ص: 82.

وجب تكوين المخون الإستراتيجي منها، إذ يغطي نحو 48% من الاحتياجات الاستهلاكية للغلال في الوطن العربي، حيث أن معظمها للاستخدام الآدمي، وتأتي الذرة الشامية في المرتبة الثانية من حيث كثافة الاستخدام للاستهلاك الآدمي وكذلك الأعلاف، بينما يمثل الأرز في المرتبة الثالثة، أما بالنسبة للأغلال الأخرى كالشعير والذرة الرفيعة والدخن، فتأتي في المرحلة الأخيرة من حيث الإستهلاك والاستعمال، وبالتالي التخزين[1] ويتألف الإطار المؤسسي القطري للمخزونات الإستراتيجية أو مخزونات الطوارئ من مهام المؤسسات الحكومية، التي تتحمل المسؤولية القطرية من خلال توفير وإدارة المخزون الإستراتيجي القطري أو إشراك القطاع الخاص في هذا الصدد، وقد أوضحت الدراسات القطرية أن في اليمن والأردن والمملكة العربية السعودية ومصر وسلطنة عمان تعتبر وزارة الصناعة والتجارة، وما يتبعها من هيئات وأجهزة مختصة ومكاتب وزارية في مختلف الأماكن هي الإطار المؤسسي الأكثر صلة بموضوع المخزون الإستراتيجي للغذاء، باعتبارها الجهة التي تتحمل المسؤولية المباشرة في ترجمة ومتابعة تنفيذ القوانين والأنظمة المتعلقة بتجارة الأغذية ومختلف السلع الأخرى، أما في العراق فتتوزع المسؤوليات بين وزارة الزراعة ووزارة التجارة، حيث تتولى المؤسسة العامة للحبوب الإشراف على المخزون السنوي، وفي لبنان تتولى المديرية العامة للحبوب والشمندر السكري في وزارة الاقتصاد والتجارة ذلك، كما هو الحال في سوريا، فإن المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب هي التي تتولى ذلك، والتي يناط بها تجديده والحفاظ عليه[2].

2 – تبنى الدول العربية سياسات توزيع الغذاء وسياسات تجارة السلع الغذائية للمساعدة في توفير الغذاء، وضمان إنسيابها إلى جميع المناطق الجغرافية وضمان استقرار أسعار السلع الغذائية، وفي هذا الإطار تعمل الدول العربية على إنشاء الأسواق المركزية لبيع المنتجات الزراعية في المدن الرئيسية، وإنشاء الطرق الحديثة لتسهيل نقل السلع الغذائية بين جميع المناطق، وتقديم قروض لشراء سيارات النقل المبردة، وتشجيع القطاع الخاص للمشاركة في توزيع المنتجات الغذائية وتطوير نظمها التسويقية، كما يتم توزيع الغذاء في بعض الدول العربية من خلال مؤسسات عامة[3] .

3 – سياسة التصنيع الغذائي والتي تهدف في معظم الدول العربية إلى امتصاص الفوائض من المنتجات الزراعية، في حين أن الصناعات الغذائية، كذلك يمكنها القيام بدور مهم في المحافظة على

[1] دراسة تطوير سياسات ونظم المخزون الإستراتيجي من الحبوب والبذور الزيتية والزيوت النباتية، **مرجع سبق ذكره**، ص: 14.

[2] دراسة تطوير سياسات ونظم المخزون الإستراتيجي من الحبوب والبذور الزيتية والزيوت النباتية، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 43 – 44.

[3] دراسة شاملة لتوثيق السياسات الزراعية في الدول العربية، **مرجع سبق ذكره**، ص: 82.

استقرار الأسعار للمنتجات الغذائية وضمان أسواق دائمة لها، واتساع السوق الداخلية بالمنتجات الغذائية المصنعة، والمساعدة في تحقق أمن غذائي وتطوير الزراعة[1].

4 – تطبيق السياسات الحمائية للسلع الغذائية، والتي تختلف وفقا للمستويات الدخلية لهاته الدول ومعدلات الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية، فالبلدان العربية المرتفعة الدخل (مجموعة البلدان النفطية الخليجية)، تستفيد من سياسات الدعم والحماية النافذة من البلدان التي تستورد منها السلع الغذائية، وذلك من حيث انخفاض مستوياتها السعرية وتحقق بذلك مكاسب من خلال وارداتها الغذائية من حيث المناشئ المذكورة، بينما تتمتع البلدان العربية ذات الدخل المتوسط بقدر من الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية، فضلا عن وارداتها من الغذاء للوفاء بالطلب عليه، ويختلف تأثرها بالسياسات الحمائية للسلع المذكورة على الصعيد العالمي، بإختلاف أوضاعها الاقتصادية، في حين تتواضع استفادة البلدان العربية المنخفضة الدخل كثيرا من أوضاع الدعم على الصعيد الدولي بسبب انخفاض مقدرتها الاستيرادية، وضعف مرونة استجابة قطاعاتها الزراعية للتغيرات الاقتصادية[2] .

5– قامت بعض الحكومات العربية بإعفاء عدد من المواد الغذائية الأساسية من الرسوم الجمركية والضرائب، وإجراء إعفاء أو تخفيض جمركي على مدخلات ومستلزمات الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني، بهدف دعم الإنتاج والصناعات الزراعية وتمكينها من المنافسة وإنتاج سلع ذات جودة عالية، كما قامت بعض الدول العربية على تشجيع قيام الجمعيات التعاونية الاستهلاكية، وقام البعض الأخر باتخاذ إجراءات قيام شركات مهمتها شراء المواد الغذائية الأساسية من مصادرها وتخزينها وبيعها للمواطنين مباشرة بأسعار منخفضة وبهامش ربح قليل[3].

وفيما يلي استعراض للجهود المبذولة من قبل بعض الأقطار العربية في إطار سياسات الأمن الغذائي وخلال الفترة (2000–2002) :

- قامت الأردن بإعداد و تنفيذ البرنامج الخاص بالأمن الغذائي الذي يهدف إلى تحسين مستوى الأمن الغذائي للأسر الريفية الزراعية من خلال تحقيق زيادة مستدامة في إنتاج السلع الغذائية، وتنظيم واستقرار دخول المزارعين، وخلق بيئة اقتصادية واجتماعية وبنية تحتية تساعد على تبني التقنيات

[1] بلقلة إبراهيم، **مرجع سبق ذكره**، ص ص:16–17.

[2] سالم توفيق النجفي، **سياسات الأمن الغذائي العربي (حالة الركود في اقتصاد عالمي متغير)**، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، (2013)، ص :111.

[3] دراسة شاملة لتوثيق السياسات الزراعية في الدول العربية، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 83–84 .

الحديثة، ويتكون البرنامج من 18 مشروعا في مجالات المحاصيل الحقلية والبستانية وإدارة الموارد المائية وفي الإنتاج الحيواني[1] .

- وفي ذات الصعيد سعت مصر باعتبارها الدولة الأكثر كثافة سكانية في الوطن العربي، وعلى مدى العقود الماضية إلى استحداث خطط طويلة المدى للتخلص من الاعتماد على الخارج، حيث تركزت توجهات السياسة العامة للأمن الغذائي في مصر على تحقيق معدلات أعلى للأمن الغذائي من السلع الإستراتيجية في مدى ربع قرن عبر سياسات تعزيز قاعدة إنتاج المواد الغذائية بالاستخدام الأمثل والمستدام للموارد الزراعية وبالتركيز على تطوير الإنتاجية النباتية للحاصلات الحقلية والبستانية لزيادة الإنتاج المحلي من سلع الغذاء عالية القيمة (اللحوم، الألبان، البيض، الأسماك، الخضروات...).
- تعمل بعض الدول العربية الأخرى مثل سوريا والسودان والجزائر وتونس على تحسين الإنتاج رأسيا وأفقيا في المشروعات الزراعية القائمة، وتعمل على ذلك الكثير من دول الخليج بجانب قيامها بتطوير نظم المخزون الإستراتيجي ونظم تسويق المنتجات الغذائية وضمان جودتها وسلامتها.
- و في المملكة العربية السعودية يتم التعامل مع موضوع الغذاء، كجزء من منظومة الأمن الغذائي المرتبط بالأمن الوطني للمملكة، والذي يوفر فيه الغذاء للجميع من مواطنين ومقيمين وزوار للحرمين الشريفين، ولذا فقد عملت حكومة المملكة على توفير الغذاء من خلال سياسات إنتاجية محلية وسياسات تجارية من شأنها تسهيل استيراد السلع الغذائية بكل سهولة ويسر، هذا ويقوم نظام المخزون الاستراتيجي في المملكة على توفير السلع الغذائية الضرورية إلى جميع المناطق الرئيسية والمحافظات التابعة لها[2].
- وتقوم السياسة الزراعية التغذوية في العراق على تحقيق الاكتفاء الذاتي والتركيز أولا على المحاصيل الغذائية الإستراتيجية، وفي مقدمتها القمح والبطاطا والتمور ثم بقية المحاصيل الغذائية، وتحقيق فائض في إنتاج سلع زراعية ذات الميزة النسبية في السوق العالمية للتصدير، ولتحقيق هذا التوجه يتبنى العراق سياسات وأساليب علمية متعددة لتطوير الإنتاج الزراعي منها : البحث العلمي

[1] دراسة شاملة لتوثيق السياسات الزراعية في الدول العربية، **مرجع سبق ذكره**، ص: 84.

[2] دراسة تطوير سياسات و نظم المخزون الإستراتيجي من الحبوب و البذور الزيتية و الزيوت النباتية، **مرجع سبق ذكره**، ص: 12.

الزراعي لتطوير زراعة وإنتاجية المحاصيل الزراعية وتطوير النخيل عددا وإنتاجية، وإتباع الأساليب الفعالة في توجيه المنتجين الزراعيين(الإرشاد الزراعي، التعليم و التدريب ....)[1].

المطلب الثاني: السياسات الزراعية في الوطن العربي

تتجسد السياسات الزراعية في منظومة متكاملة من الإجراءات والتشريعات التي تسنها الدولة بغية تحقيق أهداف محددة تتضمنها الخطوط التنموية الزراعية، هذه الأهداف غالبا ما ترمي إلى تشجيع زيادة الإنتاج لتحقيق الأمن الغذائي، وبذلك تحقيق أقصى درجة من الاكتفاء الذاتي وزيادة العائد من الصادرات وتكثيف الجهود لتضييق الهوة بين الطلب على الغذاء وإنتاجه.

أولا: السياسات الزراعية الكلية للوطن العربي:

إن التدخل لرسم السياسات الزراعية في البلدان العربية، يتطلب أن تكون أنماطه تحقق التوازن في اتجاهين[2]:

- **الاتجاه الأول:** عدم إعطاء قوى السوق وآلياته الحرية الكاملة في توجيه الموارد، بل استخدام الموارد بالقدر الذي يخدم السياسات الزراعية، مع مراعاة خصوصية كل بلد من البلدان، إذ أن التحكم في توجيه الموارد يعتبر مسألة ضرورية في الأسواق كافة، حتى تلك التي تسمى بالتنافسية.
- **أما الاتجاه الثاني:** فهو مراعاة الآثار المترتبة على إعادة تخصيص الموارد الزراعية في المدين المتوسط والطويل، والتباين النسبي في استخدامها، نتيجة تباين السياسات الزراعية، التي يترتب عليها تباين في أنماط التدخل وتوجيه الموارد الزراعية، بحيث يبقى قدرا من الحوافز الكافية لتعظيم الناتج الزراعي في المدى القصير.

وبهذا يمكن إجمال السياسات الزراعية العربية فيما يلي:

ثانيا :أنماط السياسات الزراعية في البلدان العربية: يمكن تصنيفها إلى ما يلي:

1- سياسة تطوير الموارد الأرضية: واجه الوطن العربي خلال النصف الأول من القرن العشرين نظما زراعية و أنماطا للملكية التقليدية رافقتها علاقات إنتاج مضمونها من الأعراف القبلية والتنظيمات الرسمية وتشكيل هذه العلاقات في القطاع الزراعي وقد جاء تكوينها البنيوي من إشكالية العلاقات

[1] دراسة شاملة لتوثيق السياسات الزراعية في الدول العربية، **مرجع سبق ذكره**، ص :84 .

[2] رقية خلف حمد الجبوري، **السياسات الزراعية و أثرها في الأمن الغذائي في بعض البلدان العربية**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 57 - 58، (2012)، ص: 128.

الإنتاجية الزراعية عبر مرحلة تاريخية تزيد عن الألف عام أفرزت خلالها أنماطا من الملكية اتسمت في اتجاهها العام بالتركيز الحيازي، ولذا فقد شهد مطلع النصف الثاني من هذا القرن خلال حقبة التحرر الوطني مأزق تناقضات التوزيع الحيازي في العديد من البلدان العربية، مما اضطرت معه السياسات الزراعية إلى اعتماد الاتجاهين الرئيسيين في مجال سياسات تطوير الموارد الأرضية وإصلاح بنيان القطاع الزراعي، وقد تبنى الأول برنامج الإصلاح الزراعي ذات الطابع الراديكالي، في حين تبنى الثاني برنامج ذات نهج توجيهي في إطار الأفكار الليبرالية [1].

2-السياسات السعرية الزراعية: يمكن تصنيف السياسات الزراعية التي اعتمدت في البلدان العربية في الربع الثالث من القرن العشرين إلى مجموعتين من السياسات[2]:

- اعتمدت الأولى منها قدرا أكبر من التحكم في الأسعار الزراعية، وبذلك أسهمت في الحد من نمو الناتج الزراعي بسبب التشوهات في سوق السلع و الموارد، وما نجم عن ذلك من تأثيرات سلبية في كفاءة توزيع هذه الموارد، فقد حددت كل من مصر والجزائر والعراق واليمن الجنوبية أسعار السلع الزراعية عند مستويات أدنى من أوضاعها التوازنية.
- في حين اقتربت المجموعة الثانية من سياسات آليات السوق مع بعض التعديلات في أسعار المستهلك مثل المغرب وتونس، أما المملكة العربية السعودية فقد تطرقت آنذاك إلى حماية المنتجين، مما أدى إلى ارتفاع أسعار الجملة للحبوب إلى مستويات أعلى من نظيراتها العالمية، ويمكن القول أن العديد من السياسات الزراعية السعرية قد اشتركت في سمات متجانسة في الفترة المذكورة وتتسم بأنها استهدفت حل مشكلة البدائل المحصولية المنافسة على محدودية الموارد الأرضية وتحقيق قدر من الاكتفاء الذاتي مقرونا باستقرار الأسعار والدخول المزرعية.

3- السياسة التسويقية الزراعية: يشكل التسويق الحلقة الرئيسية في النشاط الاقتصادي، خاصة إذا ما دخلت منتجات جديدة إلى السوق، وذلك أن كمية السلع الزراعية المعروضة في الأسواق العربية هي أقل من احتياجات السكان، وإلا لما كنا نعاني من فجوة غذائية، و نبحث في مشكلة الأمن الغذائي العربي، وهو الأمر الذي أدى إلى انفتاح الكثير من الأسواق العربية على الأسواق الزراعية العربية، وأصبحت تدخل إليها المنتجات الزراعية من كل مكان، وهي سلع تمتلك مواصفات تنافسية كبيرة،

[1] فاتح غلاب، **السياسات الاقتصادية الزراعية في الدول العربية**، الملتقى الدولي الثالث حول القطاع الفلاحي و متطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية،، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة المدية، (2014)، ص: 10.

[2] **نفس المرجع السابق**، ص ص: 10 - 11.

سواءًا في مدخلات الإنتاج أو في عمليات التسويق المناسبة ولاسيما إذا كانت تابعة لشركات إنتاج عالمية تمتلك القدرة والمرونة اللازمتين للتسويق الناجح واكتساح الأسواق بالشروط المناسبة، هذا رغم أن التجارة البينية للمنتجات الزراعية العربية في تقدم ملحوظ، حيث كانت عام 1997 تشكل نحو 15.5% من حجم التبادل التجاري العربي، إلى أن وصلت في عام 2013 إلى أكثر من 23% [1]، ومنه يمكن تصنيف البلدان العربية إلى مجموعتين وفقا للأنماط التسويقية الزراعية[2]:

- **المجموعة الأولى:** هي المجموعة من البلدان التي تغلب على فلسفتها الاقتصادية المتضمنات الشمولية، فقد اعتمدت سياستها التسويقية للمحاصيل الزراعية على التنظيمات الرسمية بصورة رئيسية سواء للسلع الزراعية أو مستلزماتها، وتمكنت بعض البلدان العربية إلى حدود إنشاء منافذ توزيعية على صعيد أسواق التجزئة بالنسبة للسلع الغذائية مثل الفواكه والخضر، لكنها واجهت مجموعة من القيود والمعوقات منها تواضع كفاءة الأجهزة التسويقية وتسرب الفساد الإداري للبعض منها، وكذا ترتب أعباء غير مبررة للأجهزة العاملة عليها.
- **المجموعة الثانية:** حيث اعتمدت الدول ذات التوجهات الاقتصادية الليبرالية على سياسات تسويقية أعطت لآليات السوق قدرا أكبر من التصرف، وأسهمت في الأعباء التسويقية للسلع الغذائية الرئيسية مثل القمح سواء من حيث توفير البنى المؤسسية المؤيدة إلى ارتفاع كفاءة الوظائف التسويقية أو المساهمة في شراء هذه المحاصيل وخزنها، ثم إعادة عرضها في السوق وفقا لحالات فائض العرض أو الطلب للسلع المذكورة ساعية بذلك إلى تحقيق قدر من التوازن المرغوب.

4- السياسة الاستثمارية الزراعية: تعد الاستثمارات الزراعية من المتغيرات المدعمة والمؤيدة إلى التوسع في الإنتاج الزراعي، لذا تواجه معظم الاقتصاديات الزراعية العربية مشكلة تواضع الأهمية النسبية لهذا النشاط الاقتصادي، ويعود ذلك لسببين رئيسين هما:

- **السبب الأول:** انخفاض معدل العائد على رأس المال المستثمر في القطاع الزراعي من جراء انخفاض الاستخدامات التقنية، أي أن العائد على رأس المال أقل من فرصته البديلة في القطاعات غير الزراعية.

[1] رتيعة محمد، **مقومات الأمن الغذائي في الوطن العربي**، الملتقى العلمي الدولي الثالث حولك القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة المدية، (2014)، ص: 11.

[2] فاتح غلاب، **مرجع سبق ذكره**، ص: 11.

- **السبب الثاني:** يعود الاختلاف بين الموارد الزراعية في معظم البلدان العربية، فلبعض منها يضم مساحات واسعة من الموارد الأرضية، إلا أن قدراته الرأسمالية تعد متواضعة في حين أن الاقتصاديات ذات الموارد الرأسمالية العالية تعاني من مشكلة الموارد الأرضية والمائية، وهو ما يقيد السياسات الزراعية العربية على تعظيم الناتج الزراعي.

هذا ولم تتجاوز الاستثمارات الزراعية الفعلية 6.7% من إجمالي الاستثمارات الإجمالية وقد انحسر جزء كبير منها في الاقتصاديات العربية ذات الدخل المرتفع، إذ بلغ نصيب الهكتار من الاستثمارات في ليبيا و عمان نحو 1884.1 و 1036.4 دولار على التوالي، 7.65و بلغ في مصر و الأردن 436 و 472.8 دولار على التوالي، في حين لم يتجاوز نصيب الهكتار 7.65 و 72.28 دولار في كل من السودان والمغرب على التوالي، وعلى الرغم من أن الدولتين يغلب على اقتصادهما النشاط الزراعي[1]، هذا وقد قامت مؤخرا الدول العربية بالترحيب بالاستثمار العربي والأجنبي الخاص والعام، إذ قامت الإمارات بتطوير أكثر من 70 ألف هكتار من الأراضي الزراعية في السودان، وشراء 400 ألف هكتار في باكستان، وتفاوضت السعودية مع السودان من أجل تنفيذ مشروعات زراعية، إلى جانب استثمار 1.6 مليون هكتار من الأراضي الزراعية في أندونيسيا، و قامت الكويت بشراء 2.9 مليون هكتار من كمبوديا[2].

ورغم هذه الزيادة المعتبرة في حجم الاستثمارات الزراعية العربية، إلا أنها تبقى محتشمة أمام حجم الفجوة الغذائية العربية.

5 – السياسات التمويلية الزراعية العربية: تأتي أهمية التمويل والإقراض الزراعي من أهمية قطاع الزراعة الغذائية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، إلى جانب ما يتسم به قطاع الزراعة من موسمية الإنتاج و الدخل وطول فترة دوران رأس المال وضعف مدخرات المزارع، واللايقين و غيرها.

وتقسم مصادر الإقراض الزراعي في الأقطار العربية بشكل عام إلى: الإقراض الرسمي ممثلا بمؤسسات وبنوك الإقراض الزراعي، والإقراض الخاص و تمثله البنوك التجارية والوسطاء والأفراد، وتقوم مؤسسات وبنوك الإقراض الزراعي بتقديم قروض ذات فائدة منخفضة مقارنة مع البنوك التجارية، وتلعب المؤسسات الإنمائية الدولية والإقليمية دورا مهما في الاستثمار الزراعي في بعض الأقطار العربية ومن هذه المؤسسات الصندوق العربي، الصندوق الكويتي، البنك الإسلامي، الوكالة

[1] فاتح غلاب، **مرجع سبق ذكره**، ص: 12.

[2] دراسة شاملة لتوثيق السياسات الزراعية في الدول العربية، **مرجع سبق ذكره**، ص: 72.

الفنية الألمانية للإنماء الزراعي (GTZ)، المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة ICARDA، المركز الإقليمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية للشرق الأدنى CARDNI، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية UNDP [1].

ثالثا: تطور السياسات الزراعية العربية: عرفت السياسات الزراعية العربية المرحلة الأولى (1950 – 1970) بثنائية في التوجهات والخيارات الاقتصادية بين السياسات الزراعية ذات توجه اشتراكي وسياسات زراعية ذات توجه ليبرالي، أما المرحلة الثانية فاتسمت بالتوجه نحو اقتصاد السوق و خصوصا بعد الإصلاحات التي تهدف إلى زيادة الإنتاج المحلي، وتقليل الإعانات للأغذية الاستهلاكية.

-المرحلة الأولى: السياسات الزراعية في البلدان العربية 1950 – 1970

1 – سياسات زراعية إشتراكية: وأهم الإصلاحات التي شهدتها الدول الاشتراكية في هذه الفترة هي[2]:

أ- النموذج المصري للإصلاح الزراعي: قامت ثورة جويلية 1952 في مصر في ظروف كان الإقطاعيون يحتكرون غالبية الأراضي الصالحة للزراعة وخلالها تم إصدار قانون الإصلاح الزراعي الذي حدد الحد الأقصى للملكية الزراعية وتوزيع الفائض على الفلاحين الذين لا يملكون أراضي زراعية، كما تبنى أسس التعويض لمن تم الاستيلاء على بعض أراضيهم الزراعية، وتم خلاله تحديد الأحد الأقصى للملكية بـ 200 فدانا والباقي يصادر مقابل تعويض، وعلى الرغم من الدور الذي لعبه هذا القانون الإصلاحي في إعادة توزيع الأراضي التي تتجاوز الحد الأقصى للملكية الذي رسمه على الفقراء المزارعين، إلى أن له آثار سلبية منها تزايد تدخل الدولة وبشكل متزايد في القطاع الزراعي وفي كل مراحله إنتاج و تسويقا و تصنيفا واستهلاكا وتصديرا فتباينت أعباء المحاصيل والأنشطة الزراعية المختلفة وانعكس ذلك على إقبال المزارعين على الزراعة.

ب- النموذج السوري للإصلاح الزراعي: تم إصدار قانون الإصلاح الزراعي للسنة 1970 ليسد الثغرات في قانون الإصلاح الزراعي 1958، فأدخل جملة من الاعتبارات كخصوبة التربة وطرق الري ومعدل سقوط الأمطار ونوعية الزراعة وبعد الأرض وقربها من مراكز التسويق، إلا أن الدارسين للإصلاح الزراعي السوري يعتبرون أنه فشل في تسيير التعاونيات الزراعية ورفع الإنتاجية الزراعية، وفشل في تحسين أوضاع الفلاحين وتضييف الهوة في التفاوت الاقتصادي والاجتماعي.

[1] دراسة شاملة لتوثيق السياسات الزراعية في الدول العربية، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 72- 73.

[2] السياسات الزراعية، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 02 – 04 بتصرف.

ج- النموذج الجزائري للإصلاح الزراعي: قامت الجزائر بإصلاحيين زراعيين في هذه الفترة الإصلاح الذي أقر الحد الأدنى للملكية الزراعية والاستيلاء على الأراضي الزائدة مباشرة بعد الاستقلال، أما الثاني فقد عرف بميثاق الثورة الزراعية الصادرة سنة 1971، وقد كان القاسم المشترك بين الإصلاحيين تحديث القطاع الزراعي وتحسين تقنياته، رغم أن ميثاق 1971 أدخل متغيرات جديدة في تحديد الحد الأعلى للملكية الخاصة على اختلاف المناطق وطبيعة الأرض ومستوى التجهيز والخدمات الأساسية للإنتاج في المنطقة وحجم العائلة، وإذا اعتبرنا أن تحديث القطاع الزراعي كان أهم أهداف السياسة الزراعية الجزائرية، فإننا نشير إلى أنه إذا كان التحديث يعني زيادة استعمال الجرارات واستخدام الأسمدة الكيماوية، فإن الجزائر قد حققت نجاحا في هذا المجال، لكن إذا نظرنا إلى هذا المستوى من التحديث من زاوية تأثيره على الإنتاجية الزراعية فإنه لم يعطي النتائج المرجوة.

2 -إصلاح السياسات الزراعية ذات الطابع الليبرالية: أهم الإصلاحات التي شهدتها الاقتصاديات الليبرالية هي:

أ- الإصلاحات الزراعية في المملكة العربية السعودية: صدر في المملكة نظام توزيع الأراضي سنة 1971، وهو نظام يتميز بالعمل على تمليك الأرض لا على نزع ملكيتها وعلى زيادة المساحة المملوكة للأفراد لا على تفتيت الحيازات الكبرى، وقد وضعت خطة شاملة للتنمية الزراعية تهدف إلى خفض تكاليف الإنتاج الزراعي ورفع مستوى الكفاءة الإنتاجية في القطاع الزراعي وتم القيام بمشاريع الري وأخرى للتدرب الآلي الزراعي واستخدام التقانة، إضافة إلى إنشاء مؤسسات مالية مختصة في القروض الزراعية كالبنك الزراعي العربي السعودي ورغم الجهود التي بذلتها السعودية للنهوض بالقطاع الزراعي، فإن تنمية هذا القطاع ظلت تعاني من معوقات عدة أدت إلى تدني الإنتاج والإنتاجية لقسم كبير من المحاصيل الزراعية كالحبوب: القمح والأرز.

ب- الإصلاحات الزراعية في تونس: عمل الإصلاح الزراعي في تونس على تحقيق هدفين: استخدام الوسائل الزراعية و إصلاح بنية الملكية الزراعية، وقد مر الإصلاح الزراعي في تونس بثلاث مراحل:

أولها إصلاحات 1956 - 1957 والتي تقضي بالتقسيم الجزئي للأراضي الجماعية و توزيعها إلى حيازات صغيرة، و ثانيها إصلاحات 1963 - 1964 والتي تهدف إلى دمج الملكيات الصغيرة في وحدات إنتاجية إيجارية لدفع المزارعين لاستخدام الوسائل التقنية الحديثة وثالثها إصلاحات ضمن

الخطة الرباعية 1965 – 1968 والتي ترى ضرورة تسيير الدولة لمجموعة القطاع الزراعي، وعموما فإن نتائج السياسات الزراعية التي تم اتخاذها مخيبة لعدة أسباب أهمها عدم كفاية الاستثمارات العامة وفيض اليد العاملة وانخفاض إنتاجية الملكيات الزراعية.

ج- الإصلاحات الزراعية في المغرب: تميز الإصلاح الزراعي في المغرب بتركيزه على استخدام التقنيات وتحديث الزراعة أكثر من اهتمامه بالبنى الزراعية، وقد عرف المغرب عدة إصلاحات أهمها الخطة الثلاثية 1965-1967 وقد مكنت هذه الخطة من توزيع 18 ألف هكتار من الأراضي المروية و 150 ألف هكتار من الأراضي غير المروية، وبهذا ارتفع معدل معظم المحاصيل الزراعية في الستينات مقارنة بالخمسينات، وقد تراجع قسم كبير من المحاصيل في السبعينات مقارنة بالستينات مع محافظته في الغالب على مستوى أعلى من الذي كان في الخمسينات.

-المرحلة الثانية: السياسات الزراعية الحديثة

لقد شهدت السياسات السابقة في قسم كبير من الدول العربية تدخل الدولة على نطاق واسع، من خلال تحديد الأسعار، وتقديم الإعانات و التسويق و التجارة، وقد استمر هذا حتى مطلع الثمانينات لكن ضعف الأداء الزراعي والتكلفة الباهظة للتدخل الحكومي والتوجه العام نحو اقتصاد السوق، أدى إلى إصلاحات أخرى متعلقة بالسياسة الزراعية، وقد نفذت الإصلاحات في هذه الفترة بصورة تدريجية في العديد من البلدان العربية، ويمكن التلميح إلى أهمها فيما يلي[1]:

1 -إستراتيجية الزراعة في مصر: يعتمد الاقتصاد المصري على الزراعة كمصدر للغذاء وتتبنى مصر الإستراتيجيات كإطار عام للتوجهات من أجل تحقيق أهدافا تتطلب أفقا زمنيا طويلا، مع تحديد واضح للسياسات والآليات الواجب إتباعها لتحقيق هذه الأهداف، وبناء على هذا الأساس عرفت الزراعة إستراتيجيتين في مطلع الألفية الحالية وهما: إستراتيجية التنمية الزراعية 2003 – 2007 وإستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة 2007 – 2030، وهي بهذا توفر الحياة لنحو 55% من السكان وتساهم بأكثر من 20% من الناتج المحلي وحوالي 20% من إجمالي الصادرات وموارد العملة الصعبة، بالإضافة استيعاب أكثر من 34% من اليد العاملة.

[1] جبارة مراد، **حدود فعاليات السياسات الزراعية العربية في رفع الإنتاج زراعي و تحقيق الأمن الغذائي**، الملتقى الدولي الثالث: القطاع الفلاحي و متطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية،، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة المدية، (2014)، ص ص: 05 – 06 بتصرف .

2 -الإستراتيجية الفلاحية في المغرب: تعتبر الفلاحة في المغرب أحد أهم القطاعات الاقتصادية و الاجتماعية، إذ تستوعب أكثر من 1.5 مليون فلاح وتساهم بـ 15% من الناتج المحلي، وتوفر 20% من فرص العمل، وعلى غرار الدولة العربية أطلقت المغرب مجموعة من الاستراتيجيات الزراعية كان أهمها المخطط الأخضر 2009، الذي يهدف إلى تأهيل القطاع الفلاحي، وجعله المحرك الأساسي للنمو خلال 15 سنة قادمة وخلق فرص الشغل ومحاربة الفقر، وتطوير الصادرات.

3 -السياسة الزراعية في تونس: قامت تونس بإصلاحات هامة تهدف إلى تدعيم القطاع الفلاحي وتنمية المناطق غير الملائمة والمهمشة، وتعتمد السياسة الفلاحية فيها على مخططات تنموية تتضمن السياسة الفلاحية المتبعة وهي المخطط العاشر للتنمية 2002 – 2006 والمخطط الفلاحي الحادي عشر للتنمية 2007 – 2011 والمخطط الثاني عشر للتنمية 2011 – 2014.

4 -السياسة الزراعية الأردنية: في سنة 2001 تم صياغة إستراتيجية وطنية للتنمية الزراعية لعقد من الزمن، ليصدر الإعلان الهيكلي السامي باعتبار 2009 عام للزراعة وقد اشتمل على مجموعة من الإجراءات والمشاريع المطلوبة لتنمية القطاعات الزراعية، والتي ارتكزت على محاور رئيسية تمثل أولويات التنفيذ وهي متابعة مشاريع القوانين الداعمة للقطاع، زيادة الإنتاج المحلي، استغلال المياه غير التقليدية، إجراءات دعم لخفض كلفة الإنتاج الزراعي، تطوير البحث و الإرشاد، دعم مؤسسات الإقراض الزراعي.

5- السياسة الزراعية في المملكة العربية السعودية: لقي القطاع الزراعي الاهتمام الأوفر بإعداد الخطط الحماسية لهذا القطاع ووضع سياسات وبرامج تنموية اشتملت توزيع الأراضي و تقديم الدعم المباشر وغير المباشر لمدخلات الإنتاج مع توفير الخدمات المساندة وإنشاء البنية التحتية ومراكز الأبحاث والتدريب ودعم الأسعار النهائية لبعض المنتجات، كما تتجه المملكة للاستثمار الزراعي في الخارج وذلك لسد النقص في كمية الإنتاج من المحاصيل الرئيسية، وذلك للحفاظ على المخزون الجوفي للمياه، وقد وقع الاختيار على بلدان منها: السودان، باكستان، إثيوبيا، النيبال.

المطلب الثالث: عراقيل وحلول السياسات الزراعية

يصعب البحث في السياسات الزراعية المشتركة في الوطن العربي بمعزل عن الفلسفة الاقتصادية في البلدان العربية، لما لنشاطات الاقتصادية القطاعية من تأثيرات متبادلة في ما بينها، وكذلك بينها وبين الاقتصاديات الخارجية بوصفها الخلفية أو المرجعية الاقتصادية للسياسات الزراعية.

أولا: خصائص السياسات الزراعية العربية:

يمكن إعطاء خصائص عامة تاريخية للسياسات الزراعية العربية القطرية، والتي تعتبر من المعوقات لفعاليتها فيما يلي:

- الميل للتدخل الحكومي غير المتوازن مع حرية السوق، حيث نظرت الحكومات إلى تدخلها كبديل لحرية السوق بدلا من أن يكون مكملا لها، مما جعل السياسات تعجز عن تحقيق أهدافها في غالب الأحيان أو حدوث مزيد من التشوهات في السوق[1].
- وجود بيئة غير مواتية للزراعة لتفعيل السياسات الزراعية نظرا لشح المياه وضيق الأراضي الصالحة للزراعة، وتفيد مصادر البنك الدولي بأن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تضم أقل من 01% من المصادر العالمية للمياه النقية المتجددة علما أنها تضم ما نسبته 05% من العدد الإجمالي لسكان العالم[2]، وهو ما صعب دور السياسات الزراعية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي العربي.
- تركز السياسات الزراعية القطرية على الإنتاج دون التسويق و التصنيع الزراعي إذ هناك خلل واضح بين جهود تنمية الإنتاج الزراعي من جانب، وجهود تنمية خدمات تسويق هذا الإنتاج من جانب آخر، إذ تم استثمار أموال كثيرة نسبيا في مجال تنمية الإنتاج، دون أن يصاحب ذلك ضخ استثمارات ملائمة لتطوير تسويق و تصنيع هذا الإنتاج، ومما قلص الأثر التنموي للاستثمارات في قطاع الإنتاج[3]، المتوجه للاكتفاء الذاتي بدلا من الاعتماد على الذات، إذ لم تنتهج السياسات تشجيع الإنتاج على أساس الميزة التنافسية لخفض التكاليف وزيادة العائدات والاعتماد على ذلك لتمويل استيراد السلع التي تتمتع الدول بميزة تنافسية في إنتاجها.

---

[1] **ورشة العمل القومية حول متطلبات تهيئة السياسات الزراعية للدول العربية لإقامة الإتحاد الجمركي العربي**، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، عمان (2007)، ص: 02.

[2] إبراهيم سيف، **أزمة الغذاء في الدول العربية (حلول قصيرة الأمد لتحد مزمن)**، برنامج الشرق الأوسط، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، (2008)، ص: 02.

[3] Hussein Elasrage**, Activating the role of agricultural industrialization in achieving arab food security**, MPRA (july 2012), P : 07.

- إنعزالية السياسات وظرفيتها، حيث لم تكن السياسات الزراعية القطرية إلا فيما ندر تأتي في سياق رؤية زراعية واضحة محددة، ووفق شبكة من السياسات المتناغمة والمتكاملة، التي تأخذ صفة الاستمرارية، وإنما كان في أغلب الأحيان تأخذ صفة تدخلات منعزلة ومؤقتة غير منسقة بالقدر، الذي يجعلها قادرة على تحقيق أهدافها النهائية[1].
- تواضع التقدم التقني في الإنتاج الزراعي العربي وضعف الخدمات الزراعية المساندة وذلك نتيجة إلى ضعف الإطار المؤسسي لمجالات البحث والإرشاد والتمويل ومنظمات المزارعين إلى جانب التحديات الجديدة نتيجة لاحتكار الشركات العالمية الكبرى لإنتاج أصناف البذور المحسنة وخاصة في ظل اتفاقات حقوق الملكية الفكرية[2].
- غياب الشمولية والمعاناة من التحيز، إذ اتسمت السياسات الزراعية القطرية بعدم تكاملها مع السياسات الاقتصادية الأخرى في إطار شمولية السياسات الاقتصادية التي تأخذ بعين الاعتبار التأثير المتبادل بين هذه القطاعات، وعلى صعيد آخر عانى قطاع الزراعة من السياسات الاقتصادية التي أظهرت تحيزا لصالح القطاعات الأخرى على حساب قطاع الزراعة ومن هذه السياسات وفي مقدمتها السياسات التجارية والاستثمارية والمالية[3].
- سيطرة التوجهات القطرية على حساب التوجهات التكاملية العربية، واتسمت الغالبية العظمى للسياسات الزراعية في الدول العربية بالتوجهات القطرية الكاملة دون النظر لاعتبارات التكامل الاقتصادي العربي، لهذا كانت السياسات الحمائية وسياسات الدعم تتصدر السياسات الزراعية القطرية، وبناءا عليه ظلت التجارة العربية تتناقص لحساب تزايد التجارة البينية من الدول العربية والدول غير العربية، ولم تشهد المشروعات العربية نموا يذكر ليس مقارنة بالمستوى المطلوب فحسب، وإنما مقارنة بنمو المشروعات المشتركة مع الدول غير العربية[4].

---

[1] ورشة العمل القومية حول متطلبات تهيئة السياسات الزراعية للدول العربية لإقامة الإتحاد الجمركي العربي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 02.

[2] Hussein Elasrage, **Opcit** , P : 07

[3] ورشة العمل القومية حول متطلبات تهيئة السياسات الزراعية للدول العربية لإقامة الإتحاد الجمركي العربي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 02.

[4] **نفس المرجع السابق**، ص: 02.

ثانيا: خصائص و سياسات الأمن الغذائي العربي: تمثلت أهم الخصائص المشتركة لسياسات الأمن الغذائي بالوطن العربي فيما يلي:

- سياسات الأمن الغذائي تركز على محور الاكتفاء الذاتي دون المحاور الأخرى، إذ تتبنى العديد من الأقطار العربية مفهوما للأمن الغذائي يرتكز على تحقيق أعلى درجة ممكنة من الاكتفاء الذاتي في إطار متطور قطري، ودون اهتمام خاص لباقي محاور الأمن الغذائي المتعلقة بالجودة وسلامة الغذاء، واستقرار المعروض من سلع الغذاء في الأسواق، وتأمين حصول الطبقات الفقيرة على احتياجاتهم الضرورية من سلع الغذاء[1].
- إن السياسات الغذائية العربية قد اعتمدت دوما سياسة الاستجابة وردود الفعل إزاء صدمات الغذاء في الأسواق العالمية، من غير أن تعتمد سياسات طويلة الأجل لمعادلة الآثار السلبية لأزمات الغذاء العالمية، التي باتت متكررة خلال العقود الثلاثة الأخيرة[2].
- تزايد الاعتماد على المستوردات الزراعية ولاسيما الغذائية منها وهو ما ترتب عليه اتساع الفجوة الغذائية العربية، وتعرض موازين التبادل التجاري والزراعي في بعض البلدان العربية لضغوط، سواء بسبب قوى السوق الزراعية العالمية، أو تحكم المؤسسات الرسمية المحلية التي استهدفت تخفيض

أسعار السلع الغذائية، باعتبارها أحد محفزات النمو الصناعي، ولاسيما في البلدان المنخفضة الدخل، الأمر الذي أصبح معه التبادل التجاري الزراعي العربي في غير صالح القطاع الزراعي في العقود الثلاثة بعد منتصف القرن العشرين[3].

- التأثر بالصدمات الاقتصادية لاسيما في حالة تواضع أو غياب التخزين الإستراتيجي من الغذاء أو ضآلة الاحتياطات من النقد الأجنبي التي تساعد على استيراد الغذاء، وذلك كون أن الصادرات في الكثير من البلدان العربية تعتمد على مورد واحد النفط، فتقلبات هذا المورد تؤثر على أوضاع ميزان المدفوعات[4].

---

[1] Hussein Elasrage , **Opcit** , P : 07.

[2] محمد سمير مصطفى، **الأمن الغذائي العربي و الأزمة الغذائية**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 52، (خريف 2010)، ص: 148.

[3] شعبان فرج و قوراية بلبشير، **الأمن الغذائي العربي بين ثقل التحديات و إستراتيجيات التحقيق**، الملتقى الدولي الثالث: القطاع الفلاحي و متطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، المدية، (2014)، ص ص: 07 – 08.

[4] **نفس المرجع السابق**، ص: 09.

▪ ثقل برامج الدعم، إذ أن معظم السياسات الغذائية تعزز الصادرات الغذائية عن طريق البرامج، والتي يمكن أن تزيد في دخل المزارع في البلدان النامية، كما يمكنها تصريف الفائض من بعض السلع الغذائية التي قد تحدث في بعض السنوات، ولكن هذه السياسة تشكل عبأ على ميزانية الدولة وأفراد المجتمع غير المستفيدين منها بصورة مباشرة.

▪ تتميز السياسات الغذائية العربية بعدم تكامل الأسواق الزراعية العربية، وتواضع كفاءة بنيتها التحتية، وبيئة سياستها التكميلية التي تربط بصورة أو بأخرى بآليات تحرير التجارة الخارجية الزراعية، وهو ما يؤثر عل تحقيق توفير الأمن الغذائي العربي.

مما سبق يمكننا القول أن خصائص السياسات الزراعية و السياسات الأمن الغذائي العربية خاصة، هي في معظمها مميزات سلبية تحد من عمل هاته السياسات، الأمر الذي يستدعي تتبع جملة من الإصلاحات أو الاقتراحات لتحسين وضع عمل هاته السياسات والتي يمكن اقتراحها فيما يلي:

• الاستثمار في مجال القطاع الزراعي العربي وكذلك عجز مؤسسات الإقراض الزراعي عن القيام بواجباتها، فالزراعة الحديثة ولكي تحقق إنتاجية عالية فإنها تحتاج إلى استثمارات رأسمالية ومعرفية كثيفة، حتى وإن اعتمدت في بعض الظروف على كثافة العمالة وهذا ما لم يتوفر في الوطن العربي، كما أن تمويل القطاع الزراعي ظل يعاني من جملة من المعوقات[1].

• التنسيق بين الاقتصاديات الزراعية العربية على الصعيد الإقليمي وذلك وفقا للميزة النسبية والمكانية للإنتاج الغذائي والتي تقود إلى الصيغ التكاملية التي تتمتع بها بلدان الأقاليم العربية، وكذا تعزيز الاستثمارات العربية البينية في المجال الزراعي.

• التنسيق في السياسات الزراعية لتفعيل التعاون والتنسيق بين البلاد العربية، فإنه من المطلوب إعداد إستراتيجيات واعتماد سياسات متوافقة للتنمية الزراعية تتلاءم والظروف البيئية والاقتصادية والاجتماعية، وتأخذ في الاعتبار الأسواق المحلية والدولية وتدعم المؤسسات والبنى التحتية للزراعة[2].

---

[1] تواتي بن علي فاطمة، **العوامل المسببة لتفاقم العجز الغذائي في الدول العربية و الأطر العملية لحلها**، الملتقى الدولي: استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات و التحديات الاقتصادية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة الشلف، (2014)، ص: 08.

[2] عبد القادر زواتنية، **أهمية الاستثمار في القطاع الزراعي و دوره في تحقيق الأمن الغذائي العربي**، الملتقى الدولي: استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات و التحديات الدولية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الشلف، (2014)، ص: 14.

- تخصيص مبالغ دورية من مداخيل النفط خاصة في فترات الطفرات النفطية للاستثمار الزراعي في الوطن العربي، فقد تبين أنه قد تم استثمار تريليون دولار في الطفرة النفطية الأولى خارج الوطن العربي، وفي الطفرة النفطية الثانية تم استثمار 2.5 تريليون خارج المنطقة العربية، وفي الثالثة نحو 1.5 تريليون دولار[1].
- معالجة العجز المائي وذلك من خلال ترشيد استخدام المياه الجوفية، وتطوير نظم الري وقنوات الري من خلال تشجيع الاستثمار في مجال الري، وكذا الاستغلال العقلاني كحصاد مياه الأمطار وإنشاء السدود والري التكميلي في الزراعات المطرية.
- تجاوز الفجوة التقنية من خلال تشجيع البحث الزراعي، وتوفير التمويل اللازم لتطويرها، والبحث عن توحيد منظمة علمية زراعية عربية مشتركة تعمل على البحث العلمي الزراعي وتنسيقه على الصعيد العربي، وذلك من أجل تسريع وتيرة نمو الغذاء.
- استيراد الغذاء بالاعتماد على الموارد الذاتية وتكوين مخزون إستراتيجي من الغذاء (مخزون عربيا مجتمعا أو فرادى) وذلك مع السلع الرئيسية، ومحاولة تكوين هذا المخزون من الإنتاج المحلي العربي أو من الاستيراد، والتركيز على التنسيق بين الدولة والقطاع الخاص من أجل تفعيل دور القطاع الخاص في تفعيل الزراعة وتحقيق الأمن الغذائي العربي.
- زيادة القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية العربية في الأسواق المحلية والدولية وكذا تعزيز قدرات وحماية صغار المزارعين، إذ أن الزراعة العربية تتسم بصغر حجم الملكية الزراعية وانتشار المزارع الصغيرة، لذا يجب حماية هاته الفئة (صغار المزارعين).
- تطوير الموارد الأرضية و تنميتها، و كذا بناء القدرات البشرية الزراعية وتنميتها، باعتبارها أساس السياسات الزراعية التي تحقق الأمن الغذائي.

[1] شعبان فرج و قوارية بلبشير، **مرجع سبق ذكره**، ص: 16.

المبحث الخامس: الجهود العربية للتكامل الزراعي في سبيل تحقيق الأمن الغذائي

يمكن تحقيق الأمن الغذائي على نطاق الوطن العربي و ذلك نتيجة التباين في توزيع الموارد الاقتصادية في الدول العربية، وبهذا فإن إمكانيات التكامل الاقتصادي العربي كبيرة جدا، كما يمكننا أن نعتبر أن تحقيق الأمن الغذائي العربي مدخلا لتحقيق تكامل اقتصادي عربي شاملا، وأيضا وسيلة لاستخدام الموارد بكفاءة اقتصادية عالية، ووسيلة فعالة لمواجهة الضغوط السياسية التي تمارس ضد الدول العربية.

المطلب الأول: التجارة الزراعية البينية العربية كوجهة للتكامل الزراعي

يشكل التكامل الزراعي العربي المدخل الحقيقي لإحداث تنمية زراعية مستقلة معتمدة على الذات، وتتمحور حول توفر الموارد بأنواعها الطبيعة الأرضية والمائية والبشرية، وبالإمكانيات التقنية والمادية المتاحة، وتمتلك الدول العربية القدرة الكافية التي تمكنها من التوجه بفعالية نحو الاعتماد الجماعي على النفس، وهو ما أدى إلى أن يكون التنسيق والتكامل الزراعي العربي مطلب تنموي ومستقبلي يشكل الإطار اللازم لتحقيق تنمية زراعية عربية تعتمد على الذات بصورة أساسية، وقادرة من حيث المبدأ على الاستمرار، وأن هذه التحديات تتطلب مزيدا من التكامل في ظل الظروف والمتغيرات الدولية الجديدة.

أولا : التكامل الاقتصادي العربي : يمر أي تكامل اقتصادي بعدة مراحل أهمها[1]:

1-المرحلة الأولى: منطقة التجارة الحرة Free Trade Area

وتلغى فيها القيود الإدارية والكمية والتعريفات الجمركية بين الدول الأعضاء بشكل تدريجي، بينما تحتفظ كل دولة برسومها الجمركية مع الدول الأخرى غير الأعضاء.

2- المرحلة الثانية: الإتحاد الجمركي Customs Union ويزيد الإتحاد الجمركي على المنطقة الحرة، في أنه يتم فيه توحيد التعريفات الجمركية للدول الأعضاء في تبادلاتها التجارية مع الدول غير الأعضاء.

3-المرحلة الثالثة: السوق المشتركة Common Market وتزيد السوق المشتركة على الإتحاد الجمركي في إلغائها لكافة القيود على انتقال الموارد (عناصر الإنتاج).

[1] ورشة العمل القومية حول متطلبات تهيئة السياسات الزراعية للدول العربية لإقامة الإتحاد الجمركي العربي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 03.

4- المرحلة الرابعة: الإتحاد الاقتصادي Economic Union ويضيف الإتحاد الاقتصادي إلى إلغاء القيود على انتقال السلع والخدمات وعناصر الإنتاج والتنسيق بين السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء من اجل إلغاء التمييز بين وحدات إنتاج العائد للاختلاف بين تلك السياسات.

5- المرحلة الخامسة: التكامل الاقتصادي الشامل Total Economic Integration

وهو أعلى مراحل التكامل، ويتم فيها توحيد السياسات الاقتصادية والسياسات المتصلة بها، بالإضافة إلى إقامة سلطة عليا مشتركة لها صلاحية اتخاذ قرارات ملزمة للدول الأعضاء.

أما عن المراحل التي مر بها التكامل الاقتصادي العربي فيمكن إيجازها فيما يلي:

أ - معاهدة الدفاع المشترك و التعاون الاقتصادي: عقدت معاهدة الدفاع المشترك و التعاون الاقتصادي في 1950، بين دول الجامعة العربية، ونصت في المادة الثامنة منها على إنشاء مجلس اقتصادي يتكون من وزراء الدول المتعاهدة المختصين في الشؤون الاقتصادية أو من يمثلهم ليقترح على حكومات الدول الأعضاء ما يراه كفيلا بتحقيق أهداف هذا التعاون الاقتصادي العربي.

ب- مشروع الوحدة الاقتصادية العربية: اتخذت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية مبادرة تعبر عن طموحها السياسي، فقد اتخذت قرارها بتاريخ 1953/05/22 بشأن تأليف لجنة من الخبراء العرب تتولى إعداد مشروع كامل للوحدة الاقتصادية والخطوات التي يجب أن تتبعها من أجل تحقيق هذه الوحدة، وتمت الموافقة على مشروع الوحدة الاقتصادية الذي تم الانتهاء من إعداده في جوان 1957 من قبل عدد محدود من الدول العربية بعد مرور 05 سنوات على الأقل، فقد وافقت عليه كل من مصر والمغرب والكويت في جوان 1962، العراق وسوريا في 09 ديسمبر 1962 واليمن في 07 فيفري 1963، ودخل المشروع حيز التنفيذ في 03 أفريل 1964 [1].

وأصبح المشروع يعرف باتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية، وكان القصد من هذه الاتفاقية هو تحقيق وحدة اقتصادية كاملة بين الدول الأعضاء في الجامعة العربية بصورة تدريجية، وتنص المادة الأولى من هذه الاتفاقية على[2]:

- حرية إنتقال الأشخاص ورؤوس الأموال ؛
- حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية ؛

[1] الجوزي جميلة، **التكامل الاقتصادي العربي واقع و آفاق**، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد الخامس، بدون سنة الصدور، ص: 30.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **السوق العربية المشتركة (الواقع و المستقبل في الألفية الثالثة)**، مجموعة النيل العربية للنشر، مصر، (2002)، ص: 72.

- حرية الرقابة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي؛
- حرية النقل والترانزيت؛

وللوصول إلى تحقيق الوحدة الاقتصادية الكاملة تقضى المادة الثانية من الاتفاقية، بأن تعمل الدول الأعضاء على:

- جعل بلادها منطقة جمركية واحدة؛
- توحيد أنظمة التجارة الخارجية والنقل والترانزيت؛
- عقد الاتفاقيات التجارية واتفاقات المدفوعات مع الدول الأخرى بصورة مشتركة ؛
- تنسيق السياسات الزراعية والصناعية والتجارية ؛
- توحيد التشريعات الاقتصادية والاجتماعية مثل قوانين العمل والضمان الاجتماعي؛
- توحيد التشريعات الضريبية والمالية والنقدية ؛

لكن فيما بعد تخلت الدول العربية عن مشروع الوحدة الاقتصادية في عام 1964، واتجهت إلى طريق آخر هو السوق المشتركة، وذلك أنه إذا نظرنا إلى مجلس الوحدة الاقتصادية نجد أنهم مجلس تلقى بعض الضربات الموجعة كانسحاب الكويت منه في عام 1990 في أعقاب الحرب مع العراق، ثم انسحاب الإمارات العربية المتحدة في عام 1999، كما أن المجلس يضم في عضويته 09 دول، وهي مصر وسوريا والعراق والأردن وليبيا وموريتانيا والصومال والسودان وفلسطين، ومعظم هذه الدول هي دول تعيش أزمات سياسية واجتماعية في وقتنا الحالي، فحال العراق الأمني والسياسي والاقتصادي أصبح معروفا، بعد سقوط النظام السابق والاحتلال الأمريكي له، كما هو الحال بالنسبة لسوريا وليبيا والصومال هو الآخر يعاني منذ عقدين من الزمن من الحروب الأهلية والإنقلاب الأمني[1]، وعدم الاستقرار السياسي، وتقع فلسطين تحت الحصار والاحتلال الأسرئيلي.

أما في السودان فرغم الحل الناجح و المبدئي لمشكلة جنوب السودان، إلا أنه مازال يعاني من الانقسامات، وحرب دارفور، وبهذا لم يبقى من الدول العربية سوى القليل لاكتمال العمل العربي المشترك.

ج- السوق العربية المشتركة: عقد مجلس الوحدة الاقتصادية التابع للجامعة العربية اتفاقية في 13 أوت 1964، تضمنت الاتفاقية برنامجا زمنيا اشتمل على مراحل متدرجة يتم خلالها تحرير التجارة من الرسوم الجمركية والقيود الأخرى المفروضة على الواردات، وأطلق على تلك الاتفاقية " إتفاقية

[1] الصادق عوض بشير، **تحديات الأمن الغذائي العربي**، الدار العربية للعلوم، بيروت، (2009)، ص ص: 104-105 .

السوق العربية المشتركة "، انضمت إليها أربع دول في 1975 وهي مصر وسوريا والأردن والعراق، وبعد اثنتي عشر سنة انضمت 03 دول أخرى هي ليبيا واليمن وموريتانيا، وخلال تلك الفترة لم تكن السوق العربية المشتركة في حقيقتها و جوهرها سوى منظمة تجارة حرة، ولم تتطور إلى إتحاد جمركي أو سوق مشتركة، ولكن على الرغم من ذلك تعد من أهم الإنجازات الهادفة إلى تحقيق الوحدة الاقتصادية، حيث حققت خلالها زيادة واضحة في حجم التجارة البينية للدول الموقعة، ثم ظلت السوق قائمة حتى 1980، حينما تم تجميد عضوية مصر في الجامعة العربية، بعد توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل، وبذلك توقفت الاتفاقية المبرمة بعد خروج أكبر سوق من حيث الحجم من الاتفاقية، وفي عام 1998 أصدر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية قرارا بشأن اعتماد البرنامج التنفيذي لاستئناف تطبيق اتفاقية السوق العربية المشتركة بشكل تدريجي على ثلاث مراحل من خلالها إلغاء كافة الرسوم الجمركية والقيود على الواردات، بدءا من عام 1999[1]، وبهذا استهدف مجلس الوحدة بهذه السوق تحقيق الأسس التالية[2]:

- حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال ؛
- حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية ؛
- حرية الإقامة والعمل والاستخدام، وممارسة النشاط الاقتصادي ؛
- حرية النقل والترانزيت، واستعمال وسائل النقل والمرافئ والمطارات المدنية ؛

د –اتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية: تم عقد اتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية في سنة 1981، وتم التوقيع عليها من قبل 21 دولة عربية، وتهدف إلى الإعفاء الكامل من الرسوم والقيود على السلع الزراعية والحيوانية، والمواد الخام المعدنية وغير المعدنية، كما تم تصنيف المنتجات الصناعية وفقا لقوائم تحدد لاحقا ضمن مفاوضات جماعية، ونصت الاتفاقية على عدم إمكانية منح ميزة تفضيلية لدولة غير عربية تفوق تلك الممنوحة للدول الأطراف، كما أبرمت اتفاقية أخرى في سنة 1982، وهي اتفاقية موحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية،

[1] الجوزي جميلة، **مرجع سبق ذكره**، ص: 30.

[2] يونس أحمد، **الملامح الرئيسية في اقتصاديات البلدان العربية**، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، بدون سنة النشر، ص: 298.

ووقعت عليها 21 دولة، وتنص على منح الأموال العربية ضمانات أساسية يمكن دعمها بامتيازات أخرى عن طريق اتفاقيات ثنائية[1].

ه- منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: نتيجة لانتشار التكتلات الاقتصادية و العالمية، و للاستفادة من مزاياه أقامت الدول العربية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، تم الإعلان عنها في شباط 1997 وتبدأ من 1998/01/01، وهي تعد من أهم الإنجازات الاقتصادية على مستوى العمل العربي المشترك لإسهامها في إقامة إتحاد جمركي مستقبلا، وقد بدأت الدول العربية تحرير تجارة جميع السلع العربية المتبادلة بينها، بما فيها السلع الزراعية بصورة تدريجية بداية من عام 1998، وذلك بتخفيض الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل بنسبة 10% سنويا، وصولا إلى التحرير الكامل لجميع السلع العربية في بداية عام 2005، باستثناء السودان واليمن باعتبارهما الدولتين العربيتين الأقل نموا[2]، وتقوم منطقة التجارة الحرة على المبادئ التالية[3] :

-**المبدأ الأول:** تحرير التجارة السلعية بين الدول الأعضاء عن طريق التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية سنويا حتى عام 1970 وإلغاء القيود الكمية أيضا حتى عام 1971.

-**المبدأ الثاني:** السيطرة الكاملة على عمليات المادة المصدرة، فمن ناحية لا تستطيع الدولة العضو أن تعيد تصدير منتج إلى خارج السوق العربية المشتركة إلا بعد الحصول على موافقة الدول المنتجة باستثناء ما يتعلق بالمواد الأولية أو المدخلات المدرجة في منتج صناعي معين، ومن ناحية أخرى لا يجوز إعادة تصدير منتج معين إلى دولة عضو إذا كان هذا المنتج قد استفاد في الأصل من إعانة للتصدير وإذا كانت الدولة المعاد التصدير إليها منتجا لنفس السلعة.

-**المبدأ الثالث:** منع أي دولة عضو من منح إعانات للتصدير إلى دول أعضاء أخرى تنتج سلع مماثلة، وحاليا تضم منطقة التجارة الحرة 17 دولة وذلك بداية من أكتوبر 2008.

---

[1] الجوزي جميلة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 30 ـــ 31.

[2] رانيا ثابت الدروبي، **واقع الأمن الغذائي العربي و تغيراته المحتملة في ضوء المتغيرات الاقتصادية الدولية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد 24، العدد الأول، (2008)، ص: 306

[3] عبد المطلب عبد الحميد، **مرجع سبق ذكره**، ص: 76.

هذا عن مراحل التكامل الاقتصادي والعربي، كما يمكن القول أيضا أن هناك جهودا كبيرة قد بذلت على المستوى العربي الزراعي الكلي، لتأسيس قواعد راسخة لتحقيق إمكانية التكامل الزراعي والأمن الغذائي العربي، نشير إلى بعض منها، فيما يلي[1]:

- إنشاء الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في عام 1968 لتقديم القروض والمساعدات للمشروعات العربية، ومن بينها المشروعات التنموية الزراعية.
- إنشاء المنظمة العربية للتنمية الزراعية في عام 1970، بهدف إعداد الخطط و البرامج لاستغلال الموارد الزراعية المتاحة من خلال تنسيق الخطط و السياسات وصولا إلى التكامل الزراعي العربي.
- إنشاء الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي عام 1976، والتي قامت أساسا لتنفيذ البرنامج الأساسي لتطوير القطاع الزراعي في جمهورية السودان للسنوات العشر 1976 – 1985، إضافة إلى تنفيذ برامج تنموية زراعية متكاملة في الأقطار العربية الأخرى.
- تأسيس الشركة العربية لتنمية الثرة الحيوانية في عام 1977، وهي تعنى بتنفيذ المشروعات المتصلة بإنتاج و تصنيع وتسويق المنتجات الحيوانية والأعلاف ومستلزماتها.
- إنشاء المركز العربي لدراسة المناطق الجافة والأراضي القاحلة في عام 1981 لإجراء البحوث والدراسات المتعمقة للمواد الطبيعية في الإقليم العربي، بما في ذلك المياه و التربة و المراعي والماشية.
- إقرار ميثاق العمل الاقتصادي القومي العربي من خلال قمة عمان في عام 1980 وإصدار إستراتيجية العمل العربي المشترك، وعقد التنمية العربية المشتركة والاتفاقية الموحدة للاستثمار، كما أصدر في فبراير 1981 اتفاقية تيسير وتطوير التبادل التجاري.
- في عام 1980 تم إعداد برنامج الأمن الغذائي العربي من قبل المنظمة العربية للتنمية الزراعية المشتملة على أكثر من 150 مشروعا بتكلفة قدرها 33 مليار دولار أمريكي موزعة على 13 دولة عربية.
- في عام 1983 قام المجلس الاقتصادي والاجتماعي بتشكيل فريق عمل خاص بالمشروعات العربية المشتركة في مجال الأمن الغذائي، وتضمنت مهام الفريق إعداد الدراسات الأولية والترويج لتلك المشروعات، بهدف استقطاب الأموال اللازمة لتنفيذها.

[1] عبد الله أحمد عبد الحميد، **رؤية مستقبلية لتحقيق الأمن الغذائي العربي**، مجلة الاستثمار الزراعي، الهيئة العربية للاستثمار و الإنماء الزراعي، العدد السادس، (2008)، ص ص: 87 – 88.

وقد كان الدافع وراء إنشاء هذه المؤسسات العربية المشتركة هو تحقيق الأمن الغذائي العربي، وذلك من خلال تنشيط التجارة البينية بين الدول العربية و خاصة الزراعية منها، وفي هذا الصدد يمكن تتبع تطور التجارة البينية بين الدول العربية وخاصة الزراعية منها من خلال أنه سجلت قيمة التجارة البينية العربية في عام 2011 ارتفاعا بنسبة 19.6% لتبلغ نحو 93.9 مليار دولار، وذلك مقارنة بقيمة 78.5 مليار دولار في عام 2010، وارتفعت الصادرات البينية نسبة 22.1% لتبلغ قيمتها 95.3 مليار دولار في عام 2011، بعد أن لبغت 78.1 مليار دولار في عام 2010، أما الواردات البينية فقد سجلت ارتفاعا بنسبة 17.2% لتصل قيمتها إلى 92.4 مليار دولار في عام 2011 [1]، في حين أنه شهد في عام 2014 تأثر أداء التجارة العربية السلعية البينية بالتراجع الملموس في الأسعار العالمية للنفط، وذلك بالإضافة إلى استمرار تأثير التطورات الداخلية في بعض دول المنطقة على حركة التجارة، وكمحصلة لتلك التطورات، فقد ارتفع معدل نمو قيمة التجارة البينية العربية في هذا العام بصورة طفيفة ليصل إلى حوالي 5.4% لتبلغ نحو 121.9 مليار دولار، مقارنة مع معدل نمو بلغ نحو 4.5% خلال عام 2013، ويعزى ذلك إلى ارتفاع معدل نمو الصادرات البينية ليصل إلى حوالي 6.2% خلال عام 2014 مقارنة مع ارتفاع بلغ حوالي 3.3% خلال عام 2013، بينما انخفض معدل نمو الواردات البينية ليبلغ نحو 4.7% مقارنة مع 5.6% مسجلة خلال عام 2013 [2].

ثانيا : حصة المنتجات الزراعية من التجارة البينية العربية

تظهر البيانات المجمعة عن الهيكل السلعي للصادرات البينية العربية لعام 2012، أن حصة السلع الزراعية قد تراجعت نتيجة تأثير تفاقم الأوضاع في سوريا على حركة التجارة البنية سواءً في سوريا أو في دول الجوار، حيث بلغت حصة التجارة البينية الزراعية حوالي 18.9% من حجم التجارة البينية خلال عام 2012، مقابل 21.7% مسجلة في عام 2011[3]، وفي عام 2014 ارتفعت حصة السلع الزراعية في إجمالي الصادرات البينية لتبلغ حوالي 22.1% مقارنة مع مستوى 20.9% خلال عام 2013 ويعزى الارتفاع في حصة السلع الزراعية إلى الانخفاض الملموس المحقق في الأهمية النسبية لمجموعة الوقود المعدني والمعادن الأخرى في الصادرات البينية خلال عام 2014، والتي بلغت

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012، **مرجع سبق ذكره**، ص: 173.

[2] **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015**، صندوق النقد العربي، (2015)، ص: 205.

[3] التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2013، **مرجع سبق ذكره**، ص: 175.

حوالي 21.5% مقابل حصة قدرها 26.2% مسجلة خلال عام 2013، وجاء ذلك نتيجة للتراجع الملحوظ في الأسعار العالمية للنفط وخاصة خلال الربع الرابع من عام 2014 [1].

المطلب الثاني : أهم المشاريع العربية المشتركة لتحقيق الأمن الغذائي

ظهرت فكرة المشاريع المشتركة منذ فترة طويلة في مسار العلاقات الاقتصادية العربية، سواء كان ذلك في نطاق المجلس الاقتصادي العربي أو مجلس الوحدة الاقتصادية العربية أو من خلال محاولات ثنائية بين دولة و أخرى، فيما بين الأقطار العربية خارج مؤسسات جامعة الدول العربية للوصول إلى اتفاقات بإقامة أنواع من هذه المشاريع ومن أبرز المشاريع العربية المشتركة ما يلي :

المؤسسة المالية العربية للإنماء الاقتصادي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي السوق العربية لناقلات البترول، الشركة العربية للملاحة البحرية وشركة البوتاس العربية ذات المساهمة المحدودة، اتحاد المدفوعات العربي، المنظمة العربية للبترول، المعهد العربي لبحوث البترول وإقامة معامل التكرار المشتركة[2].

هذا عن طبيعة المشاريع العربية المشتركة، أما عن الكم العددي لهاته المشاريع فيمكن إيجازها في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-18): أعداد المشروعات العربية المشتركة والعربية الدولية المشتركة ورؤوس أموالها

المشروعات المشتركة	العدد	رأس المال (بألاف الدولارات)
المشروعات العربية المشتركة	391	21379958
المشروعات العربية المشتركة الدولية	439	14347943
المجموع	830	35727991

المصدر : سليمان الرياشي، **التكامل الاقتصادي العربي (الواقع والافاق)**، سلسلة كتب المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت (1998)، ص 108 .

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015، **مرجع سبق ذكره**، ص: 208.

[2] عبد القادر رزيت، **التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج و التبادل**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (2009)، ص :44 .

هذا هو مستوى المشاريع العربية المشتركة الكلية، أما عن المشاريع الزراعية العربية المشتركة ومدى نجاحها، فيمكن تتبعها فيما يلي:

1 – جهود الدولة العربية : وتتمثل حصيلة الجهد العربي في مجال الأمن الغذائي، في إعداد استراتيجيه الأمن الغذائي عام 1980، وتشكيل فيرق عمل الأمن الغذائي عام 1983 الذي قام بإعداد 153 مشروعا لإنتاج السلع الغذائية في 13 دولة عربية، وتم تحديد 27 مشروعا ذات أولوية أولى، كما شمل هذا الجهد إنشاء العديد من المشروعات العربية المشتركة التي تعزز التكامل الزراعي العربي مثل الهيئة في عدد من المشروعات الزراعية، بلغت قيمة مجمل استثماراتها إلى نهاية عام 2013 حوالي مليار دولار، وكذلك إنشاء العديد من المنظمات العربية المتخصصة في كالمنظمة العربية للتنمية الزراعية والمركز العربي لدراسة المناطق الجافة والأراضي القاحلة، وبعض الاتحادات العربية المتخصصة كالاتحاد العربي للأسماك، والاتحاد العربي للصناعات الغذائية وقد أسهمت هذه المنظمات في إجراء بعض الدراسات والبحوث لتطوير الأصناف النباتية و السلالات الحيوانية و تطوير كفاءة الري واستخدام الأرضي .

كما شهد العمل العربي المشترك تطورا هاما في الاتجاه التمويلي لمشاريع التنمية في الدول العربية، حيث تم تأسيس عددا من مؤسسات التمويل العربية الوطنية والإقليمية ساهمت في تمويل مشروعات رائدة في المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و مشروعات التنمية الزراعية وبناء السدود الكبرى وتحسين وتطوير وسائل الري، بلغت قيمتها في نهاية عام 2013 حوالي 8.1 مليار دولار، بنسبة 11% في مجمل تمويلاتها بكافة القطاعات الاقتصادية في الدول العربية[1]، كما قد ركزت هذه المؤسسات على تمويل مشروعات البنية الأساسية لتوفير البيئة المناسبة للمشاريع الزراعية، وبلغت قيمة القروض المقدمة لهذا القطاع حتى نهاية عام 2013 حوالي 15.3 مليار دولار، أي بنسبة 20% من إجمالي العمليات التمويلية للدول العربية[2].

وفي نفس السياق قامت العديد من الدول العربية بإنشاء صناديق وطنية للتنمية بهدف تقديم المساعدات الإنمائية للدول العربية وغير العربية، مثل الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، والصندوق السعودي للتنمية وصندوق أبو ظبي للتنمية، وقد ساهمت هذه الصناديق والمؤسسات في

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014، **مرجع سبق ذكره**، ص : 73 .

[2] **نفس المرجع السابق**، ص : 73 .

تمويل عدد من المشاريع لإنتاج السلع الغذائية ومشاريع البنى الأساسية المختلفة في الـدول العربيـة وغيرها من الدول النامية[1].

2 – جهود المنظمة العربية للتنمية الزراعية : قبل التطرق إلى جهـود المنظمـة العربيـة للتنميـة الزراعية يمكننا أن نعرف هاته المنظمة على أنها المنظمة العربية المتخصصة في مجـالات التنميـة الزراعية والتي وافق مجلس جامعة الدول العربية على إنشائها في ميثاق جامعة الدول العربية، وذلك بموجب قراره رقم (2635) بتاريخ 1970/03/11 واتخذت المنظمة من الخرطوم عاصمة السـودان مقرا لها، وقد ساهمت المنظمة في تعزيز الأمن الغذائي من خلال عدة مجالات أهمها[2] :

أ– الدراسات : قامت المنظمة بعد دراسات أهمها[3] :

– دراسة إعداد قانون استرشادي موحد للاستثمار الزراعي في الدول العربية .

– دراسة تطوير سياسات استخدام مياه الري في الدول العربية .

– دراسة تطوير سياسات مناهج مؤسسات التعليم الزراعي الدول العربية .

– دراسة المواصفات العربية الاسترشادية الموحدة للصيد البحري وحماية الثروة المائية .

ب – أنشطة التدريب و التأهيل : في هذا المجال قامت المنظمة بتنفيذ 18 دورة تدريبية قومية وإقليمية وقطرية، شارك فيها 348 متدربا تصب كلها في مجال الإنتاج الحيواني والحصاد المـائي ومراقبـة الأمراض الحيوانية وغيرها من التخصصات التي تدخل في سبيل تفعيل وتطوير الزراعة .

ج – المشروعات التنفيذية الميدانية : قامت المنظمة بانجاز عدة مشاريع تدخل في إطـار البرنـامج الطارئ للأمن الغذائي والعربي أهمها[4]:

– البرنامج العربي للاستزراع السمكي في المياه العذبة (السودان) .

– مشروع البنوك العربية الإقليمية للموارد الوراثية النباتية الإقليم الأوسط، إقليم المغرب العربي .

– مشروع تطوير نظام عربي خبير لتشخيص وعلاج الأمراض الحيوانية .

– مشروع سد وادي الحرث بالمملكة الأردنية الهاشمية .

---

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009، **مرجع سبق ذكره**، ص: 196 .

[2] **عن المنظمة العربية للتنمية الزراعية**، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، متاحة على الموقع :WWW.aoad.org تم الاطلاع بتاريخ: (2016/06/09)، على الساعة :(17:05) .

[3] تقرير أوضاع الأمن الغذائي **2010**، **مرجع سبق ذكره**، ص : 38 .

[4] **نفس المرجع السابق**، ص : 40 .

- مشروع تدعيم التجديد الاقتصادي والفلاحي والريفي بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية .
-مشروع تنمية قدرات الأسرة الريفية في الفلاحة السقوية بولاية باجة في تونس .
- مشروع دعم و تطوير خدمات الحجر الزراعي بالمملكة العربية السعودية .
- استراتيجيه التنمية المستدامة للثروة الحيوانية بسلطنة عمان .
- مشروع زراعة 05 ألاف هكتار بمحصول القمح في جمهورية موريتانيا .
- مشروع الاستزراع السمكي في المياه العذبة في ولاية نهر النيل بالسودان .
- مذكرة تفاهم للتعاون المشترك بتاريخ 2011/03/28 بين المنظمة ووزارة الداخلية في جمهورية السودان لتكامل الجهود في مجالات الإنتاج السمكي والإنتاج النباتي والحيواني .

3 -استراتيجيه التنمية الزراعية للعقدين القادمين (2025/2005) .

أصدر قرار قمة الجزائر رقم (314) في مارس 2005 تكليف الجمعية العمومية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية (وزراء زراعة العرب) باستبدال إعداد استراتيجيه التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين وفي قمة الرياض المنعقدة في مارس 2007 صدر القرار رقم (393) بالموافقة على استراتيجيه التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين، واعتبارها جزءا من الإستراتيجية المشتركة للعمل الاقتصادي والاجتماعي العربي[1]، ولقد ركزت رؤيا هاته الإستراتيجية على ما تضمنه البيان الصادر عن القمة العربية بتونس 2004، والذي ركز على أهمية تنسيق السياسات الزراعية العربية في إطار استراتيجي بهدف تحقيق التنمية الزراعية المستدامة، كما استندت أيضا على قرار قمة الجزائر (2005)، والذي ركز على تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية في النفاذ للأسواق العالمية، ويحقق التكامل الزراعي العربي، والوفاء باحتياجات الدول العربية منا السلع الغذائية، وقد كانت التوجهات الرئيسية للإستراتيجية المعتمدة من المجلس التنفيذي للمنظمة بمثابة الإطار الأشمل لتحديد هذه الرؤيا والأهداف[2].

[1] **استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين**، المنظمة العربية للتنمية الزراعية متاحة على موقع : www.aoad.org/strategy تم الإطلاع : يوم :(2010/06/10) على الساعة: (18:29) .

[2] **استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين 2005**- 2025، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، (2007)، ص : 19.

- الأهداف الرئيسية للإستراتيجية :

انبثقت عن الرؤيا السابقة خمسة أهداف رئيسية طويلة الأجل لإستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين على النحو التالي[1]:

- انتهاج المنظور التكاملي في استخدامات الموارد الزراعية العربية ؛
- الوصول إلى سياسة زراعية عربية مشتركة ؛
- زيادة القدرة على توفير الغذاء الأمن للسكان ؛
- تحقيق استدامة الموارد الزراعية العربية ؛
- تحقيق الاستقرار في المجتمعات الريفية العربية ؛

وتتضمن استراتيجيه التنمية الزراعية العربية المستدامة 07 برامج رئيسية، تضم 34 مجالا تنمويا، ويخصص لكل مجال منها برنامجا فرعيا، ويندرج تحت كل برنامج فرعي مجموعة من المكونات التنموية التي يبلغ عددها الإجمالي 114 مكونا وقد اتسمت تلك البرامج، ومكوناتها التنموية بالتناسق والتكامل والترابط مع الرؤية والأهداف الإستراتيجية مع التركيز على الأولويات التنموية والاهتمام بالمجالات التي تعاني الزراعة من قصر فيها، وهذا و قد تحددت البرامج الرئيسية السبعة كما يلي[2]:

البرنامج الرئيسي لتطوير ثقافات الزراعة العربية العربية .

- البرنامج الرئيسي لتشجيع استثمارات الزراعة والتصنيع الزراعي في البيئات الزراعية الملائمة.
- البرنامج الرئيسي لتعزيز القدرة التنافسية لنواتج الزراعة العربية .
- البرنامج الرئيسي لتهيئة بنية التشريعات والسياسات الزراعية.
- البرنامج الرئيسي لبناء القدرات البشرية والمؤسسة .
- البرنامج الرئيسي للمساهمة في ازدهار الريف .
- البرنامج الرئيسي لتطوير نظم إدارة الموارد البيئة الزراعية .

4 - البرنامج الطارئ للأمن الغذائي :

لتنفيذ إعلان الرياض لتعزيز التعاون العربي لمواجهة أزمة الغذاء العالمية الصادر عن الجمعية العامة للمنظمة العربية للتنمية الزراعية عام 2008، قامت المنظمة بإعداد مشروع برنامج طارئ

[1] الية عربية لتموين التنمية الزراعية و الأمن الغذائي العربي، **مرجع سبق ذكره**، ص : 19.

[2] **نفس المرجع السابق**، ص ص : 19 - 20 .

للأمن الغذائي العربي، الذي أطلقته القمة الاقتصادية والتنموية والاجتماعية التي عقدت في الكويت شهر جانفي 2009 بالقرار رقم (ق.ق.06.ع-01-.ج4-2009/01/20)[1].

- **أهداف البرنامج:** قد تم تصميم البرنامج لتحقيق الأهداف التالية[2]:

- زيادة قدرة الدول العربية على الاعتماد على الذات لتوفير احتياجاتها مع السلع الغذائية الرئيسية ؛
- التخفيض من حدة التزايد المتواصل في قيمة فاتورة الواردات السلع الغذائية ؛
- إتاحة فرص عمل جديدة ومنتجة تسهم في مواجهة مشكلات الفقر والبطالة، وتساعد على استقرار الأوضاع السياسية والاجتماعية؛

يشمل البرنامج مكونات ثلاثة على النحو التالي[3]:

- **المكون الأول :** تحسين مستويات الإنتاجية في الزراعات القائمة .
- **المكون الثاني :** استثمار المزيد من الموارد الأرضية بالاستفادة من العوائد المائة لترشيد استخدام مياه الري .
- **المكون الثالث:** المشروعات الاستثمارية المتكاملة والمرتبطة بأنشطة البرنامج .

▪ **الإطار الزمني :** يضم الإطار الزمني في هذا البرنامج ثلاثة مراحل على النحو التالي[4]:

* **المرحلة الأولى :** وهي مرحلة عاجلة ذات مدى زمني قصير يمتد لخمسة سنوات منذ بداية تنفيذ البرنامج و ذلك ما بين عامي 2011-2016، وتضم هذه المرحلة الأنشطة والعناصر التنموية ذات الطبيعة العاجلة لزيادة القدرات الإنتاجية بمعدلات مستهدفة في الأمن الغذائي، وتمثل هذه الأنشطة والعناصر أساسا للانطلاق لأفاق تنموية اكبر في المراحل التالية للبرنامج تحقق الاستقرار في الإنتاج .

* **المرحلة الثانية :** وهي مرحلة متوسطة المدى و تمتد لخمسة سنوات تالية بعد المرحلة الأولى، وذلك حتى عام 2021، وتتطور فيها الأنشطة والعناصر لتمتد لمجالات تنموية أوسع نطاقا لتحقيق مستويات إنتاجية أعلى عن سابقتها، ووفق أسس فنية .

* **المرحلة الثالثة :** وهي مرحلة طويلة المدى، يمتد افقها حتى عام 2031، وهي مرحلة ذات طبيعة إستراتيجية تكسب مجالات تنموية خلالها صيغة الاستمرارية والاستدامة .

---

[1] الية عربية لتمويل التنمية الزراعية و الامن الغذائي، **مرجع سبق ذكره**، ص : 20 .

[2] أوضاع الامن الغذائي العربي 2014، **مرجع سبق ذكره**، ص : 31 .

[3] **نفس المرجع السابق**، ص : 31 .

[4] **البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي**، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ص : 06، متاحة على الموقع: www.aod.org/arab-foodenrrgencyprogram، تم الاطلاع بتاريخ: (2016/06/12)، على الساعة: (13.17) .

▪**الإطار الجغرافي :** وفق لمجموعة الأسس الاعتبارات التي حددها البرنامج، فان نطاق تنفيذ محاوره الخاصة بالمكونين الأول والثاني والذي يشمل 11 دولة عربية هي : تـــونس، الجزائـــر، الســـعودية، السودان، سوريا، العراق، مصر، المغرب، اليمن، الأردن، موريتانيا، سلطنة عمـــان، وفقـــا للمزايـــا النسبية لكل دولة ومع ذلك فقد أشار البرنامج إلى انه لأي دول من العربية الأخرى حرية المشـــاركة، بما يعزز أوضاع الأمن الغذائي على مستوى الوطن العربي، إما المكون الثالث الخاص بالمشروعات الاستثمارية المتكاملة والمرتبطة بأنشطة البرنامج فيمتد النطاق المكاني بتنفيذ مثل هـــذه المشـــروعات ليشمل كل الدول العربية وليست الدول المشمولة بـــالمكونين الأول والثـــاني فقـــط، ووفقـــا للمزايـــا والتسهيلات التي تقدم للاستثمار وعناصر الإنتاج الأخرى في هذه المجالات، وتوافر الموارد الأوليـــة فيها[1].

▪**الإطار السلعي:** يتركز المشروع على المجموعات والسلع التالية[2]:

- مجموعة حاصلات الحبوب وبخاصة كل من القمح و الشعير والأرز والذرة الشامية والذرة الرفيعة.
- المحاصيل السكرية والتي تشمل كل من القصب السكري والشمندر السكري .
- محاصيل البذور الزيتية بخاصة كل من الفول السوداني والسمسم وزهرة الشمس والزيتون.
- النمو والمنتجات الحيوانية.

وفي إطار هذا المشروع تم انجاز حوالي 71 مشروعا في مجال تحسين الإنتاجية و23 مروعا في مجال الاستثمار المزيد من الموارد الأرضية بالاستفادة من العوائد المائية لترشيد استخدام مياه الـــري ومصادر المياه غير التقليدية و35 مشروعا استثماري مرتبط بأنشطة البرنامج .

إلى أن البرنامج قد واجه تنفيذه عدة معوقات أهمها ما يلي[3]:

- عدم كفاية التمويل في الدول العربية ذات الموارد الطبيعية البشرية .
- عدم تجاوب الدول العربية في موفاة المنظمة العربية للتنميـــة الزراعيـــة بالبيانـــات والمعلومـــات التفضيلية للمشروعات الاستثمارية والجبهات الممولة وحجم التمويل .

---

[1] الخطة التنفيذية الإطارية للبرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي المرحلة الأولى(2011–2016)، متاحة على الموقع :www.aoad.org/exeutive/plan-for-energnecy-program-asp،تم الإطلاع بتاريخ: (2016/05/10)، على الساعة (20:30):

[2] آلية عربية لتمويل التنمية الزراعية و الأمن الغذائي العربي، **مرجع سبق ذكره**، ص : 21 .

[3] **تقرير دول متابعة قرار قمة شرم الشيخ التنموية و الاقتصادية و الاجتماعية بشأن البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي**، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، (2011)، ص : 35 .

- عدم ملائمة المناخ الاستثماري الزراعي في العديد من الدول العربية، فيما يتمثل بقوانين و تشريعات الاستثمار الزراعي وتطبيقاتها، وخرائط الاستثمار الزراعي والبنى التحيتة .
- ضعف إقبال المستثمرين العرب على الاستثمار الزراعي في الدول العربية ذات الموارد الزراعية الواعدة .
- عدم التزام بعض الدول بقوانين ولوائح الاستثمار المعمول بها في دولهم مما يشكل بيئة منفرد للاستثمار فيها .
- عدم التعاون الفعلي للمنظمات الدولية ذات العلاقة بالزراعة والغذاء العاملة في الوطن العربي مع المنظمة العربية للتنمية الزراعية حيث تنظر إلى المنظمة على أساس أنها كيان منافس لها .

المطلب الثالث: السودان و إحياء مشروع سلة الغذاء العربي

تواجه الدول العربية أزمة طارئة لم تكن مطروحة بإلحاح خلال السنوات الماضية، وذلك بعد الارتفاع الحاد في أسعار السلع الغذائية، ونقص كميات الإنتاج المتوافرة، من الحبوب و خاصة الأرز مما يشير إلى إمكانية وقوع اضطرابات اجتماعية في أكثر من بلد عربي ...، وبهذا ينهي الأزمة الحالية إلى ضرورة تحقيق الأمن الغذائي في العالم العربي، وهو الأمر الذي قاد بدوره للحديث عن استغلال موارد السودان الزراعية.

أولا: مقومات السودان كسلة غذاء العرب:

1 – المقومات الطبيعية :

يحتل السودان الجزء الشمالي الشرقي من قارة إفريقيا، بين دائرتين العرض 02 و 22 شمال خط الاستواء و خطي طول 22 و 38 تحده من الشمال جمهورية مصر، ومن الشرق إريتريا وأثيوبيا والبحر الأحمر، ومن الجنوب كينيا وأوغندا، ومن الغرب جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى، ومن الشمال الغربي تشاد وليبيا، وعلى ذلك يتميز بموقع جغرافي يربط بين الدول العربية في شمال إفريقيا والدول العربية عبر البحر الأحمر ودول شرق ووسط وغرب إفريقيا وهو ما يجعله بمثابة مركز تجاري لمحيطه الجغرافي[1]، كما تبلغ مساحة الأراضي السودانية قبل الانقسام حوالي مليون ميل مربع أي حوالي 2.503.890 كم^2، وهي تساوي نصف مساحة القارة الأوربية

[1] سالي فريد، **السودان و إحياء مشروع سلة الغذاء العربي**، مجلة شؤون خليجية عربية، العدد 54، (صيف 2008)، ص: 86.

بأجمعها ويتمتع السودان بموارد اقتصادية ضخمة تمثلت في وفرة الأراضي الزراعية الخصبة القابلة للاستغلال مباشرة حيث تقدر بـ 200 مليون فدان، كما يخترق السودان من الجنوب إلى الشمال بنهر النيل في طول يبلغ 6700 كيلومتر، وتقدر كمية المياه في هذه الأنهار عند خزان أسوان بـ 84 مليار متر مكعب، كان نصيب السودان فيها 04 مليار م^3 حسب اتفاقية 1929، ثم تعدلت هذه الكمية إلى 18 مليار م^3 حسب اتفاقية مياه النيل بين السودان ومصر في عام 1958، كذلك فإن السودان تتوفر فيه مياه جوفية كبيرة تصل إلى حوالي 250 بليون متر مكعب منتشرة في كل أقاليمه، أما عن الثروة الحيوانية فيعتبر السودان سابع دولة في العالم تمتلك ثورة حيوانية ضخمة، قد قدرت بـ 57 مليون رأس من الأبقار والضأن والجمال والماعز، معظم هذه الحيوانات تعيش في المناطق الهامشية ولا تكلف الدولة الخدمات الكثيرة لها، ورغم ذلك فإنها تسهم بقدر وافر من الدخل القومي للبلاد[1].

2 – رؤية إستراتيجية القطاع الزراعي في السودان:

تعمل إستراتيجية القطاع الزراعي في السودان على تحويل القطاع الزراعي من قطاع يغلب عليه الطابع الإعاشي التقليدي ويتسم بتدني الفعالية الاقتصادية إلى قطاع تحركه آليات اقتصاد السوق ويحابي الفقر وذي إنتاجية متنامية وجودة عالية ومساهم بغالب الناتج المحلي و الصادر بإرادة مستدامة للموارد.

3 – أهداف إستراتيجية القطاع الزراعي: وتتمثل فيما يلي[2]:

– تنمية الصادرات الزراعية والحيوانية بما يدرأ مخاطر انهيار الاقتصاد الكلي من جرّاء الاختلال عن الاعتماد المتنامي على عائدات البترول.

– زيادة الإنتاجية ورفع كفاءة الإنتاج والتصنيع.

– تحقيق الأمن الغذائي.

– تخفيض حدة الفقر بنسبة 50% بنهاية 2015، وتوفير فرص العمل وزيادة الدخل.

– تحقيق التنمية المتوازنة بكافة مناطق البلاد تشجيعا للاستقرار في الريف.

– تنمية وحماية الموارد الطبيعية بما يكفل استدامتها وتجدد عملائها.

---

[1] عبد الله محمد قسم السيد، **التنمية في الوطن العربي (التجربة السودانية)**، دار الكتاب الحديث للنشر، ليبيا، (1994)، ص ص: 73 – 75 بتصرف.

[2] **الاجتماع الأول للجنة التوجيهية لإستراتيجية التنمية الزراعية العربية للعقدين (2005 – 2025)**، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، السودان، (2015)، ص: 53.

ثانيا : الاستثمارات العربية في السودان

مما سبق أصبح ينظر إلى السودان على أنه موقع إستراتيجي يمثل قبلة الاستثمار، حيث أوضح بحث نشرته منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) أن الأوضاع الحالية و اتجاه سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر تعكس مناخا واعدا للاستثمار المستدام في الزراعة السودانية وفي ظل هذه التطورات تبدو فرص الاستثمار الآن غنية ومتنوعة، حيث تنتج الأراضي السودانية مجموعة متنوعة من المحاصيل مثل الذرة والدخن والبقوليات والخضروات والفواكه مثل الليمون والمانجو والبرتقال، ويشكل النيل والبحر الأحمر مصدرا رئيسيا للأسماك كما تعتبر تربية المواشي في المنطقة الشمالية الأكثر بروزا، بوجود ما يقدر ب 130 مليون رأس من مختلف أنواع الحيوانات (خراف، أبقار، ماعز و إبل)[1].

وبهذا يصبح السودان مؤهلا لسد الفجوة الغذائية العربية و ذلك لتوافر ثلاث عوامل أولها: أن الإرادة السياسية باتت متوفرة في جميع الدول العربية للدخول في استثمارات واسعة بالسودان، وثانيها: اكتشاف النفط في السودان والذي وفر ضمانا جاذبا للاستثمار، ثالثها: أن السودان قد أوجد البيئة المناسبة للاستثمار من تشريعات ومشاريع مدروسة وغيرها، وقد يكون الآن قادرا على الدخول في شراكات اقتصادية خاصة في المجال الزراعي مع المستثمرين العرب[2]، وبهذا قامت الدول العربية ممثلة بالمنظمة العربية للتنمية الزراعية برامج إستراتيجية التنمية العربية المستدامة، وهي[3]:

- البرنامج الرئيسي لتطوير تقانات الزراعة العربية.
- البرنامج الرئيسي لتشجيع استثمارات الزراعة والتصنيع الزراعي في البيئة الزراعية الملائمة.
- البرنامج الرئيسي لتهيئة بنية التشريعات والسياسات الزراعية.
- البرنامج الرئيسي لبناء القدرات البشرية والمؤسسية.
- البرنامج الرئيسي للمساهمة في ازدهار الريف.
- البرنامج الرئيسي لتطوير نظم إدارة الموارد الطبيعية.

كما بادرت مؤسسات التمويل العربية وفي مقدمتها الصندوق العربي توفير التمويل اللازم لإعداد دراسة شاملة تتضمن برنامجا متكاملا للتنمية الزراعية، وخططا قطاعية متطورة للتنمية الزراعية في

[1] Republic of sudan the worldfolio.com , Iseue 13329 , (2015), P :04.

[2] سالي فريد، **مرجع سق ذكره**، ص: 91.

[3] الاجتماع الأول للجنة التوجيهية لإستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين (2005 ـــ 2025)، **مرجع سبق ذكره**، ص: 55.

مناطق السودان المختلفة، ومن المأمول أن تكون هذه الدراسة منجزة في نهاية عام 2014، ليبدأ تنفيذ المشروعات ابتداءً من العام التالي، ويتضمن البرنامج تحليلا لواقع الأمن الغذائي العربي و تقييما لموارد السودان الزراعية، والدراسات المتوفرة والمطلوب إنجازها ونماذج مختلفة ومرنة للتراكيب المحصولية وخطط قطاعية لكل منطقة وفقا للميزة المواردية والمناخية التي تتوفر فيها[1].

وربما تكون التجربة المصرية – الليبية– السودانية، الأنجح في التكامل الزراعي، خصوصا لتجاور البلدان الثلاثة وسهولة نقل المنتجات الزراعية بينها، فضلا عن أن معادلة (الأرض + الأيدي العاملة + الأموال) تتوافر بها على التوالي (السودان، مصر، ليبيا)، وهناك محاولات جادة تبذل حاليا بالتعاون بين مصر والسودان والسعودية وليبيا لتحقيق التكامل الزراعي العربي بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي من الحبوب للمنطقة العربية، ويشار في ذلك إلى أن عدد المشروعات السعودية بالسودان بلغ 341 مشروعا منها 120 مشروعا خدميا و 107 مشروعا صناعيا و22 مشروعا زراعيا بتمويل بلغ 403 مليار دولار، كما تستثمر الكويت حاليا أربعة مليارات دولار في السودان في مشاريع مختلفة، كما بدأ المشروع الزراعي الإماراتي " زايد الخير" في عام 2000 على مساحة 40 ألف فدان باستثمارات تقدر بـ 60 مليون دولار حيث ينتج الذرة الصفراء والقمح والفول السوداني وحاليا زهرة عباد الشمس[2]، إلى أنه و حتى يستطيع السودان المساهمة أكبر في نجاح الاستثمارات العربية داخلة، فإنه يجب عليه[3]:

- الاهتمام بالمزارع الرعوية في ولايات كردفان الكبرى، ودارفور الكبرى، وولاية سنار، ومنطقة البطانة بولاية الجزيرة شمال ولاية القضارف، وولاية كسلا.
- تشجيع الزراعة المختلطة في المؤسسات الزراعية والمشاريع المروية وربط ذلك بإنتاج وتجفيف وتوزيع اللبن والعمل على إنشاء مجمعات لإنتاج وتجفيف وتصدير اللبن.
- وضع خطة إستراتيجية تهدف إلى الحث على الاتجاه نحو تسمين الأغنام بهدف التصدير، والاتجاه نحو إنشاء حظائر للتسمين حول المدن والمراكز الحضرية بهدف توفير اللحم للاستهلاك المحلي والتصدير، حتى يكون لدى السودان سلعا معدة خصيصا للتصدير.

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2013، **مرجع سبق ذكره**، ص: 72.

[2] سالي فريد، **مرجع سبق ذكره**، ص: 91.

[3] **نفس المرجع السابق**، ص: 90.

- العمل على استقطاب الاستثمار في مجال التخزين والنقل المبرد للسلع الغذائيـــة، وكـــذلك تصـــنيع المعدات البيطرية ومعدات صيد الأسماك وصناعة الأدوية.

خلاصة الفصل :

بعد شرح موجز لواقع الوطن العربي الغذائي والتنموي، يتضح أن أوضاع الزراعة وإنتاج الغذاء في الوطن العربي تظل عموما بالغة الحرج، وما تحقق في الزراعة العربية ما يزال عاجزا عن الوفاء بحاجات الأمن الغذائي العربي من حيث الفجوة بين الاحتياجات الأساسية للغذاء والإنتاج الزراعي، واستيفاء الأدوار الأخرى المطلوبة من السياسات الزراعية للنهوض بالقطاع الزراعي ودعم النمو الاقتصادي، ويحدث ذلك بالرغم من الإمكانيات المواردية الزراعية الهائلة في العديد من البلاد العربية، إضافة إلى توفر اليد العاملة الفتية القادرة على العمل الزراعي، ووجود بعضا من التكنولوجيا المتطورة، كما يكمن السبب الرئيسي في تراجع الإنتاج والإنتاجية الزراعية واستمرار العجز الغذائي إلى بعض المحددات والظروف المناخية والبيئية في بعض الدول العربية وأهمها ندرة المياه وتقلبات المناخ، وضعف الكفاءة وانخفاض الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية الأساسية، وزيادة حجم الواردات من الأغذية وانخفاض صادرات السلع الزراعية، وعدم قدرة الزراعة على التنافس وتوفير المواد الخام للصناعات التحويلية، علما بأن الإمكانيات لتطوير الإنتاج كامنة في العديد من الدول العربية من حيث الموارد الزراعية والبشرية إضافة إلى الإمكانات التسويقية، أما عن نصيب المواطن العربي فيبقى متواضعا من حيث الكمية وليس من حيث حجم السعرات الحرارية، فالفرد عموما يتلقى سعرات تفوق تلك السائدة على المستوى العالمي، وفيما يخص الكمية فقد أسفرت معظمها إلى وجود فجوة غذائية كبيرة بين المنتج سنويا من المواد الغذائية وبين المستهلك من قبل السكان في أغلب المواد الغذائية الرئيسية، وبهذا كانت نسب الاكتفاء الذاتي منها منخفضة، بالإضافة إلى أن التجارة البينية والتي باعتبارها مساهمة الدول العربية ككل لحل مشكلة نقص الغذاء لم تكن بمستوى تجارة الدول العربية مع الخارج، كما أن السبب الذي زاد من تفاقم الوضع هو فشل السياسات الزراعية العربية، واختلفت أسباب الفشل بين سياسات زراعية اشتراكية وأخرى ليبرالية، لكنها عموما ظلت تدور نظريا فقط حول الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي لكل قطر، في وقت أثبتت فيه الدراسات التي أجريت على حتمية التكامل الزراعي العربي الذي لازال يحتاج إلى دفعة قوية لتكوين نتائج إيجابية، إضافة إلى تنفيذ إستراتيجية زراعية عربية موحدة، تتأسس على الإدارة السياسية الحقة والالتزام القومي والتكامل العربي وتحقيق الأمن الغذائي وتقوم على التنوع الإقليمي للموارد الزراعية والمشاريع الزراعية المشتركة، والتي وإن كانت تتزايد لكنها لازالت دون المطلوب منها، وكذا استغلال الميزة النسبية لكل دولة وتطوير التبادل السلعي لتحرير التجارة في السلع الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي ومحاربة ظاهرة الفقر الريفي.

تمهيد:

تعتبر الزراعة من القطاعات الإستراتيجية والحساسة التي تساهم بفعالية كبيرة في عملية التنمية، فهي المصدر الوحيد والرئيسي للغذاء وتحقيق الأمن الغذائي، كما تشكل مجالا واسعا لتشغيل اليد العاملة وإمتصاص البطالة المتفشية في المناطق الريفية، وتوفر مواد الأولية الزراعية (القطن، الجلود، الصوف...)، ومن ثم تعمل على تحقيق الرفاهية، فكانت بمثابة القلب النابض لإقتصاديات البلدان المتقدمة، كما تساهم كذلك في إستكمال إقتصاديات بعض من البلدان النامية، وقد وصلت الدول المتقدمة إلى مرحلة متطور في هذا المجال، مما أهلها للوصول إلى تحقيق الأمن الغذائي، وأصبحت السلة الغذائية للعديد من الدول النامية، وهذه الأخيرة عمدت إلى الإقتداء بالدول المتقدمة من خلال تبنيها إصلاحات للإسراع في الخروج من التخلف الإقتصادي، غير أن غالبيتها وقعت ضحية تراجع الإهتمام بالقطاع الزراعي وتدهور أولوياته بين باقي القطاعات الأخرى، وبإعتبار الجزائر من الدول النامية فإنها أولت أهمية كبيرة للقطاع الزراعي، فمنذ الاستقلال كانت تسعى جاهدة إلى تنميته من خلال السياسات الزراعية والإصلاحات والمخططات التي مرت بها (التسيير الذاتي، الثورة الزراعية، إعادة الهيكلة، المستثمرات الفلاحية، المخططات التنموية، التجديد الفلاحي والريفي)، وكلها كانت تهدف إلى تحويل عجلة تنمية القطاع الزراعي وتحقق الأمن الغذائي للدولة، ولمعرفة جملة السياسات الزراعية التي طبقتها الجزائر ومقدار الإمكانيات المتاحة لها ومستوى نجاح الجزائر لتحقيق الأمن الغذائي، قسمنا هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- **المبحث الأول:** الإمكانيات الزراعية بالجزائر .
- **المبحث الثاني:** مؤشرات تطور القطاع الزراعي .
- **المبحث الثالث:** السياسات الزراعية المطبقة لتحقيق الأمن الغذائي .
- **المبحث الرابع :** أفاق السياسات الزراعية و تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر .

المبحث الأول: الإمكانيات الزراعية بالجزائر

لقد عادت مسألة الزراعة لتحتل من جديد مرتبة هامة من مراتب التنمية الاقتصادية الشاملة وأخذت مكانة لا بأس بها في سلم الأولويات في اقتصاديات أغلب الدول ومنها الجزائر، وقد يكون سبب هذا الرجوع التقليدي، لأهمية الزراعة كمصدر للرزق والغذاء والمواد الأولية والدخل وكميدان للعمل والعمالة .....إلخ

وأسباب أخرى مستحدثة مثل مشكلة العجز الغذائي، واستخدام الغذاء كوسيلة للضغط السياسي والاقتصادي، وكذا ما عرف بالبعد البيئي والذي يشمل التصحر وتلوث الأرض والماء والهواء وتدمير المراعي والغابات.....إلخ، ومنها سنتناول إمكانيات الجزائر المتنوعة في جانب الزراعة، وكشف مواطن القوة والضعف من حيث الموارد المتاحة (أرضية، مائية، بشرية، تقنية،...).

المطلب الأول: الموارد الطبيعية

تزخر الجزائر بإمكانيات طبيعية متنوعة ومتميزة، نذكر منها:

أولا: الموقع الجغرافي للجزائر

تعتبر الجزائر من أكبر الدول الإفريقية، فهي تحتل المرتبة الأولى في المساحة (بعد انقسام السودان)، كما تعتبر أكبر بلدان المغرب العربي مساحة حيث تبلغ المساحة الإجمالية حوالي 2382000كلم²، تطل على البحر الأبيض المتوسط شمالا بشاطئ طواه حوالي1200كلم، وتتوغل في صحراء إفريقيا من الجنوب، حيث تقع في وسط بلدان المغرب العربي، يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط ومن الشرق تونس وليبيا ومن الجنوب مالي وموريتانيا ومن الغرب المغرب والصحراء الغربية.

ثانيا : مساحة الأراضي الزراعية الكلية.

تسجل الأرقام الإحصائية أن مساحة الجزائر الكلية تبلغ نحو 240 مليون هكتار بما فيها الصحراء، ولكن المساحة المستغلة لا تتجاوز8.5 مليون هكتار، وهي لاتتجاوز20.17% من الأراضي المستعملة للزراعة(بما فيها البور)، والتي تبلغ مساحتها 40.66 مليون هكتار، في حين تمثل أيضا

نحو0.03 [1]% من المساحة الكلية، وعند مقارنة الرقمين السابقين يؤكد وجود إمكانية حقيقية لدى الجزائر لزيادة المساحة الصالحة للزراعة، حيث نشير إلى أن متوسط المساحة الصالحة للزراعة بلغت 7951402 هكتار خلال الفترة (1980–2009)، في حين بلغت المساحة الزراعية الكلية 7231000 هكتار و42466920 هكتار خلال عامي 1983و2009 على التوالي[2]، والتي تمثل ما بين 16.507% و19% من إجمالي المساحة الكلية، ويمكن تصنيف المساحة الزراعية الكلية إلى عدة أصناف هي :

1- المساحة الزراعية الصالحة: تقدر مساحتها 8423340 هكتار خلال سنة 2009، وتمثل حوالي 19%من المساحة الزراعية الكلية، وتتوزع لسنة 2009 كالتالي :

مزروعات عشبية 4069380 هكتار، أراضي مستريحة تمثل 3423502هكتار، ومروج طبيعية 24550 هكتار، وكروم 82743 هكتار وأشجار فاكهة 823165 هكتار[3]وأراضي مروية، والتي تلعب دورا مهما في تعزيز الإنتاج الزراعي، التي ارتفعت نسبتها نتيجة لترشيد المياه وتعبئة الموارد المائية في مخطط التكاليف، من خلال إدخال تقنيات الري الحديثة مثل: الري المحوري، الري بالتقطير ...، وبالتالي تطور أدوات السقي وتوسيع محيطات السقي، ويمكن تتبع تطور المساحات المروية في الجزائر من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (5-1):المساحات المروية في الجزائر

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
المساحة المروية	350000	617427	644978	722320	793334	825206	835590	905293
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
المساحة المروية	906174	972862	981736	1004530	1064578	1119258	1215261	1260000

المصدر : وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، وثائق الوزارة، الجزائر.

[1]محمد بلقاسم، **تنمية القطاع الفلاحي كعامل قيادة للتنمية المستديمة، الملتقى العلمي الدولي التاسع حول تحديات قطاع الزراعة في الدول العربية والإسلامية وسبل مواجهتها**، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الجزائر،ص 02.

[2]عماري زهير، **القطاع الفلاحي في الجزائربين الإمكانات المتاحة وإشكالات الإكتفاء الذاتي أين الخلل؟**، الملتقى الدولي حول إستدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الإقتصادية، الشلف،(2014)،ص 10.

[3]قصوري ريم، **الأمن الغذائي والتنمية المستدامة (حالة الجزائر)**، مذكرة ماجستيير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة عنابة، بدون سنة، ص 145.

ورغم تطور المساحة المروية، إلا أنها لا تمثل سوى الثمن (⅛) من المساحة الصالحة للفلاحة، والتي بدورها لا تمثل سوى 3.5%من المساحة الإجمالية للبلاد لعام 2014[1]، لذا بات من الضروري الحفاظ عليها بصفة دائمة والمساهمة في تطويرها بالإضافة إلى المساحة المروية فإن الفلاحة الجزائرية تهيمن عليها الزراعة المطرية أو المساحة المخصصة للمحاصيل المطرية، حيث أنها تمثل 90 % من الأراضي الفلاحية النافعة هذه الخاصية تزداد رغم ضعف التساقط، حيث أن 1.2 مليون هكتار فقط من الأراضي الفلاحية النافعة تتلقى كمية من الأمطار تفوق 450 ملم تسمح باستغلال فلاحة مطرية مستديمة[2] .

هذا وقد تطور واختلف استخدام الأراضي لجميع القطاعات القانونية من سنة إلى أخرى، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول التالي :

[1] **وزارة الفلاحة والتنمية الريفية**، منشور وزاري رقم 558/أ. و، (2014)،ص:01.

[2] **وزارة الفلاحة والتنمية الريفية**، منشور وزاري رقم 487/أ. و، (2008)، ص:02.

الجدول رقم (5-2): إستخدام الاراضي لجميع القطاعات القانونية

	2005/2004	2006/2005	2007/2006	2008/2007	/2008 2009	/2009 2010	/2010 2011
الحبوب	2350	2672	2874	1485	3176	2856	2584
البقول الجافة	69	67	64	61	67	74	87
السباخة	363	372	354	364	394	429	449
الزراعة الصناعية	31	21	21	27	21	25	28
كلأ اصطناعي	484	612	494	589	416	669	544
كلأ طبيعي	145	167	228	172	269	224	242
الكروم	102	98	93	87	83	80	78
الحمضيات	62	63	63	64	64	64	64
المغروسة	44	46	48	50	51	54	55
الحمضيات	239	263	276	282	288	294	312
المنتجة	148	154	160	162	161	161	162
الزيتون	47	49	49	47	47	47	46
التمور							
التين الطازجة							
الفواكه والحبوب والنواة							
المغروسة	255	280	280	268	263	263	257
المنتجة	140	163	177	180	187	197	202

المصدر : حوصلة إحصائية 1962-2011، الديوان الوطني للإحصائيات، ص:164، متاحة على الموقع : hTTP:// WWW.oms.dz

وبهذا نلاحظ هيمنة زراعة الحبوب على استخدام الأراضي، وذلك نظرا لطبيعة استهلاك الفرد الجزائري لهذه المادة، والتي تأتي في مقدمة سلة الغذاء تليها كل من الكلأ والزيتون والفاكهة، وذلك راجع لطبيعة المناخ والتربة الصالحة لزراعة مثل هذه المنتجات.

2- أراضي غير منتجة تابعة للمزارع: وتضم المزارع المحصودة والعمارات والساحات والحدائق والطرق والقنوات والوديان، وتمثل حوالي1087700 هكتار والأراضي الحلفائية والتي تشغل مساحة 2504990 هكتار.[1]

[1] قصوري ريم، **مرجع سبق ذكره**، ص:146

3- المساحة المتروكة (المستريحة): وهي مساحة الأراضي الزراعية التي لا يتم استغلالها في أحد أو بعض المواسم، إما بسبب عدم كفاية المياه أو إراحتها لاستفادة قدرتها الإنتاجية أو لأسباب أخرى، وذلك عندما لا تتجاوز مدة استراحتها خمس سنوات، إذ أنها تنتقل من كونها مستريحة إلى نوع من الأراضي المستخدمة للرعي، وقد شهدت هاته المساحة ارتفاعا بنسبة 25% خلال الفترة 2000-2009 .[1]

4- المراعي : وهي مساحات لم يمارس عليها نشاط فلاحي وتشكل مراعي للحيوانات، وهي تأخذ النسبة الكبيرة من مساحة الأراضي القابلة للزراعة، بحيث تبلغ مساحتها 32 مليون هكتار[2]، إلى أنها تتميز بانخفاض إنتاجيتها من اللحوم لعدد من الأسباب الفنية والاقتصادية، منها عدم انتظام توزيع نقاط المياه والرعي الجائر، لذا فإن تحويل مساحات من تلك المراعي إلى مراعي مروية تسهم في توفير أعلاف في مواسم الجفاف، وبالتالي تحسين الإنتاج الحيواني بجانب زراعة الحبوب والبقول والزراعات المستدامة.[3]

5 - الغابات : تشغل الغابات مساحات شاسعة، إلا أنها تختلف من حيث كثافتها ودرجة نضجها وإنتاجيتها، إذ الملاحظ وجود غابات كثيفة ناضجة مغطاة بصورة جيدة وبقايا غابات متدهورة، هذا إلى جانب تعرضها إلى الانتهاكات والتعديلات والاستغلال التجاري الجائر والحرث والتحطيب والحرائق والأمراض والجفاف، وتشمل مساحة الغابات 4227700 هكتار، أي تمثل نحو1.8%من مجموع المساحة الكلية للبلاد، ونحو 11% في المنطقة الشمالية وهي نسبة لا تحقق التوازن البيولوجي والبيئي العالمي والمقدر 25%[4]، والشكل التالي يوضح تقسيم الأراضي الزراعية في الجزائر، والذي تطرقنا له سابقا .

---

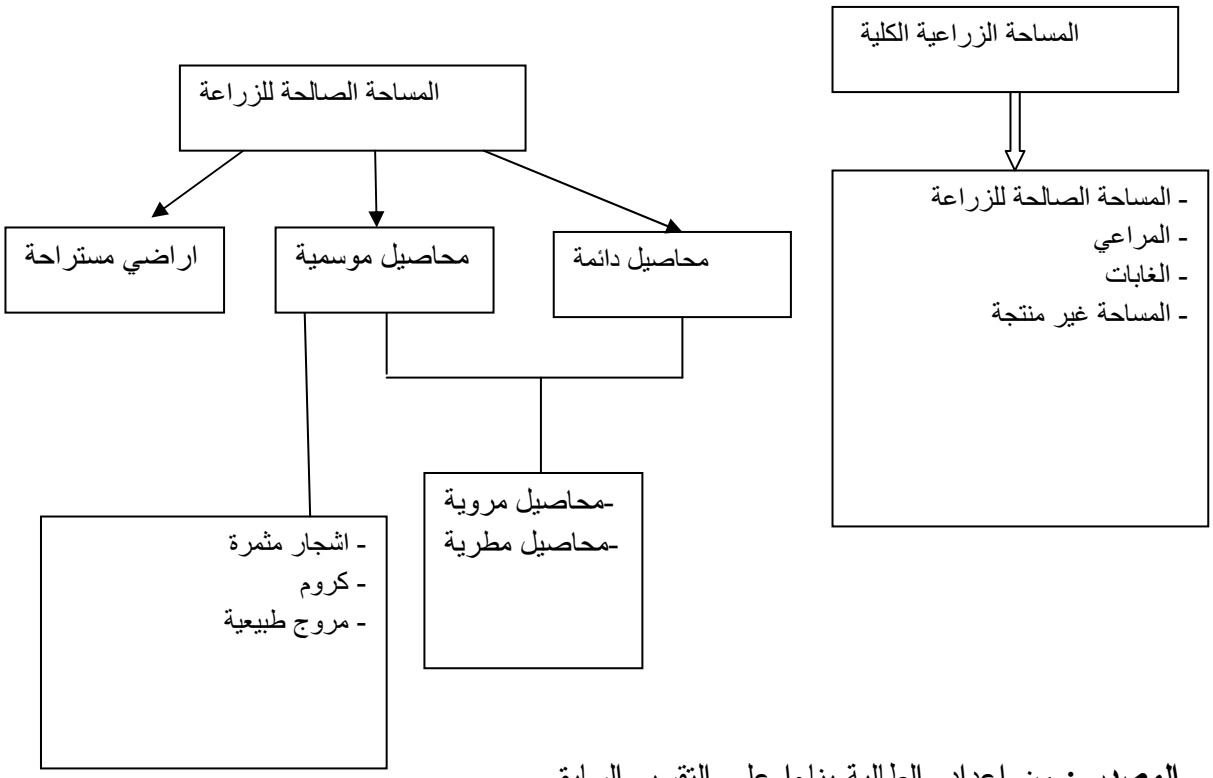
[1] زهير عماري، **تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة (1980-2009)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، كلية العلوم اقتصادية، جامعة خيضر بسكرة، دفعة (2013- 2014)،ص:120.

[2] قصوري ريم، **مرجع سبق ذكره**، ص:145.

[3] بلال خزار، **السياسات الزراعية وأفاق تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تنمية، دفعة (2013/2012)، ص:45.

[4] قصوري ريم، **مرجع سبق ذكره**، ص:146.

الشكل رقم (5-1): تقسيم الأراضي الزراعية في الجزائر.



المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على التقسيم السابق.

هذا عن أهم تقسيمات الأراضي الزراعية في الجزائر، أما عن تطور مساحة هاتـــه الأراضـــي، بالإضافة الى تطور تقسيماتها، فيمكن إدراجها في الجدول التالي:

الجدول رقم (5-3): تطور المساحة الجغرافية المزروعة وتوزيع إستخدام الأراضي خـــلال الفتـــرة (2009-2014).

المساحة الكلية: 231874100البيان			2009	2010	2011	2012	2013	2014
المســـاحة الصـــالحة للزراعة	مساحة المحاصـيل المستعملة	المطرية	493.58	482.30	488.28	483.80	510.09	509.10
		المروية	436.88	451.24	455.82	465.28	455.11	486.46
	مساحة المحاصـيل الموسمية	المطرية	3621.93	3691.80	3723.70	4353.66	3818.84	3743.15
		المروية	447.46	533.98	531.18	577.63	634.38	660.79
	المساحة متروكة و الغير مزروعة		3423.50	3275.71	3246.51	3152.33	3043.45	3065.54
	مجموع المساحة الصالحة للزراعة		8423.34	8435.03	8445.49	-	-	-
	% المساحة الصالحة للزراعة إلى المساحة الكلية		%3.53	%3.54	%3.54	-	-	-
مسلحة الغابات			4227.70	4254.80	4255.84	4268.11	4273.67	4232.65
مساحة المراعي			32955.88	32938.30	32942.08	32943.69	32969.44	32965.97
مجمـــــــــــوع الاراضـــــــــــي الزراعية(مزرعة+غابات+مراعي)			45606.92	45628.13	45643.41	-	-	-
%الأراضي الزراعية إلى المســـاحة الجغرافيـــة الكلية			%19.14	%19.15	%19.16	-	-	-

المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على :

- **الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية - المجلد 31**، (2011)، المنظمة العربيـــة للتنميـــة الزراعية، ص :09.
- **الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية – المجلد 32، مرجع سبق ذكره**، ص :09.
- **الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية – المجلد 33**، (2013)، المنظمة العربيـــة للتنميـــة الزراعية، ص :08.
- **الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية - المجلد 34**، (2014)، المنظمة العربيـــة للتنميـــة الزراعية، ص :08.
- **الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية – المجلد 35**، (2015)، المنظمة العربيـــة للتنميـــة الزراعية، ص :08-09.

ثالثا : نصيب الفرد من الأراضي الزراعية

إن تطور المساحة الزراعية خلال الفترة (1988-1999)، لم يساير تطور عدد السكان مما نتج عنه انخفاض نصيب الفرد من المساحة الصالحة للزراعة من 0.31 هكتار سنة 1988، إلى 0.25 هكتار 1999، وهذا ينعكس على تلبية إحتياجاته الغذائية واتساع الفجوة الغذائية، ومع تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، الذي سمح بإستصلاح ما يزيد عن مساحة 195.9ألف هكتار خلال الفترة 2000-2008، مع انخفاض نسبة الزيادة السكانية، سمح ذلك بالمحافظة على نصيب الفرد من الأراضي الزراعية في حدود 25%[1].

رابعا : الموارد المائية المتاحة:

تلعب المياه دورا أساسيا في عملية الإنتاج الزراعي، حيث تعتبر من المحددات الأساسية لنوعيته وحجمه، والملاحظ أن معظم الزراعات الحديثة والمتطورة تستعمل تقنيات الري والسقي المختلفة، وبهذا أعطت نوعا من الإستقلالية للإنتاج الزراعي عن الظروف المناخية والجوية، وبالمقابل فإن من السلبيات الموجودة في الزراعة في الجزائر إعتمادها بشكل كبير على مياه الأمطار، وبقائها رهينة الظروف المناخية والجوية، ومن هذا المنطلق وضعت الجزائر سياسات وبرامج من خلالها أهمية للري والزراعات المسقية، ويمكن تقسيم الموارد المائية في الجزائر بحسب مصادرها إلى :

1- الموارد المطرية:

رغم اتساع الرقعة الجغرافية إلا أن 93% من هذه المساحة توجد في منطقة الهضاب العليا والجنوب، وهطول الأمطار فيها تقدر بنسبة 8%، أما المنطقة الشمالية للبلاد والتي تقدر نسبتها 7% من إجمالي المساحة الإجمالية تتميز بمناخ البحر الأبيض المتوسط، حيث تبلغ كمية الأمطار التي تسقط عليها 192مليار م³ بنسبة 92%، لكن غالبية هذه المياه تتصرف إلى البحر وتتبخر بفعل الحرارة بحيث معدل التبخر 120ملم/سنة على الساحل، ثم يتدرج بالزيادة حتى يصل إلى 2500ملم في السنة في أقصى الجنوب، وبهذا فإن توزيع معدلات التساقط السنوي في الجزائر يتناقص في إتجاهين من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب موزعة كمايلي :[2]

أ **ــ من الشمال إلى الجنوب :** فالأطلس التلي يتلقى كمية من الأمطار تتراوح ما بين 400 و 900 ملم سنويا، وقد تفوق 1000 ملم فوق المرتفعات الجبلية الشمالية، أما في الهضاب العليا والأطلس

[1] غردي محمد، **مرجع سبق ذكره**،ص:20.

[2] زهير عماري، **مرجع سبق ذكره**، ص:104 .

الصحراوي، فيتراوح المعدل السنوي للأمطار ما بين 250 و 400 ملم بإستثناء بعض المرتفعات، والتي تتلقى ما بين 400 و 600 ملم بسبب عامل الإرتفاع، ثم تبدأ بالتناقص من السفوح الجنوبية للأطلس الصحراوي وهي تقل عن 200 ملم في السنة، أما الصحراء الجنوبية فأمطارها ترتبط بأمطار المنطقة المدارية، ولذلك فهي أمطار صيفية وقليلة هي الأخرى.

ب- من الشرق الى الغرب : يعتبر تناقص المطر من الشرق إلى الغرب من أهم خصائص المناخ الجزائري، ويمكن تفسير هذا التناقص بكون جبال الريف والأطلس المتوسط في المغرب وشبه الجزيرة الأبيرية تعترض الرياح المحيطة الممطرة، كما أن إرتفاع الجزائر الشرقية يفوق إرتفاع الجزائر الغربية، إذ أن جبال التل الوهراني تقع في نفس الإرتفاع تقريبا مع الهضاب العليا الشرقية.

2- الموارد السطحية : تتمثل الموارد المائية السطحية في :

أ - وديان والأنهار : تتمثل في مجموعة الأودية والأنهار التي يقدر عددها بنحو 30 مجرى معظمها في إقليم التل وتصب في البحر المتوسط، وتتميز بأن منسوبها غير منتظم وتقدر طاقتها بنحو 12.4 مليار م³، وأهمها : وادي الشلف والوادي الكبير، والتي تنتج أكثر من ملياري م³، بالإضافة إلى وادي السيبوس والصومال ويسر التي تنتج ما بين 500 و600 مليار م³سنويا، أما وادي الداموس والصفصاف والعرب والخميس وكراميس وبودواو فهي تنتج ما بين 30 و 100 مليون م³ سنويا، وأخيرا وادي تافتة والحراش و مازفران تنتج ما بين 100 و 500 مليون م³سنويا[1].

ويمكن ترتب الأودية العشر الأوائل في الجزائر في الجدول التالي :

[1] محمد غردي، **مرجع سبق ذكره**، ص:21.

الجدول رقم (5-4) : الأودية العشر الأوائل في الجزائر.

إسم الوادي	المنبع	المصب	الطول/كم
نهر الشلف	جبال عمور	شرق مستغانم	700
الوادي الكبير- الرمل-	جبال فرجيوة	شرق جيجل	250
وادي الحمام - الهبرة-	جبال سعيدة	أرزيو	240
وادي السيق- مكارة -	جبال الضاية	أرزيو	240
وادي سيبوس	عين البيضاء	عنابة	232
وادي يسر	جبال التيطري	قرب دلس	230
وادي مجردة	جبال سوق أهراس	تونس	230
وادي الصومال - الساحل-	جبال البيبان	بجاية	210
وادي الشفة	الأطلس المتيجي	غرب سيدي فرج	203
وادي التافنة	جبال تلمسان	غرب بني صوف	170

المصدر: الموارد الطبيعية في الجزائر، محاضرات السنة الثالثة ثانوي، الديوان الوطني للتعليم والتكوين عن بعد، وزارة التربية، ص:05.

ب- السدود : تعتبر السدود ثاني ممون رئيسي للماء في الجزائر بعد الأبار العميقة، غير أنها كانت ومازالت الوسيلة الرئيسية لتخزين المياه، وتتميز السدود في الجزائر بقدرات تخزين متوسطة في الإجمال وتقدر الطاقة الإستيعابية لأكبر هذه السدود ب 588 مليون م³ (سد بني هارون، ميلة)، وحسب الوكالة الوطنية للسدود (ANB)، فإنه هناك 121 سد موجودا ومستغلا حاليا، وسيتم إنجاز ما يقرب 60 سدا أخر على مستوى الوطن، منها31سدا في طور الدراسة بحجم منظم يقدر بـ : 1.245هكم³، وتسع (09) سدود في طور الإنجاز لحجم منظم يعادل 565هكم³، وذلك بغية تحقيق الهدف المتمثل في إستجماع 10 مليارم³ من المياه سنويا.[1]

ويمكن ترتيب أهم السدود في الجزائر، وفائدة الفلاحة منها في الجدول التالي:

[1] ماضي محمد، **إشكالية تنمية الموارد المائية في الجزائر مع دراسة حالة اللجوء إلى المصادر غير التقليدية**، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، دفعة (2006/2005)، ص ص :52-54 بتصرف

الجدول رقم (5-5): أهم السدود في الجزائر وسعتها والمخزون السنوي لها وحصة الزراعة منها

الوحدة : مليون ملم³

	سعة التخزين	المخزون السنوي	حصة الفلاحة	الإستغلال للفلاحة%
بني هارون بميلة	795	960	180	18.75
قرقر بغليزان	450	358	70	18.55
جرف التربة ببشار	350	260	87	33.46
غريب بعين الدفلة	280	145.2	98	67.5
سيدي يعقوب بشلف	280	278	68	24.44

المصدر : زهير عماري، **مرجع سبق ذكره**، ص:105.

ج- الموارد الجوفية:

تشير التقديرات العلمية إلى وجود 147 طبقة مائية وحوالي 60000 بئر صغير، 90000 ينبوع و 23000 بئر عميق، وقدرت كمية المياه الجوفية الممكن استغلالها بحوالي7 مليار م³ في السنة، وهذه الموارد موزعة بين الشمال (2مليار م³/سنة)، الجنوب (5مليار م³ /سنة)، بالنسبة للشمال مستغلة بنسبة 90% (1.8مليار م³/ السنة)، وتتجد سنويا عن طريق ما يتسرب من مياه الأمطار في طبقات الأرض، حيث أن الحجم الأكبر من هذه الموارد الجوفية(75%) تتمركز في الطبقات الجوفية الكبرى لمتيجة، الحضنة، الصومال، سهل عنابة، الهضاب العليا، أما في الصحراء فتتوفر المياه الجوفية بكميات معتبرة جدا خاصة في الصحراء الوسطى، والتي تحتوي على خزانين معروفين يمتدان إلى غاية الحدود التونسية الليبية، وهما المتداخل القاري والمركب النهائي وذلك على مساحة 600 ألف كلم² و300 الف كلم² على التوالي، ويعتبر تجدد هذا المخزن ضعيف جدا، إن لم نقل غير ممكن في أغلب المناطق [1].

3 - نصيب الفرد من المياه: قدر البنك العالمي كمية 1000 متر مكعب من المياه للفرد في السنة كمؤشر يقاس عليه ندرة المياه وذلك كحد ادنى، إلى أنه في الجزائر تنخفض كمية المياه المستهلكة عن هذه النسبة، وتستمر في الإنخفاض، وهو ما يبينه الجدول التالي :

[1] زهير عماري، **مرجع سبق ذكره**، ص ص:9- 10.

الجدول رقم (5-6): نصيب الفرد من المياه في الجزائر.

	1962	1990	2000	2008	2025	2050
نصيب الفرد في السنة(متر مكعب)	1500	720	676	600	397	220

المصدر : قصوري ريم، **مرجع سبق ذكره،** ص:149 بتصرف .

خامسا : الأقاليم المناخية

تقسم الجزائر الى ثلاث اقاليم كبرى هي :[1]

1- إقليم التل: ويشمل المنطقة الممتدة على طول البحر الأبيض المتوسط، والتي تتميز بمناخ معتدل، وأمطار كثيرة تزيد في الغالب على 400 ملم في السنة، يمتاز هذا الإقليم بحياة نباتية مختلفة ومتنوعة كما يشمل هذا الإقليم على سهول مختلفة، وهو يعتبر الإقليم الحيوي والمهم للقطاع الزراعي بصفة خاصة،حيث تتركز فيه الثروة الزراعية والصناعية، كما تتركز فيه الكثافة السكانية .

2- إقليم النجود: يتميز هذا الإقليم بمناخه القاري وأمطاره القليلة، حيث أن متوسط الأمطار السنوية به تتراوح ما بين 200 ملم إلى400 ملم، وهي كمية غير كافية للزراعة ولكنها كافية لقيام بعض الأعشاب المختلفة والمتنوعة لضمان حياة الرعي، حيث تكثر في هذا الإقليم تربية الماشية ومادة الحلفاء المهمة في النشاط الزراعي والصناعي.

3- إقليم الصحراء: يعتبر أكبر اقليم في الجزائر، حيث يمثل 86% من المساحة الإجمالية للجزائر، يسود هذا الإقليم المناخ الصحراوي، لا تزيد الأمطار فيه عن 200 ملم أو أقل بكثير، كما يمتاز هذا الإقليم بتربة رملية فقيرة لا تصلح للزراعة، نظرا لقساوة المناخ والطبيعة فإن الزراعة في هذا الإقليم لا تظهر إلا في مناطق محدودة جدا ممثلة في بعض الواحات، حيث يجتمع السكان فيها ومن أهم مزروعات هذه الواحات زراعة النخيل والقليل من الخضر والفواكه.

[1] بويهي محمد، **القطاع الفلاحي في الجزائر ومشاكلة المالية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، فرع التسيير، جامعة الجزائر، دفعة (2004/2003)، ص:33.

المطلب الثاني : الإمكانيات البشرية

يعتبر العنصر البشري المحرك الأساسي والمهم لأي قطاع إنتاجي بصفة عامة وقطاع الزراعة بصفة خاصة، فهو بإمكانه تحقيق الشروط الملائمة لإستغلال الموارد الطبيعية، والإستغلال الأمثل للإمكانات المتوفرة، وتحقيق التنمية الزراعية خاصة إذا كان العنصر البشري ذو مؤهلات علمية وتقنية، تمكنه من شروط رفع الإنتاج والانتاجية الزراعية إلى المستوى الذي يتكفل بتحقيق الإحتياجات الغذائية للسكان.

وتعد الجزائر من الدول التي تعتمد أساسا في الانتاج الزراعي على العنصر البشري، نظرا لأن أغلب العمليات مازالت تنجز بالطريقة اليدوية، وذلك راجع لقلة المعدات اللازمة أو تعذر مكننة بعض العمليات،مما إنجر عنه وجود عدد كبير من العنصر البشري في هذا القطاع، ولأجل التعرف أكثر على الموارد البشرية ينبغي أن نتعرف إلى :

أولا: لمحة عن ديموغرافيا الجزائر :

وهنا نتطرق إلى :

1-النمو السكاني : لقد بلغ عدد سكان الجزائر بعد الاستقلال مباشرة 10674000 نسمة، وقد وصل إلى 24409000 نسمة عند نهاية الثمانينات في سنة 1989، أي أنه خلال 26 سنة تضاعف عدد سكان الجزائر بأكثر من مرتين (2.28 مرة)، إذ يلاحظ أنه خلال هذه الفترة تغير عدد السكان بمقدار 11695000 نسمة، كما أنه إنطلاقا من سنة 1993 وإلى غاية سنة 2000، أخذ هذا المعدل في الإنخفاض ليصل في نفس السنة (سنة 2000) إلى أدنى معدل له، المقدر ب 1.43%، ويرجع سبب هذا الإنخفاض إلى الحالة التي عرفتها البلاد آنذاك، خاصة الوضع الأمني حيث إرتفع عدد الوفيات وإنخفض عدد الولادات [1]، ثم عاد الارتفاع بصورة تدريجية بعد تحسن الحالة الأمنية والمعيشية، إلى غاية أن وصل في عام 2006 حوالي 33.5 مليون نسمة بمعدل نمو طبيعي يقدر 1.78% عام 2006، بعدما كان 1.48%عام 2000، حسب تقرير التنمية البشرية 2007، وبكثافة سكانية 12.29 نسمة /كلم²، ومعظمها متمركزة في شمال البلاد[2]، في حين عرف عدد السكان زيادة طبيعية تقدر ب795000 نسمة سنة 2013، وهو ما يعادل انخفاض 14000 نسمة مقارنة بالسنة الماضية

[1] بلعزوز بن علي وقومية سفيان، **مرجع سبق ذكره**، ص:07.

[2] هاشمي الطيب، **التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، اقتصاد تنمية، جامعة تلمسان، الجزائر، دفعة (2014/2013)، ص :218.

(2012)، وبذلك انتقل معدل النمو الطبيعي من 2.16 إلى 2.07[1]%، وفي سنة 2015 عرف عدد السكان المقيمين في الجزائر زيادة طبيعية قدرت بـ 858000 نسمة، أي ما يعادل معدل نمو طبيعي 2.15%، وهو نفس المستوى المسجل سنة 2014، وهو ما يمثل 40.4 مليون نسمة، وفي حالة إذا ما افترضنا بقاء نفس وتيرة النمو الطبيعي المسجلة سنة 2016، فإن إجمالي عدد السكان المقيمين سيبلغ 41.2 مليون نسمة بحلول أول جانفي 2017[2].

2-الولادات : إستمر معدل الولادات في الارتفاع بعد الاستقلال إلى غاية سنة 1993 بدأ في الانخفاض وذلك بسبب العشرية السوداء التي مرت بها البلاد، مما أدى إلى تدهور الوضع الاقتصادي للأسر المعبر عنه بتدني المستوى المعيشي وانخفاض القدرة الشرائية وتفشي البطالة والنزوح الريفي وأزمة السكن وتسريح العمال بسبب التخريب والحرق الذي لحق بمنشئات الدولة، ثم أنه بعد هذه الفترة وبدأ من سنة 2001، أخذ هذا المعدل في الارتفاع نظرا لتحسن الوضع الأمني للبلاد من خلال مشروع الميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية عام 2005، إضافة إلى تحسن المستوى المعيشي نتيجة للبرامج التنموية التي طبقتها الدولة وبهذا وصل عدد المواليد سنة 2013 بحوالي 963000 ولادة حية، أي ما يعادل متوسط أكثر من 2600 ولادة، يظهر توزيع هذه الولادات حسب الجنس بنسبة 105 ذكر لكل 100 أنثى، وفي سنة 2015 سجلت مصالح الحالة المدنية 1040000 ولادة حية وهو ما يعادل 2800 ولادة حية في اليوم، وهي السنة الثانية على التوالي التي تجاوز فيها حجم الولادات عتبة المليون، ويظهر توزيع الولادات حسب الجنس بنسبة بلغت 104 ذكر لكل 100 أنثى.[3]

3- الوفيات : يأخذ تفسير الوفيات بعكس الولادات في الجزائر، إذ شهدت فترت العشرية السوداء إرتفاعا ملحوظا تجاوز كل التوقعات، ثم بدأ التراجع بعد تحسن الحالة الأمنية والمعيشية للبلاد إلى غاية أن وصل في عام 2013 حوالي 168000حالة وفاة، وبمعدل انخفاض نسبي 1.1% مقارنة بسنة 2012، ومن ناحية أخرى أدى هذا الانخفاض إلى إرتفاع إحتمال البقاء على قيد الحياة وذلك من 76.4 إلى 77 سنة في الفترة 2012 و2013[4]، في حين بلغ حجم الوفيات 183000 حالة وفاة في

---

[1] **ديموغرافيا الجزائر**، الديوان الوطني للإحصائيات، متاحة على الموقع: http //www.oms.dz. تم الإطلاع :(2016/11/02) على الساعة:[19:03].

[2] ديمغرافيا الجزائر(وثيقة تفسيرية)، **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار**، متاحة على الموقع : http //www.amdi.dzimdex. تم الإطلاع :(2016/11/10)، على الساعة: 18:00

[3] **نفس المرجع السابق**، متاحة على الموقع، http //www.amdi.dzimdexphp.

[4] ديمغرافيا الجزائر 2015، **مرجع سبق ذكره**، متاحة على الموقع : http //www.oms.dz.

عام 2015، مسجلا ارتفاع قدر بـــ : 5.2 % مقارنة بسنة 2014، مما أدى إلـــى انخفـــاض معـــدل إحتمال البقاء على قيد الحياة عند الولادة ليسجل تراجعا قدر بالعشر (0.1) مقارنة بسنة 2014، حيث بلغ 77.1 سنة، وقد مس هذا الانخفاض فئة الذكور حيث إنتقل من 76.6 إلى 76.4 سنة [1]، ويمكـــن تتبع أهم تطورات السكان والمجتمع الجزائري من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (5-7): تطورات أهم المؤشرات السكانية في الجزائر.

	1990	2000	2008	2010	2011	2012	2013	2014	2015
عددالسكان بالألاف	25022	30416	34591	35978	36717	37495	38297	39114	39963
النموالطبيعي(الألاف)	624	449	663	731	748	808	795	840	858
معدل النمـــوالطبيعي %	2.49	1.48	1.92	2.03	2.04	2.16	2.07	2.15	2.05
عددالولادات(الألاف)	775	589	817	888	910	978	963	1014	1040
المعـــــدل الخـــــام للولادات %	30.94	19.36	23.62	24.68	24.78	26.08	25.14	25.93	26.03
عـــــدد الوفيـــــات (الألاف)	151	140	153	157	162	170	168	174	183
المعدل الخام للوفيات %	6.03	4.59	4.42	4.37	4.41	4.53	4.39	4.44	4.57

المصـــدر : ديموغرافيـــا الجزائـــر2015، **مرجـــع ســـبق ذكـــره،** متاحـــة علـــى الموقـــع: www.amdi.dzimdexphp

ثانيا :عدد السكان الريفين

يعتبر قطاع الزراعة المجال الرئيسي للتشغيل في المناطق الريفية، ولكن الوظائف في هذا القطاع تتسم بالطابع الموسمي الذي تتميز به الزراعة، وشهدت الجزائر في العقود الأخيـــرة عمليـــة نـــزوح للهجرة من الأرياف والمناطق الزراعية، فقد عانت الجزائر من شبه حرب منذ بداية التسعينات حتـــى بداية الألفية الجديدة أثرت كثيرا على سكان الريف بسبب عدم توفر الأمن، مما أثر سلبا على التوزيع السكاني وأيضا على تراجع الانتاجي الفلاحي، إلا أنه بعد سنة 2000 عاد إلى الارتفاع، وحسب تقرير

[1] ديمغرافيا الجزائر(وثيقة تفسيرية)، **مرجع سبق ذكره،** متاحة على الموقع : http //www.amdi.dzimdexphp.

التنمية البشرية لعام 2007 بلغ سكان الريف 13مليون نسمة أي 40% من مجموع السكان، وفي متابعة تطور سكان الريف حسب منظمة الزراعة العربية في الجدول التالي :

جدول رقم (5-8): تطور سكان الريف.

	2011	2012	2013	2014
إجمالي عدد السكان	3671700	3749500	3829700	3950000
عدد السكان الريفين	1397000	1006500	992600	979200

المصدر: من إعداد الطالبة(هناك تناقض بين احصائيات المنظمة واحصائيات الهيئات الجزائرية) اعتماد على :

- **الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية المجلد 34**، المنظمة العربية للتنمية الزراعية،(2014)، ص :03.
- **الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية المجلد 35**، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، (2015)، ص:02.

كما لم يتطور الريف الجزائري تطورا متجانسا عبر كامل التراب الوطني، فهذا التطور يختلف من منطقة ريفية إلى أخرى، حسب أنماط السكن ودرجة التحضر، وتمثل الريف في 1.85 مليون أسرة ريفية، متمركزة في 979 بلدية ريفية من 1541 بلدية على المستوى الوطني اي 64%، موزعة هذه البلديات على ثلاث مناطق يتركز الربع منها في الهضاب العليا، وحوالي الثلثين في الشمال بنسبة (64%) و 11% في الجنوب، كما تتركز الكثافة السكانية الريفية في الشمال، حيث تبلغ 92.89 نسمة /كم²، في حين تقل في الجنوب حيث تبلغ 0.72 نسمة /كم²، أما البنية العمرية فأغلبها فئة شابة أقل من 30 سنة وتمثل 75% من سكان الريف، أما عن الولايات ذات الأغلبية الريفية فهي : أدرار 75.9%، البويرة 71%، ومستغانم 65%، تيزي وزو 64.2%، وأما الولايات ذات النسبة الضعيفة لسكان الريف فهي : تندوف 7.7%، غرداية 8%، الجزائر العاصمة 9.3%، وهران 12.2%، قسنطينة 12.9%.[1]

[1] هاشمي الطيب، **مرجع سبق ذكره**، ص :219.

ثالثا :حجم العمالة الزراعية

إن المتتبع لتطور حجم العمالة الزراعية في الجزائر منذ الإستقلال إلى اليوم يلاحظ أنها كانت تتأثر دائما بالسياسات التي اتبعت في الاقتصاد الوطني بشكل عام، ففي سنة 1969 كان حجم العمالة الزراعية في الجزائر يقدر بـ 1540000 عامل سواءا بشكل دائم أو مؤقت وتمثل النسبة 50% من مجموع العمالة في كامل القطاعات، ثم انخفضت إلى 1335000 عامل في سنة 1979، وهذا نتيجة السياسة المتبعة آنذاك، والتي أولت إهتمامها بالقطاع الصناعي على حساب القطاع الزراعي، وهو ما أدى بتحول جزء كبير من العمالة الزراعية بالصناعة والنشاطات الاقتصادية الأخرى، وفي سنة 1983 وصل عدد العاملين في القطاع الزراعي إلى 1097217 عامل، وتواصل الانخفاض في اليد العاملة الزراعية، حيث قدرت سنة 1989بـ 975540 عامل، بينما وصل في سنة 1996 عدد العمال في القطاع الزراعي إلى 1151000 عامل [1]، وإبتداء من سنة 2000 عرفت العمالة الزراعية إرتفاعا كبيرا، نظرا للإهتمام الكبير الذي أعطي للقطاع الزراعي حيث وصلت في عام 2006 إلى حوالي 2212.6 ألف عامل، وذلك بسبب بداية تطبيق المخطط الوطني للفلاحة والتنمية الريفية، الذي وفر العديد من مناصب الشغل في بداية تطبيقيه، وكذا تطبيق مخطط الانعاش الوطني، مع هذا بقيت نسبة العمالة الفلاحية إلى نسبة العمالة الإجمالية لا تزيد عن 27.13% كأقصى حد .[2]

هذا واستمرت الزيادة في عدد العاملين في القطاع الزراعي خلال سنة 2008 وذلك إلى 2244060 عامل بعد أن كانت 2220120 عامل في عام 2007، لترتفع بأكثر من 11420 عامل في السنة الموالية (2009)، وتصل إلى 2358340 عامل وهذا يدل على إستقطاب هذا القطاع لنسب كبيرة من القوى العاملة الكلية حيث بلغت هذه النسبة 22.36% سنة 2009.[3]

كما أنه تجدر الاشارة إلى التباين الشديد في الاحصائيات المتعلقة بالعمال الزراعيين، يرجع الأمر في الواقع إلى الطريقة المتبعة في التحقيق لكل من وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والديوان الوطني للإحصائيات، فوزارة الفلاحة والتنمية الريفية تعتبر كل من رئيس المستثمرة وزوجته وأولاده ضمن تعداد العمال الفلاحين، ويكون التحقيق خلال الموسم الفلاحي بخلاف الديوان الوطني للإحصائيات

[1] زناقي ابراهيم، **القطاع الزراعي الجزائري وتحديات العولمة**، رسالة ماجستيير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، دفعة (2009/2008)، ص: 45.

[2] غردي محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص:25.

[3] حاشي إمعمر الأزهر، **مرجع سبق ذكره**، ص:21.

الذي يجري التحقيق في شهر سبتمبر من كل سنة، ولا يعتبر زوجة رئيس المستثمرة ضمن تعداد العمال الفلاحين بل يعتبرها ربة بيت، أما أولاده فيعتبرهم باحثين عن العمل، فعلى سبيل المقارنة نجد أن عدد العمال في القطاع الفلاحي حسب الديوان الوطني للإحصائيات يقدر بحوالي 1242000 عامل سنة 2009، بينما إحصائيات وزارة الفلاحة تشير إلى العدد 2358327 عامل بفارق كبير يقدر بـ 1116327 عامل[1].

وحسب وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، وبإعتبارها المسؤول الأول عن إحصائيات هذا القطاع، يمكن تتبع تطور العمال الفلاحين وتصنيفاتهم في الجدول التالي :

الجدول رقم (5-9): تطور العمال الفلاحين وتصنيفاتهم

	2009	2010	2011	2012	2013	2014
قوة العمل العالمية	2358327	2420171	2442632	2476547	2528972	2550713
الرجال النساء	2216827 141500	2270036 150134	2296074 146558	2327954 148593	2377234 151738	2397670 153043
أعداد المزارع	1132230	1145512	1161557	1174599	1198057	1209528
المشغلين	1020029	1035873	1045874	1097506	1142726	1160554
مساعدي المشغلين	455867	478337	479699	445437	408259	378898
العمال الدائمين	377103	380814	395450	403472	406318	413620
مجموع العمال	1852999	1895024	1921023	1946415	1957303	1953072
عدد العمال الموسميين	1955746	1797882	1970701	2603303	2474230	2918402
عدد أيام العمل الموسمية	-	126035302	125186218	132538065	137200476	143433692
العمال الموسمين من العمال الدائمين	505328	525147	521609	552242	571669	597640

المصدر : وثائق من الوزارة عن تطور العمال، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الجزائر، (2016) .

[1] زهير عماري، **مرجع سبق ذكره**، ص :127.

المطلب الثالث: الموارد المساعدة (الامكانيات التكنولوجيا)

إن التطور التكنولوجي مسى مختلف القطاعات الاقتصادية، وترك أثرا بارزا على مجملها، والقطاع الزراعي أحد هذه القطاعات التي استفادت من التطور التكنولوجي، اذ أن ما قدمه التطور التكنولوجي يتمثل في مختلف الوسائل التي أصبحت من أهم وسائل الإنتاج في هذا القطاع، ومن بين هذه الوسائل الجرارات بمختلف أنواعها والآلات المختلفة كآلات الحصد والدرس والرش والبذر.....و غيرها.

وكذلك مختلف الأسمدة والأدوية والمبيدات الخاصة بالأعشاب الضارة والحشرات، إن استعمال مثل هذه الوسائل بطرق علمية دقيقة قد أثبت نجاحه في زيادة الإنتاج والإنتاجية وكذلك توفير كثير من الأيدي العاملة، كما أن استعمال التكنولوجيا قد يؤدي إلى زيادة الدورة الإنتاجية نتيجة التخصيب الاصطناعي عن طريق استعمال مختلف الأسمدة الكيماوية.

وفي الجزائر، يمكن رصد تتبعها إلى التكنولوجيا في الزراعة بما يلي:

أولا: المكننة الزراعية

لقد أثبتت التجارب في مختلف أنحاء العالم، وخاصة الدول المتقدمة أن مكننة القطاع الفلاحي أمرا ضروري لتطور الناتج، فمن بين العوامل المهمة التي أدت إلى الثورة الزراعية في أوروبا وأمريكا الشمالية هي إدخال المكننة الزراعية التي حلت محل الحيوان والانسان، حيث تقدر زيادة إنتاجية الأرض نتيجة إحلال الآلات ب20-30%، وبعد استخدام المكننة الزراعية على نطاق ضيق خاصة في دول أسيا وافريقيا، حيث يتوفر إنتشار الوسائل الحديثة في الناتج على ثلاث عوامل:[1]

- مدى كبر حجم المزرعة الذي لا يعوق استخدام الآلات الحديثة.
- مدى توفر رؤوس الأموال للحصول على الماكينات.
- مدى إدراك المزارعين وإستعدادهم لاستعمال هذه الأساليب الجديدة.

[1] زهير عماري، **مرجع سبق ذكره**، ص:132.

ثانيا :حضيرة العتاد الفلاحي

تتمثل حظيرة العتاد الفلاحي في عتاد الجر، عتاد الحصاد والدرس والآلات الحرث وعتاد النقل، والملاحظ أن حظيرة العتاد الفلاحي قد تحسنت و ازدادت كما و نوعا، وقد أعطيت الأهمية في المراحل الأولى من التنمية إلى الجرارات وألات الحصاد والدرس، حيث شكلت الأساس لهيكل الحظيرة الوطنية، و قد كان نمو القطاع العام من الآلات الزراعية أكبر من القطاع الخاص، وهذا راجع إلى ضعف الثاني على الشراء وتقلص القروض الممنوحة له، وهذا بسبب السياسة المنتهجة آنذاك بتدعيم القطاع العام و تهميش القطاع الخاص، بينما تميزت مرحلة ما بعد بداية الثمانينات بإرتفاع معدل نمو الحظيرة الوطنية للعتاد الفلاحي وزادت مشتريات القطاع الخاص بشكل كبير، وقد كانت أنواع العتاد الفلاحي الأخرى مثل عتاد البذر، عتاد التسميد، عتاد النقل عرفت إرتفاعا متذبذبا في عددها، في حين إمتلكت الجزائر حوالي 97176 جرارا سنة 2002 و9250 حاصدة و دارسة و153 ألف محراث ألي سنة2002، لتحتل بها المرتبة 42 عالميا والأولى عربيا، وبمعدل جرار لكل 45.8هكتار[1]، وخلال الفترة (1980-2007) تطورت حظيرة العتاد الفلاحي من المنظور الكمي، وخاصة عتاد الجر الذي إرتفع من نسبة 118.7%، والحاصدات الدراسة 90.7%، وأضعف نسبة تعود لعتاد المعالجة ب10.2% فقط، وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (5-10): تطور حظيرة العتاد الفلاحي للفترة(1980-2007).

نوع العتاد	1980	1989	2001	2007	نسبة زيادة(2007/1980)
الجرارات	47356	91426	97176	103558	118.68
الحاصدات-الدارسة	4450	9300	8222	8488	90.74
عتاد الحرث	97142	170100	140647	165788	70.67
عتاد البذر و التسميد	11638	28173	17297	17164	47.48
حاصدة العلف	27330	63900	21813	67883	148.38
عتاد المعالجة	13860	20700	22053	15274	10.20

المصدر: زهير عماري، **مرجع سبق ذكره**، ص:133.

[1] الديوان الوطني للتعليم و التكوين عن بعد، **مرجع سبق ذكره**، ص:03.

ثالثا: الثروة الحيوانية

تؤدي الثورة الحيوانية أدوارا هامة من بينها توفير فرص العمل للمزارع ولأفراد أسرته ودورها كمستودع للثروة و كشكل من أشكال التأمين وإعادة تدويرها للمخلفات وبقايا المحاصيل أو الصناعات الزراعية و تحسينها بنية التربة وخصوبتها ومكافحتها للحشرات ومساهمتها في التخلص من الأعشاب الضارة، كما أن مخلفات الثروة الحيوانية يمكن أن تستخدم كمصدر للطاقة، مما يساهم في إرساء الأمن الغذائي.

وفي الجزائر تتشكل الوحدات العائلية لتربية الحيوانات والمدعمة من طرف الدولة مما يلي:

-البقر:03 بقرات و الغنم:10نعاج و كبشين (02)، والعنز 10عنزات وتيسين (02)، وتربية النحل وحدة ب10خلايا مملؤة ووحدة ب10خلايا فارغة،أما تربية الأرانب فقد حددت ب 10أقفاص أصلية (10) أرانب إناث و ذكرين (02) و 10 أقفاص [1].

بحكم تركيزنا على دراسة عوامل الانتاج الفلاحي والزراعي في الجزائر فإننا سنكتفي بتحليل تطور حيوانات الانتاج التي تساهم في تكوين الناتج الفلاحي، وأهمها ما يلي:

1-المواشي: تتمثل تركيبة المواشي من البقر والغنم والماعز والإبل، في ما يلي تطور كل منها:

أ- **الغنم و الماعز:** بالرغم من أن الجزائر تحوي ثروة لابأس بها من الغنم و الماعز،إلا أنها تعتمد على الرعي المتنقل البدوي وشبه البدوي و البدوي التجاري، ويكتشف هذا النظام صعوبة مراقبة وحصر وتقييم تلك الثروة ورعايتها، بالإضافة إلى تعرضها إلى الاجهاد والمرض وانخفاض معدلات نموها في ظل الظروف المناخية والبيئية الصعبة السائدة، ورغم صعوبة حصرها إلى أنها تمثل عامل أساسيا في المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي، وقد قدرتها وزارة الفلاحة في الجدول التالي :

[1] **المادة 05**، مقرر مؤرخ في 25ديسمبر2008 يحدد كيفيات تنفيذ دعم الوحدات العائلية لتربية الحيوانات من صندوق التنمية الريفية و استصلاح الاراضي عن طريق الامتياز، وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، الجزائر، (2008).

جدول رقم (5-11):تطور الأغنام و الماعز في الجزائر.

السنوات	المجموع الكلي للأغنام	عدد الخرفان	المجموع الكلي للماعز	عدد ذكور الماعز
2004	18293300	10184770	3450580	1940180
2005	18909110	10696580	3754590	2027100
2006	19615730	10696580	3754590	2151340
2007	20154890	10899540	3837860	2200645
2008	19946150	10924626	3751360	2159576
2009	21404584	11852024	3962120	2298611
2010	22868770	13086963	4287300	2492855
2011	23989330	13848690	4411020	2578950
2012	25194105	14620905	4594525	2658890
2013	26572980	15297158	4910700	2894480

Source:cheptel ovins ,capris , ministère de l'agriculture et du développement rural , documents du ministère.

أما من حيث التوزيع الجغرافي للأغنام نجد أن حوالي 50 %من الأغنام متمركزة في منطقة السهوب حيث تحتل ولاية الجلفة المرتبة الأولى وطنيا من حيث عدد الأغنام بنسبة 13% ثم تليها ولاية المسيلة و البيض بنسبة 8%، ثم ولاية الأغواط بنسبة 7%، نظرا لشساعة مساحات الرعي في هذه الولايات.

ب- البقر: بلغ متوسط عدد البقر 1457.46 ألف رأس خلال فترة (1980-2009)، حيث تحتل الثيران أقل نسبة من الأبقار بنسبة 4%، بينما البقر الحلوب تحوز على أكبر نسبة ب 52%، حيث يعتبر هذا المؤشر جيدا لإنتاج الحليب، ويتراوح عدد البقر الحلوب بين 1228 ألف رأس و1682.4 ألف رأس خلال عامي 1996 و 2009 على التوالي، حيث قدرت الزيادة ب 454.4% ألف رأس وبمعدل سنوي يقدر ب 8.5 ألف رأس، أما من حيث التوزيع الجغرافي للأبقار فتحتل ولاية سكيكدة

المرتبة الأولى وطنيا من حيث عدد الأبقار وبنسبة 7.39%، ثم تليها ولاية سطيف بنسبة 6.85%، ثم ولاية سوق أهراس بنسبة5.72%[1].

ج- الإبل: تعتبر الإبل مصدرا مهما للحوم والحليب والوبر والجلد، كما أنها تعتبر وسيلة للنقل في واحات الصحراء، لذا يطلق عليها سفينة الصحراء، وتتمركز في ثلاث مناطق رئيسية في الجزائر وهي :الجنوب الشرقي والجنوب الغربي وأقصى الجنوب، حيث تحتل الجمال المرتبة الثامنة عشر عالميا والمرتبة الثامنة عربيا من حيث عدد الإبل، أما عن متوسط عدد الابل، فقد بلغ 126 ألف رأس خلال الفترة (1980-2009)، وتتراوح عدد الابل بين 114 ألف رأس و 395 ألف رأس خلال عامي 1988و 2008 على التوالي، حيث قدرت الزيادة ب 281 ألف رأس و بمعدل سنوي يقدر ب 7 ألاف رأس [2].

2-الدواجن: توسعت شعبة الدواجن في الجزائر وفقا لنظم الانتاج الحديثة خلال السنوات الاخيرة، و حققت نتائج اقتصادية مهمة ساهمت في تحسين الأمن الغذائي من المنتجات الحيوانية، كما ساهمت في تحقيق سنويا رقم أعمال يقدر ب35 مليار دينار، كما بلغ متوسط عدد الدواجن 88.265 مليون رأس خلال الفترة (1980-2009)، ويتراوح عدد الدواجن بين 250.28 مليون رأس و 125.07 مليون رأس خلال عامي 1980و 2009 على التوالي، حيث قدرت الزيادة ب100.042 مليون رأس و بمعدل زيادة سنوي يقدر ب 3.405 مليون رأس[3].

رابعا :التكوين و البحث الزراعي

تعتبر المعرفة مفهوما مجمعا مع الدراية بالمحيط و القدرة على إتخاذ القرارات أي الخبرة التي تساعد على التطور الفلاحي، وتتطلب التنمية الزراعية سياسة قوية للتكوين كي لا يحدث تبذير للاستثمارات، فالتوسع الزراعي يتم بفضل رؤوس الأموال والأفراد على حد سواء، لذا ينبغي تزويد القطاع الزراعي بالأفراد اللازمين، إذ أن هناك علاقة طردية بين مستوى تعليم المزارع ومستوى دخله وكذا زيادة الانتاج و إنتاجية الفرد المزارع .

[1] زهير عماري، **مرجع سبق ذكره**، ص ص:144-145 .

[2] زهير عماري، **مرجع سبق ذكره**، ص:145.

[3] **نفس المرجع السابق**، ص:145.

وفي الجزائر لا تزال الأمية تتبوأ المراتب الأولى في العالم إذ وفقا لإحصائيات عام 1992، فإن نسبة من يعرف القراءة والكتابة بين الكبار (15سنة و اكثر) لم يتجاوز53% كمتوسط عربي عام، ومما لاشك فيه أن مصير الفلاحين من نسب الأمية هي الأوفر مقارنة بالقطاعات الأخرى [1]، وقد تزايد الاهتمام أكثر بالتكوين الزراعي للعمال في السنوات الأخيرة خاصة بعد إنطلاق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، حيث بلغ عدد الذين تم تكوينهم في سنة واحدة هي سنة 2005 الى 11345 إطار زراعي في مختلف المعاهد والمؤسسات التكوينية والجامعات المتخصصة، ولترقية التكوين للمستوى الدولي تم إرسال العديد من الطلبة من خلال منح دراسية في الخارج، حيث قدمت في سنة 2005 حوالي 27 منحة في تخصص المدى المتوسط و144 منحة في تخصص المدى القصير، وهذا في إطار تعاون الثنائي بين الجزائر والدول الأخرى[2]، وقد تواصل الاهتمام بتكوين اليد العاملة في الفلاحة وتكثيف التأطير العلمي والتقني والبحث والتكوين والارشاد بتنفيذ التوجيه الفلاحي الذي يهدف إلى:[3]

- رفع مستوى تأهيل الفلاحين مهنيا وتحسينه عن طريق تعزيز التكوين والبحث والارشاد.
- تثمين وتكييف التخصصات وتحسين تأطير القطاع من خلال تدعيم أجهزة التكوين والبحث و الارشاد.
- تطوير إعلام حصري وفعال بإقامة نظام شامل للإعلام الفلاحي .

ومؤخرا تم إعداد برنامجا لتدعيم القدرات البشرية والمساعدة التقنية، والذي إنطلق بداية من الحملة الفلاحية 2010-2011، وقد خصص له غلافا ماليا قيمته 24مليار دج، وهو برنامج مرتبط بالتكوين و البحث و التعميم و الإتصال، وتم تجنيد قرابة 13 مؤسسة تكوينية و15 معهدا في مجال البحث و التنمية، والتي تضم 67 محطة إقليمية من أجل تنفيذ هذا البرنامج الذي يمتد على خمس سنوات (2010-2014)،

وسيركز برنامج تدعيم القدرات البشرية والمساعدة التقنية أيضا على شبكة تضم 1400 مشرف على التعميم وأكثر من 1000 مسهل، كما تم توجيه الدعوة أيضا إلى المؤسسات التابعة لقطاع التكوين و التعليم المهنيين[4]، أما عن البحث والارشاد الفلاحي فقد خصصت الدولة ما يقارب 0.33% من ميزانية

[1] حاشي معمر الأزهر، **مرجع سبق ذكره**، ص:16.

[2] زناقي ابراهيم، **مرجع سبق ذكره**، ص:47.

[3] **المادة73**، قانون رقم 08-16 يتضمن التوجيه الفلاحي، الجريدة الرسمية للجمهرية الجزائرية، العدد 46، (10اوت2008)، ص:13

[4] **NOTRE ENGAGEMENT 2011**, la mutulate agricule aujourd hui, Novmbre 11,(2011) , p:43.

الدولة للفلاحة من أصل 0.9% من إجمالي الميزانية العامة للدولة والمخصص للبحث في مختلف الميادين[1]، كما وقد قدمت كل الوسائل الضرورية والأساسية لعملية البحث الزراعي، وهذا بإنشاء مجموعة من المعاهد المتخصصة، والتي تتمثل في:[2]

1-المعهد الوطني للبحث الزراعي: ومن مهامه ما يلي:

- متابعة خصوبة الأراضي الزراعية.
- تنسيق برامج التكوين والبحث ومساعدة المعاهد التقنية.

2- المعاهد التقنية: وتهتم بما يلي:

- إعداد مقاييس لإستعمال وسائل الإنتاج و صيانتها.
- البحث في تقنيات ملائمة للإنتاج.
- وضع خطط وأسس لضمان صيانة الآلات.

3 - معاهد الوقاية و المكافحة: وتهتم بمايلي:

- المراقبة والوقاية للإنتاج الزراعي وضمان المنتجات الوقائية.
- التدخل عند ظهور الأوبئة والكوارث.

ولتقييم نشاط البحث الزراعي في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين سنة 1998-2006، نورد نتائج البحوث الزراعية خلال هذه الفترة في النقاط التالية:

- 54 منشورات دولية و167 منشورات وطنية.
- 137 ملتقيات دولية و464 ملتقيات وطنية.
- 261 تقارير علمية.
- 12 مناقشة لبحوث الدكتوراه و72 مناقشة لبحوث الماجيستير.
- 10 لقاءات علمية.

خامسا : الأسمدة و المبيدات

إن التطور الحديث في علم الكيمياء أدى إلى إكتشاف الكثير من الانواع المختلفة للأسمدة الاصطناعية والتي لكل نوع منها أهمية خاصة، فمنها ما يعمل على زيادة خصوبة التربة، ومنها ما

[1] باشي أحمد، **القطاع الفلاحي بين الواقع و متطلبات الاصلاح**، مجلة الباحث، العدد2، (2003)، ص:113.

[2] زناقي إبراهيم، **مرجع سبق ذكره**، ص:55.

يعمل على قتل بعض الأمراض الفطرية الخاصة بالفلاحة ومنها ما يعمل على قتل بعض الأعشاب الضارة.

كل هذا يؤدي إلى زيادة الانتاج الزراعي لما تحتويه الأسمدة من مواد كيمياوية مختلفة تعوض التربة عن فقرها من مختلف المواد العضوية التي تحتاجها المنتجات الفلاحية المختلفة وعبر مختلف مخططات التنمية منذ عام 1967، أصبحت الجزائر قاعدة واسعة ومتينة لإنتاج الأسمدة قادرة على تلبية الاحتياجات الوطنية وحتى التصدير وتتوزع وحدات إنتاج الأسمدة على مركبين هما:

- مركب أرزيو لانتاج الامونياك والأسمدة الأزوتية .
- مركب عنابة لإنتاج الاسمدة الفوسفاتية .

كما أن هناك أربع وحدات لإنتاج مختلف المبيدات ومواد وقاية النباتات وهذه الوحدات هي : وحدة براقي لإنتاج مختلف المبيدات، وحدة حسين داي، وحدة بني مراد بالبليدة، وحدة معسكر[1].

استهلكت الأراضي الزراعية في الجزائر 98 ألف طن من الأسمدة الفوسفاتية والأزوتية والمركبة سنة2002، و86700 طن سنة 2004، وبمعدل 19.5 كلغ/هكتار[2] وقد استمر إستهلاك الأسمدة في الارتفاع إلى أن بلغ حجم الأسمدة الموزع بما فيها كل الأنواع أكثرمن 257516 طن لموسم 2011/2010 مقابل 238976 طن في موسم 2010/2009 و172824 طن في موسم 2009/2008، بذلك ارتفع مستوى خصوبة زراعة الحبوب، فيما يخص المساحة التي مرت من 130.000هكتار في 2009/2008 إلى 404.000 هكتار في 2010/2009 وإلى 543.779 هكتار في 2011/2010 بالنسبة للأسمدة الجوفية و382000هكتار في 2011/2010 بالنسبة للأسمدة النفطية[3].

قد أظهرت وزارة الفلاحة و التنمية الريفية تطور الإنتاج الموجب من الأسمدة إلى الأرض في الجدول التالي:

[1] محمد بويهي، **مرجع سبق ذكره**، ص:135.

[2] الديوان الوطني للتعليم عن بعد، **مرجع سبق ذكره**، ص:04.

[3] **مسار التجديد الفلاحي و الريفي**، وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، الجزائر، (2012)، ص:22.

الجدول رقم (5-12): تطور استهلاك الأسمدة و ما يقابلها من هكتار.

	العلف الطبيعي		العلف الاصطناعي				المجموع	
	الهكتار مليون	الانتاج الموجه (كغ)	الاعلاف تستهلك جافة		المستهلة خضراء		مجموع العلف الاصطناعي	العلف الكلي
			الهكتار	الانتاج الموجه	الهكتار	الانتاج الموجه		
2003	299	4930.8	272.7	7914.8	-	-	272.7	571.7
2004	175.6	3498.7	341.1	7975.7	120.4	7575.5	461.5	637.1
2005	144.7	2855.9	394.8	8623.6	89.3	8020.3	484.1	628.8
2006	165.7	2888.7	500.6	8203.4	111.1	8255	611.7	777.4
2007	227.7	4992.3	401.3	10167.3	92.4	8672.4	493.7	721.4
2008	171.7	3487.8	489.4	7447.6	99.4	8455.6	588.8	760.5
2009	269.2	6651	296.2	1158.3	120	12136.6	416.2	685.4
2010	224.1	5459.7	548.2	12885.1	121.2	13016.1	669.4	893.5
2011	241.8	5581.5	407.5	10765.1	136.6	14930	544.1	785.9
2012	275	7298.4	490.5	12740.4	151.1	16823.8	641.6	916.4
2013	210	6511.7	539.1	13248.5	154.8	17693.1	693.9	903.9

Source : évolution des ressources fouragères en millier,ministère de l'agriculture et de développement rural, Documents du ministère.

سادسا :التمويل الفلاحي

بلغ متوسط رأس المال الزراعي في الجزائر حوالي 11.9 مليار دولار خـــلال الفتـــرة (1980-2009)، وتراوحت قيمة رأس المال الزراعي الصافي بين 9.15 و 14.08 مليار دولار خلال عامي 1980و 2009 على التوالي، وقدرت الزيادة ب 4.9 مليار دولار خلال هاته الفتـــرة، حيـــث شـــهد إرتفاعا منتظما من سنة إلى أخرى، بمعدل زيادة سنوي يقدر ب 176 مليون دولار[1]، ويعتبر التمويل الزراعي من أهم مكونات رأس المال الزراعي، والتي أولت له الدولة أهمية كبرى، إذ يعتبر من أهـــم سمات الزراعة الجزائرية وتراعي الدولة في تمويل القطاع الفلاحي الخصوصية والأهمية التى تكتسبها الفلاحة في إطار التنمية الوطنية [2]، ويتشكل تمويل الفلاحة من الدعم المالي للدولة والتمويل التعاضدي

[1] عماري زهير، **مرجع سبق ذكره**، ص:10.

[2] **المادة84**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد46، قانون رقم08-16(اوت2008)، ص:14.

وكذا القرض البنكي[1]، وتنشأ عند الحاجة هيئات مالية للمساهمة في تمويل النشاط الفلاحي ومرافقته، وذلك طبقا للتشريع المعمول به[2]، وفي سياق تطوير التمويل الفلاحي تم إدراج الكثير من أنواع القروض والمصادر بغية تسهيل عملية التمويل وتمكين الفلاح من إجراء كافة العمليات الفلاحية، مما يساهم في رفع الانتاج والإنتاجية، ومن أهم أنواع القروض التي تم إستحداثها مؤخرا ما يلي:

- **القرض الاتحادي المسير:**

جاء هذا القرض تدعيما للتدابير المتخذة في 2009-2010 (تنظيم الشعب وتنصيب المجالس المحلية و الوطنية للشعب الفلاحية)، ويتمثل هذا الأخير في منح قروض مسيرة لفائدة متعاملين إقتصاديين عموميين وخواص، الذين يمنحون بدورهم قروض تموينية للفلاحيين والمربين وللوحدات الصغيرة للخدمات التي تنشط في الشعب ذات الصلة[3]، أما عن نسب الفائدة فقد كان القرض بفوائد مخفضة بنسبة 100% خلال السنوات الثلاث الأولى، لكن إبتداء من السنة الرابعة إلى غاية السنة الخامسة تصبح نسبة الفائدة 01%، وترتفع هذه النسبة إلى 03% إبتداء من السنة السادسة إلى السنة السابعة، وبعد هذه الفترة يأخذ المستفيد على عاتقه نسبة الفائدة بأكملها [4]ومن شأن هذا القرض تسهيل بروز شبكات مهنية، وتسويق المواد الفلاحية وتوسيع القاعدة الانتاجية، وتثمين المنتجات ذات الطابع المحلي بالإضافة لإنشاء نشاطات جديدة وتقليص النشاطات الموازية[5] كما كان محددا لأهدافه، ويمكن تتبع تطور التمويل الفلاحي و أهم القروض الممنوحة في هذا القطاع فيما يلي:

---

[1] **المادة85**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد46، قانون رقم08-16(اوت2008)، ص:14.

[2] **المادة86**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد46، قانون رقم08-16(اوت2008)، ص:14.

[3] **مقترحات وزرة الفلاحة و التنمية الريفية لتفعيل الانتاج الفلاحي عن طريق التشبيب و استحداث مناصب شغل**، مداخلة السيد وزير الفلاحة و التنمية الريفية، اجتماع تنفيذ قرارات مجلس الوزراء المنعقد في افريل 2011، ص:04.

[4] **بدر بنك قرض التحدي يمكن أن يصل إلى 200 مليون دج**، جريدة النهار، متاحة على الموقع :www.enaharonline.com ، تم الاطلاع بتارخ:(2016/11/16)، على الساعة:[13:16].

[5] مقترحات وزارة الفلاحة و التنمية الريفية لتفعيل الإنتاج الفلاحي عن طرق التشبيب و إستحداث مناصب شغل، **مرجع سبق ذكره**، ص:04.

الجدول رقم (5-13): تطور الائتمان المصرفي في القطاع الفلاحي

- أولا القروض التشغيلية: مليون دج

	2011		2012		2013		2014	
	عـــــدد الملفات	القيمة	عددالملفات	القيمة	عـــــدد الملفات	القيمة	عـــــدد الملفات	القيمة
قروض المزارعين								
ائتمان الحصـــاد و الانتـــاج و الدرس	-	47080		45475		51075		51000
حبوب	8744	6499	9910	6599	150	221	16752	12687
تربية الطيور	140	1548	120	2751	92	1623	70	1144
اللحوم البيضاء و الحمراء	/	/	02	1379	1	609	39	664
تمويل الدواجن	/	/	9	6730	6	10482	08	1650
منتجات الحديقة و أشجار التفاح	392	1042	247	521	205	740	264	877
معالجات الطماطم	06	2060	13	4718	12	4012	12	4617
مصدري التمور	11	459	20	856	06	249	24	1340
الانتاج النباتي و التنمية الريفية	/	/	09	503	04	610	04	586
تصنيع المحركات و الجرارات	03	1900	04	15214	03	11694	04	16100
القروض التشغيلية	9296	60588	13199	86307	479	81315	17177	90665

- قروض الاستثمار:

	2011	2012	2013	2014
تربية الدواجن	/	498	189	125
تربية ماشية الالبان	/	54	02	192
الانتاج النباتي و التنمية و الريفية	11774	1084	2598	257
أنشطة أخرى	/	447	13	/
تمويل المشاريع الزراعية في اطار الأجهزة المساعدة	22712	27020	18050	57276
تمويل التأجير الزراعي	2545	3250	1240	2771
قروض الإستثمار	37031	48083	45336	61742

المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على وثائق من وزارة الفلاحة و التنمية الريفية.

المبحث الثاني: مؤشرات تطور القطاع الزراعي

تختلف طريقة ونوعية الإنتاج من قطاع اقتصادي إلى آخر، وتتطلب العملية الإنتاجية وجود عوامل للإنتاج، فلإنتاج الزراعي هو أحد الأنشطة الاقتصادية، ولا يتم إلا بوجود بعض العوامل الطبيعية و البشرية مثل: الأرض، الإنسان، وتختلف كمية ونوعية الإنتاج بحسب الإمكانيات المتوفرة والاستغلال الأمثل لها.

رأينا في المبحث السابق أن القطاع الزراعي يتوفر على إمكانيات معتبرة، والتي تجعله قادرا على وضع سياسات وبرامج من أجل إنتاج زراعي يغطي الطلب الوطني، ويساهم في رفع مساهمة الزراعة في الناتج المحلي و الوطني الإجمالي، كما أنه يمكن أن يسبب في عجز غذائي وفجوة غذائية في حالة انخفاضه.

المطلب الأول: تطور الإنتاج الزراعي

لقد تضاعف الإنتاج الفلاحي الإجمالي إلى 08 مرات بين 1962 و 2012، حتى لو اختلفت المستويات من فرع إلى آخر، فقد عرف الإنتاج الفلاحي الوطني نسبة نمو متوسطة في حدود 03% في السنة بين 1981 و 1990، و 3.2% بين 1991 و 2000، و بـ 7.3% بين 2001 و 2011 [1]، كما أنه عرف نموا كبيرا خلال المخطط الخماسي 2010 ــ 2014، حيث وصلت نسبة النمو إلى ما يقارب 11%، هذا بالنسبة إلى معدل النمو، أما من حيث الكمية فقد ارتفعت كمية الإنتاج من 61 مليون طن للموسم 2008 – 2009 إلى 45 مليون طن للموسم 2009 – 2010 ثم إلى 57 مليون طن للموسم 2011 – 2012 [2]، أما عن تطور الإنتاج الكلي من حيث القيمة، فقد ارتفعت قيمة الإنتاج الفلاحي الوطني من 2550 مليار دج لسنة 2013، أي ما يعادل 32 مليار دولار إلى 2761 مليار دينار جزائري سنة 2014، أي ما يعادل 35 مليار دولار[3]، كما ارتفع قيمة الإنتاج الفلاحي والوطني عام 2015 إلى ما قيمته 2900 مليار دج، في حين بلغ إنتاج الصيد البحري 46 مليار دج، وبنسبة

[1] **مسار التجديد الفلاحي و الريفي (عرض و آفاق)، مرجع سبق ذكره**، ص: 01.

[2] مرزاق جلال، **المساهمة في دراسة أسباب تذبذب الإنتاج الزراعي بالجزائر و آليات تحسينه**، الملتقى العلمي الدولي حول القطاع الفلاحي و متطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، (2014)، ص: 05.

[3] **مداخلة السيد وزير الفلاحة و التنمية الريفية بمناسبة افتتاح الاجتماع الدوري المخصص لتقييم أداء القطاع**، وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، (ديسمبر 2014)، ص: 03.

نمو 7.5% مرتقبة لسنة 2019[1]، كما يغطي هذا الإنتاج 72% من الاحتياجات الوطنية من المواد الغذائية.

ويمكن تقسيم الإنتاج الزراعي الوطني إلى:

أولا: تطور الإنتاج النباتي

يتمثل الإنتاج النباتي في المحاصيل النباتية بكل أنواعها، وتختلف المحاصيل من كونها موسمية أو سنوية وتتأثر بطبيعة المناخ ونوعية التربة، وبما أن الجزائر تقع ضمن أقاليم مناخية مختلفة، فقد أكسبها هذا ميزة إنتاج محاصيل زراعية مختلفة، فنجد في الشمال الجزائري التركيز على زراعة الخضر والعديد من الأشجار المثمرة، ونجد في الهضاب التركيز على زراعة الحبوب، بينما في الصحراء التركيز على زراعة النخيل، وفيما يلي تطور أهم هذه المحاصيل:

1- الحبوب:

نظرا للأهمية التي تملكها الحبوب في وجبة الفرد الجزائري والنسب الكبيرة التي يتم استهلاكها منها، فقد أولت الجزائر أهمية كبيرة لزيادة إنتاجها والتقليل من الاعتماد على الخارج في توفير هذه المادة الأساسية خاصة مع التراجع الذي عرفه إنتاج الحبوب في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، و ابتداءًا من سنة 2000 قامت الدولة بدعم إنتاج الحبوب من خلال الإعانات التي تقدم للمنتجين قبل و خلال وبعد العملية الإنتاجية.

وبإعتبار الحبوب المحصول الإستراتيجي والمؤشر الحقيقي لقياس مدى كفاءة الزراعة الجزائرية و ذلك من خلال:

- **بالنسبة للمساحة:** تبلغ المساحة المخصصة للحبوب 2584540 هكتار، خلال الفترة 2001 - 2011، وهذا يمثل 30.60% من الأراضي الصالحة للزراعة و 5.66% من مجموع الأراضي الزراعية و 1.08% من مساحة الجزائر[2]، وتمثل سنة 2009 هي الأعلى من حيث المساحة، وذلك بـ 3243.37 ألف هكتار، ويرجع ذلك إلى موسم الأمطار خلال تلك السنة، كما مثلت المساحة المخصصة لزراعة الحبوب: 17.63%، 38.50%، 33.86%، 30% خلال السنوات 2008،

[1] **La reveue de presse**, insttut national de la recherche agronomique D'Algérie ministère de l'agriculture, du développement, rural et de la péche, (2016), P :16 .

[2] براي الهادي، **دراسة تحليلية لواقع القطاع الزراعي في الجزائر**، الملتقى الدولي: القطاع الفلاحي و متطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، (2014)، ص: 08.

2009، 2010، 2011 على التوالي من إجمالي المساحة الزراعية[1]، ويرجع تضاعف المساحة المخصصة للحبوب من سنة 2008 إلى سنة 2011 نظرا للاهتمام الذي خصصته البرامج التنموية للقطاع الزراعي.

- **بالنسبة للمردودية:** إذا كان هدف الدولة هو تحقيق مردودية عالية في إنتاج الحبوب، فإنها قد ترجمته بالفعل، حيث بلغ المردود الوطني في الهكتار 20 قنطار خلال حملة 2011 - 2012 أما أكبر نسبة إنتاج فقد بلغت 85 قنطار في الهكتار في بعض المناطق سيما في الجنوب[2].

- **بالنسبة للإنتاج:** يعرف إنتاج الحبوب تذبذبا خلال الفترة 2000- 2014، حيث سجلت سنة 2008 انخفاضا محسوسا ليصل إلى 17 مليون قنطار سنة 2008[3]، ليرتفع الإنتاج إلى أعلى مستوياته على الإطلاق خلال سنة 2009 ليبلغ 61.2 مليون قنطار، وبنسبة زيادة 208.63%، إلا أنه انخفض في السنة الموالية (2010) بنسبة 27% ليصل إلى 45.6 مليون قنطار[4]، ويرجع سبب هذا التراجع إلى الأحوال الجوية حيث تسببت في إتلاف المحاصيل الفلاحية، وفي مقدمتها الحبوب ولكن عاود انخفاض نسبة الإنتاج من الحبوب في سنة 2011 ليصل إلى 42.5 مليون قنطار، ثم إسترجع عافيته و عاود الإرتفاع هذه المرة ليصل في الموسم 2012 - 2013 إلى 57 مليون قنطار[5]، وعلى مستوى الإنتاج الأكبر في الولايات تحتل ولاية تيارت المرتبة الأولى و ذلك بنسبة 09% من الإنتاج الكلي، تليها كل من قالمة و أم البواقي و بنسبة 07%، ثم تأتي باقي الولايات تباعا و ذلك لسنة 2014، ويمكن تصنيف إنتاج الحبوب إلى:

أ -**القمح:** يعتبر القمح القاسم المشترك الأكبر للغذاء اليومي لكل الجزائريين، وبخاصة منهم عامة الشعب، لذا أولت الدولة له أهمية كبرى سواءً من حيث المساحة أو من حيث الإنتاجية والإنتاج و

---

[1] مفتاح صالح و خضراوي حفيظة، **السياسات الزراعية في الجزائر خلال الفترة 2000 ـــــ 2014 و انعكاساتها على الأمن الغذائي في محاصيل الحبوب**، الملتقى الدولي: القطاع الفلاحي و متطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، (2014)، ص: 11.

[2] مراكشي محمد و برامقي راضية، **مساهمة الصناعات الغذائية ذات الاستهلاك الواسع في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر**، الملتقى الدولي: القطاع الفلاحي و متطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، (2014)، ص: 06.

[3] **إعلان من رئاسة الجمهورية خصص لقطاع الفلاحة و التنمية الريفية**، وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، الجزائر، (2009)، ص: 01.

[4] مسار التجديد الفلاحي و الريفي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 23.

[5] مراكشي محمد و برامقي راضية، **مرجع سبق ذكره**، ص: 06.

طرق وأساليب الإنتاج، وتضم مجموعة القمح كلا من القمح الصلب والقمح اللين، ويحتل القمح مركزا هاما من حيث المساحة، حيث تمثل مساحته 66.9% من إجمالي المساحة المخصصة للحبوب، خلال الفترة 2003 –2007، و 67.7% سنة 2008، 58.2% سنة 2009، و 61.4% سنة 2010[1]، ثم ارتفعت النسبة لتصل إلى 64.7% سنة 2011، ذلك من المساحة المخصصة للحبوب، وكما يحتل نسبة 19.80%من الأراضي الصالحة للزراعة، ونسبة 3.66% من مجموع الأراضي الزراعية، ونسبة 0.7% من مساحة الجزائر[2]، أما عن الإنتاجية فقد ارتفعت من 1213 كلغ/ الهكتار سنة 2007 إلى 1528 كلغ/ الهكتار سنة 2011، وهناك إمكانيات واسعة للنهوض بإنتاجية القمح بالنظر إلى سنة 2010، التي بلغت فيها إنتاجية القمح 1682 كلغ/ هكتار، وذلك نتيجة الري التكميلي واستغلال المزيد من الأراضي، أما من حيث الإنتاج فإنه بالرغم من تطوره ابتداءًا من عام 2000، إلى أنه شهد أدنى مستوى له عام 2008 إذ بلغ 1278700 طن، وسجلت السنة الموالية 2009 أعلى كمية إنتاج 2953120 طن نتيجة زيادة كميات تساقط الأمطار في نفس السنة[3]، ورغم هذه الزيادة إلى أن الجزائر لازالت تعتبر من أكبر مستوردي القمح في العالم.

ب– الشعير: يأتي الشعير في المرتبة الثانية في مجموعة الحبوب بعد القمح من حيث الأهمية، وتحقق الجزائر مستويات عالية منه من حيث المساحة، إذ خصصت له مساحة 91157 هكتار خلال الفترة 2003 – 2007 و بإنتاجية بلغت 1292 كلغ في الهكتار، محققا بذلك إنتاج قدر بـ 1177.79 ألف طن[4]، واستمر الاهتمام بهذا المحصول لتزداد مساحته في عام 2011 إلى 852.38 ألف هكتار و بإنتاجية بلغت 1295 كلغ/ هكتار، مما أدى إلى الحصول على إنتاج بلغ 110421 ألف طن، ويستعمل الشعير في الجزائر للاستهلاك الآدمي والاستهلاك الحيواني على السواء، بخلاف الدول العربية الأخرى التي تستعمله للاستهلاك الحيواني فقط في أغلب الأحيان.

ج – الخرطال: تبلغ المساحة المزروعة من الخرطال ما قدره 58000 هكتار محققا كمية إنتاج قدرها 436 ألف قنطار، وبإنتاجية 7.4 قنطار في الهكتار وذلك لسنة 2001 ثم واصل ارتفاعه لتبلغ مساحته

[1] مفتاح صالحي و خضراوي حفيظة، **مرجع سبق ذكره**، ص: 12.

[2] براي الهادي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 08.

[3] **نفس المرجع السابق**، ص: 08.

[4] **الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية**، المجلد رقم (32)، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، (2012)، ص: 40.

90 ألف قنطار وبإنتاج قدره 890 ألف قنطار وبمردودية بلغت 9.7 قنطار في الهكتار الواحد وذلك لسنة 2006[1]، كما يستخدم الخرطال لتغذية مختلف الحيوانات خاصة الأغنام والأبقار.

د – الذرة: تأتي الذرة في المرتبة الثالثة من حيث استهلاك الحبوب لدى الفرد الجزائري وبذلك تنخفض كلا من المساحة المخصصة لزراعتها والإنتاجية والإنتاج، إذ بلغت مساحتها 0.19 ألف هكتار وبإنتاجية 3000 كلغ/ الهكتار، محققتا إنتاج قدره 0.57 ألف طن و ذلك بالنسبة للذرة الشامية ولعام 2009، أما عن الذرة الرفيعة والدخن فقد خصص لها مساحة 0.04 ألف هكتار وحققت مردودية قدرها 9750 كلغ/ الهكتار وبإنتاج قدر: 0.39 ألف طن و ذلك لنفس العام[2].

هذا ويمكننا تتبع تطور إنتاج الحبوب خلال السنوات الأخيرة، وحسب إحصائيات وزارة الفلاحة و التنمية الريفية الجزائرية في الجدول التالي:

الجدول رقم (5–14): المساحة و الإنتاج و معدل النمو من الحبوب.

	المساحة الهكتار	الانتاج ألف طن	معدل النمو	المساحة	الانتاج	معدل النمو	المساحة	الانتاج	معدل النمو	المساحة	الانتاج	معدل النمو
	2011			2012			2013			2014		
الحبوب الشتوية	2584195	42457000	16.4	3061498	5133648	16.8	270880	4910973	18.1	2507955	3432178	13.7
القمح القاسي	1230414	21957900	17.8	1342881	2407118	17.9	118032	2332369	19.8	1182127	1844333	15.6
القمح اللين	442017	7151000	16.2	602895	1025112	17	54691	9666796	17.7	469184	5918634	12.6
الشعير	852379	12580800	14.8	1030477	1591715	15.4	89771	1498638	16.7	791843	934009	11.9
الخرطال	59385	767300	12.9	85245	109702	129	83919	1132859	13.5	64801	565803	08.7
الحبوب الصيفية	340	15155	44.6	1535	35053	22.8	372	12565	33.8	1058	30370	28.7
الذرة الشامية	246	5751	23.4	686	17548	25.6	370	12445	33.6	983	25720	26.2
الذرة الرفيعة	94	9404	100	849	17505	20.6	02	120	60	75	4650	62

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على :

[1] زناقي إبراهيم، **مرجع سبق ذكره**، ص: 69.

[2] مفتاح صالح و خضراوي حفيظة، **مرجع سبق ذكره**، ص: 12.

- Le développement de la production céréalière, récapitulatif des superficies, de productions, des rendements et les taux d'accroissement 2011/2012, les documents du ministère de l'agriculture et du développement rural.
- Le développement de la production céréalière, récapitulatif des superficies de productions des rendements et les taux d'accroissement 2012/2013, les documents du ministère de l'agriculture et du développement rural.
- Le développement de la production céréalière, récapitulatif des superficies, de productions, des rendements et les taux d'accroissement 2014, les documents du ministère de l'agriculture et du développement rural.

نلاحظ أن الإنتاج الجزائري من الحبوب يمتاز بالتراجع و التذبذب، ويعود ذلك إلى عدة أسـباب أهمها:

- الظروف المناخية غير الملائمة وتذبذب سقوط الأمطار.
- قلة استعمال الأسمدة بسبب صعوبة إجراءات تسليمها.
- ضعف المردودية بسبب سوء الحرث والبذر.
- سوء و تأخر عملية الحصاد، وما ينتج عنه من ضياع آلاف الهكتارات.

2 – مجموعة البقول الجافة:

تعتبر البقول الجافة من أهم المنتجات الزراعية التي تدخل في الوجبة الغذائية للفرد الجزائري، و تحتل المرتبة الثانية من حيث الاستهلاك بعد الحبوب، كما أنها مصدرا رئيسيا لإنتاج البروتين الـذي يحتاجه الفرد، ومع هذا فإنتاجها كان دائم ضئيلا وضلت الجزائر تعتمد على اسـتيرادها ممـا أثقـل الميزان التجاري الزراعي الجزائري، وبهذا أولت الدولة أهمية بالغة لزيادة إنتاجها، وهذا عن طريـق الدعم و الإعانات المقدمة لمنتجيها، ولمعرفة تطور إنتاجها نورد الجدول التالي:

جدول رقم (5-15): تطور إنتاج البقول الجافة

	2011			2012			2013			2014		
	المساحة الهكتار	الانتاج ألف طن	معدل النمو	المساحة	الانتاج	معدل النمو	المساحة	الانتاج	معدل النمو	المساحة	الانتاج	معدل النمو
البقول الجافة	87296	788170	9%	85295	842900	9.9	84993	958330	11.3	90507	937065	10.4
الفـــــــول- الفاصولياء	37090	379818	10.2	36835	405070	11	37668	423862	11.3	37499	413886	11
بازلاء	9943	74353	7.5	9891	91780	9.3	10808	105859	9.8	11342	101193	8.9
عدس	11090	82152	7.4	6244	57380	9.2	5543	63184	11.4	6458	53409	8.3
الحمص	27734	240512	8.7	30562	276750	9.1	29320	349802	11.9	33295	351178	10.5
فاصولياء	1218	9525	7.8	1573	10240	6.5	1427	13614	9.5	1633	13429	8.2
Gesses et querfalas	221	1810	8.2	190	1680	8.8	227	2009	8.9	280	3970	14.2

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على :

- L'évolution de la production d'impulsions 2011/2012, récapitulatif des superficies, de productions des rendements et les taux d'accroissement 2011/2012, les documents du ministère de l'agriculture et du développement rural.

- L'évolution de la production d'impulsions 2012/2013, récapitulatif des superficies de productions des rendements et les taux d'accroissement 2012/2013, les documents du ministère de l'agriculture et du développement rural.

- L'évolution de la production d'impulsions 2013/2014, récapitulatif des superficies de productions des rendements et les taux d'accroissement 2013/2014, les documents du ministère de l'agriculture et du développement rural.

نلاحظ أن المساحة المزروعة من البقوليات عرفت انخفاضا من سنة 2011 إلى غاية 2013، ثم عاودت إلى الارتفاع، ويرجع هذا الارتفاع إلى اهتمام الدولة بزيادة استصلاح الأراضـــي الزراعيـــة وذلك لعام 2014، أما الإنتاج فقد شهد تذبذب بين الارتفاع والانخفاض، إذ حققت سنة 2013 أعلـــى معدل نحو و ذلك بـــ 11.3%، بسبب ارتفاع إنتاج كل من الحمص والعدس والفول وبمعدلات تقارب ارتفاع معدل نمو الإنتاج الكلي للبقوليات لسنة 2013 .

3 - تطور إنتاج الخضر و الفواكه:

تعتبر الجزائر من بين الدول التي تعتمد في وجبتها الغذائية على استهلاك كمية كبيرة من الخضر، حيث تحتل المرتبة الثالثة في مكونات الوجبة الغذائية للفرد الجزائري، أما الفواكـــه فـــيلاحظ زيـــادة استهلاكها من سنة لأخرى، خاصة مع زيادة القدرة الشرائية للفرد الجزائري.

أ- **تطور إنتاج الخضر:** تشمل الخضر على مجموعة كبيرة من المحاصيل النباتية لعل أهمها: البطاطس والطماطم والبصل، وكون المجتمع الجزائري يستهلك البطاطس على نطاق واسع جدا، فسنركز عليه و نأخذها كعينة للتحليل من ناحية المساحة المخصصة لهذه المحاصيل، فقد عرفت ارتفاعا طيلة الفترة من 2001 -2006 من 277400 إلى 372092 هكتار بنسبة قدرت بـــ 47.9%، لتنخفض مرة أخرى سنة 2007 إلى 353990 هكتار، تم تعاود الارتفاع مرة أخرى خلال سنوات 2008، 2009، 2010 على التوالي بمقدار 363550، 393590، 460460.

أما بالنسبة للإنتاج، فقد عرف هو الآخر ارتفاعا مستمرا خلال الفترة الممتدة بين 2001 - 2006، حيث ارتفع من 33622030 قنطارا سنة 2001 إلى 59291430 قنطار سنة 2006 أي بنسبة 6.82%، ليرتفع مرة أخرى خلال السنوات 2008، 2009، 2010 بنسب 9.84%، 32%، 58.67%، أما فيما يخص الإنتاجية فقد حققت أعلى معدل لها في سنة 2010، حيث وصلت إلى 190.36 قنطار في الهكتار مقارنة بـــ 121.2 قنطار في الهكتار سنة 2001، ويكون بذلك قد حقق ارتفاعا قدر بنسبة 57.06% [1]، أما عن السنوات المتوالية فقد حقق إنتاج الخضر ارتفاعا بارزا سواءً من حيث المساحة أو الإنتاج أو بالنسبة لمعدلات النمو، ويمكن ملاحظة ذلك من الجدول التالي:

الجدول رقم (5-16): تطور المساحة و الإنتاج و معدل النمو لمجموعة الخضر

	2011	2012	2013	2014
المساحة (هكتار)	449258	468262	505615	499103
الانتاج (ألف طن)	95692325	104023180	118682650	122977470
معدل النمو	213	222.1	235.1	246.4

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على :

-Le développement de la culture de legumes 2011/2012, les documents du ministère de l'agriculture et du développement rural.

-Le développement de la culture de legumes 2012/2013, les documents du ministère de l'agriculture et du développement rural

-Le développement de la culture de legumes 2013/2014, les documents du ministère de l'agriculture et du développement rural

[1] فاتح حركاتي، **الاكتفاء الغذائي في ظل السياسة التنموية الجديدة في الجزائر**، الطبعة الأولى، مؤسسة عالم الرياضة و النشر، الإسكندرية، (2015)، ص ص: 92 - 93.

وفيما يلي سنتطرق إلى دراسة تطور مساحة و إنتاج البطاطا و معدل نموها.

- **البطاطا:** تعتبر البطاطا من أهم محاصيل مجموعة الخضر في الجزائر، وتتجلى أهميتها في زيادة الطلب عليها، واستهلاكها بمعدلات مرتفعة وفقا لمساحتها وكميات إنتاجها، حيث تحتل نسبة هامة من إجمالي مساحة الخضر، فقد بلغت في متوسط الفترة 2000 - 2005 ما يعادل 82093.5 هكتار، كما بلغ متوسط الإنتاج لنفس الفترة حوالي 15734 مليون قنطار، كما بلغت الإنتاجية ما يعادل 185.66 قنطار/ هكتار بالنسبة لنفس الفترة، واستمرت معدلات نمو محصول البطاطا في التذبذب إلى أن وصل سنة 2010 إلى 33003 قنطار مقارنة بـ 26360 سنة 2009، أي بنسبة ارتفاع 20.12%، أما بالنسبة للإنتاجية فقد أخذت هي الأخرى اتجاها تصاعديا نحو الارتفاع، بحيث ارتفعت من 250 قنطار/ الهكتار سنة 2009 إلى 270.5 قنطار/ الهكتار سنة 2010 محققة بذلك نسبة نمو قدرت ب08.17%، في حين عرفت المساحة المزروعة إرتفاعا هي الأخرى، بحيث ارتفعت من 105120 هكتار سنة 2009 إلى 121990 هكتار سنة 2010 بنسبة قدرت بـ 16.04% [1]، هذا وقد ارتفع الإنتاج في عام 2014 ليصل إلى 46735155 ألف طن، محققا معدل نمو بلغ 299.2%، مستغلا مساحة 1561.76 هكتار[2]، واحتلت ولاية الواد المرتبة الأولى وطنيا من حيث إنتاج البطاطا و بنسبة 23% من الإنتاج الوطني، تليها ولاية عين الدفلى بنسبة 16%، ثم تأتي كلا من ولايتي مستغانم وبسكرة و بنسبة 16% [3].

ب - الفواكه: تعتبر الفواكه من المنتجات التي يزيد الطلب عليها سنة بعد أخرى، و لزيادة إنتاجها قامت الدولة بدعم كبير لها، و لدراسة تطورها قسمناها إلى:

- **تطور إنتاج الفواكه ذات الحبيبات و النواة:**

قد عرف هذا المنتج زيادة معتبرة في المساحة المخصصة لها ابتداءًا من المخططين الخماسيين الأول والثاني (1980 - 1989)، نتيجة لتجديد البساتين وتشجيع هذا النوع من الأشجار، وعن طريق دعم غرس الأشجار المثمرة الذي قدمته الدولة، وبخاصة في مرحلة التسعينات و بداية الألفية الثالثة.

[1] **نفس المرجع السابق**، ص: 95.

[2] Le Développement de la culture de légumes 2013/2014**, opcit**.

[3] Évaluation de la mise on oluvre des programmes du renouveau agricole**, opcit**, p : 06.

وقد بلغت المساحة المغروسة من الفواكه ذات الحبيبات و النواة عام 2006، ما مساحته 280387 هكتار، أما المساحة المنتجة فقد وصلت 162796 هكتار، محققة إنتاج قدر ب 9.809 مليون قنطار، وبمعدل نمو ممثلا بالإنتاجية قدرت بـ 60.3 قنطار في الهكتار[1]، في حين استمرت في التذبذب من حيث المساحة والإنتاج ومعدل النمو في السنوات المتوالية، لتصل مساحتها عام 2014 حوالي 240356 هكتار، محققتا إنتاج قدر بـ 13965310 ألف طن وبمعدل نمو بلغ 69.7%، وإذا قارنا ذلك بعام 2006، نجد أن هناك فرق واضح في مستوى الزيادة من حيث المساحة والإنتاج والإنتاجية، ويرجع ذلك إلى الدعم الذي استفاد منه هذا القطاع في مجال تشجيع غرس الأشجار المثمرة والفواكه في المخططات والسياسات الزراعية التي تبنتها الدولة مؤخراً.

- **إنتاج الحمضيات:**

تعد زراعة الحمضيات بالجزائر ذات أهمية كبيرة في الإقتصاد الوطني، حيث تمثل إحدى المنتجات الرئيسية في قائمة الصادرات الزراعية، وقد شهدت مساحة الحوامض انخفاضا في بداية التسعينات، وهذه الوضعية موروثة من عقد الثمانينات، إذ أن البساتين كانت تعاني من الشيخوخة وعدم التجديد والصيانة، وبعد تشجيع غرس الأشجار المثمرة وتقديم الدعم بدأت المساحة تدريجيا تتجه نحو الارتفاع، مما أدى إلى زيادة الإنتاج، إذ بلغ في عام 2009 نحو 8.5 مليون قنطاربعد أن كان 6.97 مليون قنطار في عام 2008 [2]، إلا أنه انخفض في عام 2010 ليصل إلى 7.88 مليون قنطار، وذلك بسبب التأخر في عمليات الجني، ثم عاود الارتفاع ليصل في عام 2011 حوالي 11.1 مليون قنطار، محققا بذلك معدل نمو للفترة 2000 – 2008 قدرب 5.8% [3].

- **الكروم:**

تعد منتجات الكروم إحدى أهم المنتجات الزراعية التي كانت تعتمد عليها الجزائر في الصادرات الزراعية خلال الفترة الاستعمارية وبعد الاستقلال، وتجدر الإشارة إلى أن إنتاج الكروم بلغ خلال الموسم 2006 – 2007 ما مقداره 274600 قنطار مقابل 3980180 قنطار خلال موسم 2005 – 2006 مسجلة بذلك انخفاضا في الإنتاج قدر بـ (– 31%)، ويرجع السبب في ذلك إلى كميات الأمطار الكبيرة التي تساقطت خلال الموسم، والتي كانت تتبعها موجات من الحر مما أثر سلبا على

[1] فاتح حركاتي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 97 بتصرف.

[2] ملخص إعلان من رئاسة الجمهورية، **مرجع سبق ذكره**، ص: 02.

[3] مسار التجديد الفلاحي و الريفي (عرض و آفاق)، **مرجع سبق ذكره**، ص: 23.

نمو هذه الفاكهة في مراحلها الأولى، وكذلك بسبب شدة الصقيع الذي تسبب في تأخر نمو براعم العنب، إضافة إلى ظهور الأمراض الفطرية التي أدت إلى تعفن المحصول، وحسب الديوان الوطني للإحصائيات فإن إنتاج الكروم خلال سنة 2008 قد بلغ ما مقداره 4020000 قنطار محققا بذلك زيادة قدرت بنسبة 46.39% مقارنة بسنة 2007، وخلال سنة 2009 عرف الإنتاج نمواً بحيث ارتفع إلى 4925000، والذي قدر بنسبة 22.51% مقارنة بسنة 2008 [1]، هذا و يعود التذبذب في الإنتاج عموما إلى السياسات الزراعية المنتهجة في الجزائر، التي ساهمت في خفظ الانتاج من هذه المادة، وهذا نتيجية لاهمالها هذا القطاع من جهة، وقلع الأشجار وعدم تجديدها من جهة أخرى .

- **التمور :**

تعد التمور من أهم المنتجات الصحراوية التي تساهم في الانتاج الزراعي الوطني، كما أنها تحتل الصدارة في قائمة الصادرات الزراعية، وتعد نوعية التمور الجزائرية من أجود التمور في العالم (دقلة نور)، فهي ذات ميزة تنافسية عالية، ونظرا لهذا فقد أولت الدولة زراعة أشجار النخيل أهمية بالغة،

كما أن المساحة المثمرة للتمور وصلت أعلى معدل لها من خلال عام 2010 اذ بلغت حوالي 171.99 ألف هكتار محققة نسبة نمو قدرت بـ 6.91%، أما بالنسبة للأشجار المثمرة فقد أخذت اتجاها تصاعديا نحو الارتفاع، بحيث حققت على التوالي خلال السنوات 2007، 2008، 2009 معدلات قدرت بـ 1092600، 11961.21، 12127.83 ألف شجرة[2]، أما الإنتاج فهو بدوره أخذ اتجاها تصاعديا نحو الارتفاع بحيث حققت أعلى مستوياته سنة 2011 وأدنى مستوياته سنة 2007، بمقدار 7.24 مليون قنطار، و 991.50 ألف طن وبمعدل نمو بلغ لمتوسط الفترة (2000 – 2008) حوالي 4.72 مليون قنطار .

- **الزيتون :**

يعتبر الزيتون من أهم الموارد الاقتصادية لسكان المناطق الجبلية و الريفية، لذلك قامت الدولة بدعم غرس أشجار الزيتون عن طريق حملات التشجير و توفير الشجيرات لأصحاب الأراضي الخاصة .

[1] فاتح حركاتي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 106.

[2] **نفس المرجع السابق**، ص ص : 107 – 108 بتصرف .

بلغ الإنتاج من الزيتون حوالي 4.91 مليون قنطار مقابل 2.5 مليون قنطار عام 2008، إلى أنه انخفض عام 2010 ليصل إلى 3.11 مليون قنطار، ثم عاود الارتفاع في عام 2011 ليصل إلى 6.1 مليون قنطار، وبذلك يحقق معدل نمو لمتوسط الفترة (2000-2008) حوالي 2.5 مليون قنطار[1]، وتحتل كل من ولاية بجاية المرتبة الأولى من حيث الإنتاج على المستوى الوطني وبمعدل 23% من الإنتاج الوطني .

4- تطور إنتاج المزروعات الصناعية :

تتصف هذه المزروعات بقلة التنوع في منتجاتها وقلة الاراضي المخصصة لها، وتتمثل أساسا في زراعة الطمام الصناعية والتي تعتبر المنتوج الرئيسي، ويأتي بعدها منتوج التبغ والحلفاء وبعض المزروعات الثانوية مثل الفول السوداني وتعتبر هذه المنتجات موردا للصناعة الزراعية بالمحاصيل الأساسية بغية تحقيق التكامل الاقتصادي بين القطاع الزراعي والصناعي، والجدول التالي بين تطور انتاج هذه المزروعات في الجزائر .

الجدول رقم (5-17): تطور إنتاج المزروعات الصناعية في الجزائر(2011 -2014).

	2011	2012	2013	2014
المساحة (هكتار)	27509	27402	25612	28472
الانتاج (ألف طن)	7237140	8758680	9323210	11147450
معدل النمو	263.1	319.6	364	391.5

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على :

-Le développement des cultures industrielles 2011/2012, les documents du ministère de l'agriculture et du développement rural.
-Le développement des cultures industrielles 2012/2013, les documents du ministère de l'agriculture et du développement rural.
-Le développement des cultures industrielles 2013/2014, les documents du ministère de l'agriculture et du développement rural.

ثانيا : المنتجات الحيوانية

يعتبر الإنتاج الحيواني جزءاً مهما من الإنتاج الزراعي سواءًا تعلق الأمر بمساهمته في الناتج المحلي الزراعي، أو من حيث مساهمته في تغطية الاحتياجات الاستهلاكية للسكان من المنتجات

[1] مسار التجديد الفلاحي و الريفي (عرف، أفاق)، **مرجع سبق ذكره**، ص : 23 .

الحيوانية المختلفة والثورة الحيوانية في الجزائر تتكون كما ذكرنا سابقا من: الأبقار والأغنام والماعز والخيول والإبل، بالإضافة إلى الدواجن و الأسماك وسنتطرق فيما يلي إلى تطور إنتاج أهمها:

1- اللحوم الحمراء و البيضاء: يعتبر اللحم بنوعيه من السلع التي يزد استهلاك الفرد منها بمعدلات عالية كونه يحتوي على البروتين الحيواني الذي يحتاجه جسم الإنسان، ولقد ركزت الجزائر جهودها لتطوير أساليب وطرق تربية الدواجن لإنتاج اللحوم البيضاء، وذلك بهدف تخفيف الضغط المترتب على استهلاك اللحوم الحمراء، والجدول التالي يوضح لنا تطور إنتاج هذه الثروة.

الجدول رقم (5-18): تطور اللحوم الحمراء و البيضاء في الجزائر.

	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
لحوم حمراء (طن)	320000	3015680	2985000	3201250	3157570	3465960	3816100
اللحوم البيضاء (طن)	170000	1685730	1453000	2605850	3056950	2092250	2816300

	متوسط الفترة (2000 -2010)
اللحوم الحمراء (طن)	3079105
اللحوم البيضاء (طن)	2043313

Source :evolution des production animales de 2000-2010, documents du ministère de l'agriculture et du développement rural, 2016 .

نلاحظ أن الإنتاج شهد ارتفاعا سواءً من اللحوم الحمراء أو البيضاء، إلى أنه شهدت سنة 2006 انخفاضا ملحوظا في مستوى الإنتاج، وخاصة اللحوم البيضاء وذلك راجع إلى الخوف من إصابة الدواجن بأنفلونزا الطيور.

2 - الإنتاج السمكي و البحري: تشكل الحيوانات البحرية مصدرا هام للحصول على البروتينات، ويعتبر قطاع الصيد البحري في الجزائر مهمشا ويغلب عليه الطابع التقليدي القائم على الاستغلال البدائي للموارد البحرية، ويمكن سرد بعض الأرقام التي تبين نشاط الصيد البحري في الجزائر مما يلي[1]:

[1] **الإستراتيجية الوطنية لتنمية نشاطات الصيد البحري و تربية المائيات**، المخطط الوطني لتنمية الصيد البحري و تربية المائيات، وزارة الصيد البحري و الموارد الصيدية، الجزائر، (2003 ـــ 2007)، ص: 53.

- إن الاستهلاك الحالي للسمك هو 4.58 كلغ/ للفرد/ سنة، فيما تقدر نسبة الاستهلاك التي توصي بيها المنظمة العالمية للصحة 6.2 كلغ/ للفرد/ سنة.
- معدل استغلال يصل إلى 2.2 مليون هكتار من مجموع المساحة البحرية الخاضعة للقضاء الوطني والمقدرة ب 9.5 مليون هكتار.
- الإنتاج السنوي يبلغ حوالي 130000 طن، متكون من 80% من الأسماك الصغيرة السطحية (السردين، الأنشوفة ....).
- تربية مائيات ناشئة بإنتاج سنوي يتراوح 500 طن.

3- تطور إنتاج الحليب: يعتبر الحليب من المصادر الطاقوية للبروتين الحيواني، وهو مرتبط بالصحة العامة للإنسان كونه من المكونات الغذائية الأساسية، ومن المنظور الاقتصادي تبقى الجزائر كما هو الحال بالنسبة لمجموع محاصيل الحبوب والبقوليات واللحوم رهينة السوق العالمية، حيث تستورد حوالي مليار لتر من حاجياتها مقابل إنتاج محلي يقدر بحوالي ملياري (02) لتر، وذلك على أساس أن حاجيات السوق الجزائرية تقدر بحوالي 03 مليارات لتر من الحليب تبعا لتقديرات سنة 2006، وهذا بسبب نقص التأطير والتأهيل والإمكانيات الخاصة بالحفظ وغرف التبريد للعديد من المستثمرين في هذا المجال، و الجدير بالذكر أن إنتاج الحليب الجزائري يتوزع على المناطق الأربعة للبلاد، إلا أن المنطقة الشرقية تعد أهم منتج للحليب، حيث تمثل 55% مقابل 17% لمنطقة الوسط و 14% لمنطقة الغرب والجنوب، فيما يلاحظ أن حصة الفرد الجزائري من استهلاك الحليب تتراوح بين 100 و 120 لتر سنويا[1]، ورغم كل الجهود المبذولة إلى أن الإنتاج ما زال متذبذبا بين زيادة و نقصان، إذ بلغ عام 2009 حوالي 2.39 مليار لتر، ثم ارتفع إلى 2.7 مليار لتر في عام،2010 ثم واصل ارتفاعه ليصل في عام 2011 حوالي 2.93 مليار لتر[2]، وتحتل كل من ولايتي سطيف و باتنة المرتبة الأولى على المستوى الوطني من حيث الإنتاج، وذلك بنسبة كل من 08% و07% على التوالي من الإنتاج الوطني[3].

4- تطور إنتاج البيض: عرفت صناعة البيض في الجزائر انتشارا واسعا منذ عقد الثمانينات، واستنادا لتقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي لسنة 2000، فإن الجزائر كانت تحتل المرتبة الرابعة على

[1] نزعي عز الدين و هاشمي الطيب، **السياسات الزراعية في الجزائر وسيلة لتحقيق الأمن الغذائي**، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 33، المجلد التاسع، (2013)، ص: 21.

[2] مسار التجديد الفلاحي و الريفي (عرض وآفاق)، **مرجع سبق ذكره**، ص: 23.

[3] Evaluation de la mise on œuvre des programmes du renouveau agaricale**, opcit**, p ;11.

المستوى العربي و ذلك بنسبة 12.69% [1]، وتعرف الجزائر في إنتاج البيض اكتفاءًا نسبيا، مثلما هو الحال بالنسبة لإنتاج اللحوم البيضاء عموما، والجدول الموالي يبين مدى تطور إنتاج البيض في الجزائر.

جدول رقم (5-19): تطور إنتاج البيض في الجزائر.

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	متوسط الفترة (2000-2010)
الانتاج (قطع 10^3)	3444978	3570000	3813000	3507575	3838300	4379900	3341432

Source :evolution des production animales de 2000-2010**, opcit**

هذا و تحتل ولاية باتنة المرتبة الأولى وطنيا من حيث المساهمة في الإنتاج و بنسبة 23%، تليها كل من ولاية سطيف وولاية برج بوعريريج بنسبة 18% من الإنتاج الوطني[2].

وبهذا فإن الإنتاج النباتي والحيواني يتميز بالتذبذب من حيث كمية الإنتاج و المساحة المخصصة له، أو من حيث معدل النمو، ويمكن أن نرجع ذلك إلى عدة عوامل يمكن اختصار أهمها، فيما يلي:

- انخفاض المساحات الخاصة بإنتاج الحبوب إما بتركها بورا أو بسبب إهمالها، أو حتى ضمها إلى القطاع العمراني.
- الكثير من بساتين الحمضيات و نتيجة لكبر سنها أصبحت ضعيفة الإنتاج، وهو ما أدى في الكثير من الأحيان إلى قلعها.
- للظروف المناخية دور هام في تقلب الإنتاج خاصة إذا علمنا أن معظم السنوات الخاصة بهذه الفترة هي سنوات جفاف.
- ارتفاع تكاليف الإنتاج خاصة في إنتاج الحبوب والكروم والحمضيات، أدى بكثير من الفلاحين إلى الاتجاه لإنتاج الزراعات الصناعية أو السوقية، وكذا إنتاج الأعلاف بهدف الربح، وذلك عن طريق زيادة دورات الإنتاج.
- إن الإنتاج الحيواني شاهد هو الآخر تذبذبا نتيجة تفشي الأمراض بين الحيوانات ونقص مواد البيطرة وعدم الاهتمام بمجال توسيعه، وكذا نقص العلف الاصطناعي والاعتماد على العلف الطبيعي.

[1] فاتح حركاتي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 117.

[2] Evaluation de la mise on œuvre de programmes du renouveau agaricale **,opcit**, p :16.

المطلب الثاني: مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي

يعتبر القطاع الزراعي بمثابة أكسجين لباقي القطاعات الاقتصادية، إذ لا يمكن التفكير في التنمية الاقتصادية المستدامة دون اعتبار الفلاحة بداية و أولوية التنمية، نظرا لارتباطها كخط خلفي ومحرك أساسي لباقي القطاعات فضلا عن اعتبارها كخط أمامي مهم تستقبل مخرجات باقي القطاعات، وحسب ما ورد في تقرير التنمية في العالم سنة 2008 الصادر عن البنك الدولي، أن نمو قطاع الزراعة كان الأساس للثورة الصناعية، كما أن نمو قطاع الزراعة في الصين والهند يعتبر الأساس لنشوء الصناعة في تلك البلدان، إذ أن القطاع الفلاحي يعتبر الحلقة المفقودة لابد من استرجاعها لاستكمال التنمية الاقتصادية، خاصة في الجزائر، و لتأدية الزراعة المكانة و المهام المنوطة بها، يجب التعرف على الوضع المعيشي و الاقتصادي في الجزائر، وكذا مكانة ومدى مساهمة الزراعة في ذلك، وذلك من خلال:

أولا: الدخل الوطني:

يعتبر الدخل الوطني من بين المقاييس المهمة التي يقاس بها درجة الرفاه الاقتصادي في البلد، وفي الجزائر يعتبر الدخل الوطني من المداخيل المهمة والمقاس عليها، وخاصة أن نسبة كبيرة من سكانها يعيشون في الخارج، خاصة أن تحويلات هؤلاء المغتربين تكون في معظمها تحويلات من الدول الأوربية (فرنسا)، خاصة مع ضعف الاستثمارات الأجنبية في الداخل، ويمكن ملاحظة تطور إجمالي الدخل الوطني عبر السنوات في الجدول التالي:

الجدول رقم (5-20): نمو إجمالي الدخل الوطني ونصيب الفرد منه.

	2009	2010	2011	2012	2013	2014
جمالي الدخل القومي	98798323	119758772	144508443	160292210	163330638	168273647
النمو%	%1.60	%4.23	%2.11	%03.20	%02.60	%3.51
نصيب الفرد من اجمالي الدخل القومي	10124.48	10367.08	10389.58	10516.12	10523.84	10684.82
النمو%	%0.08	%2.39	%0.21	%1.21	%0.07	%1.52

-The source world developpment indicators, the world bank, available on the sit http//data . world bank.org

إن المتتبع لمعطيات الجدول أعلاه، يلاحظ أن الدخل القومي الإجمالي في تزايد خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى 2014، حيث سجل عام 2009 مبلغ قدره: 9879832.3 دج، ليصل إلى 168273647 دج في عام 2011، وهذا التحسن راجع إلى ارتفاع أسعار النفط العالمي الذي عاد بالدخل للبلاد، بالإضافة إلى برنامج التمويل الموسع وسياسات الإصلاح التي طبقتها الجزائر في مجال تحرير أسعار السلع وأسعار الصرف وإزالة الرقابة والتدخل الحكومي، مما شجع القطاع الخاص على الاستثمار من خلال إقامة المشاريع الحديثة التي تدار بأساليب متقدمة، وتدر أرباح معتبرة أما نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي شهد هو الآخر ارتفاعا و ذلك تبعا لزيادة الدخل القومي الإجمالي.

ثانيا: النمو الاقتصادي ومساهمة الزراعة فيه

تتباين أهمية الزراعة في الاقتصاديات الوطنية تباينا واسعا، ولكنها قابلة للتنبؤ بها نسبيا، فالأهمية النسبية للزراعة تنخفض عند زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وعندما يخضع الاقتصاد إلى عملية تحول هيكلي، يعرف هذا التحول الهيكلي بأنه إعادة توزيع للنشاط الاقتصادي من القطاعات ذات الإنتاجية الضعيفة إلى قطاعات ذات إنتاجية مرتفعة تسمح بنمو اقتصادي أقوى.

وفي بعض أفقر بلدان العالم، يبلغ نصيب الزراعة أكثر من 30% من النشاط الاقتصادي كما أن نصيبها في أقل البلدان نمو كمجموعة يبلغ 27% من الناتج المحلي الإجمالي (أرقام عام 2009)، وعلى العكس من ذلك، ففي اقتصاديات بلدان منظمة التعاون و التنمية في الميدان الاقتصادي، يبلغ نصيب الزراعة أقل من 1.5%، الناتج الاقتصادي الإجمالي[1]، و هكذا فإن دور الزراعة في دفع النمو الاقتصادي الإجمالي إلى الأمام يتباين من بلد إلى الآخر، وفي الجزائر مساهمة الزراعة في هذا النمو في تذبذب و يمكن الاستدلال على ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (5-21): تطور مساهمة نمو القطاع الزراعي في النمو الاقتصادي خلال الفترة (1980 /2013).

السنة	1980	1990	2000	2010	2011	2012	2013
نسبة مساهمة الفلاحة	7.05	9.58	5.46	5.53	9.67	18.05	35.3

المصدر: عماري زهير، **مرجع سبق ذكره**، ص: 03.

[1] مولاي علي هواري، **أثر النمو الاقتصادي على أداء القطاع الفلاحي**، الملتقى الدولي: القطاع الفلاحي و متطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة المدية، (2014)، ص: 04

من خلال الجدول يتضح لنا جليا أن مساهمة القطاع الفلاحي في النمو الاقتصادي، قد انخفضت بعد سنة 2000، لكن سرعان ما تحسنت بعد عشرين سنة منذ سنة 1990 لتصل في حدود 09% سنة 2011، وما يلاحظ أن هذه السنة حققت قفزة نوعية سنة 2012 في حدود 18% إلى 35% سنة 2013، بفضل سياسة التجديد الريفي والفلاحي، لكن عموما نسبة المساهمة لا تتعدى 09%، إذا استثنينا السنتين الأخيرتين، وهي نسبة ضعيفة إذا ما قورنت بالقطاعات الأخرى.

وتظهر مساهمة الزراعة في النمو الاقتصادي خاصة عن طريق عرض المنتجات الفلاحية والغذائية التي تعتبر أساسية للأفراد للقيام بالنشاطات الاقتصادية وأهميتها في رفع الإنتاج الوطني، بالإضافة إلى العديد من المخرجات الفلاحية، التي تعتبر مادة أساسية لصناعات عديدة كالصناعات الغذائية، وصناعات أخرى غير غذائية، كما تساهم الفلاحة في النمو عن طريق تحويلها للموارد في شكل عمالة ورأس المال، وهو ما يترجم بتحسين الإنتاجية في القطاع الزراعي.

أما مساهمة النمو الاقتصادي في تنمية القطاع الزراعي تكون خاصة عن طريق خلق العمالة في القطاعات غير الزراعية، ما يسمح بإنتقال اليد العالمة ضعيفة الإنتاجية إلى القطاعات الأخرى للاقتصاد، كما أن النمو الاقتصادي الكلي يرفع من الطلب على المنتجات الغذائية وغير الغذائية ما يؤدي إلى تنشيط الصناعات الفلاحية والغذائية بالإضافة إلى الصناعات الأخرى، هذا يؤدي إلى تحرك الإنتاجية المدعومة من القطاع الفلاحي (العمل و رأس المال) إلى القطاع الصناعي، ما يساهم في رفع الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في القطاع الزراعي وإدخال المكننة وعصرنة القطاع الفلاحي.

ثالثا : الناتج المحلي الإجمالي

تعتمد الدولة على مؤشر الناتج المحلي الإجمالي لرصد ومتابعة الوضع الغذائي، فالتغيرات السنوية للأمن الغذائي تؤثر بشكل كبير على الأمن الغذائي للمواطنين، فإنخفاض مثلا الناتج ينجم عنه انخفاض الدخل الوطني، وبالتالي انخفاض الطلب الكلي مما يؤثر على الوضع الغذائي، والجدول التالي يبين تطور الناتج المحلي الإجمالي، ونصيب المواطن منه في الجزائر.

الجدول رقم (5-22): تطور الناتج المحلي الإجمالي، و نصيب المواطن منه في الجزائر

	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الانتاج المحلي الاجمالي	67864	85352	103103	117288	134134	170300	137746.70	161734.4	199416.64	207821.72	209445.56
معدل النمو السنوي لـ BIB	%7.2	%4.3	%5.9	%1.7	%3.4	%2.4	%1.6	%3.6	2.8 %	%3.3	%2.8
نصيب الفرد من BIB	21307	26376	31329	35032	39396	4935.52	3924.41	4535.29	543118	5542.65	5468.20

المصدر : من اعداد الطالبة بناءا على :

- **الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية (31،32،33،34)**، المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

- شرعي الحسين وخديجة عراب، **المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية للأمن الغذائي في الجزائر**، الملتقى الدولي الثالث حول القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة المدية، (2014)، ص : 11 .

- le comptes economiques en volume de 2000 a2013, le bureau national de la statistique, (2014), p 11.

عرف الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر نموا كبيرا منذ الطفرة النفطية لسنة 2003 لغاية سنة 2008، وتراجع الناتج المحلي الإجمالي منذ مطلع سنة 2008 بسبب الأزمة المالية العالمية، وما صاحبها من التراجع الحاد في أسعار النفط حتى نهاية سنة 2009 [1]، وتخفيضات إنتاج النفط من قبل أهم الدول المصدرة للنفط و من بينها الجزائر، وهذا تماشيا مع قرارات منظمة الأوبك التي اُتخذت في هذا الشأن، وتأثرت الجزائر أيضا بالأزمة الاقتصادية لسنة 2008 بسبب انخفاض الطلب على صادراتها، لكن شهدت سنة 2010 زيادة ملحوظة إستمر من خلالها الإرتفاع، وذلك لإرتفاع أسعار النفط، في حين حقق الاقتصاد الجزائري في عام 2013 نموا حقيقيا من 2.8% في عام 2012 إلى 3.3% في عام 2013، وقد سجل تباطؤ طفيفا في وتيرة النمو في عام 2013، وذلك نتيجة الإنخفاض المسجل في سعر النفط والغاز، وانخفاض معدلات النمو في الصناعة[2].

[1] شرعي الحسين و خديجة عراب، **مرجع سبق ذكره**، ص: 10.

[2] Les comptes économiques en volume de 2000 a 2013**, opcit** ,p :02

رابعا :الناتج المحلي الزراعي و نصيب الفرد منه

يعتبر الناتج المحلي للقطاع الزراعي مؤشرا مهم لمساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي، ومن أهم المؤشرات الاقتصادية، التي تقيس مدى نجاح أي إستراتيجية وطنية لتطوير هذا القطاع في تحقيق الأهداف المسطرة، والجدول التالي يبين الناتج المحلي الزراعي ونصيب الفرد منه ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول رقم (5-23): مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2005-2012.

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الناتج المحلي للقطاع الفلاحي (مليار دج)	579.7	642	708.1	727.4	931.3	1015.3	1183.2	1421.7
% مساهمة القطاع الفلاحة في PIB	7.7	7.5	7.6	6.6	9.3	8.4	7.8	1.9
معدل النمو السنوي لقطاع الفلاحة %	1.9	4.9	05	-3.8	21.1	4.9	11.6	7.2
نصيب الفرد من الناج الزراعي الإجمالي (دولار)	240	261.31	293.75	321.70	365.25	382.61	422.43	488.97

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على:

- تيجاني بالرقي وصادق هادي، **انعكاسات جهود تطوير القطاع الفلاحي على تنويع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000 - 2012**، الملتقى العلمي الدولي: القطاع الفلاحي و متطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، (2014)، ص: 10.
- براي الهادي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 12.
- عميش عائشة، **واقع الأمن الغذائي مؤشراته و أبعاده في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية**، الملتقى الدولي التاسع حول إستدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الشلف، (2014)، ص: 10.

من خلال معطيات الجدول أعلاه يتضح تذبذب حصة الجزائر من الناتج المحلي الإجمالي الزراعي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، إذ بلغ متوسط مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الإجمالي الكلي نسبة 7.89% في الفترة (2005 - 2012)، في حين سجل أقل قيمة له سنة 2008 بـ 6.6%، بسب تداعيات الأزمة العالمية، وذلك مرده ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الغذائية والتى خفت حدتها سنة 2009، وهو ما أدى إلى إرتفاع النسبة إلى 9.3%، أي بمعدل نمو قدره 40.9%، لكن سرعان ما ارتفعت الأسعار العالمية في الفترة 2010 - 2011 خاصة أسعار المواد الخام الزراعية، الأمر الذي ساهم في انخفاض هذه النسبة فيما بعد.

أما فيما يتعلق بمعدل نمو القطاع الفلاحي فهي معدلات نمو ضعيفة وفي بعض الأحيان سلبية، لتشهد معدل نمو 21% سنة 2009، وهي النسبة التي استهدفتها وزارة الفلاحة من خلال مخطط التنمية الفلاحية بين سنة 2000 و 2010، لكن تبقى ضعيفة وهي رهينة الأحوال الجوية كون أن معظم الزراعة في الجزائر تعتمد على الأمطار، وخاصة زراعة الحبوب.

وبالنسبة لنصيب الفرد، فإن نصيب الفرد من الناتج الإجمالي توضح مدى الرفاهية الاقتصادية التي يتمتع بها الفرد في بلد ما، أما نصيب الفرد من الناتج الزراعي فهو يعكس المستوى الغذائي للبلد، ومن خلال ملاحظتنا لنصيب الفرد الجزائري من الناتج الزراعي حسب الجدول السابق، نجد أنه يتراوح بين 240 دولار كحد أدنى عام 2005 و 488.97 دولار في عام 2012 كحد أقصى، كما يتضح أن نسب متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فتعتبر منخفضة بحيث لا تتعدى 9.15% حسب الفترة (2009 – 2011) وذلك تبعا لتقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية (2012).

المطلب الثالث: الميزان التجاري وتطور الفجوة الغذائية

يعتبر الأمن الغذائي من التحديات الرئيسية لأي دولة والجزائر هي الأخرى تعاني من هذا المشكل على الرغم من توفر الموارد الطبيعية من الأرض والموارد البشرية، فإن الزراعة لم تحقق الزيادة المستهدفة في الإنتاج لمقابلة الطلب على الأغذية واتسعت الفجوة الغذائية وأصبحت الجزائر من أكبر المستوردين لأغلب حاجياتها الغذائية.

أولا: الاحتياجات من البروتين و الأحماض الأمينية في غذاء الفرد:

اجتمعت في جنيف في الفترة من 28 يناير إلى 01 فبراير 2002 مشاورة الخبراء المشتركة بين منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة بشأن النظام الغذائي والتغذية والأمراض المزمنة، واستنادا إلى هذه المشاورة قدم الخبراء مجموعة من التوصيات ذات المحور السكاني، والتي تعكس المعارف المتاحة حاليا، فيما يتعلق بالنظام الغذائي والتغذية والوقاية من أمراض القلب والسرطان وأمراض الأسنان، وترقق العظام و السكري و البدانة[1]، ووزع الخبراء هذه الوثيقة على نطاق واسع

[1] **أعمال المتابعة التي تقترحها المنظمة لتقرير مشاورة الخبراء المشتركة بين منظمة الصحة العالمية و منظمة الأغذية و الزراعة بشأن النظام الغذائي والتغذية و الوقاية من الأمراض المزمنة**، الدورة 18، لجنة الزراعة، الفاو، روما، (2004)، متاحة على الموقع: [www. Fao.org/doc rep/meeting/007//j1250a00.htm]، تم الإطلاع بتاريخ: (2016/12/02)، على الساعة: [18:58].

ليتم العمل بها في مجال الصحة وتغذية الإنسان، لأنها ثمرة عمل الخبراء في ميداني الطب والتغذيـــة، ويتلخص مضمون ما يوصي به في مجال صحة وتغذية الفرد في الجدول التالي:

الجدول رقم (5-24): الموصى به في مجال صحة و تغذية الفرد

عامل النظافة الغذائي	توصيات منظمة الصحة العالمية / منظمة الفاو % من الطاقة في الوجبة الواحدة
الدهون الكلية	15- 30%
الأحماض الدهنية غير المشبعة المتعددة	6 - 10 %
الاحماض الدهنية المشبعة	%10
الاحماض الدهنية المعتدلة	%01
المواد النشوية الكلية (أ)	55 - 75%
السكريات الحرة (ب)	%10
البروتين (ج)	10 - 15%
الفاكهة و الخضر	400 غ / للشخص /اليوم

المصدر: أعمال المتابعة التي تقترحها المنظمة لتقرير مشاورة الخبراء المشتركة بين منظمة الصحة العالمية و منظمة الأغذية والزراعة بشأن النظام الغذائي والتغذية والوقاية من الأمراض المزمنة، **مرجع سبق ذكره**، متاحة على الموقع: [www. Fao.org/doc rep/meeting/007//j1250000.htm]

وفي الجزائر استهلاك الغذاء لكل فرد في تزايد بنسبة 46% بين المدتين (1970-1979) و (2000-2005)، بحيث نجد أن معدل نمو استهلاك الغذاء للفرد الجزائري مرتفعة مقارنـــة بالـــدول المجاورة وهذا بسبب ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في تلك الفترة الناتجـــة عـــن ارتفـــاع أســـعار المحروقات، ثم بدأ متوسط استهلاك الفرد من مكونات الطاقة والبروتين والدهون بالانخفـــاض حتـــى وصل إلى معدل سلبي (- 0.2%)[1] في المدة 1990 - 1999، وهذا راجع إلى عدة عوامل منها سوء الأوضاع الأمنية، ثم تبنت الجزائر الإصلاحات الهيكلية التي بدأت سنة 1994، والتي كان لهـــا أثـــر سلبي على سلوك المستهلك، وفي الفترة 2000 - 2005 ارتفع المعدل إلـــى نســـبة نمـــو 0.03%، والجدول التالي يوضح ذلك:

[1] مولاي علي هواري، **أثر النمو الاقتصادي على أداء القطاع الفلاحي**، الملتقى العلمي الدولي الثالث حول: القطاع الفلاحي و متطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، (2014)، ص 06:.

الجدول رقم (5-25): المتوسط السنوي لإستهلاك الفرد في اليوم و معدل نموه.

الفترة	الجزائر	
	كمية الحصة كيلو حريرة	معدل النمو %
1970 -1979	2125	3.71
2000 – 2005	3113	0.03

المصدر: مولاي علي هواري، **مرجع سبق ذكره**، ص: 06.

ثانيا: الميزان التجاري الزراعي والغذائي:

تعتبر السلع الغذائية كغيرها من السلع، جزءًا من عمليات التبادل الخارجي و تعد الجزائر من بين الدول التي تعتمد على الواردات الزراعية بنسبة كبيرة لتأمين الاحتياجات الغذائية نظرا لعدم تلبية الإنتاج الوطني للطلب المتزايد على السلع الغذائية، وفي نفس الوقت استطاعت الجزائر أن تحقق فائضاً في بعض المنتجات الزراعية وعلى رأسها التمور، مما أتاح لها فرصة للتصدير و الحصول على مصدرا أخر للعملة الصعبة.

ويمكن توضيح مكانة الميزان التجاري الزراعي فيما يلي:

1 – الواردات و الصادرات الزراعية و مقارنتها بالصادرات و الواردات الكلية: بدأت الأزمة الغذائية في الجزائر منذ مطلع السبعينات، وزادت حدتها بعد ذلك إذ تسارعت وتيرة الواردات من الخارج، وخاصة منها تلك التي تشمل الغذاء بحيث إرتفع الطلب على الغذاء بسبب عجز القطاع الزراعي الجزائري على تلبية متطلبات السكان، ويمكننا إظهار حجم الواردات والصادرات الزراعية ومقارنتها بالصادرات والواردات الكلية في الجدول الموالي:

الجدول رقم (5-26): الواردات و الصادرات الكلية و الزراعية.

	متوسط الفترة 2005-2009	2010	2011	2012	2013	2014
الصادرات الكلية مليون دولار أمريكي	49897.64	45189.34	45189.34	71865.80	65181.08	62884.29
الصادرات الزراعية	1079.09	208.51	208.51	840.03	568.51	772.54
الواردات الكلية مليون دولار أمريكي	29451.89	41191.89	41191.89	50385.00	55213.08	58274.09
الواردات الزراعية	6357.49	7826.71	7826.71	11244.49	17517.58	19409.38

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادًا على: الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلد (32،33،34،35)، **مرجع سبق ذكره.**

نلاحظ من الجدول أن الميزان التجاري الكلي للجزائر سجل فائضا خلال الفترة (2009 - 2014) حيث كانت تغطية الصادرات الكلية للجزائر للواردات الكلية في تلك الفترة أكبر من 100%، حيث سجلت أعلى مستوى لها سنة 2009 و سنة 2012 و بنسبة 169%، 142% على التوالي، ويرجع التحسن الجلي للتجارة الخارجية لسنة 2009 و 2010 إلى ارتفاع قيمة الصادرات الخاصة بالمحروقات بـ 33.87% بفضل ارتفاع سعر الخام، وانخفاض الواردات لاسيما من المواد غير الغذائية بـ (- 9.74%) والمواد الغذائية (- 4.21%)[1]، ونفس الملاحظة على عام 2012 أين ارتفع سعر النفط الذي عاد بالفائض على الميزان التجاري، ولكن شهد عام 2013 انخفاضا في فائض الميزان التجاري، إذ سجلت تغطية الواردات بالصادرات نسبة 120% سنة 2013 مقابل 142% خلال سنة 2012، وشكلت المحروقات أغلبية الصادرات الجزائرية بحصة 96.72% من الحجم الإجمالي للصادرات أي 63.75 مليار دولار سنة 2013 مقابل 69.80 مليار دولار سنة 2012 أي انخفاض بنسبة 8.67%، و فيما يخص الصادرات خارج المحروقات بالرغم من ارتفاع نسبة

[1] **إحصائيات التجارة الخارجية لسنة 2010**، وكالة الأنباء الجزائرية، وزارة التجارة، متاحة على الموقع:
[www.Mincommerce.Gov.dz]، تم الإطلاع: (2016/12/03)، على الساعة: [19:30].

مساهمتها 05% سنة 2013 بالمقارنة مع سنة 2012 تظل دوما هامشية بنسبة 3.28% من الحجم الإجمالي للصادرات، أي ما يعادل 2.16 مليار دولار[1].

ونلاحظ من نفس الجدول أن نسبة مساهمة الصادرات الزراعية في الصادرات الكلية للجزائر خلال هذه الفترة ضئيلة جدا، سجلت متوسط الفترة 2005 – 2009 أكبر مساهمة لها و بنسبة 02%، في حين سجلت سنة 2009 – 2010 أقل مساهمة لها و بنسبة 0.46%، بينما نلاحظ أن نسبة الواردات الزراعية من الواردات الكلية سجلت هي الأخرى زيادة عبر السنوات، رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة لتحقيق الاكتفاء الذاتي في السلع الزراعية.

2 – الواردات الغذائية: رغم مختلف السياسات والإصلاحات الفلاحية منذ الاستقلال، والذي كان توفير الغذاء للسكان هدفها الأساسي، بالإضافة إلى المخصصات المالية الكبيرة للقطاع، إلا أنه بل زاد إرتباط الاحتياجات الداخلية بالواردات التي تغطيها، فقد شكلت الواردات الغذائية دوما حصة معتبرة من إجمالي الواردات بنسبة 20.81% من الواردات الكلية للاقتصاد بمبلغ مقدر بأكثر 02 مليار دولار للفترة 1979 – 1981 مقابل 7.8 مليار دولار لسنة 2008، أي تضاعفت بـ 3.71 مرة، مع انخفاض طفيف لنسبتها من إجمالي الواردات بـ 19.7% [2]، ويمكن ملاحظة ذلك من الجدول التالي:

الجدول رقم (5–27): نسبة الواردات الغذائية إلى إجمالي الواردات (مليون دولار)

	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الواردات الغذائية	3572	4656	7397	5512	5696	9261	8483	9580
النسبة من الواردات الكلية	17.27	17.67	19.47	14.77	14.65	19.73	16.45	17.35

المصدر: تيجاني بالرقي و صادق هادي، **مرجع سبق ذكره**، ص:12.

تعبر الواردات الغذائية المتزايدة سنويا عن العجز المستمر والمتنامي في الميزان التجاري الغذائي للجزائر، وقد شهدت هذه الواردات ارتفاعا ملحوظا ومستمرا خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2000 و 2012، حيث ارتفعت من مبلغ 2356 مليون دولار سنة 2000، لتصل إلى 9580 مليون دولار سنة 2013، وبتراجع طفيف لعامي 2009 و 2010، ولكن مع استمرار هذه الزيادة في الواردات الغذائية

[1] **إحصائيات التجارة الخارجية لسنة 2013**، وكالة الأنباء الجزائرية، متاحة على الموقع:
[http://www.mincommerce.gov.dz] تم الإطلاع: (2016/12/03)،على الساعة: [18:08]

[2] مولاي علي هواري، مرجع سبق ذكره، ص: 08.

وبهذه النسب ستبقى الجزائر تعاني من التبعية الغذائية رغم الجهود المبذولة، ما لم تكن هناك رغبة جادة وفعالة لتغيير هذا الوضع، ومن كافة الجهات الرسمية و الشعبية على السواء.

– **هيكل الواردات الغذائية:** إحتلت الجزائر المرتبة الثانية بين الدول العربية من حيث الواردات الغذائية، و ذلك بعد السعودية، وجاءت واردات الجزائر من المحاصيل النباتية والحيوانية على الشكل التالي:

أ– **المحاصيل النباتية :** قدرت واردات المنتجات النباتية سنة 2003 بقيمة 2419852 دولار بإحتلالها المرتبة الأولى من مجموع الواردات، لتصل سنة 2005 ما قيمته 2916847 دولار أي بنسبة زيادة قدرها 20.5% [1]، فيما تتمثل أهم المنتجات النباتية المستوردة فيما يلي:

- **الحبوب:** ينبغي أولا الإشارة إلى أن الجزائر في السنوات الأخيرة تعتبر أول دولة مستوردة للغذاء في إفريقيا وثالث دولة مستورة للحبوب على المستوى العالمي، حيث تمثل في المتوسط 06% من إجمالي واردات الحبوب في العالم، وتمثل الحبوب أكثر من 50% من الواردات الغذائية وبهذا تحتل الجزائر المرتبة الأولى إفريقيا في استيراد الحبوب، وتقدر إحتياجات الجزائر من الحبوب بنحو 08 مليون طن سنويا[2]، و في عام 2008 إستورد الديوان الجزائري للحبوب ما يصل إلى 90% من القمح المستورد للإستهلاك الذي يصل إلى ما قيمته 3.25 مليار دولار من الحبوب، في حين سجلت الواردات بين عامي 2009 و 2010 انخفاضا كبيرا (1.25 مليار دولار في عام 2009 و 800 مليون دولار عام 2010)[3] بسبب جودة المحصول لذلك الموسم، ورغم ذلك تبقى واردات الحبوب الأعلى منذ أكثر من 50 سنة، وأهمها:

- **القمح:** منذ سنة 2005 ارتفع حجم واردات الجزائر من القمح ومشتقاته من 4.1 مليون طن إلى 4.8 مليون طن سنة 2006، وإلى 5.1 مليون طن سنة 2007 وأخيرا إلى 6.3 مليون طن في سنة 2011، بعد تراجع طفيف في 2010 [4]، في حين بلغت واردات القمح و مشتقاته حوالي 5.334 مليون طن بين جانفي و أكتوبر من سنة 2013، مقابل 5.236 مليون طن خلال نفس الفترة من سنة 2012 مسجلة إرتفاعا طفيفا قدر بحوالي 18%، أما من حيث القيمة فبلغت واردات القمح حوالي

[1] برهان نور الدين، **المنظمة العالمية للتجارة و آثارها المرتقبة على القطاع الزراعي الجزائري**، مذكرة ماجستيير في العلوم الاقتصادية، فرع تسيير، جامعة الجزائر، (دفعة 2009/2008)، ص: 152.

[2] هاشمي الطيب، **مرجع سبق ذكره**، ص: 13.

[3] **الأمن الغذائي في شمال إفريقيا**، لجنة الأمن المتحدة الاقتصادية لإفريقيا، مكتب شمال إفريقيا، (2012)، ص: 21.

[4] **نفس المرجع السابق**، ص: 22.

1.84 مليار دولار خلال الأشهر العشر الأولى من سنة 2013، مقابل 1.71 مليار دولار في نفس الفترة لسنة 2012، أي إرتفاع بنسبة 7.6% [1].

- **الخضر:** وصلت واردات الخضر الجافة إلى 312.4 مليون دولار خلال 09 أشهر الأولى من 2013 مقابل 206.7 مليون دولار لنفس الفترة من 2012 [2].
- **السكر:** بلغت واردات السكر 29 مليون دولار، حيث عرفت فاتورة واردات السكر إرتفاع محسوسا في جانفي 2010 بلغ 76.6%، سببها إرتفاع أسعار السكر على مستوى الأسواق الدولية بنسبة 112% خلال سنتي 2008 – 2009 [3].
- **البن و الشاي:** لا تقوم الجزائر بإنتاج هاتين المادتين، لذا تقوم بإستيرادهما بنسبة كبيرة، وقد بلغت واردات البن والشاي 259.2 مليون دولار في عام 2013 بعد أن كانت 304.2 مليون دولار لعام 2012، وبإنخفاض نسبته 14.8% [4].

ب – المحاصيل الحيوانية:

وكما قيل على المنتجات النباتية يمكن قوله على المنتجات الحيوانية، حيث بلغت وارداتها من الأغنام و الماعز 12608.01 ألف رأس، بقيمة 864.50 مليون دولار في سنة 2007 لتشهد الزيادة في عام 2008 إلى 12782.97 ألف رأس، بما يعادل 893.79 مليون دولار[5].

ويمكن تقسيم الواردات من المنتجات الحيوانية إلى:

- **الحليب و مشتقاته:** يعتبر الغذاء الوحيد الذي لا توجد فيه صادرات طوال 50 سنة، مقارنة بالمنتجات الغذائية الأخرى، وبالتالي ظل العجز يغطى عن طريق الإستيراد، كما أنه المادة الثانية بعد الحبوب حيث لم تنخفض نسبته من الواردات عن 14%، كما تشكل نسبته نصف ميزانية الاستيراد في أغلب السنوات إذ أضيف مع نسبة الحبوب، فإرتفاع الواردات للحليب راجع إلى ارتفاع الطلب الإجمالي المحلي الذي بلغ حجمه 3.5 مليار طن سنويا، أي 100 لتر للفرد سنويا نتيجة للتزايد

---

[1] **ارتفاع فاتورة الواردات بنسبة تفوق 05% خلال الأشهر الأولى لسنة** 2013، وزارة التجارة، ص: 01، متاحة على الموقع: [www.mimcommerce.gov.dz]، تم الإطلاع: (2016/12/03)، على الساعة: [23:08].

[2] مولاي علي هواري، **مرجع سبق ذكره**، ص: 08.

[3] **بالموازاة مع تراجع واردات السيارات والأدوية فاتورة الواردات الغذائية تسجل انخفاضا بـ 20%**، جريدة البلاد، وكالة الأنباء الجزائرية، (2010/03/22)، ص: 02.

[4] مولاي علي هواري، **مرجع سبق ذكره**، ص: 08.

[5] بلال خزار، **مرجع سبق ذكره**، ص: 113.

السكاني، في حين أن الإنتاج المحلي الإجمالي يقدر حوالي 02 مليار لتر سنويا أي تمثل 40%، أما الباقي 60% يغطى عن طريق الاستيراد، ولهذا تعد الجزائر ثاني مستورد في إفريقيا بعد نيجيريا[1]، وقد بلغت واردات الحليب و مشتقاته 61 مليون دولار عام 2010 وبنسبة انخفاض بـــ 51.97% و بقيمة 127 مليون دولار عام 2009 [2]، وهي مستمرة في الارتفاع لأنه المنتوج الذي تستورد معظمه الجزائر رغم أن عدد الأبقار الحلوب يبلغ حاليا 900 ألف بقرة حلوب، إلا أن مردود الحليب لا يتجاوز 06 لترات في اليوم لكل بقرة.

- **اللحوم:** بلغت قيمة فاتورة الواردات من اللحوم (الطازجة و المجمدة) خلال الخمسة أشهر الأولى من سنة 213 ما يعادل 79.31 مليون دولار مقابل 98.64 مليون دولار في نفس الفترة من سنة 2012، أي انخفاض بنسبة 19.60% وبالتالي فقد تراجعت كميات اللحوم المستوردة لتنتقل من 29.017 طن في الخمسة الأشهر الأولى من سنة 2012 إلى 22.109 طن في نفس الفترة من سنة 2013، ما يعادل انخفاض بنسبة 23.8% ومن جهتها بلغت قيمة الواردات من لحوم الأبقار المجمدة 53.94 مليون دولار في نفس الفترة من سنة 2013 مقابل 82.42 مليون دولار سنة 2012 [3]، رغم أن الجزائر تمتلك ثروة غنمية هائلة تمكنها من تحقيق الاكتفاء الذاتي و التصدير.

هذا عن المنتجات الغذائية، أما عن المنتجات الزراعية فقد تعددت وتأتي أهمها المنتجات الغابية إذ بلغت وارداتها قيمة 332.395 مليون دولار سنة 2005 مسجلة ارتفاعا بنسبة 9.1% مقارنة بنسبة 2003، وفي المرتبة الرابعة واردات الأسمدة و المعدات الزراعية بقيمة 249.663 مليون دولار سنة 2005، مسجلة ارتفاعا مقارنة بسنة 2003، حيث بلغ 176.157 مليون دولار، أي بزيادة قدرها (41.7%).

إلا أننا نلاحظ أن هناك اختلاف واضح في ضبط قيمة و كمية الواردات من طرف الهيئات المختصة، وذلك راجع إلى نظرة كل هيئة لهذا القطاع و كذلك زاوية الإحصاء و كيفية الحساب، ويمكن تحديد قيمة أهم الواردات الغذائية للمجموعات ذات الاستهلاك الواسع، وحسب الوكالة الوطنية لإنعاش التجارة الخارجية في الجدول الموالي:

---

[1] هاشمي الطيب، **مرجع سبق ذكره**، ص: 13.

[2] بالموازاة مع تراجع واردات السيارات و الأدوية فاتورة الواردات الغذائية تسجل انخفاضا بـــ 20%، **مرجع سبق ذكره**، ص: 01.

[3] **ارتفاع قيمة واردات اللحوم، وزارة التجارة**، متاحة على الموقع: [www.mimcommerce.gov.dz]، تم الإطلاع بتاريخ: (2016/12/04)، على الساعة: [14.51].

الجدول رقم (5-28): واردات المنتوجات الغذائية ذات الاستهلاك الواسع.

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	المعدل	المجموع
القمح	1031	997	1394	3174	1830	1252	2848	2129	2123	2371	4.06	19149
الحليب المجفف	670	639	975	1163	799	902	1360	1091	1069	1795	3.08	10463
السكر	281	427	413	411	541	646	1119	961	884	840	1.44	6520
الذرة	344	338	517	671	407	638	999	942	892	977	1.67	6724
زيت الصوجا	146	185	258	407	315	398	615	572	663	566	0.97	4125
بقايا زيت الصوجا	145	148	204	308	306	391	485	462	698	820	1.41	3967
بن غير محمص	126	153	221	302	231	213	310	339	316	307	0.53	2518
المجموع	2743	2887	3982	6436	4429	4440	7736	6496	6641	7676	13.16	53465

المصدر: الوكالة الوطنية لإنعاش التجارة الخارجية، متاحة على الموقع:

[http://www.andi.dz/index.php/]، تم الإطلاع: (2016/11/04)،على الساعة:[11:00].

3 - الصادرات الغذائية:

تعتبر الجزائر من الدول الضعيفة في تصدير المواد الغذائية، حيث أن دور الصادرات الزراعية ضعيف وأن نسبة تغطية الواردات الزراعية بالصادرات الزراعية متدني ولا يتعدى في أحسن الأحوال 1.8%، كما تساهم الصادرات الغذائية بنسبة ضعيفة في إجمال الصادرات، حيث انتقلت نسبة مساهمة الصادرات الغذائية في إجمالي الصادرات من 0.14% سنة 2000 إلى 0.48% سنة 2011، و ذلك رغم ارتفاع قيمة الصادرات الغذائية من 31 مليون دولار إلى 355 مليون دولار خلال نفس الفترة[1]، ما يؤكد مرة أخرى على الأهمية الكبيرة التي يحتلها قطاع المحروقات في تركيبة الصادرات الجزائري، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

[1] سفيان عمراني، **سياسة التجديد الفلاحي و الريفي كإستراتيجية لكسب رهان الأمن الغذائي المستدام**، الملتقى الدولي التاسع حول: استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ظل المتغيرات و التحديات الاقتصادية الدولية، جامعة شلف، (نوفمبر 2014)، ص: 17.

الجدول رقم: (5-29): الصادرات الغذائية و مساهمتها في الصادرات الكلية

	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الصادرات الغذائية مليون دولار	66	88	119	113	315	355	315	283
نسبة الصادرات الغذائية من الصادرات الكلية %	0.12	0.14	0.15	0.25	0.55	0.48	0.44	0.68

المصدر: تيجاني بالرقي و صادق هادي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 11.

كانت الجزائر تصدر ما قيمته 119 مليون دولار، كمتوسط للفترة 1979 – 1981 لتنخفض إلى 88 مليار دولار عام 2007، ما كان يمثل 0.92% للفترة 1979 – 1981 من إجمالي الصادرات لتصبح 0.14% من إجمالي الصادرات، ثم عاودت إلى الارتفاع لتصل إلى أكبر قيمة لها عام 2013 و بـــ 283 مليون دولار و بنسبة 0.68%، إلا أن هذا التحسن يبقى ضعيفا، وليس في مستوى ما تم إنفاقه من أجل تطوير هذا القطاع و تعزيز مكانته ضمن هيكل الصادرات الإجمالية، ويمكن تقسيم الصادرات الغذائية إلى:

أ – **المحاصيل النباتية:** عرفت صادرات المنتجات النباتية للجزائر تزايدا خلال السنوات المتوالية، حيث قدرت الزيادة بين سنة 2000 و سنة 2006 بـــ 140%، ورغم هذه الزيادة في النسبة إلا أن القيمة لم تتزايد بشكل كبير وبقيت ضعيفة مقارنة بالصادرات الأخرى، في حين نرى غياب تام لبعض منها في بعض السنوات مثل صادرات القمح والشعير و الذرة و البقوليات في سنة 2008، ويمكن ذكره أهمها في:

- **التمور:** تعتبر أهم منتوج موجه للتصدير، لكنها شهدت انخفاضا في الفترة الأخيرة حيث أن أغلب الإنتاج يوجه للسوق المحلية لأنه أكثر استهلاكا عند الجزائريين، وبالتالي معدل الصادرات لا تمثل نسبة عالية، بل ظلت تتراوح ما بين 02% و 03% في الفترة 2000 – 2006، وهذا بسبب الخلل الموجود بين المنتجين والمصدرين.
- **العنب:** كانت صادراتها منخفضة منذ السبعينات، حيث تراوحت ما بين 0% و 1.2% إلاّ في سنة 1999 وسنة 2003 التي ارتفعت إلى أكثر من 10% [1]، ويفسر هذا الارتفاع بسبب الطلب على النوعية الجيدة في أوروبا لتلبية فئة معينة من الزبائن.

[1] هاشمي الطيب، **مرجع سبق ذكره**، ص: 15.

هذا بالنسبة لأهم المحاصيل الغذائية المصدرة، بالإضافة إلى بعض المنتجات الثانوية منها المشروبات الممثلة في المياه المعدنية والمياه الغازية وغيرها مع عائدات تقدر بـــ 20.42 مليون دولار، والعجائن الغذائية بـــ 17.74 مليون دولار، إضافة إلى الترفاس بـــ 11.88 مليون دولار، والسكر بـــ 6.62 مليون دولار[1]، وذلك لعام 2009.

أما فيما يخص المنتجات الزراعية المصدرة، فكان أهمها: [2]

- **الأسمدة الكيماوية:** عرفت صادرات الأسمدة الكيماوية زيادة معتبرة خلال الفترة من 1999-2003، حيث عرفت أعلى مستوى لها سنة 2001 إذ وصلت إلى 45 مليون دولار، وأدنى مستوى لها سنة 1999 إذ وصلت إلى 06 مليون دولار.
- **المنتجات الغابية:** بلغت صادرات المنتجات الغابية 16.5 مليون دولار لعام 2000، لكن بدأت بالتراجع حيث قدرت نسبة التراجع بين سنة 2000 وسنة 2006 بـــ 28.5% ، كما تميزت هذه الفترة بتذبذب صادرات المنتجات الغابية بين سنة و أخرى.

ب - المنتجات الحيوانية:

كما قيل على المنتجات النباتية يقال على الصادرات من الإنتاج الحيواني، حيث سجلت قيمتها 31.95 مليون دولار سنة 2003، إلا أنها سجلت تراجعا معتبرا لتصل قيمة 25.074 مليون دولار سنة 2005، و بنسبة قدرها (- 21.5%)، و هي تضم ما يلي:

- **الأسماك:** بلغت صادرات الأسماك حوالي 11.78 مليون دولار عام 2005، مسجلة زيادة هامة بلغت نسبة 71.1% مقارنة بسنة 2003 إذ كانت تقدر بحوالي 6.88 مليون دولار[3].
- **الألبان ومنتجاتها:** بلغت كمية الصادرات من الألبان حوالي 18.01 ألف طن سنة 2007، وهذه الكمية محسوبة بما يعادل من اللبن السائل، وأما في سنة 2008 فقد بلغت 2048 ألف طن أي بزيادة تعادل 13.71% [4].

---

[1] **تراجع صادرات الجزائر الغذائية إلى 97.4 مليون دولار**، جريدة الحوار، وكالة الأنباء الجزائرية، (2010/03/22)، وزارة التجارة، متاحة على الموقع: [http://www.mimcommerce.gov.dz/arab] بتاريخ: (2016/12/04) على الساعة: [19:05].

[2] زناقي إبراهيم، **مرجع سبق ذكره**، ص: 96.

[3] برهان نور الدين، **مرجع سبق ذكره**، ص: 151.

[4] بلال خزار، **مرجع سبق ذكره**، ص: 111.

ويمكن إظهار أهم الصادرات الزراعية والغذائية في الجدول التالي:

الجدول رقم (5-30): الصادرات الزراعية و الغذائية

	1990	2000	2003	2015
إجمالي الصادرات	42	111	134	556.869
التمور	17	14	16	76
الجلود	-	12	19	16.99
الأسمدة الكيماوية	-	16	42	438.853
سلع زراعية أخرى	25	69	-	25.026

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على:

- **Les exportation agricoles pour l'année 2015**, ministère de l'agriculture Du développement rural et de la pèche, direction des statistiques agricoles et des systèmes d'information (DS'ASI).

- فاتح حركاتي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 201.

ثالثا: معدلات الاكتفاء الذاتي

إن تصريحات مسؤولي قطاع الزراعة تؤكد أن هناك ارتفاع في نمو الإنتاج الفلاحي هذا صحيح، و لكن المشكلة أن حجم الواردات الغذائية هو الآخر في الارتفاع، ولمعرفة درجة الاكتفاء الذاتي الذي يقيس نسبة الإنتاج المحلي إلى المتاح للاستهلاك الكلي، سواء تم إنتاجه محليا أو تم استيراده من خارج الوطن، لتحديد مستوى هذا الاكتفاء يجب المرور أولا بـــ :

1 - القدرة الاقتصادية للفرد في الحصول على الغذاء

تتأثر قدرة الأفراد في الحصول على السلع الغذائية بأربع عوامل رئيسية يمكن تلخيصها في: أسعار السلع الغذائية، مستوى مداخيل الأفراد، النمو السكاني (الطلب) مقارنة بنمو العرض من الغذاء، تكاليف إنتاج الغذاء.

- **الوفرة الغذائية:** نتيجة لإرتفاع الإنتاج ارتفعت الوفرة الغذائية لكل فرد من 3100 كلغ في الفتـــرة 2000 - 2004 إلى 3500 كلغ سنة 2011، لكن حجم هذه الكمية والوفرة تعتمد بالدرجـــة الأولـــى على الواردات وخاصة في المنتجات الرئيسية وذات الاستهلاك الواسع كالحبوب والحليـــب والبقـــول الجافة والزيوت، والجدول التالي يبين أن معدل تغطية الإنتاج الوطني لم يصل إلى نسبة ثلاث أربـــاع (75%) من الوفرة خلال الفترة 2007 - 2011

الجدول رقم (5-31): تطور الوفرة الغذائية بالحجم خلال الفترة(2007 - 2011) بالطن

	2007	2008	2009	2010	2011
الانتاج الوطني	17505513	16629515	24571232	25202217	25394612
الواردات الغذائية	7999492	9541621	9217066	8863123	11559704
الوفرة الغذائية	25505005	26171336	33788298	34065340	36954316
معدل التغطية للانتاج المحلي	%69	%64	%73	%74	%69

المصدر: هاشمي الطيب، **مرجع سبق ذكره**، ص: 11.

أما الوفرة الغذائية بالنسبة للفرد فالمعطيات لسنة 2011 تشير إلى أن بعض المنتجات لها اكتفـــاء ذاتي في حين تبقى المنتجات ذات الاستهلاك الواسع تعتمد على الواردات، والجدول التالي يبين ذلك.

الجدول رقم (5-32): الوفرة الغذائية للفرد من المنتجات ذات الاستهلاك الواسع لسنة 2011 (كلغ + لتر).

	الحبوب	الحليب	البقول الجافة	اللحوم البيضاء	اللحوم الحمراء	البطاطا	التمور
الانتاج الوطني	80.2كلغ	83لتر	2.2	9.3كلغ	11.6كلغ	106.4	19.9كلغ
الواردات	205.4	96لتر	6.8	-	1.3 كلغ	-	-
المجموع	285.6	152	9 كلغ	9.3 كلغ	12.9 كلغ	106.4 كلغ	19.9 كلغ

المصدر: هاشمي الطيب، **مرجع سبق ذكره**، ص: 11.

2 - مستويات الاكتفاء الذاتي: تعرف الجزائر ثلاث مستويات من الاكتفاء الذاتي، وذلك وفقا لثلاثة مجموعات من السلع و الموزعة على النحو التالي[1]:

- **المجموعة الأولى:** و هي مجموعة السلع ذات نسب الاكتفاء المنخفضة التي تعرف نسب اســـتيراد عالية، و تتمثل هذه السلع أساسا في الحبوب، الزيوت النباتية و الحبوب الجافـــة، والتـــي لا تتعـــدى متوسط نسب الاكتفاء الذاتي منها حوالي 40%.

[1] نذير طروبيا، **تعثر برامج التنمية الزراعية لتحقيق الأمن الغذائي العربي و سبل تفعيلها الجزائر نموذجا**، الملتقى الدولي التاسع: استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات و التحديات الاقتصادية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الشلف، (2014)، ص:08.

- **المجموعة الثانية:** و هي مجوعة السلع ذات نسب الاكتفاء الذاتي المتوسط، و تتمثل هذه السلع في الحليب و مشتقاته و اللحوم الحمراء، ويتراوح متوسط نسب الاكتفاء من هذه السلع حـــوالي 60% و 80%.

- **المجموعة الثالثة:** وهي مجموعة نسب الاكتفاء الذاتي المرتفعة، وتضم مجموعـــة ســـلع الخضـــر والفواكه والتمور واللحوم البيضاء والبيض، وجميعها من السلع التي تصل فيها نسبة الاكتفاء الـــذاتي إلى حد الاكتفاء الكامل.

3 - المتاح للاستهلاك و نسب الاكتفاء الذاتي منه: يمكن تحديد المتاح للاستهلاك من أهم المنتجات الأساسية الواسعة الاستهلاك ونسبة الاكتفاء الذاتي منها، فيما يلي:

الجدول رقم (5-33): تطور المتاح للاستهلاك والاكتفاء الذاتي منه.

	2008-2004		2009		2010		2011	
	المتاح للاستهلاك	نسبة الاكتفاء الذاتي %	المتاح للاستهلاك	نسبة الاكتفاء الذاتي %	المتاح للاستهلاك	نسبة الاكتفاء الذاتي %	المتاح للاستهلاك	نسبة الاكتفاء الذاتي %
مجموعة الحبوب	11089.21	30.45	13172.31	39.88	12496.38	36.48	11665.80	31.96
القمح و الدقيق	7600.57	30.08	8676.95	34.03	8018.49	36.82	7620.72	33.53
الذرة الشامية	2159.33	0.06	1995.36	0.03	2588.70	0.01	2588.92	0.02
الأرز	72.49	0.00	75.85	00	104.87	00	104.87	00
الشعير	1145.50	88.25	2308.70	95.44	1663.90	90.38	1264.21	87.34
البطاطس	2092.74	94.72	2760.98	95.48	3413.52	96.68	3975.40	97.15
جملة البقوليات	228.66	21.91	239.31	26.86	278.29	25.99	284.79	27.68
جملة الخضر	4747.92	99.65	7316.87	99.65	8665.99	99.70	9594.81	99.73
جملة الفاكهة	2704.36	90.30	3382.75	89.78	3695.87	90.65	4054.05	91.47
السكر (مكرر)	1005.48	00.00	1120.58	00	1233.89	00	1233.89	00
جملـــة الزيتـــون و الشحوم	804.56	07.71	787.65	12.12	734.42	6.15	794.71	13.30
جملة اللحوم	455.75	83.32	524.70	88.13	622.41	89.92	660.49	90.50
لحوم حمراء	297.61	75.18	333.87	81.35	325.54	80.87	329.69	81.11
لحوم بيضاء	148.14	99.68	190.83	100	296.87	99.84	330.80	99.86
الاسماك	162.35	89.37	158.35	83.53	153.97	84.51	122.85	77.47
البيض	183.22	99.58	194.06	99.74	224.98	99.80	229.55	99.80
الألبان و منتجاتها	4526.69	39.30	5113.09	46.50	5589.52	51.06	3276.48	96.62

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على:

- الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلد (31)، **مرجع سبق ذكره**، ص: 296.
- الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلد (32)، **مرجع سبق ذكره**، ص: 296.

إن جميع المواد الواردة في الجدول أساسية و مواد أكثر أهمية في الحصة الغذائية السائدة وأهم ما يمكن ملاحظته انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي منها وبدرجة أكبر الزيوت والبقول والسكر والذرة، لكن الملفت للانتباه هو تراجع نسبة الاكتفاء الذاتي لهذه المواد خلال الفترة (2011/2004)، رغم أن هناك تحسن طفيف بالنسبة للحبوب، وهي نسبة ضعيفة تطرح الكثير من علامات الاستفهام في ظل الـــدعم الموجه لهذه الشعبة، وهو ما فسرته أيضا حجم الفجوة الغذائية.

رابعا: الفجوة الغذائية

حتى نتمكن من دراسة طبيعة الفجوة الغذائية في الجزائر، نقوم بمقارنة حجم صادراتها من بعض المواد الغذائية الأساسية مع وارداتها منها، و كذا الإنتاج لاستخلاص الميزان التجاري و منه الفجـــوة الغذائية، و ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (5-34): الميزان التجاري و نسبة الفجوة الغذائية

	الميزان التجاري 2009			الميزان التجاري 2010			الميزان التجاري 2011		
	الكمية ألف طن	قيمته مليون دولار	الفجوة الغذائية %	الكمية ألف طن	قيمته مليون دولار	الفجوة الغذائية %	الكمية ألف طن	قيمته مليون دولار	الفجوة الغذائية %
مجموعة الحبوب	7919.16	2323.32	69.55	7937.81	1813.14	63.52	7937.81	1813.14	60.12
القمح و الدقيق	5723.83	1832.56	69.92	5065.79	1183.57	63.18	5065.79	1183.57	65.97
الذرة الشامية	1994.79	407.47	99.94	2588.34	524.35	99.99	2588.34	524.35	99.97
الأرز	75.85	44.93	100	104.87	54.92	100	64.87	54.92	100
الشعير	105.34	28.51	11.75	160.00	41.00	9.62	160.00	41.00	4.56
البطاطس	124.92	86.97	5.28	113.21	74.40	3.32	113.21	74.40	4.52
جملة البقوليات	175.02	162.39	78.09	205.97	196.14	74.01	205.97	196.14	73.14
جملة الخضر	25.57	3.90	0.35	25.57	3.90	0.30	25.57	3.90	0.35
جملة الفاكهة	345.74	185.12	09.7	345.74	185.12	09.35	345.74	185.12	10.22
السكر (مكرر)	1120.58	551.52	100	1233.89	651.59	100	1233.89	651.59	100
جملـــة الزيتـــون و الشحوم	692.19	581.34	92.83	689.24	600.08	93.85	689.00	598.97	87.88
جملة اللحوم	62.28	172.20	16.68	62.75	173.42	10.08	62.75	173.42	11.87
لحوم حمراء	62.28	172.20	62.28	172.20	24.82	19.13	62.28	172.20	18.65
لحوم بيضاء	00	0.01	0.47	1.22	0.32	0.16	0.47	1.22	00
الأسماك	26.08	44.03	23.85	33.84	10.63	15.49	27.68	51.82	16.47
البيض	0.50	3.43	0.45	1.40	0.42	0.20	0.45	1.40	0.26
الألبان و منتجاتها	2735.45	855.95	2735.45	855.94	60.70	48.94	110.82	32.36	53.5
المجموع		4962.37		4581.17				3774.46	

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على:

- الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (31)، **مرجع سبق ذكره**، ص: 296.
- الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المجلد (32)، **مرجع سبق ذكره**، ص: 296.

خامسا :تحليل الفجوة الغذائية

وفقا لبيانات البنك الدولي فإن مكونات الفجوة الغذائية تشمل الأغذية والحيوانات الحية والمشروبات والتبغ والزيتون والشحوم الحيوانية والنباتية، بالإضافة إلى الحبوب الزيتية والمكسرات التي تستخرج منها الزيوت، ويمكن استخلاص الملاحظات على الفجوة الغذائية في الجزائر وهي[1]:

- الفجوة الغذائية في الجزائر ارتفعت من 2316.67 مليون دولار سنة 1990 إلى 9291.05 مليون دولار سنة 2012، حيث تضاعفت الفجوة الغذائية بأكثر من 04 مرت خلال الفترة 1990 – 2012.
- بلغ معدل نمو الفجوة الغذائية 8.59% خلال نفس الفترة، حيث شهدت مرحلة التسعينات معدل نمو يقدر بـــ 1.68% بينما بلغ معدل نموها خلال سنوات الألفية الجديدة 13.38%.
- شهدت الفجوة الغذائية في الجزائر أربعة انخفاضات رئيسية هي: برز الانخفاض لأول مرة ســـنة 1991 حيث انتقلت من 2316.67 مليون دولار سنة 1990 إلـــى 2025.99 مليـــون دولار ســـنة 1991 بمعدل انخفاض 12.55%، وبرز الانخفاض الثاني سنة 2003 حيث انتقلت مـــن 3002.09 مليون دولار سنة 2002 إلى 2775.68 مليون دولار سنة 2003 بمعدل انخفاض 7.54% وكـــان الانخفاض الثالث سنة 2009، حيث انتقلت من 8458.37 مليون دولار سنة 2008 إلى 6419.92 مليون دولار سنة 2009 بمعدل انخفاض 24.10%، في حين كان الانخفاض الأخير ســـنة 2012، حيث انتقلت من 10768.14 مليون دولار سنة 2011 إلى 9291.05 مليـــون دولار ســـنة 2012 بمعدل انخفاض 13.72% و من تحليل الفجوة الغذائية في الجزائر، يمكننا استنتاج بعض الملامح التي تميزها.

[1] ترقو محمد، **النمذجة القياسية و الاتجاهات المستقبلية للفجوة الغذائية في الجزائر آفاق 2020**، الملتقى الدولي التاسع: استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات و التحديات الاقتصادية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الشلف، (نوفمبر 2014)، ص ص: 6 ـــ7.

سادسا :أهم ملامح الفجوة الغذائية الجزائرية

مما سبق يمكن إبراز أهم ملامح الفجوة الغذائية بالجزائر في[1]:

أ – عدم التوازن و التناسق: تتميز الفجوة الغذائية الجزائرية باختلاف فيما بين مجموعاتها السلعية الغذائية المختلفة، فهي تتسم بالاتساع والزيادة في بعضها والانكماش في بعضها الآخر، حيث هناك سلع يمكن أن تكون ذات فائض تصديري متمثلة في الخضروات كالبطاطس والأسماك والفواكه، بينما هناك سلع تكون نسبة الاكتفاء الذاتي فيها منخفضة جدا مثل السكر والزيت على سبيل المثال.

ب – الاتساع و التزايد: ويكون ذلك لعدة أسباب منها:

– عدم الاهتمام الكافي بالقطاع الزراعي واستخدام الأساليب البدائية لهذا القطاع.

– اعتماد جزء كبير من الزراعة على الأمطار مما جعلها تتأثر بمعدلات سقوطها، هذا ما انعكس على تدني حجم الإنتاج الزراعي.

– الاعتقاد الذي ساد لفترة طويلة أن الدول النفطية هي دول مصنعة وليست دول زراعية، الأمر الذي قلل من أهمية الزراعية وكذلك الدخل الكبير الذي يدره النفط، هذا ما أدى إلى هجرة المزارعين من أراضيهم بحثا عن حياة أفضل ودخول أعلى.

ج – التزامن مع مؤشرات أخرى خطيرة: إن أخطر ما في الفجوة الغذائية هي كبر حجمها في السلع الأساسية مثل الحبوب والتي تعتبر سلعة إستراتيجية بالنسبة للمواطن، فهي لا تقل عن الماء والهواء أنه ليس من الجائر أن تبقى الجزائر معرضة لخطر الضغوط من طرف الدول المتقدمة والأخطر من ذلك هو استمرار هذه الفجوة لمدة طويلة مع تنامي عدد السكان مما يعني تناقص متوسط الفرد من الكميات المتاحة للاستهلاك في المستقبل ومن الناتج الزراعي الجزائري، وتعرض اقتصادها إلى مجموعة من الصعوبات و الوسائل في سبيل توفير الغذاء اللازم، وهذا ما يضعف قوتها في الساحة الدولية.

[1] أسرور منور و بن خزناجي أمينة، **تقييم تطور الوضعية الغذائية في الجزائر**، الملتقى الدولي الثالث: القطاع الفلاحي و متطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة المدية، (2014)، ص: 13.

المبحث الثالث: السياسات الزراعية المطبقة لتحقيق الأمن الغذائي

تعد السياسات الزراعية أداة الدولة في القطاع الزراعي، لكونها تهدف إلى تحقيق هدفين أولهما زيادة الإنتاج الزراعي بشقيه الحيواني والنباتي بصفة عامة، والموجه منه لإنتاج الغذاء بصورة خاصة، وذلك من أجل الوصول إلى أعلى درجة ممكنة من الاكتفاء الذاتي والقضاء على الفجوة الغذائية، وثانيها العمل على زيادة حجم الصادرات الزراعية لتعويض حجم الواردات الزراعية، التي تضطر إليها كافة الدول وبخاصة الدول النامية منها لسد فجوة الاكتفاء الذاتي.

وفي هذا السياق سوف نتطرق ضمن هذا المبحث لأهم السياسات الزراعية في الجزائر والتي عرفتها منذ الاستقلال، مع التركيز على تلك السياسات المتبعة ابتداءاً من عشرية التسعينات من القرن الماضي حتى بداية التحول إلى اقتصاد السوق وذلك لمعرفة أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي على هذا القطاع، وتبعا لهذا المنحى عرفت الجزائر سياسات اقتصادية وزراعية كثيرة ومتباينة، جاءت متناغمة مع التحولات السياسية والتاريخية المحلية الدولية، لا يسعنا المجال لتفصيلها وسوف نشير بإيجاز للخلفيات التي ساهمت في بلورة و تشكيل السياسات الراهنة.

المطلب الأول:مسار السياسات الزراعية والإصلاحات المطبقة خلال الفترة 1962-1999

رغم الدور الكبير الذي يمكن للقطاع الفلاحي أن يلعبه في مجال خلق الثروة و التشغيل إلا أن الأهمية التي أعطيت له تبقى محدودة، إذ توجهت الجزائر بعد الاستقلال إلى المنهج الاشتراكي، وتعتبر سنة 1967 بداية جديدة في تنظيم الاقتصاد الوطني بعد الاستقلال، لأنها سنة البدء في التخطيط و قد اختارت الجزائر العمل بالمخططات لأنها تمكنها من[1]:

- حصر الإمكانيات البشرية والمادية التي تمكن من خلق قدرات عمل جديدة في آجال محددة ؛
- استخدام الموارد المحصورة والمجندة أفضل استخدام ممكن ؛
- تحديد مجال زمني معين يلتزم فيه المجتمع بتحقيق الاستثمارات المبرمجة في وقتها ؛

وقد باشرت ذلك فعلا بتطبيق مجموعة من المخططات (الخطط) ذات المدى الزمني المتدرج والحجم الاستثماري المتزايد، وقد اختلف نصيب القطاع الزراعي من الاستثمارات الموجهة في هذه المخططات كما يلي[2]:

[1] زهير عماري، **مرجع سبق ذكره**، ص: 63.

[2] **نفس المرجع السابق**، ص: 63.

- **المخطط الثلاثي (1967 -1969):** بلغ نصيب القطاع الزراعي ما قيمته 1.6 مليار دج و ما نسبته 16% من الحجم الكلي للمخطط.

- **المخطط الرباعي الأول (1970 - 1973):** بلغ نصيب القطاع الزراعي ما قيمته 4.6 مليار دج، وما نسبته 13% من الحجم الكلي للمخطط.

- **المخطط الرباعي الثاني (1974 - 1977):** بلغ نصيب القطاع الزراعي ما قيمته 5.8 مليار دج، وما نسبته 4.8% من الحجم الكلي للمخطط.

- **المخطط الخماسي الأول (1980 ــ 1984):** بلغ نصيب القطاع الزراعي ما قيمته 47.1 مليار دج، وما نسبته 11.7% من الحجم الكلي للمخطط.

- **المخطط الخماسي الثاني (1985 - 1989):** بلغ نصيب القطاع الزراعي ما قيمته 79 مليار دج، وما نسبته 14.4% من الحجم الكلي للمخطط.

وقد مرت الجزائر في ظل الاقتصاد الإشتراكي (1962 - 1989) بمراحل مختلفة من الإصلاحات، تمثل الإصلاح الأول في الإصلاح الزراعي وفيه شهدت سياسة التسيير الذاتي و قانون الثورة الزراعية من 1962 إلى 1980، والمرحلة الثانية هي إجراءات التحرير وتحسين الريف والقطاع الزراعي أو ما يعرف بمرحلة إعادة هيكلة القطاع الفلاحي من 1980-1989.

أولا: مرحلة التسيير الذاتي

هذه المرحلة جاءت تلقائية و اضطرارية بمجرد مغادرة المعمرين لأراضيهم ومزارعهم، وذلك لتفادي الفوضى التي قد تنجم عن التصارع على ملكية الأراضي، وكذا الشغور القانوني المفاجئ الذي طرأ على حوالي ثلث المساحة الزراعية، إذ أن الجزائر قد ورثت غداة استقلالها تركة عقارية مثقلة بالمشاكل تلخصها الإحصائيات التالية[1]:

- الأراضي المفرنسة بسندات 4969.102 هكتار.
- أراضي من نوع ملك بدون سندات 356 406 4 هكتار.
- أراضي عرش بدون سندات 582 071 2 هكتار.
- أملاك الدولة 214 694 4 هكتار.

[1] جليد نور الدين و بركان أمينة، **واقع الفلاحة في المجتمع الجزائري**، الملتقى العلمي الدولي الثالث للقطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، (2014)، ص: 05.

- أملاك البلدية 905 117 4 هكتار.

ومن بين هذه الأراضي هناك حوالي 040 447 11 هكتار بعقود تعود ملكيتها للخواص، ومنها 000 000 92 هكتار يحوزها جزائريون و 040 247 2 هكتار بيد الأوروبيين الذين كانوا يتواجدون بالجزائر.

إن هذه الإحصائيات تبرز شيئين أساسيين، فهي تبرز من جهة تنوع الأنظمة القانونية المطبقة آنذاك على العقار، كما تبرز من جهة أخرى حجم المشاكل التي يمكن أن تعترض الجزائر غداة استقلالها في تنظيم العقار والتحكم فيه، إذ بالرغم من فرار المعمرين اتجاه فرنسا استولى الفلاحون على المزارع دون تدريب أو تكوين سابق، وباشروا في تسييرها حتى تدخلت الدولة بعد طرح ثلاث خيارات أساسية تمثلت فيما يلي[1]:

- بيع أو تأجير المزارع الشاغرة للجزائريين، ولكن هذا الخيار يتضمن مخاطر سياسية واقتصادية واجتماعية لأنه يؤدي إلى خلق طبقة جديدة رأسمالية تحتكر السوق الوطنية والتجارة الخارجية التي تناقض الاتجاه الاشتراكي .
- توزيع هذه الأراضي على الفلاحين الفقراء، ولكن هناك عقبات فنية واقتصادية علاوة على تفتيت المزارع الكبرى.
- التسيير الجماعي تحت إشراف الدولة و الإبقاء على المزارع كما هي دون تفتيتها إلى وحدات صغيرة.

واختاروا الحل الثالث على وجه الخصوص، لأنهم كانوا مفتقرين لكفاءات وخبرات وأُقيم نظام التسيير الذاتي من خلال إصدار مجموعة من المراسيم، فقد بادرت الجزائر في 1962/08/24 بإصدار الأمر 02/62 لمعالجة الفراغ التشريعي في تلك الفترة وتحافظ على الأملاك الشاغرة التي تركها الأجانب الذين غادروا أرض الوطن قبل أن تقرر في 1962/10/23 إبطال جميع المعاملات العقارية المبرمة في الفترة من 1962/07/05 إلى أكتوبر 1962 بموجب المرسوم 62/03، أما بشأن الأراضي الفلاحية فقد أقر مرسوم 65/63 المؤرخ في 1963/03/22 أسلوب التسيير الذاتي بشأنها ريثما يتفرغ المشرع لتنظيمها جذريا، كما أن المرسوم 286/64 المؤرخ في 1964/09/17 تولى تنظيم أملاك الحبس العام[2].

[1] نزعي عز الدين و هاشمي الطيب **مرجع سبق ذكره**، ص: 08.

[2] جليد نور الدين و بركان أمينة، **مرجع سبق ذكره**، ص:05.

وقد تم تطبيق سياسة التسيير الذاتي بثلاث مراحل، وهي كالآتي[1]:

- المرحلة الأولى فبعد الاستيلاء الفردي والجماعي على المزارع من طرف المنظمات الوطنية (الجيش والإتحاد العام للعمال الجزائريين)، أصدرت الحكومة مرسوم 24 أوت 1962 يحمي ويمنع بيع الممتلكات الشاغرة، وتأسيس لجانا للتسيير الذاتي للمزارع لإدارتها و ليس لملكيتها.
- المرحلة الثانية من مارس إلى ماي 1963، والتي تقضي بتأميم حوالي مليون هكتار من الأراضي التي خلفها المعمرون، وكل المزارع المملوكة من طرف الأجانب التي بلغ عددها 127 مزرعة تضم مساحة 2000 هكتار.
- ثم المرحلة الثالثة والأخيرة، وهي مرحلة التأميم الكامل من خلال مرسوم أكتوبر 1963 الذي يقضي بتأميم جميع الممتلكات الفلاحية التي كانت بحوزة المعمرين وإلحاقها بالأملاك الوطنية، وبذلك أصبحت مساحة الأراضي الزراعية التابعة للدولة تقدر بـ 2.632 مليون هكتار موزعة على 2191 مزرعة مسيرة ذاتيا، أما عدد العمال و الفلاحين الذين كانوا مستخدمين في الأراضي فيبلغ عددهم 80000 عامل دائم وبعد التأمينات بلغ عددهم 150000 عامل دائم يعملون داخل (2300) لجنة تسيير تابعة للقطاع الاشتراكي، كما كرس مجلس الثورة دورة خاصة خلال 22 ــ 29 مارس 1966 لدراسة مشكلات قطاع التسيير الذاتي[2]، فقرر مجلس الثورة في النهاية تطبيق نظام اللامركزية على هذا القطاع وإعادة توزيع المسؤوليات بين العمالة والحزب والدولة، ومما سبق يمكن إظهار هيكلة المزارع المسيرة ذاتيا، في الجدول التالي:

الجدول رقم (5-35): هيكلة المزارع المسيرة ذاتيا

فئات	عدد المزارع	%	مساحة المزارع (هكتار)	%
- أقل من 100 هكتار	76	3.1	373000	14.1
- من 100هـ الى 500 هـ	686	30.9	213000	8.1
- من 500 هـ الى 1000هـ	620	29	448000	17.0
- من 1000هـ الى 2000هـ	510	23	711000	26.9
- من 2000هـ الى 5000هـ	286	12.9	743000	28.2
- أكثر من 5000 هـ	22	1.1	144000	5.5
المجموع	2191	100	263200	100

[1] نزعي عز الدين و هاشمي الطيب، **مرجع سبق ذكره**، ص: 09.

[2] جليد نور الدين و بركان أمينة، **مرجع سبق ذكره**، ص: 06.

وبهذا فإن أهداف التسيير الذاتي، فقد حددت فيما يلي[1]:

- حماية الأملاك الشاغرة.
- مواجهة النقص الذي يعاني منه القطاع في العتاد والمعدات.
- وضع حد للأملاك الكبيرة ومنه الملاك الكبار.
- توفير الحاجيات الغذائية للمواطنين.
- تحدي المعمرين الذين رحلوا الوسائل والعتاد الصالح في القطاع الفلاحي، وتركوا الوسائل غير الصالحة.

وقد أسفر نظام التسيير الذاتي على مجموعة من النتائج، أهمها[2]:

- وجود مزارع ذات مساحات شاسعة تفوق مساحتها 1000 هكتار يصعب تسييرها و تنظيمها ؛
- تدهور الجهاز الإنتاجي وضعف الإنتاج ؛
- تفاقم تكاليف الإنتاج وعدم التحكم في إنجاز مخططات الإنتاج الزراعي ؛

ولهذا فقد اتضح أن تطوير القطاع الزراعي، لن يأتي إلا بتطبيق سياسة زراعية شاملة تستدعي تغيير العلاقات الإنتاجية الزراعية تغييرا جذريا، وهذا ما جاءت به السياسة الزراعية الجديدة و المتمثلة في الثورة الزراعية.

ثانيا: سياسة الثورة الزراعية

لم تكن الثورة الزراعية في واقع الأمر، من ناحية أهدافها منفصلة عن نظام التسيير الذاتي بل كانت مكملة له خاصة من جانب كونها جاءت بنفس الشعار وهو القضاء على استغلال الإنسان للإنسان في جميع أشكاله، وكانت أكثر صرامة و شدة في اتخاذ القرارات والإجراءات المساعدة على تطبيق ذلك ميدانيا، وذلك لوضع حد للمعانة والحرمان اللتان عاشهما الفلاح الجزائري المحروم من ملكيته الأرض، فمثلا بلغت نسبة الفلاحين الصغار 72% من مجموع الفلاحين، والذين لا يملكون سوى 22.6% من المساحات الزراعية، أما البرجوازية الريفية فكانت تملك حوالي 26.6% من مجموع الأراضي ولا يمثلون سوى 2.6% من المالكين، وهم يملكون أراضي تتجاوز مساحتها 50

[1] نور محمد لمين، **دور الموازنة العامة في التنمية الفلاحية و الريفية كبديل اقتصادي خارج قطاع المحروقات**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة، (2012/2011)، ص: 114.

[2] غردي محمد، **أثر المديونية على القطاع الزراعي و آفاق التنمية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة**، مذكرة ماجستيير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، دفعة (2002/2001)، ص: 05

هكتار، في حين الفلاحين الصغار فكانت مساحة أراضيهم لا تتجاوز 10 هكتارات أو أقل بكثير، أما الفلاحون المتوسطون المالكون من 10 إلى 50 هكتار فيملكون أكثر من 50% من الأراضي[1]، وهذه السياسة ناتجة عن رحيل المعمرين حيث اشترى الجزائريون البرجوازيون منهم الأراضي بعد الاستقلال، ونظرا لهذه الفوارق تم تشكيل لجنة وطنية منذ شهر أوت 1966، لتحضير نصوص الثورة الزراعية والتي تم المصادقة عليها في عام 1971، وبذلك جاء أمر 71 – 73 في 08 نوفمبر 1971 الموافق لـ 20 رمضان 1391 هـ، وذلك على لسان رئيس الجمهورية الراحل هواري بومدين، وحول قانون الثورة الزراعية تحت شعار << الأرض لمن يخدمها >>و المكون من 280 مادة[2]، وكان مضمون الثورة الزراعية هو القيام بتوزيع عادل و فعال لوسائل الإنتاج الزراعي، حيث تم توزيع الأراضي على الفلاحين وتدعيمهم بقروض ومواشي بعد أن شكل ما يعرف بالصندوق الوطني للثورة الزراعية، الذي أخذ مهمة رصد كل الأراضي المستولى عليها والأراضي المتبرع بها والمؤممة، وقد تمثلت أهم أهداف الثورة الزراعية فيما يلي[3]:

أ – **تأميم أراضي الممتلكات الكبيرة:** وذلك وفق الأسس التالية:

- الاستغلال الشخصي والمباشر للأرض، والملك الذي لا يشغل أرضه بنفسه على مساحات محددة تنزع منه.
- من يشغل أرضه بنفسه وترك جزءا منها غير مشتغل تنزع منه المساحة التي لا يمكن له استغلالها، ولقد تم تحديد المساحة التي يمكن امتلاكها حسب طبيعة الأرض المروية منها أو غير المروية وكذا وضعيتها.
- كل الأراضي العمومية والفلاحية أو الشاغرة تضم إلى الصندوق الوطني للثروة الزراعية لكي تخضع لنفس النظام الذي تخضع له الأراضي المؤممة، وأراضي التسيير الذاتي تخضع لنظامها، لأن القطاع تابع للقطاع المؤمم، والاختلاف القائم بين أراضي التسيير الذاتي و أراضي الثورة الزراعية، هو نظام تسييرها.

[1] نور محمد لمين، **مرجع سبق ذكره**، ص: 115.

[2] جرمولي مليكة، **السياسات الفلاحية في الجزائر و الإصلاحات الطارئة عليها**، مذكرة ماجستيير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، فرع التنظيمات السياسية و الإدارية، جامعة الجزائر، (دفعة 2005)، ص: 43.

[3] نور محمد لمين، **مرجع سبق ذكره**، ص: 116.

ب – الأراضي المؤممة:

توزع هذه الأراضي على الفلاحين الذين لا يملكون أراضي، ويستغلونها إجباريا تحت نظام التعاونيات ما عدا غير القادرين ماديا أو جسديا وهذه التعاونيات تستفيد حسب حاجياتها من المساعدات المالية، التقنية والمادية لخدمة الأرض و تحقيق الإنتاج، ولتسهيل حل المشكلات المادية والتقنية للفلاحين تم إنشاء تعاونيات خدمات أو المالكين الخواص الصغار، علما أن المستفيدين مرغمين على التخلي عن منتوجاتهم للتعاونيات الفلاحية البلدية للخدمات.

وقد استخدم قانون الثورة الزراعية في سبيل تحقيق أهدافه مجموعة من الوسائل أهمها[1]:

– **الأرض:** فهي وسيلة الإنتاج الرئيسية في الزراعة، وقد قسم القانون أنواع الأراضي إلى أربعة مجموعات هي:

- أراضي العموم التابعة للبلديات أو المؤسسات الدينية.
- الأراضي القابلة للإستصلاح.
- أراضي المغيبين.
- أراضي الملكيات الزراعية الكبيرة.

– **الفرد:** و هو من أبرز الظواهر التي تجلت في تطبيق الثورة الزراعية بالجزائر، ويتمثل ذلك في اندماجه فيها، و التعبير عن اقتناعه بها كسياسة اقتصادية و اجتماعية ضرورية للتنمية الريفية، ومن أبرز مظاهر الاقتناع هو التطوع بالأرض والتطوع بالمال التطوع بالجهد، فقد سجل حتى 31 ديسمبر 1973 حوالي 2310 حالة تبرع تمثل 75243 هكتار، كما تم تسجيل تبرع ما قيمته 270 063 21 دج، بالإضافة إلى التطوع بالجهد على مستوى الطلبة بالثانويات أو الجامعات أثناء العطل.

– **المجموعة:** و تعتبر الوسيلة الثالثة من وسائل تطبيق الثورة الزراعية، والمقصود بها عملية بناء قرى الثورة الزراعية، هذه الأخيرة مجهزة بكل المرافق العصرية المتطورة وتتميز بأن مكانها يقع قرب الأراضي التي تم توزيعها على المستفيدين، وذلك لغرض إنشاء توزيع عادل للسكان عبر التراب الوطني.

[1] مولاي حسين، **مكانة المحاسبة التحليلية في القطاع الفلاحي، مذكرة ماجستير في علوم التسيير**، فرع النقود و المالية، جامعة الجزائر، دفعة (2007/2006)، ص: 52.

هذا وقد مرت عملية إنجاز الثورة الزراعية بثلاث مراحل أساسية هي[1]:

- **المرحلة الأولى:** وتم فيها توزيع أراضي الدولة على الفلاحين غير المالكين للأرض، وتم تجميع هؤلاء في قرى نموذجية، والتي قررت الحكومة بناء 1000 قرية منها في الريف، وفي كل قرية ما بين 120 إلى 150 ساكنا مع توفير شروط الحياة فيها، ولقد بلغ عدد هذه القرى في عام 1981 حوالي 147 قرية، وهدفها كان تجميع الفلاحين لتسهيل إدارتهم.
- **المرحلة الثانية:** بدأت هذه المرحلة منذ عام 1973، حيث تم إعادة توزيع أكثر من 650 ألف هكتار من القطاع الخاص على 60 ألف عائلة فلاحية بدون أرض، ولقد بلغ في الأخير ما تم توزيعه مليون هكتار وعلى 100 ألف عائلة تم تجميعها في 06 آلاف تعاونية فلاحية.
- **المرحلة الثالثة:** بدأت منذ عام 1975 لتنمية القطاع الرعوي في الهضاب العليا وفي شمال الصحراء، وهذا لتمكين البدو الرحل من الاستقرار بتحسين ظروفهم ولقد تم تنظيم حملة توعية لترشيد الفلاحين وتعريفهم بحقوقهم و واجباتهم في التعاونيات والقرى الاشتراكية.

ولقد أسفرت الثورة الزراعية على مجموعة من النتائج منها الإيجابية والسلبية، فعن الإيجابية نذكر منها:[2]

- تأميم الأراضي و تشكيل تعاونيات زراعية تمثلت في 6000 تعاونية موزعة على 1100000 هكتار.
- تكوين حوالي 700 تعاونية للخدمات على مستوى البلاد و 730 تعاونية زراعية للاستغلال الجماعي والمكلفة بالاستعمال المشترك لوسائل الإنتاج، وكذا تشكيل تعاونيات لتربية المواشي على مساحة 000 600 هكتار.

أما عن السلبيات فإنه:

- إن هذه التعاونيات الجديدة ما إن تشكلت حتى أصبحت تعاني من نفس المشاكل التي يعاني منها المزارع في التسيير الذاتي وهي مركزية القرار وعدم توفير الحوافز المادية، تداخل أراضي مزارع التعاونيات لعدم تعيين حدودها بدقة.
- اتساع مساحة المزارع والتعاونيات الإنتاجية وتشتتها على مسافات بعيدة.

[1] جرمولي مليكة، **مرجع سبق ذكره**، ص: 45.

[2] غردي محمد، أثر المديونية على القطاع الزراعي وآفاق التنمية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، **مرجع سبق ذكره**، ص : 08.

- عدم توزيع كل الأراضي المؤممة على المستفيدين إلى غاية 1982.
- نقص الاستثمارات الزراعية وخاصة منها الاستثمارات المتعلقة بالزراعة الصناعية.
- عدم تطبيق التقنيات الحديثة في المجال النباتي و الحيواني (الإرشاد الفلاحي، التكثيف الزراعي ...).
- انتشار ظاهرة البيروقراطية في كل المجالات (التمويل و التموين و التسويق) وضعف الوعي لدى المستفيدين من الثورة الزراعي والذي يعتبرون أنفسهم سوى أجراء.
- إعطاء الأولوية للقطاع الصناعي على حساب القطاع الزراعي الذي نتج عنها انتقل عدد كبير من الفلاحين إلى القطاع الصناعي.

وبهذا أصبحت الدولة عاجزة عن تدعيم الفلاحين بسبب ظهور بوادر أزمة اقتصادية عام 1985، فاضطرت الدولة الجزائرية إلى إعادة النظر في السياسة الزراعية فأصدرت قوانين جديدة لإنهاء العمل بنظامي التسيير الذاتي والثورة الزراعية في ديسمبر 1987، وذلك بالتوجه نحو إعادة الهيكلة والتمهيد للخطوة الأولى للتوجه من نظام اشتراكي موجه نحو نظام اقتصاد السوق الحر.

ثالثا : مرحلة إعادة هيكلة القطاع الزراعي

جاءت إعادة الهيكلة الزراعية بناء على صدور منشور رئاسي رقم 14 الصادر في 14 مارس 1981 المتعلق بالتسيير لذاتي وتعاونيات قدماء المجاهدين نتيجة تلك التناقضات البارزة في القطاع الزراعي من جهة، ومن جهة أخرى فإن اهتمام الدولة بالزراعة صادر عن تقييم تجارب التخطيط السابقة، وهذا الشيء طبيعي في ديناميكية الاستثمارات والتنمية، واتضح أن حاجات المجتمع إلى الاستهلاك وخاصة المواد الزراعية تنمو بشكل سريع جدا[1]، تحت تأثير النمو السريع للدخل النقدي و للعائدات المتولدة عن تدفق استثمارات الدولة المتزايدة، وبهذا جاءت عملية إعادة الهيكلة لتطهير المزارع المسيرة ذاتيا والتعاونيات الفلاحية للمجاهدين وتعاونيات الثورة الزراعية و إعادة تنظيمها في

[1] نور محمد لمين، **مرجع سبق ذكره**، ص: 17.

وحدات سميت بالمزارع الفلاحية الاشتراكية (DAS) التي قدر عددها بـ 5000 مزرعة[1]، وبالتالي دمج قطاع التسيير الذاتي والثورة الزراعية في قطاع واحد، وذلك لتحقيق جملة من الأهداف أهمها[2]:

- إصلاح الهيكل العقاري وطرق الحيازة، التي لم تكن واضحة المعالم في الإصلاحات السابقة.
- إصلاح طرق الاستغلال في قطاع الدولة وتحسين مردودية المزارع قصد التقليل من الظهور المتنامي للواردات الغذائية في الميزان التجاري.
- تحقيق توازن عقاري على مستوى مزارع القطاع العمومي، التي كانت تعاني من فوارق كبيرة على مستوى المساحة و انعكس ذلك سلبا على مستوى تسيير وإدارة تلك المزارع.
- تخصيص المزارع حسب نوع المنتوج.
- استصلاح الموارد الفلاحية الوطنية وتهيئة المحيط الريفي في القطاع الاشتراكي قصد ضمان الاستغلال الأمثل للموارد الفلاحية.
- إنشاء هياكل دعم لتزويد المزارع بعوامل الإنتاج الضرورية.

وقد تم تطبيق عملية إعادة الهيكلة في مرحلتين متكاملتين هما[3]:

- **المرحلة الأولى:** تمت فيها الدراسات التقنية والاقتصادية والمالية للمزارع والتعاونيات الإنتاجية وتحديد إمكانياتها، ووضع الهياكل والكيفيات والقرارات التي يتم بها إعادة الهيكلة.
- **المرحلة الثانية:** تم فيها التنفيذ الفعلي لعملية الهيكلة، التي انتهت رسميا في النصف الثاني من سنة 1983، وأسفرت عن تكوين 3429 مزرعة فلاحية اشتراكية (DAS) موزعة على مساحة 2830518 هكتار تعمل وفق قانون التسيير الذاتي، سهلت التحكم في التسيير وتوجيهها نحو الاختصاص وفق شروط موضوعية للإنتاج.

ومن نتائج عملية إعادة الهيكلة توحيد القطاع الزراعي العام من مزارع مسيرة ذاتيا وتعاونيات قدماء المجاهدين في وحدات المزارع الاشتراكية، التي ارتفع عددها من 2099 إلى 3415 مزرعة، كما ارتفعت المساحة المزروعة من 2330807 هكتار إلى 518 830 2 هكتار، وبذلك انخفض عدد

---

[1] غربي محمد، أثر المديونية على القطاع الزراعي و آفاق التنمية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، **مرجع سبق ذكره**، ص: 10.

[2] عبد الرزاق بوعزوز و بلعيش حرمة، **قراءة في المسألة العقارية للقطاع الزراعي في الجزائر**، الملتقى العلمي الدولي التاسع حول تحديات قطاع الزراعة في الدول العربية و الإسلامية و سبل مواجهتها، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، ص: 04.

[3] غردي محمد، أثر المديونية على القطاع الزراعي و آفاق التنمية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، **مرجع سبق ذكره**، ص: 11.

التعاونيات من 260 تعاونية إلى 24 وحدة إنتاجية اشتراكية، وارتفع عدد الاستفادات الفردية بعد إعادة الهيكلة من 40634 مستفيد إلى 103168 مستفيد على حساب الأراضي التابعة للثورة الزراعية، وبقاء 156720 هكتار من أراضي صندوق الثورة الزراعية غير موزعة في نهاية المخطط الخماسي الأول (80 - 84)[1].

وقد جاءت إعادة الهيكلة بعدة إصلاحات لخدمة الزراعة والفلاحين الجزائريين ولعل أبرزها ما يلي[2]:

1- استصلاح الأراضي الزراعية و اكتساب ملكيتها: من أجل توسيع الأراضي الزراعية وتحفيز الفلاحين على إصلاحها، صدر قانون اكتساب الملكية العقارية للفلاحين عن طريق الاستصلاح بتاريخ 13 أوت 1983 تحت رقم (83-18)، الذي ينص على أن كل مستصلح قام باستصلاح أرض تصبح ملكا له، فوزعت 250 هكتار على 57 ألف مستفيد، استصلحت منها 95 ألف هكتار ودخلت 71 ألف هكتار عملية الإنتاج، وانتشرت عملية الاستصلاح في المناطق الزراعية بالجنوب ثم تلتها مناطق الهضاب العليا.

2- أهداف قانون الاستصلاح: كان قانون الاستصلاح رقم 83 - 18 يسعى إلى تحقيق الأهداف التالية:

- توسيع زيادة المساحة الزراعية التي عرفت تناقصا بسب التوسع العمراني و الصناعي و زحف الرمال.
- بعث التنمية الزراعية بالمناطق المستصلحة (الجنوب و الهضاب العليا) إذ أن 97% من الأراضي الموزعة للإستصلاح عند الشروع في تطبيق القانون إلى غاية جوان 94 تقع منها 67.6% في الصحراء و29.7% في السهوب.

3- مجال تطبيق القانون: تم تطبيق القانون على الأراضي العمومية، أي الأراضي التابعة ملكيتها للدولة والواقعة في المناطق الصحراوية أو شبه الصحراوية والأراضي الغير قابلة للزراعة إلا بعد استصلاحها، ويستثنى من ذلك:

- أراضي قطاع التسيير الذاتي (بما فيها تعاونيات قدماء المجاهدين).
- أراضي الصندوق الوطني للثورة الزراعية.

---

[1] **نفس المرجع السابق**، ص: 12.

[2] **نفس المرجع السابق**، ص ص : 12 ـــ 13 بتصرف.

- أراضي الغابات والحلفاء.
- الأراضي المخصصة للمشاريع الاستثمارية العمومية أو الجيش.
- الأراضي الداخلة في المناطق العمرانية.
- أراضي القطاع الخاص.

4 - نتائج عملية الاستصلاح: بعد عشر سنوات من بدأ تطبيق أحكام القانون رقم (83 - 18) المتضمن حيازة الملكية العقارية الفلاحية بالاستصلاح واعتمادا على مصالح وزارة الفلاحة في 30 جوان 1994 بلغت المساحة الموزعة 360534 هكتار إستفاد منها 68304 مستفيد، والمساحة المستصلحة فعلا والتي دخلت مجال الاستغلال بلغت 75640 هكتار، وهي نسبة ضعيفة لا تعبر عن الأهداف التي كان يصبوا إليها هذا القانون.

رابعا : المستثمرات الفلاحية

لقد جاءت المستثمرات الفلاحية كنتيجة حتمية لإعادة تنظيم و هيكلة القطاع الفلاحي، بعد إلغاء الثورة الزراعية بموجب قانون (87 - 19)، الذي حدد التنظيم الجديد للقطاع في شكل وحدات صغيرة ومتوسطة الحجم بالأشكال التالية[1]:

- مستثمرات فلاحية جماعية عددها28909 تتكون كل واحدة منها من 03 إلى 06 مزارعين، تتربع كل مستثمرة على حوالي 50 هكتار.
- مستثمرات فردية عددها 16436 بمساحة صغيرة جدا.
- مزارع نموذجية عددها 188 مزرعة متخصصة في إنتاج النباتات النموذجية و تكوين الفلاحين.

أما الهدف من هذا الإصلاح المتمثل في إنشاء المستثمرات الفلاحية، فقد حدد بطريقة قانونية واضحة كما يلي:[2]

- تحديد قواعد استغلال الأراضي الفلاحية وتحديد حقوق المنتجين وواجباتهم.
- ضمان استغلالية فعلية للمستثمرات الفلاحية.
- إقامة صلة بين دخل المنتجين وحاصل الإنتاج.

إلى أن هذا الإصلاح واجه مجموعة من المشاكل، والتي يمكن ذكر أهمها في[3]:

[1] عبد القادر فاضل، **مرجع سبق ذكره**، ص: 39.

[2] محمد بويهي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 72 ـــ 73.

[3] مولاي حسين، **مرجع سبق ذكره**، ص:55.

- تقسيم الأراضي خضع لعلاقات شخصية وتجاهل الاعتبارات الجوهرية خاصة الولايات التي تتمتع بالأراضي الخصبة الجيدة ؛
- ممارسة النشاطات غير الفلاحية على أراضي المستثمرات، وهناك أراضي انتزعت من مستفيدين حقيقيين حصلوا عليها شرعيا من أجل استخدامها لأغراض غير فلاحية؛
- المستثمرات المتكونة لم تعرف كيف تستغل الإطارات، وهو ما طرح مشكل التكوين الفلاحي؛

وبصفة عامة فإن مجموع المستثمرات الفلاحية الممتدة على مساحة تقدر بحوالي 3.8 مليون هكتار، والمدرجة في إطار الإصلاح الزراعي الجديد تعتبر كمرحلة أخيرة في نهج الهيكل التنظيمي للقطاع الذي تميز بالركود والضعف نتيجة التجارب الفاشلة التي ارتبطت بإيديولوجيات لا تتلاءم والأهداف المبرمجة ضمن الحركيات المعاصرة، التي تميز بها الاقتصاد بصفة عامة مما أدى إلى البحث عن سياسات جديدة وفي إطار توجه جديد هو الاقتصاد الحر أو اقتصاد السوق.

المطلب الثاني: حزمة السياسات الزراعية المطبقة خلال الفترة 2000-2014

إن المتتبع للأوضاع الاقتصادية التي تشهدها الجزائر منذ بداية العقد الأول من القرن الحالي يدرك أن البلاد بصدد خوض تجربة تنموية جديدة اتضحت معالمها من خلال شروع الحكومة في تنفيذ سياسة اقتصادية جديدة تختلف عن تلك التي طبقت سابقا، هذه السياسة التي يمكن تسميتها بسياسة الإنعاش الاقتصادي ذات التوجه الكينزي، تهدف أساسا إلى رفع معدل النمو الاقتصادي عن طريق زيادة حجم الإنفاق الحكومي الاستثماري وقد تم تجسيد هذه السياسة من خلال تنفيذ ثلاث برامج تنموية، البرنامج الأول برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي المطبق في الفترة "2001 – 2004"، خصص له مبلغ 525 مليار دينار جزائري، البرنامج الثاني: البرنامج التكميلي لدعم الاقتصادي نفذ في الفترة "2005 – 2009"، خصص له مبلغ يفوق 150 مليار دولار، أما البرنامج الثالث: البرنامج الخماسي "2010 – 2014" وهو يعد أضخم برنامج تنموي يطبق في الجزائر منذ الاستقلال بمبلغ يصل 286 مليار دولار أمريكي[1]، ويمكن إبراز دور الفلاحة في هاته المخططات من خلال المخصصات التي منحت لها، وذلك من خلال:

[1] نبيل بوفليح و طرشي محمد، **دور القطاع الفلاحي في دعم التنمية الاقتصادية في الجزائر في ظل تنفيذ سياسة الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة 2000 ـــ 2012**، الملتقى العلمي الدولي حول القطاع الفلاحي و متطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة المدية، (2014)، ص: 02.

أولا: مخصصات القطاع الفلاحي في مخططات التنمية:

حظي قطاع الفلاحة بأهمية بالغة ضمن البرامج التنموية، ولكن هذه الأهمية كانت بالتدريج وذلك طبقا لما يلي :

1- مخطط الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) .

أقر هذا المخطط في أفريل من عام 2001، بحيث بلغت قيمته 525 مليار دج أي ما يعادل 7 مليار دولار وأعتبر آنذاك برنامجا قياسيا، وذلك بالنظر إلى الاحتياطي من الصرف المتراكم آنذاك قبل إقراره والذي قدر بـ 11.9 مليار دولار و قد خصصت النسبة الأكبر من قيمة المخطط لسنتي 2001 و2002 بما يقدر بـ 205.4 مليار دج و 185.9 مليار دج على التوالي[1] وذلك في إطار سعي الدولة إلى استغلال الانفراج المالي ومن ثم تسريع و تيرة الإنفاق بما يسمح بتحقيق قفزة كبيرة في تطور النشاط الاقتصادي، أما عن مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي بالنسبة للقطاع الفلاحي فيمكن إظهارها في الجدول التالي.

الجدول رقم (5-36) :مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي بالنسبة للقطاع ألفلاحي (2001-2004)

	2001	2002	2003	2004	المجموع(المبلغ)	المجموع (نسبة)
دعم قطاع الفلاحة و الصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12	65.4	12.4
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525	100

المصدر : عبد القادر فار ويحي مناصري، **مرجع سبق ذكره**، ص : 09 .

وبهذا فان قطاع الفلاحة والصيد البحري لم ينل إلا مبلغ 56.4 مليار دج، أي ما يعادل نسبة 12.4% من اجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، ويعود ذلك إلى أن القطاع قد استفاد من برنامج خاص ابتداء من سنة 2000 "البرنامج الوطني للتنمية الفلاحة PNDA" وهو برنامج مستقل عن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، وبالتالي فإن المبلغ المخصص لهذا القطاع ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي يعتبر بمثابة دعم للبرنامج السابق الذكر .

[1] عبد القادر فارو يحي **مناصري**، **واقع القطاع الفلاحي في ظل المخططات التنموية في الجزائر**، الملتقى العلمي الدولي الثالث حول القطاع الفلاحي و متطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارة و علوم التسيير، جامعة المدية، (2014)، ص : 09 .

2-البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي 2005 – 2009 .

لقد شكلت الانتخابات الرئاسية لـــ 08أفريل 2004 منعطفا حاسما في مسار التقويم الوطني الـــذي عكفت الجزائر على انتهاجه، حيث سجل إلتزام السيد رئيس الجمهورية "عبد العزيز بوتفليقة" بمواصلة و تكثيف المسار المتمثل في إعادة بناء الاقتصاد الوطني وزيادة على ذلك فقد تم تأكيد هـــذا الالتـــزام بالتعليمة الرئاسية التي وجهها للحكومة فور تنصيبها من أجل تحضير برنامج تكميلي لـــدعم النمـــو[1]، ولذلك ركزت الحكومة على مواصلة مجهود إنعاش النمو وتكثيفه في جميع قطاعات النشاط ومرافقة أداة الإنتاج الوطنية الموجودة في تحولها الحتمي لتكون مستعدة للانفتاح على الاقتصاد العالمي .

قدر المبلغ المخصص للبرنامج التكميلي بـــ 4202.7 مليار دينار جزائـــري وتـــم تقســـيم هـــذا البرنامج إلى خمسة برامج فرعية[2]، ترتكز على محورين رئيسين الأول تعلق بتحسين مستوي معيشـــة السكان من خلال توفير السكن وتجهيز مدارس ومطاعم مدرسية إضافية، وكذا تأهيل المرافق الصحية الرياضية و الثقافية وأما المحور الثاني فتعلق بتطوير المنشأت الأساسية والقاعدية تماشيا مع ما قد تم الشروع فيه من قبل في إطار مخطط الإنعاش الاقتصادي، وذلك في إطار تحديث و تطـــوير البنـــي التحتية التي كانت تشهد فيها الجزائر تراجعا حادا نظرا للظروف الأمنية الصعبة التي عاشـــتها فـــي العشرية الأخيرة من التسعينات، خصوصا وأنها تمثل دعمـــا و حـــافزا قويـــا للاســـتثمار والتنميـــة الاقتصادية[3]، أما عن مخصصات القطاع الفلاحي من هذا البرنامج، فيمكن إدراجها في الجدول التالي :

الجدول رقم (5-37): مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمـــو (2005-2009)بالنســـبة للقطـــاع الفلاحي.

القطاعات	الوحدة مليار دج	النسبة%
برنامج دعم التنمية الاقتصادية (الفلاحة و التنمية الريفية، الصناعة و الصيد ...)	337.2	%08
المجموع الكلي للبرنامج الخماسي (2005-2009)	42027	%100

المصدر : عبد القادر فار و يحي مناصري، **مرجع سبق ذكره**، ص : 11.

[1] زرمان كريم، **التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009**، مجلة أبحاث اقتصـــادية و ادارية، العدد السابع، (جوان2010)، ص : 2005 .

[2] نبيل بوفليج و طرشي محمد، **دور القطاع الفلاحي في دعم التنمية الاقتصادية في الجزائر في ظـــل تنفيـــذ سياســـة الانعـــاش الاقتصادي خلال الفترة 2000-2012**، الملتقى الدولي التاسع: القطاع الفلاحي و متطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة المدية، (2014)، ص : 05

[3] عبد القادر فار و يحي مناصري، **مرجع سبق ذكره**، ص :10 .

3- برنامج التنمية الخماسي 2010 - 2014 .

يندرج هذا البرنامج ضمن دينامكية إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت قبل عشر سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، الذي تم مباشرته سنة 2010 على قدر الموارد التي كانت متاحة، الذي تدعم هو الأخر بالبرامج الخاصة و تواصلت هذه المرحلة ببرنامج فترة 2004-2009، الذي تدعم هو الأخر بالبرامج الخاصة التي رصدت لصالح ولايات الهضاب العليا و ولايات الجنوب، وبذلك بلغت كلفة جملة عمليات التنمية المسجلة خلال السنوات الخمس ما يقارب 21214 مليار دينار جزائري، مع تقسيم هذا البرنامج إلى ثلاثة برامج فرعية[1]، وقد استفادت الفلاحة بما يقارب 13.5 مليار دولار[2]، وخلال هذه البرامج السابقة شهدت الفلاحة هي الأخرى مخططات غير منفصلة عن هذه البرامج بل مكملة لها، لتحقيق هدف الأمن الغذائي و تحقيق الاكتفاء الذاتي فيما بعد، وذلك من خلال الخطط التالية :

- المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية (2000-2004) (PANDAR) :

بعد أن تجاوزت الجزائر المرحلة الحرجة ولو جزئيا في ظل التحولات العميقة التي عرفتها بدخولها الاقتصاد الحر والرأسمالية وتأثيرات العولمة، وأمام التدهور الذي عرفته الفلاحة الجزائرية خلال العشرية الأخيرة، والذي نتج عنه تبعية متزايدة للواردات خاصة القمح الصلب واللبن و بودرة الحليب ....إلخ، وقصد النهوض بالقطاع الزراعي وجهت الدولة سياسة جديدة تهدف إلى تطوير الزراعة و جعلها قاعدة متينة في الاقتصاد الوطني، فبادرت الدولة في سبتمبر 2000 بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PANDA)، الذي أعتبر مشروع طموح يندرج ضمن مسعى الدولة للنهوض بالقطاع الفلاحي وديناميكية العالم الريفي مرورا بتحقيق تنمية متوازنة و مستديمة تأخذ بعين الاعتبار ثلاث معايير أساسية هي الجودة الاقتصادية، الإستدامة الإيكولوجية و القبول الاجتماعي، وقد ترجم هذا المخطط في النهاية مرحلة طويلة من السياسات الاشتراكية وبداية سياسة جديدة تعتمد على الخواص والدعم بالأموال فقط مع ترك حرية النشاط الفلاحي والتسيير، وبذلك فهو أول خطوة موجهة للقطاع الزراعي في ظل سياسة ليبرالية تشمل مستثمرات خاصة ووحدات إنتاجية.

---

[1] نبيل بوفليح، **دور سياسة الإنعاش الاقتصادي في دعم نمو القطاع الفلاحي في الجزائر**، الملتقى الدولي التاسع : استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الشلف، (2014)، ص: 06 .

[2] **المخطط الخماسي 2010-2014**، مجلة التعاضدية الفلاحية اليوم، وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، العدد 11، (جانفي 2011)، ص : 46 .

1- تعريف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية :

المخطط الوطني للتنمية الفلاحية عبارة عن آلية خاصة ترمي إلى ترقية التأطير التقني والمالي و النظامي، قصد الوصول إلى بناء فلاحة عصرية ذات كفاءة من خلال المحافظة والحماية والاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية، كذلك عن طريق استصلاح الأراضي والاستغلال الأفضل للقدرات الموجودة[1]، وقد انطلق هذا البرنامج في السداسي الثاني من سنة 2000، وفي سنة 2002 تم توسيع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية من خلال إدماج عالم الريف، ليتم إطلاق البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية بمحاور إستراتيجية جديدة تخص إقامة شراكة محلية واندماج متعدد القطاعات في الأقاليم، كما تم تعيين وزير منتدب للتنمية الريفية وهي المرة الأولى التي يتم فيها تأسيس سلطة بهذا المستوى لوضع تصور و تنفيذ سياسة للتنمية الريفية[2].

2- أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية : ويمكن حصر أهم الأهداف العامة والتي تتمثل في[3] :

- تغطية الاستهلاك السكاني بواسطة الإنتاج الوطني .
- تحسين مستوى الأمن الغذائي الوطني بالنسبة للمنتجات الغذائية .
- ترقية المنتجات ذات المزايا النسبية المؤكدة المقارنة .
- تحقيق تنمية مستدامة، في إطار المحافظة على الموارد الطبيعية .
- تعزيز تصدير المنتجات الزراعية ذات الامتيازات التفضيلية الحقيقة لاسيما المنتجات الزراعية البيولوجية .
- ترقية التشغيل وفق القدرات المتوفرة و تثمينها .
- رفع مدا خيل المزارعين .

أما عن الأهداف المكملة فيمكن ذكرها في :

---

[1] سلطانة **كتفي، تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2005) في ولاية قسنطينة تقييم و نتائج**، مذكرة ماجستيير في التهيئة العمرانية، كلية علوم الأرض الجغرافيا و التهيئة العمرانية، جامعة قسنطينة، (2005-2006)، ص : 07 .

[2] الطيب داودي ومنصري نجاح، **القطاع الفلاحي كخيار استراتيجي للتنمية الاقتصادية في الجزائر**، الملتقى الدولي الثالث حول: القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية (2014)، ص : 09 .

[3] عبد الرزاق بو عزيز و بعيليش حرمة، **مرجع سبق ذكره**، ص : 09 .

- تنمية القدرات الإنتاجية للوحدات الفلاحية و وسائل إعادة الإنتاج، بالإضافة للاستعمال الرشـــيد و العقلاني للموارد الطبيعية .
- تطوير المنتجات المتكيفة مع المناطق الطبيعية والمزرعات، وهذا في إطار التكيف الإنتاجي فـــي المناطق الخصبة، وتحقيق التكامل الفلاحي الصناعي .
- تكييف أنظمة استغلال أراضي المناطق الجافة وشبه الجافة بواسطة تشجيرها أو استعمالها كمراعي لتربية المواشي أو للنشاطات المتكيفة بها .
- العمل على زيادة مساحة الأراضي الفلاحية بواسطة استصلاحها، عن طريق الإمتياز هذه الطريقة ستسمح بالمحافظة على الموارد الطبيعية و تثمينها .

ومع إدخال التنمية الريفية توسعت الأهداف لتشمل تحسين الخدمات الفلاحية في المناطق الريفيـــة، وكذا دعم سكان الأرياف الأكثر فقرا قصد تحسين حالة السكان الذين يوجدون في وضع صعب، فقد تم ايلاء أهمية خاصة إلى دعم الاستثمار لصالح المبادرات الخاصة مع اعتبار المستثمرة الفلاحية كهدف مفضل بصفتها وحدة منشئة للثورة وكذا الفائدة للمناطق الداخلية[1] (الجنوب، الهضاب العليا، الجبال) ولتحقيق هذه الأهداف حدد لهذا المخطط محورين[2]:

أ – البرامج الموجهة لإعادة تأهيل و عصرنة المستثمرات الفلاحية و تربية المواشي : و تتضـــمن البرامج التالية :

- برنامج تكثيف الإنتاج و تحسين الإنتاجية .
- برنامج تطوير الإنتاج الفلاحي .
- برنامج تكييف أساليب الإنتاج .
- برنامج دعم الاستثمار على مستوى المستثمرة الفلاحية .

ب – برامج موجهة للمحافظة و تنمية المجالات الطبيعية بالإضافة إلى خلق مناصب شغل: وهي :

- برنامج التشغيل الريفي .
- البرنامج الوطني للتشجير الذي يهدف إلى حماية البيئة وتثمين المناطق الجبلية، وذلك عـــن طريـــق التشجير الاقتصادي والنافع .
- برنامج استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز.

[1] مسار التجديد الفلاحي و الريفي (عرض وافاق)، **مرجع سبق ذكره**، ص : 04 .

[2] سلطانة كتفي، **مرجع سبق ذكره**، ص : 08 .

- برنامج لحماية و تنمية المناطق السهبية .
- برنامج المحافظة وتنمية الصحراء .

ج- جهاز الدعم والتأطير لتنفيذ برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية : بالإضافة إلى المخصصات المالية الموجهة للقطاع الزراعي من خلال ميزانية التجهيز وميزانية الاستغلال، تم إنشاء مجموعة من الصناديق المتخصصة في دعم تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، وهذه الصناديق هي :

- الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية (FNRDA) :

أنشئ هذا الصندوق بموجب قانون المالية لسنة 2000، بدمج كل من الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية (FANDA) وصندوق ضمان أسعار الإنتاج الفلاحي (FGPPA)، وذلك بهدف تقديم الدعم المباشر لتنمية القطاع الزراعي وتحسين مداخيل الفلاحين من خلال تمويل الأنشطة ذات الأولوية للدولة، وتوسيع مجال الدعم ليشمل مختلف الأنشطة المتعلقة بالإنعاش الفلاحي، وتكييف القطاع وتأهيله للمساهمة بفعالية في العملية الإنتاجية لمواجهة التأثيرات الناتجة عن اقتصاد السوق، والشراكة مع الإتحاد الأوربي والإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وقد فتح له حساب خاص بالخزينة تحت رقم 302-067[1]، الذي حدد فيه قائمة مصادر إيرادات الصندوق و مجالات النفقات المرتبطة به .

- صندوق الاستصلاح عن طريق الامتياز : اعتمد بواسطة حساب التخصيص رقم 302-094 حيث أنشئ هذا الصندوق بموجب قانون المالية 1998، و يتم تسيره من طرف الشركة العامة للامتيازات الفلاحية ويقوم هذا الصندوق بتمويل المشاريع المتعلقة بالامتيازات الفلاحية، وما يتعلق بها ومصاريف البحث وغيرها[2] .

- الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي : يعتبر هذا الصندوق هيئة للإقراض والتأمين الاقتصادي و محاسب للصناديق العمومية، ويقوم الصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي المختص إقليميا بدفع النفقات التي يتكفل بها الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية بعد الخدمة التي يثبتها قانونيا مدير المصالح الفلاحية[3].

---

[1] غردي محمد، القطاع الزراعي الجزائري، وإشكالية الدعم و الاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، **مرجع سبق ذكره**، ص 138 .

[2] بوعزيز عبد الرزاق، **مرجع سبق ذكره**، ص : 67 .

[3] عيسى بن ناصر، **مرجع سبق ذكره**، ص: 262

- **صندوق حماية الصحة الحيوانية و الوقاية النباتية :** وهو معتمد بواسطة حساب التخصص الخاص رقم (302-71) وهو أصلا مكون من صندوقين تم ضمهما وهما صندوق حماية الحيوانات المعتمد في حساب التخصص رقم (302-70)، وصندوق وقاية النباتات الذي كان معتمدا في حساب التخصيص الخاصة رقم (302-71)، وتم ضمهما بموجب قانون المالية لسنة 2000 بهدف تمويل[1]:

- المصاريف المرتبطة بنشاطات تنمية الصحة الحيوانية والنباتية .
- المصاريف المرتبطة بالذبح الإجباري بسبب الأعراف والأمراض المعدية .
- المصاريف المرتبطة بحملات التلقيح والمحاربة الوقائية .
- المصاريف المرتبطة بتعويض الخسائر والأضرار المتسببة للمستثمرين بسبب عملية محاربة الأمراض وأعداء المحاصيل.

- **صندوق مكافحة التصحر و تنمية النشاطات الرعوية السهبية:** جاء إنشاء هذا الصندوق ليعطي بُعد إقليميا أكثر لسياسة دعم الدولة وليضع في المقدمة مكافحة التصحر وتنمية النشاطات الرعوية و السهبية، وقد كان له دور فعال في إرساء سياسة التجديد الريفي والتي سنتعرف عليها لاحقا .

2- قانون التوجيه الفلاحي (أوت 2008):

جاء هذا القانون لدعم و تثمين المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية وتم المصادقة على قانون التوجه الفلاحي 16/08 المؤرخ في 03 أوت 2008، والذي سطر محاور التنمية المستدامة للفلاحة و عالم الريف بصفة عامة[2]، كما تؤسس مخططات التوجه الفلاحي على مستوى الولاية والمنطقة و على المستوى الوطني وتشكل الإطار المرجعي لأعمال حفظ الفضاءات الفلاحية والمحافظة عليها، واستغلالها العقلاني واستعمالها الأفضل ضمن احترام القدرات الطبيعية[3]، وتتمثل أدوات التوجيه الفلاحي في[4] :

- مخططات التوجيه الفلاحي .
- مخططات وبرامج التنمية الفلاحية والريفية .
- أدوات تأطير العقار الفلاحي .

---

[1] بوعزيز عبد الرزاق، **مرجع سبق ذكره**، ص: 67 .

[2] خير الدين معطي الله و سفيان عمراني، **مرجع سبق ذكره**، ص : 09 .

[3] **المادة 08**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 46، (10 أوت 2008)، ص : 07 .

[4] **المادة 07**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 46، (10 أوت 2008)، ص : 07

وبهذا يرمي قانون التوجيه الفلاحي إلى تحقيق الأهداف التالية[1]:

- مساهمة الإنتاج الفلاحي في تحسين مستوى الأمن الغذائي .
- ضمان تطور محكم للتنظيم ولأدوات قطاع الفلاحة قصد المحافظة على قدراته الإنتاجية، والسماح بالزيادة في إنتاجيته وتنافسيته مع ضمان حماية الأراضي والاستعمال الرشيد للمياه ذات الاستعمال الفلاحي.
- وضع إيطار تشريعي يضمن أن يكون تطور الفلاحة مفيدا اقتصاديا واجتماعيا ومستداما بيئيا، ويضمن ترقية النظرة التساهمية التي تعمل على المشاركة الإدارية للشركاء في مجهودات الدولة من أجل تنمية كل الفضاءات ويضمن تكريس قواعد الحماية الاجتماعية وترقية الوسط الريفي.
- مواصلة تنفيذ مبدأ دعم الدولة الملائم للتنمية الفلاحية النباتية والحيوانية بصفة مستمرة.

ولقد أرسى إلغاء منصب الوزير المنتدب للتنمية الريفية ودمج مهامه في جوان 2008 في وزارة الفلاحة والتنمية الريفية أسس التنسيق بين سياسات التنمية الفلاحية والريفية والإنسجام في كيفيات تنفيذها وتضافر الجهود في وضعها حيز التنفيذ، ثم تعزز ذلك فيما بعد بالمصادقة على قانون التوجيه الفلاحي 08-16 المؤرخ في 03 أوت سنة 2008، الذي يسطر "محاور التنمية المستدامة للفلاحة وعالم الريف بصفة عامة "، بالإضافة إلى خطاب رئيس الدولة في شهر فبراير 2009 ببسكرة، الذي وضع أسس سياسة التجديد الفلاحي والريفي .

3- سياسة التجديد الفلاحي والريفي (2009 – 2014) :

شرع تنفيذ سياسة التجديد الفلاحي والريفي من قبل وزارة الفلاحة و التنمية الريفية في عام 2008، حيث تركزت على قانون التوجيه الفلاحي الذي صدر في أوت 2008 وقد حدد معالمها وإطارها العام بهدف تمكين الزراعة الوطنية من الساهمة في تحسين الأمن الغذائي للبلاد وتحقيق التنمية المستدامة، وقد أعلن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة عن سياسة التجديد الفلاحي رسميا في الندوة الوطنية للتجديد الفلاحي و الريفي في 08 فيفري 2009 ببسكرة[2]، والتي تؤكد على الهدف الأساسي الذي تتبعه السياسات الفلاحية المتعاقبة منذ 1962، أي التدعيم الدائم للأمن الغذائي الوطني مع التشدد

[1] خير الدين معطي الله و سفيان عمراني، **مرجع سبق ذكره**، ص : 10 .

[2] مفتاح صالح و خضراوي حفيظة، **السياسات الزراعية في الجزائر خلال الفترة 2000-2014 وانعكاسها على الأمن الغذائي في محاصيل الحبوب**،الملتقى الدولي الثالث حول: القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، (أكتوبر 2014)، ص : 08 .

على ضرورة تحويل الفلاحة إلى محرك حقيقي للنمو الاقتصادي الشامل، يمر هذا التحدي حتما عبـــر البحث عن التغيير المحسوس للقواعد الهيكلية على المدى المتوسط، الذي يذهب رأسا إلى ضمان الأمن الغذائي، وذلك من خلال تكثيف الإنتاج في الفروع الزراعية الغذائية الإستراتيجية، وبفضل أيضا ترقية تنمية مندمجة لكل الأقاليم الريفية، ولهذا الغرض تم أخذ عدد من الالتزامات حسب المحاور التالية[1] :

* فلاحة في خدمة النمو والأمن الغذائي والأمن الوطني .
* إطار تشريعي وتنظيمي أكثر ملائمة لمتطلبات السياق الجديد .
* فاعلون مجندون أحسن وإشراكهم أكثر .
* تحسين وتطوير معتبر للزراعة الصناعية في البداية و النهاية .
* ضبط اقتصادي فعال .
* جهاز للتأطير وللبحث والتنمية ناجع أكثر .
* تسويق يضمن تثمين أفضل للإنتاج .
* تجنيد وتثمين مستدام للموارد المائية .
* تقوية ضرورية لوظيفة الرقابة .

وقد خصصت الدولة لهذا البرنامج 1000 مليار دينار جزائري من النفقات العمومية، وذلك لتحقيق أهداف معينة وفق المحاور السابقة، حيث حددت أهدافه الفرعية في[2]:

- تحسين معدل نمو الإنتاج للمتوسط الفلاحي من 6% لسنة (2000-2008) إلى 8.33% لسنوات (2010- 2014) .
- زيادة الإنتاج الوطني وتحسينه بمختلف أنواعه .
- دعم التنمية المستدامة والتوازنات الإقليمية وتحسين شروط حياة السكان الريفية، وهذا بـــ 10200 مشروع تنمية ريفية مدمجة لـــ 2174 منطقة ريفية بتحسين شروط حياة 727000 مسكن ريفي، و حماية أكثر من 8.2 مليون هكتار من التربة .
- التسيير المستدام للآلات الصناعية وتحسين الاندماج الفلاحي الصناعي .
- خلق حوالي 750000 منصب شغل دائم وخلق دخول خارج القطاع الفلاحي.

[1] مسار التجديد الفلاحي والريفي (عرض و افاق)، **مرجع سبق ذكره**، ص : 05 .

[2] طالبي رياض، **التنمية الريفية المستدامة في اطار سياسات استخدام الموارد الطبيعية المتجددة**، مذكرة ماجستيير في العلوم الاقتصادية تخصص الاقتصاد الدولي و التنمية المستدامة، جامعة سطيف، (دفعة 2011)، ص : 155 .

- ركائز سياسة التجديد الفلاحي والريفي :

تتمحور هذه السياسة حول 03 ركائز متكاملة : التجديد الريفي والتجديد الفلاحي وبرنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية وإطار تحفيزي، ويمكن شرح كل منها فيما يلي :

أ- التجديد الفلاحي :

يركز التجديد الفلاحي على البعد الاقتصادي و مردود القطاع لضمان بصفة دائمة الأمن الغذائي للبلاد، فهو يشجع تكثيف وعصرنة الإنتاج في المستثمرات واندماجها في مقاربة "فرع" لتصويب أعمال دعم الاستثمارات العديدة المنجزة في القطاع حول إقامة القيمة المضافة طول سلسلة من الإنتاج إلى الاستهلاك، إذ أن الهدف الذي تتبعه هذه الركيزة هو اندماج الفاعلين وعصرنة الفروع من أجل نمو دائم و داخلي ومدعم للإنتاج الفلاحي، كما أنه حوالي عشرة فروع للمنتجات ذات الاستهلاك الواسع تم اعتبارها ذات أولوية بالحبوب و البقول الجافة، الحليب، واللحوم الحمراء والبيضاء، البطاطس، الطماطم الصناعية، زراعة الزيتون والنخيل و البذور، الشتائل والمورثين، ثم أضيف عاملين آخرين أنجزا خصيصا للإنتاج الفلاحي وللبرنامج وهي نظام ضبط المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع، الذي وضع سنة 2008 لتأمين واستقرار عرض المنتجات وضمان حماية مدا خيل الفلاحين والأسعار عند الاستهلاك، عصرنة وتكييف التمويل والتأمينات الفلاحية، كما يندرج هاذين العاملين في الإطار التحفيزي الذي يرافق إجمالا البرامج الثلاثة للتجديد[1]، ومما سبق تقوم سياسة التجديد الفلاحي على[2]:

- إطلاق برامج تهدف إلى التكثيف و التحديث من أجل زيادة الإنتاج والإنتاجية وتطوير المنتجات ذات الاستهلاك الواسع كالحبوب، الحليب الاصطناعي، البقول والبطاطا، وزراعة الزيتون، والطماطم الصناعية، التشجير، النخيل واللحوم الحمراء والدواجن، وهذه البرامج تدخل ضمن أنظمة اقتصاد المياه.
- تطبيق نظام الضبط (SYRAPALAC)، والذي يهدف من جهة تأمين وتثبيت عرض المنتجات الغذائية ذات الاستهلاك الواسع (الحبوب،الحليب، اللحوم، الزيت، البطاطا) وحماية مداخيل الفلاحين و المستهلكين من جهة أخرى، ولتحقيق هذين الهدفين يجب أن تكون الأنشطة المبرمجة تستهدف تعزيز الأدوات الضرورية للضبط كأماكن تخزين المنتجات الفلاحية، وتوفير المذابح .

[1] مسار التجديد الفلاحي و الريفي (عرض و افاق)، **مرجع سبق ذكره**، ص : 07 .

[2] هاشمي الطيب، **مرجع سبق ذكره**، ص : 06.

▪ إنشاء بيئة أمنة من خلال إطلاق قروض بدون فوائد كقرض الرفيق لشراء المعدات والآلات الفلاحية ووضع تأمينات فعالة من أجل الحد من انخفاض المردودية والكوارث الفلاحية وتعزيز ودعم التعاضدية الريفية الجوارية والمنظمات المهنية .

ب- التجديد الريفي : جاء التجديد الريفي من أجل تحقيق تنمية منسجمة ومتوازنة ومستدامة للأقاليم الريفية، حيث تم انجاز سياسة التجديد الريفي من خلال البرامج الولائية للتنمية الريفية المتكاملة، التي تم إنشاؤها من الأسفل نحو الأعلى تحت المسؤولية المشتركة لمصالح الإدارة المحلية والمنتخبين المحليين والمواطنين والهيئات الريفية، وإن تجسد كل واحد من هذه البرامج يضم مشاريع جوارية للتنمية المتكاملة[1]، وتتجسد هذه السياسة من خلال أربعة أهداف أساسية كالأتي[2] :

- تحسين ظروف معيشة سكان الأرياف (تطوير القرى والمداشر والمشاتيل والقصور).
- تنويع النشاطات الاقتصادية في الوسط الريفي لضمان تحسين المداخيل .
- الحفاظ على الموارد الطبيعية وتثمينها .
- حماية و تثمين التراث الريفي المادي وغير المادي .

وقد اعتمدت سياسة التجديد الريفي من طرف فخامة رئيس الجمهورية في أكتوبر 2006، ثم بعد شهرين من ذلك في ندوة الولاة/ الحكومة يومي 06 و 07 ديسمبر 2006 تبنو برنامج دعم التجديد الريفي (2013/2007)، ونشر على شكل تعليمة رقم واحد من طرف السيد رئيس الحكومة وهذا بعد فترة طويلة من التشخيص والتقييم وتعاون عليها كل المعنيين والخبراء الوطنيين والأجانب والسلطات المحلية والوطنية، كما يشكل حماية البيئة المحور الرئيسي لسياسة التجديد الريفي، فقد تم إيلاء أهمية خاصة لحماية وتعزيز وتثمين الموارد الطبيعية الرعوية، الموارد النباتية والمائية، الموارد الطبيعية وكذا توسيع القاعدة الإنتاجية من خلال خمس برامج : مكافحة التصحر ومعالجة الأحواض المنحدرة ودعم تأهيل المساحات الفلاحية وتسيير التراب الغابي وتوسيعه والحفاظ على الأنظمة البيئية الطبيعية[3]، واستندت هذه البرامج على الأدوات التالية[4]:

[1] سفيان عمراني، **مرجع سبق ذكره**، ص : 09 .

[2] **نفس المرجع السابق**، ص : 09 .

[3] زهير عماري، **مرجع سبق ذكره**، ص ص : 90-91 .

[4] **الاستثمارات و الشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر**، وثائق وزارة الفلاحة و التنمية الريفية.

* نظام المعلومات لبرنامج دعم التجديد الريفي من أجل تجميع المعلومات المنتجة في إطار التشخيص خلال المراحل المختلفة لتنفيذ البرامج والمشاريع، كما يسمح هذا النظام بتقييم قدرات المجتمعات الريفية و المؤسسات المعنية بالمشاريع وتحديد نسبة نجاحها .

* النظام الوطني لدعم اتخاذ القرارات من أجل التنمية المستدامة لإغراق التشخيص والبرمجة لتنمية مختلف المناطق، يتيح هذا النظام رؤية واضحة لقدرات مختلف المناطق، توجيه وبرمجة التدخلات وتقيم مشاريع التنمية المختلفة .

* المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة والمشاريع الجوارية لمكافحة التصحر من أجل الحماية و الحفاظ على الموارد الطبيعية من جهة واستغلال وتثمين المعرفة والأنشطة المحلية المولدة للثروة من جهة أخرى،وقد أسفرت هذه السياسة على التوقيع على عقدي كفاءة لخمس سنوات مع جميع ولايات الوطن وهما[1]:

– **عقد كفاءة للتنمية الزراعية:** تم توقيعه مع مديريات المصالح الفلاحية، والغرض منه تحديد أهداف الإنتاج سنويا استنادا في ذلك على تاريخ التنمية الزراعية وخصوصيات وقدرات كل ولاية، ويتم تقييم الأداء بالتركيز على التغيرات في معدل الإنتاج الزراعي والإنتاجية .

– **عقد كفاءة للتنمية الريفية:** وتم توقيعه هو الأخر مع محافظات الغابات، والغرض منه تحديد المساحات الريفية المعنية، تحديد المجتمعات الريفية التي يغطيها المشروع (الأسر)، تحديد الأثر على الحماية وتثمين الموارد الطبيعية وتقييم الأداء، يستند على عدد من المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة المشعرة والمنفذة وكذا توسيع مجال الإنتاج، حماية الموارد الطبيعية وعدد فرص العمل التي تم خلقها .

ج– برنامج تقوية القدرات البشرية و المساعدة التقنية :

يأتي هذا البرنامج كرد على الصعوبات التي يواجهها الفاعلون للاندماج في تنفيذ هذه السياسة الجديدة، لاسيما بسبب الأدوار الجديدة التي يتعين لعبها والفصل بين مختلف أشكال التنظيم وهو برنامج يسعى إلى تحقيق ما يلي[2] :

- عصرنة مناهج الإدارة الفلاحية ؛

[1] الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي، وثائق وزارة الفلاحة، **مرجع سبق ذكره .**

[2] مسار التجديد الفلاحي والريفي (عرض و افاق)، **مرجع سبق ذكره،** ص : 07 .

- استثمار هام في البحث والتكوين والإرشاد الفلاحي من أجل تشجيع وضع تقنيات جديدة و تحويلها السريع في الوسط الإنتاجي ؛
- تعزيز القدرات المادية والبشرية لكل المؤسسات والهيئات المكلفة بدعم منتجي ومتعاملي القطاع ؛
- تعزيز مصالح الرقابة والحماية البيطرية والصحة النباتية ومصالح تصديق البذور والشتائل والرقابة التقنية و مكافحة حرائق الغابات ؛

ونظرا لكثرة الأهداف و تشعبها وفقا لهذه البرامج، تم تبني عدة سياسات شهدتها هـذه المرحلـة وهي: [1]

-**عقود النجاعة :** والذي يهدف إلى تحسين النسبة السنوية لنمو الإنتاج الفلاحي، الذي ارتفع من نسبة 06% في فترة 2000 -2008 الى 8.33% في فترة 2010-2014 .

- **تنوع الدعم المقدم للمستثمرين :** وقد شجعت الوزارة مختلف الاستثمارات التي تتضمن :

* ترشيد استعمال مياه السقي .
* الحصول على القرض الموسمي .
* الحصول على البذور والشتائل .
* إنشاء وتوسيع المستثمرات عن طريق الامتياز للأراضي .

- **تنوع صناديق الدعم المالي و حل إشكالية الدعم المالي :** وذلك لتلبية الحاجيات المالية للفلاحـين، فتم إنشاء عدة صناديق من بينها : الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي، الصندوق الوطني لتنمية الاستثمارات الفلاحية، الصندوق الوطني ضد الكوارث الفلاحية ليتم حل إشكالية التمويل المـالي بعـد اقتراح ثلاث أصناف من القروض :

الرفيق، التحدي، والتعاضدي، وهو ما سمح للفلاحين والموالين بتوفير السيولة المالية الكافية لتمويـل مشاريعهم، وهي قروض بدون فوائد لتتماشى وطلبات المهنيين .

وبهذا فإن برنامج التجديد الفلاحي والريفي كان في إطار البرنامج الخماسـي (2010-2014) إذ خصص لقطاع الفلاحة مبلغ 1000 مليار دج (كما ذكرنا سابقا)، موزع على هذه الفترة في المتوسط

[1] فتيحة بلجيلالي وصابرينة بنية، **التجديد الفلاحي كألية دعم للقطاع الفلاحي لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**، الملتقى الدولي حول: إستدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، (نوفمبر 2014)، ص ص : 9-10 .

كل سنة 220 مليار دج، حيث خصص لسياسة التجديد الفلاحي والريفي غلاف مالي قدر بـ 185.3مليار دج موزعة كالأتي :

- سياسة التجديد الريفي : 42 مليار دج (18%) .
- سياسة التجديد الفلاحي : 160مليار دج (69%) .
- برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية : 28 مليار دج (13%) .

المطلب الثالث : تقييم السياسات الزراعية المطبقة ومدى نجاحها

من خلال ماتم استعراضه سابقا عن مضامين السياسة الزراعية المطبقة في الجزائر، وما تحويه من سياسات متنوعة وما مررنا عليه من نبذة عن الإصلاحات بشكل عام في الجزائر خلال الستينات والسبعينات، تتضح لنا الكثير من النقاط التي كان لها كان لها الدور في إحداث فرق، بالإضافة إلى أنه هناك الكثير من السياسات الأساسية التي تم إهمالها في أثناء اتخاذ السياسات المطبقة، والتي يمكن إدراجها في الأتي :

- **السياسات الزراعية المهملة ومدى أهميتها :** وأهم هذه السياسات ما يلي[1] :

1- البحث والإرشاد الزراعي : أخذت الأبحاث البيوتقنية مكانا هاما لها في المجال الزراعي، وفي الجزائر توجد خمسة اتجاهات عامة تهتم بالمجال البيوتقني وهي :

- البيوتقنيات الخاصة بالمصانع الغذائية الصناعية.
- تطوير المقاومة للنباتات وتحسين الإنتاجية الزراعية .
- المواد الصيدلانية وعلم المناعة أو كل ما يتعلق باللقاحات و المضادات.
- التقانات المتعلقة بمعالجة النفايات الصناعية والزراعية .

وتتم هذه الأبحاث على مستوى خمسة مؤسسات بحثية هي المعهد الوطني للبحث الزراعي، ومعهد تطوير الزراعات الخضار، والمعهد الوطني الزراعي، وكلية العلوم ووحدة الأبحاث في المناطق الجافة، أما عن سياسة الإرشاد الزراعي في الجزائر فإن الوزارة هي التي تتولي مهمته يتفرع عنها مراكز تتركز في مختلف الأقاليم المناخية .

2- الإقراض الزراعي: تعاني الجزائر عموما من عدة مشاكل متعلقة بالسياسة التمويلية مقارنة بما تحضا به القطاعات الأخرى من اهتمام وتمويل لازم، إذا لا تخصص الجزائر سوى 9.9%من ناتجها

[1] حاشي أمعمر لزهاري، **مرجع سبق ذكره**، ص ص : 36-41 بتصرف .

المحلى للزراعة، وذلك لعدم وجود سياسة تمويلية تشجيعية تحترم خصوصية القطاع وظروفه المتقلبة، بالإضافة إلى عدم وجود سياسة واضحة فيما يتعلق بالضمان الاجتماعي والتأمين، رغم أن الجزائر وجراء تحولها إلى اقتصاد السوق وتقليص دور الدولة، قامت بإنشاء العديد من المؤسسات المالية أهمها:صندوق الضمان الفلاحي، الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية، الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية.

3-السياسة السعرية: لطالما كانت السياسة السعرية المتبعة بالجزائر، وعلى غرار الدول النامية الأخرى، لا تخضع بشكل عام لقانون العرض والطلب دائما وخاصة فيما يخص المواد الزراعية ذات الاستهلاك الواسع فتتدخل الحكومة بشكل مباشر وغير مباشر بسياسات سعرية التي وإن اختلفت من فترة لأخرى فهي في الغالب تحمل نفس الهدف وتشترك في عدة نقاط، ويتم هذا التدخل على مراحل مختلفة من الإنتاج إلى التسويق إلى التموين حتى أن تصل إلى المستهلك بالسعر الذي حدده المختصون والذي يتناسب مع القدرة الشرائية لفئة واسعة من المجتمع .

4-السياسة التسويقية : في مرحلة ما وأثناء انتهاج النظام الاشتراكي كانت الجزائر من بين أحسن الدول المنتهجة استراتيجيات ذات مردود عالي في مجال توزيع المنتجات الفلاحية، من خلال السياسات المتوافقة مع متطلبات الإنتاج والتوزيع، من خلال بناء المخازن في الأماكن الإستراتيجية للإنتاج مع بناء أسوق الجملة مقلصة بذلك المسافة بين المنتجين وتجار التجزئة، أما فيما يخص مرحلة التوجه الرأسمالي فقد شهدت الجزائر نمو متسارعا من حيث الإستهلاك، ضيق الأسواق، نقص مرافق التخزين والتوزيع .

5- استصلاح الأراضي: قد شهدت فترة التسعينيات توقف الإصلاحات نظرا للظروف التي كانت تمر بها البلاد، ولتدارك الوضع قامت الدولة بسن مرسوم تنفيذي رقم 97/ 483 المؤرخ في 1997/12/15 المحدد لكيفيات منح الإمتياز للأراضي الفلاحية من الأملاك الوطنية الخاصة التابعة للدولة تحت عنوان "استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز "، إلا أن هذه العمليات تركزت على إصلاحات مست بعض المناطق فقط، ثم جاء المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وقد جاء بمجموعة من المشاريع بموجب مقررين(305 و 306) مقترحين بتاريخ 2003/07/14 حيث يحدد الأول شروط التأهيل للدعم على حساب صندوق ومكافحة التصحر وتنمية السهوب والاقتصاد الرعوي وكيفيات دفعه، ويحدد الثاني شروط الاستفادة من الدعم على حساب التخصيص الخاصة رقم :(302-111)

الذي عنوانه "صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الإمتياز"، و كيفيات دفعه وتمويل هذه المشاريع عن طريق خمسة (05) صناديق تمول نشاطات المشروع حسب كل تخصص، ورغم ذلك تبقى هذه السياسة محل جدل نظرا لمشكلة العقار الفلاحي من أهمية في المشاكل الفلاحية.

- ايجابيات وسلبيات السياسات الزراعية المتبعة في الجزائر:

إن تحديد الدور الذي يلعبه القطاع الفلاحي في تحفيز ودعم النمو الاقتصادي، يتطلب تقيم مدى نجاح السياسات الزراعية المنجزة منذ منتصف القرن العشرين، وتلك التي تحققت من قبل الخبراء الجزائريين بعد الاستقلال، والتي تضافرت فيها الخيرات والمنجزات المحققة، كما عملت السياسات الزراعية المنتهجة خلال العشريات الأخيرة على نفس المسار من حيث تطوير المرجعيات التقنية والتجارب العلمية المحددة منذ أكثر من قرن، لكن معظم هذه السياسات لم تضع ضمن تطوراتها ومنجزاتها العوائق الكبرى الشيء الذي يجعلنا نفهم اليوم أنه على الرغم من الاختلافات الجوهرية التي تفصلها إلى أنه تواجه في أغلبها نفس العراقيل التي تواجهها، ويمكن تقييم كل سياسة من حيث النتائج المحققة والسلبيات فيما يلي:

أولا : مرحلة 1962- 1980:

شهدت هذه المرحلة ترسانة من القوانين والمراسيم تخص التسيير الذاتي والثورة الزراعية التي كانت موجهة للفلاحين وسكان الأرياف من تحسين مستوى معيشة سكان الريف بإعتباره الموقع الجغرافي للتطبيق، لكن هذه القوانين كانت مجرد حبرا على ورق، لأن سكان الريف والفلاحين بالأخص لم يكن لهم حق المشاركة والمساهمة في القرارات التي تخص شؤونهم بالدرجة الأولى، فبالرغم من أن القوانين تبين بأن العمال والفلاحين أحرار في تسير أنفسهم بأنفسهم، إلا أن الواقع أثبت عكس ذلك حيث أن الدولة كانت تستعمل طرق تسيير تميزت بالمركزية والبيروقراطية، أي كانت الفكرة السائدة في أذهان المسؤولين حول مفهوم التنمية أنها تأتي من القمة إلى الأسفل وليس العكس، حيث عجز القطاع الزراعي عن تلبية الطلب الغذائي المتزايد نتيجة لتزايد معدل النموالسكاني، الذي لم ينخفض عن 03 %طيلة العشرين سنة (3.27%سنة 1970-3.21%سنة 1982) وهذا ما أدى إلى إرتفاع فاتورة الوارادات الغذائية، مع ارتفاع في الميل المتوسط للإستيراد خلال عشر سنوات، حيث ارتفع من25%سنة 1972 إلى 40% سنة 1982، وعجز القطاع المالي عن تمويل القطاع الزراعي نتيجة تأخر وصول الفروض الذي كان يتبع أسلوب المركزية، حيث إنتقلت من 23%سنة

1973 إلى 29% سنة 1980[1]، ومن خلال ماسبق يمكن أن نقسم نتائج السياسات المطبقة في هاته المرحلة، إلى قسمين الأول متعلق بالتسير الذاتي والثاني بالثورة الزراعية كالتالي :

1- مرحلة التسير الذاتي : وأهم النتائج التي توصلت إليها هذه المرحلة مايلي[2] :

- لم تشتغل فعليا تجربة التسييرالذاتي خلال الموسم الزراعي 1961-1962، لأن الدولة الجديدة الوطنية تدخلت في مراقبة القطاع، لكن سرعان ما كانت تجربة التسيير الذاتي ضحية التدخل المستمر للدولة، بالإضافة إلى ماورثه القطاع من العهد الاستعماري،لأن جهاز الدولة كان يشرف على تسير القطاع، إذ وضعت المزارع الفلاحية تحت وصاية مؤسسة مركزية :الديوان الوطني للاصلاح الزراعي (onra).
- تولت المؤسسات العمومية تحديد المخططات السنوية للانتاج، كالمخططات المتصلة بالمالية وكانت الأجهزة الادارية للقطاع تتدخل في تحديد أسعار المنتوجات الفلاحية، بحيث أفرغت هذه الممارسات مفهوم التسير الذاتي من محتواه .
- كانت السلطة أنذاك تعيد استخدام النموذج الزراعي الاستعماري المطبق لغاية نهاية الستينيات، حيث تواصلت الصادرات الفلاحية نحو الأسواق الخارجية من (خمور،حمضيات، فواكه) كما بقى نظام الانتاج الخاص لهذه المنتوجات على الوتيرة نفسها التي كان عليها في العهد الاستعماري، رغم توسعه بشكل تدريجي فيما يخص توضيف 237400 عاملا من بينهم 100000 عامل موسمي في الفترة (1965/1964)، في مقابل مساحة مزروعة تمثل أنذاك حوالي 30% من المساحة المستغلة .
- اعتمادا على فكرة خاطئة تتمثل في كون أن القطاع العمومي الزراعي قد وصل مستوى من التطور التقني في تحسين الانتاج، حيث وجد القطاع العمومي الزراعي نفسه بسرعة في مواجهة مشاكل التسير والتموين والمالية .
- تعثرت عمليات التسويق، لما فرضته هيئة الاصلاح بمرور الانتاج أولا عليها، هذا عن طريق (الهيئة الوطنية للتسويق onaco)، وعلى أساس المحاصيل المستلمة تسلم لهم البذور، وقد أدت هذه السياسة إلى تعطيل عمليات التسويق ولجوء الفلاحين الى التجار و التعامل معهم سرا، كما أن

[1] هاشمي الطيب، **مرجع سبق ذكره**، ص : 03 .

[2] عمر بالسعود، **الفلاحة في الجزائر من الثوارات الزراعية الى الاصلاحات الليبرالية**، مجلة إنسانيات، العدد 22، (أكتوبر- ديسمبر 2003)، ص ص : 32 -33 .

الاقتراض كان متعثرا هو الأخر، حيث عانت المزارع الديون بشكل صعب عليها عملية التنمية، والاستفادة من الأجهزة والمعدات المتقدمة[1].

- همش القطاع الخاص في هذه المرحلة، كما أن مشاريع الإصلاح كانت تؤجل في كل مرة من قبل السلطة السياسية على الرغم من أن هذا القطاع كان محل تدخلات واهتمامات من شأنها الحد من الفقر وسوء التغذية، إلا أنه لم يعرف تغيرات معتبرة إلا عند إعلان عن قانون الثورة الزراعية .

وقد أشار الرئيس الراحل هواري بومدين إلى فشل السياسات الزراعية للرئيس الراحل أحمد بن بلا في حديثه الصحفي في أكتوبر 1965 قائلا "أن الدخل الصافي الزراعي في 1961 قبيل الاستعمار كان يتراوح بين 100 إلى 128 مليار فرنك، في حين بلغ في الفترة 1962-1965 عشر الدخل في عهد الاستعمار أي 10مليار فقط، وأضاف كان لدينا إنتاج الحطب لا الإنتاج الاقتصادي، وأن التسيير الذاتي كان مجرد نظرية وكإختيار شعبي وليس عمل يومي وواقع حي"[2].

2-الثورة الزراعية : حققت الثورة الزراعية مكسبين ايجابيين هما [3] :

- إلغاء الملكية العقارية الكبيرة للأراضي الزراعية وأشكال العمل المرتبط بها .
- تجميع الأراضي المؤممة بشكل يضمن الإنتاج بشكل أفضل مما كانت مجزأة .

أما الانتقادات التي وجهت لهذه السياسة فهي أن نفس المشاكل و العيوب التي كانت في السياسة السابقة بقيت كما هي و لم تتغير، كتفشي بيروقراطية الإدارة التنفيذية داخل التعاونيات الزراعية مما أدى إلى فشلها، وهيمنة الطبقة البرجوازية على الأراضي و استفادتها من قانون الثورة الزراعية، في حين نسبة ضئيلة جدا من فقراء الريف استفادوا من قانون الثورة الزراعية، و التي بلغت 8.7% أي 87 ألف مستفيد مقارنة بمليون مستفيد الذي كان متوقعا[4]، وبهذا فإن الثورة لم تحقق ما كان يصبوا إليه المشرعون وأصحاب النظريات التي كانت واعدة و براقة، وعلى أرض الواقع اصطدمت بعدة عراقيل ميدانية حالت دون تحقيقها حيث عجزت أغلب التعاونيات عن تحقيق هدفها من الإنتاج و تكبدت خسائر متواصلة وأصبحت تحت وصاية البنوك، كما ساءت العلاقة بين الفلاحين وعمال الاراضي وانتشرت الفوضى واللامبالاة والإهمال والرشوة .....الخ.

---

[1] حاشي أمعمر الأزهر، **مرجع سبق ذكره**، ص : 33 .

[2] هاشمي الطيب، **مرجع سبق ذكره**، ص : 03 .

[3] حاشي أمعمر الأزهر، **مرجع سبق ذكره**، ص :34 .

[4] هاشمي الطيب، **مرجع سبق ذكره**، ص : 04 .

ويعتبر من أبرز النتائج السلبية ما يلي[1] :

- انسحاب 08% من المستفيدين حتى جويلية 1974، وطول انتظار عمليات استصلاح الأراضي .
- بلوغ عدد الفلاحين المرشحين للحصول على الاستفادة مليون فلاح ووصول عدد المستفيدين حتى سنة 1975 حوالي 87 ألف .
- استغلال الفساد الإداري من طرف كبار الملاكين لمصالحهم وتهربهم من النصوص القانونية، وذلك بالتصريحات الكاذبة لأملاكهم الحقيقية .
- فشل التعاونيات بسبب الضعف الاداري الذي مس جميع النشاطات، وكذلك ضعف الرقابة على السلفات المالية التي أخذت وجهات أخرى .
- التوسع العمراني و أثره على العقار الفلاحي، حيث و بالنظر إلى مساحة الجزائر من الاراضي و التي هي في الأغلب عبارة عن صحاري، إذ تمثل الاراضي ذات الجودة 04% ويتركز بها حوالي ثلثي (3/2) السكان، مما وضع هذا الوضع أمام معادلة صعبة تتمثل في كيفية التوفيق بين النمو السكاني والمحافظة على الاراضي الخصبة .

ثانيا : مرحلة 1980-1989

نفس السيناريو السابق بقي كما هو، حيث أن الاصلاحات كانت مجرد نظرية أكثر منها تطبيقية، وظلت القرارات التنموية مركزية ولم يكن للفلاحين دور فعال في صنع القرار، مما انعكس على هذه الاصلاحات بالفشل لإنها كانت عن طريق الثورة و التغيير الجذري الشامل بدلا من الاصلاح التدريجي المعتمد بالدرجة الأولى على تشجيع الملكية عن طريق توزيع الأراضي، وبالتالي لم تغير هذه المراسيم والاصلاحات من حياة الريف شيء إضافة إلى العجز المستمر في الإنتاج الزراعي و الارتفاع المتزايد في الواردات الزراعية، كما أن الجزائر تطبق في هذه الفترة النهج الاشتراكي لاقتصادها، والذي نتج عنه عواقب و خيمة .

ثالثا : مرحلة التسعينات 1990 -1999 :

هذه الفترة كانت من أصعب الفترات التي مرت بها الجزائر، خاصة الأزمة الأمنية التي أوقفت عجلة التنمية و أصبح الاستقرار الأمني من أولويات الحكومة، و كان الوضع الاقتصادي حرج خاصة الارتفاع المستمر في حجم المديونية بقوة جراء أزمة 1986 و أزمة 1995 حيث ارتفعت الديون الى

[1] حاشي أمعمر الأزهر، **مرجع سبق ذكره**، ص : 34 .

الضعف خلال الفترة 1979 –1995، مما جعلها تحتل الصدارة في قائمة الدول العربية من حيث حجم الديون وخدمة الديون، وكان سكان الريف أشد معاناة مقارنة بالحضر، من حيث عدم الأمن من جهة والفقر من جهة أخرى ولم يساهم القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني بالمستوى الذي كان ينتظر منه، حيث لم يرتفع معدل النمو السنوي في القطاع عن نسبة 03% خلال الفترة (1990 – 1998)، وبالتالي تقهقر الانتاج الزراعي و تقلصت الاراضي الصالحة للزراعة بشكل خطير في ظل غياب أدوات الرقابة، وتواطؤ الجميع بما فيها العاملين في النشاطات الفلاحية[1]، الأمر الذي أدى إلى فشل السياسات المطبقة، سواءا كانت لعدم مطابقتها للذهنيات السائدة أو لغموض النصوص القانونية وعدم استقرارها، وفي كثير من الأحيان عدم تكيفها مع الواقع .

رابعا : المرحلة الجديدة (2000 – 2014) :

مرت الجزائر بفترات سياسية عصيبة بعد التسعينات (1990)، و التي هزت مختلف القطاعات وقد كان للجانب الزراعي الحظ الأوفر منها، حيث توقفت جل البرامج الاصلاحية وعانى القطاع من عدة مشاكل تتعلق بالأمن وتفشي الفقر وسوء الأحوال المعيشية في الريف و تعطلت عجلة التنمية، وأمام هذا الوضع اتخذت الدولة عدة اجراءات لتدارك الوضع وذلك بسن عدة قوانين تنظيمية و سياسات، والتي من بينها المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وسياسة التجديد الفلاحي و الريفي، وذلك ما من شأنه إعادة الهيبة والاستقرار والرجوع بالقطاع الفلاحي إلى مكانته الطبيعية و الاستراتيجية، ولكن هذه السياسات هي الأخرى كان لها اجابيات وسلبيات، يمكن ذكرها فيما يلي :

-**المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000)** : سجلت هذه السياسات جملة من النقاط الايجابية، يمكن ذكرها فيما يلي :

- إن معظم العمليات التي تبنتها وزارة الفلاحة تهدف إلى إعادة بناء المجال الفلاحي وحماية النظام الايكولوجي الهش و استصلاح الاراضي الخاصة بالفلاحة، وذلك اعتمادا على العوائق المناخية التي أهملت من قبل المخططات الوطنية السابقة .
- سجل البرنامج الفلاحي تدخلات ذات صدى كبير منها إرجاع التربة إلى استخداماتها و التي شملت حوالي 03 ملايين هكتار منها 740000 هكتار كمرحلة أولى، وذلك بتركيز زراعة الحبوب في مناطق صالحة لها (1.2 مليون هكتار) و إعادة استخدام الأرض السابق استغلالها إلى بعض

[1] هاشمي الطيب، **مرجع سبق ذكره**، ص : 05 .

الأراضي الجافة أو المعرضة للجفاف، وذلك بتعويض زراعة الحبوب بزراعة الأشجار المثمرة التي تستطيع تحمل الجفاف و كذلك الكروم وتربية الحيوانات[1].

- حققت سياسة دعم غرس الاشجار الغابية في إطار البرنامج الوطني للتشجير، وخاصة إعادة تشكيل غابات الفلين بشرق البلاد والمحافظة على الأحواض المنحدرة للسدود، وسياسة دعم غرس الأشجار المثمرة (النخيل، الزيتون، التين، المشمش ....) نتائج جد مرضية من حيث عدد الأشجار المغروسة عبر مختلف جهات الوطن، و التي يمكن أن تؤدي إلى المدى المتوسط و البعيد إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من الفواكه و تصدير الفائض، وخاصة الفواكه التي تملك فيها الجزائر ميزة نسبية[2].
- نظرا للأهداف التي جاء بها المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، قامت الدولة بتفعيل و تنمية النشاطات و الأعمال الفلاحية المختلفة، من خلال إنشاء مجموعة من الصناديق الفلاحية كما ذكرنا سابقا، والتي تتمثل في الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية، الذي حول سنة 2005 إلى الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي، وأنشأ معه صندوق الصحة الحيوانية والوقاية النباتية، وصندوق مكافحة التصحر و تنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب، وصندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، بالإضافة إلى إنشاء فروع في كل من صندوق مكافحة التصحر و تنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب و صندوق التنمية الريفية و استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز في سنة 2006، لتقوم بدعم البرامج الخاصة بالجنوب والبرامج الخاصة بالهضاب العليا، والبرامج الخاصة بالتنمية الريفية في الهضاب العليا، كل هذه الصناديق خصصت لها الدولة مبالغ مالية هامة يختلف حجمها من سنة إلى أخرى، بالاضافة إلى المساهمات و الاعانات المحددة من طرف التشريع، وكذا الهبات والوصايا[3] .

إن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية لا يتعارض مع الإطار الاقتصادي الحر الذي بدأ في الثمانينات، لذا فان توجهاته تصب بشكل أساسي في أهداف يرجى منها إعادة بناء المجال الفلاحي وحماية الموارد الطبيعية، ومن جهة أخرى يعاني الكثير من السلبيات لعل أهمها :

[1] عمر بالسعود، **مرجع سبق ذكره**، ص : 43 .

[2] عيسى بن ناصر، **مرجع سبق ذكره**، ص: 264 .

[3] غردي محمد، القطاع الزراعي، واشكالية الدعم و الاستثمار في ظل الانظمام الى المنظمة العالمية للتجارة، **مرجع سبق ذكره**، ص : 167 .

- إن سياسة المخطط تقضي بالإطار الاقتصادي الحر، لكن في الواقع تدخلات الدولة في القطاع لازالت قائمة رغم القوانين الواضحة في هذا المجال، والتي لا تزال حبرا على ورق .
- طرحت مشكل تسوية العقار الفلاحي أمرا واضحا أمام تحقيق هذا المخطط لأهدافه ورغم أنها مشكلة قديمة ظهرت بعد الاستقلال، إلا أن الفصل فيها لازال قائما لحد الأن .
- ضعف مكانة البحث العلمي في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، إذ أن مصاريف و تنظيمات البحث لا تسمح بوضع برامج من أجل تنمية فلاحية مستدامة .
- يعاب على سياسة التوسيع الزراعي الواردة ضمن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، أنها لم تعطي الأولوية و الاهتمام الأكبر لرفع مساحات و إنتاج المنتوجات المعاشية وتربية المواشي، لأنها تعتبر ركيزة الأمن الغذائي .

خامسا : تقيم مبدئي لسياسة التجديد الفلاحي و الريفي :

بخصوص تطبيق مختلف برامج التجديد الفلاحي والريفي، فقد أبرزت نتائج التقييم النتائج الايجابية التالية[1] :

- نمو معتبر لا سيما في مجال الحبوب والبطاطا .
- 1330 مشروع جواري للتنمية الريفية المدمجة، أطلقت في 1481 بلدة في اطار التنمية المستدامة و المتوارنة للاقاليم وتحسين ظروف معيشة السكان .
- ساهم البرنامج في بعث الصناعة المكانيكية من خلال انتاج الحاصدات والدراسات والجرارات و الصناعة الكيماوية لإنتاج الأسمدة قصد مواجهة تزايد الطلب على المخصبات، وكذا استحداث أكثر من 240000 منصب شغل دائم خلال سنة 2009 .

ورغم المجهودات الضخمة التي بذلت في هذا البرنامج، لازالت التنمية الزراعية في مرحلة بعيدة، إذ تعاني من الكثير من المشاكل ومن أهم السلبيات والنتائج السلبية التي صاحبت هاته السياسة ما يلي: (وذلك فيما يخص التجديد الفلاحي و الريفي)[2] :

- مشكل البيروقراطية من طرف الادارة الذي يعتبر عائقا في عملية التنمية، وهذا ما أدى إلى تأخر المشاريع الجوارية وفشل عقود النجاعة،، التي لم تصل معظم الولايات إلى تحقيق أهدافها .

[1] **Le président Bouteflika préside une réunion dévaluation du secteur de làgriculture et du développement rural ,** Alegria presse sevice ,(24out 2010) p : 1 .

[2] هاشمي الطيب، **مرجع سبق ذكره،** ص ص : 18، 19 .

▪ لا تزال الجزائر تشكو من الكثير من الأوضاع الادارية كالازدواجية والتداخل في المسؤوليات والمركزية السائدة و ارتفاع التكاليف في قطاع الخدمات وانخفاض مستوى استخدام التكنولوجيا .

▪لايزال مشكل العقار قائما مما يؤدي إلى عرقلة الفلاحين غير المالكين للأرض الفلاحية .

▪ انخفاض اليد العاملة الفلاحية باستمرار واتجاهها نحو القطاعات الأخرى، نظرا لتوفر المزايا فيها على غرار الفلاحة، حيث انخفضت من 21.06% عام 2001 الى 18.1% عام 2006 ثم من 13.6% سنة 2007 إلى 10.6% سنة 2013 .

▪ تأخر كبير في المشاريع الجوارية للتنمية الريفية و عقود النجاعة على المستوى الوطني، أي معظم الولايات شهدت تأخر في انطلاقها (برنامج التجديد الريفي)، حسب ما أظهره التقرير الأخير لوزارة الفلاحية سنة 2013، مما أدى الى النزوح الريفي نتيجة لنقص أو عدم توفر الخدمات الاجتماعية .

▪معظم قروض تشغيل الشباب (ENSEJ) موجهة إلى أنشطة غير فلاحية، و عدم الرقابة من طرف الحكومة لهذه القروض، بالاضافة إلى انخفاض مردود البحث العلمي الفلاحي، حيث يساهم قطاع الفلاحة بنسبة 04% فقط من البحوث العلمية الوطنية، وبهذا تعتبر الجزائر من أضعف الدول مساهمة بالبحوث العلمية في مجال الفلاحة، حيث تحتل المرتبة السابعة إفريقيا .

▪ نقص الشفافية و المساواة في تقديم الدولة للمساعدات لمختلف شرائح الفلاحين، وكذلك غياب سندات الملكية، مما قلل من التزامات البنوك في تقديم القروض للمزارعين .

– **برنامج تعزيز القدرات البشرية و الدعم التقني :** ويمكن حصر أهم الإخفاقات التي سجلت في تطبيق هذا البرنامج فيما يلي[1]:

* صعوبة السيطرة على تدفق التدريب و الإرشاد .

* مشاكل التشاور والتنظيم على المستوى المحلي .

* عدم التفاعل بين مديريات الفلاحة وبعض الفرق الفلاحية للولايات .

* و جود انحراف في تعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ برنامج تعزيز القدرات البشرية و الدعم التقني .

* عدم وجود حافز (جزئيا) في تأطير أنشطة التوعية و تدابير الدعم المقدمة في إطار هذا البرنامج.

* عدم وجود تقييم أثر التدريب و الإرشاد .

* عدم الكفاءة في التمكن من شبكات المعلومة و الاتصال.

المبحث الرابع : أفاق السياسات الزراعية و تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر

[1] **نفس المرجع السابق**، ص: 20.

بعد الحرب العالمية الثانية بدأت تظهر للعالم ظاهرة جديدة تمثلت في التكتلات الاقتصادية حيث شهد العالم عدة تكتلات تمثلت في السوق الأوربية المشتركة، السوق العربية الحرة، السوق المشتركة لدول أمريكا الوسطى .....، والهدف من هذه التكتلات لم يقتصر على تحقيق المنافع السياسة بل بمثابة مقدمة لتحقيق الاندماج السياسي، ولقد سمح هذا التكامل بتحقيق عدة انجازات من بينها تحقيق الاكتفاء الذاتي داخل المجموعة، والجزائر باعتبارها دولة عربية تسعى لتحقيق ذلك من خلال التكامل الزراعي العربي، بالإضافة إلى التكامل المغاربي، كما عمدت كغيرها من البلدان النامية إلى بذل جهود معتبرة بهدف تأهيل اقتصادها و إرساء قواعد التجارة العالمية عن طريق المشاركة في الاتفاقات التبادلية بين الدول، لذا اتخذت قرار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي كسبيل لدفع وتيرة النمو بإعتباره أحد التكتلات الاقتصادية في العالم، بالإضافة إلى سعيها للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة .

المطلب الأول: مدى مساهمة الاتحاد المغربي والدول العربية في الأمن الغذائي بالجزائر

لقد أفرز القرن الواحد و العشرون الكثير من التحولات على الساحة الدولية، الأمر الذي أدى إلى بروز الحاجة الماسة لإقامة تكتلات عربية من شأنها دفع عجلة اقتصاديات دول المنطقة العربية إلى بر الأمان، وتحقيق الحواجز الجمركية و غير الجمركية التي تعيق انسياب التجارة بين هذه الدول، و تخفيض الفاتورة الغذائية وتعزيز الزراعة العربية بهدف تحسين الأمن الغذائي و الوصول إلى تحقيق الاكتفاء بالإضافة إلى ظهور تكتل أخر هو الاتحاد المغاربي الذي يسعى إلى تحقيق نفس الأهداف من خلال تكتل الدول المغاربية، والجزائر بدورها تسعى إلى تحقيق هاته الأهداف من خلال الاستعانة بالتكامل العربي والاتحاد المغاربي، ويمكن إبراز ذلك بما يلي :

أولا : تحقيق الأمن الغذائي الجزائري بالاستعانة بالاتحاد المغاربي

إن استقرار الواقع السياسي والأمني والاقتصادي لمنطقة البحر المتوسط، والظروف الإقليمية والدولية التي تحيط بها، وتطور الثقافة الحديثة وتأثرات العولمة جعل دول اتحاد المغرب العربي، تسعى من 17 فيفري 1989 إلى إقامة اتحاد مغاربي من شأنه فتح الحدود بين الدول الخمس أطراف الاتحاد لمنح حرية التنقل الكاملة للأفراد و التنسيق الأمني و حيرة تنقل البضائع والأشخاص، والتعاون

في مختلف الأصعدة الاقتصادية[1]، و تمثل منطقة المغرب العربي موقعا استراتيجي متميزا حول البحر الأبيض المتوسط حيث تعتبر جسرا بين أوربا وشمال إفريقيا والعالم العربي .

وفي ظل إثبات اماكنية تحقيق الجزائر لاكتفائها الذاتي في ظل إتحاد المغاربي، سنتطرق إلى التجـــارة الفلاحية في دول الاتحاد، والتي تعتبر بمثابة عنصر أساسي للمساهمة في تحقيــق الأمـــن الغـــذائي، بالإضافة إلى حجم المبادلات التجارية بين الجزائر ودول الاتحاد المغاربي .

1- التجارة الفلاحية لدول المغرب العربي :

نظرا للعدد الكبير للدول العربية ولتباعدها عن بعضها البعض، ولمجاورتها لدول أخرى غير عربية و كذا لاختلاف سياستها الاقتصادية من جهة أخرى، نجد أن حجم التبادلات التجاريـــة فيمـــا بينهـــا، وخاصة في الميدان الفلاحي ضعيف، ومع هذه فهو في تنامي مستمر، وهذا ما تؤكده البيانات التالية[2]:

أ - تطور الصادرات الزراعية في المغرب العربي : رغم نمو الصادرات الفلاحية فـــي جميـــع دول الاتحاد المغاربي، إلا أنها تتفاوت تفاوتا ملحوظا جدا، حيث تعتبر المملكة المغربية أكبر دول الاتحـــاد تصديرا، حيث قامت بتصدير ما قيمته 2.6 مليون دولار أمريكي من المنتجات الغذائية وهذا في سنة 2007، تليها تونس بما مقداره 1.2 مليون دولار، بينما لم تصدر الجزائر سوى ما قيمتـــه 53 ألـــف دولار، وليبيا 03 ألاف دولار أمريكي .

ب - تطورات الواردات الزراعية في المغرب العربي : لقد عرفت الواردات الغذائية تراجعا ملحوظـــا في السنوات الأخيرة من عقد التسعينات، حيث بلغت قيمة الواردات من السلع الغذائية الرئيسية خـــلال سنة 1999 حوالي 19.4 مليار دولار، بعد ما كانت في السنة السابقة لها أكثر من 20 مليار دولار، و يعزى التراجع إلى عدة أسباب منها ترشيد الاستهلاك و تشجيع القطاع الفلاحـــي و تحســـين نظـــم التسويق، حيث تراجعت قيمة واردات الحبوب وحدها من 8.6 مليون دولار في سنة 2004 إلى 8.4 مليون دولار كمتوسط للسنوات 1997 - 2001 .

[1] فاتح حركاتي، **مرجع سبق ذكره**، ص : 206 .

[2] الطاهر مبروكي، **الأمن الغذائي في المغرب العربي**، مجلة الباحث، العدد 9، (2011)، ص : 197 .

ج – تطورات الميزان التجاري الفلاحي في المغرب العربي :

إن الميزان التجاري للدول المغاربية يعرف عجزا مستمرا، ما يعني نقصا كبيرا في إنتاج المواد الغذائية، السبب الذي يؤدي إلى اللجوء إلى الاستيراد لتغطية العجز في الطلب على هذه المواد، وفي السنوات 2005 و 2006 عرف الميزان التجاري الزراعي لدول المغرب و تونس فائضا، في حين شهد الميزان التجاري الجزائري استمرارا في العجز خلال الثلاث سنوات من 2005 و حتى 2007، بينما شهدت سنة 2007 تسجيل عجزا في كل من الجزائر وتونس وفائضا في المغرب، وهو ما يعني تحسن الوضع في المغرب بشكل أحسن من تونس و الجزائر[1]، والجدول التالي يوضح ذلك :

الجدول رقم (5-38) : رصيد الميزان التجاري من المواد الغذائية للدول المغاربية 2005 – 2007.

الدولة	2005	2006	2007
الجزائر	-3256.29	-3421.8	4349.61
ليبيا	-1381.18	-1379.23	-1379.23
المغرب	420.29	1889.98	14.11
تونس	12.13	179.27	-284.15
موريتانيا	212.92	-45.68	103.32

المصدر : الطاهر مبروكي، **مرجع سبق ذكره**، ص : 201 .

2- التجارية البينية بين دول الاتحاد المغاربي :

تبين الدراسة التاريخية للمبادلات التجارية بين الدول المغاربية ضعف محدودية حجمها، فبعد مرور عقود من استقلال كافة أقطار المغرب العربي لم تتغير نسبة التبادل بين هذه الدول و على الرغم من تحقيق بعض الخطوات الايجابية في مسار الاتحاد المغاربي على المستوى التأسيسي، وعلى مستوى بنى المؤسساتية و إبرام بعض الاتفاقيات التجارية، إلا أن مستوى التبادل بين الدول المعنية بقي متواضعا، حيث بلغ حجم التبادلات التجارية البينية عام 1989 نسبة 1% من إجمالي التجارة

[1] ضحاك ناجية و بومصباح صافية، **السياسات الزراعية الجزائرية كأحد متطلبات تحقيق الأمن الغذائي في ظل المتغيرات الدولية**، الملتقى الدولي الثالث حول : القطاع الفلاحي و متطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة المدية، (أكتوبر 2004)، ص : 11 .

الخارجية للدول المغاربية، لترتفع هذه النسبة عام 1992 إلى نسبة 3[1]% و نتيجة لتعثر مسار مشروع الاتحاد المغربي، سجل وزن التجارة البينية لاتحاد المغرب العربي إلى تجارتها الإجمالية ما يعادل ما بين مليارين و 02.1182 مليون دولار أمريكي إلى تجارة إجمالية قدرت بـــ 81 مليار و 893 مليون دولار أمريكي (أي ما يعادل 02.59%) سنة 2000[2]، في حين عودة نسبة التجـــارة البينيـــة إلـــى التجارة الإجمالية إلى الارتفاع، لتصل إلى 03% و ذلك لسنة 2008، وواصلت هـــذه النســـبة فـــي الارتفاع، لتبلغ حجم التجارة البينية بين دول الاتحاد المغربي ما يعادل 03.28% من حجـــم التجـــارة الإجمالية لهاته الدول و ذلك لسنة 2010، وبهذا فان معدل التجارة البينية لاتحاد المغرب العربي إلـــى تجارته الإجمالية هو معدل ضئيل جدا ما يعني أن حجم التبادل السلعي البيني لمنطقة الاتحاد العربـــي ضعيف جدا مقارنة بحجم التجارة الخارجية لدول الاتحاد المغرب العربي .

هذا بالنسبة لدول الاتحاد المغربي وما يتعلق بتجارته، أما بالنسبة للجزائر وتعاملها مع دول اتحـــاد المغرب العربي من حيث الصادرات و الواردات، فيمكن إظهارها في ما يلي :

أ- صادرات و ورادات الجزائر من و إلى الاتحاد المغربي :

تأتي الجزائر في المرتبة الرابعة من حيث مبادلاتها البينية مغاربيا، حيث قدرت صـــادراتها إلـــى الدول المغاربية في المجموع بـــ 02.16% من مجموع صادراتها إلى الخارج، وتأتي تونس كمستورد أول بمعدل 1.09% أما الواردات فوصلت إلى 1.27% من مجموع وارداتها من الخـــارج، وتجـــدر الإشارة هنا إلى الضعف الكبير للمبادلات الجزائرية مع ليبيا[3]، والتي تشكل سوقا حيويا لكل من تونس و المغرب، وهذا نظرا إلى تشابه و اقتصار اعتمادهما في صادراتهما على المحروقات بشكل بـــالغ، وهذا ما يظهره الجدول التالي :

[1] غربي مريم، **اثار سياسات تحرير التجارة الدولية على تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الدول النامية**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة سطيف، (دفعة 2014/2013)، ص : 146.

[2] عقبة لخضر، **التطور الاقتصادي والتجارة البينية منطقة اتحاد المغرب العربي نموذجا**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 59-60، (صيف و خريف 2012)، ص : 81 .

[3] غربي مريم، **مرجع سبق ذكره**، ص : 147 .

الجدول رقم (5-39) : اتجاه الصادرات و الواردات الجزائرية مع الاتحاد المغاربي .

	تونس		ليبيا		المغرب		موريتانيا		المجموع	
الجزائر	2005	2010	2005	2010	2005	2010	2005	2010	2005	2010
الصادرات	0.6	1.09	0.02	0.05	0.61	1.02	00	00	0.99	2.16
الواردات	0.68	0.90	0.01	0.04	0.23	0.033	0.09	00	1.01	1.27

المصدر : غربي مريم، **مرجع سبق ذكره،** ص : 147 .

ب- طبيعة المبادلات التجارية الجزائرية مع دول الاتحاد المغاربي

سيطرت المحروقات على المبادلات التجارية بين الجزائر و دول المغرب العربي، وذلك بنسبة 78.24%، في حين شهدت الصادرات خارج المحروقات تحسنا ملحوظا، حيث ارتفعت بنسبة 18.49%، وتمثلت أهم المنتجات المصدرة خارج المحروقات خلال سنة 2008 في المواد نصف المصنعة، حيث قدرت بقيمة 113.16 مليون دولار، والمواد الغذائية بقيمة 22.91 مليون دولار، والتجهيزات الصناعية بـ 5.82 مليون دولار، أما فيما يتعلق بواردات الجزائر من دول الاتحاد المغاربي، فقد شهدت ارتفاعا في أغلبها باستثناء المواد الغذائية و المواد الخام و منتوجات التجهيزات الفلاحية، حيث قدرت المنتجات الغذائية بـ 9.8 مليون دولار لسنة 2008 متراجعا بـ 45.8% عن سنة 2007[1]، ويمكن تحديد منتجات الجزائر مع دول الاتحاد المغربي بشكل واضح أكثر في الجدول التالي :

الجدول رقم (5-40) : طبيعة المبادلات التجارية البينية المغاربية

	الصادرات نحو بلدان الاتحاد	الواردات من بلدان الاتحاد
الجزائر	* مواد أولية : أكثر من 50%مكونة من المحروقات و الغاز * مواد أساسية للاستغلال الصناعي، مشتقات الحديد، كبريت، جبس، و بدرجة أقل : * منتجات مصنعة : معدات نقل و معدات فلاحية * منتجات الصناعة الكيميائية	* المواد الأولية غير الغذائية و غير الطاقوية : خيوط، نسيج *منتجات مصنعة : اسمنت و مشتقات الحديد * منتجات الصيد البحري .

المصدر: غربي مريم، **مرجع سبق ذكره،** ص : 148 .

[1] بلال خزار، **مرجع سبق ذكره،** ص : 165.

وبالتالي فان نسبة مساهمة الاتحاد المغاربي في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر تكاد تكون منعدمة، كون تلك الدول تعتمد في تحقيق أمنها الغذائي على الواردات الخارجية، ومنه بتبعيتها للخارج مثلها مثل الجزائر .

ثانيا : تحقيق الأمن الغذائي الجزائري بالاستعانة بالتكامل العربي

هناك مجموعة من الخطوات قامت بها الدول العربية في إطار التواصل للتكامل الاقتصادي العربي والذي سوف تستفيد منه كل الدول العربية في جميع المجالات وتسعى الجزائر إلى الاستفادة من هذا التكامل لتحقيق أمنها الغذائي وذلك في اطار التعامل داخل منطقة التجارة الحرة العربية لترويجها لفائضها الزراعي، ولذلك جاءت تجارتها زراعية في إطار هذه المنطقة على النحو التالي :

1 – الصادرات الزراعية نحو الدول العربية :

بعد دخول الاتفاقية الخاصة بالمنتجات المستفيدة من التخفيضات الجمركية التفضيلية للمنطقة العربية للتبادل الحر حيز التنفيذ، قدرت حجم الصادرات الجزائرية باتجاه هذه المنطقة خلال السنوات من 2006 إلى غاية 2011 على النحو التالي :

الجدول رقم (5–41) : تطور الصادرات الزراعية الجزائرية نحو الدول العربية .

	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الحبوب	–	5008	–	05	10986	10986
بذور زيتية	63	188	523	273	108	108
الزيوت	4752	409	5140	990	3024	3024
بقول	04	–	–	02	–	–
درنيات	424	–	–	–	–	–
خضر	139	1568	1747	3768	2371	2371
فاكهة	733	426	585	715	1332	1332
حيوانات حية	–	–	–	05	–	–
لحوم	–	01	–	–	–	–
البان و منتجاتها	4589	2245	2651	2157	1031	1031
سكر	5022	4017	100	200	306997	306997
أخرى	9484	6398	18284	5513	–	–

المصدر : ضحاك نجية و بومصباح صفية، **مرجع سبق ذكره**، ص : 09 .

تبين من الجدول بأن صادرات الجزائر من المواد الغذائية الأساسية للدول العربية تكاد تكون معدومة للسنوات 2006 و 2007، إلى أنها سجلت فائضا لعام 2008 بقيمة 17.58 مليون دولار أمريكي، ثم تراجعت صادرات المنتجات الفلاحية والغذائية في عام 2009 لتصل قيمة 15.8 مليون دولار أمريكي، وبحصة مقدرة بـ 31.75% من مجموع الصادرات خارج المحروقات باتجاه المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر[1]، أما عن أهم الدول العربية المستلمة للصادرات الفلاحية الجزائرية، فتمثلت في :

كل من تونس وليبيا وموريتانيا والكويت وسوريا وقطر، ومن خلال الصادرات الضعيفة للدور العربية نجد أن الجزائر لم تساهم ولو بالقليل في تحقيق الأمن الغذائي العربي .

2 – الواردات الزراعية من الدول العربية :

سيطرت على سوق الموردين الجزائريين من المنطقة العربية، كل من مصر وتونس والسعودية و الأردن والمغرب، واحتلت كل من مصر وتونس والمغرب الصدارة، وجاءت واردات الجزائر من الدول العربية على الشكل التالي :

جدول رقم (5–42) : تطورات الواردات الزراعية الجزائرية من الدول العربية .

أعداد الحيوانات : الرأس **الكمية :** الطن

	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الحبوب	12655	3461	22	261	202	202
بذور زيتية	2301	2095	2284	2306	2589	2589
الزيوت	12602	14595	12061	5970	8480	8480
بقول	2466	3318	5361	13759	–	–
درنيات	11	390	97	01	–	–
خضر	1619	149	440	595	462	462
فاكهة	512	1546	3288	8392	5453	5453
حيوانات حية	–	–	02	35	01	01
لحوم	–	26	14	13	–	–
البان و منتجاتها	1705	2694	3605	873	120	120
سكر	4732	8451	10003	39621	7325	7325
أخرى	36281	56207	50988	126999	–	–

المصدر : ضحاك نجية و بومصباح صافية، **مرجع سبق ذكره**، ص : 10 .

[1] **الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات بإتجاه المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر**، الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية،(سبتمبر 2009)، ص : 07 .

الملاحظ من الجدول بأن واردات الجزائر من السلع الغذائية الرئيسية شهدت تذبذبا من سنة لأخرى، حيث قدرت بقيمة المنتجات الفلاحية والفلاحية المحولة خلال السداسي الأول من سنة 2009 حوالي 69 مليون دولار أمريكي، والتي تمثل بنسبة 10.2% من مجموع الواردات من المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر، مقابل 37 مليون دولار أمريكي خلال نفس الفترة من سنة 2008، أي ما يعادل ارتفاعا بنسبة 86.5%[1] وبمقارنة واردات الجزائر من الدول العربية بوارداتها من الدول الأخرى، نجد بأنه تعتمد في تحقيق أمنها الغذائي على الدول الأجنبية وهو ما أثبتته الإحصائيات، وهذا راجع إلى تراجع مستوى الإنتاج في الدول العربية، وإعتمادها هي كذلك خارج منطقة التجارة الحرة العربية و بالتالي يمكننا القول بأنه ليس بإستطاعة الجزائر تحقيق أمنها الغذائي حاليا أو مستقبلا في ظل منطقة التجارة الحرة العربية، وهذا راجع للأحداث التي تجري في المنطقة وخاصة منطقة الشرق الأوسط، ولذلك وجب على الجزائر إيجاد حلول سريعة لتوفير الغذاء .

المطلب الثاني : مدى مساهمة الشراكة الاورو- جزائرية و الانضمام إلى OMC في تحقيق الأمن الغذائي

في إطار الاندماج في الاقتصاد العالمي عمدت الجزائر كغيرها من البلدان النامية إلى بذل جهود معتبرة بهدف تأهيل اقتصادها وإرساء قواعد للتجارة العالمية عن طريق المشاركة في الاتفاقات المتعلقة بتنظيم العلاقات التجارية الدولية والمعاهدات الكفيلة بتنظيم الشؤون التجارية والعلاقات التبادلية بين الدول، وهذا وراجع لكونها أدركت أنه من الصعب عليها تحقيق نمو اقتصادي بمعزل عن العالم، فلأجل ذلك باشرت الإصلاحات من خلال برامج التعديل الهيكلي، واتخذت قرار الشراكة مع الاتحاد الأوربي كسبيل لدفع وتيرة النمو الاقتصادي وقدمت طلب الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية بإعتبارها كيانا يشرف على تنظيم العلاقات الدولية، وعلى توجيه السياسات التجارية بعد ما زالت الإتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة (GATT)، ونظرا كذلك لأهمية المنظمة العالمية للتجارة ودورها الفعال في توجيه الاقتصاد العالمي الجديد .

[1] **الواردات الجزائرية من المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر**، الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، (سبتمبر 2009)، ص : 08.

أولا : إتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي و أثاره على الأمن الغذائي الجزائري :

يعتبر التقارب الأوربي مع دول جنوب المتوسط ضرورة أملتها الظروف الاقتصادية العالمية، خاصة مع زيادة التكتلات الإقليمية والعالمية، وبإعتبارها دول جنوب المتوسط المناطق الأقرب إلى أوروبا جغرافيا وتاريخيا، بالإضافة إلى احتواء هذه المناطق على ثروات طبيعية وبشرية ضخمة، وهي في نفس الوقت تمثل سوقا كبيرا و واسعا، كان من الطبيعي لأوروبا التوجه إلى بلدان هذه المناطق وإقامة معها علاقات استثنائية وشراكة في جميع الميادين، والجزائر من بين الدول التي أبرمت اتفاقات شراكة مع الاتحاد الأوربي و تمثلت أهم المعطيات فيما يلي :

1 – تاريخ الشراكة :

إن بداية محاولات الشراكة مع الاتحاد الأوربي كانت قديمة، يعود تاريخها إلى اتفاقيات ايفيان في مارس 1962 المتعلقة بإستقلال الجزائر، إما في المجال الاقتصادي فقد كانت بداية اتفاق عام 1976، الذي يشمل على اتفاقية تعاون مع المجموعة الاقتصادية الأوربية، وقد كانت هذه الاتفاقية وفقا لمعطيات نظرية للعلاقات التجارية بين الطرفين، ولم تأخذ بعين الإعتبار الإنضمام المحتمل لدول جنوب أوروبا، والتي سوف تؤدي إلى تغير معادلة العلاقات الجزائرية مع أوروبا بسبب الطبيعة المزاحمة لصادرات تلك البلدان لصادرات الجزائر (خمور، زيتون ...)، خاصة وإن الاتفاقية قد أبرمت عن طريق المفاوضات بين الأجهزة الادراية للطرفين، دون إثارة نقاش حولها داخل الرأي العام[1]، كل هذا أدى الى فشل الاتفاقيات إلى أن الجزائر عادت إلى المفاوضات، ودخلت هذه المرة بتشكيل فريق عمل لدراسة مشروع الشراكة في كانون الأول 1993، وكان أول لقاء مع الوفد الأوربي في 18 جوان 1994 بالجزائر، حيث كرس هذا اللقاء أساسا لتبادل وجهات النظر حول الخطوط العريضة للاتفاق المقبل، و بعد هذا اللقاء تم الاتفاق على إنشاء ورشات عمل ضمن كل من : الزراعة، الصناعة، الخدمات، التعاون الاقتصادي، التعاون المالي، التعاون الاجتماعي والثقافي، ولقد جمع الجزائر والاتحاد الأوروبي بعد هذا الإتفاق عدة جولات متتالية تارة و متقطعة تارة أخرى، والتي قدرت بـ 17 جولة، ليتم التوقيع على الأحرف الأولى لمشروع الشراكة الأورو جزائرية في 2001/12/19، فبعد أربع سنوات من المفاوضات تم توقيع اتفاق الشراكة بين الجزائر و الاتحاد

[1] شيخ هجيرة، **أثار الشراكة الاوروجزائرية على الأمن الغذائي في الجزائر**، الملتقى الدولي التاسع حلو : استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الشلف، (2014)، ص : 03 .

الأوروبي يوم 2002/04/22 بفالنسيا، ليدخل بعدها المشروع قيد التنفيذ ابتدءا من 2005/09/01[1]، وقد أعتبر الاتفاق بمثابة نقطة تحول في مسيرة التنمية الاقتصادية بالجزائر .

2 – أهداف الشراكة الأورو – جزائرية : تعددت أهداف الأطراف المتفقة في الشراكة الأورو–متوسطية، فكل دولة قد اختارت هذا المشروع لتحقيق أهداف تتناسب مع الوضعية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تعيشها، وفيما يلي أهم الأهداف التي وضعت لتنفيذ اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي[2] :

أ – الأهداف السياسية و الأمنية : و تتمثل في :

- وضع إطار خاص بالحوار السياسي بين الطرفين الأوروبي و الطرف الجزائري .
- التعاون في مجال العدالة، وهذا من شأنه إن يساعد على مكافحة الإرهاب و الجريمة المنظمة.
- إلزام الجزائر من خلال هذا الاتفاق بتطبيق البند المتعلق بحقوق الإنسان.

ب– أهداف اقتصادية : وتمثلت فيما يلي :

- الاستفادة من إقامة منطقة حرة للتبادل بين الجزائر و أكبر قوة اقتصادية .
- دعم و زيادة حجم المبادلات التجارية بين دول الاتحاد الأوروبي والجزائر، سما أن الجزائر تعد من أهم شركاء الاتحاد الأوروبي .
- تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات .
- العمل على زيادة التدفقات الاستثمارية الأوربية المباشرة للجزائر، وترقية حجمها وتعزيز دور الشراكة ما بين المؤسسات الوطنية والأوروبية .
- الاستفادة من المساعدات المالية، الاجتماعية، وحتى الثقافية .
- تأهيل المؤسسات الجزائرية من خلال زيادة طاقتها الإنتاجية، والاستفادة من التقنيات الأوربية المتطورة بالشكل الذي يزيد من أهميتها وسط الأسواق الدولية .

[1] طالبي بدر الدين، **الشراكة الاورو– متوسطية**، أثارها على اقتصاديات المغرب العربي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 3، دفعة (2011/2010)، ص :46

[2] **نفس المرجع السابق**، ص : 47.

3 – مضمون اتفاق الشراكة الأورو جزائرية :إن اتفاق الشراكة الموقع بين الجزائر والاتحاد الأوروبي يتضمن 110 مادة مقسمة إلى 09 مجالات إضافية، وإلى 06 ملاحق و 07 برتوكولات مكملة للإتفاق[1]، وتشمل مجالات الإتفاق حسب المواد كما يلي :

- الحوار السياسي (المواد 03 .04. 05) .
- الإنتقال الحر للسلع (من المادة 06 إلى المادة 29)، و نص هذا الاتفاق على تحرير المبادلات من المنتجات الصناعية والمنتوجات الزراعية و منتجات الصيد البحري .
- تجارة الخدمات (من المادة 30الى المادة 37) .
- المدفوعات ورؤوس الأموال و المنافسة (من المادة 32 إلى المادة 46) .
- التعاون الاقتصادي (من المادة 47 إلى المادة 66) .
- التعاون الاجتماعي و الثقافي (من المادة 67 إلى المادة 78) .
- التعاون المالي (من المادة 79 إلى المادة 81) .
- التعاون في ميدان العدالة و الشؤون الداخلية (من المادة 82 إلى المادة 91) .
- الأحكام المؤسساتية العامة والختامية (من المادة 92 إلى المادة 110) .

وتتناول الملاحق الستة لهذا الإتفاق القواعد التالية[2] :

- القواعد المطبقة على المنتجات الفلاحية والمنتجات الفلاحية المصنعة لكل من الجزائر والاتحاد الأوربي .
- الواردات الجزائرية من المنتجات الصناعية الأوروبية الخاضعة لتخفيض الرسوم الجمركية.
- الواردات الجزائرية من المنتوجات الصناعية الأوروبية .
- قائمة المنتجات الخاضعة للملحق الإضافي المؤقت "DAP" .
- كيفيات تطبيق قواعد المنافسة .
- ملحق خاص بالملكية الصناعية و الفكرية التجارية .

[1] علي لزعر وبوعزيز ناصر، **تأهيل المؤسسة الاقتصادية في ظل الشراكة الاورو–متوسطية**، مجلة ابحاث اقتصادية و ادارية، العدد الخامس، (جوان 2009)، ص : 33 .

[2] **نفس المرجع السابق**، ص : 34 .

وفيما يخص شراكة الاتحاد الأوروبي مع الجزائر، سنركز على إتفاقية الزراعة التي خصت عليه الشراكة، وذلك من خلال التعرف على ايجابيات وسلبيات هاته الاتفاقيات وأثر ذلك على الأمن الغذائي بالجزائر، ومن خلال :

– **مضمون اتفاق الشراكة الزراعي :** يتضمن اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي مجالا للمبادلات التجارية الخاصة بالمنتجات الزراعية، ونجد ضمن المادة (13) من اتفاقية الشراكة، حيث أن المنتجات المعنية بالتبادل تنص عليها التعريفة المدمجة الجمركية في الفصل (1) إلى الفصل (24)، وكذلك نجدها في المادة (12) من الاتفاقية الملحقة 01، و يمكن التنبيه إلى أن الاتحاد الأوروبي بقي متشددا فيما يخص التحرير لكل المبادلات التجارية الخاصة بالمنتجات الزراعية، على عكس المنتجات الصناعية التي كان يهدف إلى الوصول إلى تحرير التبادل الكلي للمنتجات الزراعية، بعد إنقضاء خمس سنوات من تطبيق الاتفاقية[1].

وفيما يخص المنتجات الزراعية التي تم التطرق إليها في الاتفاق فقد قسمت إلى ثلاث أنواع هي:

أ – **منتجات الصيد البحري :** حيث تعد منتجات الصيد البحري ذات المنشأ الأوروبي الواردة في المادة 14 الفقرة (04)، والمنصوص عليها في البرتوكول رقم (04)، من المنتجات التي تستفيد من إمتيازات الاتفاق، حيث نلاحظ أن العدد الكلي لبنود التعريفة الفرعية المعنية بالبرتوكول رقم (04) هي 87 بند فرعي، من بينها 85 بند فرعي في الفصل رقم (03) و بند فرعي واحد في الفصل رقم (05)، و بند فرعي واحد في الفصل رقم (23)، ومن بين هذه البنود الفرعية نجد أن 84 بند فرعي يخضع إلى نسبة 30% من الحق الجمركي، في حين الباقي يخضع إلى 05% من الحق الجمركي .

ب –المنتجات الزراعية المحولة : تخضع التبادلات التجارية للمنتجات الزراعية المحولة لشروط برتوكول رقم (05) من اتفاقيات الشراكة ألأورو جزائرية، حيث يسعى الاتحاد الأوروبي إلى تخفيض الحق الجمركي بحوالي 95% من الواردات التقليدية الجزائرية، و من الجانب الأخر فإن الجزائر تمنح إمتياز يغطي 85% من وارداتها من الاتحاد الأوروبي .

ج–المنتجات الزراعية الأخرى : و تستفيد من المنتجات الزراعية ذات المنشأ الأوروبي و المنصوص عليها في البرتوكول رقم (02) من الإمتيازات عند استيرادها في الجزائر، ويحتوي هذا البروتوكول

[1] زناقي إبراهيم، **مرجع سبق ذكره**، ص :104.

على 119 بند فرعي تعريفي، منها 48 بند فرعي تخضع لنسبة 30 % من الحق الجمركي، وتتراوح التخفيضات التعريفية لهذه المنتجات ما بين 20%إلى 100% .

وفي هذا الإطار وأثناء إنعقاد الدورة الخامسة لمجلس الشراكة مع الاتحاد الأوروبي يوم 15 جوان 2010، تقدمت الجزائر بطلب رسمي لمراجعة مخطط التفكيك الجمركي فيما يتعلق بالمنتوجات الصناعية والتنازلات التعريفية للمواد الزراعية والمواد الغذائية، واستمر مسار هذه المفاوضات لأكثر من سنتين، لكي يتم التوصل بعد عقد 08 دورات من المفاوضات إلى إتفاق فيما يخص المواد الزراعية و المواد الغذائية، يتضمن ما يلي[1]:

* إلغاء 25 حصة تعريفية جمركية من المواد الزراعية ممنوحة للاتحاد الأوروبي .
* إلغاء التفضيلات التعريفية الخاصة بماديتين غذائيتين ممنوحة للاتحاد الأوروبي .
* إعادة فتح 09 حصص تعريفية تفضيلية من المواد الزراعية ممنوحة للاتحاد الأوروبي .
* تعديل حصتين تعريفيتين للمنتجات الزراعية ممنوحة للاتحاد الأوروبي.

4 -أثار اتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية على القطاع الزراعي الجزائري :

إن تطبيق اتفاق شراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي، والذي يهدف إلى تحرير التجارة الخارجية بين الجانبين، يكون له أثار مباشرة على القطاعات الاقتصادية للجزائر بشكل عام و القطاع الزراعي بشكل خاص، وتنقسم هذه الآثار إلى الآثار الايجابية وأخرى سلبية، كما يلي:

أ - الآثار الايجابية : و تمثلت أهمها فيما يلي :

- تمكن الصادرات الزراعية الجزائرية من الوصول إلى الأسواق الأوربية بفضل الامتيازات التي يمنحها اتفاق الشراكة للمنتجات الزراعية الجزائرية، والتي من بينها الامتيازات المتعلقة بالمواد الأولية الزراعية التي يمكن تصديرها نحو الاتحاد الأوروبي، حيث تضمن الاتفاق ما يقارب 800 منتوج فلاحي، بالإضافة إلى الامتيازات المتعلقة بفرض حصص لإستيراد المواد الزراعية مثل الحبوب والحليب مع مراعاة نسبة الإنتاج الوطني وإعطاء مزايا أخرى للصادرات الفلاحية ومنتجات الصيد البحري، بالتركيز على نظام الحصص للمواد الأوروبية[2] .

[1] كلمة السيد وزير التجارة، **يوم تحسيس و إعلامي حول المخطط الجمركي لتفكيك التعريفة الجمركية مع الاتحاد الأوروبي**، وزارة التجارة، الجزائر، (2012)، ص : 04 .

[2] بوعزيز عبد الرزاق، **مرجع سبق ذكره**، ص : 92 .

▪ تحرير المبادلات الخاصة بالمبادلات الفلاحية ومنتجات الصيد البحري، سيفتح أمام الجزائر فرص واسعة لتصدير منتجات تملك فيها مزايا مهمة مثل : التمور، الطماطم، الحمضيات، ولحوم الأغنام، ومن ثم النفاذ إلى الأسواق الأوروبية[1].

▪ انكشاف المؤسسات الجزائرية أمام المنافسة الأجنبية و التخلي من كل حماية من شأنه أن يحثها على تحسين أدائها و الإستفاد من الشراكة في مجالات تمويل الاستثمارات والتسيير والتسويق و التحكم في التكنولوجيا[2].

▪ الاستفادة من المساعدات المالية والفنية والاستشارية الأوروبية المقدمة لتطوير القطاع الزراعي الجزائري، وتحسين الظروف المعيشية للمزارعين وسكان المناطق الريفية.

▪ ان إشتداد المنافسة في المستقبل قد يشكل حافزا للجزائر، لكي تعمل على تطوير القطاع ألفلاحي والاهتمام به .

ب – الآثار السلبية : يمكن إجمالها فيما يلي :

▪على الصعيد الكلي فان التفكيك التدريجي للحقوق الجمركية سيحرم الخزينة العمومية الجزائرية من مبالغ ضخمة، رغم تزايد تهافت المستهلك والمستعمل الصناعي الجزائري على المنتجات الخارجية عموما والأوروبية خصوصا .

▪ إن تطبيق إتفاق الشراكة سوف يؤثر بصورة مباشرة على هذا القطاع، فأوروبا تضمن 48% من حاجاتنا من المواد الزراعية، وتستقبل 78% من صادراتنا الزراعية بعجز يتراوح بين 1.3 و 1.5 مليار دولار، هذا العجز يمكن أن يتضاعف بعد تحرير المبادلات الخاصة بالمنتجات الفلاحية ومنتجات الصيد البحري، وهذا من خلال غزو المنتجات الأوروبية للسوق الجزائرية من جهة، وضعف الإنتاج الزراعي الوطني، وكذا الحواجز غير الجمركية والتي يمكن أن تواجه المنتوج الجزائري عند تسويقه في الأسواق الأوروبية كاشتراط المطابقة مع المعايير الخاصة بجمالية البيئة والصحة من جهة أخرى[3].

---

[1] شيخ هجيرة، **مرجع سبق ذكره**، ص : 16 .

[2] زعباط عبد الحميد، **الشراكة الاورو– متوسطية أثرها على الاقتصاد الجزائري**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الأول، ص : 64 .

[3] شيخ هجيرة، **مرجع سبق ذكره**، ص : 16 .

▪ التباين الكبير في دعم القطاع الفلاحي، إذ تحظى الفلاحة الأوروبية بدعم كبير يتراوح ما بين 40% إلى 70% في حين لم يتعد دعم الفلاحة الجزائرية 4.5%، الشيئ الذي يؤثر على المردودية الإنتاجية للفلاحة الجزائرية، ويضعف من تنافسيتها[1].

▪ يركز الاتحاد الأوروبي على تحرير المبادلات التجارية للمنتجات الصناعية بشكل كامل، وهو ما يخدم مصالحه و يعارض التحرير الكامل لتجارة المنتجات الزراعية، والتي تملك الجزائر ميزة تنافسية في بعضها.

▪ تحويل القطاع الفلاحي الجزائري من قطاع مكثف باليد العاملة الى قطاع مكثف برأس المال والتكنولوجيا مما يؤثر سلبا على نسبة التشغيل الفلاحي .

▪ إختلال الميزان التجاري الزراعي الجزائري، بسبب زيادة استيراد المنتجات الزراعية الأوروبية بنسبة كبيرة جدا من زيادة الصادرات الزراعية الجزائرية إلى دول الاتحاد الأوروبي .

مما سبق من أثار سلبية على القطاع الزراعي من جراء الشراكة الأورو-جزائرية، نستنتج بأنها قد تتعارض مع أهداف الجزائر المستقبلية، رغم أنه يمكن أن تحقيق الأمن الغذائي للجزائر، لكنه سيبقى أمن غير مضمون الاستمرارية، وذلك نتيجة تغير الخيارات الأوروبية بما يخدم مصالحها، لذا على الجزائر البحث عن بديل يساعدها في تحقيق أمنها، ومنه الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة .

ثانيا : انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة و أثره على تحقيق الأمن الغذائي

اعتبارا بأن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ليست إجباريا على الدول، بينما يتوقف على أوضاعها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وعلى هذا الأساس فإن طلب الجزائر لعضوية هذه المنظمة كان عن قناعة منها بأن الانضمام قد يتيح لها فرص أفضل لإنعاش اقتصادها وتطويره وفقا لمتطلبات العصرنة.

1 – لمحة عن المنظمة العالمية للتجارة : جاءت منظمة التجارة العالمية كثورة للأوضاع التي ميزت العالم منذ بداية التسعينات والمتمثلة في العولمة وتشابك الاقتصاديات، وارتباط مصالح العديد من الدول النامية بالدول المتقدمة والشركات الكبرى أو المتعددة الجنسيات، وكان ميلادها نتيجة مفاوضات شاقة بدأت منذ عام 1947 بهدف تنظيم تجارة السلع و الخدمات بين الدول، وعقدت خلالها ثماني جولات أخرها جولة الأوروغواي، ومن ثم عقد المؤتمر الوزاري للجات إجتماعه الأخير بمدينة مراكش في

[1] بوعزيز عبد الرزاق، **مرجع سبق ذكره**، ص : 93 .

عام 1994، حيث أصدر الوثيقة الختامية والتي اشتملت على 28 اتفاقية قطاعية شملت تجارة السلع المتعلقة بالاستثمار وحقوق الملكية الفكرية، وتم الإعلان في نهاية المؤتمر عن بدأ ميلاد المنظمة العالمية للتجارة، لتحل محل الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية في 01 جانفي 1995، وتضمنت ملاحق تتعلق بقطاعات محددة، وفي هذا النطاق نخص ما تضمنه إتفاق الزراعة من معاملة خاصة للدول النامية فيما يتعلق بتخفيض التعريفة الجمركية والدعم المحلي ودعم الصادرات الذي يمتد فترة زمنية أطول من الفترة الممنوحة للدول المتقدمة، فضلا عن السماح ببرامج التخزين الحكومية التي تستهدف تحسين الأمن الغذائي[1]، والسماح بتوفير المواد الغذائية بأسعار مدعومة لتلبية الاحتياجات الغذائية للفقراء في المناطق الحضرية الريفية .

2 – إجراءات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة : تعتبر الجزائر من الدول الملاحظة منذ 1964 من الاتفاقية العامة للتجارة و التعريفة الجمركية "الجات" كما تحضى بدعم المجموعة الأوروبية والولايات المتحدة، وهو ما يمكن أن يدعم الموقف التفاوضي الجزائري في مفاوضات عرفت تباطؤ كبيرا منذ إيداع أول طلب لها في 1987 ثم 1996، مع تقديم أول مسودة تجارية ليتم بعد سنتين الدخول في المفاوضات متعددة الأطراف والإجابة على أكثر من 400 سؤلا[2]، وكخطوة أولى تلقت الجزائر الأسئلة من قبل بعض الدول الأعضاء المهمة في المنظمة، ومنها : و.م.أ، الاتحاد الأوروبي، سويسرا، اليابان واستراليا .

ولقد مرت الجزائر بثمانية جولات من المفاوضات المتعددة الأطراف أفريل 1998، ماي 2002، نوفمبر 2002، ماي 2003، ثم 2004 و 2005، مع سلسلتين من المفاوضات الثنائية، والمسائل التي تم التفاوض عليها هي :

الزراعة، النظام الجمركي، تجارة الدولة، الشفافية، حقوق الملكية المتعلقة بالتجارة، إصلاح النظام القانوني، ويضم فريق العمل على المشرف إنضمام الجزائر 43 دولة، حيث إجتمع هذا الفريق بمقر المنظمة بتاريخ 21 أكتوبر 2005 للتحضير لإنضمام الجزائر، حيث تضمن بحث تطورات المفاوضات الثنائية حول الدخول إلى الأسواق، وفي 17 جانفي 2008 بحثت دول الأعضاء مشروع

[1] عميش عائشة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص : 11 – 12 .

[2] زغيب شهرزاد و عيساوي ليلى، **أفاق انضمام الجزائر المنظمة العالمية للتجارة**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الرابع، جامعة محمد خيضر بسكرة، (ماي 2003)، ص : 89 .

التقرير المراجع لمجموعة العمل، حيث يتضمن تقرير مجموعة العمل فحصا لنظام التجارة الخارجية والإصلاحات التي قامت بها الجزائر خلال السنوات الأخيرة هذا إلى جانب تقييم مجموعة العمل للتقدم في المفاوضات الثنائية لدخول السلع و الخدمات للأسواق، مع العلم أن الجزائر أنهت مفاوضاتها الثنائية مع كل من البرازيل وألأوروغواي وكوبا وفنزويلا و سويسرا بالإضافة إلى تعهدها بنهج نفس السياق مع الاتحاد الأوروبي و كندا و ماليزيا و تركيا و جمهورية كوريا والإكوادور والولايات المتحدة والنرويج واستراليا واليابان[1].

3 – الأهداف التي تسعى الجزائر لتحقيقها من هذا الانضمام : لم تبد الجزائر نيتها في الانضمام إلى هذه المنظمة إلا بعد أن تأكدت أن لا جدوى من تفاديها والبقاء على هامشها، خاصة بعد أن شرعت في الإصلاحات الاقتصادية والانتقال إلى اقتصاد السوق، الذي يتطلب تحرير التجارة الخارجية وهو شرط أساسي من شروط الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، فهي تسعى لتحقيق مجموعة من الأهداف من وراء ذلك، وأهمها ما يلي[2]:

* إنعاش الاقتصاد الوطني .
* تحفيز وتشجيع الاستثمارات .
* مسايرة التجارة الدولية.
* الاستفادة من المزايا التي تمنح للدول النامية الأعضاء بالمنظمة.
* البعد الشمولي للمنظمة العالمية للتجارة، الذي سوف تستفيد منه الجزائر .

4 – الآثار المحتملة لانضمام الجزائر للمنظمة على القطاع الزراعي و الأمن الغذائي: يعتبر القطاع الزراعي أحد أهم قطاعات النشاطات الاقتصادي في الجزائر، مما يعني أن الإصلاحات التي قامت بها الدولة ما هي إلا استجابة لمفاوضات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، التي تطبق على هذا القطاع، غير أن القطاع الزراعي يتميز بوصفية خاصة لدى أعضاء المنظمة وفي اتفاقية خاصة بالزراعة، وذلك فيما يخص النفاذ إلى الأسواق والدعم المحلي ودعم الصادرات، ففي مجال النفاذ إلى الأسواق تم تفكيك جميع القيود غير الجمركية المرتبطة بالمنتجات الزراعية وتحرير استيرادها وتصديرها، و تخفيض التعريفات الجمركية.

---

[1] جلال خزار، **مرجع سبق ذكره**، ص : 180 .

[2] ناصر دادي عدون، **انظمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة**، الاهداف و العراقيل، مجلة الباحث، العدد 03، (2004)، ص ص : 70-71 .

وبهذا فإن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجار، سيخضع القطاع الزراعي الجزائري إلى أثار ايجابية و أخرى سلبية، أهمها ما يلي :

أ –**الآثار الايجابية :** أن أهم المزايا التي يمكن أن تستفيد منها الجزائر على مستوى القطاع الزراعي ما يلي :

- فتح الأسواق العالمية للسلع الزراعية المنتجة محليا، و بالمقابل يتم فتح الأسواق المحلية للسلع الزراعية الواردة إلى الجزائر وهو ما يعني المنافسة، مما يدفع إلى الاهتمام بتطوير جودة المنتجات المحلية وجعلها مطابقة للمواصفات العالمية، عن طريق التنظيم الجيد للإنتاج و تنمية المحاصيل الزراعية ذات الميزة النسبية، بالإضافة إلى تنمية المحاصيل الزراعية التي يسهل تسويقها داخليا و خارجيا، لاسيما إذ عرفنا أن المستهلك الجزائري يفضل المنتجات المحلية إذا كانت ذات جودة و مواصفات دولية[1].
- إعادة الاعتبار للقطاع الزراعي الجزائري، حيث لاحظنا من خلال دراستنا لأهم المراحل التي مر بها القطاع الزراعي الجزائري، أنه لم يعطي المكانة اللازمة من حيث حجم الاستثمارات في السياسات الاقتصادية المتبعة سابقا في الجزائر، وهو ما نتج عنه الأداء السيئ للقطاع خلال هذه السنوات، و الذي أدى إلى ارتفاع الفاتورة الغذائية، حيث أن تطبيق اتفاق تحرير المنتجات الزراعية، وما ينص عليه من إلغاء الدعم للإنتاج و التصدير الزراعي ينتج عنه ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية في الأسواق العالمية، وهو ما يكون حافزا لتحسين أداء القطاع الزراعي و زيادة الإنتاج الزراعي[2].
- الاستفادة من أحكام المنظمة التي تسمح بإستمرار الدعم الزراعي، الذي يقع تحت إجراءات ما يسمى بالصندوق الأخضر، ويشمل مجالات كثيرة من الدعم منها إنشاء البنى التحتية للمشاريع الزراعية كالسدود ومشاريع الري والطرق الزراعية، بالإضافة إلى دعم خدمات البحوث الزراعية و التدريب ومكافحة الأمراض الزراعية الحيوانية و النباتية و إنشاء المخابر، وهذا سيضمن ترقية هذا القطاع من طرف الحكومة[3].

[1] عميش عائشة، **مرجع سبق ذكره**، ص : 12 .

[2] زناتي إبراهيم، **مرجع سبق ذكره**، ص : 120 .

[3] عميش عائشة، **مرجع سبق ذكره:** ص : 12 .

▪ الاستفادة من الإستثناءات و المعاملة الخاصة التي منحتها اتفاقية الزراعة و الاتفاقيات ذات الصلة بالتجارة الزراعية للدول النامية، فيما يخص فترة التنفيذ و نسبة التخفيض في الدعم و الرسوم الجمركية التي تصل فيه الإعفاءات إلى عشر سنوات[1].

▪ يؤدي تحرير التجارة للمنتجات الصناعية إلى انخفاض أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي نتيجة لتخفيض الرسوم الجمركية عليها، وهو ما يمكن الجزائر الاستفادة من أحدث المستلزمات و التقنيات المستعملة في الزراعة بأسعار منخفضة مقارنة بالسابق، وهو ما يؤدي إلى زيادة الإنتاج والمرد ودية في القطاع الزراعي الجزائري[2].

▪ استفادة المستهلك الجزائري من وفرة و جودة وانخفاض أسعار المنتجات الزراعية نتيجة تخفيض الرسوم الجمركية للواردات الزراعية.

ب –الآثار السلبية: إن الانضمام إلى المنظمة، سيعرض القطاع الزراعي إلى عدة مشاكل أهما:

▪ إن الأثر الزراعي سيفوق أثره السلبي الايجابيات القليلة المنتظرة، ويعود ذلك أن الجزائر مستورد صافي للمنتجات الزراعية، وكذا الإمكانيات وقدراتها الإنتاجية والتكنولوجيا الضعيفة والتي تحد من القدرة التنافسية لمنتجاتها الزراعية[3].

▪ تراجع الإنتاج الزراعي بسبب إلغاء الدعم الزراعي، والذي أقره اتفاق تحرير تجارة المنتجات الزراعية، حيث أغلبية المنتجين الزراعيين في الجزائر يعتمدون على الدعم والإعانات المقدمة من طرف الدولة، ومع رفع الدعم سيتأثر المنتجين الزراعيين تأثرا مباشرة وخاصة المزارعين الصغار[4].

▪ ما دام أن الجزائر لا تمتلك مرونة أكبر في حماية قطاعها الزراعي، فأنها ستكون من أوائل الدول التي تتعرض للغزو من المنتجات الأوربية كونه المتعامل التجاري الأول للجزائر.

▪لا تزال عملية الانضمام تشكل التحدي الصعب بالنظر على ما ستفرزه من انعكاسات على الاقتصاد الوطني عموما و القطاع الزراعي خصوصا حيث من المحتمل جدا وقوع هزات بإمكانها أن تعصف بهذا القطاع مستقبلا نظرا لهشاشته، ومدى تبعيته المفرطة للخارج ففي المدى القصير و المتوسط يتوقع أن تواجه الجزائر صعوبات كبيرة بسبب ارتفاع أسعار المواد الزراعية الأساسية نتيجة لرفع

---

[1] **نفس المرجع السابق**، ص : 13 .

[2] زناقي إبراهيم، **مرجع سبق ذكره**، ص 121 .

[3] عياش قويدر و إبراهيمي عبد الله، **أثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل و التشاؤم**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، (العدد 02)، ص : 73 .

[4] زناقي إبراهيم، **مرجع سبق ذكره**، ص : 122.

الدعم عنها في الدول المصدرة، و بالتالي إذا لم تشرع الجزائر في إنتهاج إستراتيجية وطنية صارمة التطبيق في القطاعات الإستراتيجية، فستكون الانعكاسات أكثر حدة في المدى الطويل، حيث أن تطبيق بنود الانضمام سيؤدي إلى زيادة كبيرة في الفاتورة الغذائية، لكون عمليات تخفيض الدعم المنصوص عليه في الإتفاق تمس بالدرجة الأولى المنتجات الغذائية المستوردة[1].

- تقليص قدرة الجزائر على رسم سياستها الزراعية بما يتوافق مع ظروفها الواقعية، لإن اتفاق تحرير تجارة المنتجات الزراعية يعطي للمنظمة بعض الصلاحيات للتدخل في السياسة الزراعية للدول من خلال تحديد أنواع الدعم المسموح به والدعم المحظور، وهو ما يؤثر مباشرة على الإنتاج الزراعي.
- نظرا لغياب تنظيم داخلي لأسواق المواد الزراعية في الجزائر، وكذا بروز الأسواق غير الرسمية (الموازية) لهذه المنتجات من جهة وغياب جهاز تسويقي للمنتجات الزراعية من جهة ثانية سوف يؤدي بالضرورة إلى تحفيز الاستيراد أكثر، وذلك على حساب الفلاح (المنتوج الفلاحي) .

وفي الأخير يمكن القول بأن عملية الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، سوف يهدد الأمن الغذائي للجزائر من خلال تعرضها لإرتفاع أسعار السلع الغذائية الرئيسية مع انخفاض في الدخول، وبالتالي ما سيُحدث مشاكل داخلية، إضافة إلى تبعيتها الدائمة للخارج و بذلك عدم ضمان استمرارية تحقيق الأمن الغذائي، حيث تصبح مرهونة بما سيحدث من تغيرات في العالم إلى جانب تعرضها للضغوط السياسية بإستعمال الغذاء كسلاح، وبالتالي وجب على الجزائر تطوير قطاعها الزراعي بما يحقق لها الاكتفاء الذاتي في المنتجات الأساسية وجعلها أكثر تنافسية مع العمل على استيراد المنتجات الأخرى التي لا تضر بالأمن الغذائي والتي لا تمتلك فيها ميزة نسبية أو تنافسية من الخارج التخلي عن فكرة الانضمام في الوقت الحالي حتى تقوم بتحسين وضعها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

[1] عبد القادر فاضل، **مرجع سبق ذكره**، ص: 183 .

المطلب الثالث : أفاق التنمية الزراعية لتحقيق أهدافها المستقبلية

لقد حذرت دراسات حول السياسات الزراعية والأمن الغذائي من مواجهة الجزائر لتحديات صعبة لضمان أمنها الغذائي في السنوات المقبلة في ظل تبعيتها للخارج، حيث أصبحت قيمة الواردات الغذائية في تزايد مستمر، كما صنفت التقارير الدولية لسنة 2013 الجزائر في مرتبة 73 وراء كل من تونس في المرتبة 50 و المغرب في المرتبة 59 من حيث توافرها للأمن الغذائي، من بين 105 دولة في العالم و تم تقدير تنقيطها 5.4 على 100، ووفق تصنيف صادر مؤخرا عن وحدة المعلومات الاقتصادية بمجلة "Econimiste" البريطانية، الذي يرتب 11 دولة عربية بالنسبة للأمن الغذائي، احتلت الجزائر فيه المركز 8 عربيا و 70 عالميا من بين 109 دولة[1] .

ولمواجه التحديات التي تعترض الجزائر لتحقيق الأمن الغذائي، هناك مجموعة من الإجراءات و الأفاق التي يجب اتخاذها لتحقيق الأمن الغذائي وبمساعدة السياسات الزراعية و أهمها :

1 – أفاق تحقيق الأمن الغذائي من خلال سياسة التجديد الفلاحي و الريفي :

لقد ألت سياسة التجديد الفلاحي و الريفي التي تعد كأداة للسيادة الغذائية، إلى ضبط برنامج إنتاج يتماشى والزيادة السكانية التي يتزامن مع زيادة الطلب الاستهلاكي في ظل تغير النمط الاستهلاكي للفرد الجزائري، حيث يهدف هذا الإجراء إلى الرفع من نسبة توفير المتطلبات والاحتياجات الغذائية من الإنتاج المحلي إلى نسبة 80%، علما أنه في الوضع الراهن يتم تلبية مانسبته 70% فقط من الإنتاج المحلي، بالإضافة إلى الوصول إلى معدل نمو سنوي للإنتاج الفلاحي يقدر بـ 8.3% للفترة (2009–2014)، حيث برمجت وحددت الزيادة المطلوبة في الإنتاج لكل شعبة فلاحية، على الشكل الأتي[2] :

أ – **شعبة الحبوب** :تحقيق إنتاج يصل إلى 53.6 مليون قنطار من الحبوب منها 36 مليون قنطار من القمح، مع العلم أن الإنتاج الحالي يبلغ حوالي 34 مليون قنطار، مع تحقيق مردودية متوسطة في حدود 40 قنطار / هكتار، يضاف إلى ذلك استخدام الري التكميلي لمساحات تصل إلى 342300 هكتار .

[1] رزينة غراب، **إشكالية الأمن الغذائي المستدام في الجزائر واقع و أفاق**، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، العدد 13، (2015)، ص: 50 .

[2] سفيان عمراني، **مرجع سبق ذكره**، ص ص : 10 – 11 .

ب- شعبة الحليب : رفع كمية إنتاج الحليب وتجميعه مع العمل على زيادة الثروة الحيوانية، حيث يبلغ الإنتاج الحالي إلى ما يقارب 2.9 مليار لتر، والمرجح رفعه إلى 3.8 مليار لتر أفاق العام 2015 .

ج – شعبة البطاطا : إنتاج سنوي يصل إلى 3.3 مليون طن موجهة للاستهلاك، ويصل إلى 3.5 مليون طن أفاق عام 2015 .

د – شعبة البقول الجافة : زيادة الإنتاج والإنتاجية، وذلك بمقدار 0.87 قنطار، مع زيادة و تحسين نوعية البذور .

2 – العمل على تحقيق التنمية الزراعية المستدامة :

إن أي إستراتيجية تنموية للتخلص من مشكلة العجز الغذائي الجزائري، لا بد و أن تتخذ من عملية التنمية الزراعية المستدامة غاية لها وخيارا استراتيجيا للخروج من هذه الأزمة، وهذه الأخيرة لا يمكن أن تحدث إلا بتحقيق الأهداف التالية[1]:

– **الهدف الأول :** تحسين أداء و فعالية القطاع الزراعي ورفع الإنتاجية الزراعية عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد الإنتاجية وتمكين الإنتاج الوطني من الإحلال محل الواردات الزراعية التي تنتهك الميزان التجاري .

– **الهدف الثاني:** زيادة الإنتاج الزراعي كما وكيفا، حتى يستطيع الاستجابة لمقتضيات الاستهلاك من المواد الغذائية.

– **الهدف الثالث :** إن التنمية الزراعية المستدامة تعد مطلبا أساسيا لتحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي وأن تحقيق هذا المطلب يستدعي تحقيق التكامل الاقتصادي الزراعي العربي، وخلق مناخ محفز للاستثمار الزراعي والتمكن من الاستحواذ على التكنولوجيا الزراعية والتحكم في العوامل المحددة للتبادل التجاري وما ينجز عنه من تنمية للصادرات الزراعية العربية .

3 – ضرورة عصرنة القطاع الفلاحي : يعاني القطاع الفلاحي في الجزائر نقصا كبيرا في استعمال الأسمدة الفلاحية والمعدات الحديثة والضرورية لمكننة القطاع الفلاحي، و الواقع أن هذا الاتجاه المتناقص في استعمال الآلات و الأسمدة و الذي بدأ يزداد عمقا ابتداء من التسعينات، وهي فترة التحرر الاقتصادي، وما نجم عنها من إعادة تنظيم القطاع الفلاحي من خلال إعادة بعث القطاع الخاص من جهة وتحرير الأسعار بشكل عام من جهة ثانية، هذه الأخيرة التي لعبت دورا أساسيا في

[1] رزينة غراب، **مرجع سبق ذكره**، ص : 58 .

تقييد مشتريات الفلاحين من أسمدة و معدات فلاحية نتيجة للقفزة الهائلة في هذه الأسعار هذه الوضعية تتطلب وضع سياسة فلاحية هادفة من شأنها توفير و خلق الحافز للعمل الفلاحي، وذلك بعصرنة القطاع الفلاحي وتجهيزه بالتجهيزات الحديثة، ووضع إستراتيجية تحفيزية وتدعيمية أحيانا وحمائية أحيانا أخرى، ولكن بطرق وميكانزمات شفافة تلائم واقتصاد السوق من جهة و يجب أن تكون ذات أثر ايجابي على الإنتاجية و المردودية من جهة أخرى[1].

4 – تسوية مشكلات العقارات الفلاحية : إن عدم وضوح الإطار القانوني للعقارات الفلاحة يعتبر من المشاكل الرئيسية التي يعاني منها القطاع الفلاحي بعد قانون المستثمرات الفلاحية 1987[2]، وهذا ما يتطلب العمل على تسوية مشكل العقارات الفلاحية والتي أثرت سلبا على الاستثمار وبالتالي على الإنتاج الفلاحي، وذلك من خلال :

* إعادة النظر في نظام الامتياز على الأراضي الفلاحية، إذ لا بد من تعديل المرسوم المتعلق بالامتياز وتحديد أجل معين لتمليك الأرض لمن يعمل فيها، إذا أُثبت إصلاحها ولو بعد فترة قصيرة، مع إبقاء القيد السابق وهو عدم بيع هذه الأرض أو تحويلها لأغراض أخرى، حتى لا يتسبب ذلك قي تقليص المساحات الزراعية .

* تبنى أسلوب المغارسة لتعمير أراضي البور و التي تطرق إليها الإسلام، وهنا على الدولة أن تنتهج سياسة معينة وهي أن تمنح الدولة أراضي غير مستصلحة مثل أراضي البور لمن يستصلحها بغرس الأشجار المثمرة فيها، وعندما تصل تلك الأشجار إلى مرحلة الإنتاج تمنحه جزءا من الأرض بأشجارها على سبيل التمليك جزاءا له على تحقيق تلك النتيجة، أما الجزء الذي تتحصل عليه الدولة من الأراضي جراء هذه العملية، فيمكن أن تمنحه لنفس العامل أو غيره ليعمل عليه بطريقة الامتياز، وبالشروط الجديدة التي اقترحناها سابقا أي التمليك بعد مدة معينة، والنتيجة هنا هي محافظة الأراضي على خاصية إنتاجها على الأقل .

* تشجيع الاستثمارات الفلاحية ذات النوع الكبير، و ذلك بتكوين مستثمرات فلاحية ذات مساحات كبيرة

[1] باشي أحمد، **مرجع سبق ذكره**، ص : 112 .

[2] خالد قاشي ورحموني أحمد، **دور القطاع ألفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي**، الملتقى العلمي الدولي الثالث : القطاع ألفلاحي و متطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، (2014)، ص : 12 .

* وضع قوانين صارمة وتفعيلها لحماية العقار الفلاحي في الجزائر، وذلك للحفاظ على العقار الفلاحي من المتاجرة بالعقار الفلاحي المحدود و خاصة في الشمال والهضاب العليا، وتفعيل هذه القوانين في الميدان، ووضع سياسة حكيمة للتوسع العمراني تتفادى المساحات الصالحة للزراعة.

5 – العمل على ترشيد استعمال المياه ووضع الخطط لتلبية حاجات السكان و الاقتصاد و الزراعة من هذه المياه مع محاولة إيجاد مصادر جديدة لتوفير المياه، وحماية حق الأجيال القادمة من المياه .

6 – مكافحة التصحر في المناطق و المراعي السهبية والصحراوية والغابية، وحماية وصيانة الموارد الطبيعية و الرعوية النباتية والمائية من التصحر [1]، وذلك بالاعتماد على صندوق المشاريع الجوارية لمكافحة التصحر، و تفعيله عن طريق الأعمال الجماعية المنجزة لفائدة المربيين المزارعين والمربيين والجماعات المحلية وفقا للقرار الوزاري المشترك رقم 329 المؤرخ في 21 أوت 2002[2].

7 – **تفعيل الإرشاد الفلاحي :** إذ إتمست التجربة الجزائرية في الإرشاد الزراعي إلى حد الأن في التحول بعدم نجاعتها و ضعف فعاليتها، و هذا ما يؤكده التراجع المسجل في استعمال تقنيات مستلزمات الزراعة الحديثة من قبل المزارعين منذ تخلي الدولة عن الدعم المباشر لها بعد إعادة تنظيم مزارع القطاع العام لسنة 1987[3]، وفيما يلي بعض الإجراءات التي من شأنها تفعيل الإرشاد الفلاحي في الجزائر وهي[4]:

- النظر للفلاح على أنه عون اقتصادي من خلال إعادة الاعتبار للمهنة الفلاحية .
- وضع إستراتيجية فعالة للإرشاد الفلاحي من شأنها المساهمة في تحقيق التنمية الفلاحية، وذلك بتوفير الوسائل والميكانيزمات الضرورية لذلك .
- إيجاد علاقة تكاملية بين الإرشاد الفلاحي والسياسة الفلاحية .
- أن تكون برامج التكوين في المعاهد الفلاحية مرتبطة بالواقع الفلاحي، وتستجيب لمتطلباته و ذلك بخلق فروع مخصصة وذات مردود اقتصادي يلبي احتياجات التشغيل في القطاع الفلاحي مع العمل على خلق قنوات إتصال من شأنها أن تفيد القطاع الفلاحي في تنفيذ برامج الإرشاد الفلاحي .

---

[1] **المادة 02**، رقم 2027، المؤرخ في 17 ديسمبر 2008، وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، الجزائر .

[2] **المادة 03**، رقم 2027، المؤرخ في 17 ديسمبر 2008، وزارة الفلاحة و التنمية الريفية ن الجزائر .

[3] زبير رابح، **فعالية الإرشاد في تطبيق تقنيات الإنتاج العصرية في الزراعة الجزائرية**، الملتقى العلمي الدولي الأول أهمية الشفافية و نجاعة الأداء لاندماج فعلي في الاقتصاد العالمي، فندق الأوراس، (جوان 2003)، ص : 10 .

[4] باشي أحمد، **مرجع سبق ذكره**، ص : 114 .

8 – توسيع دائرة البحث الفلاحي : إن إنعدام و غموض استراتيجيات و السياسات المتعلقة بالبحث الفلاحي على المدى الطويل إلى جانب كون الهياكل التنظيمية لمعاهد البحث تتميز بالتعدد والتشتت والذاتية وفي أغلب الأحيان تكون بمعزل عن المعاهد الجماعية، حيث ينعدم التنسيق بينها بصفة مؤسسية، مما يتطلب وضع إجراءات وتجنب ازدواجية العمل وإزالة العوائق ذات الطبيعة الهيكلية وتوفير أفاق مهنية مستقرة[1]، هذا إضافة إلى ضرورة خلق تقاليد وقواعد بحث قوية لتلعب دورها في زيادة الإنتاج الفلاحي من خلال تطوير فنون وأساليب التكنولوجيا والمكننة .

بهذا فان تطوير الزراعة وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، يتطلب الإستمرار في تجديد الاقتصاد الفلاحي والريفي، الذي لا بد أن يقوم بتوفير بيئة محفزة و نظام ضبط للمواد الواسعة الاستهلاك، وحتى تكون سياسة رشيدة فعالية يجب إيلاء الإهتمام بالبحث العلمي الزراعي و ترشيد المياه و عصرنة القطاع الفلاحي .

[1] **نفس المرجع السابق**، ص 113 .

خلاصة الفصل :

رغم الطاقات والإمكانيات الطبيعية والبشرية، وكذا المنتجات النباتية والحيوانية التي تزخر بها الجزائر، إلا أن استغلالها يبقى محدودا نسبيا، خاصة أن العمالة في العقدين الأخيرين أخذت تتجه نحو قطاعي الصناعة والخدمات لأنهما في نظرهم يعتبران أكثر تربحا من القطاع الزراعي، وكذلك استمرار استخدام الأساليب التقليدية وتهميش دور الجانب العلمي أدى إلى تدني شديد في حجم الإنتاجية، في المقابل نجد إنتاجية الأراضي الزراعية ضعيفة نوعا ما مقارنة بنظيرتها في باقي الدول المتقدمة ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى عدم إستعمال التقانة الحديثة في المجال الزراعي إذ أغلبها تقليدي، كما أن العمال الزراعيين يفتقرون إلى التأهيل والتدريب من طرف الكفاءات والإطارات العالية والخبراء الزراعيين إذ أن حرفة الزراعة نجدها متوارثة، كما أن الإنتاج النباتي والحيواني يتصفان في أغلب المواسم بالتذبذب بين الارتفاع والانخفاض، وبهذا أدى نقص فعالية القطاع الزراعي وعدم قدرته على تغطية المتطلبات المحلية للسكان من الغذاء، إلى إرتفاع حصيلة الواردات خاصة من الحبوب والحليب و السكر والزيوت أضعافا مضاعفة عما كان عليه في السنوات الماضية، وإلى محدودية تغطية الصادرات للواردات الغذائية، وذلك ما أدى إلى ظهور الفجوة الغذائية وإستمرارها بالإتساع، وإلى إرتباطنا بالخارج في طلب الغذاء إرتباطا شديدا علاوة على ذلك فإن محاولة الجزائر لتحقيق إكتفائها الذاتي يعتبر تحديا صعبا خاصة في المدى القصير، كون السياسات المنتهجة تفتقر إلى الإرادة السياسية القوية، فنجد على المستوى المحلي هناك تباطؤ شديد في تنفيذها، إضافة إلى أن المفاوضات التي تقوم بها الجزائر بهدف الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ستسفر عن إنعكاسات سلبية على قطاعها الزراعي بصفة خاصة، كون أن هذ الأخير(القطاع الزراعي) لازال يتميز بالهشاشة وعدم المرونة، وبإعتبار أن الجزائر مستورد صافي للغذاء فإن تخفيضها للتعريفات الجمركية المطبقة على الواردات من السلع الزراعية سيؤدي إلى إعتمادها بدرجة أكبر على الخارج في طلب الغذاء، وبالنسبة لمساهمة الدول العربية ودول المغرب العربي في تحقيق الأمن الغذائي الجزائري فهي ضعيفة، وذلك راجع إلى ضعف التجارة البينية وقلة المشاريع العربية المشتركة رغم الإتفاقيات والبرتوكولات العربية، التي تبقى حبرا على الورق ورسميات للمحافل الدولية .

أصبح للغذاء دوراً أساسيا في حياة أي بلد، وقد تطورت النظرة إليه فإنه لم يعد تلك السلعة التي تتوقف وظيفتها في التبادل والاستهلاك، فلقد أصبح يحمل أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية وحتى ثقافية، وليعود بذلك حاجة إنسانية أساسية معترف بها كحق من حقوق الإنسان في ميثاق الأمم المتحدة، وذلك في إطار الأمن الغذائي الذي يعني قدرة المجتمع على توفير المستوى المحتمل من الغذاء لأفراده في حدود دخولهم المتاحة مع ضمان مستوى الكفاف من الغذاء وبصورة مستمرة ودائمة للأفراد الذين لا يستطيعون الحصول عليه بدخلهم المتاح، وبما يحقق لكل فرد سعرات حرارية يومية توفر له الطاقة اللازمة للقيام بأعماله اليومية وبشكل عادي، وتوفير ذلك سواء كان عن طريق الإنتاج المحلي أو عن طريق الاستيراد اعتمادا على الموارد الذاتية، وتقع مهمة توفير هذا الغذاء على عاتق الدولة وتعتمد في ذلك على تنفيذ حزمة من السياسات الزراعية والتي بدورها تتجسد في منظومة متكاملة من الإجراءات والتشريعات، تسنها الدولة بغية تحقيق أهداف محددة تتضمنها الخطط التنموية الزراعية، هذه الأهداف غالبا ما ترمي إلى تشجيع زيادة الإنتاج لتحقيق الأمن الغذائي، وذلك لتحقيق أقصى درجة من الاكتفاء الذاتي وزيادة العائد من الصادرات الزراعية، وتكثيف الجهود لتضييق الهوة بين الطلب على الغذاء وإنتاجه.

وقد كانت نتائج اختبارنا للفرضيات كالتالي :

-لا يمكن للسياسات الزراعية أن تحقق الأمن الغذائي إلا من خلال تعظيم الإنتاج فقط، بل يجب تضافر مجموعة من السياسات الرئيسية مثل السياسة التمويلية والاستثمارية والمائية، بالإضافة إلى السياسات التكميلية مثل السياسة السعرية والتجارية والتسويقية، وهذا في ظل توفر قاعدة طبيعية ومائية وتوفر يد عاملة مؤهلة وبمساعدة إمكانيات تكنولوجية ومالية، لكي تؤدي هذه السياسات الزراعية مهمة تحقيق الأمن الغذائي، وهو ما ينفي صحة الفرضية الأولى .

- قسمت أهم السياسات الزراعية العربية بين سياسات زراعية رأسمالية وسياسات زراعية اشتراكية، وتمثلت أهم نقاط ضعفها في أن هذه السياسات لا تتناسب ووضعية الدولة التي باشرت تنفيذها، كما أنها كانت تتميز بالانعزالية والظرفية، ولم تكن ذات رؤية زراعية واضحة ومحددة، إنما كانت مؤقتة وتأخذ طابع عدم التنسيق لتحقيق أهدافها، وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية .

- لم يحقق التكامل الاقتصادي العربي إلا بعض من أهدافه، ولم يتم إنجاز خطوات جدية في سبيل تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وزيادة معدل التبادل البيني العربي في مجال التجارة

الزراعية، كما لم يشهد الجانب الزراعي أي من المشاريع الكبرى والتي من شأنها أن تقلص الفجـــوة الغذائية، وهو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة .

– تتوفر الجزائر على الإمكانيات الطبيعية والمائية والموارد البشرية، لكـــن هـــذه المـــوارد تخضـــع لاستغلال غير عقلاني، كما تفتقر إلى اليد العاملة المؤهلة بالإضافة إلى توظيف أموال الدعم في غير مواطنها وصوبة الحصول على قروض تمويل القطاع، إضافة إلى المستوى الضعيف للتأطير التقنـــي للمستثمرات الفلاحية، وهو ما يثبت خطأ الفرضية الرابعة .

– السياسات الزراعية المطبقة في الجزائر وخاصة الحديثة، جاءت لنتيجة حتمية للتطورات الاقتصادية العالمية، والسعي إلى الانتقال إلى اقتصاد السوق دون أن تخضع لدراسة شاملة وميدانية لمدى مناسبتها للوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي تواكبه الجزائر، وهذا صحيح وذلك أن جل السياسات الزراعية انطلقت من أفكار غير مدروسة وغلب عليها انعدام التكامل مع السياسات الاقتصادية من جهة وغياب التكامل مع حاجة السوق الجزائرية من جهة أخرى، كما أنها سعت إلى الانتقال إلى اقتصـــاد السوق، دون أن يكون هناك تهيئة المناخ و الظروف الملائمة لتنفيذ هاته السياسات، وهو مـــا يثبـــت صحة الفرضية الخامسة .

– لا تعد الشراكة مع الإتحاد الأوروبي والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة الحل الأمثـــل، إذ أن هذه الاتفاقيات فيها السلبي وفيها الايجابي، ولكن غالبية الآثار السلبية مؤكدة الوقوع، بينما غالبية الآثار الايجابية احتمالية وأقرب إلى الفرص التي قد يتسنى للدولة الانتفاع بها، أو لا يتسنى لها ذلك بحســـب ظروفها، وبحسب ما تبذله من جهود لتوفير المتطلبات الأخرى، لتحويل المنافع المحتملة إلـــى منـــافع فعلية، وبحسب السلوك الذي سوف تتخذه الدول المتقدمة بالنسبة إلى تطبيق اتفاقيـــة تحريـــر تجـــارة المنتجات الزراعية .

توصلنا في بحثنا إلى جملة من النتائج هي :

– هناك علاقة سببية بين الأمن الغذائي والسياسات الزراعية، مفادها أن وجود سياسات زراعية ناجحة يعني بالضرورة وجود مستوى عال من الأمن الغذائي.

– على الرغم من توفر الإمكانيات الزراعية الطبيعية والبشرية والمالية في الـــدول العربيـــة، إلا أن الإنتاج الزراعي النباتي منه والحيواني ظل ضعيفا بسبب المشاكل العديدة التي يعاني منها، فمنها مـــا هو ناتج عن المشاكل الطبيعية، ومنها ما هو ناتج عن سوء استغلال الموارد الزراعية بشـــكل كفـــؤ،

إضافة إلى بدائية الأساليب المستخدمة في الزراعة وضعف الخبرة الكافيـــة فـــي المجـــال الزراعـــي وضعف التكنولوجيا والأبحاث الزراعية، كل هذه الأوضاع أدت إلى ضعف التجارة الزراعية العربية سواء مع العالم الخارجي أو التجارة الزراعية البينية، هذا بالإضافة إلى المعوقـــات التـــي تواجههـــا الصادرات الزراعية العربية في الأسواق الخارجية، بسبب التشدد في المعايير والمواصـــفات الفنيـــة والبيئية والصحية ومتطلبات الجودة.

– فشلت معظم الإصلاحات ومختلف السياسات الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي العربي، وتبـــين أن الأسباب الأساسية في فشل السياسات ذات الطابع الاشتراكي تعود أسبابها إلى سوء الإدارة، الذي تعاني منها المزارع التي تشرف عليها الدولة، وكذلك الجمعيات التعاونية الزراعية، فلقد تفشت كل مظـــاهر البيروقراطية إضافة إلى مشاكل هيكلية متعلقة بعدم القدرة على استيعاب الأساليب الحديثة نتيجة لقلـــة المختصين، ولم تكن البلدان العربية التي انتهجت إصلاحات زراعية ذات توجه ليبرالي أحسن حـــالا، فلم تتمكن من تطوير وتحديث القطاع الزراعي ولا من زيادة إنتاجيته، فغالبا ما كانت السياسات غيـــر مدروسة من جميع جوانبها، بل كانت في بعض الأحيان ارتجالية.

– فشل التكامل الاقتصادي العربي والزراعي خاصة في الوصول إلى الأهـــداف المرجـــوة منـــه إذ اختارت الدول العربية التكامل السوقي من خلال تحرير التجارة دون التوفيق بين السياسات الاقتصادية ودون إجراء تغيرات هيكلية اللازمة، كما انه لم يكن هناك وضوح في أولويـــات التعـــاون والتكامـــل الاقتصادي بين الدول العربية، بالإضافة إلى أن الأجهزة القومية التي أنيط بها مهمـــة متابعـــة تنفيـــذ الاتفاقيات كانت ولازالت عاجزة عن القيام بهذه المهمة لأسباب خارجة عن إرادة هذه الأجهزة.

– تمتلك الجزائر قاعدة طبيعية وبشرية معتبرة، لكنها تعاني من سوء في التسيير والاستغلال وهجـــرة اليد العاملة، وهذا ما انعكس على إنتاجية الأراضي الزراعية، كما نجد أنها ضعيفة نوعا مـــا مقارنـــة بنظيرتها في باقي الدول المتقدمة، إذ نجد أن الوسائل المستعملة في الزراعة أغلبها تقليـــدي، كمـــا أن العمال الزراعيين يفتقرون إلى التأهيل والتدريب من طرف الكفاءات والإطارات العاليـــة والخبـــراء الزراعيين، بالإضافة إلى أن حرفة الزراعة متوارثة من الآباء والأجداد عبر العصور، مما يجعلهـــا تتسم بالبساطة وبالتالي أدى كل ذلك إلى نقص فعالية القطاع الزراعي.

– بالرغم من زيادة الإنتاج الزراعي بنوعيه النباتي والحيواني إلا أن نسبة مساهمة القطاع الزراعـــي الجزائري في الناتج الداخلي الخام لم تتزايد بالشكل المرغوب فيه، كما أنـــه بـــالرغم مـــن الزيـــادة الملحوظة في الصادرات الزراعية للجزائر، إلا أنها تبقى ضعيفة ولا تمثل إلا نسبة قليلـــة جـــدا مـــن

الصادرات الإجمالية، في المقابل فإن الواردات الزراعية زادت بنسبة كبيرة جدا من زيادة الصادرات الزراعية، وهو ما يزيد من حجم التبعية للخارج في تلبية الحاجات الغذائية.

– إن حجم وقيمة الفجوة الغذائية أخذت في الاتساع مع الزمن من جهة، كما أن نسبة الاكتفاء الـــذاتي آخذة في الانخفاض من جهة أخرى، وترتب على ذلك تزايد الاعتماد على السوق العالمية في تـــوفير الاحتياجات الغذائية وأعباء اقتصادية في الميزان التجاري.

– السياسات الزراعية والإستراتيجيات الكفيلة بتحقيق الاكتفاء الغذائي للجزائر على المستوى المحلـــي تفتقر للإرادة السياسية القوية، فالبرامج التنموية أغلبها عرفت تماطل من طرف السلطات المعنية فـــي التطبيق الفعلي والجاد، كما رجع فشل السياسات الزراعية في الجزائر أساسا لعدم انطلاقها من الواقع، وعدم اهتمامها بالرأسمال البشري الذي يلعب دورا هاما في إنجاح أي سياسة، فالدولة اهتمـــت أكثـــر بالجانب المادي (توفير الدعم المالي) في حين أن المحور الأساسي لنجاح أي سياسة هو اقتناع جميع الأطراف بأهميتها وأهمية أهدافها .

– لا يزال القطاع الزراعي يعاني من مشكل العقار، حيث تبقى هذه المسألة تحوز على انشـــغال كـــل الفلاحين، فلا يوجد تعريف دقيق لطبيعة علاقة مطمئنة تربط الأرض بالذي يستغلها، الشيء الذي جعل جل المستثمرات الفلاحية لا تنفق كثيرا على الأرض بغرض المحافظة علـــى خصـــوبتها، ولا علـــى المعدات الفلاحية الحديثة، وهو ما أثر كثيرا على المردودية في الهكتار لجل المحاصيل الزراعية.

– ضمن المتغيرات الدولية الحالية، يعد مشروع الشراكة مع الإتحاد الأوروبي خاصة الزراعي، مـــن بين أنسب الخيارات لكن الإشكالية تكمن في عدم تأهيل الاقتصاد الجزائري وعدم قدرته فـــي الوقـــت الحالي على القيام بهذه الخطوة، لذلك فالجزائر مطالبة بتهيئة اقتصادها أكثر والاســـتفادة مـــن الفتـــرة الانتقالية قبل إقامة منطقة تجارة حرة.

– إن تحرير تجارة السلع الزراعية وفقا لبنود منظمة التجارة العالمية والتخفيضات التدريجية للإعانات المقدمة للصادرات الزراعية، سيكون لها أثار سلبية بالنسبة للجزائر كون هذه الإجـــراءات ستســـمح بزيادة فاتورة الغذاء من جهة وارتفاع الأسعار الفعلية لاستيراد المواد الغذائية في المـــدين المتوســـط والقصير من جهة أخرى، وهذا ما يشكل ضغط على الميزان التجاري الجزائري، إذ أننا كلما توقعنـــا زيادة محتملة في أسعار المنتجات الزراعية في الأسواق العالمية خاصة سيرافقها ارتفاع في الفـــاتورة الغذائية للجزائر، كما أن الانضمام سينعكس سلبا على القطاع الزراعي أيضا جراء الأخذ بمبدأ السوق

المفتوحة، التي تفقد الزراعة الجزائرية قدرتها على المنافسة وذلك لتدني جودة المنتجات الزراعية لعدم اتساع حجم الإنفاق على الأساليب الحديثة في التغليف و التعبئة وغيرها من المسائل الفنية الأخرى.

– بالنسبة لمساهمة الدول العربية في التخفيف من حدة الفجوة الغذائية في الجزائر، فالملاحظ أن دول المغرب العربي تتجه نحو الأسواق الأوروبية لتصريف منتجاتها وللاستيراد أيضا، في حين تفضل دول المشرق العربي ودول الخليج إقامة تكتلات بينها وتتجه سياساتها التجارية نحو الدول الأسيوية والولايات المتحدة الأمريكية، وهذا ما وسع الهوة لتصبح سحيقة بين اقتصاديات الدول العربية .

ووفقا للنتائج السابقة، نقترح جملة من التوصيات يمكن ذكرها فيما يلي:

–أصبح من الواضح أن هناك معطيات كبيرة وكثيرة تؤكد مقدرة الوطن العربي على وضع سياسة ناجحة للأمن الغذائي لمواجهة مشكلة الغذاء، فالموارد الطبيعية من أراضي زراعية ومناخ وبيئة رغم النقص في المياه الذي يمكن تغطيته بالحلول البديلة متوفرة، كما أن عناصر الإنتاج الأخرى المكملة مثل الموارد المالية التي تساهم في اقتناء التكنولوجيا العالية والموارد البشرية متوفرة هي الأخرى، ولا يبقى من الضروريات سوى إتباع سياسة زراعية مشتركة تعمل على المزج الأمثل بين عناصر الإنتاج باستخدام إدارة وتنظيم قادرة على تحقيق إنتاج وفير من المنتجات الزراعية والغذائية، وبما يضمن الأمن الغذائي للوطن العربي .

– إن تحقيق التكامل العربي في ميدان الزراعة وعبر تجربة سنين طويلة من دعوات ومؤتمرات وقرارات أصبح جزءا من قضية كبرى يجب دراسة معوقاتها أكثر من الدعوة إليها والتعرف على إيجابياتها وسلبياتها وأصبح من المهم أيضا دراسة الطرق العملية لتحقيق التعاون الثنائي أو الثلاثي أو الإقليمي من خلال التجارب الناجحة بين الأطراف الراغبة، والتي وجدت أن خيارها للتعاون نابع من مصلحة وطنية وقومية لذلك فإن للتعاون المشترك في هذا المجال أثر كبير سواء من خلال توفير مستلزمات الإنتاج أو من خلال التبادل التجاري للمحاصيل الزراعية، وبالاستفادة من مبدأ الميزة النسبية في إنتاج المحاصيل الزراعية التي تحتاجها بصورة اقتصادية.

– لابد من رفع مستوى القطاع الزراعي الجزائري وتطبيق الأساليب العلمية الحديثة ومحاولة الوصول إلى تحقيق زراعة بيولوجية التي تعمل في نفس الوقت على تحسين نوعية المنتوج والحفاظ على البيئة خاصة على التربة والمياه، وهذا من أجل ضمان تحقيق التنمية الزراعية المستدامة، مع توسيع استعمال تقنيات الري المتطورة لأهميتها في اقتصاد المياه، كما ينبغي وضع منظومة قانونية ومؤسساتية فعالة تضمن حسن تطبيق السياسات الزراعية التي تضعها الدولة، ولابد من الاهتمام

بتوسيع عمليات الإرشاد والتوجيه الفلاحي، لأن الدعم المالي وحده لا يكفي، فلابد من عمـــل المـــادي المالي والجانب البشري جنبا إلى جنب ولابد من مراعاة كل الجوانب الاقتصادية السياسية والاجتماعية وحتى الثقافية في وضع أي سياسة زراعية.

– يجب على الدولة الجزائرية حل كل المشكل المتعلقة بالنشاط الزراعي، خاصة المشـــاكل المتعلقـــة بالعقار الفلاحي وحيازة الملكية للأراضي الزراعية .

– في ظل زيادة التبعية الغذائية وارتفاع فاتورة الواردات الغذائية وكذا التحولات الاقتصادية العالمية، بات من الضروري تعميق الإصلاحات في القطاع الزراعي وتحريره من كل الممارسات البيروقراطية للأجهزة الوصية و البحث عن سياسة زراعية فعالة وإصلاحات مجدية تســد ثغــرات الإصـــلاحات والسياسات السابقة من خلال الانطلاق ببرامج جديدة وإنشاء صناديق خاصة بتمويل القطاع الزراعي، وتوجيه قروض طويلة ومتوسطة وقصيرة الأجل من أجل خدمة التنمية الزراعية الشاملة .

– تذليل الصعوبات أمام المستثمرين المحليين والأجانب مما يرغبون في العمل في القطاع الزراعـــي وتسهيل الأسباب الإجرائية التي تعيق الاستثمار في هذا المجال، ليتمكن من الإسهام في دوره الحقيقي في الاقتصاد الوطني وكذا الاهتمام بالبحث الزراعي بالاستيعاب الجيــد للتكنولوجيـــا الأجنبيـــة مـــع الانطلاق في بناء تكنولوجيا تتماشى مع واقع وظروف الدولة .

– يجب على الجزائر أن تعتمد مبدأ التنافسية للمنتجات الزراعية لأنه الوحيد الذي سيكفل لها انـــدماجا إيجابيا في الاقتصاد العالمي، وحتى تتمكن السلع الجزائرية من المنافسة في الأسواق العالمية يجب أن تتصف بتكلفة إنتاجية منخفضة وجودة عالية وقدرات تسويقية كفؤة، ويستحســـن أن تفـــتح الجزائـــر أسواقها أمام الدول العربية أولا، ومن ثم الانفتاح على الاقتصاد العالمي، بحيث يكون هنـــاك تعـــاون زراعي بين الدول العربية، وذلك من أجل الوصول إلى تحقيق التكامل في هذا القطاع لتحقيق الأمـــن الغذائي والتوسع في إقامة المشاريع الزراعية العربية المشتركة.

– توجيه الاستثمارات نحو الدول العربية وبصفة خاصة جمهورية السودان الشقيقة لما تزخر به هـــذه الدولة من أراضي فلاحية تمتاز بالخصوبة والإنتاجية الوفيرة، وهذا ما يُمكن صناع القرار والشـــركاء الاقتصاديين من إقامة مشاريع زراعية مشتركة تساهم بشكل فعال في تحسين الأمـــن الغـــذائي فـــي الجزائر.

نرى بأن موضوع البحث متشابك وعميق ليمتد إلى مواضيع وجوانب أخرى جديرة بالدراسة أهمها:

-التكتلات الاقتصادية العالمية وأثارها على القطاع الزراعي للدول العربية.

- دور المشروعات الزراعية العربية المشتركة في تحقيق الاكتفاء الذاتي مـــن المنتجـــات الزراعيـــة كمدخل لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي.

- تنسيق السياسات الزراعية العربية وأثرها على زيادة القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية.

- تأهيل القطاع الزراعي الجزائري للاندماج في الاقتصاد العالمي في ظـــل التحـــولات الاقتصـــادية الراهنة

- طرق تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية الجزائرية والعربية.

- الزراعة البيولوجية في الجزائر وأساليب تطويرها.

- أساليب تفعيل وتعزيز الاستثمارات الزراعية المشتركة بين الجزائر والسودان.

- باللغة العربية :

أ-الكتب :

1-أحمد أبو اليزيد، **السياسات الاقتصادية الزراعية (رؤى معاصرة)**، الطبعة الأولى، مكتبة بستان المعرفة للنشر، الأردن، (2003).

2-أحمد رمضان نعمة و آخرون، **اقتصاديات الموارد و البيئة**، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، (2007).

3-أيمن سليمان مزاهرة، **الصناعات الغذائية**، دار الشروق للنشر و التوزيع، الأردن، (2000).

4- حسن يوسف داود، **المصاريف الإسلامية و التنمية الصناعية**، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي للنشر، القاهرة، (1999)

5-خليل حسين، **السياسات العامة في الدول النامية**، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت،(2007).

6-رحمن حسن، **الاقتصاد الزراعي**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر، الأردن، (2013).

7-رعد سامي عبد الرزاق، **العولمة و التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي**، الطبعة الاولى، دار دجلة للنشر، الأردن، (2008).

8-سالم توفيق النجفي، **سياسات الأمن الغذائي العربي (حالة الركود في اقتصاد عالمي متغير)**، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، (2013).

9-سليمان الرياشي، **التكامل الاقتصادي العربي (الواقع و الافاق)**، سلسلة كتب المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت (1998)، ص 108 .

10- السيد محمد السريتي، **الأمن الغذائي و التنمية الاقتصادية (رؤى إسلامية)**، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، (2000) .

11- السيدة إبراهيم مصطفى و آخرون، **اقتصاديات الموارد و البيئة**، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، (2007) .

12- الصادق عوض بشير، **تحديات الأمن الغذائي العربي**، الدار العربية للعلوم، بيروت، (2009).

13- عبد الغفور إبراهيم أحمد، **الأمن الغذائي (مفهومه، قياسه، متطلباته)**، دار أمنة للنشر والتوزيع، الأردن، (2014).

14- عبد القادر رزيت، **التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج و التبادل**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (2009) .

15- عبد الله محمد عبد الرحمان ومريم أحمد مصطفي، **التنمية الاقتصادية بين النظرية و التطبيق**، دار المعرفة الجامعية للنشر، مصر، (1999).

16- عبد الله محمد قسم السيد، **التنمية في الوطن العربي (التجربة السودانية)**، دار الكتاب الحديث للنشر، ليبيا، (1994).

17- عبد المطلب عبد الحميد، **السوق العربية المشتركة (الواقع و المستقبل في الألفية الثالثة)**، مجموعة النيل العربية للنشر، مصر، (2002).

18- علي جدوع الشرفات، **مبادئ الاقتصاد الزراعي**، دار زهران للنشر والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، (2009).

19- علي يوسف خليفة، **القواعد الاقتصادية الزراعية بين النظرية والتطبيق في مصر**، دار منشأة المعارف للنشر، الاسكندرية، (2001).

20- عماد محمد، **الجودة و المخاطر في التصنيع الغذائي**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، (2012).

21- عمار حسن بشير، **مؤشر الأمن الغذائي العالمي جويلية 2013**، الخرطوم، (أكتوبر2013).

22- فاتح حركاتي، **الاكتفاء الغذائي في ظل السياسة التنموية الجديدة في الجزائر**، الطبعة الأولى، مؤسسة عالم الرياضة و النشر، الإسكندرية، (2015).

23- كارلوكافيرو، **السياسات الزراعية في الدول النامية**، المركز الوطني للسياسات الزراعية، سوريا، (2003) .

24- ليلى السباعي، **تقييم الحالة الغذائية و تخطيط الوجبات**، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر مصر، (2004).

25- محسن الخزندار، **المياه و الأمن القومي العربي (نضوب الموارد)**، (الجزء الأول)، مصر،(2010).

26- محمد عبد الكريم، **سياسات الدعم المحلي في القطاع الزراعي**، جامعة الدول العربية، العراق، (2008).

27- محمد عبيدات، **التسويق الزراعي**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، (2005) .

28- محمد عمر الطنيوبي، **تكثيف التكنولوجيا الحديثة لمتطلبات التنمية في الدول النامية**، الطبعة الأولى، مكتبة الشعاع الفنية، مصر، (2001).

29- محمد محمود الإمام، **تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي**، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، (2004).

30- منصور حمدي أبو علي، **الجغرافيا الزراعية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، (2004).

31- نادية أحمد عمراني، **النظام القانوني للأمن الغذائي العالمي**، الطبعة الأولى، (2014)، الجزائر.

32- ياسر العبسي، **سياسات الدعم الزراعي في الاتحاد الأوربي**، المركز الوطني للسياسات الزراعية، سوريا،(2006).

33- يسري الجوهري، **الجغرافيا الاقتصادية**، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، مصر، (2003).

34- يونس أحمد، **الملامح الرئيسية في اقتصاديات البلدان العربية**، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، بدون سنة النشر.

ب – المداخلات :

35- إبراهيم بورنان بن دحان إلياس، **تزايد الانكشاف الغذائي العربي وتدهور مرتكزات الأمن الغذائي العربي**، الملتقى الدولي حول استدامة الغذاء في الوطن العربي في ضوء المتغيرات و التحديات الاقتصادية الدولية، كلية الاقتصاد، جامعة شلف، (2014)

36- أُسرور منور و بن خزناجي أمينة، **تقييم تطور الوضعية الغذائية في الجزائر**، الملتقى الدولي الثالث: القطاع الفلاحي و متطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة المدية، (2014).

37- بابا عبد القادر و مكي عمارية، **التنمية الزراعية و أفاق تحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية**، الملتقى العلمي الدولي الثالث حول : القطاع الفلاحي و متطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة المدية، (أكتوبر 2014) .

38- براي الهادي، **دراسة تحليلية لواقع القطاع الزراعي في الجزائر**، الملتقى الدولي: القطاع الفلاحي و متطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، (2014).

39- بلعزوز بن علي و قومية سفيان، **أثر النمو السكاني على فجوة الأمن الغذائي في الجزائر**، الملتقى العلمي الدولي الثالث حول : القطاع الفلاحي و متطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، (28و 29 أكتوبر 2014)

40- بلقلة إبراهيم، **الفجوة الغذائية و أبعاد مشكلة الأمن الغذائي للدول العربية في ظل المستجدات الاقتصادية الدولية**، الملتقى الدولي التاسع حول القطاع الفلاحي و متطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية،، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة المدية، (2014) .

41- ترقو محمد، **النمذجة القياسية و الاتجاهات المستقبلية للفجوة الغذائية في الجزائر آفاق 2020**، الملتقى الدولي التاسع: استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات و التحديات الاقتصادية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الشلف، (نوفمبر 2014).

42- تواتي بن علي فاطمة، **العوامل المسببة لتفاقم العجز الغذائي في الدول العربية و الأطر العملية لحلها**، الملتقى الدولي: استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات و التحديات الاقتصادية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة الشلف، (2014).

43- تيجاني بالرقي وصادق هادي، **انعكاسات جهود تطوير القطاع الفلاحي على تنويع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000 – 2012**، الملتقى العلمي الدولي: القطاع الفلاحي و متطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة المدية، (2014)، ص: 10.

44- جبارة مراد، **حدود فعاليات السياسات الزراعية العربية في رفع الإنتاج زراعي و تحقيق الأمن الغذائي**، الملتقى الدولي الثالث: القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة المدية، (2014).

45- جليد نور الدين و بركان أمينة، **واقع الفلاحة في المجتمع الجزائري**، الملتقى العلمي الدولي الثالث للقطاع الفلاحي و متطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة المدية، (2014)، ص: 05.

46- خالد قاشي ورحموني أحمد، **دور القطاع ألفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي**، الملتقى العلمي الدولي الثالث: القطاع الفلاحي و متطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، (2014).

47-رتيعة محمد، **مقومات الأمن الغذائي في الوطن العربي**، الملتقى العلمي الدولي الثالث حولك القطاع الفلاحي و متطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية،، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة المدية، (2014).

48-رشيد بوكساني و عبد القادر بن عيسى، **واقع الإنتاج الزراعي و متطلبات تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي**، الملتقى العلمي الدولي الثالث : القطاع الفلاحي و متطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة المدية، (أكتوبر 2014) .

49-زبير رابح، **فعالية الإرشاد في تطبيق تقنيات الإنتاج العصرية في الزراعة الجزائرية**، الملتقى العلمي الدولي الأول أهمية الشفافية و نجاعة الأداء لاندماج فعلي في الاقتصاد العالمي، فندق الأوراس، (جوان 2003) .

50-سفيان عمراني، **سياسة التجديد الفلاحي و الريفي كإستراتيجية لكسب رهان الأمن الغذائي المستدام**، الملتقى الدولي التاسع حول: استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ظل المتغيرات و التحديات الاقتصادية الدولية، جامعة شلف، (نوفمبر 2014).

51-شرعي الحسين وخديجة عراب، **المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية للأمن الغذائي في الجزائر**، الملتقى الدولي الثالث حول القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة المدية، (2014)، ص : 11 .

52-شعبان فرج و قوراية بلبشير، **الأمن الغذائي العربي بين ثقل التحديات و إستراتيجيات التحقيق**، الملتقى الدولي الثالث: القطاع الفلاحي و متطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، المدية، (2014).

53-شيخ هجيرة، **أثار الشراكة الاوروجزائرية على الأمن الغذائي في الجزائر**، الملتقى الدولي التاسع حول: استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الشلف، (2014) .

54-صديق الطيب منير، **المفاهيم الأمنية في مجال الأمن الغذائي**، الندوة العلمية قيم الحماية المدنية في المناهج التعليمية الأمنية، الرياض، (2008).

55-ضحاك ناجية و بومصباح صافية، **السياسات الزراعية الجزائرية كأحد متطلبات تحقيق الأمن الغذائي في ظل المتغيرات الدولية**، الملتقى الدولي الثالث حول : القطاع الفلاحي و متطلبات تحقيق

الأمن الغذائي بالدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة المدية، (أكتوبر 2004) .

56- طويجين زين العابدين، **الأمن الغذائي في الجزائر واقعه و مستقبله مؤشرات كمية دالة**، الملتقى الدولي التاسع حول : إستدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات و التحديات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة شلف، (نوفمبر2014).

57- الطيب داودي و منصري نجاح، **القطاع الفلاحي كخيار استراتيجي للتنمية الاقتصادية في الجزائر**، الملتقى الدولي الثالث حول : القطاع الفلاحي و متطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية (2014) .

58- عبد الرزاق بوعزوز و بلعيش حرمة، **قراءة في المسألة العقارية للقطاع الزراعي في الجزائر**، الملتقى العلمي الدولي التاسع حول تحديات قطاع الزراعة في الدول العربية و الإسلامية و سبل مواجهتها، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين.

59- عبد القادر زواتنية، **أهمية الاستثمار في القطاع الزراعي و دوره في تحقيق الأمن الغذائي العربي**، الملتقى الدولي: استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات و التحديات الدولية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الشلف، (2014).

60- عبد القادر فارو يحي **مناصري**، **واقع القطاع الفلاحي في ظل المخططات التنموية في الجزائر**، الملتقى العلمي الدولي الثالث حول القطاع الفلاحي و متطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارة و علوم التسيير، جامعة المدية، (2014) .

61- عبد الواحد غرده، **مقومات تحقيق الأمن الغذائي في المنهج الإسلامي**، الملتقى الدولي التاسع حول: استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات و التحديات الدولية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الشلف، (2014)

62- عبده بكرى أحمد، **الوضع الراهن لإنتاج محاصيل الحبوب الرئيسية في الجمهورية اليمنية**، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة من أجل إستراتيجية يمنية للأمن الغذائي من الحبوب، جامعة الإيمان، صنعاء، (17 نوفمبر 2008).

63- عفيف راجع، **أزمة الغذاء وتحديات المستقبل**، ندوة من أجل إستراتيجية يمنية للأمن الغذائي من الحبوب، جامعة الإيمان، صنعاء، (17 نوفمبر 2008).

64- عمار بن نوار، **تطورات الأسعار العالمية للسلع الغذائية و انعكاساتها على الأمن الغذائي في الوطن العربي**، الملتقى الدولي حول: الدولي حول إستدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الإقتصادية، الشلف،(2014).

65- عماري زهير، **القطاع الفلاحي في الجزائربين الإمكانات المتاحة وإشكالات الإكتفاء الذاتي أين الخلل؟**، الملتقى الدولي حول إستدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الإقتصادية، الشلف،(2014).

66- عميش عائشة، **واقع الأمن الغذائي مؤشراته و أبعاده في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية (دراسة حالة الجزائر)**، الملتقى الدولي التاسع حول : استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات و التحديات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة شلف، (نوفمبر2014).

67- عوض خليفة موسى، **التعاون الإفريقي في تحقيق الأمن الغذائي**، ملتقى الجامعات الإفريقية، جامعة إفريقيا العالمية، (2006).

68- فاتح غلاب، **السياسات الاقتصادية الزراعية في الدول العربية**، الملتقى الدولي الثالث حول القطاع الفلاحي و متطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية،، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة المدية، (2014).

69- فتيحة بلجيلالي وصابرينة بنية، **التجديد الفلاحي كألية دعم للقطاع الفلاحي لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**، الملتقى الدولي حول: إستدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، (نوفمبر 2014).

70- فريدة بن عياد و سومية فرقاني، **الأمن الغذائي العربي و مؤشرات قياسه**، الملتقى العلمي الدولي الثالث حول القطاع الفلاحي و متطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، (2014اكتوبر).

71- محمد بلقاسم، **تنمية القطاع الفلاحي كعامل قيادة للتنمية المستديمة، الملتقى العلمي الدولي التاسع حول تحديات قطاع الزراعة في الدول العربية والإسلامية وسبل مواجهتها**، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الجزائر .

72-مختفي حميدة و العيداني إيمان، **إسهامات الفلاحة في التنمية الاقتصادية- دراسة حالة الجزائر**، الملتقى العلمي الدولي الثالث : القطاع الفلاحي و متطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، المدية، (28.29 أكتوبر 2014).

73-مراكشي محمد و برامقي راضية، **مساهمة الصناعات الغذائية ذات الاستهلاك الواسع في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر**، الملتقى الدولي: القطاع الفلاحي و متطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، (2014).

74-مرزاق جلال، **المساهمة في دراسة أسباب تذبذب الإنتاج الزراعي بالجزائر و آليات تحسينه**، الملتقى العلمي الدولي حول القطاع الفلاحي و متطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، (2014).

75-مصطفى دسوقى كسبه، **الأمن الغذائي و مقاصد الشريعة**، ندوة من أجل إستراتيجية للأمن الغذائي من الحبوب، جامعة الإيمان، صنعاء، (نوفمبر2008).

76-مطاي عبد القادر، **الأمن الغذائي العربي رؤية استشرافية لتهيئة التنمية الزراعية المستديمة**، الملتقى الدولي التاسع حول: استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات و التحديات الاقتصادية الدولية، جامعة شلف، (نوفمبر 2014).

77-مفتاح صالح وخضراوي حفيظة، **السياسات الزراعية في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2014 وانعكاساتها على الأمن الغذائي في محاصيل الحبوب**، الملتقى الدولي: القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، (2014).

78-مفتاح صالح و خضراوي حفيظة، **السياسات الزراعية في الجزائر خلال الفترة 2000-2014 وانعكاسها على الأمن الغذائي في محاصيل الحبوب**،الملتقى الدولي الثالث حول : القطاع الفلاحي و متطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، (أكتوبر 2014).

79-مولاي علي هواري، **أثر النمو الاقتصادي على أداء القطاع الفلاحي**، الملتقى الدولي: القطاع الفلاحي و متطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة المدية، (2014).

80-نبيل بوفليج و طرشي محمد، **دور القطاع الفلاحي في دعم التنمية الاقتصادية في الجزائر في ظل تنفيذ سياسة الانعاش الاقتصادي خلال الفترة 2000-2012**، الملتقى الدولي التاسع: القطاع الفلاحي و متطلبات تحقيق الامن الغذائي بالدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة المدية، (2014).

81-نبيل بوفليج و طرشي محمد، **دور القطاع الفلاحي في دعم التنمية الاقتصادية في الجزائر في ظل تنفيذ سياسة الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة 2000 ـــ 2012**، الملتقى العلمي الدولي حول القطاع الفلاحي و متطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة المدية، (2014).

82-نبيل بوفليج، **دور سياسة الإنعاش الاقتصادي في دعم نمو القطاع الفلاحي في الجزائر**، الملتقى الدولي التاسع : استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الشلف، (2014).

83-نذير طروبيا، **تعثر برامج التنمية الزراعية لتحقيق الأمن الغذائي العربي و سبل تفعيلها الجزائر نموذجا**، الملتقى الدولي التاسع: استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات و التحديات الاقتصادية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الشلف، (2014).

ج -الأطروحات والمذكرات :

- الأطروحات

84-بويهي محمد، **القطاع الفلاحي في الجزائر ومشاكله المالية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، فرع التسيير، جامعة الجزائر، دفعة (2004/2003).

85-دليلة بوزغار، نظرية الفقه الإسلامي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاسلامية، تخصص فقه وأصول، جامعة باتنة، الجزائر، (2010-2011).

86-زهير عماري، **تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة (1980-2009)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، كلية العلوم اقتصادية، جامعة خيضر بسكرة، دفعة (2013- 2014).

87- طالبي بدر الدين، **الشراكة الاورو- متوسطية**، أثارها على اقتصاديات المغرب العربي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 3، دفعة (2011/2010)

88- عبد الرحمن بن ساينة، **الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تنمية، جامعة تلمسان، دفعة (2012 -2013).

89- عبد القادر فاضل، **القطاع الزراعي في الجزائر إستراتيجية وأفاق التعامل مع عملية الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، (دفعة 2007)

90- عزاوي اعمر، **استراتيجية التنمية الزراعية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية وواقع زراعة نخيل التمور في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، دفعة (2004- 2005).

91- عيسى بن ناصر، **مشكلة الغذاء في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع الاقتصاد، جامعة قسنطينة، بدون ذكر الدفعة .

92- غردي محمد، **القطاع الزراعي الجزائري و إشكالية الدعم و الاستثمار في ظل الانظمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، دفعة (2011-2012).

93- هاشمي الطيب، **التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، اقتصاد تنمية، جامعة تلمسان، الجزائر، دفعة (2014/2013)

- مذكرات الماجستيير

94- إبراهيم ولد فال بوبكر، **منظمة الأغذية و الزراعة العالمية و دورها في تنمية القطاع الزراعي للجمهورية الإسلامية الموريتانية**، شهادة الماجستير في القانون، فرع القانون العقاري و الزراعي، جامعة سعد دحلب بالبليدة،دفعة (1999ـــــ2000)

95- برهان نور الدين، **المنظمة العالمية للتجارة و آثارها المرتقبة على القطاع الزراعي الجزائري**، مذكرة ماجستيير في العلوم الاقتصادية، فرع تسيير، جامعة الجزائر، (دفعة 2009/2008).

96- بلال خزار، **السياسات الزراعية وأفاق تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**، مذكرة ماجستيير، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تنمية، دفعة (2013/2012)

97- بن مسعود عطا الله، **أثر المنظمة العالمية للتجارة على تحرير القطاع الزراعي في اقتصاديات الدول النامية**، مذكرة ماجستيير في علوم التسيير، تخصص تجارة دولية، جامعة ورقلة، دفعة (2009-2010).

98- بوعزيز عبد الرزاق، **محاولة تقييم الاصلاحات الفلاحية الجديدة على القطاع الفلاحي الجزائري**، مذكرة ماجستيير في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، دفعة (2004-2005).

99- جرمولي مليكة، **السياسات الفلاحية في الجزائر و الإصلاحات الطارئة عليها**، مذكرة ماجستيير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، فرع التنظيمات السياسية و الإدارية، جامعة الجزائر، (دفعة 2005).

100- حاشي امعمر الأزهر، **إشكالية العقار الفلاحي في الجزائر**، مذكرة ماجستيير في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، دفعة (2010-2011) .

101- زناقي ابراهيم، **القطاع الزراعي الجزائري وتحديات العولمة**، رسالة ماجستيير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، دفعة (2009/2008) .

102- سلطانة **كتفي، تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2005) في ولاية قسنطينة تقييم و نتائج**، مذكرة ماجستيير في التهيئة العمرانية، كلية علوم الأرض الجغرافيا و التهيئة العمرانية، جامعة قسنطينة، (2005-2006) .

103- طالبي رياض، **التنمية الريفية المستدامة في اطار سياسات استخدام الموارد الطبيعية المتجددة**، مذكرة ماجستيير في العلوم الاقتصادية تخصص الاقتصاد الدولي و التنمية المستدامة، جامعة سطيف، (دفعة 2011) .

104- غربي مريم، **اثار سياسات تحرير التجارة الدولية على تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الدول النامية**، مذكرة ماجستيير في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، تخص الاقتصاد الدولي و التنمية المستدامة، جامعة سطيف، (دفعة 2014/2013) .

105- غردي محمد، **أثر المديونية على القطاع الزراعي و آفاق التنمية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة**، مذكرة ماجستيير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، دفعة (2002/2001).

106- قصوري ريم، **الأمن الغذائي والتنمية المستدامة (حالة الجزائر)**، مذكرة ماجستيير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة عنابة، بدون سنة.

107- ماضي محمد، **إشكالية تنمية الموارد المائية في الجزائر مع دراسة حالة اللجوء إلى المصادر غير التقليدية**، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، دفعة (2006/2005)

108- مباركة نعامة، **دور الأمن الغذائي في تحقيق التنمية الاقتصادية**، مذكرة ماجستيير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة البليدة، دفعة (2011) .

109- منصور فاتح، **الفرص و التحديات للنمو الصيني كقوة عظمى**، رسالة ماجستيير في العلاقات الدولية، تخصص العلوم السياسية، جامعة مؤتة، (دفعة 2009).

110- مولاي حسين، **مكانة المحاسبة التحليلية في القطاع الفلاحي، مذكرة ماجستير في علوم التسيير**، فرع النقود و المالية، جامعة الجزائر، دفعة (2007/2006).

111- نور محمد لمين، **دور الموازنة العامة في التنمية الفلاحية و الريفية كبديل اقتصادي خارج قطاع المحروقات**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة، (2012/2011).

د-المجلات

112- إبراهيم أحمد سعيد، **أهمية الاستثمارات في الأمن الغذائي العربي**، مجلة جامعة دمشق، المجلد 27، العد 3 و4، (2011).

113- أبو بكر عبد الله سليمان ؟، **الفجوة الغذائية و ضرورة تحقيق الأمن الغذائي**، مجلة الإستراتيجية والأمن الوطني، العدد (03)، العراق، (ماي 2009) .

114- أحسن لحساسنة و عبد الواحد غردة، **دور السوق العربية المشتركة في معالجة مشكلة الامن الغذائي العربي**، مجلة رؤى اقتصادية، العدد الثاني، (جوان 2012).

115- أحمد الطاهر، **تجربة الهند في حل أزمة الغذاء دروس مستفادة**، مجلة شؤون خليجية عربية، العدد 54، (صيف 2008).

116- احمد جابه، **الأمن الغذائي و التنمية**، حالة الجزائر، مجلة التواصل، العدد 20،(ديسمبر 2007).

117- اسماعيل عبد الله محرم، **نبذة عن واقع إنتاج الحبوب في اليمن**، الهيئة العامة للبحوث و الإرشاد الزراعي، اليمن، بدون سنة النشر.

118- أمل عبد اللطيف، **الأوضاع الغذائية في العالم العربي- مقدمة في الأزمة -**، مجلة شؤون خليجية عربية، العدد 54،(صيف 2008)

119- باشي أحمد، **القطاع الفلاحي بين الواقع و متطلبات الاصلاح**، مجلة الباحث، العدد2، (2003).

120- الجوزي جميلة، **التكامل الاقتصادي العربي واقع و آفاق**، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد الخامس، بدون سنة الصدور.

121- رانيا ثابت، **واقع الأمن الغذائي العربي و تغيراته المحتملة في ضوء المتغيرات الاقتصادية الدولية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد 24، العدد الاول، (2008) .

122- رزينة غراب، **إشكالية الأمن الغذائي المستدام في الجزائر واقع و أفاق**، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير والعلوم التجارية، العدد 13، (2015) .

123- رعد عيدان، **دراسة الآثار المتباينة لسياسات دعم الأسعار الزراعية في الاقتصاد العراقي**، مجلة المنصور، العدد18،(2012)

124- رقية خلف حمد الجبوري، **السياسات الزراعية و أثرها في الأمن الغذائي في بعض البلدان العربية**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 57 ـــ 58، (2012).

125- رقية خلف محمد، **السياسات الزراعية و أثرها في الأمن الغذائي في بعض البلدان العربية**، مجلة بحوث اقتصادية عربية،العددان 58/57، (شتاء/ ربيع 2012).

126- زرمان كريم، **التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2009**، مجلة أبحاث اقتصادية و ادارية، العدد السابع، (جوان2010)

127- زعباط عبد الحميد، **الشراكة الاورو- متوسطية أثرها على الاقتصاد الجزائري**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الأول.

128- زغيب شهرزاد و عيساوي ليلى، **أفاق انضمام الجزائر المنظمة العالمية للتجارة**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الرابع، جامعة محمد خيضر بسكرة، (ماي 2003) .

129- سالي فريد، **السودان و إحياء مشروع سلة الغذاء العربي**، مجلة شؤون خليجية عربية، العدد 54، (صيف 2008).

130- سلاطنية بلقاسم، عرعور مليكة، **معالجة تصويرية لمفهوم الأمن الغذائي و أبعاده**، مجلة كلية الآداب و العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الخامس، (جوان 2009) .

131- سلام منعم زامل الشمري، **التنمية الزراعية و متطلبات الأمن الغذائي في العراق**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية و الإدارية،المجلد 3، العدد 11، (2009).

132- سليمان سيد أحمد السيد، **الأمن الغذائي العربي في ظل المتغيرات الإقليمية و العالمية**، مجلة الاستثمار الزراعي، الهيئة العربية للاستثمار و الإنماء الزراعي، العدد السادس، (2008).

133- **السياسات الزراعية**، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد 21،(سبتمبر 2003).

134- الطاهر مبروكي، **الأمن الغذائي في المغرب العربي**، مجلة الباحث، العدد 9، (2011) .

135- عاطف محمد أبو هربيد، **القواعد الشرعية لسلامة إنتاج و حفظ الغذاء**، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإسلامية، المجلد20، العدد الأول، (2012).

136- عبد الله أحمد عبد الحميد، **رؤية مستقبلية لتحقيق الأمن الغذائي العربي**، مجلة الاستثمار الزراعي، الهيئة العربية للاستثمار و الإنماء الزراعي، العدد السادس، (2008).

137- عبد الله علي مضحي و آخرون، **الاكتفاء الذاتي و العجز الغذائي لمحاصيل الحبوب الرئيسية في بعض الاقطار العربية للمدة 2005-2006**، مجلة العلوم الزراعية العراقية، العدد 43، (2012).

138- عقبة لخضر، **التطور الاقتصادي والتجارة البينية منطقة اتحاد المغرب العربي نموذجا**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 59-60، (صيف و خريف 2012) .

139- علي لزعر و بو عزيز ناصر، **تأهيل المؤسسة الاقتصادية في ظل الشراكة الاورو-متوسطية**، مجلة ابحاث اقتصادية و ادارية، العدد الخامس، (جوان 2009) .

140- عمر بالسعود، **الفلاحة في الجزائر من الثوارات الزراعية الى الاصلاحات الليبرالية**، مجلة إنسانيات، العدد 22، (أكتوبر- ديسمبر 2003) .

141- عوني يعقوب طعيمه، **الموارد الزراعية المتاحة في الوطن العربي**، مجلة الاستثمار الزراعي، الهيئة العربية للإنماء الزراعي،العدد السادس، (2008).

142- عياش قويدر و إبراهيمي عبد الله، **أثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل و التشاؤم**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، (العدد 02) .

143- فاضل موسى حسن، **الأمن الغذائي العربي مع إشارة خاصة للعراق**، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد الثامن، العدد الرابع، (2010).

144- فاطمة الزهراء عبد الفتاح، **الفجوة العلمية الزراعية – الفجوة الموازية –**، مجلة شؤون خليجية عربية، العدد54، (صيف 2008).

145- مبروكي الطاهر، **دور القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الـوطن العربـي**، مجلـة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 05، (2007).

146- مجذاب بدر عناد و آخرون، **تحليل مؤشرات الأمن الغذائي في الدول الإسلامية في مجال إنتاج الحبوب واللحوم**، مجلة الأندلس العلمية، المجلد (03)، العدد 06، (2011).

147- محمد حمدي، **الأزمة المالية الراهنة وأثارها المحتملة على أوضاع الزراعـة و الغـذاء فـي المنطقة العربية**، مجلة الاستثمار الزراعي، الهيئة العربية للإستثمار والإنماء الزراعـي، العـدد 06، (2008).

148- محمد سمير مصطفى، **الأمن الغذائي العربي و الأزمة الغذائية**، مجلة بحوث اقتصادية عربيـة، العدد 52، (خريف 2010).

149- محمد ضياء الحق وأخرون، **الهند عوامل النهوض وتحديات الصعود**، سلسلة دراسات القـوى الصاعدة، مركز الجزيرة للدراسات، (خريف 2009).

150- محمد كامل ابراهيم، **بعض الملامح الاقتصادية للتكتلات الدولية (الاتحاد الاوربـي و الـدول الكبرى النامية كنموذج للتكامل الاقتصادي العربي)**، مجلـة الإسـتثمار الزراعـي، العـدد (06)، (2008)

151- محمد محمد الشلش، **منهج الإسلام في تحقيق الأمن الغذائي و مكافحة المجاعة**، مجلة جامعـة القدس المفتوحة للأبحاث و الدراسات، العدد 19، (2010).

152- ناصر دادي عدون، **انظمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة**، الاهداف و العراقيل، مجلـة الباحث، العدد 03، (2004) .

153- ندى شاكر و إنتصار حسون، **الأمن الغذائي – دراسة تطبيقية (العراق واقع الحـال)**، مجلـة كلية التربية الاساسية، العدد 48، العراق، (2006).

154- نزعي عز الدين و هاشمي الطيب، **السياسات الزراعية في الجزائر وسـيلة لتحقيـق الأمـن الغذائي**، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 33، المجلد التاسع، (2013).

155- **النشرة الإعلامية لمؤتمر القمة العالمية حول الأمن الغـذائي**، المعهد الدولي للتنمية المسـتدامة بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة، العدد الأول، المجلد 150، (2009).

156- نصرى حداد، **الطاقة و الوقود الحيوي و الأثر على الأمن الغذائي العربـــي**، الهيئـــة العربيـــة للإستثمار، مجلة الاستثمار الزراعي، العدد 06، (2008).

157- **الهند: النهوض بقطاع الزراعة من خلال سياسة شاملة**، مجلة تجارب دولية "سياسات التنميـــة الزراعية"، مركز المعلومات و دعم إتخاذ القرار، العدد الثالث، مصر، (أفريل 2003).

158- **المخطط الخماسي 2010-2014**، مجلة التعاضدية الفلاحية اليوم، وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، العدد 11، (جانفي 2011) .

ه- التقارير وأوراق العمل:

159- **الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية - المجلد 31**، (2011)، المنظمة العربية للتنمية الزراعية .

160- **الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية – المجلد 32**، (2012)، المنظمة العربية للتنمية الزراعية .

161- **الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية – المجلد 33**، (2013)، المنظمة العربية للتنمية الزراعية .

162- **الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية - المجلـــد 34**، (2014)، المنظمـــة العربيـــة للتنمية.

163- **الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية – المجلد 35**، (2015)، المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

164- **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2003**، صندوق النقد العربي، (2003) .

165- **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2005**، صندوق النقد العربي، (2005) .

166- **التقرير الاقتصادي العربي 2006**، صندوق النقد العربي، (2006) .

167- **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2007**، صندوق النقد العربي، (2007) .

168- **التقرير الاقتصادي العربي 2008**، صندوق النقد العربي، (2008).

169- **التقرير الاقتصادي العربي 2009**، صندوق النقد العربي، (2009).

170- **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010**، صندوق النقد العربي، (2010).

171- **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012**، صندوق النقد العربي، (2012).

172- **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2013**، صندوق النقد العربي، (2013) .

173- **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014**، صندوق النقد العربي، (2014).

174- **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015**، صندوق النقد العربي، (2015).

175- **تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2009**، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، (2009)

176- **تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2010**، **المنظمة** العربية للتنمية الزراعية، (2010).

177- **تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2012**، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، (2012)

178- **تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2013**، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، (2013)

179- **تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2014**، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، (2014).

180- **التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي 2007**، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، (2008)

181- **تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002**، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و الصندوق العربي الاقتصادي و الاجتماعي، المكتب الإقليمي للدول العربية، الأردن، (2002).

182- **تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009**، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و المكتب الإقليمي العربي، لبنان، (2009).

183- **آلية عربية لتمويل التنمية الزراعية و الأمن الغذائي العربي**، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، (2011).

184- **آلية عربية لتمويل التنمية الزراعية و الأمن الغذائي العربي**، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، (2012).

185- **حالة الأغذية و الزراعة في العالم 2008**، الفاو، (2008).

186- **حالة الأغذية و الزراعة 2009**، الفاو، روما، (2009) .

187- **استعراض حالة الأغذية و الزراعة في العالم 2011**، الفاو، (2011).

188- **حالة إنعدام الأمن الغذائي في العالم 2012**، الفاو، روما، (2012).

189- **حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2014**، الفاو، روما، (2014).

190- **حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2015**، الفاو، روما، (2015).

191- **إرشادات بشأن البيئة و الصحة و السلامة الخاصة بإنتاج المحاصيل السنوية**، مجموعة البنـــك الدولي، (أفريل 2007).

192- **الزراعة من اجل التنمية** (موجز السياسات)، تقرير عن التنمية في العالم 2008، البنك الدولي، (2008)

193- **تسخير النمو الاقتصادي للصين في تخفيض عدد الفقراء**، نتائج البنك الدولي للإنشاء و التعمير، البنك الدولي.

194- **الاستثمار في الزراعة من أجل مستقبل أفضل**، حالة الأغذية و الزراعة 2012، الفاو، روما، (2012).

195- **تقديم الخدمات إلى قطاع الثروة الحيوانية**، لجنة مشكلات السلع، الدورة 20، الفاو، روما، (جوان 2004) .

196- **حالة الموارد من الأراضي و المياه في العالم للأغذية و الزراعة 2011**، الفاو، روما، (2011)

197- القضاء على الجوع في العالم (حصاد 10 سنوات بعد مؤتمر القمة العالمي للأغذية)، الفاو، روما،(2006) .

198- **التصدي لانعدام الأمن الغذائي في ظل الأزمة الممتدة**، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2010، الفاو، روما، (2010).

199- **برنامج الأغذية العالمي**، هيئة الأمم المتحدة و الفاو، (2000).

200- **برنامج القضاء على الجوع**، منظمة الأغذية و الزراعة العالمية (الفاو)، روما، (2012).

201- **تقرير الدورة الخامسة و الستين (65) للجنة مشكلات السلع**، (فاو)، روما، (2005).

202- **الإطار الإستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية**، الدورة 39، لجنة الأمن الغذائي العالمي، روما، (2012).

203- **تحلية المياه لأغراض التطبيقات الزراعية**، الدورة (19)، لجنة الزراعة، روما، (2005).

204- **ملخص الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لكل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونسيف وبرنامج الأغذية العالمي**، روما، (2010)

205- **التقييم الخارجي المستقل للبرنامج الخاص للأمن الغذائي**، الدورة 87 للجنة الأمن الغذائي العالمي، منظمة الزراعة و التغذية، روما، (2002).

206- **إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي وخطة عمل المؤتمر، منظمة الصحة و التغذية العالمية**، روما، (نوفمبر1996).

207- **أبرز القضايا المتعلقة بالسياسات و عوامل السوق التي تؤثر على أداء الصادرات على المدى البعيد**، لجنة مشكلات السلع، الدورة (64)، روما، (مارس 2003).

208- **جمهورية الصين الشعبية**، الدورة 86، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، (2005).

209- **جمهورية الهند لبرنامج الفرص الإستراتيجية القطرية**، الدورة 102، البرنامج القطري IFAD، روما، (2011).

210- **جمهورية الهند (وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية)**، الدورة 86، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، روما، (ديسمبر2005).

211- **الإستراتيجية والأهداف والتمويل**، برنامج التنمية الريفية لجنوب كردفان، السودان، بدون سنة نشر.

212- **ورشة العمل القومية حول متطلبات تهيئة السياسات الزراعية للدول العربية لإقامة الاتحاد الجمركي العربي**، المنظمة العربية للتنمية الزراعية،الأردن ، (2007) .

213- **الأهداف التنموية للألفية في البلدان العربية**، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، (ديسمبر 2003).

214- **التقرير العربي الثالث حول الأهداف التنموية للألفية 2010 و آثار الأزمات الاقتصادية العالمية على تحقيقها**، جامعة الدول العربية و هيئة الأمم المتحدة، (2010) .

215- **الشباب العربي يخططون للأهداف الإنمائية للألفية، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة و المكتب الإقليمي للدول العربية**، مصر،(2006).

216- **ورشة العمل القومية حول متطلبات تهيئة السياسات الزراعية للدول العربية لإقامة الإتحاد الجمركي العربي**، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، عمان (2007).

217- إبراهيم سيف، **أزمة الغذاء في الدول العربية (حلول قصيرة الأمد لتحد مزمن)**، برنامج الشرق الأوسط، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، (2008).

218- **استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للقعدين 2005- 2025**، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، (2007).

219- **تقرير دول متابعة قرار قمة شرم الشيخ التنموية و الاقتصادية و الاجتماعية بشأن البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي**، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، (2011) .

220- **الاجتماع الأول للجنة التوجيهية لإستراتيجية التنمية الزراعية العربية للعقدين (2005 ـــــ 2025)**، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، السودان، (2015).

221- **قطاع الزراعة و الموارد المائية**، لجنة تنمية قطاع الزراعة و الموارد المائية، وزراة الزراعة، العراق، (2009).

222- **الارشاد و أهميته في تحسين جودة المنتجات الزراعية**، المنظمة الأفرواسيوية للتنمية الريفية، الأردن، (2007) .

223- استصلاح الاراضي عن طريق الامتياز، وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، الجزائر، (2008).

224- **مسار التجديد الفلاحي و الريفي**، وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، الجزائر، (2012).

225- **مقترحات وزرة الفلاحة و التنمية الريفية لتفعيل الانتاج الفلاحي عن طريق التشبيب و استحداث مناصب شغل**، مداخلة السيد وزير الفلاحة و التنمية الريفية، اجتماع تنفيذ قرارات مجلس الوزراء المنعقد في افريل 2011.

226- **مداخلة السيد وزير الفلاحة و التنمية الريفية بمناسبة افتتاح الاجتماع الدوري المخصص لتقييم أداء القطاع**، وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، (ديسمبر 2014).

227- **إعلان من رئاسة الجمهورية خصص لقطاع الفلاحة و التنمية الريفية**، وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، الجزائر، (2009).

228- **الإستراتيجية الوطنية لتنمية نشاطات الصيد البحري و تربية المائيات**، المخطط الوطني لتنمية الصيد البحري و تربية المائيات، وزارة الصيد البحري و الموارد الصيدية، الجزائر، (2003 ـــــ 2007).

229- **الأمن الغذائي في شمال إفريقيا**، لجنة الأمن المتحدة الاقتصادية لإفريقيا، مكتب شمال إفريقيا، (2012).

230- **الاستثمارات و الشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر**، وثائق وزارة الفلاحة و التنمية الريفية.

231- **الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات بإتجاه المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر**، الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية،(سبتمبر 2009) .

232- **الواردات الجزائرية من المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر**، الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، (سبتمبر 2009).

233- كلمة السيد وزير التجارة، **يوم تحسيس و إعلامي حول المخطط الجمركي لتفكيك التعريفة الجمركية مع الاتحاد الأوروبي**، وزارة التجارة، الجزائر، (2012).

234- نيلسون ماندیلا، **التنافس على المياه في الزراعة**، مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، (2002).

235- **موجز حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم**، منظمة الأغذية والزراعية العالمية،(موجز 2013).

236- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، وثائق الوزارة، الجزائر.

237- **الموارد الطبيعية في الجزائر**، محاضرات السنة الثالثة ثانوي، الديوان الوطني للتعليم والتكوين عن بعد، وزارة التربية .

238- وثائق من الوزارة عن تطور العمال، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الجزائر، (2016) .

و- المواد:

239- **وزارة الفلاحة والتنمية الريفية** ، منشور وزاري رقم 558/أ. و، (2014) .

240- **وزارة الفلاحة والتنمية الريفية** ، منشور وزاري رقم 487/أ. و، (2008) .

241- **المادة 05**، مقرر مؤرخ في 25ديسمبر2008 يحدد كيفيات تنفيذ دعم الوحدات العائلية لتربية الحيوانات من صندوق التنمية الريفية.

242- **المادة73**، قانون رقم 08-16 يتضمن التوجيه الفلاحي، الجريدة الرسمية للجمهرية الجزائرية، العدد 46، (10اوت2008).

243- **المادة84**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد46، قانون رقم08-16(اوت2008).

244- **المادة85**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد46، قانون رقم08-16(اوت2008).

245- **المادة86**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد46، قانون رقم08-16(اوت2008).

246- **المادة 02**، رقم 2027 ، المؤرخ في 17 ديسمبر 2008 ، وزارة الفلاحة و التنمية الريفية ، الجزائر .

247- **المادة 03**، رقم 2027 ، المؤرخ في 17 ديسمبر 2008 ، وزارة الفلاحة و التنمية الريفية ، الجزائر .

248- **المادة 08** ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 46 ، (10 أوت 2008) .

249- **المادة 07** ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 46 ، (10 أوت 2008) .

ز- الانترنت

250- السياسات الزراعية نظرة شمولية، متاحة على الموقع *www.arab-api.org/images/training/programs*

251- **طرائق معالجة مياه الصرف الصحي**، متاحة على الموقع :
.www.damascusuniversity.edu.sy/faculties/.../y4-mahattat-

252- **تقييم الرسوم الجمركية و تصنيفها**، مركز التجارة الفلسطيني، متاحة على الموقع: _
. /https://www.paltrade.org/ar_SA

253- توقعات الأغذية، منظمة الاغذية والزراعة 2012، (2012)، متاحة على الموقع : _
www.fao.org/docrep/015/a198

254- توقعات الأغذية، منظمة الاغذية والزراعة 2013، (2013)، متاحة على الموقع _
www.fao.org/3/a-i3915a

255- توقعات الأغذية، منظمة الاغذية والزراعة 2014، (2014)، متاحة على
الموقع/019www.fao.org/docrep

256- **برنامج التركيز لدى البنك الدولي**، شبكة التنمية الريفية و الأمن الغذائي التابعة للجنة التنسيق الإداري، البنك الدولي، (2008)، متاحة على الموقع :http://go.worldbank

257- **الزراعة و التنمية الريفية في منطقة الشرق الأوسط و إفريقيا**، مقالات البنك الدولي، البنك الدولي، (2008)، متاحة على الموقع: http:// go.worldbank.org/biq73vhu90 .

258- الدراسة البشرية للصين، **محاضرات الاقتصاد**، متاحة على الموقع:
.www.onefd.edu.dz/3aSS

259- **التنمية في دول الجنوب (الهند)**، الديوان الوطني للتعليم و التكوين عن بعد، الجزائر، متاحة على الموقع: .http://www.onefd-edu.dz

260- **دراسة تطوير أساليب استرداد تكلفة إتاحة مياه الري على ضوء التطورات المحلية والدولية**، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، متاحة على الموقع:*www.aoad.org/ftp/**Water**_Irr.pdf* .

261- **عن المنظمة العربية للتنمية الزراعية**، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، متاحة على الموقع :WWW.aoad.org

262- **استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين**، المنظمة العربية للتنمية الزراعية متاحة على موقع : www.aoad.org/strategy .

263- **البرنامج الطارئ للامن الغذائي العربي**، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، متاحة على الموقع :www.aod.org/arab-foodenrrgencyprogram .

264- الخطة التنفيذية الإطارية للبرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي، المرحلة الأولى(2011- 2016)، متاحة على الموقع :www.aoad.org/exeutive/plan-for-energnecyprogram-asp.

265- **ديموغرافيا الجزائر**، الديوان الوطني للإحصائيات، متاحة على الموقع: http //www.oms.dz.

266- ديمغرافيا الجزائر(وثيقة تفسيرية)، **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار**، متاحة على الموقع : _
http //www.amdi.dzimdex.

267- **بدر بنك قرض التحدي يمكن أن يصل إلى 200 مليون دج**، جريدة النهار، متاحة على الموقع: www.enaharonline.com

268- **أعمال المتابعة التي تقترحها المنظمة لتقرير مشاورة الخبراء المشتركة بين منظمة الصحة العالمية و منظمة الأغذية و الزراعة بشأن النظام الغذائي و التغذية و الوقاية من الأمراض المزمنة**، الدورة 18، لجنة الزراعة، الفاو، روما، (2004)، متاحة على الموقع: www. Fao.org/doc rep/meeting/007//j1250a00.htm

269- **إحصائيات التجارة الخارجية لسنة 2010**، وكالة الأنباء الجزائرية، وزارة التجارة، متاحة على الموقع: www.Mincommerce.Gov.dz.

270- **إحصائيات التجارة الخارجية لسنة 2013**، وكالة الأنباء الجزائرية، متاحة على الموقع: http://www.mincommerce.gov.dz

271- **ارتفاع فاتورة الواردات بنسبة تفوق 05% خلال الأشهر الأولى لسنة** 2013، وزارة التجارة، ص: 01، متاحة على الموقع: www.mimcommerce.gov.dz.

272- **بالموازاة مع تراجع واردات السيارات والأدوية فاتورة الواردات الغذائية تسجل انخفاضا بـــ 20%**، جريدة البلاد، وكالة الأنباء الجزائرية،**ارتفاع قيمة واردات اللحوم، وزارة التجارة،** متاحة على الموقع: www.mimcommerce.gov.dz .

273- **تراجع صادرات الجزائر الغذائية إلى 97.4 مليون دولار**، جريدة الحوار، وكالة الأنباء الجزائرية، (2010/03/22)، وزارة التجارة، متاحة على الموقع: http://www.mimcommerce.gov.dz/arab

274- حوصلة إحصائية 1962-2011، الديوان الوطني للإحصائيات، ص:164، متاحة على الموقع : hTTP:// WWW.oms.dz

275- **الوكالة الوطنية لإنعاش التجارة الخارجية**، متاحة على الموقع:

276- [http://www.andi.dz/index.php/].

- **باللغة الأجنبية**

-Références en français

-Rapports et publications

277- **Le développement de la culture de legumes 2011/2012,** les documents du ministère de l'agriculture et du développement rural.

278- **Le développement de la culture de legumes 2012/2013,** les documents du ministère de l'agriculture et du développement rural

279- **Le développement de la culture de legumes 2013/2014**, les documents du ministère de l'agriculture et du développement rural

280- **-Le développement des cultures industrielles 2011/2012,** les documents duministère de l'agriculture et du développement rural.

281- **Le développement des cultures industrielles 2012/2013,** les documents du ministère de l'agriculture et du développement rural

282- **Le développement des cultures industrielles 2013/2014,** les documents du ministère de l'agriculture et du développement rural

283- **Le développement de la production céréalière, récapitulatif des superficies, de productions, des rendements et les taux d'accroissement 2011/2012**, les documents du ministère de l'agriculture et du développement rural.

284- **Le développement de la production céréalière, récapitulatif des superficies de productions des rendements et les taux d'accroissement 2012/2013**, les documents du ministère de l'agriculture et du développement rural.

285- **Le développement de la production céréalière, récapitulatif des superficies, de productions, des rendements et les taux d'accroissement 2014,** les documents du ministère de l'agriculture et du développement rural

286- **L'évolution de la production d'impulsions 2011/2012**, récapitulatif des superficies, de productions des rendements et les taux d'accroissement 2011/2012, les documents du ministère de l'agriculture et du développement rural.

287- **L'évolution de la production d'impulsions 2012/2013**, récapitulatif des superficies de productions des rendements et les taux d'accroissement 2012/2013, les documents du ministère de l'agriculture et du développement rural.

288- **L'évolution de la production d'impulsions 2013/2014**, récapitulatif des superficies de productions des rendements et les taux d'accroissement 2013/2014, les documents du ministère de l'agriculture et du développement rural

289- **Les exportation agricoles pour l'année 2015**, ministère de l'agriculture-Du développement rural et de la pèche, direction des statistiques agricoles et des systèmes d'information (DS'ASI).

290- **evolution des production animales de 2000-2010,** documents du ministère de l'agriculture et du développement rural, 2016.

291- **évolution des ressources fouragères en millier,**ministère de l'agriculture et de développement rural, Documents du ministère

292- cheptel ovins ,capris , ministère de l'agriculture et du développement rural , documents du ministère.

293- **Le président Bouteflika préside une réunion dévaluation du secteur de làgriculture et du développement rural ,** Alegria presse sevice ,(24out 2010).

294- **La reveue de presse**, insttut national de la recherche agronomique D'Algérie ministère de l'agriculture, du développement, rural et de la péche, (2016)

295- **le comptes economiques en volume de 2000 a2013**, le bureau national de la statistique, (2014).

296- **NOTRE ENGAGEMENT 2011**, la mutulate agricule aujourd hui, Novmbre 11,(2011)

References in English

-Articles

297- Griet den herdes ,**the roots of new ,green revolution**, food policy, volume15,issue 11, (november 2011).

298- R.john, **need for multidixiplinary research to wards a second green revolution current opinion opinion,**volume 8,issue 03,(june 2005).

299- Shabd S.Acharya**,Food security and Indin agriculture :poplicies ,production preformance and markiting environment ,** agricultural economics research review, vol 22 , (januray-june 2009).

300- **Agriculture policies in OECD coumtries : montoring and Evaluitom** , paris, (2002), sp.

301- Vijay paul sharma**, India s Agricultural Developmonent under the new economic Regime : policy Perspective and strategy for the 12 five year plan**, Indian institute of management Ahmed Abad,w.p.NO 11-11-2011, (NOVEMBER2011).

302- Carlo delninno, **food aid domestic pollicy and food securety : constrating erperiences from South asia and Sub-Saharan Africa, Food policy,** volume 32, issue 4, (august 2007), page : 413-435.

303- Prema Ramachandran**, India'S quest to wards food Security**, J kimsu, vol : 4, No.1, ISSN 2231-4261, (jan-Mar.2015).

304- Sarah jewitt, **the green revolution re-assessed : insider perppectives on agrarian change in bulandshahr district,** Western prade, geoforum ; volum 38, issus 1, (january 2007).

305- **India agricultural policy review** ,agriculture and agri-food canada , vol 04 , N o3 ,(may 2008).

306- R.B.singh and others**, small holder farmers in india :food security and agricultural policy,** fao regional officen for asia and the pocific, (2002)

307- Hussein Elasrage**, Activating the role of agricultural industrialization in achieving arab food security**, MPRA (july 2012).

308- Republic of sudan the worldfolio.com , Iseue 13329 , (2015).

309- **The source world developpment indicators**, the world bank, available on the sit http//data . world bank.org